للإمام المحدث الفقيه الشيخ محمد عبد الحي اللكنوي الهندي
ولد سنة ١٢٦٤هـ، وتوفي سنة ١٣٠٤هـ
رحمه الله تعالى

* إبراز الغي الواقع في شفاء العي الملقب بـ
  حفظ أهل الإنصاف عن مسامحات مؤلف الحطة والإتحاف
* تذكرة الراشد برد تبصرة الناقد الملقب بـ
  ظفر الأماني بذكر أغلاط صاحب الحطة
* تنبيه أرباب الخبرة على مسامحات مؤلف الحطة

اعتنى بجمعه وتقديمه وتخريجه

نعيم أشرف نور أحمد

الجلد السادس

الناشر

بسم الله الرحمن الرحيم

لك الحمد يا رب على أن هديتنا إلى سواء السبيل، أشهد أنك لا إله إلا أنت وحدك، لا شريك لك، ولا نظير لك، ولا مثيل، وأشهد أن سيدنا ومولانا محمدا عبدك ورسولك، المفضّل على جميع خلقك أكبر تفضيل، اللهم صلّ عليه وعلى وآله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، يتميز فيه العزيز من الذليل.

وبعد: فيقول العبد الراجي رحمة ربه القوي، أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي -تجاوز الله عن ذنبه الجلي والخفي- ابن مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحليم -أدخله الله في دار النعيم-: قد وصلت إلى رسالة مسمّى بـ "شفاء العيّ عما أورده الشيخ عبد الحي" مشتملة على الأجوبة عن بعض إيراداتي على صاحب "الإتحاف" و"الإكسير" وخطه وغيرها من التصانيف الجليلة، وهو العالم الجليل والفاضل النبيل مجمع الكمالات الإنسية، منبع الفضائل الحميدة النوّاب السيد صديق حسن خان بهادر -دام إقباله- ابن المولوي السيد أولاد حسن القنوجي المرحوم، وقد كنت أوردت عليه في تصانيفي ما صدر عنه في تصانيفه وهو غلط قطعًا أو ظنًا، وما كان ردّي له بغضًا وعنادًا، بل حسبما يرد بعض العلماء بعضًا لإبطال الباطل وإظهار الحق، وهو أمر أحق، وذلك لأن تصانيفه وإن اشتهرت وكثرت، وأفادت الخلائق ونفعت، لكنها مع ذلك غير منقحة، ولا مهذبة يعلم من طالعها أن مؤلفها لم يقصد فيها إلا جمع الرطب واليابس، كجمع الغافل والناعس، لا تنقيح الأمور التي يجب تنقيحها، ولا تحقيق الأمور التي يجب تحقيقها، وفيها مسائل بشعة شاذة، ودلائل مطروحة ومخدوشة، وأغلاط فاحشة لا سيما في تصانيفه المتعلقة بتواريخ المواليد والوفيات، وذكر التراجم والطبقات.

ومن المعلوم أن مثل هذه الأمور مفسدة لخلق الله، ومضلة لعباد الله، والواجب

على العلماء المتدينين أن يكفوا الناس عن أمثال هذه الأمور السخيفة ، ويحفظوهم من الأحكام الضعيفة ، فمن ثم توجهت إلى إبراز بعض أغلاطه الصريحة في تصانيفه المتفرقة لغرضين :

أحدهما : أن يتحفظ الخواص والعوام عن الخرافات والأكاذيب والأوهام .

وثانيهما : أن يتنبه مؤلفها ويتيقظ مصنفها ، فينقد ما في تصانيفها ، ويزيل في النظر الثاني أغلاطها ، ولم أكتب تصنيفا مستقلا في إبراز أغلاطه ، ولا توجهت إلى جميع مسامحاته ، ولو شئت لفعلت قصداً إلى أن ما قلّ وكفى خيرٌ مما كثر وألهى .

وقد حصل الغرض الأول بحمد الله تعالى ، ولم يحصل الثاني ، وكان أهمهما ، حيث لم يتنبه مؤلفها ، بل توجه إلى الإصرار بما فيها والجواب عما أورد عليها ، فصنّفت رسالة مذكورة مسماة بـ " شفاء العيّ " بإشارته وبعلمه ، والله أعلم بمن ألّفها ومن هذّبها ، وقد وجدت في أولها اسم مؤلفها أبو الفتح عبد النصير ، والظاهر أنه اسم لا وجود لمسماه في بلدة بهوبال ، فإن كان فلس من المشهورين بالفضل والكمال ، ولعله واحد من طلبة العلوم عبر لائق لأن يخاطبه أرباب العلوم ، والذي أظنّ حسبما سمعت من الثقات أنه ألفها محمد بشير السهسواني مؤلف الرسائل في بحث زيارة القبر النبوي ، فإن كان كذلك فهو مأخوذ بالعود إلى ما يحسبه ذنبا بعد التوبة ، وذلك لأني لما صنّفت رسالتي " الكلام المبرم " في نقض رسالته " القول المحكم " وأدرجت في ديباجته اسم بعض تلامذتي أورد علي في رسالته " القول المنصور " بأن مثل هذه الصنيع غير جائز ، فلما أوردت عليه في الكلام المبرور بأنه قد ارتكب هو أيضا عند مقابلة بعض العلماء بمثله ذكر في رسالته المذهب المأثور أني قد تبت منه .

فيا لها من توبة قد جعلها شيئاً فريّاً ، واتخذها ظهريّا حيث صنّف هذه الرسالة بنفسه ، وأدرج فيه اسم أبي الفتح عبد النصير مع علم قبح صنيعه ، وأيا ما كان ألفه الشيخ السهسواني ، أو رجل آخر مسمى بـ " عبد النصير " ، فلا ريب في أن صاحب " الإتحاف " قد اطلع عليه ، ورضي به ، كيف لا ومن ينصر رجلا ، ويجيب عن الإيرادات الواردة عنه لابد أن يطلع المنصور عليه ، ويفهمه ، وقد وقفت على بعض تحريرات صاحب " الإتحاف " ، كتبه إلى بعض الأحباب ، فيه ما يدل على أنه واقف بهذا الرد ، وراض به ،

وإذا كان هذا هكذا فلست أخاطب عبد النصير ولا الشيخ المهسواني في هذه المباحث، بل مخاطبتي بصاحب "الإتحاف"، فإني أنا وهو بحمد الله أخوان في العلم والكمال، وإن فاق هو بالرياسة والإقبال، ومباحثة الأخ مع الأخ أهون من المباحثة مع الأجانب.

وقد كنت أردت أن أترك التعقبات عليه لما سمعت أنه يحزن منها، ويحملها على التعصب والعناد، لكنه لما ألف واحد من ناصريه هذه الرسالة المستقلة بمقابلتي، وبتأليفه عين تأليفه، دعاني ذلك إلى تأليف مستقل في جوابه، وسمّيت هذا التأليف بـ:

«إبراز الغي الواقع في شفاء العيّ»

لقّبته بـ:

«حفظ أهل الإنصاف عن مسامحات مؤلف الحطة والإتحاف»

ولنقدم مقدمة تشتمل على ذكر بعض مسامحات صاحب "الإتحاف" في رسائله المتفرقة، واختياراته غير المرضية، ليعلم الناظرون صدق ما أسلفنا ذكره، ولينتبه مؤلفها فينقح تأليفه، ولئن قام هو أو واحد من ناصريه إلى الجواب عنها، والإصرار عليها، أو حمله سوء الخصومة على تأليف رسالة في إبراز أغلاطي، وأنا إن شاء الله منها بريء، وجد في المرة الثالثة أضعافاً مضاعفة، ورسائل متعددة في أغلاط فاحشة.

وبعد الفراغ من المقدمة نتوجه إلى "إبراز ما في شفاء العي من الغي"، فنقول:

المقدمة

قد اختار صاحب «الإتحاف» في تصانيفه عادات وطرقًا يجب أن يجتنب عنها، فمن ذلك أنه يقلد تقليدًا جامدًا لابن تيمية وتلامذته والشوكاني وأمثاله مع أنه من أشد المنكرين على المقلدين، فإلى الله المشتكى من مثل هذا الصنيع، فمن الذي حرّم تقليد المجتهدين والأئمة المتبوعين، وأباح تقليد هؤلاء المستحدثين، وليسوا بجنب المجتهدين المتبوعين إلا كعصافير بجنب الناطقين، ومن طالع تصانيفه علم هذا الأمر، فإنه يرجح ما رجحوه، وإن كان سخيفًا، ويكتب ما سطروه وإن كان غلطًا فاحشًا. ولنذكر في بيانه أمورًا عديدة.

فمنها: أنه افترى على الإمام مالك وعلى الأئمة الأربعة وعلى الجمهور في بحث زيارة القبر النبوي في كتابه «رحلة الصديق إلى البيت العتيق» وخلط فيه بحثًا ببحث آخر، وأجرى الخلاف المنقول في شد الرحال بقصد الزيارة في نفس الزيارة. وسنطلعك على ذلك أثناء البحث عما في «شفاء العي».

ومنها: أنه رجح عدم وجوب القضاء للصلاة على الذي تركها عمدًا في رسالته «حل السؤالات المشكلة»، وهو مذهب بعض الظاهرية، ومنشأ قولهم: إن قضاء صلاة فاتت بالنوم والنسيان قد ورد الأمر به في السنن، وأما التارك العامد فلم يرد دليل صريح صحيح على وجوب القضاء عليه، وهم قد جمدوا على ظاهر ما ورد من غير رؤية وفكر، حتى قالوا في حديث: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه» أنه لو تغوط فيه أو بال في غير الغسل والتوضي، يجوز فيه الغسل والتوضي لعدم ورود النهي، وأمثال هذا كثير تأبى عنه العقول السليمة والفهوم المستقيمة. وقد تبعهم في مسألة القضاء الشوكاني في بعض تأليفاته، وهو كثير الاتباع لهم. وهذا مذهب فاسد مردود مخالف لجمهور علماء الملة وحملة الشريعة، بل وللطبيعة الوقادة والنفس المدركة.

قال ابن عبد البر في «الاستذكار شرح موطأ الإمام مالك» عند شرح حديث

التعريض، فإن قيل: فلم خص النائم بالذكر في قوله في غير هذا الحديث: "من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها" قيل: خص النائم والناسي ليرتفع التوهم والظن فيهما لرفع القلم وسقوط المأثم عنهما بالنوم والنسيان، فأبان رسول الله أن سقوط الإثم عنهما غير مسقط لما لزمهما من فرض الصلاة، وأنها واجبة عليهما عند الذكر لها يقضيها كل واحد منهما بعد خروج وقتها إذا ذكرها، ولم يحتج إلى ذكر العامد معهما؛ لأن العلة المتوهمة في النائم والناسي ليست له، ولا عذر له في ترك فرض، وسوى الله في حكمه على لسان رسوله بين حكم الصلاة الموقوتة والصيام الموقوت في شهر رمضان بأن كل واحد منهما يقضى بعد خروج وقته، فنص على النائم والناسي في الصلاة، كما وصفنا ونص على المريض والمسافر في الصوم، وأجمعت الأمة، ونقلت الكافة فيمن لم يصم شهر رمضان عمدا وهو مؤمن بفرضه، وإنما تركه أشرا وبطرا، تعمد ذلك، ثم تاب منه أن عليه قضاءه، وكذلك من ترك الصلاة عامدا، فالعامد والناسي في القضاء للصلاة سواء، وإن اختلفا في الإثم كالجاني على الأموال المتلف لها عامدا وناسيا سواء إلا في الإثم.

بخلاف رمي الجمار في الحج التي لا تقضى في غير وقتها لعامد، ولا لناس لوجوب الدم فيها ينوب عنها، وبخلاف الضحايا، والصلاة والصيام كلاهما فرض واجب، ودين ثابت يؤديان أبدا وإن خرج الوقت المؤجل لهما، قال رسول الله ﷺ: "دين الله أحق أن يقضى" وإذا كان النائم والناسي للصلاة وهما معذوران يقضيانها بعد خروج وقتها، كان المتعمد لتركها أولى بأن لا يسقط عنه فرض الصلاة، وأن يحكم عليه بالإتيان بها؛ لأن التوبة من عصيانه هي أداؤها، وإقامتها مع الندم على ما سلف من تركه في وقتها، وقد شذ بعض أهل الظاهر، وأقدم على خلاف جمهور علماء المسلمين وسبيل المؤمنين، فقال: ليس على المتعمد في ترك الصلاة في وقتها أن يأتي بها في غير وقتها؛ لأنه غير نائم ولا ناس، وإنما قال رسول الله ﷺ: "من نام عن صلاة أو نسيها" والمتعمد غير الناسي، وظن أنه يستند في ذلك برواية شاذة جاءت عن بعض التابعين، شذ فيها عن جماعات المسلمين، وهو محجوج بهم مأمور باتباعهم، ولم يأت فيما ذهب إليه من ذلك بدليل يصح في العقول -انتهى كلامه ملخصا-.

ثم قال ابن عبد البر بعد ذكر الأحاديث الدالة على وجوب القضاء مطلقاً: ولو كان تارك عامد، وأجمعوا على أن للعاصي أن يتوب من ذنبه بالندم عليه، واعتقاد ترك العود عليه. ومن لزمه حق لله أو لعباده لزمه الخروج منه، وقد شبّه رسول الله ﷺ حق الله بحقوق الآدميين، وقال: "دين الله أحق أن يقضى" انتهى.

ثم قال بعد إلزامه من تفوه بهذا من الظاهرية بأصولهم وأقوال إمامهم: ما أرى هذا الظاهري إلا وقد خرج من قول جماعة العلماء من السلف والخلف، وخالف جميع فرق الخلف والسلف، وشذ عنهم، ولا يكون إماماً في العلم من أخذ بالشاذ من العلم، وقد وهم في كتابه أن له سلفاً من الصحابة والتابعين جهلاً منه أو تجاهلاً، وكل ما ذكر في هذا معنى بغير صحيح، ولا له حجة في شيء منه انتهى ملخصاً.

فظهر بهذا أن قول الشوكاني تبعاً لبعض الظاهرية في هذه المسألة من خرافات الكلام لأنه غير مبني على أصول الظاهرية، ولا على أصول غيرهم من علماء الشريعة، بل هو مخالف لما هو معلوم عند من له أدنى عقل، ولا يستقيم أمر النقل إلا بالعقل للكتاب والسنة وجميع من قال بمنطوق هذه المسألة، فحرام على حملة الشريعة أن يذكروا رأيه في هذا الباب إلا لرده، ولإظهار الصواب، فضلاً عن ترجيحه وتأصيله وتقويته، ولن يصلح العطار ما أفسده الدهر.

ومنها: أنه رجّح عدم وجوب الزكاة في أموال التجارة، وأحسن إحساناً عظيماً على أرباب التجارة في مسك الختام شرح بلوغ المرام، وشرح رسالة الشوكاني تبعاً للشوكاني، وهو قول مخالف لجمهور العلماء من الخلف والسلف، فإنهم يوجبون الزكاة في عروض التجارة إلا داود الظاهري، فإنه خالفهم كما ذكره النووي في شرح صحيح مسلم وغيره، وهو قول شاذ ضعيف، وقد شهدت الأخبار المرفوعة والآثار الموقوفة بوجوب الزكاة فيها، وليس هذا موضع بسطها، ويكفي في ذلك قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض﴾ الآية. فاحذر حذار من مثل هذه الفتيا المخالفة لظاهر القرآن ولأخبار النبي ﷺ، وتضعيف بعضها بسند ضعيف غير مضر للاحتجاج، وللآثار الصحابة، كعمر وابن عمر وغيرهما.

وهناك مسائل كثيرة تبع فيها ابن تيمية والشوكاني مع ضعف أقوالهم فيها، وفيه

ذكرناه بطريق النموذج كفاية لمن تأملها .

ومن عاداته التي يجب الاحتراز عنها أنه يجعل ما يوافق رأيه وإن كان مختلفاً فيه مع علمه بكونه مختلفاً فيه مجمعاً عليه ، وهذا من عادات ابن تيمية وتلامذته ، والناس على دين ملوكهم ، وأمثلته في تصانيفه كثيرة ، ولنكتف بذكر واحد منها ، وهو أنه قال في رسالته أبجد العلوم في ترجمة الإمام أبي حنيفة أنه لم ير أحداً من الصحابة باتفاق أهل الحديث ، وإن عاصر بعضهم على رأي الحنفية -انتهى- .

وفيه : أما أولا فهو أن عدم رؤية الصحابة مطلقاً ليس متفقاً عليه بين المحدثين ، بل هو مختلف فيه بينهم ، والمعتمد هو ثبوت الرؤية لأنس رضي الله عنه عندهم ، كما حققته في رسالتي إقامة الحجة على أن الإكثار في التعبد ليس ببدعة بذكر عبارة الذهبي والولي العراقي والحافظ ابن حجر والسيوطي وابن سعد واليافعي وابن الجوزي وعلي القاري والتوربشتي والخزرجي وغيرهم ، وأرجو من المصنف أن لا تبقى له شبهة في تابعيته بعد الاطلاع على تلك العبارات ، وأما المتعسف فكلامه خارج عن بحث الثقات ، وغاية ما في الباب أن يكون رأي مؤلف أبجد العلوم مائلاً إلى عدم تابعيته لما عرض له نوع من الشبهة ، لكنه لا يقتضي أن يرتفع خلاف المحدثين في الباب ، وينسب إليهم الاتفاق فيما اختلفوا فيه ألبتة .

وأما ثانيا فهو أن صاحب الأبجد قد نقل بنفسه في رسالته الحطة عبارة السيوطي المتضمنة لعبارة الولي العراقي ، وابن حجر العسقلاني المفيد لتابعيته ، فما باله جعل عدم تابعيته في الأبجد متفقاً عليه مع علمه بأنه مختلف فيه ، فلعله نسي ما كتبه سابقاً ، أو تعمد به مغالطة ، أو عاد من مراتب الحطة إلى منازل الأبجد متنازلا ، وأياما كان فمثله عجيب عن مثله ، والله يعفو عنا وعنه .

وأما ثالثا : فهو أن قوله : وإن عاصر . . . إلخ مشتمل على تدليس يجب أن يحترز منه عن مثله ، فإنه يوهم أن إثبات المعاصرة مختص بالحنفية ، وليس كذلك ، بل جميع الفقهاء والمحدثين وجميع العقلاء والمؤرخين قائلون بمعاصرته لبعض الصحابة ، كيف لا وقد ولد أبو حنيفة على الأصح الأشهر سنة ثمانين ، وكان ذلك العصر عصر الصحابة والتابعين .

وأما رابعاً: فهو أن عبارته هذه توهم أن الحنفية مقتصرون على إثبات المعاصرة، وليس كذلك، فإن أكثرهم بل كلهم ذهبوا إلى رؤيته للصحابة، وإنما اختلفوا في روايته عن الصحابة، فجمع منهم نفوها كجمع من المحدثين، وجمع منهم أثبتوها، وقالوا: هو المذهب المتين.

ولقد اقشعر جلدي، وتوحش فؤادي حين رأيت عبارة الأبجد، وحكم كل من نهمها أنها تجاوزت عن الحد، وهو الذي أزعجني إلى جمع نبذ من مسامحاته في تصانيفه لئلا يغتر الجاهلون بأمثال هذه الكلمات في تأليفاته، والله أسأل أن يجتبني ويجنبه من أمثال هذه المغالطات، ويوفقنا لاكتساب الباقيات الصالحات.

ومن عاداته التي يجب على المصنفين الاحتراز عنها أن كلامه في موضع يعارض كلامه في موضع آخر، وهذا وإن كان أمراً طبيعيًا للبشر، والسلامة من جميع أنواع التعارض مختصة بخالق القوى والقدر إلا أن من له اهتمام بنشر العلم والتأليف يجب عليه الاهتمام بقدر وسعه الشريف، كيف لا وهو مسؤول يوم القيامة عن كل ما كتبه، ومناقش في كل ما سطره، والتخالف من عالم بين كلاميه في تأليفين ليس بمستبعد غاية بعد، إنما المستبعد تخالفهما في تأليف واحد وفي صفحتين متقاربتين، أو في صفحة واحدة، ومثل هذا جمع الرطب واليابس بجمع المعتبر غير معتبر، والمعتمد غير معتمد.

ومن عاداته أنه ينقل في تصانيفه كل ما وجد في المنقول عنه، ويكتب كل ما وجد فيما أخذ عنه، وإن كان غلطاً صريحًا يطلع عليه الطلبة، أو مستحيلا عقليا أو عاديا يعلمه الكملة.

وهذان الأمران ظاهران على من طالع تصانيفه، لا سيما تصانيفه المتعلقة بالتراجم والطبقات المشتملة على ذكر تواريخ المواليد والوفيات، وهما قبيحان جداً، موحشان لناظر تأليفاته عاماً وخاصاً، ولا ينفع في هذا البحث أنه ناقل من كشف الظنون، أو البستان، أو من غيرهما من كتب الشأن، فإن مثل هذا النقل الصرف ليس إلا من شأن الغافلين، لا من شأن العالمين المهتدين، ولنذكر من بعض رسائله بعض أغلاطه ومعارضاته، إيقاظًا للنائمين، وإزالة لوحشة الهائمين، وليس الغرض منه تنقيصه وذكر معائبه، حاشاه عن ذلك، بل ما أسلفنا ذكره.

ذكر بعض المسامحات والمعارضات الواقعة في «إتحاف النبلاء»
في المقصد الأول منه :

الأول: قال في المقصد الأول في باب الألف: الابتهاج بأذكار المسافر الحاج للشيخ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، المتوفى سنة ستين وثمانمائة - انتهى -.

وهذا خطأ، فإن وفاة السخاوي كان بعد تسعمائة، ذكره في «النور السافر في أخبار القرن العاشر»، وأرّخ وفاته سنة اثنتين بعد تسعمائة، كما نقلت قدرًا من كلامه في «التعليقات السنية على الفوائد البهية». وقال ابن روزبهان في «شرح شمائل الترمذي»: الشيخ أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي المصري وحيد الزمان، وحافظ العصر، وفريد عصره، لازم المشايخ، وصاحب الحافظ ابن حجر سنين متطاولة، وأثنى عليه الحافظ في كتبه سيما في الطبقات، وأصله من سخا قصبة من أعمال مصر، وكانت ولادته بالقاهرة، وله تصانيف تنيف على أربعمائة مجلد، كما ذكر لي، ونص كثير منها في إجازته، وكان له مائة وعشرون شيخًا في «صحيح البخاري»، صحبته بالمدينة الطيبة، ولازمته درسًا وإفادةً وقراءةً وسماعًا، وكان يرحل كل زمان إلى الحجاز، ويسكن بها سنين، ويجاور في الحرمين، ويصنف تصانيف، ثم يرجع إلى مصر وارتحل في آخر عمره إلى الحجاز واستوطن مكة، وتوفي بها في نيف وتسعمائة - انتهى ملخصًا -.

الثاني: قال في صفحة أخرى: «الأجوبة المرضية فيما سئل عنه من الأحاديث النبوية» للشيخ محمد بن عبد الرحمن السخاوي، المتوفى سنة اثنتين وتسعمائة - انتهى - وفيه أنه مناقض لما ذكره قبله من أنه مات سنة ستين وثمانمائة.

الثالث: قال: «أذكار الصلاة» لزين المشايخ محمد بن أبي القاسم البقالي الخوارزمي الحنفي، المتوفى سنة اثنتين وستين وخمسمائة - انتهى -. وفيه أن وفاته كانت سنة ست وسبعين وخمسمائة على ما نص عليه اللكنوي في «طبقات الحنفية» وغيره.

الرابع: قال عند ذكر الأربعينات أربعين للشيخ محمد بن على البركلى الرومى، المتوفى سنة ستين وتسعمائة -انتهى-. وهذا مخالف لما أرّخه الثقات. قال عبد الغنى بن إسماعيل النابلسى في الحديقة الندية شرح كتاب البركلى المسمّى بـ "الطريقة المحمدية" مترجمًا له الشيخ محمد افندى الرومى البركلى نشأ فى طلب العلم والمعارف حتى برع بها، واشتغل على محى الدين أخى زاده، وصار ملازما من المولى عبد الرحمن أحد قضاة العسكر فى زمن السلطان سليمان، ثم غلب عليه الزهد والصلاح، واتصل بخدمة الشيخ عبد الله القرامانى، ثم أمره شيخه بالعود إلى الاشتغال بمدارسة العلوم فانتفع به خلق كثير، وحصل بينه وبين عطاء معلم السلطان سليم محبة، فبنى عطاء مدرسة بقصبة بركى بفتح الباء، وعيّن له فى كل يوم ستين درهما، وله مؤلفات: كشرح مختصر الكافية للبيضاوى، ومتن فى علم الفرائض، والطريقة المحمدية، وهو من أجل تأليفاته، توفى فى الجمادى الأولى سنة إحدى وثمانين وتسعمائة -انتهى كلامه ملخصًا- وكذا أرخه صاحب "كشف الظنون" عند ذكر "الطريقة المحمدية".

الخامس: قال أربعين الدارقطنى: هو أبو الحسن على بن عمر بن أحمد بن مهدى الحافظ البغدادى، المتوفى سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة -انتهى- وهذا خطأ فاحش، فإن وفاته كانت سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، كما ذكره السمعانى فى "كتاب الأنساب"، حيث قال بعد ما ذكر: إن الدارقطنى -بضم القاف- نسبة إلى دارقطن، محلة كبيرة ببغداد، كان أحد الحفاظ المتقنين، ضرب المثل فى الحفظ، سمع أبا القاسم البغوى وأبا بكر بن داود السجستانى وخلقًا كثيرًا، وعنه الحافظ أبو نعيم صاحب حلية الأولياء وغيره، قال أبو بكر الخطيب فى "تاريخ بغداد" فى وصفه: كان فريد عصره وإمام وقته، أثنى عليه علماء الأثر عارفًا بالأثر والعلل وأسماء الرجال وأحوال الرواة مع الصدق والأمانة والثقة والعدالة وصحة الاعتقاد، وكان يتقن سوى الحديث فنونا، وكانت ولادته سنة ست وثلاثمائة، وتوفى فى ذى القعدة سنة خمس وثمانين وثلاثمائة -انتهى ملخصا- وكذا أرّخه الذهبى فى "العبر بأخبار من غبر"، واليافعى فى "مرآة الجنان"، وذكرا ترجمته ووفاته فى حوادث سنة خمس وثمانين، وابن الأثير فى "الكامل"، وابن الشحنة فى "روضة المناظر فى أخبار الأوائل والأواخر"، وابن خلكان فى "تاريخه"،

والتاج السبكي في "طبقات الشافعية" وغيرهم من تصانيفهم.

السادس: قال أربعين طاشكبري زاده أحمد بن مصطفى الرومي، المتوفى سنة ثلاث وستين وتسعمائة -انتهى-. وهذا عجيب، فإن أحمد هذا قد أتم تصنيفه "الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية" في رمضان سنة خمس وستين وتسعمائة، على ما ذكره صاحب "كشف الظنون" عند ذكره، فكيف يصح موته سنة ثلاث وستين، وأرخ صاحب "الكشف" هناك وفاته سنة ثمان وستين.

السابع: قال عند ذكر شراح أربعين النووي وشرح ملا علي قاري المكي الحنفي، المتوفى سنة أربع وأربعين وألف -انتهى-. وهذا زلة فاحشة، فإن وفاته على ما في "خلاصة الأثر" سنة أربع عشرة وألف، وقد أرخ هذا المؤلف في رسالته "الحطة" وفاته سنة ست عشرة وألف، فيا لها من مناقضة بينة.

الثامن: ذكر من شراح "أربعين النووي": الزين عبد الرحمن الشهير بـ ابن رجب الحنبلي، وأرخ وفاته سنة خمس وتسعين وسبعمائة، وهذا مخالف لما أرخ هو في رسالته "الحطة" عند ذكر شراح "صحيح البخاري": انه توفي سنة خمس وتسعين وتسعمائة.

التاسع: قال: إرشاد الساري شرح صحيح البخاري للعلامة شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر المصري القسطلاني الشافعي، المتوفى سنة عشرين وتسعمائة -انتهى-. وهذا مع كونه مخالفا لما أرخ به وفاته في الحطة غير صحيح. قال محمد بن عبد الباقي الزرقاني في "شرح المواهب اللدنية": أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك بن أحمد القسطلاني المصري ولد كما ذكره شيخه الحافظ السخاوي في "الضوء اللامع" بمصر ثاني عشر ذي القعدة سنة إحدى وخمسين وثمانمائة، وأخذ عن الشهاب العبادي والبرهاني العجلوني والفخر والشيخ خالد الأزهري النحوي والسخاوي وغيرهم، وقرأ "صحيح البخاري" على الشهاوي في خمسة مجالس، وحج مرارا، وجاور بمكة مرتين، وكان يعظ بالغمري وغيره للجم الغفير، ولم يكن له في الوعظ نظير -انتهى كلام السخاوي- وتوفي ليلة الجمعة بالقاهرة سابع محرم سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة، وله عدة مؤلفات -انتهى كلامه-.

العاشر : قال : إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للحافظ العلامة شيخ الإسلام خادم الكتاب والسنة محمد بن علي الشوكاني ، المتوفى سنة خمس ومائتين وألف انتهى. هذا مخالف لما ذكره في المقصد الثاني من هذا الكتاب عند ذكر ترجمة الشوكاني : أنه مات يوم الأربعاء سادس عشر من الجمادي الأخرى سنة خمس وخمسين ومائتين وألف.

الحادي عشر : قال : أسماء رجال الكتب الستة للحافظ ابن النجار محمد بن محمود بن الحسن بن هبة الله ، المتوفى سنة ثلاث وأربعين وستمائة ، وأيضًا للشيخ سراج عمر بن علي المعروف بـ ابن الملقن ، المتوفى سنة أربع وأربعمائة ، وهذا مع كونه مخالفًا ما أرّخ وفاة ابن الملقن في هذا الكتاب غير مرة خطأ فاحش ، فإن ابن الملقن وفاته في ابتداء المائة التاسعة.

قال السخاوي في الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع : عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله سراج الدين أبو حفص الوادي آشي الأندلسي التكروري الأصل المصري الشافعي ، ويعرف بـ ابن الملقن ، ولد في الربيع الأول سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة بالقاهرة ، وكان أصل أبيه أندلسيًا فتحول بالتكرور ، وأقرأ أهلها القرآن ، وتميز في العربية وحصل مالاً ، ثم قدم القاهرة فأخذ عنه الأسنوي ، ثم مات فأوصى بابنه عمر إلى الشيخ عيسى المغربي رجل صالح كان يلقن القرآن بجامع طولون ، فتزوج بأمه ولذا عرف الشيخ به حيث قيل له : ابن الملقن ، ونشأ في كفالة زوج أمه ، وحفظ القرآن وعدة كتب ، وتفقه بالتقي السبكي والجمال الأسنائي والعز بن جماعة ، وأخذ في العربية عن أبي حيان وابن هشام وابن الصائغ ، وسمع الحديث على السراج محمد بن محمد بن نمير الكاتب ، وأبي الفتح بن سيد الناس ، والقطب الحلبي ، والعلاء مغلطائي ، ودخل الشام سنة سبعين فأخذ عن ابن أميلة وغيره من متأخري أصحاب الفخر ، وأجاز له المزي وغيره من مصر ودمشق ، واشتغل بالتصنيف وهو شاب ، فمن تصانيفه تخريج أحاديث الرافعي في سبعة مجلدات ، ومختصره الخلاصة في مجلد ، ومختصره المنتقى في جزء ، وتخريج أحاديث وسيط الغزالي و تخريج أحاديث المهذب المسمى بـ المحرر المذهب ، و تخريج أحاديث منهاج الأصول ، و تخريج أحاديث مختصر ابن الحاجب ، وشرح

العمدة المسمى بـ"الإعلام"، وقطعة من شرح البخاري، وقطعة من شرح المنتقى لابن تيمية، وطبقات الشافعية إلى سبعين وسبعمائة، وطبقات المحدثين، وشرح المنهاج الفرعي وتخاريجه في مجلد، والاعتراضات عليه، وشرح التنبيه والخلاصة في الحديث، وأغنية التنبيه فيما يرد على تصحيح النووي، والتنبيه وشرح الحاوي الصغير في مجلدين، لم يوضع مثله، وتصحيحه في مجلد، وشرح التبريزي في مجلد، وشرح زوائد مسلم على البخاري، وزوائد أبي داود على الصحيحين، وزوائد الترمذي على الثلاثة، وزوائد النسائي كذلك، وزوائد ابن ماجه على الخمسة، سماه: ما تمس إليه الحاجة على سنن ابن ماجه، وشرح أربعين النووي، والخصائص النبوية، وطبقات القراء، وطبقات الصوفية، وتلخيص الموقوف على الموقوف، وشرح ألفية ابن مالك، وشرح مختصر ابن الحاجب وغيره، واشتهرت تصانيفه في الآفاق، وكان يقول: إنها بلغت ثلاثمائة تصنيف، ومات ليلة الجمعة سنة أربع وثمانمائة -انتهى ملخصاً-.

الثاني عشر: قال: "إصلاح غلط المحدثين" للإمام أبي سليمان أحمد بن محمد الخطابي، المتوفى سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة -انتهى- وهذا مخالف لما أرخ وفاته في الحطة عند ذكر شراح "صحيح البخاري": أنه مات سنة ثمان وثلاثمائة.

الثالث عشر: قال: "إلزامات على الصحيحين" لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، المتوفى سنة خمس وثمانين وثلاثمائة -انتهى- هذا مخالف لما أرخه سابقاً عند ذكر الأربعين أنه مات سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة.

الرابع عشر: قال: "ألفية في أصول الحديث" للشيخ الإمام الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، المتوفى سنة خمس وثمانمائة -انتهى-: هذا مخالف لما أرخ به وفاته عند ذكر "تخريج أحاديث الإحياء": أنه مات سنة ست وثمانمائة، وذلك هو الموافق لتصريحات المعتمدين.

قال السخاوي في "الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع": عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم الزين أبو الفضل الكردي الأصل المهراني المصري الشافعي، ويعرف بالعراقي، قال: ولقبه لتسميته بعراق العرب وإلا فهو كردي الأصل، ولد في حادي عشر من جمادى الأولى سنة خمس وعشرين وسبعمائة، ومات ليلة

الأربعاء ثامن شعبان سنة ست وثمانمائة بالقاهرة -انتهى ملخصاً- وله في "الضوء اللامع" مع ترجمة طويلة حسنة، وكذا أرّخ وفاته السيوطي في "حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة"، والحافظ بن حجر وغيرهما، وقد ذكرت نبذاً من حاله في "التعليقات السنية على الفوائد البهية".

الخامس عشر: ذكر من شراح الألفية زكريا بن محمد الأنصاري، وأرّخ وفاته سنة ثمان وعشرين وتسعمائة، وهو مناقض لما أرّخ وفاته عند ذكر شراح "جامع مسلم": أنه مات سنة ست وعشرين، وقد ترجمه السخاوي في "الضوء" ترجمة طويلة، وملخصها: أنه شيخ الإسلام زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا زين الدين القاهري الأزهري الشافعي القاضي، ولد سنة ست وعشرين وثمانمائة بسنيكة، وتحول إلى القاهرة سنة إحدى وأربعين، وأخذ عن العلم البلقيني والشمس الونائي والشهاب ابن المجدي والحافظ ابن حجر والشرف المناوي والكافياجي وابن الهمام والشمني وغيرهم، وتصدى للتدريس في حياة شيوخه، وشرح عدة من الكتب، منها آداب البحث سماه فتح الوهاب بشرح الآداب، وفصول ابن الهائم سماه غاية الوصول إلى علم الفصول، وآخر سماه منهج الوصول، وألفية ابن الهائم المسماة بـ "الكفاية"، وتنقيح اللباب للولي العراقي، ومختصر الروضة لابن المقري، ومقدمة التجويد لابن الجزري، ومختصر ... عروجي، والقصيدة المنفرجة وغيرها، واشتهر من تصانيفه كثيراً شرح البهجة الوردية، وله شرح ألفية العراقي مأخوذ من شرح السخاوي.

ورأيت على هوامش نسخة من "الضوء" التي كان عليها خط السخاوي بمواضع مكتوباً بيد جار الله بن فهد المكي بعد المؤلف عزل القاضي زكريا عن القضاء في أول سنة ست وتسعمائة، ثم عرض عليه فأعرض عنه لكف بصره، وانتفع به الناس واشتهرت مؤلفاته، وتميزت تلامذته، وألحق الأحفاد بالأجداد، وعمر حتى جاوز المائة أو قاربها، ومات يوم الجمعة رابع ذي الحجة تمام ست وعشرين، وحزن الناس عليه كثيراً لمحاسنه المزولة، وأوصافه الشهيرة -انتهى-.

السادس عشر: ذكر أنه شرح الألفية مؤلفها شرحاً كبيراً، وختمه سنة إحدى وسبعين وسبعمائة، وسماه بـ "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث"، وفيه أن هذا الاسم

لشرح السخاوي وهو أحسن شروحه، نص عليه في "النور السافر في أخبار القرن العاشر".

السابع عشر: قال عند ذكر الأمالي أمالي القضاعي في الحديث، هو أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون بن إبراهيم بن محمد بن مسلم الفقيه الشافعي، المتوفى سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة -انتهى- ثم ذكر في صفحة أخرى عند ذكر الأنباء للقضاعي أنه توفي سنة أربع وخمسين وأربعمائة، وهذا تناقض فاضح وتعارض لائح.

الثامن عشر: ذكر الأمالي لأبي القاسم علي بن الحسن بن عساكر الدمشقي، وأرّخ وفاته سنة احدى وسبعين وخمسمائة، وهذا مناقض لما أرّخه به عند ذكر تاريخ دمشق، وسيأتي إن شاء الله ذكره.

التاسع عشر: ذكر في فصل التاء عند ذكر تواريخ دمشق أن أعظمها تاريخ الحافظ أبي الحسن علي بن حسين المعروف بـ ابن عساكر الدمشقي، المتوفى سنة احدى وسبعين وسبعمائة في ثمانين مجلدا -انتهى- ثم قال: قال ابن خلكان في تاريخه: قال لي شيخنا الحافظ زكي الدين أبو محمد عبد العظيم المنذري حافظ مصر، وقد جرى ذكر هذا التاريخ، وأخرج منه مجلدا، وطال الحديث في أمره، واستعظامه ما أظن هذا الرجل إلا عزم على وضع هذا التاريخ من يوم عقل على نفسه، وشرع في الجمع من ذلك الوقت، وإلا فالعمر يقصر عن أن يجمع فيه الإنسان مثل هذا الكتاب بعد الاشتغال والتنبيه. ولقد قال الحق ومن عرف عاية عرف حقية هذا القول -انتهى-. وهذا مما يقضى العجب العجب، فإن عبارته شاهدة على أن لتاريخ دمشق هذا ومؤلفه ابن عساكر ذكرا في تاريخ ابن خلكان، وأن ابن خلكان وشيخه المنذري مدحاه، ومن المعلوم المصرّح في طبقات الشافعية لابن شهبة ومرآة الجنان لليافعي وغيرهما أن وفاة المنذري سنة ست وخمسين وستمائة، وأن وفاة ابن خلكان سنة إحدى وثمانين وستمائة، فكيف لا يستبعد مع ذلك وقوع وفاة ابن عساكر سنة إحدى وسبعين وسبعمائة، والذي في تاريخ ابن خلكان أن وفاته سنة إحدى وسبعين وخمسمائة، وعبارته الحافظ أبو القاسم علي بن أبي محمد الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين المعروف بابن عساكر الدمشقي: كان

محدث الشام في وقته ومن أعيان الفقهاء الشافعية، غلب عليه الحديث فاشتهر به، وبالغ في طلبه إلى أن جمع منه ما لم يتفق لغيره، ورحل وطوف وجاب البلاد ولقي المشايخ، وكان رفيق الحافظ أبي سعد عبد الكريم بن السمعاني في الرحلة، وكان حافظا دينا جمع بين المتون والأسانيد، سمع ببغداد سنة عشرين وخمسمائة من أصحاب البرمكي والتنوخي والجوهري، ثم رجع إلى دمشق، ثم رحل إلى خراسان، ودخل نيسابور وهراة وإصبهان، وصنف التصانيف المفيدة، وخرج التخاريج، صنف التاريخ الكبير لدمشق في ثمانين مجلدًا، أتى فيه بالعجائب على نسق «تاريخ بغداد»، قال لي شيخنا الحافظ عبد العظيم المنذري إلى آخر ما نقله.

ثم قال: وكانت ولادة الحافظ في أول المحرم سنة تسع وتسعين وأربعمائة، وتوفي ليلة الاثنين الحادي والعشرين من رجب سنة إحدى وسبعين وخمسمائة بدمشق، ودفن عند أهله ووالده بمقابر باب الصغير، وتوفي ولده أبو محمد القاسم الملقب بهاء الدين في التاسع من صفر سنة ستمائة بدمشق، ودفن خارج باب النصر، ومولده بها ليلة النصف من جمادى الأولى سنة سبع وعشرين وخمسمائة، وتوفي أخوه الفقيه المحدث الفاضل صائن الدين هبة الله بن الحسن بن هبة الله يوم الأحد الثالث والعشرين من شعبان سنة ثلاث وستين وخمسمائة، ومولده على ما ذكره الحافظ بهاء الدين أخوه في العشر الأول من رجب سنة ثمان وثمانين وأربعمائة -انتهى كلامه-.

وهناك ابن عساكر آخر، ذكر ابن خلكان أيضًا، وهو ابن أخي الحافظ أبي القاسم بن عساكر السابق، ذكره وهو أبو منصور عبد الرحمن بن محمد بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين الدمشقي الملقب بـ «فخر الدين»، ولد سنة خمسين وخمسمائة، ودرس بالقدس زمانا وبدمشق، وتوفي في عاشر رجب يوم الأربعاء سنة عشرين وستمائة بدمشق -انتهى-، وكذا أرخ وفاة ابن عساكر الحافظ المذكور سنة إحدى وسبعين وخمسمائة الذهبي في «العبر بأخبار من غبر»، واليافعي في «مرآة الجنان»، والتقي ابن شهبة الدمشقي في «طبقات الشافعية»، والقاضي مجير الدين الحنبلي في «الإنس الجليل في تاريخ القدس والخليل».

العشرون: قال في «تاريخ الذهبي»: هو الإمام الحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن

أحمد، المتوفى سنة ست وأربعين وسبعمائة -انتهى- وهذا مخالف لما صرّح به الثقات، فقد صرّح ابن شهبة في "طبقات الشافعية" أن وفاته سنة ثمان وأربعين، وقد نقلت نبذا من ترجمته في "التعليقات السنية على الفوائد البهية". وفي فوات الوفيات للصلاح الكتبي محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز شمس الدين أبو عبد الله الذهبي الحافظ، تمهر الحديث ورجاله، ونظر علله وأحواله، وعرف تراجم الناس، وأبان الإبهام في تواريخهم والإلباس، جمع الكثير ونفع الجم الغفير، ووقف الشيخ كمال الدين بن الزملكاني على تاريخه الكبير المسمّى بـ تاريخ الإسلام جزء بعد جزء، وقال: هذا كتاب جليل، ومن تصانيفه: تاريخ الإسلام في عشرين مجلدا، وتاريخ النبلاء عشرين مجلدا، والدول الإسلامية وطبقات القراء وطبقات الحفاظ مجلدان، وميزان الاعتدال ثلاث مجلدات، المشتبه في الأسماء والأنساب مجلد، نبأ الرجال مجلد، مختصر تهذيب مجلد، اختصار سنن البيهقي خمسة مجلدات، تنقيح أحاديث التعليق لابن الجوزي، المستحلى اختصار المحلى المغني في الضعفاء، العبر بأخبار من غبر، اختصار المستدرك للحاكم مجلدان، اختصار تاريخ ابن عساكر عشرة مجلدات، اختصار تاريخ الخطيب مجلدان، اختصار تاريخ نيسابور مجلد، الكبائر جزء، تحريم الإدبار جزءان، أخبار السد، أحاديث مختصر ابن الحاجب، توقيف أهل التوفيق على مناقب الصديق مجلد، نعم السمر في معرفة عمر مجلد، التبيان في مناقب عثمان مجلد، فتح المطالب في أخبار علي بن أبي طالب، معجم أشياخه هو ألف وثلاثمائة شيخ، اختصار كتاب الجهاد لابن عساكر مجلد، ما بعد الموت مجلد، اختصار كتاب القدر للبيهقي ثلاثة أجزاء، هالة البدر في عدد أهل بدر، اختصار تقويم البلدان لصاحب حماة، نفض الجعبة بأخبار شعبة، قض نهارك بأخبار ابن المبارك، أخبار أبي مسلم الخراساني، وكان مولده في ربيع الأول سنة ثلاث وسبعين وستمائة، وتوفي في سنة ثمان وأربعين وسبعمائة -انتهى ملخصا-.

قلت: طالعت من تصانيفه: "الكاشف مختصر تهذيب الكمال" و"ميزان الاعتدال" و"تذكرة الحفاظ" و"سير النبلاء" و"العبر" و"كتاب العرش" وغيرها، وكلها مفيدة وافية مشتملة على تحقيقات شامخة.

الحادي والعشرون: أرّخ عند ذكر تبيان الوهم والتخليط الواقع في حديث الأطيط للحافظ أبي القاسم ابن عساكر الدمشقي وفاة سنة إحدى وسبعين وخمسمائة، وهذا مناقض لما أرّخه به سابقًا من أنه مات سنة إحدى وسبعين وسبعمائة.

الثاني والعشرون: أرّخ وفاة الذهبي عند ذكر التجريد في أسماء الصحابة سنة ثمان وأربعين وسبعمائة، وهو مناقض لما أرّخه به عند ذكر التاريخ أنه مات سنة ست وأربعين، وما أرّخه به عند ذكر تذكرة الحفاظ: أنه مات سنة سبع وأربعين.

الثالث والعشرون: أنه أرّخ وفاة القسطلاني عند ذكر تحفة السامع والقاري بختم صحيح البخاري سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة، وقد أرّخ سابقًا عند ذكر إرشاد الساري سنة عشرين.

الرابع والعشرون: أرّخ وفاة العراقي عند ذكر تخريج أحاديث الإحياء سنة ست وثمانمائة، وقد أرّخ سابقًا سنة خمس.

الخامس والعشرون: ذكر عند ذكر تخاريج أحاديث الإحياء أن لزين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفي كتابًا سماه بـ تحفة الأحياء فيما فات من تخاريج أحاديث الإحياء، وأرّخ وفاته سنة تسع وسبعين وثمانمائة، وقد أرّخ قبيله وفاته عند ذكر تحفة الأحياء فيما فات من تخاريج الإحياء لابن قطلوبغا الحنفي سنة تسع وتسعين وثمانمائة، وهذه مناقضة بينة، وقد ذكره السخاوي في الضوء اللامع، وأرّخ وفاته سنة تسع وسبعين وثمانمائة.

وقال في ترجمته: قاسم بن قطلوبغا زين الدين الحنفي هو إمام علامة قوي المشاركة في فنون، كثير الأدب، واسع الباع في استحضار مذهبه، متقدم في هذا الفن طلق اللسان، قادر على المناظرة، وإفحام الخصم، لكن حافظته أحسن من تحقيقه، وقد تفرد من علماء مذهبه الذين أدركناهم بالتقدم في هذا الفن، وصار بينه وبينهم مع توقف لكثير منهم في شأنه، وعدم إنزاله منزلته جريا على عادة المصريين، وتعلل الشيخ بعدة مراض، تعرض حاد، وبحبس البول والحصاة، وتنقل لعدة أماكن إلى أن تحول قبيل وفاته بقاعة بحارة الديلم، ومات فيها في الربيع الآخر سنة تسع وسبعين وثمانمائة، سمعت معه مع والدي المسلسل بالأولية، وكتبت عنه من نظمه وفوائده، بل قرأت عليه

شرح ألفية العراقي -انتهى-.

وذكر أيضاً أنه ولد سنة اثنتين وثمانمائة بالقاهرة، ومات أبوه وهو صغير، وحفظ القرآن وكتبها عرضه على العز بن جماعة، وتكسب بالخياطة مدة، وبرع فيها ثم أقبل على الاشتغال، وأخذ علوم الحديث عن التاج أحمد الفرغاني قاضي بغداد، والحافظ ابن حجر، والسراج قاري الهداية، والمجد الرومي، وعبد السلام البغدادي، وعبد اللطيف الكرماني، واشتدت عنايته بملازمة ابن الهمام بحيث سمع عليه غالب ما كان يقرأ عنده -انتهى-.

وذكر أيضاً أن من تصانيفه: شرح قصيدة ابن فرح في الاصطلاح، وشرح منظومة ابن الجزري، وحواشي شرح ألفية العراقي، وحواشي على نخبة ابن حجر، وتخريج أحاديث العوارف، وأحاديث "الاختيار شرح المختار"، وأحاديث البزدوي، وأحاديث الأربعين، وأحاديث الشفاء، وأحاديث أبي الليث، وأحاديث جواهر القرآن للغزالي، وأحاديث منهاج العابدين له، وأحاديث شرح العقائد النسفية، ونزهة الرائض في أدلة الفرائض، وترتيب مسند أبي حنيفة لابن المقرئ، وتبويب مسنده للحارثي، والأمالي على مسند أبي حنيفة، وعوالي أبي الليث، وعوالي الطحاوي، وتعليق مسند الفردوس، وأسماء رجال شرح معاني الآثار، ورجال موطأ محمد، ورجال كتاب الآثار له، ورجال مسند أبي حنيفة، وترتيب الإرشاد للخليلي، وترتيب التميز للجوزقاني، وأسئلة الحاكم للدارقطني، والاهتمام الكلي بإصلاح ثقات العجلي، وزوائد العجلي، وزوائد رجال الموطأ، ومسند للشافعي، وسنن الدارقطني على الستة، وتقويم اللسان في الضعفاء، وحواشي مشتبه النسبة لابن حجر، والأجوبة عن اعتراض ابن أبي شيبة على أبي حنيفة، وتلخيص سيرة مغلطائي، وتلخيص دولة الترك، وتبصرة الناقد في كيد الحاسد، وترصيع الجوهر النقي والمنتقى في قضاة مصر، وتاج التراجم فيمن صنّف من الحنفية، وتراجم مشايخ المشايخ، وتراجم مشايخ شيوخ العصر، وشرح المصابيح للبغوي، وشرح مختصر القدوري، وشرح مختصر المنار، وشرح درر البحار، والأجوبة عن اعتراضات ابن العز على "الهداية"، ورفع الاشتباه عن مسألة المياه، والسجدات في السهو عن السجدات، والقول القائم في بيان حكم الحاكم، والقول المتبع

في أحكام الكنائس والبِيَع، وتخريج الأقوال في مسألة الاستبدال، وتحرير الأنظار في أجوبة ابن العطار، والأصل في الفصل والوصل، وشرح فرائض الكافي، وشرح مجمع البحرين، وشرح مختصر الكافي لابن المجدي، وشرح جامعة الأصول في الفرائض، وشرح ورقات إمام الحرمين، وشرح رسالة السيد في الفرائض، والفوائد الجلة في اشتباه القبلة، ورسالة في البسملة، ورسالة في رفع اليدين، وتعليق على القصاري في الصرف، وتعليق على شرح العزي في الصرف للتفتازاني، وتعليق على شرح العقائد، وأجوبة عن اعتراضات ابن العز على الحنفية، وتعليق على الأندلسية في العروض، وشرح مخمسة عبد العزيز في العربية، واختصار تلخيص المفتاح، وشرح مناظر النظر في المنطق لابن سينا، وأعمال في الوصايا، وأعمال في إخراج المجهولات، وتعليق على "تقريب ابن حجر"، ورسالة فيمن روى عن أبيه عن جده، وغريب أحاديث شرح الأقطع على القدوري، وغير ذلك.

قلت: طالعت من تصانيفه: فتاواه، وشرح مختصر المنار، وتحرير الأقوال في صوم ست شوال، والقول القائم، والقول المتبع، وتخريج الأقوال وغيرها، وكلها نافعة جداً.

السادس والعشرون: ذكر عند ذكر "تخريج أحاديث الهداية": أن للشيخ جمال الدين يوسف الزيلعي الحنفي، المتوفى سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة تخريجا، واسمه: "نصب الراية لأحاديث الهداية" -انتهى معربًا- وفيه أن الزيلعي هذا هو جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي تلميذ الفخر الزيلعي شارح "الكنز" وغيره، نص عليه السيوطي في "حسن المحاضرة" وغيره على ما بسطته في "الفوائد البهية في تراجم الحنفية".

السابع والعشرون: قال في صفحة أخرى "تخريج أحاديث الكشاف" الإمام المحدث جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي، المتوفى سنة اثنتين وستين وسبعمائة، وهذا مناقض لما ذكره قبيله أن كان في ظنه أن مخرج أحاديث "الكشاف" ومخرج أحاديث الهداية زيلعي واحد، لو أن ظن أنهما اثنان فهو غلط متفق عليه.

الثامن والعشرون: ذكر بعيده أن "الكشاف" تأليف أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، المتوفى سنة ثمان وعشرين وخمسمائة -انتهى- وهذا

مخالف لما أرخه الكفوي في طبقات الحنفية ، وعلي القاري المكي في طبقات الحنفية ، والسمعاني في كتاب الأنساب ، والسيوطي في بغية الوعاة في طبقات النحاة ، والذهبي في العبر بأخبار من غبر ، واليافعي في مرآة الجنان ، وابن الأثير في الكامل ، وابن الشحنة في روضة المناظر ، وغيرهم من أنه مات سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة بجرجانية خوارزم ليلة عرفة ، وقول هؤلاء الكبار أحرى بالقبول من قول هذا الغافل ، وقد ذكرت ترجمة الزمخشري في الفوائد البهية .

التاسع والعشرون: قال التعديل والتجريح فيمن روى عن البخاري في الصحيح لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد التجيبي الأندلسي الباجي المالكي ، المتوفى سنة أربع وسبعمائة - انتهى - هذا خطأ فاحش ، فإن وفاة الباجي سنة أربع وسبعين وأربعمائة ، هكذا أرخه ابن خلكان في تاريخه ، والذهبي في العبر بأخبار من غبر ، وفي سير النبلاء ، واليافعي في مرآة الجنان وغيرهم ، وله ترجمة طويلة في سير النبلاء ، أوردت قدرا منها في مقدمة التعليق الممجد على موطأ محمد ، فلتطالع .

الثلاثون: ذكر التحقيق في أحاديث الخلاف لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي ، وأرخ وفاته سنة تسع وتسعين وخمسمائة ، وهذا مخالف لما أرخه الذهبي واليافعي وغيرهما من أنه توفي سنة سبع وتسعين وخمسمائة . وقال ابن خلكان في تاريخه أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن عبيد الله بن عبد الله بن حمادي بن أحمد بن محمد بن جعفر الجوزي بن عبد الله بن القاسم بن النضر بن القاسم بن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، كان علامة عصره وإمام وقته في الحديث وصناعة الوعظ ، وصنف في فنون عديدة: منها: زاد المسير في علم التفسير وله في الحديث تصانيف كثيرة: والمنتظم في التاريخ . وله الموضوعات وتلقيح الفهوم ، ولقط المنافع في الطب ، وكانت ولادته على سبيل التقريب سنة ثمان أو عشرة وخمسمائة ، وتوفي ليلة الجمعة ثاني عشر رمضان سنة سبع وتسعين وخمسمائة ببغداد ، والجوزي -بفتح الجيم وسكون الواو بعدها زاء معجمة- هذه النسبة إلى فرضة الجوز موطن مشهور -انتهى ملخصا .

وفي شرح الزرقاني للمواهب اللدنية عند بحث مهر حواء على نبينا وعليها الصلاة

والسلام العلامة أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الحافظ البكري الصديقي البغدادي الحنبلي الواعظ، قال في تاريخ الحفاظ ما علمت أحدا صنّف صنيفه، وحصل له من الحظوة في الوعظ ما لم يحصل لأحد قط، قيل: حضره في بعض المجالس مائة ألف، مات يوم الجمعة ثالث رمضان سنة سبع وتسعين وخمسمائة، وقيل له: الجوزي بجوزة كانت في دارهم لم يكن بواسط سواها -انتهى- وكان من قال: إلى الجوز يبيع، أو غيره لم يحرر -انتهى-.

الحادي والثلاثون: ذكر التوضيح لمبهمات الجامع الصحيح للحافظ أبي ذر أحمد بن إبراهيم بن محمد الحلبي المشهور بـ"سبط العجمي"، وورخ وفاته سنة أربع وثمانين وثمانمائة، وفيه خطأ في اسمه وتاريخ وفاته، بل هو أبو الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل برهان الدين الطرابلسي الأصل طرابلس الشام الحلبي المولد والدار الشافعي، وإنما قيل له: سبط ابن العجمي لأن أمه ابنة عمر بن محمد بن الموفق أحمد بن هاشم بن أبي حامد عبد الله بن العجمي، ولد في ثاني عشر رجب سنة ثلاث وخمسين وسبعمائة بالجلوم -بالفتح ثم التشديد- ومات أبوه وهو صغير جداً، فكفلت أمه وانتقلت به إلى دمشق، فحفظ بها بعض القرآن، ثم رجعت به إلى حلب فنشأ بها، وأخذ الصرف عن الجمال يوسف الملطي الحنفي، والنحو عن أبي عبد الله بن جابر الأندلسي، والكمال بن العجمي، وطرفا من البديع عن أبي عبد الله الأندلسي، وفنون الحديث عن الصدر الياسوفي والزين العراقي، وبه انتفع، وعن البلقيني وابن الملقن، وحج سنة ثلاث عشرة وثمانمائة، وكان الوقوف يوم الجمعة، وزار المدينة وبيت المقدس مرارا، ولما هجم تمرلنك بحلب ظلم بكتبه إلى القلعة، وكان فيما سلبوه حتى لم يبق عليه شيء، بل أسر، وبقي معهم إلى أن رحلوا إلى دمشق، فرجع إلى وطنه ووجد أكثر كتبه، واجتهد في فن الحديث اجتهادا كثيرا حتى قرأ "صحيح البخاري" أكثر من ستين مرة، وصحيح مسلم نحوا من عشرين، وكتب تعليقه على سنن ابن ماجة، وشرحا مختصرا على البخاري سماه التنقيح، والمقتفى في ضبط ألفاظ الشفا، ونور النبراس على ابن سيد الناس، وحواشي صحيح مسلم، لكنها ذهبت في الفتنة، وحواشي سنن أبي داود، وحواشي التجريد للذهبي، وتلخيص المستدرك، وميزان الاعتدال سماه نثل الهميان في معيار

المران، لكنه كما قال: ابن حجر لم يمعن النظر فيه، وحواشي مراسيل العلائي، وحواشي ألفية العراقي وشرحها، وله نهاية السول في رواة الستة الاصول، والكشف الحثيث، والتبيين، وتذكرة الطالب المعلم في من يقال أنه مخضرم، والاغتباط، وتلخيص مبهمات ابن بشكوال.

وكان إماماً علامة حافظاً خيراً ديناً ورعاً متواضعاً، وذا العقل، حسن الأخلاق، محباً للحديث وأهله، متعفف عن التردد لبني الدنيا، ومات مطعوناً سادس عشرى شوال سنة إحدى وأربعين وثمانمائة وهو يتلو القرآن، هذا خلاصة ما في الضوء اللامع للسخاوي، وكفاك به قدوة، والتفصيل فيه. قلت: طالعت من تصانيفه: الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، والتبيين لأسماء المدلسين، والاغتباط بمن رمي بالاختلاط.

الثاني والثلاثون: ذكر عند ذكر شروح صحيح البخاري شرح أبي سليمان أحمد بن محمد بن ابراهيم بن خطاب البستي، وأرّخ وفاته سنة ثمان وثلاثمائة، وهو خطأ، فإن وفاة الخطابي ليست في السنة المذكورة، بل في سنة ثمان وثمانين وثلاث مائة على ما نص عليه السمعاني في الأنساب، وابن خلكان في تاريخه، والذهبي في العبر، واليافعي في تاريخه وغيرهم من الثقات، وقد ذكرت نبذاً من ترجمته، وأن الصحيح في اسمه حمد لا أحمد في مقدمة التعليق الممجد، فلتطالع.

الثالث والثلاثون: ذكر من شروحه شرح قطب الدين عبد الكريم بن عبد النور الحلبي الحنفي، وأرّخ وفاته سنة خمس وأربعين وسبعمائة، وهذا مناقض لما أرّخ به وفاته قبل ذلك عند ذكر الاهتمام بتلخيص الإمام أنه مات سنة خمس وثلاثين.

الرابع والثلاثون: ذكر من شروح صحيح البخاري شرح برهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي المعروف بسبط ابن العجمي، وأرّخ وفاته سنة إحدى وأربعين وثمانمائة، وهذا مناقض لما ذكره سابقاً من أنه مات سنة أربع وثمانين.

الخامس والثلاثون: ذكر من شراحه الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد الشهير بابن رجب الحنبلي، وأرّخ وفاته سنة خمس وتسعين وتسعمائة، وهذا عجب عجيب، فإنه قد علم أن ابن رجب هذا من تلامذة الشيخ ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم

الحراني، وقد توفي ابن تيمية سنة ثمان وعشرين وسبعمائة، أفلا يستبعد أن تلميذه عمر إلى أن مات قريب المائة الحادية عشر. ومن طالع تصانيف السيوطي والقسطلاني وغيرهما علم كذب ذلك قطعا، ولعل الصواب ما أرخه صاحب "الكشف" عند ذكر طائف المعارف لابن رجب أنه مات سنة خمس وتسعين وسبعمائة.

السادس والثلاثون: ذكر من شروحه شرح الإمام فخر الإسلام علي بن البزدوي الحنفي، المتوفى سنة أربع وثمانين وثمانمائة، وهذا خطأ فاحش يتعجب منه الطلبة أيضا فضلا عن الكملة، فإن من قرأ التوضيح والتلويح والهداية وغيرها يعلم قطعا أن البزدوي مقدم على أصحابها، وهم قد مضوا قبل المائة التاسعة، بل بعضهم قبل المائة الثامنة، وبعضهم قبل المائة السابعة، فكيف يكون وفاة البزدوي في المائة التاسعة، أفتراه بعث بعد الموت أو خلد في الدنيا إلى يوم الفوت، وقد أرخ الكفوي في "طبقات الحنفية" وفاته سنة اثنين وثمانين وأربعمائة، وقد ذكرت قدرا من حاله في مقدمة "الهداية" وفي "الفوائد البهية".

السابع والثلاثون: ذكر من شراحه القاضي أبا الوليد سليمان الباجي، وأرخ وفاته سنة أربع وسبعين وأربعمائة، وهذا مناقض لما ذكره سابقا أنه مات سنة أربع وسبعين وسبعمائة.

الثامن والثلاثون: ذكر من شراح "صحيح مسلم" عليا القاري المكي، وأرخ وفاته سنة ست عشرة وألف، وهذا مخالف لما في "خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر" وغيره أنه توفي سنة أربع عشرة وألف، وقد ذكرت ترجمته في "التعليقات السنية على الفوائد البهية".

التاسع والثلاثون: ذكر من شروح جامع الترمذي شرح الحافظ أبي بكر بن العربي محمد بن عبد الله الأشبيلي المالكي، وأرخ وفاته سنة ست وأربعين وخمسمائة، وهذا مخالف لما ذكره الثقات كابن خلكان والذهبي واليافعي وابن بشكوال وغيرهم أنه مات سنة ثلاث وأربعين.

الأربعون: ذكر من شراحه الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن رجب الحنبلي، وأرخ وفاته سنة خمس وتسعين وسبعمائة، وهذا مناقض لما مر منه سابقا أنه مات سنة

خمس وتسعين وتسعمائة.

الحادي والأربعون: ذكر جامع المسانيد والألقاب لابن الجوزي، وأرّخ وفاته سنة سبع وتسعين وخمسمائة، وهذا مخالف لما مرّ منه سابقًا أنه توفي سنة تسع وتسعين.

الثاني والأربعون: ذكر جامع المسانيد لعماد الدين إسماعيل بن عمر المعروف بـ ابن كثير الدمشقي، المتوفى سنة أربع وتسعين وستمائة، وهذا خطأ فاحش، فإن ولادته بعد السنة المذكورة، ووفاته في المائة الثامنة. قال الحافظ ابن حجر في "الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة": ولد ابن كثير سنة سبعمائة أو بعدها بيسير، ومات أبوه سنة ثلاث، ونشأ هو بدمشق وسمع من ابن الشحنة وابن الزراد وإسحاق الآمدي وابن عساكر والمزي وطائفة، واشتغل في الحديث مطالعة في متونه ورجاله، فجمع التفسير، وشرع في كتاب كبير في الأحكام، ولم يكمل، وجمع التاريخ الذي سمّاه بـ "البداية والنهاية"، وعمل "طبقات الشافعية"، وخرج أحاديث أدلة التنبيه وأحاديث مختصر ابن الحاجب، وشرع في شرح البخاري، ولازم المزي، وقرأ عليه تهذيب الكمال، وصاهره على ابنته، وأخذ عن ابن تيمية ففتن بحبه، وامتحن بسببه، وكان كثير الاستحضار، سارت تصانيفه في حياته، ولم يكن على طريقة المحدثين في تحصيل العوالي وتمييز العالي من النازل ونحو ذلك من فنونهم، وإنما هو من محدثي الفقهاء، وقد اختصر مع ذلك كتاب ابن الصلاح، قال الذهبي في "المعجم": الإمام المفتي البارع المحدث ابن كثير، فقيه متفنن محدث مفسر، له تصانيف مفيدة، مات سنة أربع وسبعين وسبعمائة، انتهى كلام ابن حجر.

وفي "طبقات ابن شهبة": إسماعيل بن كثير بن ضوأ بن كثير القرشي الدمشقي، مولده سنة إحدى وسبعمائة، وتفقه على الشيخين برهان الدين الفزاري وكمال الدين بن قاضي شهبة، ثم صاحب أبا الحجاج المزي ولازمه، وأقبل على علم الحديث، وأخذ الكثير عن ابن تيمية، وقرأ الأصول على الأصفهاني، وأقبل على حفظ المتون ومعرفة الأسانيد والعلل والرجال والتاريخ حتى برع وهو شاب، وصنّف في صغره كتاب الأحكام على أبواب التنبيه والتاريخ المسمى بـ "البداية والنهاية"، وصنّف كتابًا في جمع المسانيد العشرة، واختصر "تهذيب الكمال" سمّاه التكميل، و "طبقات الشافعية"، ورتبه

على الضعفاء ، لكنه ذكر فيه خلائق ممن لا حاجة لطلبة العلم إلى معرفة أحوالهم ، فلذلك جمعنا هذا الكتاب ، وشرح قطعة من البخاري وقطعة من التنبيه ، وولي بعد موت السبكي دار الحديث بالأشرفية مدة يسيرة ، قال الحافظ شهاب الدين بن حجي : كان أحفظ من أدركناه لمتون الأحاديث ، وأعرفهم بجرحها ورجالها وصحيحها وسقيمها ، وكان أقرانه وشيوخه يعترفون له بذلك ، وتوفي في شعبان سنة أربع وسبعين وسبعمائة ، ودفن بمقبرة الصوفية عند شيخه ابن تيمية - انتهى - قلت : قد طالعت تاريخه ، وهو نفيس جداً ، مشتمل على بسط بسيط في أحوال العلماء والسلاطين والوقائع والحوادث .

الثالث والأربعون : ذكر حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح لابن القيم ، وأرّخ وفاته سنة اثنتين وخمسين وسبعمائة ، وهو مخالف لما أرّخه عند ذكر جلاء الأفهام في الصلاة على خير الأنام له أنه مات سنة إحدى وخمسين ، وهذا هو الموافق لما ذكره السيوطي في بغية الوعاة في طبقات النحاة وغيره .

الرابع والأربعون : ذكر الحصن الحصين للشمس محمد بن محمد الجزري ، وأرّخ وفاته سنة أربع وثلاثين وسبعمائة ، وهو خطأ فاحش ، فإنه ولد بعد هذه السنة ، ووفاته في المائة التاسعة سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة . كما ذكره أحمد بن مصطفى الشهير بـ طاشكبرى زاده في الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية ، وقد ذكرت نبذاً من ترجمته ، وترجمة أولاده في التعليقات السنية ، وفي الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل لمجير الدين الحنبلي شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد الجزري الدمشقي الشافعي مولده ليلة السبت سادس عشر رمضان سنة إحدى وخمسين وسبعمائة ، واعتنى بالقراءات فأتقنها ومهر فيها ، وله مصنفات : منها : كتاب النشر في القراءات ، وذيل طبقات القراء للذهبي ، والحصن الحصين والتوضيح في شرح المصابيح وغيرها ، وجميع مصنفاته مفيدة نافعة ، وعيّن لقضاء الشام ، فلم يتم له ذلك ، وولي تدريس الصلاحية بعد نجم الدين ابن جماعة ، ثم توجه من القدس إلى بلاد الروم ، ثم سافر إلى بلاد فارس ، وولي قضاء شيراز ، وحضر القاهرة سنة سبع وعشرين وثمانمائة ، ثم سافر إلى شيراز ، وتوفي هناك نهار الأضحى سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة انتهى .

قلت: طالعت من تصانيفه: الحصن الحصين، ومختصره المسمّى بـ العدة، وشرحه المسمّى بـ مفتاح الحصن، وغير ذلك، وذكر في آخر الحصن: أنه فرغ من تصنيفه يوم الأحد الثاني والعشرين من ذي الحجة سنة إحدى وتسعين وسبعمائة ... إلخ.

الخامس والأربعون: ذكر في ذكر الحصن أن الجزري لما فرّ حين طلبه تيمور تحصن بهذا الحصن، وهذا يفضي منه العجب، فإنه لما ذكر أنه توفي سنة أربع وثلاثين وسبعمائة، كيف يصح طلب تيمور وفراره منه، فإن وقعة تيمور في تلك البلاد كانت في آخر الثامنة وابتداء التاسعة، لا في ابتداء الثالثة، أفتراه طلبه بعد موته وفرّ منه في قبره.

السادس والأربعون: ذكر بعد سطور عديدة ما معربه: أنه فرغ من تأليف الحصن يوم الأحد الثاني والعشرين من ذي الحجة سنة إحدى وتسعين وتسعمائة بالمدرسة التي أنشأها برأس عقبة الكتان داخل دمشق ... إلخ، وهذا أعجب من الأولين، فإنه لما كانت وفاته سنة أربع وثلاثين وسبعمائة، فكيف يصح إتمامه الحصن في السنة الحادية والتسعين بعد تسعمائة، ولعله ظنّ أنه صنّفه في قبره.

السابع والأربعون: هذا يدل على أنه لم يتفق له مطالعة الحصن الحصين، فضلا عن استفادة بركاته، فإن المؤلف بنفسه ذكر في آخره أنه أتمّه سنة إحدى وتسعين وسبعمائة.

الثامن والأربعون: ذكر بعد سطور عديدة أن شرح الحصن الحصين المسمّى بـ مفتاح الحصن شرح مفيد لمؤلفه، وفرغ منه سنة إحدى وثلاثين وثمانمائة بعد تأليف الحصن بأربعين سنة -انتهى ملخصا معربا- وهذا يفضي إلى العجب على العجب، فإنه لما ذكر سابقا أنه فرغ من تأليف الحصن سنة إحدى وتسعين وتسعمائة، وأنه مات سنة أربع وثلاثين وسبعمائة، فكيف يمكن فراغه من تأليف شرح الحصن بعد تأليف الحصن نحو أربعين سنة، وإلى الله المشتكى من مثل هذه الزلات المتتابعة في سطور متقاربة، ومن بلغ إلى هذه المرتبة من الغفلة حرم عليه أخذ القلم باليد وتسويد الورقة.

التاسع والأربعون: ذكر "در السحابة في وفيات الصحابة" لرضي الدين حسن بن محمد الصغاني، وأرّخ وفاته سنة خمس وستمائة، وهو غلط مخالف لما في طبقات

الحنفية للكنوي، وطبقات النحاة للسيوطي، وسبحة المرجان وغيرها أنه مات سنة خمسين وستمائة، ولتطلب ترجمته من رسائلي الفوائد البهية ومن رسائلي التي أنا مشتغل في هذه الأيام بجمعها أنباء الخلان بأنباء علماء هندوستان.

الخمسون: ذكر دقائق الأخبار لمحمد بن سلامة أبو عبد الله القضاعي، وأرخ وفاته سنة أربع وخمسين وأربعمائة، وهو مخالف لما أرخ به وفاته عند ذكر الأمالي: أنه توفي سنة ثمان وخمسين وثلاث مائة.

الحادي والخمسون: ذكر سنن الدارقطني علي بن عمر الحافظ البغدادي، وأرخ وفاته سنة خمس وثمانين وثمانمائة، وهذا أمر يضحك عليه الطلبة فضلا عن الكملة، فإن أهل العلم قاطبة يعلمون أن الدارقطني لم يدرك المائة التاسعة، بل ولا الثامنة، ولا السابعة، ولا السادسة، ولا الخامسة، مع أنه أرخ وفاته عند ذكر الأربعين سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة، وأرخ عند ذكر الإلزامات على الصحيحين سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، وهذه أقوال متناقضة، لا يدرى ما هو الصحيح منها، وقد ذكرنا ترجمته سابقا فتذكره.

الثاني والخمسون: ذكر شرح حديث الأربعين للبركلي الرومي، وأرخ وفاته سنة إحدى وثمانين وتسعمائة، وهذا مخالف لما مر منه عند ذكر الأربعين أنه مات سنة ستين وتسعمائة.

الثالث والخمسون: ذكر شرح حديث عبادة للشيخ ابن أبي جمرة، وأرخ وفاته سنة خمس وسبعين وستمائة، وهذا مخالف لما أرخ به جمع من المعتبرين. قال عبد الوهاب الشعراني في طبقات الأولياء: منهم الشيخ عبد الله بن جمرة الأندلسي المرسي القدوة الرباني، قدم مصر، وله زاوية بخط جامع المقسم، وكان ذا تمسك بآثار النبي ﷺ حالة وجمعية على العبادة، وشهرة كبيرة بالإخلاص والفرار من الناس، وابتلي بالإنكار عليه حين قال: إنه يرى رسول الله ﷺ يقظة ومشافهة، وقام عليه بعض الناس، فانقطع في بيته إلى أن مات سنة خمس وخمسين وستمائة انتهى -. وذكر السيوطي وفاته سنة خمس وتسعين، حيث قال في حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة: الإمام أبو محمد بن أبي جمرة المقرئ المالكي العالم البارع المسند، قال ابن كثير: كان

قوالا بالحق أمارا بالمعروف، مات بمصر في ذي القعدة سنة خمس وتسعين وستمائة. انتهى. ويوافقه قول محمد بن عبد الباقي الزرقاني في "شرح المواهب اللدنية": عبد الله بن أبي جمرة المقرئ المالكي البارع الناسك مات بمصر في ذي القعدة سنة خمس وتسعين وستمائة، وفي التبصير في تعداد من هو بجيم وراء الشيخ أبو محمد عبد الله بن أبي جمرة المغربي نزيل مصر كان عالما عابدا شهير الذكر، شرح منتخبا له من البخاري نفع الله ببركته، وهو من بيت كبير بالمغرب شهير الذكر -انتهى-.

الرابع والخمسون: ذكر من شروح شفاء عياض شرح أبي ذر أحمد بن إبراهيم الحنفي، المتوفى سنة أربع وثمانين وتسعمائة، وهذا مع كونه غير صحيح في نفسه، كما مر منا ذكره معارض بما أرّخه به عند ذكر شراح "صحيح البخاري": أنه مات سنة إحدى وأربعين وتسعمائة.

الخامس والخمسون: ذكر من شراح الشفاء كمال الدين محمد بن أبي شريف القدسي، المتوفى سنة إحدى وخمسين وتسعمائة، وهذا ليس بصحيح فقد ذكر ترجمته مطولة تلميذه مجير الدين الحنبلي القدسي في "الإنس الجليل في تاريخ القدس والخليل"، وأرخ ولادته سنة اثنتين وعشرين وتسعمائة، وذكر في اسمه ونسبه أنه كمال الدين أبو المعالي محمد بن الأمير ناصر الدين محمد بن أبي بكر علي بن أبي شريف القدسي الشافعي، وذكر أنه تلمذ على ابن الهمام، صاحب فتح القدير، وعلى الحافظ ابن حجر، والسعد الديري وغيرهم. وأنه دخل في القاهرة سنة احدى وثمانين واستوطنها، وصنّف الإسعاد بشرح الإرشاد، والدرر اللوامع بتحرير جمع الجوامع في الأصول والفرائد في شرح العقائد النسفية، والمسامرة شرح المسايرة لابن الهمام في الكلام، وقطعة على البيضاوي، وقطعة على البخاري، وقطعة على صفوة الزبد، وذكر في "كشف الظنون": وفاته سنة خمس وتسعمائة.

السادس والخمسون: ذكر أن من شروح الشفاء شرح أبي عبد الله أحمد بن محمد بن مرزوق التلمساني المالكي، المتوفى سنة احدى وثمانين وسبعمائة، وهذا مخالف لما مر عند ذكر شروح "صحيح البخاري"، وشرح العلامة أبي عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق التلمساني المالكي شارح البردة، المتوفى سنة ثنتين وأربعين وثمانمائة.

السابع والخمسون: ذكر من شروح شمائل الترمذي شرح علي القاري المكي، وأرّخ وفاته سنة ست عشرة وألف، وهذا مخالف لما أرّخه به عند ذكر شراح أربعين النووي أنه مات سنة أربع وأربعين وألف.

الثامن والخمسون: ذكر شهاب الأخبار للقاضي أبي عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي الشافعي، وأرّخ وفاته سنة أربع وخمسين وأربعمائة، وهذا مخالف لما أرّخه به عند ذكر أمالي القضاعي أنه مات سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة.

التاسع والخمسون: ذكر صفوة الصفوة لابن الجوزي، وأرّخ وفاته سنة سبع وتسعين وخمسمائة، وهذا مخالف لما أرّخه به عند ذكر التحقيق أنه توفي سنة تسع وتسعين.

الستون: ذكر الطريقة المحمدية للبركلي، وأرّخ وفاته سنة إحدى وثمانين وتسعمائة، وهذا مخالف لما مرّ منه عند ذكر الأربعين له أنه مات سنة ستين وتسعمائة.

الحادي والستون: ذكر عارضة الأحوذي شرح جامع الترمذي لأبي بكر ابن العربي، وأرّخ وفاته سنة ثلاث وخمسين وخمسمائة، وهو مع كونه مخالفًا لما ذكره عند ذكر جامع الترمذي أنه مات سنة ست وأربعين وخمسمائة غير صحيح في نفسه أيضًا على ما مرّ ذكره.

الثاني والستون: ذكر عند ذكر علوم الحديث لابن الصلاح أنه اختصره العماد بن كثير، وأرّخ وفاته سنة أربع وسبعين وسبعمائة، وهذا مخالف لما مر منه عند ذكر جامع المسانيد له: أنه توفي سنة أربع وتسعين وستمائة.

الثالث والستون: ذكر عوالي أحاديث الليث بن سعد، وأنه خرجه الشيخ قاسم بن قطلوبغا الحنفي، وأرّخ وفاته سنة تسع وسبعين وثمانمائة، وهذا معارض لما ذكره عند ذكر تحفة الأحياء: أنه مات سنة تسع وتسعين.

الرابع والستون: ذكر الفائق في غريب الحديث للعلامة جار الله محمود الزمخشري، وأرّخ وفاته سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، وهذا مخالف لما أرّخه به عند ذكر تخريج أحاديث الكشاف أنه مات سنة ثمان وعشرين وخمسمائة.

الخامس والستون: ذكر فرائد القلائد على أحاديث شرح العقائد لعلي القاري، وذكر أنه قال في آخره. وقد وقع الفراغ من تسويده في الحرم الشريف المكي في شهر صفر ختم بالخير عام ثمان وخمسين بعد الألف، ختم الله لنا بالحسنى، وبلغنا بالمقام الأسنى -انتهى-.

وهذا عجيب جداً، أما أولا فلأنه لا وجود لهذه العبارة التي ذكرها في آخر الفرائد. وأما ثانيا فلأنه أرّخ وفاة القاري في "الحطة" و "الإتحاف" تارة سنة أربع وأربعين وألف، وتارة سنة ست عشرة وألف، فهلا تنبه على أنه لما مات في تلك السنة كيف ختم الفرائد في تلك السنة.

السادس والستون: ذكر كتاب "الأشراف في مسائل الخلاف" للحافظ أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر، المتوفى سنة تسع عشرة وثلاثمائة، وهذا مع كونه مخالفاً لما ذكره عند ذكر الأوسط في السنن والإجماع لابن المنذر أنه توفي سنة تسع أو عشرة وثلاث مائة غير صحيح في نفسه. فإن وفاة ابن المنذر كانت سنة عشرة بعد ثلاثمائة، أو سنة تسع، نص عليه ابن خلكان واليافعي وغيرهما.

السابع والستون: ذكر المختلف والمؤتلف لعلاء الدين علي بن عثمان المارديني الحنفي، وأرّخ وفاته سنة خمس وسبعمائة، وهو مخالف لما أرّخه به عند ذكر علوم الحديث لابن الصلاح أنه مات سنة خمسين وسبعمائة، وذلك هو المذكور في "طبقات الحنفية" للكفوي وغيره، وقد ذكرت ترجمته في "الفوائد البهية".

الثامن والستون: ذكر مسند أبي عبد الرحمن بقي بن مخلد القرطبي الحافظ، وأرّخ وفاته سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة، وقال ما معربه: إن ابن حزم قال: إن في هذا المسند روي عن ألف وثلاثة مائة صحابي، ورتب على أبواب الفقه -انتهى- وهذا عجيب جداً، فإن ابن حزم من رجال الرابعة والخامسة، فإن ولادته كانت في رمضان سنة أربع وثمانين وثلاثمائة، ووفاته في شعبان سنة ست وخمسين وأربعمائة، نص عليه ابن خلكان وغيره، فكيف لا يستبعد أن يصف ابن حزم مسند من مات في المائة الثامنة على ما ذكره، وقد ذكر اليافعي وغيره أن وفاة بقي سنة ست وسبعين ومائتين.

التاسع والستون: ذكر من شروح المشكاة شرح علي القاري المكي، وأرّخ وفاته

سنة أربعة عشر بعد الألف، وهذا معارض لما ذكره سابقًا أنه مات سنة أربع وأربعين، ولما ذكره في موضع آخر أنه مات سنة ست عشرة، ولما ذكره سابقًا أنه أتم فوائد القلائد عام ثمان وخمسين وألف.

السبعون: ذكر من شراح "المصابيح" قرة بن يعقوب بن إدريس الحنفي القرماني، المتوفى سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة، وفيه أنه ليس هو قرة بن يعقوب، بل هو يعقوب بن إدريس المشتهر بـ "قرة يعقوب"، وقد ذكرت ترجمته في "الفوائد".

الحادي والسبعون: ذكر مسند ابن أبي شيبة، وأرّخ وفاته سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة، وهذا خطأ فاحش، فإن وفاته سنة خمس وثلاثين ومائتين، كما ذكره اليافعي في "مرآة الجنان"، وذكر في ترجمته قال: أبو زرعة ما رأيت أحفظ منه، وقال أبو عبيدة انتهى علم الحديث إلى أربعة أبي بكر بن أبي شيبة، وهو أسردهم له، وابن معين وهو أجمعهم له، وابن المديني وهو أعلمهم به، وأحمد بن حنبل وهو أفقههم به -انتهى-.

وفي "تذكرة الحفاظ" للذهبي: أبو بكر بن أبي شيبة عبد الله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان العبسي مولاهم الكوفي، صاحب المسند والمصنف وغير ذلك، سمع من شريك القاضي وابن المبارك وابن عيينة وجرير بن عبد الحميد وطبقتهم، وعنه أبو زرعة والبخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجة، وأبو بكر بن أبي عاصم وبقي بن مخلد والبغوي، قال: أحمد صدوق هو أحب إلي من أخيه عثمان، وقال العجلي: ثقة حافظ، وقال الفلاس: ما رأيت أحفظ من أبي بكر، وكذا قال أبو زرعة الرازي، وقال صالح بن محمد أعلم من أدركت بالحديث وعلله علي ابن المديني، وأحفظهم له عند المذاكرة أبو بكر بن أبي شيبة، قال البخاري: مات سنة خمس وثلاثين ومائتين -انتهى ملخصًا-.

الثاني والسبعون: ذكر مصنف ابن أبي شيبة، وأرّخ وفاته سنة خمس وثلاثين ومائتين، وهذا وإن كان صحيحًا في نفسه لكنه معارض لما ذكره عند ذكر المسند.

الثالث والسبعون: ذكر في باب الواو وظائف النبي لملا عبد الغني بن أحمد بن عبد القدوس الحنفي، وهذا خطأ من كاتبه، فإن اسمه عبد النبي لا عبد الغني، ولتطلب ترجمته من رسالتي "أبناء الخلان".

ذكر قدر من المسامحات الواقعة
في «الحطة» في ذكر الصحاح الستة :

الرابع والسبعون: ذكر عند ذكر شراح "صحيح البخاري" أحمد بن محمد الخطابي، وأرّخ وفاته سنة ثمان وثلاثمائة، وهذا خطأ، فإن وفاته كانت سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة، كما ذكره السمعاني في "الأنساب" وابن خلكان والذهبي وغيرهم، وكذا أرّخه صاحب "كشف الظنون" عند ذكر شراح سنن أبي داود، وذكر عند ذكر شراح "صحيح البخاري" وفاته سنة ثمان وثلاثمائة، فلم يصب. وقد ذكرت ترجمته، وأن الصحيح في اسمه حمد لا أحمد في مقدمة شرحي لموطأ محمد المسمّى بـ "التعليق الممجد".

الخامس والسبعون: ذكر عند ذكر شراح "صحيح البخاري" فخر الإسلام علي بن محمد البزدوي الحنفي، وأرّخ وفاته سنة أربع وثمانين وثمانمائة، وهذا خطأ فاحش على ما مر ذكره سابقًا.

السادس والسبعون: ذكر من شراحه ابن رجب الحنبلي، وأرّخ وفاته سنة خمس وتسعين وتسعمائة، وهو أيضًا خطأ فاحش، كما مرّ ذكره.

السابع والسبعون: ذكر من شروح "صحيح مسلم" شرح علي القاري المكي، وأرّخ وفاته سنة ست عشرة وألف، وهو مع كونه مخالفًا لما ذكره في المقصد الثاني من "إتحاف النبلاء" أنه مات سنة أربع عشرة، ولما ذكره في موضع من المقصد الأول منه، إنه مات سنة أربع وأربعين، ولما مرّ منه ذكره فيه أنه أتم بعض تأليفاته سنة ثمان وخمسين غير صحيح في نفسه أيضًا على ما مرّ ذكره.

الثامن والسبعون: ذكر عند ذكر شروح مسلم، وعلى مسلم كتاب لمحمد بن أحمد بن عبد الخلاطي الحنفي، المتوفى سنة تسع وسبعين ومائتين، وهذا خطأ فاحش، بل هو محمد بن عبّاد الخلاطي، المتوفى سنة اثنتين وخمسين وستمائة.

التاسع والسبعون: ذكر ابن الملقن من مختصري مسند أحمد بن حنبل، وأرّخ وفاته سنة خمس وثمانمائة، وفيه ما فيه، كما مرّ ذكره.

الثمانون: ذكر في الفصل الخامس من الباب الأول: اعلم أن الأئمة المجتهدين تفاوتوا في الإكثار من هذه الصناعة والإقلال، فأبوحنيفة يقال: بلغت رواياته إلى سبعة عشر حديثا... إلخ. وهذا وإن كان مذكوراً في مقدمة تاريخ ابن خلدون، وأخذ كلامه بتمامه ههنا، ونقله برمته، لكنه قول مردود، والظاهر أنه ليس من ابن خلدون، بل من غلط الكتاب، ولذا نبّه عليه مصحح نسخة مقدمة ابن خلدون المطبوعة بمصر سنة أربع وسبعين من هذه المائة، وكتب على قوله سبعة عشر حديثا الذي في شرح الزرقاني على "الموطأ" حكاية أقوال خمسة في أحاديثه: أولها: ٥٠٠، وثانيها: ٧٠٠، وثالثها: ألف ونيّف، ورابعها: ١٧٢٠، وخامسها: ٦٦٦، وليس فيه قول بما في هذه النسخة، قاله نصر الهوريني -انتهى- وبالجملة فإيراد مثل هذا القول الباطل والسكوت عليه بعيد عن المحققين والعلماء المتدينين، ومن اطلع على كتب مناقب أبي حنيفة علم كذب هذه الجملة.

ذكر بعض المسامحات الواقعة في «الإكسير في أصول التفسير»

الحادي والثمانون: ذكر أسماء القرآن لابن القيم، وأرّخ وفاته سنة إحدى وخمسين وسبعمائة، ثم ذكر أمثال القرآن له، وأرّخ وفاته سنة أربع وخمسين، وهذه مناقضة واضحة.

الثاني والثمانون: ذكر الاستغناء بالقرآن لابن رجب الحنبلي، وأرّخ وفاته سنة خمس وتسعين وسبعمائة، وهو مخالف لما أرّخ به في "الحطة" و"الإتحاف"، كما مرّ ذكره سابقا.

الثالث والثمانون: ذكر البرهان للإمام الرازي، وأرّخ وفاته سنة ستين وستمائة، وهو غلط فاحش، فإن وفاته سنة ست وستمائة.

الرابع والثمانون: ذكر "بهجة الأريب بما في الكتاب العزيز من الغريب" لعلي بن عثمان علاء الدين التركماني، وأرّخ وفاته سنة خمس وسبعمائة، وهذا مع كونه مخالفا لما أرّخه في "الإتحاف" غير صحيح في نفسه، فقد ذكر الكفوي في "طبقات الحنفية" أنه

توفي سنة خمسين وسبعمائة، وذكر السيوطي: أنه توفي سنة خمس وأربعين، كما ذكرته في "الفوائد البهية".

الخامس والثمانون: ذكر "فتح القدير" للشوكاني، وأرّخ وفاته سنة خمس وخمسين بعد الألف والمائتين، وهو مخالف لما ذكره غير مرة في "الإتحاف": أنه مات سنة خمسين.

السادس والثمانون: ذكر "الكشاف" للزمخشري وأرّخ وفاته سنة ثمان وعشرين وخمسمائة، وهو معارض لما أرّخه به في "الإتحاف"، كما مرّ ذكره.

هذا آخر الكلام في هذا المقام، وكان إتمام هذا المرام في جلسات خفيفة آخرها يوم الخميس الخامس والعشرين من الجمادى الأولى من السنة السابعة والتسعين بعد الألف والمائتين من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلوات والتحية، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله وصحبه أجمعين.

تنبيه:

هذه المسامحات التي سطرتها إنما هي قطرة من بحر مسامحات "الإتحاف" وغيره، وهي التي تبدت ببادي النظر من غير تفتيش زائد، ولو طبقت تواريخ الوفيات وغيرها المذكورة في تلك الرسائل بكتب التواريخ المعتمدة لظهرت أضعافاً مضاعفة، بل لو طبق ما في المقصد الأول من "الإتحاف" مع ما في المقصد الثاني منه، وطبق ما فيهما مع ما في غيرهما من تصانيف صاحب "الإتحاف"، لبلغت كثرة كثيرة.

والآن نشرع في رد ما أجاب به عن إيراداتي السالفة، وما خدش به بعض التحريرات السابقة سوى ما أورد على كلامي الذي أوردته على الشوكاني في رسالتي "إمام الكلام فيما يتعلق بالقراءة خلف الإمام" فإني أتركه حذراً من تطويل الرسالة مع كونه أجنبياً عما هو المقصود في هذه الرسالة من المباحث مع صاحب "الإتحاف"، إظهاراً للحق، ودفع الاعتساف، وسنتوجه إلى جوابه في موضع آخر مناسب له إن شاء الله تعالى. وبالله ثقتي وعليه توكلي.

الجوابات عن كلمات شفاء العيّ

قلت: في منبهات "النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير" بعدما ذكرت ترجمة ابن الهمام، مؤلف "فتح القدير" وغيره، قد ذكر بعض معاصرينا في كتابه "إتحاف النبلاء" وغيره من تصانيفه: أن ابن الهمام من المتعصبين المتصلبين في المذهب الحنفي. وهو كذب وزور، وحاشاه من ذلك، فإنه من المحققين يرد على كثير من المسائل لكونها مخالفة للأحاديث من غير تعصب مذهبي.

قال في "شفاء العيّ": فيه نظر من وجوه شتى: الأول: أن هذا الإيراد وارد بعينه على ذلك المعترض حيث قال في "الفوائد البهية": وقد سلك -يعني ابن الهمام- في أكثر تصانيفه، لا سيما في "فتح القدير" مسلك الإنصاف، متجنباً عن التعصب المذهبي والاعتساف إلا ما شاء الله -انتهى-.

بيانه: أن صاحب "الإتحاف" لم يقل: إلا ما قال هذا المعترض، كيف لا وعبارته هكذا: ابن الهمام در حنفيت صلب بود در فتح القدير شرح هدايه در استدلال براى حنفيه بسيار كوشيده، ودر أكثر مواضع جادهء انصاف هم پيموده وجاى طريق تعصب سپرده. انتهت. فلا يعزب عن المنصف اللبيب أن هذه العبارة نص على أن مودى كلام صاحب "الإتحاف" إنما هو أن ابن الهمام قد سلك في كثير من المواضع مسلك الإنصاف، وفي بعضها آثر طريق التعصب والاعتساف وهو عين ما قال المعترض.

أقول: لا ينكر وجود التعصب في بعض المسائل، والصلابة في بعض الدلائل من ابن الهمام، كما لا يخفى على من طالع بحث سؤر الكلب وغيره، ولا إنصافه في كثير من المواضع، فإنه كثيراً ما يرجح ما وافق الأحاديث، وإن خالفه الجمهور، ويشير إلى قوة الخلاف، وإلى ما هو المنصور، وهذا لا يصحح إطلاق المتعصب والتصلب الذي يؤدي مؤداه عليه، فإن مثل هذا اللفظ إنما يطلق على من كانت عادته ذلك، ويخفى الحق كـ... مع ... مور ... لحق فيما هنالك، وإلا فالتعصب أحياناً أمر قل من خلى عنه. ولا يطلق على ... ... سلك التعصب أحياناً أنه متعصب أو متعسف، وهذا كما أن منكر

الحديث لا يطلق في عرف المحدثين على كل من روى منكراً، بل على من كان غالب رواياته منكرة. إذا عرفت هذا علمت أن مفاد عبارة "الفوائد البهية" ليس إلا وجود التعصب منه في بعض المواضع، وهذا لا يستلزم أن يطلق لفظ الصلب أو المتعصب عليه، كما في "الإتحاف"، فبين عبارتي "الإتحاف" و"الفوائد" بون بعيد.

ثم قال في "شفاء العيّ": الثاني: أنا لا نسلم أنه رغب في مسألة فضلاً عن المسائل الكثيرة في المذهب الحنفي، وأخذ بمقابله بالحديث النبوي، نعم إذا كانت في المسألة روايات في المذهب الحنفي، ربما رجح أقرب بالحديث، وأين هذا من الرد والمخالفة.

أقول: لم يدع أحد أنه أعرض في المسألة من مسائل الحنفية إعراضاً تاماً، وأخذ بمقابله بالحديث أخذاً كاملاً حتى يفيد عدم تسليمه، وترجيحه لما قرب من الحديث من بين روايات الحنفية كاف لإثبات أنه غير متعصب، فإن المتعصبين والمقلدين الجامدين عادتهم ترجيح ما ثبت عن أئمتهم في ظاهر الرواية، وإن خالف الأدلة الظاهرة، وترك ما ثبت عنهم بطريق الندرة، وإن وافق الدلائل الصحيحة، واختيار ما رجحه المشايخ المتقدمون، وإن كان دليلهم ضعيفاً، ونسبة الأحاديث موافقة للمذاهب، وإن كان سخيفاً، وعدم قبول الخلاف، بل وعدم الإشارة إليه أيضاً، وإن كان قوياً، وابن الهمام بريء عن أمثال هذه الأمور في كثير من المباحث، كما لا يخفى على الباحث، وليس المراد بالمخالفة ترك المذهب الحنفي وهجرانه بلا ضرورة، والدخول في طرق الطوائف غير المقلدة حتى يمنع عدم وجوده فيه.

ثم قال: الثالث: أن طائفة من مسائل الحنفية تخالف الأحاديث الصحيحة الصريحة، كعدم رفع اليدين عند الركوع والرفع منه، وعدم جواز صلاة الفجر إذا أدرك ركعة قبل أن تطلع الشمس، وجواز أداء السنة بعد إقامة صلاة الفجر، وعدم جواز الجمع بين الصلاتين في السفر، وعدم تكرار الركوع في ركعة واحدة في صلاة الكسوف، وتقدير أقل المهر بعشرة دراهم، وعدم طهارة ما بال عليه الطفل الذكر قبل أن يطعم الطعام، وعدم إيتار الإقامة، وعدم الإيتار بواحدة، وعدم أداء ركعتي تحية المسجد في حال الخطبة، وعدم استنان صلاة الاستسقاء بالجماعة، وعدم تقليب الرداء، وعدم ندب الركعتين قبل المغرب، وعدم جواز صيام الولي عن الميت، وعدم كراهة صوم يوم الجمعة

منفردا وغيرها مع أن ابن الهمام لا يرد على شيء منها، بل يؤيد في كثير منها، ويسكت في بعض، وحسبك به شاهدا على تعصبه المذهبي.

أقول: في العبارة إيهام أن هذه المسائل متفق عليها، ومفتى بها عند الحنفية مع أن بعضها ليس كذلك، وهناك مسائل كثيرة للحنفية، مشهورة في كتبهم الشهيرة، أشار ابن الهمام بقوة ضدها، فلم صار تأييد تلك موجبا لأن يطلق عليه اسم المتصلب، ولم يصر نقض هذه موجبا؛ لأن لا يطلق عليه لفظ الصلب.

ثم قال الرابع: إن العلماء صرحوا بكون ابن الهمام جدليا، نص عليه محمود بن سليمان الكفوي في "كتائب أعلام الأخيار" والسيوطي في البغية على ما لخصه المعترض في "الفوائد البهية"، والمجادلة هي المنازعة لا لإظهار الصواب، بل لإلزام الخصم. وهذا تصريح بكونه متعصبا.

لا يقال: ليس المراد بالجدل ما يقابل المناظرة والمكابرة، بل المراد به علم المباحثة، وأن السيوطي صرح بكونه محققا، فكيف يكون متعصبا؟ لأنا نقول: لو كان المراد المباحثة لزم التكرار؛ لأنهم يذكرون في صفته مع جدلي نظارا أيضا، وأما كونه محققا فلا ينافي كونه متعصبا، فإنه بالحيثيتين، فإنه محقق في روايات المذهب يرجح ما هو أقرب بالحديث، ومتعصب من حيث إنه لا يقبل الحق المخالف للمذهب الحنفي، وإن ظهر الدليل.

أقول: هذا عجيب جدا، أما أولا فلأن صفة كونه جدليا إنما يذكرونها في أثناء مدحه، فكيف يكون المراد به الجدل الذي هو موجب لنقصه، أما رأيت كلام الكفوي في ترجمته: كان إماما نظارا فارسا في البحث، فروعي أصولي محدث مفسر حافظ نحوي كلامي منطقي جدلي، وله تصانيف مقبولة معتبرة -انتهى-. أما اطلعت على قول السيوطي: كان علامة في الفقه والأصول والنحو والصرف والمعاني والبيان والتصوف والموسيقى، محققا جدليا نظارا، وكان له نصيب وافر مما لأرباب الأحوال والكرامات -انتهى- فهل يقول عاقل: إن المراد بالجدلي من يرتكب المجادلة، كلا فإن هذه من الصفات القبيحة، فكيف يذكرونها في سرد الأوصاف الجميلة.

وأما ثانيا: فلأن تعريف المجادلة بما ذكره من أنها هي المنازعة لا لإظهار الصواب،

بل لإلزام الخصم، وإن كان مذكوراً في الشريفية وغيرها، لكنه مخدوش لعدم كونه جامعاً، لعدم صدقه إلا على المجادلة السائلية، ومن المعلوم أن المجادل كما يكون سائلا يكون مجيباً أيضاً، والمجيب المجادل ليس غرضه إلزام الخصم، بل غرضه السلامة عن إلزام الخصم، نص عليه القطب الرازي صاحب المحاكمات وصاحب الآداب الباقية.

وأما ثالثاً: فلأن المجادلة والجدل بالمعنى الذي ذكره ينافي المناظرة لكونها بقصد إظهار الصواب، وقد نفى ذلك في المجادلة، أفلم يتنبه لذكرهم النظار في توصيفه الدال على أنه قاصد لإظهار الصواب في بحثه، فمع ذلك كيف يصح جدله بالمعنى الذي ذكره، وإلا تلزم المنافاة البينة، والتزامها أشنع من التزام التكرار الذي فرّ عنه، فحق أن يقال في حقه: فرّ عن المطر، وقام تحت الميزاب.

وأما رابعاً: فلأنه ليس المراد بقولهم: الجدلي ما توهمه، بل المراد بالجدل علم الجدل والخلاف، وهو من فروع أصول الفقه داخل تحت المناظرة، والاتصاف به من الكمالات الإنسانية.

قال المؤرخ ابن خلدون في مقدمة "تاريخه": أما الجدل وهو معرفة آداب المناظرة التي تجري بين أهل المذاهب الفقهية وغيرهم، فإنه لما كان باب المناظرة في الرد والقبول متسعاً، وكل واحد من المناظرين في الاستدلال والجواب يرسل عنانه في الاحتجاج، ومنه ما يكون صواباً، ومنه ما يكون خطأً، فاحتاج الأئمة إلى أن يضعوا آداباً وأحكاماً يقف المناظران عند حدودها في الرد والقبول، وكيف يكون حال المستدل والمجيب، وحيث يسوغ أن يكون مستدلا، وكيف يكون مخصوصاً منقطعاً، ومحل اعتراضه أو معارضته، وأين يجب عليه السكوت، ولخصمه الكلام والاستدلال، ولذلك قيل: إنه معرفة بالقواعد من الحدود والآداب في الاستدلال التي يتوصل بها إلى حفظ رأي وهدمه كان ذلك الرأي من الفقه وغيره، وهي طريقتان، طريقة البزدوي وهي خاصة بالأدلة الشرعية، وطريقة العميدي، وهي عامة في كل دليل يستدل به من أي علم كان، وهذا العميدي هو أول من كتب فيها ونسبت الطريقة إليه، وضع الكتاب المسمّى بـ الإرشاد مختصراً، وتبعه من بعده من المتأخرين كالنسفي وغيره، وكثرت في الطريقة التأليف، وهي لهذا العهد مهجورة لنقص العلم والتعليم في الأمصار الإسلامية، وهي مع ذلك

كمثاليه -انتهى كلامه-.

وفي "مدينة العلوم": علم الجدل علم باحث عن الطرق التي يقتدر به على إبرام أي وضع كان، وعلى هدم أي وضع أريد. وهذا من فروع علم النظر المبني لعلم الخلاف، وهو مأخوذ من الجدل الذي هو أحد أجزاء مباحث المنطق، لكنه خص بالعلوم الدينية ومباديه بعضها أمور مبنية في علم النظر، وبعضها خطابية، وبعضها أمور عاديه، وله استمداد من علم المناظرة، وموضوعه تلك الطرق، والغرض منه تحصيل ملكة الهدم والإبرام.

قلت: الجدل لإظهار الصواب لا بأس به، وربما ينفع به في تشحيذ الأذهان، وتصفية الخواطر، والذي منع منه العلماء هو الجدل الذي يضيّع الأوقات، ولا يحصل منه طائل، وعلم الخلاف علم باحث عن وجوه الاستنباطات المختلفة عن الأدلة الإجمالية والتفصيلية المذاهب إلى كل منها طائفة من العلماء ومباديه يستنبط من علم الجدل، واعلم أنه يمكن جعل علم الجدل والخلاف من فروع علم أصول الفقه -انتهى ملتقطا-.

وفي "الحديقة الندية شرح الطريقة المحمدية": يقال: جدل الرجل جدلا فهو جدل، من باب تعب إذا اشتدت خصومته، وجادل مجادلة وجدالا إذا خاصم بما يشغل عن ظهور الحق ووضوح الصواب، هذا أصله، ثم استعمل على لسان حملة الشرع في مقابلة الأدلة لظهور أرجحها، وهو محمود إن كان للوقوف على الحق، وإلا فمذموم -انتهى-.

وأما خامسا: فلأن حمل الجدلي على المتعصب والمجادل مطلقا يرده قوله تعالى لنبيه ﷺ: ﴿وجادلهم بالتي هي أحسن﴾ ومن المعلوم أن الله تعالى لا يأمر أحدا بالمجادلة التعصبية.

وأما سادسا: فلأن الجدل عند أهل الشرع عبارة عن مقابلة الأدلة لظهور أرجحها، كما مر نقله آنفا، فمنه محمود ومنه مذموم، فلا يصح حمل الجدلي على المجادل المتعصب قطعا.

ثم قال: الخامس: إن ابن الهمام مع كونه خارقا لما أجمع عليه فحول الأئمة من

كون ما في "الصحيحين" أصح الأحاديث على ما يأتي قد يرجح ما في "الصحيحين" على ما في غيرهما لإثبات المذهب الحنفي، ويناقض نفسه. . . إلخ.

أقول: لم ينكر ابن الهمام تقدم "الصحيحين" مطلقا على ما في غيرهما، بل حيث وجد شروط الصحة التي اعتبرها البخاري ومسلم في رواية غيرهما، كما يناديه قوله في فتح القدير في بحث الركعتين قبل المغرب قول من قال: أصح الأحاديث ما في "الصحيحين"، ثم ما انفرد به البخاري، ثم ما انفرد به مسلم، ثم ما اشتمل على شرطهما، ثم ما اشتمل على شرط أحدهما، تحكم لا يجوز التقليد فيه، إذ الأصحية ليس إلا لاشتمال رواتهما على الشروط التي اعتبراها، فإذا فرض وجود تلك الشروط في رواية حديث في غير الكتابين، أفلا يكون الحكم بأصحية ما في الكتابين عين التحكم -انتهى- إذا عرفت هذا سهل عليك الأمر في دفع المناقضة لإمكان أن يقال: حيث اعترف بتقدم ما في "الصحيحين" على ما في غيرهما لم يوجد هناك في رواية غيرهما شروطهما، ثم قال: السادس: أن ابن الهمام لا يقول: بترجيح أحاديث "الصحيحين" على أحاديث غيرهما، بل ينقض ما اتفق عليه الأمة من أن أحاديث "الصحيحين" أصح الأحاديث.

أقول: كلام ابن الهمام في هذا المقام غير مقبول عند محققي الأعلام، كما بسطه صاحب "دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة بالحبيب"، لكن هذا ليس من التعصب والصلابة من شيء، بل هو اختلاف أصولي اختار فيه ما اختاره لدليل لاح له، وإن ظهر خطؤه عند غيره، ولم يزل العلماء مختلفين في الأصول، ويحققون ما بنوه بالمعقول والمنقول، ولا يكون أحدهما بسببه متعصبًا ولا متصلبًا.

قلت. في منهيات "النافع الكبير" بعد ذكر مناقب ابن تيمية ومدائحه قد تفرق الناس في عصرنا في شأن ابن تيمية فرقتين: فرقة ظنت جملة أقواله كالوحي من السماء، فبالغت في الأخذ بما ذهب إليه وإن كان مخالفًا للجمهور، أو كان مخالفًا لتصريحات من هو أعلى من ابن تيمية.

وطائفة أخرجته من أهل السنة بسبب ما نقل عنه من المتفردات المخالفة للجمهور.

وإنا سالك مسلك بين بين، وأقول كما قال الذهبي: هو عديم النظير، بحر العلوم، شيخ

الإسلام، ومع ذلك فهو بشر له ذنوب وخطأ، فليسد الإنسان لسانه عن تحقيره، وليدقق النظر فيما قال، فإن كان صوابًا فليقبله، وإن كان خطأ فليتركه.

قال في "شفاء العي": لا وجه لصحة هذا الكلام، فإنه لا وجود للطائفة الأولى في زماننا أصلا إلا في ذهن المعترض.

أقول: هذا نفي عجيب، ولو طولب هذا النافي بالبرهان على ذلك لعجز عنه، إلا أن يتمسك بأن الأصل في الأشياء العدم، وهو لا يعارض إثبات المثبت، فإن المثبت معه زيادة علم ليست للنافي، وقد تقرر في الأصول، وشهد به المعقول والمنقول أن الإثبات مقدم على النفي، ولعمري كيف نفى وجود هذه الطائفة في هذا الزمان مطلقًا، ولم يتيسر له سياحة جميع البلاد، ولا ملاقاة جميع الأفراد حتى يعرف خلو كل بلدة في هذا الزمان عن وجود هذه الطائفة، والمثبت يكفيه الوقوف على وجودها، ولو في بعض البلاد، ولا يلزمه الوقوف على أحوال جميع الأفراد، فانعكس ما قاله وصدق أنه لا وجود لهذا النفي المطلق إلا في ذهنه، نعم لو ادعى أحد في أشخاص معينين أنهم منهم، وقابله هذا النافي بأنهم ليسوا منهم، لكان للكلام نوع استقرار، وأما هذا النفي العام فليس له ثبوت واستقرار، وهل هذا إلا كما قال في زماننا رئيس الملاحدة: لا وجود للجن ولا للشياطين لا في الأعصار الماضية، ولا الحالة، أو قال: مبتدع محسن للبدعات الواهية لا وجود في هذا الزمان للفرقة المبتدعة الطاغية، وأمثال هذه السلوب الكلية كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار، وكبناء أسس بنيانه على شفا جرف هار.

ثم قال: اللهم إلا أن يراد بها المحققون من علماء زماننا الذين يوافقون في بعض المسائل شيخ الإسلام ابن تيمية، كمسألة زيارة خير الأنام، ومسألة الاستواء وغيرهما مما دل عليه الكتاب والسنة.

أقول: مسألة زيارة خير الأنام: كلام ابن تيمية فيه من أفاحش الكلام، فإنه يحرم السفر لزيارة قبر الرسول ﷺ، ويجعله سفر معصية، ويحرم نفس زيارة القبر النبوي أيضًا، ويجعلها غير مقدورة وغير مشروعة وممنوعة، ويحكم على الأحاديث الواردة في الترغيب إليها أن كلها موضوعة مع حسن بعضها، ولعلمي علم ابن تيمية أكثر من عقله،

ونظره أكبر من فهمه، وقد شدّد عليه بسبب كلامه في هذه المسألة علماء عصره بالنكير، وأوجبوا عليه التعزير، وذلك سنة ست وعشرين وسبعمائة في شعبان، فاعتقل بالقلعة، ولم يزل بها إلى أن دخل في ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وسبعمائة مرتحلا من هذه الدار إلى أبواب الجنان، على ما بسط الحافظ ابن حجر العسقلاني في "الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة"، فرحمه الله رحمة واسعة، نعم الرجل كان لو لا ما نقل منه من المسائل البشعة والتقريرات الشنيعة.

وبالجملة فكلامه في مسألة الزيارة ليس مما يقبله المحققون إلا من أشرب شراب حب ابن تيمية، وهو خارج عن مخاطبات أرباب القرائح السليمة، وقد ذكرت كثيرا مما يتعلق بهذا المبحث في رسالتي "الكلام المبرم في نقض القول المحكم" و"الكلام المبرور في رد القول المنصور" و"السعي المشكور في رد المذهب المأثور" ألفتها رد الرسائل من حج ولم يزر قبر النبي ﷺ، وحرم زيارة قبره المعهودة في العصور الإسلامية على العالم، فإلى الله المشتكى، وإليه المتضرع والملتجى من أمثال هذه الأقوال، تقشعر منه جلود من يخشى ذا الجلال.

وإذ قد جرى ذكر مسألة الزيارة ناسب أن يذكر ما وقع من صاحب "إتحاف النبلاء" في رسالته "رحلة الصديق إلى البيت العتيق" تبعًا لابن تيمية وتلامذته من المسامحة بالكلمات المختصرة والتفصيل قد فرغت عنه في الرسائل المذكورة.

قوله في الباب الخامس من الرحلة المعقود لذكر زيارة النبي ﷺ في الفصل الأول منه: قد اختلفت فيها أقوال أهل العلم، فذهب الجمهور إلى أنها مندوبة، وذهب بعض المالكية وبعض الظاهرية إلى أنها واجبة، وقالت الحنفية: إنها قريبة من الواجبات. وذهب شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أنها غير مشروعة، وتبعه على ذلك جمع من المحدثين، وروى ذلك عن مالك والجويني والقاضي عياض -انتهى-.

وفيه أن ظاهر كلامه ينادي على أنه يذكر الاختلاف في نفس الزيارة لا في السفر إلى المدينة بقصدها، وحينئذ فذكر خلاف القاضي عياض وغيره فيه خلط بحث ببحث آخر.

وتوضيحه: أن ههنا أمرين: أحدهما: نفس زيارة قبر المصطفى ﷺ، والثاني:

السفر إلى المدينة بقصد الزيارة، وأحدهما لا يستلزم ثانيهما، فقد يوجد الأول بدون الثاني، كما للمقيم في المدينة الطيبة، والآفاقي إذا سافر إلى المدينة بقصد زيارة المسجد النبوي الذي هي أحد المساجد الثلاثة التي تشد إليها الرحال المشار إليه بقوله ﷺ: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاث مساجد المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى» أو سافر إلى المدينة بقصد طلب العلم، أو لملاقاة الأحباب أو للسياحة، إلى غير ذلك من الأغراض المجوزة للسفر، فزار قبر الرسول ﷺ، وقد يوجد الثاني دون الأول، بأن سافر الآفاقي إلى المدينة بقصد الزيارة، فإذا وصل إلى المدينة عرض له عائق سماوي، أو أرضي عن الحضور حضرة قبر الرسول وزيارته، فبين الأمرين عموم وخصوص من وجه تحققا.

إذا عرفت هذا فنقول: السفر إلى المدينة، وشد الرحال إليه بقصد المسجد النبوي جائز بالاتفاق حتى إن من حرّم سفر الزيارة أجازه أيضًا لورود الأحاديث الصحيحة في ذلك، والسفر إلى المدينة بقصد نفس زيارة القبر النبوي اختلف فيه، فنقل عن الجويني وعياض حرمته أخذًا من حديث: «لا تشد الرحال» وغيره، وقام لنصرة هذا الرأي ابن تيمية وتلامذته ابن القيم وابن رجب وابن عبد الهاد، وسلكوا في هذا مسلكه، وحققوا في زعمهم ما حققوه، لكن صدق عليهم:

تروح إلى العطار تبغي شبابًا ولن يصلح العطار ما أفسده الدهر

وقد قام نقاد فن الحديث والفقه لإبطال هذا الرأي، وجعلوه سخيفًا، ونقضوا دلائل المنكرين، وجعلوا طريق استدلالهم ضعيفًا، وصنّف التقي السبكي في هذه المسألة شفاء السقام في زيارة خير الأنام فأفاد وأجاد، وصنّف في رده ابن عبد الهاد كتابًا سمّاه الصارم المنكي على نحر ابن السبكي ملأه بزوائد مستغنى عنها، وأقوال مردودة قد رد عليها، ولعمري إنه كتاب نفيس في بابه يشهد بتبحر مؤلفه لو لا ما فيه من دعاوى كاذبة، وإعادة أقوال مردودة من دون أن يجيب عن ردها جوابًا شافيا، ويأتي في باب المنع الذي ذهب إليه شيخه دليلا كافيا، وقد رددت على مواضع من كتابه في السعي المشكور، وفي عزمي إن ساعدني التوفيق أن أرد كتابه ردًا مستقلا، وأورد فيه كلامًا وافيا بحيث يتوب عن ... وورع شيخه وصاحبيه عما اقترفوه، فرحمهم الله رحمة واسعة، لقد كانوا

عديمي النظير في تبحرهم، مستحقين لأن يقبل جميع أقوالهم، ويفتخر بتحقيقاتهم لو لا ما كسبوه من الأقوال السخيفة والآراء المردودة.

وأما الإمام مالك فقد نقل ابن تيمية وأتباعه أنه أيضا ذاهب إلى هذا الرأي، لكنهم مؤاخذون بتصحيح نقل صحيح صريح وكتب المالكية مكذبة لهم، وأصحاب مالك ينكرون أن يكون هذا مذهب إمامهم، وهم أعرف به من غيرهم، وبالجملة فهذا الرأي سخيف جداً، ولا عبرة في هذا إلى الذاهب مالكا كان أو غيره، عياضا كان أو غيره، ابن تيمية كان أو غيره، فانظر إلى ما قال، ولا تنظر إلى من قال، وجمهور علماء الأمة وأكثر محققي الملة ينكرون عن هذا الرأي أشد الإباء، ويجوّزون شدّ الرحال بقصد زيارة القبور، لا سيما زيارة سيد القبور قبر سيد أهل القبور، بل صرّح بعضهم بندب السفر إلى المدينة بقصد نفس الزيارة، وتجريد السفر له عن السفر بقصد مسجده.

وقد رأيت في المنام عند تأليف السعي المشكور وبلوغي إلى بحث شد الرحال ما أكد رأي، وأن ما ذهب إليه الجمهور هو الصواب النقي، فلله الحمد على ذلك، وهذا كله إذا كان المقصود من السفر نفس زيارة القبور على الوجوه الشرعية، وأما الزيارة البدعية والسفر بقصدها المشتمل على أمور محرّمة ومكروهة، كالسفر بقصد الشركة في مجالس الأعراس المعهودة في زماننا المشتملة على جعل قبور المشايخ عيدا، وعلى أمور كثيرة غير مشروعة، كالغناء مع المزامير والرقص، وجعل القبور أوثانا تعبد، فلا كلام في عدم جوازه، وأما نفس زيارة القبر النبوي فلم يذهب أحد من الأئمة وعلماء الملة إلى عصر ابن تيمية إلى عدم شرعيته، بل اتفقوا على أنها أفضل العبادات وأرفع الطاعات، واختلفوا في ندبها ووجوبها، فقال كثير منهم: بأنها مندوبة، وقال بعض المالكية والظاهرية: إنها واجبة، وقال أكثر الحنفية: إنها قريب من الواجب، وقريب الواجب عندهم في حكم الواجب، وأول من خرق الإجماع فيه، وأتى بشيء لم يسبق إليه عالم قبله هو ابن تيمية، فإنه جعل نفس زيارة القبر النبوي أيضا غير مشروعة، وكثير من أتباعه وإن أنكروا صحة هذا القول منه، وهو الذي كنتُ أظنه سابقا، لكن معاينة الصارم المنكي جعلني على يقين إنكاره نفس الشرعية، كما لا يخفى على من طالعه.

ولعلك تفطنت من هذا البحث ما صدر من صاحب الرحلة في قوله المذكور من

الخلط والمغالطة، أما أولا فلأنه في صدد ذكر الخلاف في نفس الزيارة ذكر خلاف الجويني وعياض مع أن خلافهما في جواز السفر بقصد الزيارة لا في نفس الزيارة، وهما أمران متغايران.

وأما ثانيا: فلأنه نسب ذلك إلى مالك مع أنه بريء عن هذا القول، فعنده ليس نفس الزيارة غير مشروع، ولا السفر إليه.

وأما ثالثا: فلأن نفس زيارة القبر النبوي عند ابن تيمية ممتنعة وغير مقدورة، فما معنى كونه عنده غير مشروعة، فإن شرعية الشيء وعدمها فرع إمكانه، كما قال بدر الدين الشبلي القاضي محمد بن عبد الله أبو البقاء الدمشقي الحنفي، المتوفى على ما قيل سنة تسع وستين وسبعمائة، تلميذ المزي والذهبي في الباب الثلاثين من كتابه "آكام المرجان في أحكام الجان" قول الفقهاء: لا تجوز المناكحة بين الجن والإنس، وكراهة من كرهه من التابعين دليل على إمكانه، لأن غير الممكن لا يحكم عليه بجواز ولا بعدمه في الشرع -انتهى-.

وأما رابعا: فلأن ابن عبد الهاد صرّح في الصارم في مواضع أن ابن تيمية لا ينكر زيارة القبر النبوي الشرعية، إنما ينكر الزيارة البدعية، وهذا وإن كان غير صحيح في نفسه، كما بسطته في "السعي المشكور" لكن يكفي لإلزام صاحب الرحلة المصوب لكلمات الصارم حيث يقول: إنها عند ابن تيمية غير مشروعة.

فإن قال: مرادي ذكر الخلاف في السفر بقصد الزيارة لا في نفس الزيارة.

قلنا: ذلك أبعد وأبعد، فإنه حينئذ لا يصح ذكر قول الحنفية: بقرب الوجوب، وقول الظاهرية والمالكية: بالوجوب، فإن هذين القولين إنما هما في نفس الزيارة لا المسافرة، فلم يقل أحد بوجوب السفر إلى المدينة بقصد الزيارة، وإن ذهب بعضهم إلى وجوب نفس الزيارة، مع أنه يأبى هذا المراد كلامه بعده، فإنه ذكر دلائل كون نفس الزيارة مشروعا، وأجاب عنها أخذا من الصارم، وقد فرغت عن رد بعض ما في الصارم في "السعي المشكور"، وذلك كاف لرد ما أخذه منه.

قوله في الرحلة بعد ورقة: ذكر فيها البحث في الأحاديث الواردة في الزيارة أخذا من الصارم، وبالجملة هذه الأحاديث التي استدل بها تقي الدين علي بن عبد الكافي

السبكي، المتوفى سنة ست وخمسين وسبعمائة في "شفاء الأسقام في زيارة خير الأنام"، والشيخ ابن حجر المكي الهيثمي الشافعي في "الجوهر المنظم في زيارة النبي المكرم" وغيرهما في غيرهما ليس فيها حديث حسن، أو صحيح، بل كلها ضعيفة موضوعة أو منكرة، لا أصل لها -انتهى- وفيه أنه ليس كلها ضعيفة ضعف لا يصح الاحتجاج به، بل بعضها حسن، كحديث: "من زار قبري وجبت له شفاعتي" وغيره، كما بسطته في "السعي المشكور" وغيره.

قوله: فظهر بهذا أن ما ذهب ابن تيمية وأهل الحديث ومالك إمام دار الهجرة والجويني والقاضي عياض ومن تبعه من المحققين من تضعيفها وردها، وعدم قبولها هو الصواب البحت.

فيه أنه افتراء على مالك والجويني وعياض، فإنهم لم يضعفوا الأحاديث الواردة في الزيارة، ولم يردوها، ومن ادعى ذلك فعليه البيان بنقل عباراتهم الصريحة. وإنما تكلم الجويني وعياض في بحث شد الرحال بقصد الزيارة، وهو أمر آخر، وقد غلطهما المحققون في ذلك.

قوله: ولو فرض حسنها، أو صحتها لا دلالة لها على السفر للزيارة، بل على الزيارة فقط، وليس النزاع في زيارة القبور كل في السفر إليه. وشد الرحال إليها وهو مسألة غير هذه المسألة.

فيه أنه لما كانت المسألتان متغائرتين عنده، فلم أجرى الخلاف الذي وقع في شد الرحال بقصد الزيارة في نفس الزيارة.

قوله بعد نحو ورقة: لم يتنازع الأئمة الأربعة والجمهور في أن السفر إلى غير المساجد الثلاثة ليس بمستحب، لا لقبور الأنبياء والصالحين، ولا غير ذلك. فيه افتراء على الأئمة الأربعة والجمهور، كما بسطته في "السعي المشكور".

تنبيه:

ليس الغرض مما أوردنا ههنا البحث بصاحب الرحلة في هذه المسألة. بل الغرض مجرد ذكر مسامحاته وافتراءاته، لئلا يقع العوام في الغلط من كلماته، ومن قصد البحث

بعد والجواب عما أوردته، فليطالع "السعي المشكور"، ولتعجب منه، ودونه خرط القتاد.

ثم قال في "شفاء العي": فإن كان هذا فلا ريب في أنه كذب وافتراء، ألم ترى العلماء المذكورين لا يوافقون شيخ الإسلام ابن تيميه في كل مسألة، بل فيما كان ثابتا بالكتاب والسنة الصحيحة، وأما ما كان مخالفًا لهما فيردون عليه، وقد وافق المعترض أيضا ابن تيمية في بعض فتاواه في مسألة الاستواء.

أقول: إني ما وافقت ابن تيمية في مسألة الاستواء إلا لأنه وافق فيه جماعات الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين، وأما مباحثه الشاذة المردودة، كبحثه في مسألة الزيارة، وأبحاثه في كثير من الأحاديث الجياد في كتابه "منهاج السنة" فأنا مع جمهور علماء الأمة، وأكثر محققي الملة بمعزل عنها، وكثير من علمائنا قد تبعوه في هذه المباحث أيضًا، حبًا بابن تيمية، وحبك في الشيء يعمي ويصم.

قلت في مقدمة "النافع الكبير" بعد ذكر ترجمة السيوطي، المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة ذكر بعض المعاصرين في رسالته "الجنة في الأسوة الحسنة بالسنة" أن السيوطي تلميذ ابن حجر العسقلاني، وهو زلة عن قلمه، فإن وفاة ابن حجر على ما ذكره السيوطي في "حسن المحاضرة" سنة اثنين وخمسين وثمانمائة، وولادة السيوطي سنة تسع وأربعين، فأنى يصح التلمذ.

وقلت أيضًا في "التعليقات السنية على الفوائد البهية" نظير هذا الخطأ ما صدر عن بعض أفاضل عصرنا في رسالته "حصول المأمول من علم الأصول" و"الجنة بالأسوة الحسنة بالسنة" أن السيوطي تلميذ لابن حجر العسقلاني، وقد تعقبت عليه في بعض رسائلي أن وفاة ابن حجر سنة ٨٥٢، وولادة السيوطي سنة ٨٤٩، صرح به أصحاب التواريخ والطبقات، ونص عليه هذا الفاضل أيضا بنفسه في مواضع من رسائله، فأنى يصح التلمذ؟

ثم ذكر هذا الفاضل في رسالته "هداية السائل إلى أدلة المسائل" أن السيوطي تلميذ لابن حجر المذكور، وكتب عليه منهية محصلها أنه هكذا ذكره الشوكاني، ولعل التلمذ منه بالواسطة أو بالإجازة، وكتب على بعض المواضع من رسالته "منهج الوصول

إلى اصطلاح أحاديث الرسول منبية بهذه العبارة: قال علي القاري في أول المرقاة شرح المشكاة: وقد حصل لي إجازة تامة، ورخصة عامة من الشيخ العلامة علي بن محمد بن أحمد الحنائي الأزهري الأشعري، وقد قال: قرأت على شيخ الإسلام وإمام الأئمة الأعلام الشيخ جلال الدين السيوطي كتبا من الحديث وغيره من العلوم: كالبخاري ومسلم وغيرهما من الكتب الستة وغيرها، البعض قراءة، والبعض سماعا، وقد أجازني بجميع مروياته، وبما أجازه به خاتمة المحدثين مولانا الشيخ ابن حجر العسقلاني -انتهى-. وهذا يدل على أن السيوطي أخذ عن الحافظ ابن حجر صاحب الفتح، فليعلم -انتهى-.

وأنت تعلم أن أخذ السيوطي عن الحافظ مما يستحيله العقل مع صحة التواريخ المذكورة، نعم له تلمذ عنه بواسطة، فإن حمل كلام الشوكاني عليه، فلا بأس به، إذ قد يطلق التلميذ على تلميذ التلميذ، وإلا فلا صحة له، وأما كلام القاري فإن حمل على الأخذ كما ظنه، فهو غير صحيح، نعم يحتمل أن يكون الحافظ أجاز أهالي مصر، وكان فيه السيوطي ابن سنتين، فحصلت له الإجازة، أو أحضر والد السيوطي السيوطي عنده في حالة صباه فأجاز، ولكن يختلج بالخاطر أن السيوطي لو كانت له إجازة من الحافظ، ولو في حال صباه، لذكره في رسائله، خصوصاً عند ذكره مشايخه ومفاخره، كيف لا وحصول الإجازة من الحافظ مفخر عظيم أي مفخر، فليحرر هذا المقام.

قال في شفاء العي: هذا الاعتراض من أعظم الإشكالات، وأقوى الإعضالات في زعمه، ومن ثم بيّنه غير مرة، فلا بأس لو طولنا الكلام في هذا المقام.

أقول: ليس هذا أعظم الإشكالات، بل أعظمها ما أورد على صاحب الإتحاف بتغييره أعوام الوفيات تغييرا فاحشا، كما مر نبذ منه سابقا، والتطويل الذي ذكره بإيراد عبارات الكتب لتأييد الوجوه التي ذكرها مستغنى عنه، لا فائدة فيه إلا زيادة حجم رسالته، ليظن الناظرون جلالته وفخامته.

قال: فاعلم أن صاحب الجنة ليس فيه زلة ولا خطأ ترشدك إليه الوجوه الآتية.

الأول: أن أخذ السيوطي عن الحافظ ليس بمستحيل، ولا مستبعد، أفلا تعلم أن سنة وفاة ابن حجر وسنة ولادة السيوطي لا تأباه، فإنه يمكن على هذا أن يكون السيوطي ولد

في أول سنة تسع وأربعين، ومات ابن حجر في آخر اثنتين وخمسين، فيكون سن السيوطي في زمان الحافظ نحواً من أربعة أعوام، وهو من يمكن فيه التمييز الذي هو مناط صحة الأخذ والتحمل بطريق السماع، أما قرع سمعك أن علماء الحديث صرّحوا بأنه ليس لأول زمن يصح فيه السماع للصغير حد معين، بل المعتبر التمييز... إلخ.

أقول: أمور التاريخ ليست مما يجري فيها الاحتمال أو ليت ولعل. فقد صرح السيوطي في "حسن المحاضرة" أن وفاة ابن حجر في ذي الحجة سنة اثنتين وخمسين، وصرح هو أيضاً فيه في ترجمة نفسه أن ولادته مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة. فعلى هذا كان السيوطي حين وفاة ابن حجر ابن ثلاث سنين ونصف تقريباً، وكون هذا السن سن التمييز المفيد للتحمل والسماع والأخذ مستبعد بلا شبهة، وهو المراد بالاستحالة، ووجود ذلك في بعض الأفراد على سبيل الندرة لا يدفع الاستبعاد والاستحالة العادية.

ثم قال: والثاني: إن من أنواع التحمل والأخذ الإجازة، وهي للطفل الذي لا يميز صحيحة عند كافة المحدثين، والثالث: أن من أنواع التحمل الإجازة العامة، وهي أيضاً جائزة عند جمّ غفير من المحدثين، وهي ممكنة في هذا المقام بلا مرية.

أقول: ذكر هذين الوجهين، وتطويل الكلام لتأييدهما مما لا حاجة إليه، فإني قد جوزتهما سابقاً في "التعليقات السنية"، وقلت في منهيات المقدمة المدرجة في "التعليق الممجد على موطأ محمد": قد ذكر بعض الفضلاء المعاصرين في رسالته الجنة وغيره أنه من تلامذة ابن حجر العسقلاني، وتعقبت عليه في منهيات "النافع الكبير" أن وفاة ابن حجر سنة ٨٥٢، وولادة السيوطي سنة ٨٤٩، فأنّى يصح له التلمذ، ثم أصر على ما كتبه في رسالة، وأظنها "هدية السائل إلى أجوبة المسائل" وكتب في منهيته: هكذا ذكره الشوكاني فقط، وهو أمر ليس بدافع للتعقب، فإن التواريخ تكذب الشوكاني، ثم ذكر في رسالة أخرى نحوه، وكتب في منهيته عبارة لعلي القاري في "المرقاة شرح المشكاة" دالة على أن السيوطي روى عن الحافظ ابن حجر، وهو أيضاً لم يشف العليل فإن مثل هذا الإيراد وارد عليه أيضاً، ولو اكتفى على النقل عن الشوكاني والقاري أولاً، يعني من دون التزام صحته لسلم من الإيراد، فإن ناقل الكفر ليس بكافر فلا يرد عليه شيء.

والقول الفيصل إن السيوطي ليس له تلمذ ولا إجازة خاصة من الحافظ، بل لم يكن له قابلية لذلك عند وفاة الحافظ، لكنه أحضره والده مرة مجلس الحافظ ابن حجر وهو ابن ثلاث سنين، كما ذكره في "النور السافر" لعل الحافظ في ذلك المجلس أجاز إجازة عامة لمن فيه، فدخل السيوطي فيه، ويشهد لما ذكرنا أن السيوطي ترجم نفسه في "حسن المحاضرة"، وذكر أساتذته ومراتبه، ولم يذكر تلمذه من الحافظ مع أنه فخر عظيم أي فخر -انتهى كلامي-.

وبعد كتابتي لذلك وقفت على كلام السيوطي في "تذكرة الحفاظ" في ترجمة ابن حجر: ولي منه إجازة عامة، ولا أستبعد أن يكون لي منه إجازة خاصة، فإن والدي كان يتردد عليه وينوب في الحكم عنه -انتهى- وعلى كلامه في تدريب الراوي شرح تقريب النواوي الحديث الثاني مسلسل بالحفاظ، أخبرني الحافظ أبو الفضل الهاشمي، أنا الحافظ أبو الفضل بن الحسين العراقي، أنا الحافظ أبو سعيد العلائي، أنا الحافظ أبو عبد الله الذهبي، أنا أبو الحجاج المزي وأخبرني عاليًا بدرجتين حافظ العصر شيخ الإسلام أبو الفضل العسقلاني إجازة عامة، ولم أروها غير هذا الحديث -انتهى- فشكرت الله على ظهور ما أبرزته احتمالا.

ثم قال: والرابع: أن صاحب الجنة ليس متفردًا في هذا الباب، بل قد تابعه المحققون من العلماء، كعلي القاري والشوكاني والسيد عبد الرحمن بن سليمان الأهدل، وتاج الدين بن الدهان، أقول: هذا لا يغني شيئًا إلا أن يضم به أحد الوجوه السابقة.

ثم قال: والخامس: أن قوله: لكن يختلج بالخاطر أن السيوطي لو حصلت له إجازة من الحافظ، ولو في حال صباه، لذكره في رسائله -انتهى- دال على قصور نظره، أما طالعت تدريب الراوي للسيوطي، فإنه صرّح فيه بإجازة الحافظ.

أقول: لم أكن مطلعًا على هذا الكلام الذي مرّ نقله عند تأليف "التعليقات السنية"، ولذا ذكرت التجويز، ثم اطلعت عليه، فتأكد بذلك تجويزي السابق، والاختلاج إنما كان في صورة الإجازة الخاصة، وهو باقٍ إلى الآن، فإنه لم يظهر من التدريب إلا الإجازة العامة.

ثم قال: والسادس: أن معنى التلميذ في اللغة المتعلم، وآخذ العلم ولم يشترط أحد من أهل اللغة في معنى التلمذ البلوغ والعقل، ولا يعرف هذا القيد في العرف أيضاً، بل أدنى الاستفادة والملابسة كاف في هذه الإضافة والانتساب، وفي المثل السائر: من علّمني حرفا فهو مولاي.

أقول: لا شبهة في أن التعلم والتعليم ولو من وجه معتبران عرفاً في معنى التلمذ والأخذ، والتعلم موقوف على التمييز والقابلية، وإن لم يتوقف على البلوغ، وهذا المعنى هو المقصود بالنفي، وأما مجرد الانتساب بالإجازة العامة ونحوها، وإن لم يوجد التمييز، فلا كلام في ذلك.

ثم قال: السابع: أن التلميذ قد يطلق على تلميذ التلميذ أيضاً، كما يطلق الابن على ابن الابن... إلخ. أقول: لا فائدة في ذكر هذا، فإنه مما قد أبديته سابقا.

ثم قال: الثامن: أن بناء هذا الاعتراض وكثير من تعقبات المعترض على الغفلة من علم المناظرة، فإنه قد تقرر فيه أن الناقل لا يرد عليه المنوع الثلاثة، وصاحب الجنة ناقل في هذا الباب في كلا الكتابين من الشوكاني.

أقول: هذه المقدمة يعني أن الناقل لا يرد عليه شيء من المنوع، لهج بها المؤلف لـ"شفاء العيّ" في تأليفه هذا كثيراً، كما ستطلع عليه، وهذا أول موضع استعان بها، وهي بإطلاقها باطلة، فإنه ليس أن الناقل مطلقاً لا يرد عليه شيء مطلقاً، بل هو من حيث كونه ناقلا فإذا التزم الصحة يجعل مدعيا ومستدلا، ويؤاخذ بما يؤاخذان به، وصاحب "الإتحاف" و"الجنة" و"حصول المأمول" لم يذكر تلمذ السيوطي عن ابن حجر على سبيل الحكاية المجردة، بل على سبيل التزام الصحة، فأخذ بما يؤخذ به المدعي.

والدليل على ما ذكرنا قول صاحب الآداب الباقية قالوا: هذا إنما هو مؤداه الناقل ناقلا، وأما إذا كان مدعيًا فيؤاخذ بما يؤاخذ به المدعي -انتهى-. وقوله في موضع آخر: وإنما قلت من حيث هما كذلك؛ لأن المنقول إن التزم صحته، فإن كان دليلا صار الناقل مستدلا، فيتوجه عليه ما يتوجه على المستدل، وإن لم يكن فهو مدعي، والحال كالحال، وأن المدعي قد يكون جزء من الدليل لمدعى آخر، فيتوجه عليه المنع -انتهى-.

قلت: في "التعليقات السنية على الفوائد البهية" بعد ما ذكرت ترجمة علاء الدين

علي القوشجي، شارح "التجريد"، وأن القوشجي -بالجيم الفارسية- بمعنى حافظ البازي، ما ذكره بعض أفاضل عصرنا في رسالته "الإكسير في أصول التفسير" أنه منسوب إلى قوشج، اسم موضع لا أصل له.

قال في "شفاء العي": هذا الاعتراض أيضًا على ما هو ديدن المعترض من الاعتراض على الناقل، فإن صاحب "الإكسير" ناقل في ذلك الباب من الفاضل المفتي ولي الله الفرخ آبادي، ولا ريب في صحته، فإنه قال في آخر تفسيره المسمى بـ "نظم الجواهر في ذكر طبقات المفسرين": إن القوشجي منسوب إلى قوشج، اسم موضع -انتهى-.

لا يقال: إنه لابد في النقل من إظهار أنه قول الغير، لأنا نقول: الإظهار أعم من أن يكون صريحًا، أو ضمنًا أو كناية أو إشارة، كما تقرر في علم المناظرة، وههنا الإظهار بالإشارة موجود؛ لأن صاحب "الإكسير" أشار في ديباجته إلى أن معظم ما فيه منقول.

أقول: قد ذكرت في التعليقات عند ترجمة عبد الرحمن الجامي نقلا عن "حبيب السير": أن ألغ بيك كان يقول للقوشجي: إنه ابني، وربما يقعد طيرًا من يده على يده بكمال خصوصيته، وهو معنى القوشجي، فاشتهر به -انتهى- وذكرت عند ترجمة مصطفى البرسوي نقلا عن "الشقائق النعمانية": كان أبوه علي القوشجي من خدام الأمير ألغ بيك ملك ما وراء النهر، وكان هو حافظ البازي، وهو معنى القوشجي بلغتهم -انتهى- وبناءً عليه أوردت ما أوردت، فإن صاحب "الإكسير" ذكر أنه منسوب إلى قوشج، اسم موضع، ولم ينسبه إلى أحد، وأما كونه مذكورًا كذلك في تفسير الفرخ آبادي فلا يفيد شيئًا، أما أولا فلأنه لم يحك عنه صاحب "الإكسير" عند ما ذكره، ولم ينسبه إليه، وأما ثانيًا فلأنه ليس كل ناقل ينجي من الإيراد، كما مر، وكون معظم "الإكسير" منقولا من غيره لا يغني شيئًا، لاحتمال أن يكون هذا الموضع من البعض الذي هو من زوائده، ولا يكفي في النقل النسبة الذهنية، ولا الأخذ الواقعي، بل الحكاية الظاهرة، أفرأيت لو تفوه مسلم بأن الله تعالى اتخذ شريكا أو ولدا، فلما ورد عليه قال: إنه مذكور في الكتاب الفلاني، أو قال: إن مكة ليس بموجود، وقال: إنه كذلك في الكتاب الفلاني ونحو ذلك، هل يحصل له النجاة؟ كلا، هذا

قلت: في "التعليقات السنية" عند ذكر فخر الإسلام علي بن محمد البزدوي، المتوفى سنة اثنتين وثمانين وأربعمائة قد أرّخ بعض معاصرينا في كتابه "الحطة" وفاته سنة أربع وثمانين وثمانمائة، وهو خطأ فاحش صدر من تقليد صاحب "كشف الظنون"، فإنه أرّخ عند ذكر شراح "جامع البخاري" كذلك، وأرّخ هو عند ذكر الأصول كما أرّخه جماعة سنة اثنتين وثمانين وأربعمائة، ولا يخفى على من ولع بمطالعة "كشف الظنون" أن فيه أوهامًا كثيرة، ومناقضات كبيرة في تواريخ مواليد العلماء ووفيات الفضلاء، فمن قلده تقليداً بحتًا من غير أن ينقده نقداً، فقد وقع في الزلل.

قال في "شفاء العيّ": هذا أيضًا اعتراض على الناقل، أما قرأت ما قال صاحب الحطة في ديباجته: وجئت بها في أقل زمان على قدر، وابتدرت لنيل المعاني ونظم الدرر والغرر بعد ما التقطتها من الزبر الحوافل الكبار ردما لاقتناص الأوابد، وغب ما اقتطفتها من نفائس الرسائل والأسفار ضبطًا لبعض الشوارد -انتهى-.

أقول: مثل هذا الحكم أضحوكة عند الفاضلين، ولو سكت عنه لكان أحسن عند الماهرين، فإنه لم يذكر صاحب الحطة عند ذكر ما ذكر أنه مأخوذ من "كشف الظنون"، فكيف النقل، فإنه لابد في النقل من إظهار أنه منقول عن الغير عند ذكر المنقول، وكونه ذكر في ديباجة الحطة ما يدل على أن جلها منقول من الزبر والرسائل لا ينجيه من الإيراد، بل لو ذكر عند ذكره أيضًا أنه منقول من "الكشف" لم يسلم أيضًا من الإيراد، لكونه ملتزمًا للصحة، فإن قال: ليس ذلك صحيحًا عندي، قلنا: فحينئذ يجب عليك تصريح هذا لئلا يغتر به، كما قال التاج السبكي في "طبقات الشافعية الكبرى" في ترجمة محمد بن الحسن أبو بكر ابن الفورك، المتوفى سنة ست وأربعمائة بعد نقل كلام للذهبي. نقول لشيخنا: إن كنت تعتقد فيه ما حكيت من انقطاع الرسالة فلا خير فيه البتة، وإلا فلم لا نبّهت على أن ذلك مكذوب عليه لئلا يغتر به -انتهى-.

فإن قال: ليس غرضي التمييز بين الصحيح والغلط، بل مجرد النقل. قلنا: فهل أنت إلا كحاطب ليل، وجارف سيل، تجمع الغث والسمين، ولا تفرق بين الشمال واليمين، أما قرأ "الهداية" و"التلويح" و"التوضيح" وغيرها ليظهر أن وفاة البزدوي غير ممكن في السنة التي ذكرته، أما علم أن كلام صاحب "كشف الظنون" في هذا الباب وفي غيره من

ذكر التواريخ مختلف اختلافًا فاحشًا، وهو إما من مؤلفه أو من نساخه ومهتممي طبعه، فهل يجوز لعالم أن ينقل كل ما فيه من غير تنقيد، لا سيما لمن يدعي تبحره في الفنون، أرأيت لو كان في "كشف الظنون"، أو في كتاب آخر أن السماء تحتنا، وأن الأرض فوقنا، وأن الشمس ليس بمضيئة، وأن مكة والمدينة غير موجودة، وأنه ليس في كتب الحنفية كتاب مسمّى بـ"الهداية"، وأن مؤلف "شرح الوقاية" و"الوقاية" و"التوضيح" و"نور الأنوار" شافعي إلى غير ذلك من الخرافات التي تقطع بكذبها طلبة العلوم فضلا عن علماء الفنون، بل كنت تجوز نقل أمثالها في تصانيفك من غير تنبه لما قال، وكيف قال، ولعلمي كلامه في تصانيفه في ذكر التواريخ يشهد أنها صنّفها في حالة النوم والغفلة لا في حال الصحو واليقظة، وقد مرّ منّا ذكر كثير من مسامحاته ومعارضاته، وهل مثل هذه التسويدات المشتملة على أمور كاذبة كذبًا قطعيًا نافعة للبرئة، أم مخربة للخليقة، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

ثم قال: وليعلم أن المتعقب قد تعقب صاحب الحطة في غير موضع من المؤلفات بما هو نظير هذا التعقب من التغليط في سنة الوفاة، وقد ارتكب المتعقب مثله، بل ما هو أكبر. سننبيه إن شاء الله في تأليف مستقل ببيان أوفر. ولكن أذكر ههنا على سبيل الأنموذج ما هو من إحدى الكبر، إيقاظًا وتنبيهًا على الألد الجعظر.

أقول: إيراد مثل هذه الكلمات السخيفة ليس من شأن العلماء، بل من عادات الجهلاء، فليكف عن مثله، وإن لم يكف باء بإثمي وإثمه، وما ذكره من وقوع الخطأ في تصانيفي، فأنا لست بمدع بالعصمة، فإن وقع الخطأ في موضع فالله يغفر لي، ورحم الله من ستره وأصلحه، لكني بحمد الله لست كثير الأغلاط الفاحشة، ولا ممن يصنف في حال الغفلة يعارض كلامه في صفحة بكلامه في صفحة أخرى، بل في آخر تلك الصفحة، ولست أيضًا ممن يصلح كلامه، وإن كان خطأ فاحشًا، ويريد رفع الإيراد عن نفسه، وإن لم يكن مرفوعًا، وليست عادتي أيضًا جمع مجموع جامع للرطب واليابس، كجمع النائم والناعس، بل لا أكتب ما أكتب إلا بعد مطالعة الكتب الكثيرة، وتنقيد الأقوال العديدة، فإن وجد شيء من الخطأ في تصانيفي، ولم يكن ذلك من أهل النسخ والطبع، بل من نفسي فالله يتجاوز عنه ويصلحني.

لا أقول: هذا فخراً، بل تحدثًا بالنعمة وشكراً، وما أوعد به من تأليف مستقل في تتبع التعقبات عليّ، فإني لم أتعقب صاحب "الإتحاف" في تأليف مستقل، ولو شئت لفعلت ذلك، بل في مواضع متفرقة من تصانيف متشتتة، فلو لم يؤلف "شفاء العيّ" مستقلا، وأجاب عن تعقباتي في تصانيفه متفرقًا، لكان أبهى وأحسن، فلما ألف هو، أو واحد من ناصريه، وجمعه عين جمعه تأليفًا مستقلا، لزم علي أن أرده مفصلا، فإن أراد تأليف كتاب آخر مستقل للإيرادات عليّ لأصنف إن شاء الله تواليف متعددة في تعقبات عليه كثيرة في مواضع متعددة بحيث يتعسر عليه حصول النجاة منها إلى أن يقبر فيحشر.

ثم قال: بيانه أن المتعقب قال في "الفوائد البهية" عند ترجمة نظام الدين الحصيري: قال الجامع: قد أرّخ وفاته ابن خلكان سنة ست وثلاثين إلى قوله: ونظام الدين الحصيري قتلته التتار في أول خروجهم بمدينة نيسابور، وذلك سنة ست عشرة وستمائة، وكان يدرس بالمدرسة النورية، ولم يكن في عصره من يقاربه في مذهب أبي حنيفة، ومولده ببخارا سنة ست وأربعين وخمسمائة، وتوفي ليلة الأحد الثامن من صفر سنة ست وثلاثين وستمائة -انتهى- وأنت تعلم أن الذي أرّخ وفاته ابن خلكان سنة ست وثلاثين وستمائة ليس هو نظام الدين الحصيري قطعًا، بل والده محمود بن أحمد بن عبد السيد.

أقول: نعم، هو كما قلت: لكني إن شاء الله مني بريء، فإني قد كتبت أولا ما كتبت، ثم في النظر الثاني كتبت: قد أرّخ ابن خلكان وفاته سنة ست عشرة، فإنه قال في ترجمة ركن الدين محمد العميدي... إلخ إلى أن قلت: وكان أبوه يدرس بالمدرسة النورية، ولم يكن في عصره من يقاربه... إلخ، ومن شك في ذلك فلينظر مسودتي بخطي، وقد أصلحت كثيراً من النسخ المطبوعة، فليبلغ الشاهد الغائب، وليصلح بقية نسخ "الفوائد" المطبوعة.

قلت في "التعليقات السنية" عند ذكر السيد الشريف علي الجرجاني بعد ذكر تصانيفه: وإن منها رسالة في أصول الحديث، قد شرعت في شرح لها، وقد نازع بعض فضلاء عصرنا في كون الرسالة المذكورة من تصانيف السيد، وزعموا أنه من تأليف ابن أبي شريف، لكنهم لم يأتوا عليه ببرهان شاف وسند كاف.

قال في "شفاء العيّ": لابد من بيان أن هذا النزاع في أي رسالة، وفي أي موضع حتى ينظر إليه ويجاب عنه.

أقول: ليس المراد ببعض فضلاء عصرنا في هذا المقام صاحب "الإتحاف". بل غيره، فلا حاجة إلى جوابه.

قلت في التعليقات عند ذكر محمد بن عباد الخلاطي، المتوفي سنة اثنتين وخمسين وستمائة، ومن عجائب زلة القدم وطغيان القلم ما وقع في الحطة لبعض أفاضل عصرنا عند ذكر جامع مسلم وشروحه، وعلى مسلم كتاب لمحمد بن أحمد بن عباد الخلاطي الحنفي، المتوفى سنة تسع وسبعين ومائتين.

قال في "شفاء العيّ": هذا من سهو الناسخ قطعًا، ومنشأه أن صاحب الحطة ههنا ذكر رجلين أحدهما محمد بن أحمد بن عباد الخلاطي، وثانيهما أبو بكر أحمد بن علي الإصبهاني، فاشتبه الأمر على الكاتب، وخلط عليه.

أقول: الله أعلم بمن اشتبه عليه الأمر، وقد اشتبه عليه أكثر من هذا، كما مرّ تبذ منه سابقًا، فإن كان كل ذلك من الكاتب فالحذر الحذر منهم.

قلت في "التعليقات السنية" بعد ما ذكرت ترجمة الإمام الرازي عند ذكر محمد بن محمد الأقصرائي في "الفوائد": وأن وفاة الإمام سنة ست وستمائة ما وقع في "الإكسير في أصول التفسير" من أن وفاة الإمام الرازي سنة ستين وستمائة فزلة عن قلم ناسخه، مع أنه مخالف أيضًا لما ذكره ذلك الفاضل في موضع آخر من "الإكسير"، وفي "إتحاف النبلاء" أن وفاته سنة ست وستمائة.

قال في "شفاء العيّ": هكذا في "كشف الظنون"، والناقل ليس عليه إلا تصحيح النقل، وقد فعل.

أقول: قد أساء فيما فعل، ولو سكت من مثله لكان أفضل، لأنه لم ينقل في "الإكسير" عند ذكر برهان الرازي ذلك عن "كشف الظنون"، والحكاية الذهنية غير كافية، ولو صرّح بالنقل أيضًا لم يسلم من الإيراد، وناظر "كشف الظنون" غير خاف عليه أن فيه أوهامًا كثيرة، وسقطات كثيرة، فهل يجوز لعالم أن ينقل كل ما فيه من غير تحقيق، وهل يجوز لفاضل أن يصدر منه في كلامه أمور غير واقعية، ومعارضات

صريحة، ويقول: هكذا في الكتاب الفلاني، ولعمري ترك أمثال هذه التصانيف غير المنقحة أولى وألزم من الاشتغال بها، لا سيما لمن يدعي التبحر العلمي.

قلت في "التعليقات السنية" عند ذكر أكمل الدين محمد بن محمد البابرتي بعد ذكر ترجمة التاج السبكي والبهاء السبكي ابني التقي السبكي: ومن عجائب الخبط ما في "إتحاف النبلاء" لبعض أفاضل عصرنا في ترجمة التقي السبكي، أقول: كان لهذا الشيخ تعصب كثير مع ابن تيمية، ولكنه رجع عنه في آخر عمره، قال الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في "شرح الألفية": كتب أبو الحسن السبكي خطًا إلى الذهبي، وكتب فيه في حق ابن تيمية: أما قول سيدي في الشيخ فالمملوك محقق كبير قدره وزخارة بحره وتوسعه في العلوم الشرعية والعقلية، وفرط ذكائه واجتهاده، وبلوغه في كل ذلك من المبلغ الذي يتجاوز الوصف، والمملوك يقول: ذلك دائمًا، وقدره في نفسي أكبر من ذلك وأجل -انتهى- وإنما كتبت هذه العبارة ليطلع عليها المخالفون الذين لهم اغترار برد السبكي على ابن تيمية، انتهى كلامه معربا. وأنت تعلم أن الراد على ابن تيمية في بحث الزيارة وغيره هو التقي السبكي، وليس رده تعصبا، بل هو مصيب فيما رد به، شهد به الأجلة، وأما صاحب الخط المذكور إلى الذهبي الذي فيه مدائح ابن تيمية فهو ولده تاج الدين، كما لا يخفى على من وسع نظره في كتب التواريخ. ومن ادعى أن الرقعة المذكورة للتقي، فعليه إثبات ذلك بتصريح أصحاب التواريخ والطبقات المعتمدة.

قال في "شفاء العيّ": صاحب "الإتحاف" لا يدعي أن الرقعة المذكورة للتقي السبكي حتى يكون إثبات ذلك عليه، بل إنما هو ناقل عن شرح الألفية للحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في التاريخ. وما على الناقل إلا تصحيح النقل. أقول: صاحب "الإتحاف" قد التزم صحة ما نقله حتى فرع عليه ما فرعه، فيردّ عليه ما يردّ على المدعي، إذ لا يحصل له النجاة بمجرد كونه ناقلا على ما مرّ ذكره غير مرة. ثم قال: ما حاصله أن الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في "شرح الألفية" وابن رجب الحنبلي في "الطبقات" ذكرا أن الرقعة المذكورة لأبي الحسن السبكي، ومن المعلوم أن أبا الحسن كنية التقي السبكي، وكنية والده التاج السبكي أبو نصر.

أقول: لا يطمئن القلب به ما لم يوجد تصريح أحد من المعتبرين بأن الرقعة

المذكورة لتقي الدين أبي الحسن علي بن عبد الكافي السبكي، وإلا فيزداد الكلام كثيراً مما يقع فيه الاختلاف والاختلاط، وعبارة الرقعة شاهدة على أنها مكتوبة من الخادم إلى المخدوم، ومن التلامذة إلى الأساتذة، ومن المعلوم أن تلميذ الذهبي الملازم له إنما هو التاج السبكي، كما قال تقي الدين ابن شهبة الدمشقي في "طبقات الشافعية": عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن علي قاضي القضاة تاج الدين أبو النصر بن تقي الدين شيخ الإسلام أبي الحسن الأنصاري السبكي، مولده بالقاهرة سنة اثنتين وعشرين وسبعمائة، وقيل ثمان، وحضر بمصر عند جماعة، ثم قدم دمشق، وسمع بها من جماعة، واشتغل على والده وغيره، وقرأ على الحافظ شهاب الدين المزي، ولازم الذهبي، وتخرج به، توفي شهيداً بالطاعون سنة إحدى وسبعين وسبعمائة - انتهى ملخصاً.

قال الذهبي في "المعجم المختص": عبد الوهاب بن شيخ الإسلام تقي الدين علي بن عبد الكافي القاضي تاج الدين أبو نصر السبكي الشافعي، ولد سنة ثمان وعشرين وسبعمائة، كتب عني أجزاء ونسخها، وأرجو أن يتميز في العلم، درس وأفتى - انتهى ملخصاً - وقد ذكر التاج السبكي في "طبقات الشافعية الكبرى" التي صنفها بعد تأليف الطبقات الصغرى والوسطى في مواضع الذهبي بلفظ شيخنا، ودفع كثيراً من مطاعنه على الأشاعرة، كما هو ديدن الذهبي في تصانيفه، حيث يسامح في ذكر مراتب الأشاعرة والصوفية.

منها ما قال في ترجمة أبي الحسن الأشعري بعد ما ذكر أن الذهبي ترجمه ترجمة مختصرة، قد قلت غير مرة أن الذهبي أستاذي، وبه تخرجت في علم الحديث، إلا أن الحق أحق بأن يتبع، ويجب علي تبيين الحق... إلخ، فعلم منه أن التاج السبكي أصغر كثيراً من الذهبي علماً، فإنه تلميذه وخريجه ومستفيده وملازمه، وسناً أيضاً، فإن ولادة الذهبي على ما ذكرنا سابقاً نقلاً عن فوات الوفيات سنة ثلاث وسبعين وستمائة، وولادة التاج سنة اثنتين وعشرين، أو ثمان وعشرين كما مر، أو تسع وعشرين وسبعمائة، كما ذكره السيوطي في "حسن المحاضرة". وأما التقي السبكي فهو متقارب السن مع الذهبي، فإنه ولادته سنة ثلاث وثمانين وستمائة على ما في "حسن المحاضرة" وصنف

ابن شهبة، وأستاذ له في العلم، كما قال ابن شهبة في ترجمته: سمع عليه خلائق منهم الحافظان أبو الحجاج المزي وأبو عبد الله الذهبي -انتهى-.

وقال الذهبي في آخر "تذكرة الحفاظ": وسمعت من العلامة ذي الفنون فخر الحفاظ تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي صاحب التصانيف ولد سنة ثلاث وثمانين وستمائة، وسمع من يحيى بن الصواف والدمياطي، جمّ الفضائل حسن الديانة، صادق اللهجة قوي الذكاء من أوعية العلم، مات سنة ست وخمسين وسبعمائة. ثم ذكر أنه يمكن الاستئناس بما قال الحافظ ابن حجر في "الدرر الكامنة": وكتب الذهبي إلى السبكي يعاتبه بسبب كلام وقع منه في حق ابن تيمية، فأجابه ومن جملة جوابه: وأما قول سيدي في الشيخ تقي الدين فالمملوك محقق كبر قدره... إلخ، فإنه وإن لم يصرح بأن صاحب الرقعة هو التقي السبكي، أو ولده، لكن قوله بسبب كلام وقع منه يومي إيماء ما إلى أن صاحب الرقعة هو التقي السبكي رحمه الله، إذ الكلام إنما وقع منه لا من ولده.

أقول: ظاهر كلام ابن حجر يشهد بأن الرقعة للتاج، أما أولا فلقوله: كتب الذهبي إلى السبكي يعاتبه، فإن لفظ العتاب مشير إلى أن الرقعة ليست للتقي الذي هو أستاذ الذهبي، فهل يقال لما كتبه التلميذ إلى أستاذه أنه عاتبه، والتاج السبكي تلميذ الذهبي، فيمكن أن يقال فيما كتبه الذهبي إليه أنه عاتبه، وأما ثانيًا فلأن قوله بسبب كلام وقع منه في حق ابن تيمية بتنكير الكلام الدال على القلة، والنكارة مع ضم لفظ وقع منه يشير إلى أن كتابة الذهبي كانت إلى التاج بسبب كلام قليلٍ وقع منه أحيانًا في حق ابن تيمية، فأجابه وبرأ نفسه عما نسب إليه، وأما التقي السبكي فكلامه في حق ابن تيمية كثير، وبحثه كثير، فلا يناسب إطلاق مثل هذا اللفظ عليه.

ثم ذكر أن من شواهده أن الشيخ محمد بن ناصر الدين الدمشقي الشافعي عد السبكي من خصوم ابن تيمية الذين سموه شيخ الإسلام في كتابه المسمّى بـ"الرد الوافر على من زعم أن من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر"، ولا ريب في أن السبكي الذي هو من خصوم ابن تيمية هو التقي السبكي، لا ولده تاج الدين، فلا غروَ أن يكون الكتاب الذي كتب إلى الذهبي وفيه مدائح ابن تيمية على التقي السبكي، بل هو الظاهر،

إذ المحتاج إلى الاعتذار ليس إلا من له خصومة، أو وقع كلام منه فيه، وأما من هو بريء من الخصومة، ولم يتكلم فيه أصلا فأي حاجة له إلى الاعتذار.

أقول: لا ريب في كون التقي السبكي خصمًا لابن تيمية، وبحثه معه، لكن لا يبعد أن يكون وقع كلام في حق ابن تيمية من ولده التاج أيضًا تبعًا لأبيه ولغيره، فعاتبه الذهبي، فاعتذر عنه، والاعتذار لا يستلزم أن يكون بعد خصومة شديدة، ثم على تقدير صدور الاعتذار عن التقي السبكي لا يدل ذلك على أنه صدر منه بعد طول الخصومة حتى يقال: إنه رجع عن تعصبه في آخر عمره، بل يحتمل أن يكون ذلك قبل المباحثة والخصومة بسبب كلام وقع منه.

ثم ذكر أن من مؤيداته أن معاصرة تقي الدين السبكي للذهبي أكثر من معاصرة تاج الدين السبكي للذهبي، فإن زمان معاصرة الأولين نحو خمس وستين سنة، وزمان معاصرة الأخيرين نحو عشرين سنة، فالتقي السبكي أولى بأن يكون صاحب الرقعة، إذ على هذا لم يدرك تاج الدين السبكي الحافظ الذهبي أزيد من عشرين سنة، وهو في ذلك العمر كان مشتغلا بتحصيل العلوم وطلبه، ولم يكن معدودا في عداد العلماء والقضاة الفضلاء حتى يكون تكلمه في عالم يحط شأنه، ومدحه له يرفع درجته، ويهتم مثل الذهبي بقوله ويعتد به.

أقول: هذا ليس بشيء، فإن اهتمام عالم بقول تلميذه ومن هو أدنى علمًا وشرفًا في حق عالم جليل: يكون أكثر من اهتمامه، بقول عالم: يماثله ويدانيه، أو يفضل عليه.

ثم قال: ولعل الحامل له على هذا الطعن أمران: الأول: إن التقي السبكي قد وقعت بينه وبين شيخ الإسلام ابن تيمية منازعة ومشاجرة، فكيف يكتب مدائحه، والثاني: إن صاحب الرقعة يكتب كما يكتب التلميذ إلى الأستاذ، والأدنى إلى الأعلى، والتقي السبكي ليس أدنى من الذهبي. والجواب عن الأول: أن وقوع المشاجرة لا تحجر علماء الربانيين عن التكلم بالحق، والجواب عن الثاني: إن الذهبي أكبر سنا من التقي السبكي بنحو عشرة أعوام، فلو كتب التقي السبكي إليه كما يكتب الأدنى إلى الأعلى فأي بعد فيه.

أقول: نعم فيه بعد كثير بالنسبة إلى كون التقي السبكي أستاذ الذهبي -والله أعلم بحقيقة حاله- وبالجملة فهذه المؤيدات التي ذكرها لا تغني شيئًا، فإن خرج تصريح صريح بأن الرفعة للتقي علي بن عبد الكافي السبكي أستاذ الذهبي، تم البحث، وإلا فلا.

ثم قال: أما قوله: ليس رده تعصبًا، بل هو مصيب فيما رد به شهد به الأجلة، فمن أباطيل الأقوال، بل رده تعصب بحت وخطأ سحت شهدت به السنة الصحيحة، وأقوال الأكابر من الأئمة المرضية، ولو لم تكن مخافة التطويل لبسطته، وإن كنت طالبًا، فارجع إلى "الصارم المنكي" للإمام الجليل أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي، وهو كتاب لطيف في الرد على السبكي، لم يقدر أحد من المخالفين بعد على معارضته، والرد عليه على تطاول الزمان.

أقول: نسبة التعصب إلى رد السبكي من أباطيل الأقوال، لا يقوله: إلا من أشرب في قلبه شراب حب ابن تيمية، وظن جملة أقواله كالوحي النازل من السماء إلى البرية، وحاش ثم حاشا للسنن الصحيحة وأقوال الأكابر من الأئمة المرضية أن توافق في هذا البحث ابن تيمية، وقد رجعت "الصارم المنكي على نحر ابن السبكي"، فوجدته منقلبًا على نحر مؤلفه وشيخه، ودعوى أنه لم يقدر أحد من المخالفين على معارضته صادر عن الغفلة، فقد رده على أحسن وجه ابن علان، و رددت كثيرًا من مواضعه في "السعي المشكور".

قلت: في "التعليقات السنية" بعدما ذكرت في "الفوائد البهية" محمد بن يحيى أبو عبد الله الفقيه الجرجاني عده صاحب "الهداية" من أصحاب التخريج... إلخ، بهذا يظهر خطأ بعض علماء زماننا حيث ظن في بعض تحريراته أنه ليس من أصحاب التخريج، ولا من المجتهدين، ولا من أصحاب الترجيح، ولا عجب منه، فإنه يجعل في رسائله المحقق غير محقق، وبالعكس، والمعروف مجهولا وبالعكس، حتى كتب في رسالته "القول المنصور في زيارة سيد القبور" في حق أبي عمران المالكي القائل بوجوب زيارة سيد القبور: أنه مجهول، ولم ينظر شروح "الشفاء" المتداولة فضلا عن طبقات المالكية.

قال في "شفاء العي": هذا خلف من القول وزور بوجوه: الأول: أن أصله أن المعترض استدل على مسألة من مسائل الرضاع بقول الجرجاني، فأورد عليه الفاضل الرباني محمد بشير السهسواني عدة إيرادات، منها: إنا لا نسلم أن الجرجاني مجتهد مطلق، أو مجتهد في المذهب، أو من أصحاب التخريج، أو من أصحاب الترجيح، أو من أصحاب المتون، بل يحتمل أن يكون من الطبقة السابعة، فكيف يستند بقوله، وحاصله المنع، وطلب الدليل على أنه من الفقهاء الذين يستند بقوله لا ظن أنه ليس من أصحاب التخريج... إلخ، فجعل المعترض المنع ظنًا، وتخطئة المانع في ذلك الظن ناشئ من الغفلة من علم المناظرة، أفلا تعلم أن المانع من حيث إنه مانع لا يكون ظانًا، نعم لو كان الفاضل يدعي أنه ليس من أصحاب التخريج، لكان لهذا التشنيع مساغ.

أقول: هذا خلف من القول وزور، فإن عبارة الشيخ السهسواني في الورقات التي أرسل إلي بنفسه في تلك المسألة هكذا: از كسانيكه اين مذهب منقول ست نه مجتهد ست ونه مجتهد في المذهب، ونه مجتهد في المسائل، ونه از أصحاب تخريج، ونه از أصحاب ترجيح، ونه از أصحاب المتون، بلكه محتمل ست كه از طبقه سابعه باشد - انتهى - فهل في هذه العبارة أثر للمنع، أو ليس فيه دعوى أنه ليس من المجتهدين، ولا من أرباب التخريج، ولا من أصحاب الترجيح وأرباب المتون. فيا عجبًا لقد نسي ما قدمت يداه

ثم قال في "شفاء العي": والثاني أن قول صاحب الهداية في تخريج الجرجاني لايدل على أنه من أصحاب التخريج، أما نرى أن صاحب "الهداية" يقول في "تخريج الكرخي": مع أنه ليس من أصحاب التخريج، لا يقال: إنه داخل في العليا، والعليا تكون مشتملة على السفلى، لأنا نقول: هذا ممنوع.

أقول: هذا عجيب جدًا، فإن الفقهاء عادتهم أن هذا اللفظ يسندونه إلى من يكون من أصحاب التخريج، وهو ظاهر كلامهم، أو إلى من هو أعلى منهم، ولا ينسبونه قطعًا إلى أصحاب الطبقة السابعة، وهذا ظاهر لمن تتبع موارد استعمالهم، ومن منع فيه مجردًا، فهو غافل عن كلامهم، فإطلاق صاحب "الهداية" في تخريج الجرجاني دال على أنه من أصحاب التخريج ظاهرًا مع احتمال أن يكون أعلى منهم، وقد اختار الأول

الكفوي وغيره، ولا يمكن احتمال أن يكون في الطبقة السابعة.

ثم قال: الثالث: أنه بعد تسليم أن صاحب الهداية عده من أصحاب التخريج لا يلزم أن يكون هو في نفس الأمر كذلك، لنعلم بأن الفقهاء قد يختلفون في إدراج شخص في الطبقات، فواحد يدخله في واحدة، وواحد يدخله في أخرى.

أقول: هذا عجب كل العجب، فإن الاعتبار في هذا الباب إنما هو بما صرح به الفقهاء بحسب تتبعهم، ومن أدى إليه النص بحسب تتبع أحوال ذلك الشخص، وليت شعري كلفت في مثل هذا الباب بعلم ما في نفس الأمر. ولعمري إن مثل هذا التقرير يجري في جميع أوصاف الرجال ومراتبهم، فهل يجوز لمن يقال عنده أن ابن تيمية شيخ الإسلام وبحر الأئمة، وكذا وكذا صرح به فلان وفلان أن يقول: لا نسلم أنه كذا، لجواز أن لا يكون في نفس الأمر كذا، ولا اعتماد على قول فلان وفلان، فإن العلماء يختلفون، فتارة يجعلونه رجلا شيخ الإسلام، وآخرون يجعلونه مخرب الإسلام. وبالجملة فمثل هذا التقرير ليس إلا كبناء بيت وهدم قصر.

ثم قال: وأما قول المعترض حتى كتب في رسالته: "قول المنصور"... إلخ، فجوابه أن مجرد ذكر أبي عمران لا يرفع الجهالة حتى ينقل توثيقه عن كتاب معتمد عليه.

أقول: قد فرغنا عن هذا البحث في "السعي المشكور" فتذكر.

قال: في "التعليقات السنية" عند ذكر ترجمة محمود الزمخشري: المتوفى سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة هكذا أرخ وفاته غير واحد، منهم في "الإكسير" لبعض أفاضل عصرنا أنه توفي سنة ثمان وعشرين وخمسمائة مما لا يلتفت إليه.

قال في "شفاء العي": هكذا في "كشف الظنون" عند ذكر "الكشاف"، وصاحب "الإكسير" ناقل عنه.

أقول: هذا غير كاف عند أرباب الفهم، أما أولا فلأن نقل الناقل ليس بكاف، ولا أثر في "الإكسير" للنقل، وأما ثانيا فلأن "الكشف" نسخه المطبوعة مشتملة على مناقضات كثيرة، ومسامحات كثيرة، لا أدري أهي من مؤلفها أو من مصححي طبعها، فهل يجوز لفاضل أن ينقل كل ما فيه في حال الوهم والغفلة. ولقد أذكرني ما مر ونبهت من مجرد حوالته إلى "كشف الظنون" ما رأيت في بعض كتب المتعصبين أن رجلا غير

كان في طبعه البلادة والغفلة حصل قسطاً من العلوم في بلاد متفرقة، ولم يحصل له الغوص فيه بسبب البلادة، وكان قد علم أن الاختلاف في المسائل والأصول كثير، فلما دخل بلده -ولعله بخارى- توجه إليه الناس ظانين أنه تبحر في العلوم، فشرعوا في الاستفادة والاستفتاء منه، فتحير الرجل والتزم لنجاته من المهالك في كل ما يسأل عنه أن يقول: فيه اختلاف، فقوم من العلماء قالوا: كذا، وقوم قالوا: كذا، ومر على هذه الطريقة من الزمان حتى سئل عن توحيد الواجب تعالى، ما تقول فيه؟ فأجاب حسب عادته القديمة أن فيه قولين للعلماء، فانكشف حاله على الناس، فكفروه وحبسوه وأخرجوه وهجروه. فهذه الكلمة المعتادة هكذا في "كشف الظنون" تشابه كلمة ذلك البليد: فيه اختلاف، وأظن أنه لو وجد في "كشف الظنون" أن السماء تحتنا، وأن لله عز جلاله شريكاً، ونحو ذلك من الخرافات، لنقله صاحب "الإتحاف" و"الإكسير" من غير مبالاة، فإن تقليده رجل، يقول في جوابه: هكذا في "كشف الظنون"، وأنا ناقل عنه.

قلت في "التعليقات السنية" عند ذكر يوسف بن عبد الله الزيلعي عند ذكر: إن له تخريجاً لأحاديث "الكشاف"، لخصه ابن حجر. قال بعض أفاضل عصرنا في "الإكسير في أصول التفسير" عند ذكر "الكشاف" ما معربه: إن "تخريج أحاديث الكشاف" للإمام المحدث جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي، ولخص فيه كتاب الحافظ الكبير ابن حجر العسقلاني المسمى بـ"الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف"، وقال: استوعب ابن حجر ما فيه من الأحاديث المرفوعة، فأكثر من تبيين طرقها، وتسمية مخرجيها على نمط ما في "أحاديث الهداية"، لكنه فاته كثير من الأحاديث المرفوعة التي يذكرها الزمخشري بطريق الإشارة، ولم يتعرض غالباً للآثار الموقوفة -انتهى كلامه معربه- ولا يخفى على من له نظر في "كشف الظنون": أن هذا خطأ فاحش، فإن مفاده أن تخريج الزيلعي ملخص من تخريج العسقلاني، وليس كذلك، بل الأمر بالعكس... إلخ.

قال في "شفاء العي": لا شك أن هذا التقديم والتأخير من سهو الناسخ، لا من غلط صاحب "الإكسير"، والدليل عليه أمران، الأول أن صاحب "الإكسير" له نظر على "كشف الظنون"، فمخالفته بلا وجه بعيد عن العقل.

أقول: هذا الدليل من العجائب، فإن صاحب "الإكسير" كثيرا ما يخالف صاحب "الكشف" أيضا، بل قد يكون ما في "الكشف" صحيحا، وصاحب "الإكسير" يتركه، ويختار ما هو غلط صريحا، ألا ترى إلى أنه أرّخ صاحب "الإكسير" عند ذكر أسماء رجال الكتب الستة في كتابه "الإتحاف" وفاة ابن الملقن سنة أربع وأربعمائة، والموجود في "الكشف" هناك سنة أربع وثمانمائة، وهو الصحيح، وأرّخ وفاة القضاعي في "الإتحاف" أيضا عند ذكر أماليه سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة، والموجود في "الكشف" هناك سنة أربع وخمسين وأربعمائة، وأرّخ وفاة ابن عساكر عند ذكر "تاريخ دمشق" سنة إحدى وسبعين وسبعمائة، مع أن الموجود في "الكشف" هناك سنة إحدى وسبعين وخمسمائة، وهو الصحيح، وأرّخ وفاة ابن قطلوبغا عند ذكر "تحفة الأحياء فيما فات من تخاريج أحاديث الإحياء" سنة تسع وتسعين وثمانمائة، مع أن المذكور في "الكشف" عند ذكر "الإحياء" سنة تسع وسبعين، وهو الصحيح، وأرّخ عند ذكر "التعديل والتجريح" للباجي وفاته سنة أربع وسبعين وسبعمائة، مع أن الموجود في "الكشف" هناك سنة أربع وسبعين وأربعمائة وهو الصحيح، وأرّخ وفاة ابن الجوزي عند ذكر "التحقيق" سنة تسع وتسعين وخمسمائة، مع أن المذكور في "الكشف" هناك سنة سبع وتسعين، وأرّخ وفاة الصغاني عند ذكر "در السحابة" سنة خمس وستمائة، مع أن المذكور في "الكشف" هناك سنة خمسين.

وذكر عند ذكر "فرائد القلائد في تخريج أحاديث شرح العقائد" لعلي القاري أنه ألفه عام ثمان وخمسين وألف، مع أن المذكور في "الكشف" عند ذكر "العقائد النسفية" أنه مات سنة أربع عشرة وألف، وأرّخ وفاة المارديني عند ذكر "المختلف والمؤتلف" له سنة خمس وسبعمائة، مع أن المذكور في "الكشف" هناك سنة خمسين، وهو الصحيح، وأرّخ وفاة الخطابي في "الحطة" عند ذكر "شرح صحيح البخاري" سنة ست وثلاثمائة، مع أن المذكور في "الكشف" هناك سنة ثمان، وكل منهما غلط، وأرّخ وفاة المارديني عند ذكر "بهجة الأريب" في "الإكسير" سنة خمس وسبعمائة، مع أن المذكور في "الكشف" عند ذكره سنة خمسين، وهو الصحيح، هذا نبذ من ذكر مخالفاته عما في "الكشف"، ولو طولع "كشف الظنون" بكله، وطوبق معه ما في تصانيف صاحب "الإكسير" بجملته، لوجد اختلاف كثير

يتعجب منه البصير، فظهر أن مخالفته لـ "كشف الظنون" بلا وجه ليس بعيدًا كل البعد، بل هو من عاداته الشائعة، يوافق "الكشف" فيما هو غلط صريحًا، ويخالفه فيما يكون صحيحا.

ثم قال: الثاني إن صاحب "الإكسير" قد كتب في "إتحاف النبلاء" مخالفا لهذا، وموافقًا للكشف.

أقول: هذا أعجب من الأول، فإن مجرد ذكره في "الإتحاف" موافقًا للكشف كيف يكون دليلا لكون ما في "الإكسير" من غلط الناسخ، فلقائل أن يقول: لعل ما ذكره في "الإتحاف" عنده من غلط الناسخ، لكونه ذكره في "الإكسير" مخالفًا له، ومخالفًا للكشف، ومخالفته له عادة مطردة له.

قلت في التعليقات عند ذكر الخلاف في تسمية الزيلعي، وأن الصحيح في اسمه عبد الله، وقد وقع مثل هذا الخلاف تبعًا لصاحب "الكشف" عن بعض أفاضل عصرنا في "إتحاف النبلاء"، حيث قال في حرف التاء: تخريج أحاديث الهداية للشيخ جمال الدين يوسف الزيلعي، المتوفى سنة اثنتين وستين وسبعمائة، واسمه نصب الراية، ثم قال في صفحة أخرى: "تخريج أحاديث الكشاف" للإمام المحدث جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي.

قال في "شفاء العي": جوابه أولا أن صاحب "الإتحاف" ناقل عن "الكشف"، والناقل ليس من الدعوى في شيء حتى يرد عليه إيراد، وقد أشار إليه في ديباجة النبلاء حيث قال: واين مقصود اول است كه بيشتر استمداد در ان از كشف الظنون رفته.

أقول: هذا ليس من النقل في شيء، فإن إظهار أنه من الغير عند ذكره مفقود، والناقل إنما لا يرد عليه الإيراد، إذا لم يلتزم الصحة، فنقل كل ما وجد على سبيل الحكاية المجردة من دون تنقيد، وأما إذا التزم فهو مؤاخذ، وما أشار إليه في ديباجة "الإتحاف" لا يغني شيئا، فإن مفاده أن أكثر ما فيه مأخوذ من "الكشف"، فكل موضع ما لم يصرح فيه أنه من "الكشف" محتمل لأن يكون منه، أو يكون من البعض الآخر، فيؤاخذ به لا محالة، وإن كان في نفس الأمر أخذه منه، مع أن نقل قولين متخالفين في صفحتين متقاربتين مع الغفلة عن تناقضهما بعيد عن شأن العلماء، لا سيما لمن يدعي الهداية

والاهتداء.

ثم قال: وثانيا: إن أكابر العلماء مختلفون في تسميته، فالكفوي اختار الأول، والسيوطي الثاني، ولما لم يكن مرجح لأحدهما سمي صاحب "الكشاف" في موضع موافقًا للأول، وفي آخر موافقًا للثاني، وهكذا صنع صاحب "الإتحاف"، وأي غائلة فيه.

أقول: لفظ "الكشاف" غلط، والصحيح الكشف، وهم وإن اختلفوا في تسميته، لكن المرجح هو الثاني على ما أشرت إليه في "الفوائد البهية"، ويؤيده صنع الحافظ ابن حجر في "الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة"، وكفاك به قدوة حيث ترجمه في حرف العين، فقال: عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي الحنفي جمال الدين أبو محمد اشتغل كثيرا، وسمع من أصحاب النجيب، وأخذ عن الفخر الزيلعي شارح "الكنز"، وعن القاضي علاء الدين التركماني وغير واحد، ولازم مطالعة كتب الحديث إلى أن خرج أحاديث "الهداية" وأحاديث "الكشاف"، فاستوعب ذلك استيعابًا بالغًا، ومات بالقاهرة في المحرم سنة ٧٦٢، ذكر لي شيخنا العراقي: أنه كان مرافقه في مطالعة الكتب الحديثية لتخريج الكتب التي كانا قد اعتنيا بتخريجها، فالعراقي لتخريج أحاديث "الإحياء"، والأحاديث التي يشير إليها الترمذي في الأبواب، والزيلعي لتخريج أحاديث "الهداية" و"الكشاف"، فكان كل منهما يعين الآخر -انتهى-

وهذا القول للحافظ مرجح رجحانًا عظيمًا لكون اسم الزيلعي عبد الله، بل ليس ما سواه إلا غلطًا، كيف لا، وزمان الحافظ قريب من زمان الزيلعي، وشيخه العراقي والزيلعي متصاحبان، فهم أعلم بحاله، واسمه ممن جاء بعده، وذكر كل من القولين المختلفين على حدة على سبيل الجزم من دون إشارة إلى التردد والاختلاف، كما صدر عن صاحب "الكشف" وصاحب "الإتحاف" ليس من شأن العقلاء، ثم هذا التأويل من قبيل النكات بعد الوقوع، وماذا يفعل في الأقوال المتخالفة فيما ليس فيه للعلماء إلا قول واحد، على ما مرّ ذكره، ولنمسك عنان القلم، ونختم الرقم، فخير الكلام ما قل ودل، وكان ذلك في جلسات حقيقة آخرها يوم الخميس العاشر من شهر الجمادى الثانية من شهور السنة السابعة والتسعين بعد الألف والمائتين من الهجرة، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى تحية، والحمد لله رب العالمين، والصلاة على رسوله محمد وآله أجمعين.

الخاتمـــــة

ولما بلغ الكلام إلى هذا المقام، أجبت بإشارة بعض أرباب الإنصاف أن أعود إلى ذكر عدد من مسامحات صاحب "الإتحاف"، ومعارضاته الموجبة لتحير الناظرين، وسلوكهم مسلك الاعتساف، لتكون الختم كالبداية، والخاتمة كالمقدمة اقتضاء لما قال الشاعر الماهر:

أعد ذكر نعمان لنا إن ذكره هو المسك ما كررته يتضوع

ولنا إن شاء الله إلى مثل هذا إن لم ينفع نصائحه، وأصر على ما كتبه، أو عطف عنان خصومته إلى من كشف حاله لعودة، ثم عودة.

فأقول:

الأول: ذكر في الجزء الثاني من أبجد العلوم المسمى بـ السحاب المركوم عند ذكر علم أصول الفقه إرشاد الفحول للشوكاني، وأرّخ وفاته سنة خمس وخمسين ومائتين وألف. وهذا مخالف لما ذكره في المقصد الأول من "الإتحاف": أنه مات سنة خمسين، ومن لا يحقق حال أستاذ أستاذه كيف يحقق حال غيره.

الثاني: ذكر فيه عند ذكر علم رجال الحديث تاريخ ابن كثير الدمشقي، وأن تاريخه انتهى إلى آخر سنة ثمان وثلاثين وسبعمائة، وهذا مما يقضي العجب بالنسبة إلى ما ذكره في "الإتحاف" في المقصد الأول عند ذكر جامع المسانيد لابن كثير أنه مات سنة أربع وسبعين وستمائة، فإنه لا يمكن أن يتم تصنيفه بعد موته إلا أن يكون كله في برزخه.

الثالث: ذكر فيه عند ذكر علم السير سيرة مغلطائي، وأنه لخصها قاسم بن قطلوبغا الحنفي، المتوفى سنة خمس وخمسين وثمانمائة، وهذا مع كونه غير صحيح في نفسه مخالف لما ذكره في المقصد الأول من "الإتحاف" عند ذكر مخرجي أحاديث "الإحياء": أنه توفي سنة تسع وسبعين وثمانمائة، وقد مرّ منا ذكره في المقدمة.

الرابع: ذكر فيه عند ذكر الضعفاء والمتروكين علاء الدين مغلطائي بن قليج، وأرّخ وفاته سنة اثنتين وستين وسبعمائة، وهذا مخالف لما ذكره في المقصد الأول من "الإتحاف"

عند ذكر شروح صحيح البخاري : أنه مات سنة اثنتين وتسعين وسبعمائة .

الخامس : ذكر هناك أيضا علاء الدين علي الماردني ، وأرخ وفاته سنة خمسين وسبعمائة ، وهو مخالف لما ذكر في موضع آخر على ما مر ذكره في المقدمة أنه مات سنة خمس .

السادس : ذكر فيه عند ذكر الطب النبوي تصنيف الحافظ أبي نعيم أن وفاته سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة ، وهو مخالف لما ذكره في «الإتحاف» عند ذكر حلية الأولياء أنه مات سنة ثلاثين .

السابع : ذكر الخطابي في بحث غريب الحديث ، وأرخ وفاته سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة ، وهو مخالف لما مر منه في موضع آخر على ما ذكر في المقدمة .

الثامن : قال فيه عند ذكر علم الفقه : اعلم أن أصول الدين إثنان ، لا ثالث لهما ، الكتاب والسنة ، وما ذكروه من أن الأدلة أربعة القرآن والحديث والإجماع والقياس ، فليس عليه إثارة من علم ، وقد أنكر إمام السنة أحمد بن حنبل الإجماع الذي اصطلحوا عليه اليوم ، وأعرض سيد الطائفة داود الظاهري عن كون القياس حجة شرعية ، وخلاف هذين الإمامين نص في محل الخلاف ، ولهذا قال : بقولهما : عصابة عظيمة من أهل الإسلام قديما وحديثا إلى زماننا هذا ، ولم يرد الإجماع والقياس شيئا مما ينبغي التمسك به سيما عند المصادمة بنصوص التنزيل ، وأدلة السنة الصحيحة . . إلخ . وهذا عجيب كل العجب منشأوه التقليد الجامد بابن تيمية وتلامذته ، وبالظاهرية مشتمل على مغالطات .

وأما أولا . فلأنه ماذا أراد بالأصل الذي حصره في الكتاب والسنة ، إن أراد به مثبت الحكم في نفس الأمر ، فهو ليس إلا الكلام النفسي القديم للباري تعالى ، لا هذا الكتاب ، لا هذه السنة ، وإن أراد به مثبت الحكم بحسب علمنا ، فيصدق على الإجماع والقياس كليهما إن عمم العلم ، وإن خصص بالقطع يدخل الإجماع دون القياس ، وإن أراد به ما يرجع إليه ، ويكون الأول بالآخرة إليه ، فهو منحصر في الكتاب ، فلولا أمره عند بإطاعتهم الرسول ، وكون إطاعته موجبا لإطاعة ربه ، لما وجبت علينا اتباع السنة من حيث هي سنة ، بقطع النظر عن هذا البحث في الكلام الموجز والسعي المشكور ، من

ب، فليرجع إليهما.

وأما ثانيا: فلأن قولهم: أدلة الدين أربعة، ليس مما ليس عليه إثارة من علم، بل له دلائل واضحة، وبراهين شامخة من الكتاب والسنة، ومن لم يراجعها، أو لم يفهمها، فلا يتهم إلا نفسه. وقد فرغ عن تحقيقه علماء الأصول، وهو خاف لمن هو من ذوى العقول.

وأما ثالثا: فلأن نسبة إنكار الإجماع الذي اصطلحوا عليه اليوم إلى أحمد من دون بيان ما اصطلحوا عليه مخالطة لا تليق بمن له دراية، ولو ثبت إنكار أحمد الإجماع الذي هو من أصول الدين، وحجيته ثابتة بالكتاب والسنة وأقوال السلف الصالحين، فلا عبرة لإنكاره، انظر إلى ما قال ولا تنظر إلى من قال.

وأما رابعا فلأن إعراض سند الطائفة الظاهرية عن كون القياس حجة شرعية غير مضر في مقام التحقيق، فقد رد إعراضه في كتب الأئمة بوجه أنيق.

وأما خامسا: فلأن قوله: وخلاف هذين الإمامين... إلخ، بعيد بمراحل عن درجة الإنصاف، فإن اعتبار القول المردود الذي دل على كونه مردودا الكتاب والسنة اعتساف أي اعتساف.

وأما سادسا: فلأن قوله ولهذا قال بقولهم: عصابة عظيمة... إلخ، من دون تصريح تلك العصابة العظيمة جرأة عظيمة، ونقمة كبيرة.

التاسع: ذكر في الجزء الثالث من أبجد العلوم المسمى بـ الرحيق المختوم في ترجمة ناصر المطرزي مؤلف المعرب أنه قرأ على الزمخشري، وأنه ولد سنة ٥٣٨، وهذا يقضي منه العجب، فإن وفاة الزمخشري على ما ذكره هو في هذا الكتاب في صفحة أخرى سنة ٥٣٨، ونص في موضع آخر على ما مر ذكره في المقدمة تارة أن الزمخشري مات سنة ثمان وثلاثين، وتارة أنه مات سنة ثمان وعشرين، فهل يعقل أن يقرأ المطرزي على من مات في سنة ولادته أو قبله، وقد نص ابن خلكان في تاريخه على أن المطرزي يقال له خليفة الزمخشري؛ لأنه ولد في السنة التي مات فيها الزمخشري، وهي سنة ثمان وثلاثين، وهذا الذي صدر من صاحب "الإتحاف" ههنا أشنع من جعله السيوطي تلميذا لابن حجر، وقد وقع مثل هذا الخطأ عن الكفوي، وأوردت عليه في الفوائد البهية.

العاشر: ذكر بعيد هذا عمر النسفي، وأرّخ وفاته سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، وقال في هذه السنة: مات الزمخشري، صاحب "الكشاف"، وهذا مخالف لما ذكره في موضع آخر أنه مات سنة ثمان وعشرين.

الحادي عشر: ذكر سيد الطائفة محيي الدين ابن عربي صاحب "الفصوص والفتوحات" عند ذكر علماء الإنشاء والأدب، وأورد في ترجمته نقلا عن الشوكاني وغيره كلمات تقشعر بالاطلاع عليها جلود الذين يخشون ربهم، ومثله بعيد عن شأن العلماء المتدينين، فإن الواجب أن يسكت عن طعن هؤلاء الأكابر، أو يذكر من مدحه وأثنى عليه أيضًا، فإن الاكتفاء على ذكر معائب هؤلاء الكملة دون ذكر المناقب خيانة كبيرة في الدين، ومن أراد الاطلاع على رد تلك الهفوات التي ذكرها الشوكاني وغيره، فلينظر تصانيف السيوطي وعبد الوهاب الشعراني وغيرهما.

الثاني عشر: ذكر عند ذكر علماء التواريخ ابن كثير الدمشقي، وأنه ولد سنة سبعمائة، وهذا مما يقضي العجب بالنسبة إلى ما ذكره في المقصد الأول من "الإتحاف": أنه مات سنة أربع وتسعين وستمائة، فإن الموت قبل الولادة مستحيل عقلا ونقلا وعرفًا وعادةً.

الثالث عشر: ذكر هناك الحافظ ابن حجر العسقلاني، وأرّخ ولادته سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة، وأنه توفي ليلة السبت المسفر صباحها عن ثامن عشر ذي الحجة سنة ثمان وخمسين وثمانمائة، وكان عمره إذ ذاك تسعة وسبعين سنة وأربعة أشهر وعشرة أيام.

وفيه خدشة من وجهين. أحدهما: أن وفاة ابن حجر ليست في تلك السنة، بل في سنة اثنتين وخمسين، نص عليه السيوطي والسخاوي ومن بعدهما، وقلدهم في ذلك هذا المؤلف أيضًا في "الإتحاف" وغيره، فيا لله من الخطأ الفاحش مع التعارض.

وثانيهما: إن ولادته لما كانت سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة، ووفاته سنة ثمان وخمسين وثمانمائة، كيف يكون عمره مقدار ما ذكره، فإن الأطفال أيضًا فضلا عن الرجال يعلمون أن مجموع ثمان وخمسين الذي هو مقدار حياته من المائة التاسعة وثمانية وعشرين إن ولد في أول ثلاث وسبعين، وأقل منه إن كان بعده لا يكون تسعة وسبعين

مع ما ذكره. وبالجملة فهذه الجملة نطقت بمهارة مؤلف الأبجد في الحساب أيضًا، فضلا عن غيره.

الرابع عشر: ذكر من علماء الفقه الإمام أبا حنيفة نعمان بن ثابت، وأورد في ترجمته كلامًا مختصرا مشتملا على معائب جلية وخفية، وهذا عادته في تصانيفه يحط هذا الإمام عن قدره، ويأبى الله إلا أن يتم نوره، ويا للعجب من رجل يتصدى لجمع المختلطات من غير تنقيد، وأخذ المختلفات من غير تسديد، ويقع في تصانيفه أغلاط فاحشة، ومناقضات فاضحة يتصدى لذكر معائب مثل هذا الإمام الذى أثنى عليه المجتهدون والسلف الصالحون، ولعمري طعنه على أمثال هؤلاء الأجلة هو الذي صار باعثًا لإبراز مسامحات متكثرة، فإن لكل فا ميم، والإشارة تكفي لصاحب العقل السليم، ولئن لم ينته لنسفعًا بالناصية، ناصية كاذبة خاطئة، فليدع ناديه.

وقد ذكرنا في المقدمة نبذا مما يتعلق بهذا المقام، والآن نريد أن نستأصل جملة كلماته السخيفة الواقعة في حق هذا الإمام ذى المناقب الشريفة، فاستمع، قال سلمه الله تعالى: أبو حنيفة نعمان بن ثابت إمام الحنفية: ومقتدي أصحاب الرأى.

أقول: فيه إشارة إلى كونه من أصحاب الرأى، فإن أراد بالرأى العقل والفهم، فهو منقبة شريفة، فإن من لا عقل له لا علم له، ولن يتم أمر المنقول إلا بالمعقول، وإن أراد به القياس الذى هو أحد الحجج الأربعة، فإن قصد به الإشارة إلى أنه يقيس، فكل أحد من المجتهدين يقيس، فإن القياس والاجتهاد خصلة جميلة، والحرمان عنها مذمة شنيعة، كيف لا وهو من مناصب النبوة، ومن مراتب الصحابة، فمن فاز من العلماء بملكته فاز بحق الوراثة، وإن قصد به أنه يقدم القياس على الكتاب والسنة، فهو فرية بلا مرية، كما حققه ابن عبد البر وابن حجر وعبد الوهاب الشعراني وغيرهم في تصانيفهم، ولو لا خوف الإطالة لأوردت عباراتهم.

ثم قال: ولد سنة ٨٠ من الهجرة، كذا ذكره الواقدي والسمعاني عن أبي يوسف، وقيل عام إحدى وستين، والأول أكثر وأثبت.

أقول: نعم القول الأول ذهب إليه الأكثر، وهو الأصح الأظهر، والقول الثاني غير معتبر، وأيًا ما كان فقد لحت بقولك معاصرته للصحابة، فإن ذلك العصر كان فيه

جمع من الصحابة، فقد ذكر الحافظ زين الدين العراقي في شرح ألفيته وغيره أن آخر الصحابة موتا على الإطلاق أبو الطفيل عامر بن واثلة الليثي، مات سنة مائة من الهجرة، كذا جزم به ابن الصلاح، وقيل: توفي سنة اثنتين، قاله مصعب بن عبد الله، وجزم ابن حبان وابن قانع بأنه توفي سنة سبع، وصحح الذهبي سنة عشر ومائة، وآخر من مات بالمدينة قبل السائب بن يزيد، توفي سنة ثمانين أو ست وثمانين أو ثمان وثمانين، أو إحدى وتسعين على اختلاف الأقوال، وقيل: سهل بن سعد الأنصاري، مات سنة ثمان وثمانين، أو إحدى وتسعين على الاختلاف، وقيل جابر بن عبد الله توفي سنة اثنتين وسبعين أو ثلاث أو أربع أو سبع أو ثمان أو تسع على الاختلاف، وقيل: محمود بن الربيع توفي سنة تسع وتسعين، وقيل: محمود بن لبيد، توفي سنة ست وتسعين أو خمس وتسعين.

وآخر من مات بمكة قيل: جابر، والمشهور وفاته بالمدينة، وقيل: عبد الله بن عمر توفي سنة ثلاث وسبعين وأربع، آخر من مات بالبصرة أنس سنة ثلاث وتسعين، أو اثنين ومائة، أو إحدى ومائة، أو تسعين على الاختلاف، وآخر من مات منهم بالكوفة عبد الله بن أبي أوفى، وقيل: أبو جحيفة، والأول أصح. فإن أبا جحيفة توفي سنة ثلاث وثمانين، وقيل أربع وسبعين، وبقي ابن أبي أوفى إلى سنة ست أو سبع أو ثمان وثمانين، وعمرو بن حريث أيضا مات بالكوفة سنة خمس وثمانين أو سنة ثمان وتسعين، وحينئذ يكون هو الآخر، وآخر من مات منهم بالشام عبد الله بن بسر المازني سنة ثمان وثمانين أو ست وتسعين، وآخر من مات بدمشق واثلة بن الأسقع سنة خمس وثمانين أو ثلاث أو ست، وآخر من مات بمصر عبد الله بن الحرث بن جزء سنة ست وثمانين، أو خمس أو سبع أو ثمان أو تسع، وفي المقام تفصيل ليس هذا موضعه، ويطلب من رسالتي تبصرة البصائر في معرفة الأواخر، وفقنا الله لختمه كما وفقنا لبدءه.

وبالجملة فكون الإمام معاصرا للصحابة قطعي لا ينكره إلا غبي أو غوي، فظهر أن الحنفية ليسوا بتفردين بإثبات المعاصرة، بل غيرهم من حملة الشريعة مؤمنون بالمعاصرة، فما وجه تخصيصها بهم فيما يأتي بعد هذه الجملة.

ثم قال: لم ير أحدا من الصحابة باتفاق أهل الحديث، وإن كان عاصر بعضهم

على رأي الحنفية.

أقول: أليس ابن سعد والذهبي عندكم من المحدثين، وهما قد أقرا برؤيته لبعض الصحابة باليقين، انظر إلى قول الذهبي في تذكرة الحفاظ في ترجمته مولده سنة ثمانين رأى انس بن مالك غير مرة لما قدم عليهم بالكوفة، رواه ابن سعد عن سيف بن جابر أنه سمع أبا حنيفة بقوله -انتهى- وإلى قوله في الكاشف: رأى أنسا رضي الله عنه -انتهى- أليس الخطيب والنووي من المحدثين، وهما قد نصا على كونه من التابعين، انظر إلى قول النووي في تهذيب الأسماء واللغات: قال الخطيب البغدادي في التاريخ: هو أبو حنيفة التيمي فقيه أهل العراق رأى أنس بن مالك... إلخ.

أليس الدارقطني وابن الجوزي من أرباب الحديث، وهما أيضا صرحا وأقرا بهذا الحديث، قال ابن الجوزي في العلل المتناهية في الأحاديث الواهية في باب الكفالة برزق المتفقه، قال الدارقطني: لم يسمع أبو حنيفة أحدا من الصحابة، وإنما رأى أنس بن مالك بعينه -انتهى- ومثله نقله السيوطي في تبييض الصحيفة بمناقب أبي حنيفة عن حمزة السهمي أنه سمع الدارقطني بقوله: أليس الولي العراقي والحافظ ابن حجر العسقلاني من أجلة المحدثين، وقد نقل السيوطي قولهما في هذا الباب أنهما صرحا بكونه من التابعين، وهذه عبارته قد وقفت على فتيا رفعت إلى الشيخ ولي الدين العراقي، هل روى أبو حنيفة عن أحد من الصحابة؟ وهل يعد في التابعين، فأجاب بما نصه: لم تصح له رواية عن أحد من الصحابة، وقد رأى أنس بن مالك، فمن يكتفي بمجرد رؤية الصحابي يجعله تابعيا، ورفع هذا السؤال إلى الحافظ ابن حجر، فأجاب بما نصه: أدرك أبو حنيفة جماعة من الصحابة؛ لأنه ولد بالكوفة سنة ثمانين، وبها يومئذ عبد الله بن أبي أوفى، فإنه مات بعد ذلك، وبالبصرة يومئذ أنس، وقد أورد ابن سعد بسند لا بأس به أن أبا حنيفة رأى أنسا، وكان غير هذين من الصحابة بعدة من البلاد أحياء، وقد جمع بعضهم جزء في ما ورد من رواية أبي حنيفة عن الصحابة، ولكن لا يخلو إسناده من ضعف، والمعتمد على إدراكه ما تقدم، وعلى رؤيته بعض الصحابة ما أورده ابن سعد في الطبقات، فهو بهذا الاعتبار من التابعين، ولم يثبت ذلك لأحد من أئمة الأعصار المعاصرين له، كالأوزاعي بالشام، والحماد بالبصرة، والثوري بالكوفة، ومسلم بن

خالد الزنجي بمكة، والليث بن سعد بمصر -انتهى-.

فقد ثبت أن جمعا من المحدثين أقروا برؤيته للصحابة وتابعيته، وكذا صرّح به غيرهم ممن ذكرناهم سابقًا، وأوردنا عباراتهم في إقامة الحجة على أن الإكثار في التعبّد ليس ببدعة، وبهذا ظهر أن ما لهج كثير من منكري تابعيته بأن الحافظ ابن حجر عده في التقريب من الطبقة السادسة الذين لم يحصل لهم التلاقي بأحد من الصحابة ليس كما ينبغي، فإن كلامه في التقريب ليس بأحق بالأخذ من كلامه في جواب السؤال الذي نقله السيوطي، فما الذي جعل كلامه في "التقريب" مرجحًا، وكلامه الآخر غير مرضي إلا أن يكون سوء الفهم، أو كتمان الصواب، وهو لا يليق بأولي الألباب. وقد تقرر أن العالم إذا صدر منه كلامان مختلفان، فأحقهما ما وافق فيه غيره من الأجلة، ودلت عليه الأدلة، وهذا يقتضي أن يرجح كلامه في غير التقريب لكونه موافقًا لجمع من الأجلة.

ولعلك تفطنت من ههنا أن قول طاهر الفتني في "مجمع البحار" في ترجمة أبي حنيفة كان في أيامه أربعة من الصحابة، أنس بن مالك، وعبد الله بن أبي أوفى، وسهل بن سعد وأبو الطفيل، ولم يلق أحدًا منهم، ولا أخذ عنه، وأصحابه يقولون: إنه لقي جماعة من الصحابة وروى عنهم، ولا يثبت ذلك عند أهل النقل -انتهى- غير لائق لأن يلتفت إليه، فضلا عن أن يحتج به.

ثم قال: وبالغ في "مدينة العلوم" في إثبات اللقاء والرواية عن بعضهم، وليس كما ينبغي. أقول: صاحب المدينة بسط الكلام في إمكان الرؤية وإثبات المعاصرة والملاقاة، وهو مصيب في ذلك على ما فصلناه لك، وعبارته هكذا: قد اتفق المحدثون على أن أربعة من الصحابة كانوا على عهد الإمام أبي حنيفة في الحياة، وإن اختلفوا في روايته عنهم، منهم أنس وهو آخر من مات من الصحابة بالبصرة، توفي سنة إحدى أو ثلاث وتسعين، فيكون الإمام يوم وفاته ابن ثلاث أو إحدى عشرة، ومنهم عبد الله بن أوفى، وهو آخر من مات من الصحابة بالكوفة، توفي بها سنة ست أو سبع وثمانين، فلا يكون الإمام وقت ولادته أقل من خمس سنة، وهو من السماع عند المحدثين؛ لأنهم قبلوا رواية محمود بن الربيع عن النبي ﷺ حيث قال: عقلت منه مجة مجها في وجهي وأنا ابن خمس سنين، ومن غرائب هذا الباب ما روي عن إبراهيم بن سعيد الجوهري

قال: رأيت صبيًا ابن أربع سنين حمل إلى المأمون، وقد قرأ القرآن غير أنه إذا جاع بكى، وعن القاضي أبي محمد الإصفهاني قال: حفظت القرآن وأنا ابن خمس سنين.

ومنهم سهل بن سعد الساعدي مات بالمدينة سنة إحدى وتسعين، أو ثمان وثمانين، وهو آخر من مات بالمدينة، والإمام مالك أدرك زمانه، وإن لم يرو منه، ومنهم أبو الطفيل مات بمكة سنة اثنتين ومائة، وهو آخر من مات في جميع الأرض من الصحابة، والإمام أدرك زمانه لا محالة، وقال بعض المحدثين: إنه لم يره، وأصحاب المناقب ذكروا بأسانيدهم أنه رآه، وقد ثبت أن الإمكان ثابت، والناقل عدل، والمثبت أولى من النافي، وهؤلاء الذين ذكرناهم الذين غلب الظن على أن الإمام لقيهم، وتحقق أنه أدرك زمانهم.

وههنا رجال شك القوم في أن الإمام أدرك زمانهم، منهم معقل بن يسار؛ لأن معقلا توفي بالبصرة سنة سبع وستين أو سبعين، وولادة الإمام سنة ثمانين، اللهم إلا على قول من قال: إن الإمام ولد سنة إحدى وستين.

ومنهم: جابر بن عبد الله، فإنه مات بالمدينة سنة سبع أو ثمان وسبعين. ومنهم عبد الله بن أنيس، قيل: لقيه، وروى عنه إلا أن فيه إشكالاً. إذ قد أجمع أهل التاريخ أنه مات بالمدينة سنة أربع وخمسين قبل ولادة الإمام، ومنهم عائشة بنت عجرد، قيل: لقيها الإمام وروى عنها . . . إلخ.

ثم قال: قال -أي صاحب المدينة-: وقد ثبت بهذا التفصيل أن الإمام من التابعين، وإن أنكر أصحاب الحديث كونه منهم، إذ الظاهر أن أصحابه أعرف بحاله منهم -انتهى- وفيه نظر واضح؛ لأن معرفة أهل الحديث بوفيات الصحابة وأحوال التابعين أكثر من معرفة أصحاب الرأي.

أقول: فثبت المطلوب؛ لأن أهل الحديث أيضًا صرحوا بالمعاصرة والرؤية. ثم قال: وقولهم: إن المثبت أولى من النافي تعليل لا تعويل عليه.

أقول: هذا عجيب جدًا، فإن المسألة بدلائلها وتفاريعها مبسوطة في كتب الأصول، ومشيدة بالمعقول والمنقول، وقد استند بها المحدثون أيضًا في كثير من مباحثهم وإثبات مطالبهم، ولو لا اعتبارها لاضمحل انتظام الشريعة في أكثر مباحثها، وبها استند

البخاري في رسالته في رفع اليدين : إن شئت فطالعها .

ثم قال : ولا عبرة بكثرة مشايخه بالنسبة إلى مشايخ الشافعي ؛ لأن الاعتبار بالثقة دون كثرة المشيخة ، وقد ضعف المحدثون أبا حنيفة في الحديث ، وهو كذلك كما يظهر من الرجوع إلى فقه مذهب هذا الإمام وتصرفاته في الكلام ، والإنصاف خير الأوصاف .

أقول : فأنشدك بالله وأسألك بالإنصاف الذي تقول أنه خير الأوصاف ، أليس تقرر في مقره أن بعض الجروح عليه مبهمة ، والجرح المبهم غير مقبول عند الكملة ، لا سيما في حق من تحققت عدالته ، وثبتت إمامته ، أليس أن بعض الجروح عليه صادر من أقرانه ، وقول الأقران بعضهم في بعضهم غير مقبول ، أو لا تعلم أن كثيرا ممن جرحه مجروح في نفسه فجرحه مردود عليه ، أما علمت أن كثيرا من الثقات وثقوه أيضا ، وأجابوا عن جروحه مفصلا ، أما طالعت كتب ابن عبد البر والسيوطي والسبكي وابن حجر المكي والشعراني ليظهر لك أن جرحه مردود ، وجارحه جارح رجل محسود .

وقد فرغت عن هذا البحث في مقدمة تعليق الموطأ وغيره من تصانيفي ، فطالعها إن كنت طالبا للإنصاف ، ولو قيل : مطلق الجرح لزم كون أكثر المحدثين حتى البخاري مجروحين ، وإن كنت في ريب من هذا فطالع الاستقصاء وغيره من كتب أرباب الاعتساف .

ثم قال : ولم يكن هو عالما حق العلم بلغة العرب ولسانهم .

أقول : ما أدراك إنه لم يكن عالما بها إلا أن تكون طالعت الحكاية المذكورة في تاريخ ابن خلكان ، وجوابه أيضا مذكور فيه .

الخامس عشر : ذكر عند ذكر علماء العرب القاضي الشوكاني ، وترجم له ترجمة حسنة ، وأرخ وفاته سنة خمسين بعد المائتين والألف ، وهذا مخالف لما مر منه في هذا الكتاب أنه مات سنة خمس وخمسين .

السادس عشر : ذكر في المقصد الثاني من الإتحاف في ترجمة شاه عبد العزيز الدهلوي أنه ولد سنة سبع وخمسين بعد الألف والمائة ، وأنه توفي بعمر تسعين سنة في سنة سبع وثلاثين بعد الألف والمائتين ، وهذا عجيب جدا ، دال على تبحره في الحساب ، فإن الصبيان يعلمون أن من ولد في سنة ١١٥٩ ، ويموت في سنة ١٢٣٩ يبلغ عمره

سبعين سنة، فإن زمان وجوده من المائة الثانية عشر يكون إحدى وأربعين سنة، وإن أخذ مع سنة الولادة يكون اثنين وأربعين، وزمانه من المائة الثالثة عشر ثمان وثلاثون، ومع أخذ سنة الوفاة تسع وثلاثون. وإذا جمع هذا المقدار بذلك المقدار لا يبلغ تسعين قطعاً، وهذه صور الجمع: ٧٩=٣٨+٤١، ٨٠=٣٩+٤١، ٨٠=٣٨+٤٢، ٨١=٣٩+٤٢، فالحاصل إما تسع وسبعون أو ثمانون أو إحدى وثمانون.

السابع عشر: ذكر في ورقته أجاب فيها عن سؤال الأوادم والخواتم المشتمل على قول ابن عباس: في كل أرض آدم كآدمكم، ونوح كنوحكم، وإبراهيم كإبراهيمكم، وعيسى كعيسكم، ونبي كنبيكم، وطبعت تلك الورقة مع رسالته حل السؤالات المشكلة: أن هذا قول ابن عباس، لا قول الرسول ﷺ، والحجة فيما نحن فيه قول المعصوم لا أقوال الصحابة، وهذا مشتمل على غفلة عما تقرر في أصول الحديث أن قول الصحابي فيما لا يعقل بالرأي في حكم المرفوع، لا سيما قول من لا يأخذ عن الإسرائيليات.

الثامن عشر: ذكر فيها أن عند المحققين من أهل التفسير والحديث مأخذ هذا من الإسرائيليات، كما قال به ابن كثير وغيره، وفيه أن هذا الاحتمال ذكره ابن كثير، وتبعه من جاء بعده، لكنه مردود، وعند من له نظر في صحيح البخاري، فإن فيه عن ابن عباس ما يدل على أنه كان لا يأخذ عن الإسرائيليات، ويشدد على من يأخذ منها، ويطعن عليه.

التاسع عشر: أنه نقل فيها عبارة تفسير الجلالين في تفسير قوله تعالى ﴿ومن الأرض مثلهن﴾ في سورة الطلاق، ونسبها إلى السيوطي، وهو خطأ فاحش صدر بتقليد صاحب كشف الظنون، فإنه قال تفسير الجلالين من أوله إلى آخر سورة الإسراء للعلامة جلال الدين محمد بن أحمد المحلي الشافعي، المتوفى سنة أربع أو سبعين وثمانمائة، ولما مات كمله الشيخ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة -انتهى- وهو خطأ يعلمه الطلبة فضلا عن الكملة، والصحيح أن المحلي فسّر من أول الكهف إلى الآخر، وكمله السيوطي من الأول إلى آخر سورة الإسراء. وهذا مع قطع النظر عن كونه مصرحا في كلام كتب التفسير، تشهد عليه

العبارة الموجودة في آخر تفسير الإسراء، هذا آخر ما كملت به تفسير القرآن الذى ألفه الإمام العلامة المحقق جلال الدين المحلي الشافعي . . . إلخ، وعبارة الديباجة هذا ما اشتدت إليه حاجة الراغبين في تكملة تفسير القرآن الكريم الذى ألفه الإمام العلامة المحقق جلال الدين محمد بن أحمد المحلي الشافعي، وتتميم ما فاته، وهو من أول سورة البقرة إلى آخر سورة الإسراء . . . إلخ، فإن ضمير هو راجع إلى ما فاته، أو التتميم. وبالجملة فالعبارة المذكورة في تفسير سورة الطلاق للمحلي لا للسيوطي.

تنبيه :

فالمسألة قد وقع فيها من علماء عصرنا آراء مختلفة، وأقوال متساقطة، وأدى النزاع إلى التكفير والتضليل، وليست المسألة مما يحكم فيها لأحد الطرفين بالكفر، وسوء السبيل، وقد صنّفت فيه رسائل ثلاث، اثنتان منها باللسان الهندية، أحدهما الآيات البينات على وجود الأنبياء في الطبقات، وآخرهما دافع الوسواس في أثر ابن عباس، حققت فيها الأمر بوجه أنيق، ودفعت شبهات كثير من المشككين على طريق التحقيق، وثالثهما بالعربية مسمّاة بـ "زجر الناس على أثر ابن عباس" أدرجت فيه مطالب الرسالتين السابقتين، وزدت فيها كثيرًا من كتب مَنّ الله عليّ بمطالعتها في الحرمين الشريفين، وفرغت من تأليفها بمكة المعظمة في التاسع والعشرين من ذي القعدة من السنة الثانية والتسعين بعد الألف والمائتين، وقد وقف عليها علماء الحرمين فحسنوها ومدحوا ما فيه، وكتب عليه مصدّقًا ومحققًا مولانا الشيخ عبد الغني المجددي الدهلوي، نزيل المدينة الطيبة، أدخله الله في الدرجات العلية، كلمات عديدة بأقلامه الشريفة، ومن وقف على هاتيك الرسائل، علم أن ورقة صاحب "الإتحاف" أكثر ما فيها مما ليس تحته طائل، ولو لا خوف التطويل المخل لطولت الكلام بإحقاق الحق، وإبطال الباطل.

العشرون: أنه ألف شعرا فيه استمداد بالشوكاني، وأدرجه في "نفح الطيب من ذكر المنزل والحبيب"، حيث قال:

زمره راى در افتاد بارباب منن شيخ سنت روى قاضى شوكان مددى

وهذا عجيب منه، فإنه ممن يجعل نداء الأموات والاستمداد بهم، لا سيما من

مواضع البعيدة شركًا، ويجعل قولهم: يا رسول الله، ويا شيخ عبد القادر شيئًا لله ونحو ذلك كفرًا، فمن الذي حرّم الاستمداد بالغوث الصمداني والرسول الرباني، وأحل الاستمداد بالشوكاني، وقد صرّح والده الماجد مولانا السيد أولاد حسن القنوجي في رسالته المشهورة براه سنت المنظومة باللسان الهندية أن الاستمداد بالأموات بدعة.

الحادي والعشرون: ذكر في رسالته الفرع النامي في الأصل السامي في ذكر نسبه الشريف: أنه صديق حسن ابن أولاد حسن بن أولاد علي بن لطف الله بن عزيز الله بن لطف علي بن علي أصغر بن سيد كبير بن تاج الدين بن سيد جلال رابع بن سيد راجو بن سيد جلال ثالث بن سيد حامد كبير بن سيد ناصر الدين محمود بن سيد جلال الدين مخدوم جهانيان جهان كشت بن سيد أحمد كبير بن سيد جلال أعظم بن سيد علي سويد بن سيد جعفر بن سيد أحمد بن سيد محمود بن عبد الله بن علي أشقر بن جعفر ذكي بن علي نقي بن محمد تقي بن علي رضا بن موسى كاظم بن جعفر صادق بن محمد باقر بن زين العابدين بن حسين بن فاطمة بنت رسول الله ﷺ.

ثم ذكر لكل اسم من هذه الأسماء ترجمة على حدة على حدة، وابتدأ بالأصل الأعظم النبي المكرم ﷺ، وذكر بعده علي بن أبي طالب، وبعده فاطمة الزهراء، وبعده الحسين بن علي، ثم زين العابدين، ثم محمد الباقر، ثم جعفر الصادق، ثم موسى كاظم، ثم علي رضا، ثم محمد تقي، ثم علي نقي، ثم جعفر ذكي، ثم علي أشقر، ثم ابنه عبد الله، وذكر في ترجمته أنه كان له ابن . . . مسمى بمحمد، وجميع نسله منه، ثم ذكر سيد محمود بن سيد عبد الله، وقال في ترجمته أن له خمسة أبناء، أبو القاسم ويحيى وعلي . . . ثم ذكر سيد أحمد بن سيد محمد، وذكر أنه كان له ابن واحد عقبي العقب منه اسمه محمد، ثم ذكر سيد محمد بن محمود، ثم ذكر جعفر بن سيد محمد، ثم ذكر بقية الأسماء مرتبًا متنازلا، وغير خفي على كل سليم وقوي ما في الأسامي التي ذكرها عند سرد أسماء، وما في الأسامي التي أوردها عند ذكر تراجمهم من الاختلاط والاختلاف.

الثاني والعشرون: ألف أشعار رائقة مدرجة في نفح الطيب: وذم فيه غاية الذم التقليد مطلقًا من غير فرق بين تقليد المريض وتقليد الطبيب، ومن غير أن يفرق بين

يستعمل بمعنى الحمد.

هذه المسامحات التي ذكرتها ههنا، وما ذكرتها في المقدمة ذكرت بطريق النموذج. والنموذج يعرف الأصل. ولا تظن أني تعقبته حسدا أو عنادا، معاذ الله منه، أو تحقيرا وتذليلا، أعوذ بالله منه، بل حفظا للخواص والعوام عن الأكاذيب، وسيئات الأوهام. وإن تمت الزيادة فانتظر في مستقبل الأيام، ولو باحثت معه في المسائل الشاذة التي اختارها، والدلائل الفاسدة التي أوردها في رسائله، ودفاتره لطال الكلام، والسلام عليه وعليه ورحمة الله وبركاته إلى يوم القيامة. اللهم أصلح حالنا وحاله، ووفر صالحات أعمالنا وأعماله، واغفر لنا ما صدر منا ومنه.

إعلام إلى صاحب «الإتحاف» وناصريه الكرام

يجب عليكم إن أردتم الجواب ترك التعصب، واختيار الصواب، لا إصلاح الكلام، وإن لم يكن قابلا للصلوح، وعدم قبول الحق، وإن كان شديد الوضوح، والتمس حفظ اللسان والأقلام عن الكلمات الردية، والألفاظ الكريهة التي هي من مستحسنات العوام.

وقد طلب مني بعض الأجلة "شفاء العي" لما سمع أنه وصل إلي للمطالعة. فلما رأى ما في ديباجته من الكلمات الشنيعة، والجمل القبيحة، طرحه ولم يتوجه إليه، وقال: مثل هذا الكتاب لا ينبغي أن يلتفت إليه.

وهذا آخر المرام، والحمد لله على التمام، والصلاة على رسوله وعلى آله العظام، وكان ذلك يوم الأحد التاسع من شعبان من السنة السابعة والتسعين بعد الألف والمائتين من الهجرة، على صاحبها أفضل الصلوات وأزكى تحية.

فهرس

فوائد إبراز الغيّ الواقع في شفاء العيّ
الملقب بـ :
«حفظ أهل الإنصاف
عن مسامحات مؤلف الحطة والإتحاف»

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

تذكرة الراشد برد تبصرة الناقد

الملقب بـ:

ظفر المُنية بذكر أغلاط صاحب الحِطَّة

للإمام المحدث الفقيه الشيخ محمد عبد الحي اللكنوي الهندي
ولد سنة ١٢٦٤هـ، وتوفي سنة ١٣٠٤هـ
رحمه الله تعالى

عُني بجمعه وتقديمه وتخريجه
نعيم أشرف نور أحمد

الناشر
إدارة القرآن والعلوم الإسلامية

بيسم الله والرحمن قرنا قديمًا والرحيم به قهرنا
وهل تغني جلادة ذي حفاظ إذا يومًا لمعركة نزلنا

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم

يا رب! لك الحمد حمدًا متواليًا، ولك الشكر شكرًا متتاليًا، على أن أسبلت على نعمًا متكاثرة، وأسبغت على مننا متظافرة، أدبتنى من صباى، ونجيتنى من عماى، وعلمتنى ما لم أكن أعلم، وفهمتنى ما لم أكن أفهم، وجعلتنى من ورثة الأنبياء، وحملة الشريعة البيضاء.

سبحانك رب ما أعظم شأنك، وأرفع مكانك، أشهد أنك لا إله إلا أنت وحدك، لا شريك لك فى مُلكك ومِلكك:

هو الرفيع فلا الأبصار تدركه سبحانه من مليك نافذ القدر

سبحان من هو أنسى إذا خلوت به في جوف ليلى وفي الظلمات والسحر
أنت الحبيب وأنت الحِبّ يا أملى من لى سواك ومن أرجوه يا ذخرى

بأى لسان أحمدك، وبأى جنان أشكرك، على أن جعلتنى من العلماء المميّزين، والفضلاء المعزّزين، وشهّرت تصانيفى فى العالَمين، ووقّرت تأليفى عند العاملين، ونصبتنى فى مقام إحقاق الحق الصُراح، والصدق القُراح، وأقمتنى فى مقام إبطال الباطل الواهى، وإضلال العاطل الساهى، ووفقتنى لإزاحة الخطأ وإظهار الصواب، ووقفتنى على ما هو القشر وما هو اللباب، وحفظتنى من جمع اليابس والرطب، كجمع

الدهرية السرمدية ، هو الذي رفع قُصور الهُدى في أوان قصوره ، وقلع صُخور العمى في زمان نُشوره ، به طلع نجم الهداية بعد أفوله ، ولَمَعَ بدر العناية بعد ذبوله ، مهّد قوانين الشريعة ، وسدّد أساطين الطريقة ، وأوضح سُبُل الطريق الأمَم ، وأفصح عن طرق السبيل الأتم ، لقد نجى من أخذ بحظ من وراثته ، وطغى من نبذ حظه من تركته :

ما إن مدحت محمداً بمقالتي لكن مدحت مقالتي بمحمد

اللّهم فاجزه عنا خير الجزاء ، وأبلغه إلى مدارج الانتهاء ، أفضل ما جازيت به نبيّاً عن حزبه ، ورسولاً عن قومه ، وصلّ اللّهم صلاة دائمة بدوام السماوات والأرض ، قائمة بقيام الجواهر والعرض ، عليه وعلى أهل بيته الذين نزلت فيهم آية التطهير ، وأصحابه الذين شبّهوا بالنجوم في الهداية والتذكير ، وعلى جميع أتباعه ، وأحزابه إلى يوم القيامة ، يوم الحسرة والندامة .

وبعد : فيقول الراجي عفو ربه القوي ، الداعي حفظه من شر كل غوي ، الذي لا حرفة له إلا اكتساب السيئات ، ولا صنعة له إلا ارتكاب الخطيئات ، المكنّى بـ "أبي الحسنات" ، والمدعو بـ "عبد الحي" اللكنوي ، تجاوز الله عن ذنبه الجلي والخفي ، ابن الفاضل الجليل ، الكامل النبيل ، البحر الزاخر ، السحاب الماطر ، الغَيث المدرار ، ليث كتائب الأخيار ، أستاذ أساتذة الدهر ، عماد جهابذة العصر ، صاحب التصانيف الكافية ، والتأليف الشافية مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحليم -أدخله الله دار النعيم- هَلُمّوا يا أهل النهى ، وتعالوا يا أهل الحِجى ، أقصّ لكم أعجب القصص ، وأنصّ بأغرب القِصص ، إني قد كنت نبّهت في سابق الزمان ، في رسائلي المشتهرة في البلدان ، على بعض المسامحات الواقعة في تأليفات الفاضل الكامل ، زينة المجالس والمحافل ، زبدة الأماثل والأماثل ، ذي التصنيفات الشهيرة ، والترصيفات الكبيرة ، النواب السيد صديق حسن القنّوجي ثم البهوفالي ، بلّغه الله إلى كواعب الأماني والعوالي ، ولا حرّمه الله عن إبكار الغوالي ، وحفظه الله عن غضب الأيام والليالي ، ولا ابتلاه الله بالجمع بين الحصى واللآلي ، وكان ذلك لغرضين ، يطلبه أفاضل الثقلين :

أحدهما : أن يتنبه مؤلفها فيرصفها ويهذبها ، فإن كثرة الزلات في الكتب المصنّفة تورث مضرات إلى مصنفها ، وإلى الكملة والطلبة ممن يطالعها وينتفع بها ، أما إيراثه المضرة إلى مصنفها ، فهو أنها تجعله غير معتبر ومستند ، لا يعتمد عليه معتمد ، ظنّاً منهم

انه حاطب الليل، كاسب الويل، راكب متن ناقة عَمياء، جاذب شاة ثولاء، وستقف على تفصيل ذلك فيما يأتي إن شاء الله تعالى.

وأما إيراثه المضرة إلى الخلق، فهو أنهم يقعون بمطالعة مثل هذا في الجهل المركب، ويبتلون بالغرق، فإن نقاد الفنون في هذه الأعصار والأمصار قليلون، وعارفوا الرجال بالحق نادرون، وأكثرهم إنما يعرفون الحق بالرجال، ويعتمدون على ما سطره من اشتهر بالفضل والكمال، ولا يعرجون إلى قُلّة تنقيح المقال، بل يكتفون بما قيل أو يقال، ويكثرون التنقل، ومن أكثر التنقل وقع في التغفل، هذا شأن أكثر أهل العلم والفضل، فما ظنّك بمن كان مكنّىً بأبي الإثم والجهل، فهؤلاء إذا وقفوا على هذه التصانيف المشتملة على المغلطة، وقعوا في المزلقة.

ثالثهم: أن يتحفظ الخواص والعوام، من أكاذيب الأوهام، وأعاجيب الأحلام، لئلا يُعدوا باعتقادها من الأنعام، وهذا الذي ارتكبته، لهذا الغرض الذي أوردته، لست متفردًا في ذلك، وليس ذلك بأول قارورة، كسرت في الدورة الإسلامية، بل لم تزل جهابذة النبلاء، وأساتذة الفضلاء، يردّون على من كثرت منه المسامحات والمناكير، والمغالطات والأساطير، ويخطئونه، ويجهلونه، ويعيبون عليه ما صدر عنه، ويقولون: إنه لا له، بل عليه، ويشدّدون النكير عليه، ويحكمون بوجوب التعزير عليه، كل ذلك مع سلامة الصدر من الحقد والحسد والبغض، وسلامة اللسان من السبّ والشتم والفحش، وستطلع على تفصيل هذا، فيما يأتي بعد هذا.

وقد حصل بحمد الله الغرض الثاني الأجل، دون الأول، وكان مهتمًا به غير أهون

ما كل ما يتمنى المرء يُدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن

فإن أكثر الكملة والطلبة قد حصلت لهم النجاة عن المحن، ولم يقعوا بتلك المزخرفات في الفتن، وشكروا صنيعي، وأثنوا على طريقي، فاحمد خالق السماء والأرض، على حصول هذا الغرض، واحسرة كل الحسرة على عدم تنبيه مؤلفها، وعدم تنقيحه وتهذيبه لها، وليته سكت إذ لم يتيقظ، وصمت ولم يتغلّظ، والحسرة كل الحسرة، والتأسف على التأسف على التبختر والتعنّف، حيث قام بإشارته وارتضائه، بعض أحزابه وأتباعه للانتصار، ونام عما يترتب عليه من الأوزار، فألّف كتابًا سماه

شفاء العيّ عما أورده الشيخ عبد الحي"، وأتى فيه بكلمات تنفر عنها القرائح السليمة، وتفر عنها الطبائع المستقيمة، وملاءه بهزليات الأجوبة، وجدليات الأسئلة، ظنّ منه أن مثل هذا يكفي في الجواب، وإظهار الصواب، ومبنى جميع مباحثه على أن صاحب "الإتحاف" وغيره، ناقل من غيره، ساتر بسيره، والناقل لا يرد عليه شيء من الإيرادات، ويحصل له بمجرد تصحيح النقل النجاة، ولا يخفى على أولي الألباب أن أمثال هذا الجواب، مما يضحك عليه كل صبي وشاب، وإن هو إلا كنعيق الغُراب، أو نُباح الكلاب.

فأمرني من إشارته عزم، وطاعته غنم، أن أرد عليه ردّا شافيًا، وأبرز ما فيه من الغي إبرازًا وافيًا، فألفت رسالة مسمّاة بـ"إبراز الغي الواقع في شفاء العيّ"، ووشحتُها بعبارات لطيفة، وكلمات نظيفة، ورشحتها بإشارات مطربة، ونكات مُعجبة، ولما طُبعت وشاعت في الأمصار والقرى، جاءت إليّ من علماء الأطراف والأكناف مكاتيب تترى، تشهد بكونها عديمة النظير في بابها، فقيدة المثيل في أمثالها، ولله الحمد بالسر والإجهار، على أن ألبسها لباس الاشتهار، وهبّت عليها رياح القبول من ذوي العقول، وقد دفعت فيها ما في "شفاء العيّ" من الجواب، وهدمت أساس ما بنى عليه الخطاب، بتشريح كافل، وتوضيح كامل.

وخلاصته أن صاحب "الإتحاف" إن كان ناقلا ملتزم الصحة يكون موردًا وملزمًا، وإن لم يكن ملتزم الصحة يكون حاطب الليل جامعًا رطبًا ويابسًا، ومع ذلك زينتها في البداية والخاتمة بذكر كثير من أغاليطه وأخاليطه في الفنون التاريخية، وغيرها من العلوم النقلية، فدونك عجالة نافعة، وعلالة رائعة، ينشط بمطالعتها الكسلان، ويكشط بمسامعها صدى الآذان.

فلما وصل خبر طبعها ونشرها إلى الأنصار، تحرك عرق الغضب مع لزوم الكرب آناء الليل وأطراف النهار، فنادى منهم مناد، وخاطب كلّ حاضر وباد، باكيًا وشاكيًا، منادة الهلوع[1] الجزوع للنصير البشير النصوح، والمستجير المستغيث، للأجير المغيث والمستعين المعين قائلا بلسان المقال والحال: يا عباد الله[2]! أعينوني يا عباد الله أعينوني،

---

(١) قال الله: ﴿إن الإنسان خُلق هلوعًا إذا مسّه الشر جزوعا وإذا مسّه الخير منوعًا﴾.

(٢) إشارة إلى ما أخرجه الطبراني وغيره مرفوعًا: إذا أراد أحدكم عونا فليقل: يا عباد الله

هل من مغيث[1] يغيثنا لوجه الله ، هل من ذاب يذب عن حرم رسول الله ، هل من ناصر ينصرنا ، هل من ماكر يمكر لنا ، هل من بشير يبشرنا ، ويفرّجنا ، هل من نذير يُنذر من يخاصمنا ، هل من أجير يتكنّى بـ" أبى الفرج " ، أو أم الهرج والـمَرَج ، فيسيل علينا الفرج ، ويزيل عنا العَرج ، ويسلُك مسلَك من قد مرج لتحصيل الفَرج ، ويبرُك مَبرك من خرج عن بينه للاحتيال ، ولو بالـمُحال ، والخدع ولج ، هل من مجير يتسمّى بالفحاش والبَاش ، والطعّان واللعان ، ويتصف بزنيم اللسان ، خصيم الجنان ، يُسكت المعترض بطلاقته ، ويصمته ببطالته ، ويسب المفترض وأباه ، ويكبّ عليه أكباب الـمُشاحن والُملاعن ولا يسلّم ما أبداه .

هل من وزير يتلقب بالمعتدى والمختفى[2] ، فيسب كل المبتدى والمنتهى ، هل من مشاجر يشاجر المورد بكتمان الحق ، هل من مكابر يكابر مع عرفان الأحق ، هل من حاج غير زائر لقبر سيد الأوائل والأواخر ، يتكفل لإنكار الصدق ، هل من عاجٌ غير ماهر في إفادات الأول والآخر يتعمل بكلمات الفسق ، هل من مسترزق منّا على أن يعيننا فنغنيه ويغنينا ، هل من مسترفق عنا على أن يغيثنا فنُدنيه من مجلس قُربنا ويدنينا ، هل من فاضل يمشى في ممشى أصحاب الرذالة ، هل من كامل يسعى في مسعى أرباب الجهالة ، هل من محرم يحرم بنية اللعن والطعن ، هل من ملزم يلتزم وقوفًا في موقف الخُيلاء والشحناء ، يطوف بيت الخصومة ، ويطيع جبت الرعونة ، ويرمى بالجمرات اللسانية ، ويجرى في المكدرات الجنانية ، فيتم الحج ، ويبرم العجّ ، هل من معين يدفع عنا النوائب ، ويرفع عنا المصائب ، ويسهر في غياهب الليل الطويل ، ويسفر في سباسب النيل الجليل ، وينجّى من قواضب المعترض ، وينحّى من ثواقب المنتهض ، ويصيح عليه صياح الأسد الُمغالب ، ويضيع بالرد عليه ضياع عبد المعائب ، ويلدغه لدغ العقارب ، وإن[3] لم يكن من الأقارب ، هل من مبين يبيّن مثالب المورد وأساتذته ، ويشيّن كتائب المورد وتلامذته ، هل

أعينونى يا عباد الله أعينونى .

(١) تضمين لمقولة الحسين رضى الله عنه في واقعة كربلا حين استشهد أكثر أصحابه .

(٢) الاختفاء ونيدن ثيدن ، ومنه يقال للنباش المختفى .

(٣) إشارة إلى ما قيل : أقارب كالعقارب فى أذاها ، فلا تغرر بعم أو بخال ، فإن العم زاد الغم منه ، وإن الخال عن خيرات خال .

من مجيب يجيب عن إيراداته، ويعيب عليه زلاته، هل من منيب يخاصمه كخصام من إذا خوصم فجر، وإذا شاتم هجر، وإذا أجاب مكر، وإذا أتاب غدر.

ولـمّا وصل هذا النداء والأذان بهذه الكلمات بالجهر والإعلان، إلى كل فج عميق، وكل بيت عتيق، أجاب جمع من الأنصار بالتلبية، قائلين لبيك يا أيها المنادي للتلبية، وقام واحد منهم ممن يوسم بالعلم والكمال، ويرسم بالحلم والجمال، فتقمّص بقُمص الاختفاء، وتلبّس بفُرش الاعتداء، فشدّ الرحل إلى هذا العمل، راكبًا كل ضامر سابقًا على كل عابر، وأنشد ما أنشده الحريري في مقاماته في أثناء حكاياته:

لزمت السفار وجبت القفار وعفتُ النفار لأجنى الفرح
وخُضتُ السيولَ ورُضتُ الخيول لجرّ ذيول الصبى والمرح
ومطت الوقار وبعت العقار لحسو العُقار ورشف القدح

وقال لشركاءه وأحزابه: يا أيها الإخوان والأخدان، أنا أطروفة الزمان، وأعجوبة الأوان، أنا الذي وصفه الحريري في مقاماته بقوله:

أنا أطروفة الزمان وأعجوبة الأمم، وأنا الحُوّل الذي أحتال في العُرب والعجم، أنا الذي أحتال بالمحال، وأختال في الخيال، أنا الذي أسارع إلى الجدال، وأدافع بالقتال، أنا الذي حججت، وعن زيارة سيد القبور قبر سيد أهل القبور أبيت، وبحرمتها أفتيت، وفي إبطال شرعيتها رصفت، فهذه خصيصة اختصصت بها من بينكم، ونقيصة اتصفت بها دونكم، فلا يتحمل ذلك الحمل العظيم إلا أنا، ولا يتكفل بذلك الكفل الجسيم إلا أنا، إذ الخصومة بالخسيسة المذكورة، لا تيسر إلا ممن اختص بالخصيصة المسطورة، ففوضوا إلىّ هذا الانتظام، وأنتم شركائي في الاهتمام، أعينوني بقوة، أعينوني[1] عند كل شدة، أجعل لكم ردمًا، لا يهدم هدمًا.

فعند ذلك خضعوا رؤوسهم، وأطاعوا رئيسهم، وشدّوا الإزار للإعانة في الانتصار، وتوجه كل منهم إلى ما يليق بهم، وتوجه ذلك النصير المختفي تحت السرير، إلى تأليف رسالة كبيرة الحجم، وعجالة كثيرة السقم، سماها كتسمية العائد الكاسد بـ تبصرة الناقد برد كيد الحاسد.

---

(١) تضمين لقوله تعالى حكاية قول ذي القرنين عند بلوغه ما بين السدين: ﴿ما مكنّي فيه ربي خير فأعينوني بقوة أجعل بينكم وبينهم ردمًا﴾.

واشتغل فيها على ما سيأتي، فيما يأتي بمكر الغادرين، غافلا عن قوله تعالى: ﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللهُ وَاللهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ وأتى فيها بما لا يصدر مثله عن أهل الصبى، فضلا عن من عدّ من أهل التُقى، واستعمل اللسان، وهو الذي إذا فسدت فسدت الأركان، وإذا صلح صلحت الأركان في السب والشتم والطغيان، كاستعمال العاجز عن إقامة البرهان، فإنه إذا يئس الإنسان طال اللسان، وأبى عن قبول النُصح النصيح، وانتصح النصيح.

واستقل بإيراد الحشو واللغويات، ولغى بإيراد اللهو والهزليات، واستغل بإعتلال الصحيح، وإبطال النجيح، وغوى بتصحيح القبيح وترجيح الشنيع، وتجرّد عن لباس التهذيب الآدمي، فضلا عن التهذيب العلمي، وتعبّد بطريقة الشيعي من سب الشيخين[1]، ومن بهما يقتدي، فسبّ وسب، وكرب وغضب، وشتم وانتقم، وهجر وهذر، وجهد في طعن الأماثل، وجحد عن عين الأفاضل، وصاح صيحة المباهي، وراح روحة المُهاجي، فعرف بـ الهاجي، بعد ما كان يعرف بـ الخاجي، ولم يميز بين القشر وبين اللُباب، ولا بين الدُر وبين التراب، ولا بين الدرّ وبين الحباب، ولا بين القدر وبين الخلاب، ولا بين الزُرقة[2] وبين الكُدرة، ولا بين الصُفرة وبين القُبرة، ولا بين الصوت[3] الحسن، وبين الصوت غير الحسن، ولا بين الغناء وبين البكاء، ولا بين الترنّم وبين التألم، ولا بين الرُث وبين الفُرات، ولا بين الغلاة وبين النحاة، وبين الأثبات الثقات، ولا بين الخير وبين الصفر، ولا بين الجَفر وبين الصَقر.

وخلاصة نصرته مع إطناب كلامه، وإعجابه ببيانه أن الأغلاط الواقعة في تصانيف المنصور، إما من زلات قلم الناسخ المغرور، وإما من سقطات من نقل عنه المنصور، وأنه ناقل غير ملتزم لصحة ما ينقله، ولا مهتم بحقية ما ينتحله، فكل المباحث المتعلقة بدفع الإيرادات في "التبصرة" دائرة بين هذين الأمرين، فتارة يقول: إنه من زلات الناسخ، وتارة يقول: إن صاحب "الإتحاف" ممن هو غير ملتزم الصحة، وقدمه في العلوم ليس

---

(١) الشيخان اللذان يسبهما الشيعي هو أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، والشيخان اللذان سبهما هذا المتعبد هو امرد اللكهنوي وولده.

(٢) تبلكوني وهو أحسن الألوان من لون السماء.

(٣) قال الله تعالى: ﴿إن أنكر الأصوات لصوت الحمير﴾

براسخ.

ولا يخفى على أهل النهى، أن هذه تصرة لا يرضى بها أهل الحجى، بل يسخط عليها المنصور ويردى، فإن عدم التزام صحة المنقول، وعدم الاهتمام بثقة المنحول. ليس من شأن أرباب العقول، بل من شأن أصحاب الغُفول، وهو وصف لا يرتضى به الفاضل الكامل الواصل العاقل، اليافع النافع الرافع الناصح المعلم المدرّس المكرّم الغير المُلبس، بل هو وصف لا يتصف به إلا حاطب الليل كاسب الويل شارق الإبل والخيل، غارق أودية السّيل مُطفّف[1] الوزن والكيل، معرف الوهن والميل، الباعد عن مسلك أحسن القيل، الحائد عن منسك أحسن النيل، السالك مسالك أهل الظلام، الناسك مناسك اللئام، الغير الفارق بين الشمال واليمين، وبين الغثّ والسمين، وبين الشيخ والجنين، وبين البنات والبنين، وبين الخائن والأمين، وبين الضحك والأنين، وبين الصوت العرفي والطّنين، وبين المنزّه والظنين، وبين السخى والضنين، وبين الرجيح والمهين، وبين القبيح والمتين، وبين الطل والماء المعين، وبين المكان والمكين، وهو الذي يقال: إنه متمائل متجاهل، متغافل متساهل، وأنه ليس بناقل، بل منتحل وسارق، ولاجماع الأمة خارق، وفي بحر التنقل غارق، وفي نهر التغفل شارق، وأنه ليس بمعتمد ولا مستند، ولا منتقد ولا معتضد، وأنه غافل غير عاقل، أو عاقل داجل غير فاضل، وأن تحريراته غير معتبرة، وتقريراته غير مستندة.

والحاصل أن عدم التزام الصحة، وصف يبعد عنه كل ثقة، ولا يقصده إلا المنحطّ عن أعلى الدرجة إلى أسفل الدرجة، نعم لا يستنكر من العلماء طغيان القلم، وزلة القدم أحيانًا، فإن هذا لازم عرفي لمن كان إنسانًا، وأما كثرة ذلك، وعدم التزام ما ينقله هنالك، فهو من أشر المسالك، وأضر المبارك، وأشنع المهالك، وأقبح المناسك، وأنتن المدارك، وأوهن المعارك، لا يسلك عليه إلا من طغى وغوى، ولهى وسهى، وعصى، ولم ينه النفس عن الهوى، ولم يختر سبيل الهدى، ولذلك ترى الأفاضل، ينكرون أشد النكير، ويوجبون التعزير، على من اتصف بهذا وإن كان من الأماثل، كما ستطلع على تفصيله في موضع يليق به.

---

(١) من التطفيف، قال الله تعالى: ﴿ويل للمطففين الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون﴾

وما أحسن ما أفاد، فأجاد:

ولزنبور والبازي جميعًا لدى الطيران أجنحة وخفق
ولكن بين ما يصطاده باز وما يصطاده الزنبور فرق

والذي يُحتف به مثل هذه النصرة المنجرة إلى سواء الخصلة: لا يصدر إلا من صاحب الغفلة كسب الفضلة، والليل إذا عسعس، والصبح إذا تنفس، لو نصرني أحد مثل هذا النصر، لزجرته بأشد الزجر، وهجرته بأسد الهجر، وحجرته عن هذا المكر، ومنعته من هذا الحذر، وعزلته عن منصبه إلى أن يدخل في القبر، ونفيته من بلدتي إلى المكان القفر، وأغرقته في النهر أو البحر، وأحرقته قبل الحشر والنشر، وقلت له: يا أيها الغافل الباقي، المتكبر مقالا، المتصغر فعالا، اخترتَ توجيه الكلام، بما لا يرضى به قائله، وعويه المرام، بما لا يسعى به عامله، وأضفت إليّ وصفًا ليس من شأن النبلاء، ونسبت إليّ حرفًا ليس من شأن الفضلاء، وجعلتني متهما عند كل ثقة؛ حيث لقّبتني بغير متزم النصحة، وأخرجتني من زمرة أرباب الرشد والسداد، وأصحاب النقد والرشاد، مستحقًا للبعاد عند العباد مُحرقًا كالرماد.

ظننتَ أني أنجو من المهلكة، بمثل هذه المفسدة، وارفو خرقتي البالية، بمثل هذه الطريقة الغالية، وقد أخطأت فيما ظننتَ، وغلطت فيما توهمت، وحقّ لك أن يقال في حقك: أنت أنفٌ في السماء، وإستٌ في الماء، هذه طريقة مرمية وغير مرضية، يُشبّه سالكها بمن بني بيتًا، وهدم قصورًا مبنية، وبمن فرّ عن المطر واستقر تحت المثرابات المجرية.

هذه شريعة منسوخة وممحوّة ومعيوبة ومعتوبة، ومردودة ومطرودة، ومقهورة ومدحورة، ومغبونة غير مصنونة، ومتروكة غير مسلوكة، يشبه عاملها بالفَجرة الفَسقة، عليها غَبرة تلحقها قترة، هذه نصرةٌ عاطلة باطلة، فاسدة كاسدة، خامدة جامدة، زائغة ضائعة، خافضة خارقة، حالكة هالكة، قاسية عاصية، طاغية باغية، واهية لاهية، ساهية ناسية، كارهة فاسقة، كافرة فاجرة، خائبة خاسرة، وما أدراك ماهية. ناقصة عاوية، ناعقة عادية، حامضة راسية، حائرة هائمة، حائمة واشمة خالية عارية، داخرة عاوية، كاوية كاسفة ماحية خاسفة حارقة غارقة ناشزة، باردة، حافية عاتية، فاحشة غاشية.

هل أتاك حديث الغاشية هي واقعة قارعة، داهية قامعة، جافية قالعة، ألا وهي الحالقة، لا أقول: حالقة شعر الرأس واللحية، بل حالقة الشرعة الناجية لعمر آلهك أيها الناصر النادر! والله يغفر لك، هذه نصرة لا أرضى به أنا ولا ربي، ولا يرضى به من دوني، من الإداني والاقاصي، والطلبة والكملة والعوام والكرام، وكيف فإنك ابتدعت لي ما يفر منه كل عادل، واخترعت لي ما لا يقرّ عليه إلا عاطل، وأتيت بما لم يأت به أحد من الأنصار، وحكمتَ بما لم يحكم به أحد من الأخيار، وكسرت قصعتي مع ما اشتهر لا تكسر القصعة، وفتحت خزانتي مع ما اشتهر لا تفتح الخزانة، ولحست صحفتي كلحس الهرة، وصرفتَ أمانتي مع حرمة الخيانة، فإنك لما أقررت لي: وقولك: كقولي: إني لست بملتزم الصحة، ولست بمهتم بالقوة، وإني ناقل محض، ليس لي بصحة ما أذكره أو ببطلانه غرض، هتكت كل مجموعاتي، وخربت كل منقولاتي، وفسدت كل منظوماتي، وكسدت كل منثوراتي، وارتفع الأمان عن تصنيفاتي، وامتنع الاطمئنان بتأليفاتي، فإن كل من له أدنى عقل، وله حظ أوفى من النقل، يعلم أن حاطب الليل لا عبرة بما يكتبه، وراكب الويل لا ثقة بما يكسبه، لا سيما إذا غلبت الزلات، وكثرت السقطات، وكبُرت المغالطات، وعظمت المسامحات، فتلك لعمري داهية كبرى، وواقعة عظمى، وما أحسن قول بعضهم في شأن إبراهيم بن حسن أبي الحسن البقاعي، المذكور ترجمته في "الضوء اللامع" للسخاوي:

إن البقاعي الذي لفحشه ولكذبه ومحاله وعقوقه
لو قال إن الشمس تظهر في السماء وقفت ذوو الألباب عن تصديقه

وخلاصة المرام في المقام أن ناصر صاحب "الإتحاف" و"الحطة"، مؤلف للتبصرة، قد نصره بنصرة صار بها بين الطُلاب ضحكة، وبين الكُتّاب لُعبة، وأمدّه بما صار به ضرب المثل في الجدل والخذل والخطل، ومشى على طريقه صار به معيوبًا، وسعى في حديقة صار به معنوبًا، ولا عجب منه، فإن صاحب الغرض مجنون، والأجير المرهون مفتون، إنما العجب من السيد المنصور، كيف ارتضى بمثل هذا النصر المهجور، الذي لا يرتضى به من له أدنى شعور، فضلا عمن له في بحر العلوم عبور. وقد كنت أسمع من مدة مديدة خبر تأليف هذه "التبصرة" وطبعها، وثناءها من أفواه الرجال الجهال ومدحها، فكنت أقول: ليس الخبر كالمعاينة، ولا يعتبر بمدح أرباب المزابنة.

وقد مضت على هذا المنوال عدة سنين، وهي تطبع شيئًا فشيئًا في بلدة دهلي في مطبع السيد معظم الفاروقي الأمين، وتُبالغ في إخفاء سطورها وأوراقها، حتى لا يطلع أحد من الناس والأكياس على غرورها وأسقامها، ويدافع عن مطالعة ما فيها، لئلا يوصلها أحد إلى من يمزّقه ويشتته، ويحرّقها ويفرّقها، ولمّا فضّ بالاختتام ختامه، وبلغ إلى الإتمام انطباعها واهتمامه، وانتشرت في الأطراف كانتشار الذباب، كلما ذُبّ آب، واشتهرت في الأكناف كاشتهار السراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئًا إلا الرمل والتراب، وصلت إليّ نسخة منها وكنتُ مشتاقًا إلى معاينة جمالها، ومشاهدة كمالها، ورفع نقابها ودفع حجابها، ظنًا مني أنها مخدّرة جميلة معزّزة بين أقرانها، ومفرّجة شكيلة معزّزة بين أشباهها، فبعد ما لمستها بيديّ، ونظرتها بعينيّ، وجدتها كاسدة غير نافقة لا تباع ولا تشترى في سوق العلم والعُلى بفلوس رائجة، فضلا عن دراهم ناجزة، ومن يشتريها اغترارًا بشهرة جمالها يردّها إلى بائعها بخيار العيب والرزية، ويضمّن بائعها ما أدى إليه من القيمة، بل هي حقيقة، بأن لا يقبلها أحد من أصحاب الفقه والسُنن، وإن أعطاه أحد من تجارها بغير ثمن، وهي مملوءة بصنوف من المكر والتزوير، وغيرها مما ينكر عليه أشدّ النكير.

منها: أن مؤلفها اتخذ نفسه عبدًا للتصبير، واختفى عن ميدان المناظرة كاختفاء المختفي تحت السرير، ونكث بيعته وعهده، ونقض توبته ووعده، وصار من الذين يأمرون الغير بالبرّ وينسَون أنفسهم وهم يتلون الكتاب، وسار مع الذين يرون القذى في أعين الغير، ولا يرون ما في أعينهم وهم يدّعون كونهم من أهل السنة والكتاب، وأيُّ صنع أقبح من هذا الصنيع، زجر غيره عن مثله، ونأى عن نحوه، ثم ارتكب هذا القبيح.

ومنها: أنه سمّى رسالته بتسمية أنبأت عن تهذيبه، وأخبرت عن تخريبه، فإن مثل هذه التسمية أي "تبصرة الناقد برد كيد الحاسد" وكذا تسمية الرسالة السابقة بـ "شفاء العي عما أورده الشيخ عبد الحي" ليس مما يختاره أرباب الإنصاف من المناظرين، ولا يختاره إلا أرباب الاعتساف من المكبرين، ممن يتفرعنُ، ويتشيطن، ويتغفل، ويتجهل:

ألا أيها ذا اللائمي في خنيقتي ... هل النفس فيما كان منك تلوم

كيف ترى في عين صاحبك القذى ... وتنسى قذى عينيك وهو عظيم

ومنها: أنه سوّد الأوراق من الابتداء إلى الصفحة الثامنة والثمانين بعد المائتين في المباحثة معي، ومن هناك إلى الانتهاء، أعني الصفحة الثامنة والتسعين بعد أربعمائة في المباحثة مع غيري، وهو الفاضل السلهتي مؤلف "الرد المعقول في رد النهج المقبول" ومع ذلك شهّر في العنوان سالكً مسلك العدوان، إن هذا جواب لـ"إبراز الغي": للمخصم اللكنوي، وأيّ غيّ أشد من هذا، وأي غيّ أزيد من هذا يردّ على رجلين ويجيب عن خصمين، وينسب كله إلى ثاني اثنين، ويحذف ذكر أحدهما من البَين، وما ذلك إلا ليظن الظانّ الجاهل المشبه بالجانّ الخامل، أن مؤلفها متبحر كامل، ومتبقر كافل، حيث رد "إبراز الغيّ" وهو رسالة صغيرة الحجم بمثل هذا التحرير كبير الحجم.

ومنها: أنه مهّد مقدمة لإصلاح تصانيف صاحب "الحطة" في الصفحة الحادية والثلاثين، وهي أن التواريخ فيه مساغ كثير للاختلاف والاختلاط والوهم ... إلخ، وذكر لتأييدها من تلك الصفحة إلى الصفحة الخامسة والأربعين مائة وأربعة عشر مثالاً، وأيّ مكر أكبر من هذا المكر، وهو من إحدى الكُبر، سوّد الأوراق بما لا نفع فيه، ليظن الناظر الغير النبيه أن مؤلفها رئيس الأفاضل، وأن رده رد كافل.

ولا يُدرى لم اكتفى على هذا القدر من الأمثلة المتفرقة، لعله انكسر قلمه. أو فني سواده، أو انشق قرطاس المسودة، وإلا فمن الظاهر أنه لو جمع الاختلاف الواقع في الأمور التاريخية لبلغ تأليفه إلى مجلدات ضخيمة، فيظهر فضله أزيد مما ظهر عند الطوائف السفيهة.

ومنها: أنه مهّد لإصلاح تصانيف صاحب "الحطة" مقدمة ثانية في الصفحة الخامسة والأربعين دالة على أن نقل الاختلاف من غير ترجيح جائز، وذكر له من السادسة والأربعين إلى الحادية والتسعين ثلاثًا وثلاثين ومائة أمثلة.

وأيّ لهو أوهن من هذا، ضيّع أوقاته، وحرك أقلامه، وسوّد أوراقه في كذا وكذا، من غير أن يفيده شيئًا في الدنيا والعقبى، وما ذلك إلا ليتوهم متخيّل أن كتابه للإحقاق متكفّل.

ومنها: أنه سوّد الأوراق في تمهيد المقدمة الثالثة من الصفحة الحادية والستين إلى الثالثة والسبعين بما لا يُسمن ولا يغني، ولا يفيد ولا يعني، ليكثُر حجم الكتاب، فيظهر فضله عند جهال الطلاب.

ومنها: أنه مهّد في الصفحة الرابعة والسبعين مقدمة خامسة وسوّد لتأييدها من أوراقه نحو ورقة، وهو لا يجدي نفعًا، ولا يعطي فتحًا، إلا تسويد القرطاس، والتبختر به عند عوام الناس.

ومنها: أنه عقد بابًا ثالثًا لبيان أغلاطي الواقعة في "إبراز الغي" وغيره من تصانيفي، وعدّ منها الصفحة الثالثة والثلاثين بعد المائتين إلى الثانية والخمسين مائة وثمانية وسبعين، ليكثر مدحه عند المتملّقين، وأكثرها متعلق بتغير النقاط الواقع من أصحاب الكتابة أو بتغير الصلة.

ولَعَمري لقد أتى بالعجب العُجاب، يضحك عليه كل صبيّ وشاب، ويبكي على ضياع وقته فيما لا ينفعه كل من عُدّ من أولي الألباب، وقد شهد كل من اجتنى ثمرات حديقة الفهم والكمال، واقتنى بركات غديقة العلم والجمال، أن مثل ذلك يشبه أحاديث خُرافة⁽¹⁾، لا يصدر إلا ممن بلغ عمر الخَرافة، وولَغ في إناء البطالة والجهالة، ولنعم ما قال بعض الكرام:

كانوا بني أمّ ففرق شملهم عدم العقول وخفة الأحلام

ولهذا لم أتعرّض عند التعرض بأغلاط صاحب "الإتحاف" بمثل هذا الاعتساف، فلو عددت أغلاطه الواقعة في تصانيفه بالعربية والفارسية من حيث تغيير النقاط والصلات، واختلاف التواريخ المهندسة، وانتشار الكلمات، لبلغ الرد إلى منتهى الجُموع، وأشكل الأمر في الجواب على الجُموع، وإني بل وكل من له أدنى عقل من أهل عصري ومن قبلي يعلمون علمًا ضروريًا أن مثل هذه الخدشات والخرافات لا يليق إلا بمن كان عاجزًا آنسًا فخوريًا، فلم تزل عادة الجهلاء أنه إذا عاقبهم أحد من النبلاء، وعجزوا عن الجواب، وتحيروا وبهتوا، وسكتوا وندموا، وصمتوا ودهشوا، وخبطوا، ولم يقدروا على إظهار الصواب، طفقوا يلمزون بخصومهم فيشتمونهم ويطعنونهم ويبرزون مسامحاتهم اللفظية، ومساهلاتهم الحرفية، وإن كان خصمهم بريئًا منها، غير ملتفت إليها ظنًا منهم أن تكثير الإيرادات، ولو كانت من الخرافات، يزيد في عظمة

---

(١) قال رسول الله ﷺ: إن خرافة -بالضم- كان رجلا من عذرة أسرته الجن في الجاهلية، فمكث فيهم زمانا طويلا، ثم ردته إلى الإنس، فكان يحدث الناس بما رأى فيهم من العجائب، فقال له الناس: حديث خرافة، أخرجه الترمذي في الشمائل، وأحمد في مسنده.

ذاكرها في أعين الناس، وليس كذلك، فإن مثل ذلك لا يستحسنه إلا النسناس، ولا يمدحه إلا الخنّاس، ولا يرتضي به إلا ذو وسواس، وأما عقلاء الناس فيشنعونه ويقبحونه، ويجهلونه ويحمقونه، ويخرجونه من عداد الناس.

ومنها: أنه أطلق عنان اللسان بالطعن على طائفة من الأعيان، ولدغ كلدغ الثعبان، وارتكب عدم الوفاء بالوعد، واكتسب الغُدرة مع أنه ليس من أهل الكوفة، ومشى على مشي النفاق والشقاق، وليس[1] من أهل العراق، وسعى في مسعى السب والشتم والانتقاص مع أنه ليس من الرفاض، وجاوز الحد، فطعن على الأب والجد، وأكثر الإياب والذهاب في الانساب، وتنابز الألقاب غافلا عن قول الماهر: من لم يحفظ لسانه فقد سلطه على هلاكه، وقول الشاعر:

عليك حفظ اللسان مجتهداً   فإن جلّ الهلاك في زلله

وجعل إنكار الحق الواضح إدامه، وعمل الفرار عن الصدق اللائح شرابه، وأصر في إبداء الاحتمالات لتزييف الواضحات، واغترّ بإنشاء الخيالات لتضعيف الراسخات، وحلف بعزة الله الغفور، بأن لا يسلّم ما نقحه المورد الصبور، وعكف عكوف المتكلف في سيد الشهود، على أن لا يعظم ما حققه المورد ذو المهارة والعبور:

سبحان من سخر لي عاندي   يحدث لي في غيبتي ذكرا

لا أكره الغيبة من حاسد   يفيدني الشهرة والأجرا

وأعجب من ذلك كله أنه جعل منصوره من الذين يجمعون الرطب واليابس، كجمع الغافل والناعس، ويكثرون في النقل من دون تعمّل العقل، ويفرحون بكبر المجموع، وإن كان في جمع الحشو واللهو منتهى الجموع، وينصرفون عن تنقيح الأمر الواقعي، وترجيح الشيء النفس الأمري، ويشتغلون بتسويد الأوراق، وإن كان بسوء الخلاق، ويتوجهون إلى تأليف الكراسة، وإن خلت عن الإفادة، ويأخذون ما يجدون. ويكتبون ما ينظرون، وما الله بغافل عما يعملون. إليه مرجعهم جميعًا ثم ينبئهم بما كانوا يعملون.

هم الذين لا يبالون بنقل الأكاذيب والأعاجيب، وثبت المنكرات والمُفتريات، ولا يخافون لومة لائم فضيح، وأخذة عالم ناصح، ويهتمون بتكثير المنقول، وإن كان خلاف

---

(١) إشارة إلى ما اشتهر من كون أهل العراق أهل الشقاق

المعقول، ويجترون على تحرير ما هو باطل بالعيان، أو بالبرهان، وما هو متفق كذبه عند الطلبة والكملة أولي الشأن، من الإنس والجانّ، ويفتخرون بكثرة مجموعاتهم ومنشوراتهم مع الغفلة عن ما يترتب على فعلهم، ونقلهم من الصّغار والبّوار عند أمثالهم وأشباههم، ويمرحون بذكر اسمهم عند ذكر من كثرت تصانيفهم، وشتّان ما بين تصانيفهم وتصانيفهم مع الغفلة أن مجرد كثرة العدد ليس مما يمرح بها، ويفتخر عليها، بل إذا كان مع التهذيب والتنقيح والتقريب والترجيح، فإن مجرد الكثرة مع فقدان هذه الصفة لا يليق بشأن العالم، بل بشأن الظالم، وذلك لأنه جعله غير مرة، غير ملتزم الصحة، وتارة ناقلا محضاً، وتارة منتحلا صرفاً، فيا حملة لواء الشريعة، ويا طلبة سواء الطريقة، هل قرع سمعكم خبر ناصر، يُضرب به المثل بكونه أجير من صافر[1]، بحيث من يُنادي: مَن أنصاري، بقوله: أنا حواري، ويدّعي المناظرة وحسن البيان، ويسقط[2] العشاء به على السرحان، ويختار في نصرته سبيلا، يتّهم به منصوره كثيراً لا قليلا، ويحتاز في مدده طريقاً، يكون من نصره به حريقاً.

هل وصل إليكم خبر معين يقوم للإمداد المبين، ويروم الإرشاد المتين، فينقلب منصوره بوصف هو به حزين، وفي أنداده وأضداده مَهين، هل سمعتم قصة معاون يتوّج بتاج المشاحن، يتلو سراً وجهراً: أنا المدافع عما أورد على صاحب "الإتحاف" طُرّاً والمنازع بمن أورد عليه قهراً وكسراً، ويُثبت في أثناء مدافعته ومعاونته له وصفاً نُكراً، وينسب في أثناء منازعته ومخاصمته إليه شيئاً إمراً.

هل رأيتم مدافعاً يشمّر الإزار للمدافعة، ويُضمّر في مَبرز المنازعة، ويغوص في بحر المشاحنة، ويخوض في نهر المداغبة، وينسب إلى المدفوع عنه والمنازَع عنه ما يفر عنه، وهو وأتباعه وأحزابه وأتباعه وأصحابه وأشباهه، وأقرانه وأنداده وأمثاله قائلين:

---

(١) هو طائر من أنواع العصافير، من شأنه أنه إذا أقبل الليل يأخذ بعض شجرة ويضم عليه رجليه وينكس رأسه، ولا يزال يصيح حتى يطلع الفجر، وذلك خوفاً من سقوط السماء، كذا في "حياة الحيوان".

(٢) كان رجل في الأزمنة السالفة خرج يلتمس العشاء، فسقط على ذئب فأكله الذئب. فضرب المثل وقيل: فلان سقط العشاء به على السرحان لمن يسافر في طلب الحاجة، ويؤدي صاحبها إلى التلف، كذا في حياة الحيوان.

حاشاك الله صاحب "الإتحاف"، ثم حاشا أن تتصف بهذا، فمثلك لا يكون ناقلا محضًا، ومثلك لا يكون سارقًا صرفًا، ومثلك لا يكتفي على النقل المجرد، ومثلك لا يرتضي بترك القول المسدد، ومثلك لا يذر التزام الصحة، ومثلك لا يدع اهتمام الثقة، ومثلك لا يجمع الرطب واليابس، ومثلك لا يجمع بين الكامل والناقص، ومثلك لا يخلط بين الحصباء واللآلي، ومثلك لا يخبط في ظلماء الليالي، ومثل لا ينتحل الغلط القطعي، ومثل لا ينقل الشطط اليقيني، ومثلك لا يغفل عن إدراك البطلان الجلي، ومثلك لا يذهل عن إمساك الشأن الخفي، ومثلك لا يعتمد على كتاب واحد، وإن كان مملوءً من تباب غير واحد، ومثلك لا يستند بما يكون جامعًا للكاسد والفاسد، ومثلك لا يكتب ما شهد العيان بخسرانه، ومثلك لا يكسب ما شهد البرهان بنقصانه، ومثلك لا يبرّئ الذمة بأني غير ملتزم الصحة، ومثلك لا يجترئ على القول بأنّ ديدني عدم التزام الصحة، ومثلك لا يجهل ما في هذا الوصف من القبائح، ومثلك لا يغفل عن ما في هذا الهذف من الشنائع، ومثلك لا يخفى عليك ما لا يخفى على الأداني، ومثلك لا يذهب عليك ما لا يذهب على مهرة المباني والمعاني: ومثلك لا يستتر عليك ما لا يستتر على الطلبة، فضلا عن الكملة، ومثلك لا يقتصر على ما لا يقتصر عليه الغلمة، فضلا عن الأجلّة، وهذا التبرّي كله لا يختص بألسنتنا، بل المتنازعون معك والرادّون عليك أيضًا معنا في هذه البراءة، وشاهدون معنا بهذه الشهادة.

هل اطلعتم على مُجير، هو أجير لا وزير يفتري على المستجير به، ومن استجاره لنصره بأعظم الفرية، وينتهي في أثناء نصرته إلى أدهم القرية، ويحكم على مالك أزمّته أن قربته مملوءة مما ليس فيه منفعة، ولا قُربة من المياه المنتنة الخربة.

هل وقفتم على مغيث يتعدى على المستغيث به، ويتصدّى لانتساب ما يتهم ويهتم به، هل علمتم مجيبًا عن لبيب، ينسب إليه ما لا يرتضيه نسيب، هل شهدتهم طبيبًا يداوي المريض، بما يهلك أو يزيد في مرض المريض.

وبالجملة: أن الناصر المختفي للسيّد القنوجي قد تحمّل المشقة في ظمأ الهواجر، وحمل المحنة في ظلم الدياجر، فتأوّه وتضجّر، وتوله وتفجر، وتصبّى وتشنّج، وتعدّى وتشمّخ، وصاح وصال، وجاب وجال، وعاب ونال، وغاب وبال، وجلجل وصلصل، وقلقل وحنحل، وتجسّس وتحسّس، تنفّس وتنفس، وتردّى وتبدّى،

وتصدّى وتغدّى، وزَمزَمَ ورَمرَمَ، وحَمحَم ودَمرَمَ، وتكلّم وترنّم، وتفحّم وتنسّم، ومع ذلك كله أتى بما صار به مثلا للأولين ومثلا للآخرين، وذلك كله في نصرتك وحمايتك، فأكرم مثواه ومضجعه، يا من حماه ونصره، وأسبِلْ عليه سحائب فضلك وكرمك، وأمطر عليه قطرات برّك ولطفك، ووقّره وقرّبه وعظّمه وأكرمه، وتوّجْهُ بتاج العزّ والوقار، ولا تجزه جزاء سِنِمّار[1]، فإن أهمّك صنعه، وأغضبك قبحه، فأنشد عنده ما أنشده الحريري طاعنًا على كسبه الشريري:

ونديم محضته صدق وُدّي إذ توهمته صديقا حميمًا
خلته قبل أن يجرب ألفًا ذا ذمام فبان جافًا ذميمًا
وتظنّيته مُعينا رحيمـــــا، فتبينته لعينا رجيمـــا
وتخيرتـه كليما فأمسى، منه قلبي بما جناه كليمًا
قلتُ لما بلوته ليته كان عديمًا ولم يكن لي نديمًا

فلمّا وقفت على ما وقفت من سوء تهذيب مؤلف "التبصرة"، وعلمت ما علمت من سوء تقريب مصنّف "التبصرة"، أنشدت ما أنشده الجزري في حصنه شاكيًا لظلم دهره:

ألا قولوا لشخص قد تقوّى على ضَعفي ولم يخش رقيبه
خبأت له سهامًا في الليالي وأرجو أن تكون له مصيبة

وامتثلت قول رب العالمين: ﴿خُذِ العَفوَ وَأمُر بِالعُرفِ وَأعرِض عَنِ الجَاهِلِينَ﴾ وقوله في موضع آخر من كتابه: ﴿فَاعفُ عَنهُم وَاصفَح إنّ اللهَ يُحِبّ المُحسِنِينَ﴾ وقوله في موضع آخر من كتابه: ﴿فَاصدَع بِمَا تُؤمَرُ وَأعرِض عَنِ المُشرِكِينَ إنّا كَفَينَاكَ المُستَهزِئِينَ﴾ وقوله في موضع آخر: ﴿وَلا تَحزَن عَلَيهِم وَاخفِض جَنَاحَكَ لِلمُؤمِنِينَ﴾ وقوله تعالى في موضع آخر: ﴿وَليَجِدُوا فِيكُم غِلظَةً وَاعلَمُوا أنّ اللهَ مَعَ المُتّقِينَ﴾ وقوله في موضع آخر: ﴿ادعُ إلَى سَبِيلِ رَبّكَ بِالحِكمَةِ وَالمَوعِظَةِ الحَسَنَةِ وَجَادِلهُم بِالّتِي هِيَ أحسَنُ إنّ رَبّكَ هُوَ أعلَمُ بِمَن ضَلّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أعلَمُ بِالمُهتَدِينَ وَإن عَاقَبتُم فَعَاقِبُوا بِمِثلِ مَا عُوقِبتُم بِهِ وَلَئِن صَبَرتُم لَهُوَ خَيرٌ لِلصّابِرِينَ﴾ إلى غير ذلك من الآيات المرغبة في

(١) هو باني القصر المشهور بخورنق بالكوفة لنعمان بن المنذر، ألقاه النعمان بعد ما بناه وتعجبه من سطحه خشية أن يبني مثله لغيره.

لأمر بالمعروف، والنهي عن غير المعروف، من دون خوف لومة لائم، وحكومة ظالم، والمرهبة من ارتكاب ما لا يجوز من التعدى، والتحكم والتردى، وانتصبت لتأليف رسالة اسمها يخبر عن رسمها، وهو:

«تذكرة الراشد برد تبصرة الناقد»

ولقبها يشعر بفضلها، وهو ظفر المُنية بذكر أغلاط صاحب الحطة مشتملة على نف نف ومعارف نافعة شامخة بازغة راسخة، طالعة رافعة، بالغة رائعة، كافية شافية، وافية ثاقبة، دامغة راغبة راضية حاذقة، نامية ناعمة، بارقة شارقة، ناصبة طارقة، حامية سانغة فاصبة راشدة، ناسكة عالية، جامعة حاوية، رابية راوية، جارية سارية، حارثة جاذبة، كافلة حافلة، قاصمة كاسرة، فاتحة فاطمة، راغبة راهبة، آمرة ناهية، ظاهرة باهرة، الخذة حاصرة، عاصرة قاشرة، حايسة بادية، تكشف لك ما صدر من الناصر الغائر من الخلط والخبط، والرداءة والغواية، والجهالة والضلالة، والتغافل والتساهل، وتعرف لك ما فى نصرته من القذى والبذى، مما لا يفرح به المنصور، ولا يرضى، وتبين لك أن طريقة الناصر في النصرة طريقة كدرة خربة بها امتاز بين المهاجرين والأنصار، وصار بها ضرب المثل في الجدل والخدل في الأمصار، وطار بذكر نصرته الدَّبور إلى الأقصار، وعار بصنعته كل غدّار ومكّار، واستعاذ من خصلته كل حاجّ وزوّار، واستفاد من شرعته كل ثاج واكّار، وصار بها إماماً لكل حائك ونائك، وغيرهما من الأراذل، ممن يوصف بالهالك والحالك، وتبرهن لك على أن ما نصر به أورث إلى الفضيحة لا النصيحة، والتهاتر لا التناصر، والضياع لا الفلاح، والمطعونية لا المأمونية.

وفيها مع كل ذلك غرر الفوائد ودرر الفرائد تتفتح بها أصداف الأذهان، وتنشرح بهما ثقب الآذان، يُروى بها كل غليل، ويشفى بها كل عليل، فدونك عجالة ناصحة، وعلالة رائعة مشتملة على فوائد مستطرفة، وفرائد مستظرفة، وكلمات طريفة، وفقرات لطيفة، ومواعظ شريفة، ونصائح نفيسة، وأمثال نظيفة، وأخبار غريبة، حقيقة بأن ينشد فى حقها كل فاضل معتبر:

ففى كل لفظ منه روض من المنى وفى كل سطر منه عقد من الدرر

أو ينشد:

ففى كل باب منه در مؤلف كنظم عقود زينتها بالجواهر

فإن نظم العقد الذي فيه جوهر على غير تأليف فما الدرر فاخر

التزمتُ فيها الاجتناب عن الفحش والسباب الذي هو شيمة من هو في تباب، ممن هو رذيل النسب ذليل الحسب، سخيف الخرقة، كثيف الصنعة، الموصوف بالرذائل المنافق والمخادع المماذق، والمعروف بارتكاب ما يغضب به الخالق، واكتساب ما يكتسبه السارق الآبق، والساقط في المضائق سقوط الحجر من حالق، والهابط من درجات الحاذق إلى سوء الخلائق، والمضروب به المثل عند كل رجل بوصفه بالحانق لكل وافق، ويراشق كل طارق، واللائق لأن يرمى بالطارق، ويسمّى بـ"الفاسق"، ويلقب بالغاسق الذي أمر بالتعوذ منه سيد الخلائق، والسماء والطارق، وأنه لقسم عظيم رائق، إن الاشتغال بالسب والشتم ليس إلا من شأن من هذه أوصافه، وهذه ألقابه، وهذه أسماءه، وهذه آدابه، لا من شأن أهل العلم والحلم، لا سيما ممن ورث هاتين الصفتين كابرا عن كابر، وحرث في المزرعة حرث الآخرة في النشأتين، حائزا المفاخر عن الأكابر:

ولقد دعتني للخلاف عشيرتي فعددت قولهم من الإضلال

إني امرؤ مني الوفاء سجية وفعال كل مهذب مفضال

وإني لألقى المرأ أعلم أنه عدوي وفي أحشاءه الضغن كامن

فأمنحه بشرى فيرجع قلبه سليما وقد ماتت لديه الضغائن

وأتيت فيها من الموارد العلمية والمصادر الفهمية ما يتنبه به كل طالب ومبتدي، ويتنوه به كل جالب ومنتهي، ويهتدي بها كل معتدي، ويغتذي بها كل مغتذي، ويستلذه كل أحوذي، ويستعزه كل مشرقي ومغربي، وخاطبت في جملة المباحث بالسيد المنصور، لا الناصر المقهور، لأنه ارتدى برداء الخفاء، واعتدى بذراع الجفاء، وارتضى بأن ينادي بالجنين في بطون نساء المؤمنين، واقتدى بشأن المختفين، فناسب أن لا يخاطب هذا الرجل الأجنبي المختفي، بل منصوره القرشي، ونبهته غير مرة على مكائد ناسره ومفاسده الواهية بالمرة بعبارات حسنة عذبة غير مرّة، تنفع المبتلى بفساد الأخلاط، لا سيما السوداء والمرّة شفقة عليه وعلى سائر المسلمين، حفظهم الله عن كل مكر وغدر في الدين.

وقد كان جمع من الإخوان والخلان ينصحون لي ترك هذه المباحثة والمدافعة، فإنني فيها تضييع أوقاتك النفيسة، ولحاظتك اللطيفة، وآنت أجل من أن تصرفها إلى رد

مثل "التبصرة"، وتشتغل بدفع ما ليس فيه إلا المكر والفخر، والظلم والشتم، والتعدي والتردي، والهزل والعزل، والنباح والصياح، والرفث والفرث، والوبل والضلال، والعتاب والتباب، والتجش والنحش والفساد، والعناد واللجاج، والأجاج والنعيق والنهيق والأذى والقذى، والسفاهة والعداوة، والغبار والعثار، واللغط والشطط، واللغو والحشو، والطغيان والعدوان، والسقوط والهبوط، والخدع والردع، والزيغ واللدغ، والاعتداء والافتراء، والتعشيش والتنفيش، لا فيها مباحث حكمية، ولا مسائل علمية، ولا فوائد مفيدة، ولا فرائد مجيدة، ولا تقريرات سديدة كتقريرات العلماء، ولا تحريرات مجيدة كتحريرات العقلاء، ولا التهذيب كتهذيب الرجال، ولا التذهيب كتذهيب الكمال، فمثل هذا الذي هو أوهن من نسج العنكبوت، جوابه السكوت، وعتابه الصموت، وخطابه الخفوت.

وقد علمت أنهم صدقوا فيما نصحوا، وخلصوا فيما أبرزوا، لكن خوف تعنت المتعنتين، وتفتت المتعصبين، وفساد السالكين، وبعاد الناسكين، رجح التوجه إلى كتابة الرد على "التبصرة"، بحيث يكون لكل سائل ونائل تذكرة، ويكون بخلوص النية وصدق الطوية فيه زادًا لي في الآخرة، والمرجو من الخلان الذين شيمتهم الإنصاف والوفاء، والإخوان الذين شرعتهم التباعد عن الاعتساف والجفاء أن يطالعوا هذه العجالة بعين الاعتدال، لا بعين الاعتلال، ويشاهدوا هذه العلالة بقلب سليم لا بقلب سقيم مع التحفظ عن غشاوة التعصب، تعصب من فاز بالعين بالفاء، والتيقظ عن سِنَة قساوة التصلب تصلب من حاز بالغين بدل الراء.

وأرجو من السيد المنصور وأحزابه رجاء الفاضل المتبحر عن الكامل المتبقر وأصحابه أن لا يعودوا إلى ما مضى من الهفوات والخطيئات، ويكفوا ألسنتهم وأعنتهم عن السلوك في مسلك المزخرفات، والمحرمات، ومن عاد فأولئك هم الظالمون، فمن جاءه موعظة من ربه، فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله، ومن عاد فأولئك هم المارقون. أقول قولي هذا، وأستغفر الله لي ولخصومي مع سائر المهاجرين والأنصار أنه تعالى حليم كريم رحيم غفار.

وهذه الرسالة مرتبة على أبواب خمسة وخاتمة:

الباب الأول: في رد الأقوال المتفرقة الواقعة في الديباجة والفاتحة، وفيه

فيه فصلان: الأولى: في رد هفوات الديباجة، والثانية: في رد لغويات الفاتحة.

الباب الثاني: في رد ما في الباب الأول من "التبصرة" من الجواب عن إيرادات التي ذكرتها في مقدمة "إبراز الغي".

الباب الثالث: في رد الأقوال المتفرقة الواقعة في الباب الثاني من "التبصرة" المتعلقة بالإيرادات التي ذكرتها في خاتمة "إبراز الغي".

الباب الرابع: في رد الأقوال المتفرقة من "التبصرة" المتعلقة بمباحثة "إبراز الغي" و"شفاء العي" وغيرهما.

الباب الخامس: في الجواب عن الإيرادات التي تفوه بها صاحب "التبصرة" في الباب الثالث منها.

والخاتمة: في سرد بعض مسامحات صاحب "الإتحاف" في تصانيفه المتفرقة غير ما أسلفت ذكره في "إبراز الغي" والرسائل المنشئة، ولئن لم ينته ولن ينتبه لأعودنّ إلى إبراز مسامحاته من تصنيفاته التي هي بحار جارية بالمزخرفات، وأنهار سائلة بالمصحفات شفقة على الجاهلين والغافلين، ورحمة على العالمين، ونصيحة له ولسائر المسلمين، على ما هو شأن العلماء المتقين، عصمنا الله وإياه من تكاثر الخطيئات، وتواتر السيئات، وحفظنا الله وإياه من جميع المهملات والمضلات، ونبّهنا الله وإياه من نومة الغافلين والغافلات، وسلك به وبنا على مسلك القانتين والقانتات، آمين يا أرحم الراحمين، يا مجيب الدعوات، ويا رافع الدرجات، ودافع السيئات، وولي الحسنات، بحرمة حبيبه وصفيه سيد الكائنات، عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعه ألف تحيات، وأزكى صلوات.

الباب الأول
فى رد الأقوال المتفرقة الواقعة فى «التبصرة»
فى ديباجتها وفاتحتها

وهي متضمنة على دراستين :

الأولى : فى رد الأقوال الواقعة فى الديباجة

قوله فى صفحة ٣ : وقد تجنبت في هذا الجواب سفساف القول ، فإنه نجس عند الطاهرين من البراز والبول .

أقول : انظر ناصرك يدعي الاجتناب عن اللغويات ، ويرتكب مع ذلك السب والشتم والفحش ، ونحو ذلك من حركات أرباب الهذيانات ، مما يبعد عن شأن الشرفاء ، فضلا عن العلماء ، وكل من طالع تبصرة ناصرك ، سواء كان من أتباع الأئمة ، أو ممن وافقك ، شهد بأن التبصرة مملوء من الأمور المزخرفة ، وأن مثل ذلك بعيد عن شأن أهل العلم إلا أن يكون ممن حج ، ولم يزر قبر النبي ﷺ .

قوله : اخترت في مطاوى هذا الجواب التعبير عن المراد الحاسد بالعدو الباغض والمعاند ، وهي ليست من السب والشتم في شيء .

أقول : لعله لم يسمع قوله تعالى : ﴿ولا تنابزوا بالألقاب بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون﴾ وقوله تعالى : ﴿ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده﴾ ، وقوله تعالى : ﴿يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن ولا تلمزوا أنفسكم﴾ ولم ير ما ورد في ذم المتكلمين بمثل هذه الألفاظ في كتب الحفاظ .

ولعمري مثل هذا بعيد عن الطلبة ، فضلا عن الكملة ، لا سيما عمن يظن أنه من متبعي الشريعة ، وأنه ينصر مجدد المائة ، وإني صفحت النظر عما تكلم به ناصرك في حقي من الردي ، عملا بقول رب العالمين : ﴿خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن

الجاهلين﴾ تاليًا:

إذا لم تخشَ عاقبة الليالي ولم تستحي فافعل ما تشاء
فلا والله ما في الدين خير ولا الدنيا إذا ذهب الحياء

وقارئًا قول المتنبي:

وإذا أتتك مذمتي من ناقص فهي الشهادة لي بأني فاضل

قوله: قال السيوطي في الكنز المدفون والفلك المشحون ... إلخ.

أقول: قد كمل اقتداء ناصرك بك، حيث صدر منه مثل ما صدر منك، فإن هذه النسبة خطأ بلا ريبة يشهد به كل من طالع "الكنز المدفون" من أوله إلى آخره، واستفاد من مطالبه، ويؤيده أنه لم يذكره أحد ممن ألف في ترجمة السيوطي من تصانيف السيوطي، وقد نسبه صاحب "كشف الظنون" إلى يونس المالكي، لا إلى السيوطي، وقد صدق عليكما ما قلت في حق أحدكما أنه يخالف صاحب "الكشف" فيما يكون صحيحًا، ويوافقه فيما يكون غلطًا بديهيًا.

قوله: لم يكن بين الراد وبين السيد الماجد سابقة المعرفة، ولا واسطة اللقاء، ولا اتحاد الموطن، ولا وحدة النسب، ولا توافق الحسب ولا شيء مما سوى ذلك، ولا كتب إليه خطًا مبتدئًا منه إليه، ولا طلب كتابًا من مؤلفاته، ولا اشتاق إليه، ولا نظر في شيء من مصنفاته، ولا رد عليه ولا ورق من مجموعاته، في كتب خزائنه ولا مخاطبة الخصوم، ولا ذكر له في مجالسه، بل الراد هو الذي أظهر الخلوص، وطلب منه مؤلفاته، وأثنى عليها، فلما تفضل السيد ببعضها أخذ يؤاخذ على بعض كلامه في حواشيه على الكتب المطبوعة.

أقول: انظر ناصرك كيف يبكي بكاء الثكلى، ويشكو شكاية الكَسلى، ماذا أذنبتُ إن تنبهت على أغلاطك البينة، ونبهتك بما صدر منك من مسامحاتك المبينة، وأزلت بذلك الظلامة، ودفعتُ به الظلم الذي هو ظلمات يوم القيامة، وأظهرت المنقولات الصحيحة، وميّزت بين المردود والمقبولات النجيحة، وقصدتُ به حفظ العوام عن الخطأ والضلال، وأخلصت نية الهداية والكمال، ولم يزل العلماء من عهد السلف، وهلمّ جرًا إلى الخلف، يردون على من غلط وأخطأ من كل طرف، ويتعقبون عليه بكل حرف، ويصنفون الكتب في تضعيف منقوله، ويظهرون الخطأ في تزييف منقوله، وقد

كانوا يرون ذلك آكد الواجبات ؛ صيانة للخليقة عن الخرافات ، ولو جمعت التواليف التي ألفت في مثل هذه التصاريف ، لبلغت مجلدات ؛ بل خرجت عن حد المعدودات .

ولو كان مجرد الرد على الناس مذمومًا لما فعلت الأئمة ذلك ، ولو كان التنبه على لغويات الناس معيوبًا لما دخلت حملة الملة تلك المسالك . أفتنكر عليّ أن صنفت ما أدرجت فيه الصواب ، راجيا بذلك الثواب ، وتصديت في ما ألفت على الرفائع والبدائع ، وذكرت ما في تأليفك من القبائح والشنائع .

ولا أدري ما ذا أراد ناصرك من حديث عدم اللقاء والمعرفة ، والشركة في النسب والنسبة ، أمّا علمت أن تعقب رجل فيما يصدر عنه من زَلَل ، لا يتوقف على أن يكون بين الراد والمردود عليه تعارف لقائي ، أو اتحاد وطني ، أو اشتراك نسبي وحسبي ، بل الواجب على العلماء شدّ المئزر للتكبير ، على من يصدر منه اللغو الكثير ، والذنب الكبير ، واللهو الخطير ، والكسب الحقير ، ومحاسبة بكل قليل وكثير ، ونقير وقطمير ، ولو لم يكن بينهما ملاقاة ومشافهة ، ومساواة ومخاطبة .

وأما حديث عدم اشتياقك ، ونظرك وتوريقك ، فهو عجيب عن مثلك ، أعاذك الله من ذلك ، فإن عدم الاشتياق إلى مطالعة كتب العلماء المعاصرين ، من شأن الجاهلين الذين لا يقصدون جمع البدائع واللطائف ، والوقائع والشرائف ، والمتكبرين المتخترين الذين يظنون نفوسهم أكمل الناس أشرًا وبطرًا ورياءً ونواء للناس ، فلا يرفعون رأسًا ، ولا يضعون دون أبواب بيوتهم نبراسًا .

وأما حديث إظهاري الخلوص وطلب تصانيفك والثناء عليه ، فهو لا ينافي الرد عليه ، فإن قد قضيت ما هو الواجب عليّ ، ورجوت بذلك أن يكون لي لا عليّ . إذ الواجب على العلماء هو أن لا يستنكفوا عن مطالعة كتب معاصريهم ولا يتكبّروا ، ولا يتنزهوا عن معاينة زُبر أدانيهم وأقاصيهم ولا يتفخروا ، وأن لا يكونوا بُكمًا عُميًا عن الثناء عليها بمدائح تليق بها ، ثم إن وجدوا فيها ما يغلب ضره على نفعه ، وخبثه على لطفه ، وسقمه على صحته ، وخطأه على صوابه ، يجب عليهم أن يردوا عليها ردا بليغا ، ويبرهنوا على بطلان ما كان قبيحا وشنيعًا ، وخبيثا وكثيفًا ، ويخلصوا فيه النية ، فإنما الأعمال بالنية ، ثم هذا الجواب وإن كان كفاية لا عينًا ، لكن المسارعة إلى الخيرات مرغوب فيها عينًا ، فطوبى لمن سارع إلى الخيرات ، وسارع إلى الحسنات ، وبادر إلى تبيين

الجهالات والبطالات، ردا على من صدر منه تزيين الخرافات.

وبهذا ظهر أنه لا منافاة بين الثناء على كتبك، وبين ذمّ زبرك، فإن الحكم مختلف حسب اختلاف الحيثيات، وكذا لا منافاة بين طلبها ومعاينتها، والرد عليها، فإن الحكم مفترق حسب افتراق الاعتبارات.

قوله: ثم إن السيد لما أخبره الناس بصنيعه هذا في هوامشه ترك معه الكتاب والخطاب والجواب، وسكت عن إساءاته وسيئاته على عادة أولي الألباب، وهو إلى العام الماضي يكتب إليه الخطوط، ويسعى للناس في ملازمة الرياسة، فلم يقبل السيد سعيداً.

أقول: تأمّل ما ذا يتفوّه ناصرك، ويصفك بوصف لا يرتضي به أمثالك، أهذه عادة السادات، كلا والله إن عادات السادات سادات العادات، أهذه طريقة مجدّدي المائة، كلا والله إن هذه طريقة مجدّدي الخرافات، أهذا منهاج أرباب الهداية والاهتداء، كلا والله إن هذا منهاج أصحاب السعاية والارتشاء، أما علمتَ أن الاطلاع على عيوب الناس مفيد لأصحاب العيوب ليتنبهوا عليه، ويزيلوا عن نفوسهم العيوب، أما عرف أن تعقب عالم إذا كان صحيحًا لا يستحق هو به ترك الكتاب والخطاب، بل يجب أداء شكره، فمن لم يشكر الناس لم يشكر نعمة ربه، وإزالة ما به تعقّب، وإصلاح ما عليه تعقب، وترك الخطاب والكتاب عند تعقب الناس من الإرجاس، لا يستحسنه فضلاء الناس، بل حملة الأنجاس، بل هو أول دليل على البغضة والحقد، والمحاسدة والكدّ، والتبختر والتفخر، فرحم الله من إذا نُبّه على مسامحاته شكر مُنَبّهه وأزال مغالطاته، وحفظ الخليفة عن سيئاته، وعد تعقب من تعقب من حسناته.

وويل ثم ويل لمن تجبّر وطغى، وتفخر وغوى، وغضب من إيرادات معاصريه عليه، وكرب من تبيان مسامحات ما لديه، وترك الكتاب والجواب، وحُرم الأجر والثواب، وما أحسن قول عمر بن الخطاب: "لا خير فيهم إن لم يقولوا لنا، ولا خير فينا إن لم نقبل"، أخرجه أبو يوسف في "كتاب الخراج": عن أبي بكر بن عبد الله عن الحسن البصري، أن رجلا قال لعمر: اتق الله يا عمر، فأكثر عليه، فقال له قائل: اسكت فقد أكثرت، فقال له عمر: "دعه، لا خير فيهم إن لم يقولوا لنا...... إلخ.

وقال حكيم من الحكماء: "من وعظك فقد أيقظك، ومن بصّرك فقد نصرك -

انتهى- وقال آخر: من احمر لونه من النصيحة اسودّ وجهه من الفضيحة -انتهى-.

أيها الناصر غير الزائر، كذبت فيما كتبتَ، فإن ترك الكتاب كان من هذا الجانب، لا من ذلك الجانب، وذلك لأني كنت أرسل إليّ صاحب "الإتحاف" المكتوبات، ظنًا مني أنه من العلماء الثقات، وأذكره فيه بأوصاف النبلاء، وألقاب الفضلاء، فكتبَ إليّ وأنا إذ ذاك مقيم بحيدر آباد الدكن -صانها الله عن الفتن- وكان ذلك سنة إحدى وتسعين أو اثنتين وتسعين، يُعلّمني ذكره بخطاب الرؤساء والسلاطين. ويُرشدني إلى أن أكتب له لفظ النوّاب مع شرائف الخطاب، فعند ذلك محوته من دفتر العالمين، وحسبت أنه ممن ولج في روح الإمارة وترفّع بنفسه على العالمين، فعند ذلك غلقت أبواب المراسلة غلقًا لا يفتح بعده، وسددت نقبات المكاتبة سدًا لا ينقب بعده، ولم أرسل إلى الآن، إلا مكاتبة واحدة مشتملة على سعي بعض الإخوان، عملا بالحديث الذي حكم بالفضل لقابله، يعني: «الدال على الخير كفاعله» والحديث الذي خرجوه في كتبهم وصححوا، يعني: "اشفعوا تؤجروا"، فبلغ إليّ الخبر أنه كربَ بتلك المكاتبة، وغضب وسبَّ بلا سبب، وأغلظ المقولة بين يدي حامل تلك المراسلة، فتعجبت من ذلك عجبًا كثيرًا، وقلتُ متعجبًا: الله أكبر كبيرًا لبعد مثل هذه الحركة عن أصحاب البركة.

ثم إني مع امتداد الزمان في القدح والجرح بحمد الله إلى الآن صافي الجنان عن البغض والحسد والطغيان، لا أتكلم إلا بعلم، ولا أنطق إلا بحلم، مبالغا في حفظ اللسان، محافظًا للأركان، مقتفيًا للسلف بإحسان، ولمن خاف مقام ربه جنتان، وهذه عادتي في رد كل من أردّ عليه أني لا أبغي عليه، ولا أتجاوز الحد، ولا ألطم الخد، ولا أشتم الأب والجد، ولا أقتحم موارد اللدّ والكدّ، ولا أتكلم في حقه بكلمات السب والشتم، ولا أصفه في رسائلي بصفات الغضب والظلم، وأقفُ عند ظهور الحق، ولا أجانب، وإن كان المردود عليه من الأجانب، ولا آلو جهدا في بيان الحق الصُراح، ولا أقصرّ في تبيان الصدق الصُحاح مع تصحيح النية وإخلاص الطوية، ولا يرتكز في قلبي البُغض ممن رد عليّ أو سبّني ظنا مني أن مثل ذلك نقصٌ له ولا نقص فيه لمثلي، ولمثل هذا فليعمل العاملون، ولو كره الجاهلون، وبمثل هذا فليفرح العالمون، ولو كره الناقصون.

والعجب كل العجب منك، ومن أنصارك من غرز جريد المنافسة والمباغضة في صدوركم، وركز مثرة المخاصمة والمنازعة في قلوبكم، كما تشهد به أخباركم وآثاركم.

وهذا مستبعد عن كل فاضل، فضلا عمن يدعي أنه متقي وصديق، ومستعجب عن كل كامل، فضلا عمن ينادي بأنه محمدي ومحيي السنن.

قوله: مع أن الراد نفسه قد انتفع بمؤلفات مولانا السيد، وعرف منها ما لم يكن يعرفه قبل ذلك بلا ريب، كما يعلمه أكثر الطلبة.

أقول: هذه المعية لا تفيد شيئا، فإن الانتفاع بمؤلفاتك على تقدير تسليمه لا يخالف تعقبا ونقضا، ألا ترى إلى أن الإمام الشافعي قد استفاد من مالك وأهل المدينة، ثم رد عليهم، والإمام محمد انتفع بعلومهم ثم رد عليهم.

قوله: ثم إن السيد كان فارغ التحصيل في زمان حياة أبيه، وكان له لقاء منه، وهو بمنزلة أبي الراد باعتبار علو السن وسمو الفن والراد بمثابة ولده باعتبار صغر العمر وقلة العلم.

أقول: أنشدك بالله أيها المغرور، دفع الله عن ناصرك الغرور، وشرفه بزيارة سيد القبور، فخر سيد أهل القبور، هل سمعت من عالم مثل ذلك، أو سلك أحد من أهل العلم هذه المسالك، كلا والله لا يبرك في هذه المبارك، إلا الجاهل الخامل الموصوف بالتولوج في المهالك، ولا يتكلم بمثل هذه الزخرفة إلا الهالك، السالك بغير بصيرة في الليل الحالك، لا من يتصف بالمتصف والناسك، والمتدين الماسك، كبرت كلمة تخرج من أفواههم، وعظمت جملة تبرز من أسناهم، هل هو في عالم الوجود حتى يفتخر على كل موجود، هل إحاطته الملائكة من حوله خاشعين، أم نادى مناد له هذا الرجل مرتضى ومصطفى، فكونوا له خاضعين ماله أتجبر بالولاية وتبختر بالإمارة، وقد ولي على رياسته من هو أكثر منك ومنه علما، وأوفر فهما، وأطول باعا، وأفضل ذراعا، وأكره نجوى، وأعظم تقوى، وأنجب نسبا من الطرفين، وأطيب حسبا من الوالدين، وأشهر ذكرا، وأبهر فخرا، وأزيد بسطة في العلم والجسم، وأشد سطوة في الفهم والحكم، فلم يختر هو ولا أحد من ناصريه، ومقربيه مثل هذه الجفوة، ولم يسطر مثل هذه الهفوة.

أما سمع أن النبي ﷺ كان ألطف الخلق تكلما، وأنظف الناس نطقا، فواحسرتاه وامصيبتاه، قد مضى الرسول المكرم صاحب الخُلق المعظم سبيله، وخلف من بعده خلف أضاعوا الصلوات، واتبعوا الشهوات، واختلطوا بالخبيثات، وخالطوا

بالمتجسات، وتكلموا بالخرافات، ونطقوا بالواهيات، وسوّدوا صحائف أعمالهم بالمزخرفات، وكلّفوا كرامهم كاتبي أفعالهم بكتابة المنهيات، الخبيثات للخبيثين والخبيثون للخبيثات، والطيبات للطيبين والطيبون للطيبات، كلا إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى، قائلا أنه عونكم الأعلى، وبحركم الأقصى، أنا المتشيّخ الأكرم، والمتشمّخ الأعظم، لا أظن أحدًا من المعاصرين يساويني، ولا أحد من الغابرين يدانيني، وأن من سواى من أهل العصر بالنسبة إليّ كالأطفال غير البالغين مبلغ الرجال، أنا خير منهم علمًا، وأكبر منهم سنًا، وأنا من الرجال.

ولنُسمعك ما في كلام ناصرك المختفي من الخبث الرديء لفظًا لفظًا، فقوله: إن السيد كان فارغ التحصيل في زمان حياة أبيه، كلمة خرجت من فم سفيه غير وجيه ولا نبيه، أما علم أن هذه غير كاف للفضل، فكم ممن فرغ من التحصيل في حياة والدي بعد من أصحاب الجهل، وكم ممن كمل في حياته لا يليق بأن يحضر مجالس درسي، ويستفيد مني لفقد استعداده، وذهاب محصلاته، وكم ممن فرغ في حياته اتخذ ما كسبه ظهريًا، وحسب بغيًا، وجعل ما علمه شيئًا فريًا، فعُد شقيًا، وقوله هو بمنزلة أبي الراد باعتبار علو السن وسمو الفن كلام يستحسنه اللئام، ويستقبحه الكرام، لكونه مفرعًا على ما مرّ سابقًا، فإذا بطل بطل، ولعلك لم تسمع ما اشتهر بالفارسية: بزرگی بعقل ست نه بسال، أي العلو يكون بالعلم والعقل لا بالعمر، فكم من طويل العمر غبي وضال، ومن هو أقل عمرا منه ذكي بالغ إلى رتبة الكمال.

أما قرع سمعك أن ابن عباس حبر المفسرين وبحر المحدثين كان في أيام الحياة النبوية من الأطفال، ثم ترقى به الحال، إلى أن عرج معارج الكمال، وفاق على شيوخ الصحابة من النساء والرجال، ومن ثم كان عمر رضي الله يعظمه أكبر تعظيم، ويفخمه في مجلسه أكثر تفخيم، ولا يفعل مثله في حق غيره مع علوه طبقة، وكبره سنا، وطوله عمرا.

ثم لقائل أن يرد عليك بمثل هذا بأن أبا حنيفة كان أكبر منك سنًا، وأقدم منك عصرا، وأكثر منك علمًا، وأوفر منك فهمًا، فهو بمنزلة أبيك، بل جد أبيك، وأنت بمنزلة ولده، بل من هو أدنى منه، وهذا يستدعي الأدب البالغ معه، فمالك تضعّفه وترد عليه، وما الذي أباح ذلك لك ... ؟ ومثل هذا يجري في جميع إيراداتك على

كل من مضى قبلك، وقد ردوت في كتبك على أستاذك، وهو بمنزلة والدك، وهو المفتي صدر الدين الدهلوي، وما أحسن ما اشتهر على لسان كل رجل وصبي: من حفر بئرا لأخيه، فقد وقع فيه.

وقوله: لكن دعوته أهل الرأي لا تدع لأحد قلبًا سليمًا، لا سيما كوفة الهند وقُطّان محلة الفرنج، فإن دياناتهم قد انحصرت في رد أهل الحق قديمًا وحديثًا.

أقول: ما هذه الرعونة؟ وما هذه الخشونة؟ ما هذا الذي تفعله طريقة المناظرة، ولم يناظر مثله أحد في الأزمنة الغابرة، وما هذا الذي ترتكبه شريعة المدافعة، ولم يفعل مثله أحد في الأيام الماضية، وإنما شأن المدافع والمناظر أن يجيب عما ورد عليه أو يسلّم بأنه مخطئ قاصر، ثم إذا عاد إليه خصمه بسيفه حفظ نفسه من جرحه، وهكذا إلى أن يختتم الكلام، وينقضي الملام، كل ذلك مع سلامة النطق والصدر والمجانبة عن اللغو والهذر، لا أن ينتدب المردود عليه مع ناصريه للمهاجرة والمباغضة والمنافسة والمدابرة، والملاعنة والمشاتمة، والمجادلة والمكابرة، والمقاتلة والمفاخرة، فيسب الراد وآباه وأعزته، ويعيب على من توطن بوطنه، وقطن محلته، ويتنابز بالألقاب الركيكة، ولايترك في الخبط والخطأ دقيقة، والذي نفسي بيده، وقامت نصرتي بقوته، هذا فعل المجانين المقبوحين، لا فعل المعانين الممدوحين، وما أشبه هذا بصنيع الطائفة الشاتمة اللاعنة الباغضة الناغضة الصائحة الخافضة الناقضة الملقّبة بـ"الإمامية" و"الرافضة"، حيث يبالغون في شتم أهل السنّة خلفهم وسلفهم، ويسبّون من يعاصرهم وآباءهم وأجدادهم، ويعيبون على أعزتهم وشركاءهم مسكنًا وموطنًا وبلدًا ومحلة إلى ما تنتهي إليه آراءهم، وتقف عليه أهواءهم.

قوله: أما رأيت أن الراد كيف رد في زعمه الباطل على مسند الوقت الشاه ولي الله الدهلوي في شق القمر، حتى أفحمه بعض طلبة العلم من أهل رامفور باستكتاب الفتاوى من أمصار العرب والعجم.

أقول: إذا لم تستحي فاصنع ما شئت، وإذا لم تخش ربك فتموّه بما أردت، وإن كان من المكذوب والسُّحت والمعتوب والبُهت، انظر ناصرك وصنيعه، وطريقة من رد عليك وصنيعه، كيف ذكرتُ في "إبراز الغي" عند البحث عن شعرك المذي اسم والدك الماجد بالقافية تدل على أنه من الأماجد، وكيف ذكر ناصرك والدي الماجد بما

يستنكره كل راكع وساجد، فشتّان ما بيني وما بينكم، فكلامي يدل على مرتبتي وكلامكم على مرتبتكم، وكل فرع يشهد بأصله، وكل زرع يخبر عن نسله.

وما أحسن قول الشاعر الماهر المعروف بـ حيص بيص :

ملكنا فكان العفو منا سجية　　فلما ملكتم سال بالدم أبطح

وحللتموا قتل الأسارى وطالما　　غدَوْنا على الأسرى فنعفو ونصفح

وحسبكم هذا التفاوت بيننا　　وكل إناء بالذي فيه ينضح

ثم نسبة البطلان إلى رد الوالد الماجد على محدث الهند ولي الله فخر الأماجد في قوله: أما شق القمر فعندنا ليس من المعجزات . . . إلخ، وتصويب تقريرات المولوي أحمد علي الرامفوري المرحوم الشهير بـ مولوي دنّا من الخرافات عند كل من له فهم أدنى، وعقل يفهم به الفرق بين كيف وأنّى.

وإن كنت في ريب مما بينا، فانظر رسالتي التي ألفتها ردّا على الراد الرامفوري المسمّاة بـ جمع الغرر في الرد على نثر الدرر ، فقد ذكرت فيه ما صدر منه من اللهو والهذر، واللغو والهذر مما يشبه كلام مجانين البشر، وإن شئت قلت: يشبه الحجر والشجر، والغبار والمدر. وطالع أيضًا رسالتين: إحداهما: في رده الاستقلالي، وثانيهما: في رد السيف الماضي للفاضل الونكي. كلتاهما للفاضل الكامل فخر الأفاضل والأماثل، حبيبي وشفيقي المولوي وكيل أحمد السكندرفوري، لا زال موصوفا بالفضل المعنوي والصوري من أرشد تلامذة الوالد الماجد.

قوله: وكذلك رد على والده الشيخ عبد الحليم المولوي محمد صالح أبو الحسن في رسالته عبيز الكلام في بيان الحلال والحرام .

أقول: قد ارتد ردّه في ذلك الزمان، وتبين ما زان وما شان، وانكشف من هو ذو خلوص ومن اهتم بالطغيان، ولا أدري أي فائدة في هذه الزوائد، فالزوائد يجب حذفه، وأي نكتة في إيراد هذه الشواهد، فمثله يجب كشطه:

زيادة القول تحكي النقص في العمل　　ومنطق المرء يهديه للزلل

إن اللسان صغيرٌ جرمه وله　　جُرم كبير كما قد قيل في المثل

فكم ندمتَ على ما كنتَ قلتَ به　　وما ندمت على ما لم تكن تقل

وهل هذا إلا كما لو أخبرتك أنه قد رد على والدك فلان وفلان من أفاضل

الدوران، ومنهم المولوي وكيل أحمد السكندرفوري رد عليه ردا بليغا مقبولا عند كل منتهي غير فخوري في رسالته النسجية الرضية، وغيره من تأليفه البهية.

لكني لست أسلك مسلك الثرثارين المتشدقين، ولا أرتضي بمسلك المتعسفين المنطعين، ولو تخطت غيري من أفاضل عصري لفعل وفعل، فقصر وكسر، وقشر وأسر، وحسر وحصر، وزجر وعصر، ونهر ونشر، وكهر وشهر إلى أن يقبر فيحشر، ويشر فينشر.

قوله: من العجائب أن الراد لا يرد على الرافضة الذين ردوا على أسلافه في الاستقصاء، بل يمدح بعضهم ويرد على الذين لم يردوا عليه وهم من أهل السنة.

أقول: هذا ليس بعجيب عند الأريب، فإن الواجب على العلماء الإقدام برد أهم فأهم، ومن المعلوم أن خرافات الرافضة، ليست بتلك المضارة لعلم أهل السنة أنهم منهم، بخلاف خرافات من يُعدّ من أهل السنة، ويعدّ نفسه من مجددي الملة، فإن ضررها أسرع وأحكم، فدفعه ورده واجب على علماء العالم.

قوله: وكذلك لا يزال يرد هذا الباغض على غير السيد من أهل العلم والصلاح، كمولانا محمد بشير السهسواني، وهل هذا إلا شأن الذين يريدون علوا في الأرض وفسادا.

أقول: ما أحسن كلام ناصرك حيث يصف نفسه بفمه، ويطلق عليه مولانا، ويطيل في مدحه، هل سمعت عالما يفعل مثل هذا؟ وهل علمت كاملا يرتضي بمثل بهذا؟

فإن قلت: إن مؤلف التبصرة ليس هو الفاضل البشير، بل غيره، وهو عبد للبصير، ملقب بـ المختفي تحت السرير، مكنى بأم الفرج وأبي العجب موسوم بـ ميسر العسير.

قلت: كذب والله من فاه بهذا، وافترى أن مؤلف التبصرة غير الذي حج ولم يزر قبر المصطفى، فأنا قد علمت من طرز الكتابة والتقرير في التبصرة أنه هو الفاضل البشير الذي رددت عليه في بحث الزيارة، قال أبو الطيب المتنبي أحمد بن الحسين أحد الأدباء:

فتى الملحة وهي مسك هتكها ومسيرها في الليل وهي ذكاء

وبه شهد عندنا جمع من الأصاغر والأكابر، بحيث بلغ الخبر إلى درجة المتواتر، ويدل عليه دلالة واضحة قول مؤلف "التبصرة" في الصفحة التسعين بعد المائة: يعني أن قولي: از كسانيكه اين مذهب منقول است نه مجتهد في المذهب ونه مجتهد في المسائل ونه از اصحاب تخريج، ونه از اصحاب ترجيح، ونه از اصحاب متون، وإن كان بظاهره موهماً لدعوى سلب الأمور المذكورة عن الجرجاني لكن المراد به ما هو خلاف الظاهر، أعني أن كونه مجتهداً وغيره غير معلوم، والدليل عليه قولنا: بلكه محتمل است كه از طبقه سابعه باشد -انتهى-.

فهذه حجة قاطعة على أن مؤلف "التبصرة" نكث بيعته، وهدم توبته، ونسي ما قدمت يداه، وسهى ما كتبه في المذهب المأثور وما أبداه من أنه لا يرتضي بمثل هذه الخصلة أن يرد رجل على رجل بنفسه وينسبه إلى غيره طلباً للخفية، وأنه قد كان ارتكب مثل ذلك، ثم تاب عنه توبة نصوحاً بعد ذلك.

وا حسرة على العباد يسلكون مسالك الفساد، ويطعنون على الغير، ولا ينظرون ما في أعينهم من القذى والبصير، هذا حال هؤلاء الأفاضل الذين يدعون أنهم من محققي الأماثل، فما ظنك بالغافلين القاصرين، ومكروا ومكر الله، والله خير الماكرين.

ثم إني ما ذا جنيتُ، وأيّ قبح ارتكبت إن رددت على من افترى على جمهور الحنفية، ونسب إليهم استحباب الزيارة مع أن أكثرهم صرحوا بكونها قريبة من الواجب، والقريب من الواجب في حكم الواجب. وضعّف جميع الأحاديث الواردة في بحث زيارة القبر النبوي مع كون بعضها حسناً على الرأي النجيح السوي، ثم ترقى مما تفوّه، فتفوه في رسالة أخرى باستحباب الزيارة إجماعاً، وأنكر القول بالوجوب والسنة رأساً مع إقراره بقول الوجوب في الأولى، ثم آلف رسالة أخرى وأفتى فيها بما لا يفتي به مسلم، فضلا عن عالم، أو متعلم إلا من يكون علمه أكبر من عقله، ونقله أكثر من الفهم، وهو أن زيارة قبر النبي ﷺ غير مقدورة وغير ممكنة، وغير مشروعة، وأنها ممتنعة ومحرمة، وملأ هاتيك الرسائل بلغويات المسائل، وهزليات الدلائل، وأتى فيها بما يتعجب الواقف عليه

فقلت في نفسي: والله يعلم خلوص قلبي إن سكت عن هذه التقارير ظن الناس صحة تلك الأساطير، فإن نقاد الفنون في هذه الأزمنة قليلون، وأكثر من في عصرنا

مفتون غير مصئون، ومفتون غير مأمون، فإذا رأوا هل النقد ساكتين، وجدهم في إحقاق الرشد تاركين، ظنت صحتها الأفكار الكليلة، وآمنت بها الأنظار العليلة، أفتنكر عليّ إن قمتُ في مقام الإحقاق، وقلت: يا أهل الخلاف والاتفاق إني آنست ناراً في هذه البوادي، فتعالوا أميّز لكم بين العادي وبين الهادي، وأفرّق بين التقرير المقبول الموافق للمعقول وبين التحرير المغسول المخالف للمنقول.

واعلموا أنه ليس إن كل ما ذهب إليه الفاضل المشار إليه بالأنامل، كالشيخ السهسواني والسيد القنوجي البهوبالي يكون حقاً لكون مؤلفه مقتدى مُحقاً، فكثيرا ما يكون للجواد السريع كبوة، وللعماد الرفيع هفوة، وكثيراً ما تكون للصريع سطوة، وللجريح في المعركة رجعة وعودة، فإنما ينبغي أن يعرف الرجال، ويميز بينهم وبين الأطفال بالأقوال، لا أن تعرف الأقوال بالرجال.

أفتنكر عليّ إن بادرت إلى الذبّ عن سنن سيد المرسلين، وسارعت إلى إحياء مآثر الأمين، أفتنكر عليّ إن نقحت القول الصحيح، وحققت الفعل الرجيح، وميّزت بينه وبين القبيح والشنيع، أفتنكر عليّ إن أزلتُ الظلامة، ولو لم أقُم للإزالة لم تزل إلى قيام القيامة، وما أحسن قول المتنبي أحد الأمجاد:

أتنكر ما نطقتُ به بديها   وليس بمنكر سبق الجواد
أراكض معوصات القول   فأقتلها وغيري في الطراد

أفتنكر عليّ أن دفعت السُقم وأثبت صحيح الحكم، كل ذلك مع حلم، وهذه شريعتي مع من أرد عليه، وطريقتي مع من أنازعه وأزجر عليه، فلا أتكلم بفحش وسبّ، ولا أناظر مع غضب وكرب، ولا أجهّله ولا أشتمه، ولا أحمّقه ولا أعيبه، ولا أتجاوز عن الحد، فأسبّ الأب والجد، ولا ألقّبه بالألقاب المكروهة كالباغض والحاسد، ولا أطلق عنان اللسان فأقع في الطغيان الكاسد، وهذا هو الطريق الذي يسلك عليه الأماثل المناظرون والأفاضل المنازعون، وكثيراً ما أنشد قول الحريري:

شكرا لربي وفضله الغزيري   لا بطراً وفخراً فلست أنا بفخوري
أنا امرؤ ليس في خصاله عيب   ولا في فخاره ريب

وشغلي الدرس والبحر في العلم طلابي وحبذا الطلب أغوص في لجة البيان، فأختار اللآلي منها وأنتخب، وأجتني اليانع الجني من القول وغيري للعود محتطب، ما

المكر بالمحصنات من خُلقي، ولا شعاري التمويه والكذب، وأما المشاغب المُفاخر، وإن كان مانيًا المعائب خاليًا عن المفاخر، والمخاصم الفاجر والمشاتم الغادر، فيغضب ويغصب، ويكرب ويكروب ويسب الراد وإن كان خيرًا من حاضر وباد، ويلقبه بالألقاب الخبيثة، ويطلق عليه الألفاظ الكثيفة، فتارة يقول: إنه حاسد وكاسد، وتارة يقول: إنه فاسد وعاند، ولا يكتفي عليه، بل يقول: أنت كذا وكذا، وأبوك كذا وكذا، وعلماء بلدتك ومحلتك طورهم كذا وكذا، فيذكر جملة من المثالب والمعائب، مع صفح النظر عن الفضائل والمناقب، وإن كان أكثر ما يذكره مكذوبًا من نفسه، ومفترى من عنده، وغرضه من هذه القعقعة المُلقية في المزلقة أن يسكت راده عن رده، طلبًا لحفظ عرضه، وأن يفتخر هو بذلك بين البطلة، ويُمدح بذلك بين الجهلة.

وليس العجب من المشي على هذا الممشى، حفظ الله كل عبد عن هذا المسعى ممن هو جاهل وأعمى، وجادلُ وأدنى، وبأقل لا يموت ولا يحيى، وناقل في ترويج الأباطيل يسعى، فأخذه الله نكال الآخرة والأولى، أن في ذلك لعبرةً لمن يخشى، إنما العجب ممن يقول: إني مجدِّد للدين المتين، ومجدِّد للشرع المبين، أو إني أُحق الحق، وأُبطل الباطل، وأنصُر السيد الشريف سيد الأفاضل، فيسلك على هذا المسلك، ويبرك بهذا المبرك، فليحذر ثم ليحذر من أن يصير من الأخسرين أعمالا، الذين ضلّ سعيهم في الحياة الدنيا، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا، ولو لا خوف هلاك الهالكين، وضلالة السالكين، لكان ترك الكلام معهم أحرى، والسكوت عن لغوياتهم وهزلياتهم أولى.

قوله: أرسل الراد نسخًا من إبراز غيه إلى مكة من دون انتظار لجوابه ظنا منه أن رسالته هذه لا يكون عليها جواب، وهذا كتابنا "شفاء العيّ" لم أرسله إلى مكة ولا إلى المدينة، ولا إلى أحد من أهل الكوفة مع كونه مشتملا على المناظرة الحقة... إلخ.

أقول: فيه ما فيه، أما أولا فهو أن نسبة إرسال "إبراز الغي" إلى مكة إلى مؤلفه كذبة واهية، كاسدة ساقطة، فإني لم أرسله إلى الحرمين الشريفين، ولا إلى بلاد الشام، ولكن الله أوصله إلى ذلك المقام بوساطة المسافرين الكرام، والواردين العظام، وهذه آية المقبولية، ولله الحمد على ذلك كل بكرة وعشية.

وقد علم الناس من عادتي وإن لم يعلمه الناس ذو عداوة وعتيّ أني كلما أصنّف من الدفاتر والرسائل، وطُبع في مطبع من المطابع، لا أرسله إلى جميع الأفاضل، طلبًا

للجاه والحشمة، ولا إلى مشاهير المواقع رجاء للرياء والسمعة، فإنما أهديه إلى مشاهير العلماء، وأقسّمه على الطلبة والأذكياء، فيشتهر غاية الاشتهار، وينتشر نهاية الانتشار، تُشد إليه الرحال، وتتداوله الرجال من الرجال، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء من أهل الكمال، وهو العلي المتعال، وكذا لا أهتم بطبع التقاريظ الطويلة العريضة، والمدائح الوسيعة الغفيرة، وألقاب المكاتيب التي يرسلها إليّ أصحاب العلم، وأرباب الفهم، مع طبع تلك الرسائل والدفاتر، إلا ما يطبع بإصرار بعض الأكابر، أو الأصاغر، وهو قليل نادر، فإن متى أن تصنيفي إن كان مقبولا عند خالقي، وهو غاية مقصدي، ونهاية مرصدي، فهو حسبي، فهو الذي ينشر رسمه بنفسه، ويشهر اسمه في جميع الأرض طوله وعرضه، ويذكره بخير في سماءه وأرضه، ويجعله هاديًا ونافعًا خلقه، من دون أن يحتاج ذلك إلى ضم ضميمة من تقريظ مدحيّ، أو توصيف حمديّ، أو ألقاب طويلة عريضة، وإن كان غير مقبول عند الخالق، فالأحرى به أن لا يروج اسمه، ولا يكثر ذكره، ويكون غير نافق.

ومن عاداتي أيضًا أني كلما أصنف مؤلفا، سواء لتحقيق مسألة، ولنحو منقحا، أو كان لترديد رجل، أو امرأة، ولقوله مزيّفا لا أمنعه عن كل طالب وسائل، من غير سعي الوسائل، ولا أجعله كذنب يكتسبه الرجل مخفيا، وعيب يرتكبه الرجل مُخلبا، فيهتم في اختفاءه، ويستحيي من إظهاره وإعلاءه.

وقد شهد الأكياس من الجنة والناس أن هذه العادات سادات العادات، وهي التي ينبغي أن يختارها السادات، فعادات السادات سادات العادات، ولله الحمد بملأ الفم على أن جبلني على هذه الكرامات، لا أقول هذا فخرًا، بل تحدثا بالنعمة وشكرًا، تذكر واقعة التبصرة، فإنه من حين بدأ يطبعها في دهلي بإدارة السيد معظم مالك المطبع الفاروقي اهتممت باختفاءها كاختفاء المخدرة المبتكرة، وقد انتشر الخبر بذلك في الأطراف والممالك.

فبينا على ذلك إذ أوصل إليّ بعض أحبابي الواردين من دهلي إلى بلدتي ورقتين من التبصرة، اختطفهما في دهلي بخفية، فوصل الخبر إليك أن بعض أوراق جمع ناصرك قد وصل إلى من يردّ عليك، فكربت وغضبت، وفحشت وسببت، ووصل مثله إلى السيد المعظم الجيد، وعيد الهيم، مطبعه للاستفسار بأنه كيف وصل إلى

الرّاد، ومن أوصله من العباد، مشتملا على التخويف الشديد والوعيد، والترهيب بأنك غفلتَ وما عقلت، وخُنتَ وما ائتمنتَ، وظلمتَ وما أنصفتَ، لعلك أوصلت ما أوصلت، وكسبتَ ما كسبت، فإن لم تكن أرسلته أنت فلا ريب أنك غبَنتَ وما استيقظتَ، حيث اختطفه رجل من مطبعك ومفرك، وما علمتَ الحذر الحذر من هذا الغدر، فإن لم تتب فأرسل إليّ كتبي، لا أريد طبعها عندك، وكن معزولا من طبع زُبُري، لا أذرها لديك.

ولمّا وصل خبر هذا الخبر إليّ، تعجبت، بل وكل رجل تعجب من ما لديه ولديّ، وقلنا: ما لهذا يكتب ردًا ويرسله طبعًا، ويخفيه كما يخفى الذي يتجاوز حدًا، ويكتسب ذنبًا، وخلاصة المرام أن عاداتي وعاداتك في الأبواب المتفرقة، مختلفة غير مؤتلفة، فلا تنسب إليّ ما هو شريعتك، ولا تظن بي ما هو طريقتك، أسأل الله الكريم ذا الفضل العميم والطول القديم، والحول الجسيم، أن يُزيل عني وعنك سيئات العادات، مما تنزّه عن السادات، ويكثر لنا ولك الباقيات الصالحات، ويعفو عنا وعنك الخطيئات، قل لناصرك المختفي يقول: آمين على هذا الدعاء البَهِيّ، ويتوب من الكذب الجلي، والكسب الشقي.

وأمّا ثانيًا: فهو أن قوله: ظننا منه . . . إلخ، عجيب جدًا، فإن إرسال مؤلّفه إلى بلد لا يكون مبنيًا على ظن عدم جوابه قطعًا، بل يكون ذلك لينتفع به العالمون في الحال، ويحترز الجاهلون عن سيّئ المقال، وتحصل لهم الهداية في البدء والمآل، وتزول عنهم الضلالة بالاستعجال، سواء ظنّ أن المردود عليه يجيب عنه، أو يظن أنه يسكت عنه.

وأما ثالثا: فهو أن نسبة هذا الظنّ إليّ داخلة تحت الظن الخبيث، فإن الظن أكذب الحديث، وكنتُ لا أظن أنه لا يكون لـ " إبراز الغي " منك جواب، وإنك تترك الخطاب، نعم كنت أظن أمرين، وقد صدق ظني بتحقق الأمرين: أحدهما: أن جوابه لا يمكن منك وحدك، بل إذا جمعت أعوانك وأنصارك، وناديتَ شيعتك وعشيرتك، فيجتمعوا لك، ويتفقوا لنصرتك، فيكتبوا بائتلافهم جوابًا، وإن كان خرابًا، أمكن وجود الجواب، وإن كان باعثًا للعذاب.

وما أحسن قولي حين أخبرت عن قولك الذي سطرته إلى بعض أحبابك، فإنك

كتبت مرة مغاضباً عليّ ماله يرد عليّ ، وإني قدر على استجار عشرين كاملا فيردون عليه . ويكشفون عما لديه ، فأنشدتُ في الفور من غير تأمل وغور :

إن قومي تجمّعوا ولقتلي تحدّثوا لا أبالي بجمعهم كل جمع مؤنّث

وقلت : بون بعيد بيني وبينه ، فإنه محتاج في الرد عليّ إلى استجار العشرين ، وأنا قادر على الرد على العشرين ، بل المئين ، من غير احتياج إلى ناصر ومُعين ، وذلك فضل الله المبين ، يؤتيه من يشاء ، ويختص برحمته من يشاء ، ولو كره الضنين .

وثانيهما : أن الجواب إن كان لا يكون إلا مملوءً من السبّ والشتم والطغيان ، على ما هو مقتضى يأس الإنسان ، فإنه إذا يئس الإنسان طال لسانه ، ومال لعابُه ، وكثر التهابه ، وكبر إعجابه ، وتفوّه بما لا يعني ، وأتى بما لا يُغني .

وأما رابعاً : فهو أن تخيل كون " شفاء العيّ " مشتملا على المناظرة الحقة ، ليس إلا كتخيل صاحب الاستقصاء وشيعته بكون جميع كتبه مشتملة على المناظرة الحقة .

قوله : والذي نفسي بيده إني عندما اطلعت على إبراز غيّ الراد ، وأحطت علماً بما فيه من السفه والفساد ، استحييت حياءً شديداً من أن أكتب عليه الجواب ، أو أخاطبه بخطاب .

أقول : حق لك ولأنصارك أن تستحييَ من تعقبات الرادّ النقاد حيث تعقبك بما لا يمكن جوابه ، ولا يتيسر دفعه ، إلا أن يكون بالسبّ بلا سبب ، وتكلم ألفاظ من هو رذيل النسب ، والتشيخ والتشمّخ كعادة خبيث الحسب ، والإقرار بأني جامع اليابس والرطب ، حمّال الحطب ، وإن أنجر ذلك إلى العطب .

قوله : وها أنا أستغفر الله العظيم من الابتلاء بمثل هذا الرد على ذلك الراد الذي لا يهتدي إلى بياض ، ولا إلى سواد .

أقول : هذا الاستغفار يحتاج إلى الاستغفار من المنصور والأنصار ، فإن مثل هذا الاستغفار معدود من الذنوب الكبار ، فإن التوبة عبارة عن الاستغفار مع الندم ، لا عن الاستغفار مع الشتم ، هذا عجب عُجاب تستغفر وتصر على السباب ، غافلا عن قول الصادق المصدوق : «سباب المسلم فسوق» .

وما أحسن قول ابن الرومي الصادق على من يشتكي سب غيره ، وهو يسبح في بحر الطغيان العميق :

تشكى المحبَّ وتشكو وهي ظالمة كالقوس تُصمى الرَّمايا وهي مرنان

وإني بفضل الله الغني في عزلة، وإعراض عن حركة أهل زماني، وقرضهم بالمقراض، لا أبالي من اعتدى منهم ورماني، ولا أترك إحقاقَ السَّويّ وإن سبّني خصمي وآذاني، لا أشتغل بسبّه وشتمه، ولا يسمع أحد منّي له ذكرًا، ولا أقول في حقه بسبب ذلك: هُجرًا.

والعجب أنك تدعي المناظرة، ولا تتصور ما اشترط للمباحثة، ولا تعلم ما قررت لها الأئمة من الآداب الملتزمة.

قال في "الآداب الباقية شرح الشريفية": قال الإمام الرازي: يجب على المناظر أن يحترز عن الاختصار في الكلام عند المناظرة كيلا يخل بالفهم، وعن التطويل فيه لئلا يؤدي إلى الإملال، وعما لا دخل له في المقصود كيلا يخرج الكلام عن الضبط، ولا يلزم البعد عن المطلوب، وعمّن كان مهيبًا محترمًا، إذ هيبة الخصم واحترامه ربما يزيل دقة نظره وجودة طبعه، وأن لا يستعمل الألفاظ الغريبة أو المحتملة للمعنيين بلا قرينة معينة للمراد، وأن لا يضحك ولا يرفع الصوت، ولا يتكلم بكلام السفهاء عند المناظرة، لأنها من صفات الجهّال ووظائفهم، فإنهم يسترون بها جهلهم، وأن لا يحسب الخصم حقيرًا كيلا يصدر عنه بسببه كلام ضعيف، حتى يغلب عليه الخصم الضعيف - انتهى -.

قوله: ولولا أن السباب شيمة المرتاب من طوائف الشيعة ومن يوافقهم في الأكل والشرب لأسمعتك منه شيئًا.

أقول: يا أهل النُّهى والعقول! انظروا إلى هذا المقول، هل نطق به أحد من أهل المناظرة؟ هل تكلم به أحد ممن تصدى للمباحثة، يبرأ ناصرك من خصال الشيعة، ويتكلم بالكلمات الشنيعة، يفر منهم، ثم يتشبه بهم، وقد قال النبي ﷺ: «من تشبّه بقوم فهو منهم» فهو من الذين ينهون عنه وينأون عنه، وإن يُهلكون إلا أنفسهم، وهل بقي فحش، وهَذَر، ولغو، وهَذَر لم يتكلم به في "التبصرة"، هل من سب لم يأت به في تلك الأوراق المنتشرة.

أما ترى ما فيها من كلمات المباغضة، والمنافرة تَترى، فانظر ما ترى، أما تشعر ما فيها من الهذيانات والهزليات، فمالك تماري، وما ذا الذي بقي من ألفاظ السباب الذي يقول في حقه: لأسمعتك منه شيئًا، إلا أن يكون المراد ألفاظ السباب التي يختارها

الصوّاغون والصبّاغون والصائغون، والحائكون والحجّامون والحرّاثون والأكّارون والزّارعون في محاوراتهم عند مخاصماتهم، وقد أخذ من ذلك أيضًا نصيبًا وافرًا وحظًا باهرًا.

وقد نصح لي جمع من أماثل الدهر وأفاضل العصر، وأصابوا في ذلك وما أخطأوا بأن لا أتوجه إلى رد "التبصرة" الملقبة بـ"المزخرفة" قائلين أوقاتك النفيسة، أجل من أن نتوجه إلى هذه المزخرفات، ولمحاتك النظيفة، أعز من أن تصرفها في رد هذه الخرافات، ولما بلغ الأمر إلى ما ترى من تقريبات كريهة، وتحريرات سقيمة، لم يبقَ لطف المباحثة لخروج المنصور وأنصاره عن حيّز أصحاب المناظرة، فقلت لهم: هب صدقتم ونعم ما قلتم، لكن خشية وقوع الجهال في أودية الضلال تزعجني وتهيئني على أن أدخل في هذه المسالك، فأهدي السالك في الحوالك، وأميّز بين الناسك والهالك، ولولا خوف ضلالة الناس بالدخول في الوسواس لتركت الخطاب مع الأنجاس الذين لا يفهمون أمرًا، ولا يعقلون خُبرًا، ولا يعظمون حبرًا، ولا يتفوهون إلا نُكرًا، والله أسأل أن يصفح عن زلاتي ويُخفف ميزاني بإلقاء سيئاتي على ظهور الهمّازين اللمّازين العيّابين السبّابين الثرثارين الفحاشين، وأن يُجنب أقلامي عن تسطير ما يُذهب بحسناتي، ويُخرّب أخرياتي، وأن يلهمني الصبر الجميل، ويُعطيني الجزيل، وهو حسبي ونعم الوكيل، وهو ربي ونعم الكفيل.

الدراسة الثانية: في رد ما في الفاتحة

قال ناصرك المختفي في الصفحة الثامنة: أما الفاتحة ففي بيان أمور وجب الاطلاع عليها زيادة للبصيرة في المطلوب.

أقول: قد قضيتَ ما وجب عليك، والله يجزيك على صنيعك، وأنا أقضي ما هو الواجب عليّ بل على سائر العلماء، بحيث تنشرح به صدور الفضلاء، ثم قال: الأمر الأول أني لست أدّعي أن صاحب "الإتحاف" معصوم لا يقع منه غلط خطأ أو نسيانًا، فهذا خصيصة رب العالمين، وكل بني آدم خطّاء، والتوابون خير الخطّائين، وجحد آدم فجحدت ذريته، ونسي آدم فأكل من الشجرة، فنسيت ذريته، وخطأ آدم وخطأت

ذريته، وأول ناس أول الناس، والإنسان يساوق السهو والنسيان، فصدور الغلط خطأ أو نسيانًا غير بعيد عن البشر أيًا ما كان، نبيًا كان أو رسولا، صحابيًا أو تابعيًا، صديقًا أو محدثًا، صالحًا أو مجتهدًا، ولكن غرضي أن أغلاطه إن ثبت كونها أغلاطًا ليست من جنس أغلاط الطلبة والقاصرين ممن بضاعتهم في العلم مزجاة، بل من جنس السهوات المنسوبة إلى المهرة الكاملين، البالغين في العلم أقصى الدرجات، وهي التي تعتري غالب المؤلفين تارة من قبل النسخ، وتارة من قبل الطبع، وأخرى من جهة عدم النظر الثاني، ومرة من جهة أخرى، فكما أن تأليفاتهم مع ذلك ليست مما لا ينتفع به، فيترك ويهجر، فكذلك حال تأليفات الشريف حذوًا بحذو، وسواء بسواء من غير أن يجحد وينكر.

أقول: ههنا كلام من وجوه تبين لك أن هذه النصرة لك من ناصرك غير مقبولة ومصنوتة، بل عن سَنَن التدين معدولة ومغبونة عند أرباب الإنصاف، وإن في سياقها ما يستنكف عنه عقل العالِم، بل العالَم أشد الاستنكاف:

الأول: أن ذكر خطأ آدم على نبينا وعليه الصلاة والسلام ونسيانه وجحوده في أثناء نصرته سيده لا يخلو عن سوء أدب بالجد الأعلى، ولا تغرر بإطلاق الله ورسله، فلا يجوز للأدنى ما يجوز للأعلى.

وقد شنع جمع من أهل العلم والفضل على مثل هذا الصنع، وقبحوه أشد القبح، وأوجبوا على فاعله التعزير، وشددوا على مرتكبه الزجر والنكير، وشهدوا بأنه منكر من القول وزور، لا يليق ارتكابه لمن له أدنى شعور.

قال القاضي عياض في "الشفاء": الوجه الخامس أن لا يقصد نقصًا ولا يذكر عيبًا ولا سبًا، ولكنه ينزع بذكر بعض أوصافه. أي النبي صلى الله عليه وسلم، وكذا غيره من الأنبياء، ويستشهد ببعض أحواله الجائزة عليه في الدنيا على طريق ضرب المثل أو الحجة لنفسه أو لغيره، أو على التشبه به أو عند هضيمة نالته أو غضاضة لحقته ليس على سبيل التأسي والتحقيق، بل على مقصد الترفيع لنفسه أو لغيره، أو على سبيل التمثيل وعدم التوقير لنبيه، أو على قصد الهزل والتنذير بقوله كقول القائل إن قيل فيَّ السوء فقد قيل في النبي ﷺ، وإن كذبتُ فقد كذب الأنبياء، وإن أذنبت فقد أذنبوا، أو أنا أسلم من ألسنة الناس، ولم تسلم منهم أنبياء الله ورسله، أو قد صبرت كما صبر أولو العزم من الرسل، أو كصبر أيوب، أو قد صبر نبي الله على عداه، وحلم على أكثر مما صبرت،

وكقول المتنبي:

أنا في أمة تداركها الله غريب كصالح في ثمود

ونحوه كثير في أشعار المتعجرفين في القول، المتساهلين في الكلام، كقول المعري:

كنت موسى وأفته بنت شعيب غير أن ليس فيكما من فقير

وكذلك قوله:

هو مثله في الفضل إلا أنه لم يأته برسالة جبريل

ونحو منه قول الآخر:

وإذا ما رفعت راياته خفقت بين جناحي جبريل

فإن هذه وإن لم تتضمن سبا، ولا أضافت إلى الملائكة والأنبياء نقصاً، ولا قصد قائلها ازدراء وغضا فما وقّر النبوة، ولا عظّم الرسالة، ولا عزر حرمة الإصطفاء، ولا عزز حظوة الكرامة حتى شبّه من سبّه في كرامة نالها، أو معرة قصد الانتفاء منها: أو ضرب مثل لتطييب مجلسه، أو أغلاء في وصفه بتحسين كلامه بمن عظّم الله خطره، وشرف قدره، وألزم توقيره، وبرّه ونهى عن جهر القول له، ورفع الصوت عنده، فحق هذا إن درئي عنه القتل الأدب وسجن وقوة تعزيره بحسب شنعة مقالة، ومقتضى قبح ما نطق به ومألوف عادته لمثله أو ندوره أو قرينة كلامه، أو ندمه على ما سبق منه، ولم يزل المتقدمون ينكرون مثل هذا ممن جاء به -انتهى ملخّصاً-.

الوجه الثاني: أن صدور الخطأ والنسيان وإن كان غير بعيد عن البشر، لكن الإصرار عليه، وإصلاح ما لم يصلحه الدهر بعيد عن البشر، لا يختاره إلا من عُجنت طينه بالشرّ، لا سيما إذا نبّه الخاطئ على خطئه أحد من أرباب الفهم، وحصل له أيضاً علم أنه لا شبهة في كونه من زلة القدم وطغيان القلم. قال الله تعالى في كتابه المعلى: ﴿وهو ألدّ الخصام﴾ وقال في موضع آخر: ﴿بل هم قوم خصمون﴾ وقال في موضع آخر: ﴿ما ضربوه لك إلا جدلا﴾ وقال تعالى في موضع آخر: ﴿يعرفونه كما يعرفون أبناءهم وإن فريقا منهم ليكتمون الحق وهم يعلمون﴾ وفي الباب أخبار شهيرة، وآيات كثيرة تنادي بأعلى النداء على أن الإصرار على ما علم خطأه، وكتمان الحق بعد ما كشف عنه غطاءه من أقبح الصفات الإنسية، وأشنع الأخلاق الرديئة.

الوجه الثالث: أن قوله في باب أغلاطك: إن تثبت كونه أغلاطًا ينادي بأنكم ومن نصركم إلى الآن في شك وريب، ولم يحصل لكم اليقين بكون أغلاطكم أغلاطًا بلا ريب.

وهذا أمر عجاب بلا ارتياب، فإن أغلاطكم في تصانيفكم وإن كان بعضها مما يحتمل أن يكون موردا للشبهة، ويختص بعلم ذلك الخاصة دون العامة، فإن أكثرها - وللأكثر حكم الكل - مما يحكم بكونها أغلاطًا الكل، ويحصل التيقن بذلك للطلبة، فضلا عن الكملة.

ونذكر ههنا على طريق النموذج نبذًا منها مما قصصنا عليك في "إبراز الغي الواقع في شفاء العيّ"، وما لم نقصصه هناك، وبالنموذج يعرف الأصل، والفرع يشهد بحال الأصل، وستعود إلى ذكر ما نذكره ههنا مما لم نذكره في الإبراز وفيما قبله مع غيره من المسامحات الواضحة في الخاتمة من هذه الرسالة، أحسن الله بدايتها وخاتمتها، وجعلها فريدة بين أمثالها وأقرانها.

فمنها: أنكم كتبتم في ترجمة أبي عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي من المقصد الثاني من "إتحاف النبلاء": وفاتش در سنه ثمان وهشتاد وأربعمائة. وهذه العبارة مما يضحك عليها الأطفال، فضلا عن الرجال.

ومنها: أنك ذكرت في المقصد الأول من "الإتحاف" عند ذكر أمالي محمد بن سلامة القضاعي أنه مات سنة ثمان وخمسين وثلاثة مائة، وهذا مع كونه مخالفًا لما أرّخ به وفاته في ذلك المقصد عند ذكر شهاب الأخبار له غلط فاحش. قال السمعاني في "كتاب الأنساب" بعد ذكر أن القضاعي نسبة إلى قُضاعة بضم القاف قبيلة عند ذكر من انتسب إليها، ومن المتأخرين القاضي الإمام أبو عبد الله محمد بن سلامة القضاعي قاضي مصر، سمع جماعة كثيرة، وصنّف كتاب الشهاب ومطرح الأسانيد، وتوفي سنة أربع وخمسين وأربعمائة بمصر، قال الخطيب: لقيته بمكة-انتهى- وكذا أرّخ وفاته اليافعي في "مرآة الجنان"، والسيوطي في "حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة"، والذهبي في "تذكرة الحفاظ" وغيرهم.

ومنها: أنك ذكرت في المقصد الأول منه أيضًا عند ذكر مسند عبد بن حميد: أنه توفي سنة تسع وأربعين وثلاثمائة، وهذا أمر يحكم بكونه غلطًا من تيسرت له مطالعة

صحيح مسلم وغيره من الكتب الحديثية، فقد علّق له البخاري في صحيحه في دلائل النبوّة وسمّاه عبد الحميد، وروى عنه مسلم في "صحيحه" في كتاب الإيمان وغيره، والترمذي في جامعه، ومن المعلوم أنهم لم يدركوا المائة الرابعة، بل ماتوا قبلها بكثير. وقال الذهبي في "تذكرة الحفاظ": وكفاك به حجة عبد بن حميد أبو محمد الكشي مؤلف المسند الكبير والتفسير وغير ذلك، واسمه عبد الحميد، رحل على رأس مائتين في شبابه، فسمع محمد بن بشر العبدي ويزيد بن هارون، وابن أبي فديك وعبد الرزاق وطبقتهم، كان من الأئمة الثقات، مات سنة تسع وأربعين ومائتين -انتهى- ومثله في "بستان المحدثين" و"أنساب السمعاني" و"طبقات الحفاظ" و"مرآة الجنان" وغيرها.

ومنه: أنك ذكرت في المقصد الثاني منه في ترجمة الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الإصفهاني مؤلف حلية الأولياء وغيره أنه مات في ثامن المحرم سنة ثلاث بعد أربعمائة وعمره أربع وسبعون، وأن ولادته في السنة السادسة والثلاثين بعد ثلاثمائة.

وهذا أمر عجيب، وصدوره عن الأديب اللبيب غريب، أما أولا فلأن ولادته لما كانت في السنة التي ذكرتها، ووفاته في السنة التي سطرتها لم يكن أن يبلغ عمره إلى مدة قدرتها، فإنه إذا حذف من المائة الرابعة ست وثلاثون بقي أربع وستون، وإن ضمت معه سنة ولادته بقي خمس وستون، وإذا ضم معه مقدار الستين من المائة الخامسة، أو مقدار ثلاث إذا حسبت سنة وفاته سنة كاملة لم يبلغ المجموع إلى ما ذكر، وهذه صور الجمع على ما يعلمه الأطفال، فضلا عن الرجال ٦٤+٢=٦٦، ٦٤+٣=٦٧، ٦٥+٢=٦٧، ٦٥+٣=٦٨، فالحاصل إما ست وستون، أو سبع وستون، أو ثمان وستون.

وأما ثانيًا: فلأنك ذكرت في المقصد الأول عند ذكر الحلية ودلائل النبوة وغيرهما أن وفاته سنة ثلاثين بعد أربعمائة، وهذا هو الصحيح، كما ذكره الذهبي واليافعي وغيرهما، فبين كلاميكم تناقض واضح، وتساقط لائح.

فإن قلت: إن ذكر الثلاث ههنا وقع في الكتاب من الناسخ، وذلك لأن الثلاث تعبيره بالفارسية سه والثلاثون تعبيره سي، فكتب الناسخ لفظ سه مكان سي.

قلنا لك: على تقدير تسليمه فكيف قولك هفتاد وچار سال عمر داشت، يعني كان عمره أربعًا وسبعين، إذ الثلاثون إذا جمع مع أربع وستين، أو خمس وستين، أو جمع التاسع والعشرون بحذف سنة الوفاة مع أحدهما لم يصر المجموع بمقدار ما

ذكرت، فإن الحاصل من الجمع إما أربع وتسعون، أو ثلاث وتسعون، أو خمس وتسعون، ومن المعلوم أن تعبير التسعين بالفارسية نود، وتعبير السبعين هفتاد، وهذان اللفظان مما لا يشتبه أحدهما بالآخر على كاتب وناظر، وإن كان موسومًا بالعاهر والعاثر.

ومنها: أنك ذكرت في باب الوضوء من "مسك الختام شرح بلوغ المرام" ما معربه: أن ابن خلكان ذكر أن ولادة الدارقطني كانت سنة ست وثلاثمائة في ذي القعدة ووفاته يوم الأربعاء الثامن أو العاشر من ذي القعدة، وقيل: ذي الحجة سنة خمس وثمانين وثمانمائة -انتهى- وهذا أمر لعله صدر في حالة اللهو والغفلة، لا في الصحو واليقظة، أما أولا فلأنه لا وجود لهذا الذي نقلت من تاريخ وفاته في "تاريخ ابن خلكان"، وهذه نسخة المطبوعة متداولة بين الطلبة والكملة، فلينظر فيها من شاء الاطلاع على بطلان هذه النسبة، فهي فرية بلا مرية.

وأما ثانيًا فلأنّ وفاة ابن خلكان سنة إحدى وثمانين وستمائة، كما ذكره اليافعي في "مرآة الجنان" وابن شهبة في "طبقات الشافعية" وغيرهما من أرباب الخُبرة، فهل يعقل أن يذكر ابن خلكان في تاريخه الذي ألّفه في حياته موت الدارقطني في المائة التاسعة، وليس له وجود في دار الدنيا في تلك المائة، إلا أن يقال أنه صنفه في مدفنه وأدرجه في مضجعه.

وأما ثالثًا: فلأنه لو كان كذلك لكان أدرك الدارقطني جمع من المحدثين الذين كانوا فيما بين تاريخي ولادته ووفاته، كالنووي وابن الصلاح والقاضي عياض والعراقي وابن الملقن والعيني وابن حجر وابن تيمية وابن القيم وابن رجب وابن عبد الهاد والذهبي والسيوطي والسخاوي وغيرهم، وبطلانه أظهر من الشمس وأبين من الأمس.

وأما رابعًا: فلأنه لو صح ما ذكره من التاريخين المذكورين لزم أن يكون عمر الدارقطني في الدنيا أزيد من خمسمائة سنة، ولم يقل به أحد من أهل الخبرة، ولا عده أحد من المعمرين، وفيمن بقي إلى هذا المقدار من السنين.

وأما خامسًا: فلأنك أرّخت في المقصد الأول من "إتحاف النبلاء" وفاته تارة بستة خمس وثمانين وثلاثمائة، وهو الصحيح كما ذكرته في "إبراز الغي"، وتارة سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة، فلا يدرى ما هو الصحيح عنده من هذه الأقوال المختلفة.

ومنها: أنك ذكرت في المقصد الثاني من "الإتحاف": أن الشيخ عبد العزيز الدهلوي ولد سنة تسع وخمسين بعد ألف ومائة، وأنه توفي بعمر تسعين منه في سنة تسع وثلاثين بعد الألف والمائتين، وهذا أمر خطأه تبين عند الصبيان فضلا عن أرباب الشأن.

ومنها: أنك ذكرت في "أبجد العلوم": أن ناصر المطرزي قرأ على الزمخشري، وأنه ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، مع أنك ذكرت أيضا هناك أن الزمخشري توفي سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، أفلا يعلم العاقل اللبيب، أن قراءة مثل هذا المولود من مثل هذا المتوفى لا يدعيها إلا الغافل الكئيب.

ومنها: أنك ذكرت في المقصد الأول من "الإتحاف" عند ذكر الابتهاج للسخاوي أنه مات سنة ستين وثمانمائة. وهذا غلط قطعا، كما بينته في "إبراز الغي"، وستأتي إقامة البراهين القطعية عليه فيما يأتي إن شاء الله أخي.

ومنها: أنك أرخت وفاة الدارقطني عند ذكر أربعينه في المقصد الأول منه بسنة خمس وثلاثين وثلاثمائة، وهذا باطل قطعا، كما يعلم من "إبراز الغي".

ومنها: أنك أرخت وفاة علي القاري المكي في "الإتحاف" وغيره تارة بسنة أربع وأربعين وألف، وتارة بسنة ست عشرة وألف، وكل من القولين باطل باليقين، كما لا يخفى على من طالع "خلاصة الأثر" و"ذيل الكواكب السائرة" وغيرهما من تصانيف أولي النهى، وسيأتي ذكر ذلك إن شاء الله تعالى.

ومنها: أنك ذكرت في "الإتحاف" عند ذكر أسماء رجال الكتب الستة بأن السراج ابن الملقن، توفي سنة أربع وأربعمائة، وهذا غلط يقينا، كما لا يخفى على من طالع "الضوء اللامع" وغيره.

ومنها: أنك أرخت وفاة ابن عساكر الدمشقي عند ذكر تاريخه سنة إحدى وسبعين وسبعمائة، وهذا باطل قطعا، كما لا يخفى على من طالع "تاريخ ابن خلكان" وغيره.

ومنها: أنك أرخت وفاة الباجي عند ذكر "التعديل والتجريح" سنة أربع وسبعين وسبعمائة، وهذا كونه خطأ لا يشك فيه أحد من العلماء، كما لا يخفى على من طالع "العبر" و"مرآة الجنان" و"سير النبلاء" وغيرها.

ومنها: أنك أرخت وفاة ابن رجب الحنبلي عند ذكر شراح "صحيح البخاري" سنة

خمس وتسعين وتسعمائة . وهو غلط لا يشك فيه إلا من ابتلي بالخبط .

ومنها : أنك أرّخت في "الإتحاف" و"الحطة" وفاة البزدوي الحنفي شارح "صحيح البخاري" سنة أربع وثمانين وثمانمائة ، وهذا أمر لا يشك في بطلانه أحد من قراء "التوضيح" و"التلويح" و"الهداية" ، فضلا عن غيره من أرباب الدراية .

ومنها : أنك أرّخت عند ذكر "جامع المسانيد" وفاة ابن كثير الدمشقي سنة أربع وتسعين وستمائة ، وهذا بطلانه غير خاف على المؤرخين ، فضلا عن الفضلاء المعتبرين .

ومنها : أنك أرّخت وفاة الجزري عند ذكر "الحصن الحصين" بسنة أربع وثلاثين وسبعمائة ، وهذا يقطع بكونه غلطا كل من نظر "الحصن الحصين" فضلا عن علماء الدين .

ومنها : أنك أرّخت وفاة ابن أبي شيبة عند ذكر "مسنده" السنة خمس وثلاثين وثلاثمائة ، وهذا خطأه بيّن عند من نظر "صحيح البخاري" و"صحيح مسلم" ، فضلا عن غيره من حملة العلم ، فيا صاحب "الإتحاف" وناصره المقلّد له! ألكما شك في كون هذه الأغلاط ، ونظائرها مما هو مجموع في "الإتحاف" و"الإكسير" و"الحطة" وغيرها التي لا يشك أحد من الطلبة والكملة في بطلانها أغلاطا ، أم حصل لكما اليقين بكونها أغلاطا ، بيّنا لي ما في قلبكما ، واصدقا لي حديثكما ، ولا تكونا ممن يصدق عليه إذا حدّث كذب . فإن الكذب لا سيما إذا كان لكتمان الحق الساطع أمر غريبٌ ، أنشدكما بالله الذي ينجي الصادقين ، ويهلك الكاذبين ، فإن اخترتما الأول ، تعجب منكما أرباب العلم والفضل ، وإن اخترتما الثاني فما معنى قولكما : إن تثبت كونها أغلاطا تدل على الإسهاء ، والشك بلا اشتباه .

الوجه الرابع : أن حكمه على أغلاطك بأنها ليست من جنس أغلاط الطلبة والقاصرين ، بل من جنس السهوات المنسوبة إلى المهرة الكاملين ... إلخ كذب وزور ، فإن الأغلاط التي سردناها سابقا ، وفي "إبراز الغي" ليست مما يصدر عن الطلبة أصحاب الشعور ، فضلاً عن أرباب النظر الوسيع والعبور ، أليس القول بكون وفاة الدارقطني سنة خمس وثمانين وثمانمائة مما تضحك عليه الطلبة ، أليس القول بكون وفاة البزدوي سنة أربع وثمانين وثمانمائة مستغربا عند الطلبة ، أليس الحساب الذي ذكرته في ترجمة أبي نعيم الأصبهاني والعلامة الدهلوي مما تتعجب منه الصبيان ، أليس التوريخ الذي ذكرته

لوفاة ابن رجب وابن عساكر وابن أبي شيبة وعبد بن حميد والقضاعي وغيرهم بديهي البطلان عند مهرة الشأن، أليس ما صدر منك في "الإتحاف" عند ذكر "الحصن الحصين" مما لا يصدر مثله عن أحد من المصنفين، فإنك أرّخت أولا وفاته سنة أربع وثلاثين وسبعمائة، وذكرت بعيده أنه صنّفه لما فرّ من تيمور، وذكرت بعد سطور عديدة أنه فرغ من تأليف "الحصن" سنة إحدى وتسعين وتسعمائة، ثم ذكرت بعد سطور أنه فرغ من "شرح الحصن"، وقد ألفه بعد أربعين سنة من تأليف الحصن سنة إحدى وثلاثين وثمانمائة، ونظائر هذه المزخرفات في تصانيفك كثيرة، وكل أحد يعلم أنها ليست من جنس أغلاط المهرة، بل من جنس أغلاط القاصرين، ومسامحات الغافلين الذين لا يميّزون بين الشمال واليمين، ولا يفرّقون بين المكان والمكين.

الوجه الخامس: أن وقوع الأغلاط والمسامحات وإن لم يكن مضرا بالتصانيف وأهلها، لكن كثرته دالة على عدم تنقيح مؤلفها، فيحكم عليها بكونها غير معتبرة وساقطة ومتروكة، ويكون مؤلفها من المتروكين والساقطين:

إذا لم تكن واعيًاحافظًا فجمعك للكتب لا ينفع

ولذلك ترى المحدثين لا يقبلون روايات المغفلين، ويحكمون على من كثرت منه مخالفة الثقات ورواية المنكرات بأنه من المتروكين. قال ابن حبان البستي في "كتاب المجروحين" في شأن موسى العبدي: كان ممّن غلب عليه الصلاح والعبادة حتى غفل عن حفظ الأخبار، فوقع المناكير في روايته، فلما فحش خطأه استحق الترك -انتهى- وكذلك قاله في حق غيره من المجروحين.

وقال الفاضل السندي في فوز الكرام: لا تضر النكارة إلا عند كثرة المخالفة للثقات، ففي مقدمة "فتح الباري" ثابت بن عجلان الأنصاري قال: العقيلي لا يتابع على حديثه، وتعقب ذلك أبو الحسن بن القطان بأن ذلك لا يضره، إلا إذا كثرت منه روايات المناكير ومخالفة الثقات، قال الحافظ: هو كما قال -انتهى- وقال أيضا فيه في شأن عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي: راوي حديث وضع اليدين تحت السرة، إنما ضعفه؛ لأنه خالف في بعض المواضع الثقات، وتفرد بعضها بالروايات وهو لا يضر، وإنما تضره كثرة روايات المناكير وكثرة مخالفات الثقات -انتهى-.

وقال شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي في "فتح المغيث بشرح ألفية

الحديث": قال ابن دقيق العيد: قولهم: روى مناكير لا يقتضي بمجرده ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته، وينتهي إلى أن يقال فيه: هو منكر الحديث؛ لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك بحديثه -انتهى-.

ولذلك أيضًا ترى العلماء يحكمون على التصانيف التي كثر فيها من مؤلفها التساهل والتجاهل، ولم يلتزم فيها التنقيد وإيضاح الحق المبين، بل جمع الرطب واليابس، والغث والسمين، بأنها مما لا ينتفع بها، ولا يعتمد عليها، وينكرون عليها صنيعهم ذلك، ويطعنون به فيما هنالك.

انظر إلى قول الحافظ ابن حجر العسقلاني في شأن "كتاب الموضوعات" لابن الجوزي: فيه من الضرر أن يظن ما ليس بموضوع موضوعًا عكس الضرر بـ"مستدرك الحاكم"، فإنه يظن به ما ليس بصحيح صحيحًا، ويتعين الاعتناء بانتقاد الكتابين، فإن الكتابين بتساهلهما أعدم الانتفاع بهما إلا للعالم بالفن؛ لأنه ما من حديث إلا ويمكن أن يكون قد وقع فيه التساهل -انتهى-.

وإلى قول السيوطي في "وجيزه": وبعد! فإن "كتاب الموضوعات" جمع العلامة ابن الجوزي قد نبّه الحفاظ قديما وحديثًا على أن فيه تساهلا كثيرًا وأحاديث ليست بموضوعة، بل وفيه أحاديث حسان، وأخرى صحاح، وقد قال شيخ الإسلام ابن حجر: إن تساهله وتساهل الحاكم في "المستدرك" أعدم النفع بكتابيهما، إذ ما من حديث إلا ويمكن أنه مما وقع فيه التساهل، فلذلك وجب على الناقد الاعتناء بما ينقله منهما من غير تقليد لهما -انتهى-.

وإلى قول ابن عابدين الشامي الشيخ محمد أمين في "رد المحتار على الدر المختار" في "شرح الأشباه" لشيخنا هبة الله البعلي، قال شيخنا العلامة صالح: إنه لا يجوز الإفتاء من الكتب المختصرة كـ"النهر" و"شرح الكنز" للعيني و"الدر المختار"، أو لعدم الاطلاع على حال مصنفيها، كشرح "الكنز" لملا مسكين، و"شرح النقاية" للقهستاني، أو لنقل الأقوال الضعيفة بها كالقُنية للزاهدي -انتهى-.

وإلى قول علي القاري المكّي في بعض رسائله: قال عصام الدين في حق القهستاني: إنه لم يكن من تلامذة شيخ الإسلام الهروي، لا من أعاليهم ولا من أدانيهم، وإنما كان دلال الكتب في زمانه، ولا كان يعرف الفقه، ولا غيره بين أقرانه،

ويؤيده أنه يجمع في شرحه هذا بين الغث والسمين، والصحيح والضعيف من غير تصحيح ولا تدقيق، فهو كحاطب الليل يجمع بين الرطب واليابس في النيل - انتهى -.

وإلى قول البركلي في شأن القنية: القنية وإن كانت فوق الكتب غير المعتبرة، وقد نقل عنها بعض العلماء في كتبهم، لكنها مشهورة بضعف الرواية - انتهى -.

وإلى قول ابن عابدين في "تنقيح الفتاوى الحامدية": الحاوي للزاهدي مشهور بنقل الروايات الضعيفة، ولذا قال ابن وهبان وغيره: إنه لا عبرة لما يقوله الزاهدي مخالفا لغيره - انتهى -.

وإلى قول الذهبي في شأن "مستدرك الحاكم" على ما نقله الشيخ الدهلوي في "بستان المحدثين" ما حاصله أنه لا يحل لأحد أن يغتر بتصحيح الحاكم ما لم ينظر تعقباتي عليه - انتهى -.

وإلى قول الذهبي في ديباجة "ميزان الاعتدال": إنما يضر الإنسان الكذب والإصرار على كثرة الخطأ والتجري على تدليس الباطل، فإنه خيانة وجناية - انتهى -.

وبالجملة فكثرة الخطأ وعدم التنقيد، وجمع الرطب واليابس من غير تدقيق وتسديد يخرج المؤلف عن حيز الاعتبار، ويدخله مع تصنيفه في حيز عدم الاعتبار، لا سيما إذا أصر على ما صدر منه، ولم يتنبه بعد ما نبه عليه، وهذه الصفة موجودة فيك وفي تصانيفك، فلا يفيد قول ناصرك. فكذلك حال تصانيف السيد الشريف ... إلخ، فإن بين تصانيفك وتصانيف من سبقك من الناقدين بون مبين، نعم لك أسوة بمن سبقك من المتساهلين والمغفلين، فكما أن تصانيفهم جعلت غير معتبرة، وحكم العلماء عليها بأنها غير منقحة، كذلك تصانيفك حكم عليها بأنها جامعة للرطب واليابس غير مهذبة حذو النعل بالنعل من غير تفرقة، فلي أسوة بالحاكمين السابقين، فالحمد لله على ذلك، ولكم أسوة بالمحكوم عليهم السابقين، فبئس الاقتداء فيما هنالك.

فإن قال قائل: إن التساهل في باب الروايات الحديثية والمسائل الفقهية وإن كان مضرا لصاحبه، وشاهدا على عدم اعتباره، لكن التساهل في باب تراجم العلماء، والتواريخ والحوادث ليس كذلك، والموجود في صاحب "الإتحاف" هو هذا لا ذاك.

قلنا له: أولا: أليس هو الذي أفتى بسقوط الزكاة من مال التجارة، وبحل ذبيحة كل رجل، مجوسيا كان أو مشركا، وبسقوط القضاء عمن ترك الصلاة متعمدا، وبحل

نكاح ما فوق الأربع من النساء، وبجواز صلاة الجمعة قبل الزوال إلى غير ذلك من المسائل البشعة الشاذة التي قدروها جمهور علماء الأمة مرة بعد مرة الموجودة في تصانيفه التي ألّف في الفقه والحديث بالكثرة، ولا ينفعه في أمثال هذه المسائل تقليد الشوكاني، أو ابن تيمية الحراني.

وثانيًا: أن فنّ التاريخ فن شريف، وعلم لطيف، يجب فيه التثبت والتنقيح. والتساهل فيه أيضًا مذموم وقبيح، انظر إلى قول ابن الأثير الجزري في تاريخه المسمّى بـ "الكامل": لقد رأيت جماعة ممن يدعي المعرفة والدراية، ويظن بنفسه التبحر في العلم والرواية، يحتقر التواريخ ويزدريها ويعرض عنه، ويلغيها ظنًا منه أن غاية فائدتها إنما هو القصص والأخبار، ونهاية معرفتها الأحاديث والأسمار، وهذه حال من اقتصر على القشر دون اللبّ نظره، ومن رزقه الله طبعا سليمًا، وهداه صراطا مستقيمًا علم أن فوائدها كثيرة، ومنافعها الدينية والدنيوية جمة غزيرة -انتهى.

وإلى قول أحمد القرماني في "أخبار الدول وآثار الأول": لا يجهل نفعه، أي علم التاريخ، إلا ساقط الهمة جامد القريحة بليد الذهن رديء الطبع -انتهى.

وإلى قول المؤرّخ ابن خلدون في مقدمة تاريخه: اعلم أن فن التاريخ فن عزيز المذهب جمّ الفوائد، شريف الغاية، إذ هو يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم، والأنبياء في سيرهم، والملوك في دولهم وسياستهم حتى تتم الفائدة في ذلك لمن يرومه في أحوال الدين والدنيا، فهو محتاج إلى مآخذ متعددة ومعارف متنوعة، وحسن نظر، وتثبت يفضيان بصاحبهما إلى الحق، وينكبان به عن المزلات والمغالط؛ لأن الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرد النقل، ولم تحكم أصول العادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني، ولا قيس الغائب منها بالشاهد، والحاضر بالذاهب، فربما لم يؤمن فيها من العثور ومزلة القدم، والحيد عن جادة الصدق، وكثيرا ما وقع للمؤرخين والمفسرين وأئمة النقل المغالط في الوقائع والحكايات لاعتمادهم فيها على مجرد النقل غثا أو سمينا لم يعرضوها على أصولها، ولا قاسوها بأشباهها، ولا سبروها بمعيار الحكمة والوقوف على طبائع الكائنات، وتحكيم النظر والبصيرة في الأخبار، فضلوا عن الحق، وتاهوا في بيداء الوهم والغلط، سيما في إحصاء الأعداد من الأموال والعساكر إذا عرضت في الحكايات، إذ هي مظنة الكذب ومطية الهذر، ولا بد

من ردها إلى الأصول، وعرضها على القواعد -انتهى-.

وإلى قوله قبيل ذلك: إن فحول المؤرخين في الإسلام قد استوعبوا أخبار الأيام، وجمعوها وسطروها في صفحات الدفاتر، وادعوها وخلطها المتطفلون بدسائس من الباطل، وهموا فيها أو ابتدعوها، وزخارف من الروايات المضعفة لفقوها ووضعوها، واقتفى تلك الآثار الكثير ممن بعدهم، واتبعوها وأدوها إلينا كما سمعوها، ولم يلاحظوا أسباب الوقائع والأحوال، ولم يراعوها ولا رفضوا ترهات الأحاديث ولا دفعوها، فالتحقيق قليل، وطرف التنقيح في الغالب كليل، والغلط والوهم نسيب للأخبار وخليل، والتقليد عريق في الآدميين وسليل، والتطفل على الفنون عريض وطويل، ومرعى الجهل بين الأنام وخيم وبيل -انتهى-.

وإلى قوله بعد ذكر نبذ من مسامحات المؤرخين والمفسرين: قد زلت أقدام كثير من الأثبات والمؤرخين في مثل هذه الأحاديث والآراء، وعلقت بأفكارهم، ونقلها عنهم الكافة من ضعفة النظر والغفلة عن القياس، وتلقوها هم أيضًا كذلك من غير بحث ولا رؤية، واندرجت في محفوظاتهم حتى صار فن التاريخ واهيًا مختلطًا، وناظره مرتبكًا وعد من مناحي العامة، فإذا يحتاج صاحب هذا الفن إلى العلم بقواعد السياسة وطبائع الموجودات، واختلاف الأمم والبقاع والأعصار في السير والأخلاق والعوائد والنحل والمذاهب وسائر الأحوال، والإحاطة بالحاضر من ذلك ومماثلة ما بينه وبين الغائب من الوفاق، أو بون ما بينهما من الخلاف وتعليل المتفق منها والمختلف، والقيام على أصول الدول والملل، ومبادي ظهورها وأسباب حدوثها، ودواعي كونها وأحوال القائمين بها وأخبارهم حتى يكون مستوعبًا لأسباب كل حادث واقفًا على أصول كل خبر، وحينئذ يعرض خبر المنقول على ما عنده من القواعد والأصول، فإن وافقها وجرى على مقتضاها كان صحيحًا، وإلا زيفه واستغنى عنه -انتهى-.

ولعلك تتفطن من هذا الذي ذكرنا أن ما سود به ناصرك الصفحات العديدة من التبصرة من آخر الصفحة الثامنة إلى الصفحة الخامسة عشر ببيان مسامحات عديدة واقعة من علماء الأمة المحمدية لا يفيد لكم شيئًا، ولا يجدي نفعًا، فإنا لا ننكر وقوع المسامحات منا وممن قبلنا من العلماء، لكن بين أغلاطكم وأغلاط من سواكم فرق بيّن لا يخفى على النبلاء.

ثم قال ناصرك: الأمر الثاني: أن تعقبات الحاسد الباغض على السيد الشريف جلها مبنية على الحسد والعناد والخصومة واللداد، وليست من قبيل تعقبات العلماء المحصلين المنصفين، بل من جنس تعقبات المتعصبين، ويدل على هذا الوجوه الآتية.

أقول:

ساصبر إن جفوتَ فكم صبرنا لمثلك من أمير أو وزير

هذا الدعوى غير مسموعة، وعنوانها دال على أنها صدرت عن الحسد وكتمان الحق والبغضة، والوجوه التي أقام عليها كلها مطرودة، كما ستعرف على وجوه إبطالها مفصلة، وقد سبقنا كثير من الأماجد والأماثل ردوا على جمع من الأئمة والأفاضل، فقد رد البخاري إمام المحدثين في مواضع من صحيحه على أبي حنيفة سيد أئمة الدين، وردّ ابن تيمية على الحلّي، وابن عبد الهاد على السبكي، والسيوطي على السخاوي، والكركي والقسطلاني على السيوطي، وابن حجر العسقلاني على العيني، والعيني على العسقلاني، واليافعي على الذهبي، وغيرهم على غيرهم، ولم يزل هذا دأب العلماء من المحدثين والمفسرين والفقهاء والمؤرخين وغيرهم يردون على من صدر عنه ما لا ينبغي، ويظهرون ما صدر عنه من الاعتساف والبغي، فإن كان مثل ذلك حسداً وخصومة لزم كون هؤلاء الكبراء من أرباب الخصومة، فلي أسوة حسنة بهم وبمن عداهم من النقاد المحققين للحق، والمبطلين للباطل والفساد.

ثم قال: الأول: أنه إذا اطلع رجل على غلط رجل، وكان غلطه من قبيل أغلاط العلماء المحققين، فدأب أهل العلم من أهل الإنصاف فيه أنهم ينبّهون عليه نصيحة للمسلمين، وشفقة على العلم والدين، ويحملونه على محمل حسن من سهو الناسخ، والعبور من سطر إلى سطر، واختلاف القول، وما يحذو حذوها، وأما أهل الاعتساف، فصنيعهم أنهم يطعنون عليه ويهمزونه ويلمزونه.

أقول فيه ما لا يخفى على نبيه: أما أولا فهو أن هذا الباب إنما هو في أغلاط من كانت أغلاطه من قبيل أغلاط المحققين لا مطلقًا، وهذا الوصف مفقود فيما نحن فيه مطلق: فإنا قد بيّنا أن أغلاطك ليست كذلك، وحاشا المحققين ثم حاشاهم أن يسامحوا نحو ذلك.

وأما ثانيا: فهو أني لم أتعرض لمسامحاتك سابقا إلا في تعليقاتي المتفرقة

السيد وإن كانت مملوءة من مسائل فقه السنة، لكن ليس شيء منها صادرا من اجتهادك. بل كلها أو أكثرها من تحقيقات غيركم، كالشوكاني وأتباعه والحراني وتلامذته، وكثير منها شاذ مخالف لجمهور أهل السنة، بل بعضها مما لم يذهب إليه إلا أهل البدعة، ولو باحثتك فيها لأشكل الأمر عليك، ولم يتيسر لك نصر ولا ظهير، ولضاقت عليك الأرض بما رحبت، ووقعت في الضيق العسير، وقد مننت ومن لم يشكر الناس لم يشكر ربه بالاكتفاء على مسامحاتك التاريخية، وأغلاطك المثبتة، فإن كان مطلوبك البحث عن تلك المسائل الشاذة المردودة، والنظر في تلك الدلائل المطروحة، فانتظره فإني آنست نارا في بوادي هذه الفنون، آتيكم منها بخبر أو قبس لعلكم تصطلون.

ثم قال: الوجه الثالث أن مسامحات صاحب "الكشف" أكثر من مسامحات السيد، وهي أصل ومسامحات السيد فرعها، والحاسد الباغض لا يرد على صاحب "الكشف" كما يرد على صاحب "الإتحاف"، فهذا إن لم يكن حسداً وبغضاً فما ذا؟

أقول -لله الحمد-: طلعت شمس الصدق، وأقر ناصرك بمسامحاتك بلسان الصدق، فوا عجبًا تقر بوقوع المسامحات منك، ولا تغيرها بل تصر عليها وتصلحها:

تروح إلى العطّار تبغي شبابها ولن يصلح العطار ما أفسده الدهر

ما ذا أعددت الجواب عند الملك سريع الحساب، إذا أحضرت عندك صحائف أعمالك مملوءة من مغالطاتك، هل ينفعك في ذلك اليوم نصيراً وعبده، أو بشيراً وودّه.

وأما الجواب عمّا تفوه به ناصرك، أما أولا فهو أن مثل هذا التقرير يجري في كثير من المعترضين من حملة الدين، ألا ترى إلى البخاري يرد على أبي حنيفة في كثير من المسائل مع أن جلها مما ذهب إليه غيره من أهل الكوفة، كحماد وإبراهيم النخعي وعلقمة وغيرهم، فلقائل أن يقول: هو لا يرد على غيره ويرد على أبي حنيفة، فإن لم يكن هذا حسداً وبغضاً فما ذا؟

وأما ثانيًا: فهو أن مسامحات صاحب "الكشف" لا يدرى أهي من مؤلفه، أو من كتاب نسخه، أو من مهتممي طبعه ومسامحاتك، لا شك أن أكثرها منك، وأنت مصر على ما صدر منك، ولا تنتبه مع التنبيه على خطاء ما سبق منك، فأنت أحق بأن يتوجه العلماء إليك.

وأما ثالثًا: فهو أن الذي يجب على العلماء التعرض بتزاعم فالأهم، والأهم

الأمرين هو التعرض بمسامحاتك لا بمسامحات غيرك، لشيوع تصانيفك واعتقاد طائفة من الجهلاء بصحة مكتوباتك.

وأما رابعًا: فهو إن التعرض بمسامحاتك كان الغرض الأصلي منه أن يحصل لك التنبه على ما أخطبت، فتصلح ما أفسدت، وهذا غير مترتب على كشف صاحب الكشف، فلذا لم أتوجه إليه مثل ما توجهت إليك، ثم قال ناصرك: الوجه الرابع: أن الحاسد الباغض لا يرد على الرافضة، بل يثنى على بعضهم طلبًا للدنيا، وهم مع كونهم أعداء أهل السنة كنهم رادون على أسلافه ردًا شديدًا، والسيد الشريف من أتباع السنة، فهو أحقاء بالرد عليهم من السيد الشريف، وهذا أدل دليل على الحسد والعناد.

أقول: هذا ليس دليلا مثبتًا لما ادعاه فضلا عن أن يكون أدل، بل هو كلام بطل، وذلك لكونه منقوضًا بكثير من المعترضين من علماء الدين، فلقائل أن يقول: البخاري لا يرد على الرافضة والطوائف المبتدعة مع كونهم من أعداءه، وأعداء أسلافه، ويرد على أبي حنيفة وهو من أتباع ملته، وابن عبد الهاد وأشباهه لا يردون على الرفضة مثل ما يردون على السبكي أبي الحسن مع كونه من علماء القرآن والسنن، والسيوطي لا يرد على الطوائف المبتدعة مثل ما يرد على السخاوي والكركي مع كونهما من علماء الدين النقي، وأمثال ذلك أكثر من تحصى، فيلزم دخول كل من هؤلاء في أرباب الفساد والعناد وبطلانه لا يخفى على أن الطواف المبتدعة قلما تضل بمسامحاتهم ومغالطاتهم أهل السنة بعلمهم بكونهم خارجين عن اتباع السنة، وأما مسامحات من يدعى أتباع الحديث والقرآن، ومغالطاته واختياراته المخالفة لجمهور أهل الحديث والقرآن، فالتخريب بها أكثر، فلذا كان الاشتغال برد مثل هذه أحرى وأجدر.

ثم قال ناصرك: الوجه الخامس: أنه فرّ في إبراز غيه من جواب المطالب المحكمة التي هي أم الكتاب، كمسألة مدرك الركوع مدرك الركعة وتصدى لذكر الاختلافات الأخر الواقعة في تأليفات السيد الشريف المتعلقة بتاريخ المواليد والوفيات، وإنما منشأه العجز والحسد.

أقول: ما تركت ذلك البحث في إبراز الغي إلا لكونه مورثًا للتطويل، وقد وعدت التعرض به في موضع آخر يناسبه التفصيل، ولئن فسح الله في عمري، وساعدني نصري، لأكتب في ذلك البحث ما تنشرح به صدور أهل عصري.

ثم قال ناصرك: الوجه السادس: أنه اعترض على الكتاب الموسوم بـ الفرع النامي الذي هو في نسب مؤلف الحطة، وعلى نفح الطيب الذي فيه أشعار في مدح النسة وذم الرأي مع أن هذين الكتابين ليس لهما تعلق بالأحكام الفقهية أصلاً، فالمعترض له عليه إنما هو الحسد.

أقول: ما أكذبك وما أجهلك، أترى الرد مختصاً بما يتعلق بالأحكام الفقهية، أترى الأغلاط الواقعة في كتب لا تتعلق به نافعة للبرية، أما دريت أن ذكر مسامحات الفرع والنفح كان المقصود منه التنبيه على كثرة مسامحات مؤلفهما، وعدم تنقيد موصفهما.

ثم قال ناصرك: الوجه السابع: أنه نقل اختلاف الوفيات الواقع في تأليف السيد الشريف عن كتب عديدة، وجعله عدة زلات تكثيراً للسواد مع أنه قول واحد، وهذا ليس من دأب المحصلين في شيء، بل هو سنة الباغضين.

أقول: لا والله بل هو سنة المحصلين الذين يظهرون كثرة فساد المفسدين، ويدفعون مكائد الملحدين، شفقة على أهل الدين ونصيحة للمسلمين.

ثم قال ناصرك: الثامن: أنه أرسل إبراز غيه على يد الحجاج إلى مكة قبل أن يطلع إلى جوابه... إلخ.

أقول: لعنة الله على الكاذبين، بالله الذي ينجي الصادقين ما أرسلته إلى الحرمين، ولا إلى بلاد مصر والشام، ولا علمت من أوصله في ذلك المقام، وقد وصل ذلك الكتاب في تلك البلاد بفضل خالق العباد. فالحمد لله على ذلك، فإنه من آثار قبوله، وأنه تعالى جعله خالصاً لوجهه بلطفه، وأقسم بالله الذي هو أبر ألية ويمين، وقد خاب من يفتري عليه ويمين أن خُلقي قديماً حب الخمول والعزلة وبغض الاشتغال بما لا يعني جده وهزله، وإنما القدرة الإلهية هي التي أرادت الشهرة لي والظهور كاشتهار الزهرة والنور، ومخاطبتي للناس بما يقصم الظهور، وبلّغت رسائلي ودفاتري إلى بلاد واسعة وأمصار شاسعة العيون على رغم أنف العُداة، وقصم ظهر البغاة، ﴿قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾، وإليه المرجع وإليه النشور.

ثم قال ناصرك: التاسع: أنه قد جرى أولاً رسم الخط والكتابة بينه وبين صاحب الإتحاف، وطلب منه تأليفاته مظهراً أنه يريد الاستفادة منها، فلما أرسل إليه بعض

الوسائل طفق يتعقبها قبل أن يرفع الشكوك.

أقول: عبارة رسم الخط والكتابة مما تستنكف عنها أرباب الدراية، وطلب الرسائل غير مناف للتعقب، وقد نبهتك على بعض أغلاطك في تعليقاتي المتفرقة قبل ذلك الطلب، وإنما لم أتوجه إلى إظهار ذلك حق الإظهار لتبصر به أولو الأبصار، وما على رفع الشكوك في أغلاط واضحة، ومسامحات فاضحة.

ثم قال ناصرك: العاشر: أنه لما اطلع مؤلف الخطة على صنيعه هذا كتب في جواب خطه أن هذا الطلب، وإن كان لغرض التعقب، ولكني أرسل الكتاب عملا بما قال الله، وأما السائل فلا تنهر.

أقول: هذا كذب مزور، فإياك ثم إياك أن تفتخر، وازجر ناصرك عن مثل هذه الأكاذيب التي لا يسطرها إلا من تبختر.

ثم قال: الحادي عشر: أنه أظهر الحب في الظاهر، وأبطن البغض في الباطن، فتعقب في حواشي الكتب تعقبات لا طائل تحتها، ولم يرسلها إلى مؤلف الخطة لكي لا يطلع عليها إلى إن عثر عليها بعض الطلبة، وبلغ خبرها صاحب الخطة، وإن هو إلا مسلك الحاسد.

أقول: هذا كله كذب وزور، وحمل مجرد التعقب لا سيما إذا كان واقعا في موقعه المناسب على الحسد والبغض لا يرتكبه من له أدنى شعور، فلم يزل العلماء يردون بعضهم على بعض، ويظهر بعضهم مسامحات بعض، ويشنع بعضهم على بعض، ويقبح بعضهم رأي بعض، ولم يقل أحد: إن مثل ذلك صادر عن حسد وبغض، وإني بحمد الله إلى هذا الآن صافي القلب عن الحسد والبغض والعناد، نعم هذا صادق عليك يا ناصر من استأجره للمحنج والعناد، واستأثره للعلاج بالبغي والفساد، لأنه لما أظهرت الأغلاط الفاضحة أبرزت الأوهام الفاحشة تمعرت وتغيرت، وتنكرت وتبخترت، وأظهرت البغض والنفاق، وشددت النطاق على السب والشتم والشقاق، ولنعم ما قاله سيدنا شعيب على نبينا وعليه الصلاة والسلام في مواجهة الخاسرين: ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين.

ثم قال ناصرك: الأمر الثالث: أن مسامحات هذا الباغض أبغض، وأفحش من مسامحات السيد

أقول: ما أبرئ نفسي من السهو والنسيان، فإن ذلك طبع الإنسان، لكن لا يخفى على من له ممارسة بمطالعة كتبي وكتبك أنه لو جمعت المسامحات واقعة في تصانيفي لم تبلغ العشر العشير بالنسبة إلى أغلاطك، فدعوى الأكثرية باطلة بلا مرية، لا يدعيها إلا أهل الفرية، ولعمري لو بلغت مسامحاتي في تصانيفي إلى هذا المقدار لأغرقت تأليفي، وأحرقت تصنيفاتي، وخرقت تصنيفاتي، وما توجهت إلى الجواب أنها حياء من الأخيار، ومن الواحد القهّار.

ثم قال: ناصرك الأمر الرابع في بيان بعض عداته، فمنها أنه إذا نظر إلى عبارات مختلفة في كتب القوم في مسألة بترجمة، ولا يقدر على ترجيح قول وتحقيقه يقول المختار في هذه المسألة: بين بين، كما قال في منهيات "النافع الكبير" بعد ذكر مناقب ابن تيمية ومدائحه: وأنا سالك مسلك بين بين، وأمثلته كثيرة، وهذا ليس من التوسط المحمود الذي طرفاه الإفراط والتفريط في شيء.

أقول: سبحان الله لا تدرك حقيقة المرام، وتطيل لسان الملام، ليس من شأني أن أختار جانب الإفراط أو التفريط، ولا إن ارتكب طريق التغليط، كما هو شأنك يا صاحب الحطة، على ما لا يخفى من طالع تحريراتك في شأن ابن تيمية والإمام أبي حنيفة، فإنك صفحت النظر عن كلمات التقبيح والتشنيع التي صدرت من المحدثين في شأن ابن تيمية، وبالغت في مدحه وثناءه إلى الدرجة العلية، وصممت عن سماع مناقب أبي حنيفة، ووضعته عن درجته الشريفة، أهذا شأن العلماء الذين مقصودهم الهداية، أهذا طريق الفضلاء الذين مرادهم النصيحة، كلا والله هذا مسلك من يصير أصم وأعمى، ومن كان في الدنيا أعمى، فهو في الآخرة أعمى، فنعوذ بالله من العمى والضلالة، ومن العَمَه وفقدان البصارة.

ثم قال: ناصرك: ومنها أنه يجعل ما يخالف رأيه وهواه غير مشروع، وإن كان هو مما يثبت بالكتاب والسنة، ولم يقم على خلافه دليل

أقول: لا أقسم بالشفق، والليل وما وسق، والقمر إذا اتسق، هذا كذب مختلق، بل هو لا يصدق إلا على من أفتى بعدم وجوب الزكاة في التجارة، وبحل ذبيحة مشرك وبعدم نجاسة لحم خنزير، وبعدم وجوب القضاء على تارك الصلاة متعمداً، وغير ذلك من المسائل الموجودة في تصانيف صاحب الإتحاف والحطة.

ثم قال: ومنها إنه يجترىء على تحرير فتيا من غير فهم وتدبر غافلا عما قال رسول الله ﷺ: «أجرأكم على الفتيا أجرأكم على النار».

أقول: هذا ليس إلا وصف من أسقط الإجماع والقياس من الحجج الشرعية، وقلد في الفتاوى الشوكاني وابن تيمية، وهذه فتاوي قد اشتهرت شرقًا وغربًا، وطارت شمالا وجنوبًا، وبحمد الله وقعت في جميع الأطراف مقبولة، ومن ليس له نور العلم إن شنع عليها، فلا بأس بذلك، فإن الخفّاش لا يُرى ضوء الشمس ولا يقدح فيها شيء من ذلك.

ثم ذكر ناصرك فتوى منسوبة إليّ، وحكم بكونها غلطًا، وعبارة من غاية الكلام في بيان الحلال والحرام للوالد العلام، أدخله الله دار السلام، وحكم بكونها مغلطة، وما أحسن قول البستي:

إذا لم يزد علم الفتى قلبه هدى وسيرته عدلا وأخلاقه حُسنا فبشّره أن الله أولاه فتنة تُغشّاه حرمانًا، وتوسعه حزنا

وهل هذا إلا صنيع الأراذل، حيث يقول أحدهم للآخر: إنك غلطت، فيقول هو في جوابه أنت قد أخطأت وأبوك وجدك أيضًا أخطأوا في ذلك، أيختار مثل هذا الصنع الشنيع أحد من الأفاضل، لا والله ليس هو إلا ديدن الجاهل والغافل.

والجواب: عما تفوّه به ناصرك أني لا أتذكر تلك الفتوى التي نسبها إليّ. فإن كان الخطأ في ذلك صادرًا من قلمي، فأرجو من الله العفو من ذلك، ولست أنا والغا في إصلاح الأغلاط الصريحة، ومبالغا في اختيار الكذب وكتمان الحقيقة، وأما عبارة الوالد العلام فقد كانت وقعت في غاية الكلام فيما طبع أول مرة، فلما أورد عليها المولوي أبو الحسن محمد صالح، ووقف على إيراده الوالد المرحوم أصلح نسخة غاية الكلام، فطبعت مرة ثانية خالية عن الأسقام، فالأخذ بمثل هذا ليس إلا من شأن الجهلاء، لا يرتكبه من يعد من العلماء، وهذه نسخ غاية الكلام المطبوعة بالمرة الأخرى متداولة في البلاد والقرى، فانظر فيها وتُب من هذه الجريمة التي ارتكبتها:

نحن الذين غدت رحى أحسابهم ولها على قطب الفخار مدار

ثم قال ناصرك: ومنها إنه يطعن على غيره ممن لا يقلدون ويخالفون الحنفية طعنًا بليغا، ويرتكب هذا بنفسه، وهذا ظاهر عند من له نظر إلى تآليفه.

أقول: إني لم أطعن على أحد بمجرد مخالفته الحنفية، نعم طعنت على من خالف جمهور علماء الأمة المحمدية من غير حجة قطعية، أو افترى على الحنفية لإصلاح آرائه الغير المرضية، وبحمد الله أنا بريء من هذه الخصال الرديئة:

لنا نفوس لنيل المجد عاشقة ولو تسلت أسلناها على الأسل

لا ينزل المجد إلا في منازلنا كالنوم ليس له مأوى سوى المقل

ثم قال ناصرك: ومنها إنه يشنع على غيره ممن يخالف الجمهور تشنيعًا بليغا، ثم يرتكب بنفسه هذا المحذور، كما قال بوجوب زيارة قبر النبي ﷺ.

أقول: مخالفة الجمهور عند وجدان دليل يبحث الرجل عنه غير مستقبحة عند أرباب الشعور، وقولي بوجوب زيارة قبر النبي ﷺ قد اختاره جمع من الحنفية، بل مال إليه الجمهور، بخلاف القول بحرمة زيارة قبره وعدم مشروعيته الذي اختاره هذا الناصر المختفي. فإنه لا يقول: به إلا شقي وغوي، أو بليد وغبي، فلا يستحيي من ربه العلي، حيث لا ينظر إلى قوله الخبيث، ويطيل لسان الملام على من ذهب إلى المذهب اللطيف، ولقد صدق من قال في حق أمثالك: إذا لم تستحي فاصنع ما شئت.

ثم قال ناصرك: ومنها: أنه يرتكب الكذب لتأييد مذهبه ومسلكه.

أقول: من يكسب خطيئة، أو إثمًا ثم يرم به بريئًا، فقد احتمل بهتانًا وإثمًا مبينًا، فتب إلى الله من هذه الأكاذيب، واستغفر الله تجد الله غفورًا رحيمًا.

ثم ذكر ناصرك المختفي مطاعن أخر أيضًا، كل أحد من الطلبة والكملة يعلم علم اليقين أني بريء منها، وأن كلامه كله افتراء بلا امتراء، فلا حاجة إلى دفعها، وتضييع الأوقات النفيسة بردها.

ثم قال ناصرك المختفي: الأمر السادس في بيان حقيقة تأليفات السيد المنيف، وهو أن تأليفات مؤلف الحطة و الإتحاف على نوعين: أحدهما: ما ألفه في ابتداء طلب العلم، وقد أخرجه في الفهرس المسمّى بـ إراءة الطريق عن عداد مؤلفاته، وثانيهما: ما اعتمد عليه، وله حالان، الأول أنه طبع في كانفور في المطبع النظامي أو في اللكهنؤ في المطبع العلوي وغيره، فهذ كثيرًا ما مسخه الناسخون والمصحّحون، والثاني أنه طبع بعد في بهوفال ومصر وإسلامبول، وتصحيف الناسخين ومسخهم فيه أقل قليل... إلخ.

أقول: بين لنا أيها السيد النجيب! هل ما سطره ناصرك المختفي صدق أم في كذب

مريب، فإن كان عندك كذبًا، فلا حاجة لنا إلى رده، بل يكفي لك أن تنصح الكاذب المحتفي بقول الحريري:

عليك بالصدق ولو أنه أحرقك الصدق بنار الوعيد
وابغ رضى الله فأغبى الورى مَن أسخط المولى وأرضى العبيد

وإن كان عندك صدقًا، فهو عذر غير مقبول عند أرباب العقول، فإن النساخ ومهتممي الطبع لا يمسخون مثل هذا المسخ الموجود في تصانيفك، وحاشاهم من ذلك، وهذه كتب كثيرة ودفاتر غفيرة في فنون متفرقة وعلوم متشتتة مما طبع في المطبع العلوي والنظامي وغيرهما، موجودة بأيدي الطلبة والكملة شرقًا وغربًا يدرسونها ويطالعونها صباحًا ومساءً، وليس فيها هذا القدر من المسخ المسطور في صحائفك، أكانت لهم منك عداوة حيث طبعوا كل الكتب مصححة، وجعلوا كتبك ممسوخة.

على أن الأغلاط الواقعة من أرباب الطبع والنسخ تكون من قبيل نقصان حرف، أو كلمة، أو نقطة، أو سطر، أو زيادة، أو نحو ذلك، لا أن يغيّروا من عند أنفسهم تواريخ الوفيات، ويبدلوا سني الحوادثات مع أنه لو كان هذا العذر صحيحًا فلم لا أقررت من أول الأمر أن كل ما وجد من أغلاطي صادر من نساخ دفاتري وطابعي كتبي، ولم احتجت إلى أن تتشبث بذيل مؤلف "كشف الظنون" أو البستان أو الفرخ أبادي، وتجيب بأني ناقل محض ليس هذا من متفرداتي.

ثم ذكر ناصرك من الصفحة الثامنة والعشرين إلى أول الحادية والثلاثين كلمات اسودت بها صحائف أعماله، وتعجبت منها كاتبوا أقواله غافلا عن قول ربه المجيد: ﴿مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ وآمنا من حد المفترى والحساب السوي، فلا حاجة إلى ردها، وتضييع الوقت بالجواب منها.

وقد شهد كل من أعطي العقل على أن مثل هذا السب واللمز والطعن والهمز والافتراء والبهتان، والإنكار عما شهد به العيان لا يصدر إلا عمن تعمم بعمامة الجهل، أو ارتدى برداء الجدل:

يبغضنا السماء بأنسابنا ولو السماء لحزنا السماء
إذا ذكر الناس كنا ملوكًا وكانوا عبيدًا وكانوا إماء
هجاني رجال ولم أهجهم أبى الله لي أن أقول الهجاء

ومن المعلوم أن جواب مثل هذه الجهالة لا يليق بأرباب الشرافة فضلا عن حملة رايات الشريعة، ومتبعي الطريقة السنية، نعم لو قابله أحد من الأراذل، وواحد ممن يوسم بالجاهل، ومن ليس له نصيب من العلم وشرافة النسب، لسبّ وسبّ، وكرب وغضب، وانتقم منه بالفحش والشتم، واقتحم عليه كاقتحام الهم والغم، وحصره وسجنه، وعاقبه وضغطه وكبره وزجره، وصارعه وشاتمه حذو النعل، ففر منه إلى موضع لم يجده مفراً، ونادى هل من مغيث يغيثنا، وهل ناصر ينصرنا ويدفع عنا شراً.

وإني عامل بما أمر الله به عبده من الصفح عن الأمر الجاهلي، ومتمثلا بقول أبي الأسود الدؤلي:

وإني لتنهاني عن الجهل والخنا ... وعن شتم أقوام خلائق أربع

حياء وإسلام وتقوى وإنني ... كريم ومثلي من يضر وينفع

فشتان ما بيني وبينك، إنني على كل حال أستقيم وتضلع، ولنعم ما قيل:

خذ العفو وأمر بالعرف كما ... أمرت وأعرض عن الجاهلين

ولن في الكلام لكل الأنام ... فمستحسن من ذوي الجاه لين

وأما ما تفوه به ناصرك المختفي بالنسبة إلى تأليفات الوالد العلام -أدخله الله دار السلام- أنها جاءت جامعة لعظائم الخرافات والمزخرفات، ينطق بذلك لسان عامة الطلبة فضلا عن الكملة . . . إلخ، فكل أحد يعلم أنه كلام باطل، صادر عن غافل وجاهل، الله أكبر هل تنكر فضائل من: سادت فضائله كالشمس لم تغب، وأنه حافظ الإسلام عالمة سارت فتاواه في الآفاق والشعب، له التصنيف دلت في تفرده بالحفظ والفهم والإتقان والكتب.

وما للشمس ذنب إن لم ير ضوءها الخفا ... وما على الميت عيب إن سرق كفنه النباش

وقد شهد كل من دخل في سوق العلوم، ونال حظاً من الفهوم من الأداني والأقاصي في جميع أطراف الأراضي أن تصانيفه في فنون المعقول والمنقول لم يوجد لها نظير على ممر الدهور، ولم يثبت لها مثيل على مرور العصور، وأن العلماء في عصره ومن خلفه كلهم عيال على تأليفاته، وجاثون بركبهم بين يدي تحقيقاته:

أولئك آبائي فجئني بمثلهم ... إذا جمعتنا يا جرير المجامع

ولعمري إنهم في ترجمته تحقيقات بديعة، وتدقيقات منيفة، ولطائف

شريفة، وشرائف لطيفة قد عجزت عنها أهل عصره، بل أكثر من سبقه فضلا عن خلفه:

لقد فاق أهل العلم حيًا وميتًا فأضحت به الأمثال في الناس تضرب

هو الأصل طاب الفرع منه بطيبه ولِمَ لا يطيب الفرع والأصل طيِّب

فالقول في مثل تصانيف هذا المتبحر، بما صدر من مثل هذا المتفخر، ليس إلا كما قال قدماء الكافرين في حق كلام رب العالمين: ﴿إنه ليسَ إلا أساطيرُ الأولينَ﴾ وأن من آتي به شاعر، أو ساحر، أو مجنون، ومن المفترين:

ما ضرّ شمس الضحى والشمس طالعة أن لا يرى ضوءها من ليس ذا بصر

وأما ما تفوه بالنسبة إلى تصانيفي وتلامذتي إنه لا بركة فيها ولا فيهم، فهو قول يشبه أقوال المخالفين السابين للسلف والخلف، وليس هو منهم، أما عرف أن تلامذتي بحمد الله من يقدر باستعداده التام أن يدرس أمثال الناصر والمنصور بالتمام، وتصانيفي ان لم تكن فيها بركة، فلأى وجه حصلت لها الشهرة، ووقعت عليها أنظار القبول من أرباب العقول، ومن لم يجعل الله له نورًا فما له من نور، فهو يتبختر فيما يظنه ويصدّق ما يتوهمه من أوهام القصور والفتور:

إذا رضيت عني كرام عشيرتي فلا زال غضبانًا عليّ لئامهم

نعم ليس تصنيف من تصانيفي موصوفًا بجمع المهملات، ولا موسومًا بجمع المزخرفات، وليس فيها انتحال عن كلام الشوكاني أو الحراني، ولا فيها نقل محض كنقل النقال البطّال الجاني، ولستُ أنا كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثًا، ولا كالذي رجع بخفّي حُنين وأحدث أحداثًا، فإن كانت البركة مقتصرة على أن يجمع أحد كتابًا، نقلا محضًا وانتحالا سالكًا فيه مسلك حاطب الليل غير مميز بين الرَّجل والخيل، مقرًا أنه لم يلتزم فيه الصحة ولا الإحقاق، بل قصد جمع الرطب واليابس والنقل المحض والارتفاق، فإني أعوذ بالله من مثل هذه الحركة التي لا يعدها أرباب العقل إلا سفسطة.

وأما ما نسب إليّ ناصرك المختفي من تكلمي بكلمات شنيعة في حقك، فالانصاف في هذا الأمر بيدك، فانظر بعين الإنصاف، وأزل عنك حجاب الاعتساف، ولا تكن كالذي يلدَغُ ويَصئي، ويتقح ولا يستحيي، انظر إلى إيراداتي عليك في تعليقاتي المتفرقة ليست فيها في حقك كلمات شنيعة إلا مثل ما يكتب العلماء في رد العلماء، كما كتب الدواني في رد الشيرازي والعكس، والسخاوي في رد السيوطي

وبالعكس، والعيني في رد العسقلاني وبالعكس، والمجد الفيروز آبادي مؤلف القاموس في حق مؤلف "الصحاح الجوهري" وغيرهم في رد غيرهم، بل توجد في مناقشات السيوطي ومعاصريه كلمات أزيد وأشنع من تلك الكلمات، وليس في مطاوي إيراداتي مثل تلك الكلمات.

ثم لمّا ألف من قبلك "شفاء العيّ"، مليء ذلك الكتاب من ألفاظ الغيّ. فمنها قول ناصرك: وقوله: كقولك فيه: بل يعلم أنه غائص في بحار التعصب بلا مرية.

ومنها قوله: هؤلاء السادة الكبار لا يلتفتون إلى خزعبيلاته وهذراته، ولا يلحظون إلى مزخرفاته وجهلاته.

ومنها قوله ناويا للرد الوافر إن شاء خالق الكونين الكافل لزلات المعترض وأبيه.

ومنها قوله وهذا أبهر برهان على قلة حياء من جاء به.

ومنها قوله: ليس من سيرة الإنسان المهذب.

ومنها قوله: كما قال أبو المعترض في حق ابن تيمية ما قال وهو من الجاهلين، وأزيد من هذا كله ما درج في خاتمة طبع "شفاء العي" التي ألفت باسم مهتمم طبعه أبي الفاروق معظم الدهلوي من ألفاظ مستقبحة وعبارات مستنكرة شهدت بأنها صارت خاتمته بالشر والسب، ولا حول ولا قوة إلا بالرب.

فعليك أيها السيد المنيف أن توازن كلماتي مع كلماتك، وتنظر الفرق بين عباراتي وعباراتك:

تلوم على القطيعة من أتاها وأنت سننتها للناس قبلي

ثم جاءت الطامة الكبرى، وهي الرسالة المسمّاة بـ"تبصرة الناقد برد كيد الحاسد"، المملوءة من كلمات السبّ والشتم القصوى، ليس فيها الجواب عن أصل إيراداتي، ولا دفع خدشاتي، وليس فيها إلا المكر والفخر، والفسق والفجور، كما هو شأن من إذا خاصم فجر، وطال لسانه عند ثبوت الخطأ والقصور، أفهذا شأن العلماء المناظرين، أهذا ديدن حُماة الملة والدين، أهذه طريقة متبعي السنة، أهذه خصلة مجددي الملة:

إذا كنت في أمر فكن فيه محسنا فعما قليل أنت ماض وتاركه
فكم دحت الأيام أرباب دولة وقد ملكوا أضعاف ما أنت مالكه

وعليك أن توازن كلماتي اللطيفة الصادرة منّي في هذا التأليف مع كلماته الصادرة

في ذلك التأليف، تجد بينهما فرقاً ظاهراً وبوناً باهراً:

وجهل رددناه بفضل حلومنا ولو أننا شئنا رددناه بالجهل

وأما قول ناصرك المختفي بالله العجب من فرار ذلك العاند من إقرار عناده مع السبد، وهو البادي لهذا الإيراد والبادي أظلم كما ورد في الحديث ... إلخ، فعجب عن مثلك ومثله، صادر عن شدة جهله، فإنه لو كان البادي أظلم جزئية لا تنتج في الشكل الأول، وإن كانت كلية فهي باطلة لا يتقول بها إلا من جهل، فإنه يلزم على هذا أن يكون البادون لرد أهل البدعة من أهل السنة من الظالمين، ويلزم أن يكون البخاري البادي للرد على أبي حنيفة، والمجد البادي للإيراد على الجوهري وغيره من أئمة اللغة وغيرهما ممن بدأ وأورد غيرهما من العادين، وهذا لا يلتزمه إلا أكبر الفاسقين:

ستعلم يا نؤوم إذا التقينا غداً عند الإله من الظلوم

أما والله إن الظلم لوم وما زال الظلوم هو الملوم

الباب الثاني

في رد ما في الباب الأول من الجواب عن إيراداتي التي أوردتها على صاحب «الإتحاف» في مقدمة «إبراز الغي» على وجه يحقق الحق ويبطل الباطل، ويزيل الغيّ

اعلم وفقك الله لإصلاح تصانيفك أن ناصرك المختفي قد مهّد لإصلاح كلماتك، والجواب عما في "إبراز الغي" مقدمات ظنها نافعة، وكلها عاطلة وباطلة.

فقال: لابد هناك من تمهيد مقدمات: الأولى: أن التواريخ مما فيه مساغ كثير للاختلاف والاختلاط والوهم، وهذا وإن كان من أجلى البديهيات عند أولي العقل والإنصاف، لكن خفي مشرعها على من تعود الاعتساف، فأحببت على رغم من مشى على خلاف مقتضاه وعكس فحواه أن أذكر ههنا عدة أمثلة، الأولى تاريخ وفاة رسول الله ﷺ ... إلخ.

وذكر بعده الاختلاف الواقع في وفاة رسول الله وأبي بكر، وسن عمر، وقتل عثمان، وقتل علي، ووفاة طلحة وسعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد وعبد الرحمن بن

عوف وحكيم بن حزام وحسان بن ثابت وحوطب بن عبد العزى، وولادة سفيان الثوري، ووفاة مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد ومسلم والترمذي، وولادة النسائي وأبي نعيم والخطيب، ووفيات أبي الطفيل وأنس وسهل والسائب وجابر وابن عمر وعبد الله بن أبي أوفى وعبد الله بن بسر وأبي أمامة وواثلة وعبد الله بن الحارث والهرباس ورويفع وسلمة بن الأكوع وسعيد بن مسعدة وهارون بن موسى وأبي إسحاق النديم وإبراهيم الحصيري، وولادة أبي جعفر الطحاوي، ووفاة أحمد الثعلبي وأحمد بن فارس وأبي العباس النامي، وإمارة أبي نصر مروان، وولادة أشهب، ووفاة أمية بن أبي الصلت والمازني وابن رشيق، وولادة جعفر الصادق وأبي نواس، ووفاة حماد وخليفة والخليل ورابعة العدوية والسري وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وأبي محمد التستري والصعلوكي والقاضي شريح والأحنف وأبي الأسود وأبي سليمان الداراني، وولادة الشعبي وعلي الرضا، ووفاة القاضي الجرجاني وابن ماكولا وابن سيدة وابن البوراب وابن الرومي ومنقذ وسيبويه والإمام باقر والزهري والقفال والعلاف وولادة محمد العسكري والشهرستاني، ووفاة الجلال الرازي وأبي بكر الجصاص وبكار والحسن والأصطخري وخليل بن قاسم وصاعد والحلواني والنسفي والمحبوبي وصدر الشريعة وعلي بن داود والعقيلي وقاسم الهذلي وشمس الأئمة السرخسي ومحمد بن الحسين البخاري وابن النقيب وأبي الليث ويعقوب الكندي ويوسف القره صولي وابن حجر وأبي إسحاق الشيباني وعلقمة وحفصة أم المؤمنين وميمونة وأبي عبد الرحمن زيد المدني وعبد الرحمن النخعي وأبي بن كعب وأبي طلحة، وولادة مالك ووفاة الشريف الرضي، وتاريخ وقوع طاعون الجارف ومدة حياة أبي رجاء العطاردي.

أقول: انظر إلى صنيعه هذا حيث سود نحو ثمانية أوراق بكذا وكذا، وطوّل الكلام بتكثير الأمثلة ليطول مدحه عند البطلة، أهذا شأن الكملة؛ لا بل هو ديدن الجهلة. ولا أدري لم احتمل المشقة في تحرير هذه الأمثلة، حيث أخذها من مواضع متفرقة، ومنها رسالتي "الفوائد البهية في تراجم الحنفية" ولو أخذ كتابًا واحدًا من كتب التاريخ والتراجم، كأسد الغابة أو الإصابة، أو "مرآة الجنان" لليافعي، أو "الكامل" لابن الأثير الجزري، وكتب ما فيه من الاختلافات الواقعة في التواريخ والتراجم لسهل عليه الخطب، وكبر حجم ما كتب، وظهر فضله في أعين الناس أزيد مما ظهر فضله من هذا

القدر من تسويد القرطاس .

وأعجب منه الانتشار والخلط في سرد الأمثلة ، فقد يذكر تارة واحدًا من الفقهاء ، وتارة واحدًا من الصحابة ، وتارة واحدًا من المجتهدين ، وتارة واحدًا من المحدثين من غير لحاظ الترتب الزماني أو التقدم الرتبي ، وهذا مما يستنكر عند أرباب الفطانة وأصحاب الشرافة .

ولعله اقتدى في هذا بسيرتك في تصانيفك ، فنعم المقتدى ونعم الهادي ونعم المهتدى .

وأما المقدمة التي مهدها للإصلاح فلا تفيد شيئًا من الإصلاح ، وهي وإن كانت في زعمه كحائط العجوز[1] فلا تنفع من قضاء التمساح ، وكيف يُصلح العطار ما أفسده الدهر ، وكيف يصلح البيطار ما غلب عليه الضر والشر .

وذلك لأن وجودَ الاختلاف والوهم والاختلاط والسقم في كتب التاريخ ، بل وفي غيرها أيضًا من دفاتر العلم ، وإن كان غير مستنكر ، عند أرباب النظر ، لكن من له بصيرة وبصارة يتفكر ويتبصر ، ويذكر ما ترجح من الأقوال المختلفة بالحجج العقلية أو النقلية ، ويطرح ما يكون من الأقوال المغسولة ، والآراء المزدولة ، أو يذكر القول المشهور ، والذي مال إليه الجمهور ، ويترك ما خالف الجمهور ، فإن لم يكن ذلك ولا هذا ، يذكر أقوالا مختلفة إشارة إلى أنه وقع فيه الاختلاف ، ولم يترجح شيء منها بأحد الوجوه المقررة ، وأما من ليس له تمييز بين الصحة والسقم ، ولا رزق قوة الحفظ والفهم ، فهو يكتب ما يجد ، وينقل ما يجد ، ويختار في موضع قولا ، وفي موضع آخر قولا ، ولا يبالي بذكر ما شهد العيان ببطلانه ، أو أيقن الجنان بخسرانه ، وهذا الذي يعاتبه العلماء متى ما ارتكبه ، ويتعقبه الفضلاء بما كسبه ، ويردونه ويجهلونه ، ويخرجونه من عداد الماهرين ، ويدخلونه في أعداد الغافلين ، ويعيبون عليه هذا الوصف القبيح ، والصنع الشنيع ، ويطعنون عليه بأن في مثل هذا تخريبًا للطلبة ، وإفسادًا للجهلة ، ويوسمونه بأنه

---

(١) هو من المباني العجيبة ، بنتها عجوزة اسمها دلوكا القبطية ، وسببه أنها ولدت ولدا فأخذت له الرصد ، فقيل لها : يخشى عليه من التمساح ، فلما شبَّ الغلام خافت عليه فبنت الحائط في مصر ، ثم إنها أرادت أن تخوف ولدها أن ولدها من التمساح ، حتى لا ينزل البحر ، فصورت له صورة التمساح ، فرآه شكلا مهولا ، فأذعله وأخذه الهم والفزع إلى أن مات ، كذا في المستطرف . (منه)

حاطب الليل لا يعرف الرجل من الخيل، ولا يفرق بين الوادى والسيل، ولا يميز بين الكُمّ والذيل، فالويل له كل الويل، ويلقبونه بأنه جامع الغث والسمين، ولا يعرف الشمال من اليمين، ولا المكان من المكين، ولا يدرك الفرق بين الجواد والضنين، ولا يشعر بالفرق بين الضعيف والقوى، والشيخ والجنين، ولا بين الخفى والجلى، والبديهى والكسبى والتحريم واليمين، ويشبهونه بمؤذن قيل له ما نسمع أذانك فلو رفعت صوتك، فقال: إنى أسمع صوتى من مسيرة ميل، وبمؤذن أذّن ثم هرول فقيل له: إلى أين؟ فقال: أحب أن أسمع أذانى أين بلغ.

ولنذكر ههنا عدة أمثلة شاهدة لما أسلفنا، وموضحة لما أظهرنا، فمنها: أن العلماء قسّموا الفقهاء على طبقات، وبيّنوا أنهم بحسب تفاوت مراتبهم على درجات، وجعلوا من يجمع الغث والسمين من أدانيهم، وحكموا بعدم اعتبار تحريراتهم.

قال على القارى المكى فى رسالته فى ذم الروافض نقلا عن كمال باشا زاده: إن الفقهاء على سبع طبقات:

الأولى: طبقة المجتهدين فى الشرع، كالأئمة الأربعة ومن سلك مسلكهم فى تأسيس قواعد الأصول واستنباط أحكام الفروع عن الأدلة الأربعة، الكتاب والسنة والإجماع والقياس من غير تقليد لأحد، لا فى الفروع ولا فى الأصول.

والثانية: طبقة المجتهدين فى المذهب، كأبى يوسف ومحمد وسائر أصحاب أبى حنيفة القادرين على استخراج الأحكام من الأدلة المذكورة على القواعد التى قررها أستاذهم أبو حنيفة، وهم وإن خالفوه فى بعض الفروع، لكنهم يقلدونه فى قواعد الأصول، وبه يمتازون عن المعارضين فى المذهب، كالشافعى ونظرائه المخالفين لأبى حنيفة فى الأحكام، غير مقلدين له فى الأصول.

الثالثة: طبقة المجتهدين فى المسائل التى لا رواية فيها عن صاحب المذهب، كالخصاف وأبى جعفر الطحاوى وأبى الحسن الكرخى، وشمس الأئمة الحلوانى، وشمس الأئمة السرخسى، وفخر الإسلام البزدوى، وفخر الدين قاضى خان وأمثالهم، فإنهم لا يقدرون على المخالفة لا فى الأصول ولا فى الفروع، لكنهم يستنبطون الأحكام فى المسائل التى لا رواية فيها على حسب أصول قررها، ومقتضى قواعد بسطها وحررها.

الرابعة: طبقة أصحاب التخريج من المقلدين كأبي بكر الرازي وأضرابه، فإنهم يقدرون على تفصيل قول مجمل ذي وجهين، وحكم مبهم محتمل الأمرين منقول عن صاحب المذهب، أو عن أحد من أصحابه المجتهدين برأيهم ونظرهم في الأصول والمقايسة على أمثاله ونظراءه من الفروع.

الخامسة: طبقة أصحاب الترجيح من المقلدين، كأبي الحسن القدوري وصاحب "الهداية" وأمثالهما.

السادسة: طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين الأقوى والقوي والضعيف وظاهر المذهب وظاهر الرواية والرواية النادرة، كأصحاب المتون المعتبرة من المتأخرين، مثل صاحب "الكنز" و"المختار" و"الوقاية" و"المجمع".

السابعة: طبقة المقلدين لا يقدرون على ما ذكر، ولا يفرقون بين الغث والسمين، ولا يميّزون الشمال من اليمين، بل ينقلون ما يجدون كحاطب الليل، فالويل لهم، ولمن قلّدهم كل الويل -انتهى ملخصًا-.

ومنها: أنهم حكموا بكون جامع الرموز والقُنْية والحاوي كلاهما للزاهدي غير معتبر، لكون مؤلفها جامعًا لكل شيء من غير فرق بين الأسود والأحمر.

ومنها: أنهم حكموا بكون "موضوعات ابن الجوزي" و"مستدرك الحاكم" مشتملا على تساهل وتشدد أعدم النفع بهما إلا للناقد العالم.

ومنها: أنهم حكموا بكون كتب التاريخ التي فيها نقل محض للغث والسمين دون العرض على الأصول والقوانين مما لا يعتبر به ولا يلتفت إليه. وقد مرّت منا تصريحات العلماء الدالة على هذه الأمور، ولتطلب زيادة تفصيل هذه السطور من رسالتي "النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير" ومن مقدمة تعليقي المختصر المعلق على "شرح الوقاية" المسمّى بـ "عمدة الرعاية في حل شرح الوقاية".

والحاصل أن تمهيد كثرة الاختلاف في الأمور التاريخية لا يفيد شيئًا لمؤلف "الإتحاف" و"شرح الدرر البهية"، وما مثله إلا كمثل من يكتب في تصنيفه في الفقه أن فرض الظهر خمس ركعات، وأن فرض المغرب ست ركعات، وأن الوضوء لا ينتقض بالحدث، وأن الصوم يبطل بخروج الحدث، وأن الزكاة تفرض بعد سنتين، لا في كل سنة، وأن الحج فرض في كل سنة إلى غير ذلك من الخرافات الواضحة والمسائل

الواهية، فيورد عليه أن هذه أغلاط فاضحة، فيجيب بأني ناقل نقلته من الكتب الفلانية معتمدًا على ما فيها من المسائل من غير نظر إلى الدلائل، فيرد عليه بأن النقل في مثل هذا لا ينجي الناقل، ولا يخرجه من عداد الغافل، فيُمهد في جوابه مقدمة عاطلة، ويشيدها بتحريرات باطلة، ويأخذ كتابًا واحدًا أو اثنين فصاعدًا كـ"شرح الوقاية" أو "الهداية"، وينقل كل ما فيها من الاختلافات الفقهية من البدء إلى الخاتمة، ويسرد أمثلة كثيرة لذلك، ويقول الاختلاف كثير في ذلك، فيالله العجب، هل ينفعه مثل هذا التقرير، أو ينجيه هذا التحرير من الورطة الظلماء، لا والله، لا ينجيه ذلك من التهلكة، ولا يخرجه من المهلكة، بل يكون تقريره مضحكة موقعًا له في المزلقة.

ثم قال ناصرك المختفي: المقدمة الثانية: أن حكم الاختلاف الواقع في التواريخ حكم الاختلاف الواقع في سائر الحوادث، وكما يجوز نقل الواقع في سائر الحوادث إذا لم يكن هناك مرجح من غير ترجيح، كذلك يجوز نقل التواريخ المختلفة إذا لم يكن هناك مرجح من غير ترجيح، بل يجوز نقل القول الواحد والسكوت عليه، لا سيما عند عدم العلم بخلافه، وعدم تيسر كتب ذلك الفن الذي يتضح منها الاختلاف، وليس على أحد من المؤلفين أن لا يبحث عند تحرير تاريخ الولادة أو الوفاة، هل خالف أحد فيه من علماء الدنيا أم لا، بل وافق بيان الأمر الأول منهما إن خبر التاريخ فرد من أفراد مطلق الخبر، فلا يخرج عن حكم مطلقه إلا بدليل يدل على ذلك، وليس هناك دليل كذلك، وبيان الأمر الثاني منهما أن عامة المحدثين من المؤلفين ينقلون في مؤلفاتهم الحديث المضطرب، ووجوهه المختلفة من غير ترجيح، بل لا يكون هناك مرجح أصلا، ثم سرد الأمثلة بنقل العبارات المختلفة المشتملة على نقل الأقوال المختلفة في نحو ثمانية أوراق.

أقول: انظر صنيع الناصر المختفي ما ذا جناه يا من رآه وحماه، هل ينفعك تطويل حجم الكتاب بسرد الأمثلة، هل تفيدك تلك المقدمة الممهدة، وسله لما ذا اكتفى على مائة وثلاث وثلاثين مثالا، لم لا كبّر حجم الكتاب، وكثر مدحه المنيع عند أولي الألباب بسرد ستمائة ألف مثالا، فإنه لو أخذ كتابًا من الكتب التاريخية الفقهية، لوجد نحو من كتب أضعافا مضاعفة، سبحان الله، يملأ كتابه من الحشو والزائد الواجب الحذف، ويشهر بأنه جواب لـ"إبراز الغي"، وليس فيه من الجواب المعتبر نحو حرف.

وبيان أن المقدمة الممهدة لا تفيدك سوى العجز والعصوبة، وأنها كالأولى ليست

إلا كبيت العنكبوت، اتخذت بيتا خاليًا عن القوة والثبوت من طرق عديدة، وكلها لطيفة وسديدة.

أما أولا: فلأن نقل قول واحد فيما فيه قولان أو أكثر إنما يجوز إذا لم يكن بطلانه أظهر، وأما إذا كان بطلانه جليا، لا يحل نقله إلا للرد عليه ردا مبيًا، ولهذا ترى كثيرًا ما يقول الأماثل في كثير من المسائل أن هذا قول لا يحل نقله إلا للرد عليه، ولا يحل السكوت عليه، مثلا لو وجد في كتاب أن الظهر خمس ركعات، وأن الفجر ثلاث ركعات، وأن أبا بكر الصديق أو عمر بن الخطاب أو عثمان بن عفان أو عليا أو غيرهم من الصحابة ماتوا في الثامنة، فلا يحل لأحد أن ينقل ذلك في كتابه إلا بقصد رده، ولا يجوز أن يسكت عليه سكوتا موهما تصحيحه، لا سيما للعالم الذي ينتفع بعلمه، والحاكم الذي ينتفع بحكمه.

وأغلاطك في تصانيفك من هذا القبيل. وافق المثيل بالمثيل، فإن موت الدارقطني والبزدوي في المائة التاسعة، وموت ابن رجب في المائة العاشرة، وموت ابن أبي شيبة في المائة الرابعة، وموت الجزري في المائة الثامنة، وموت ابن كثير في المائة السابعة، وموت ابن عساكر في المائة الثامنة، وموت عبد بن حميد في المائة الرابعة، وموت القضاعي في المائة الرابعة، وموت ابن الملقن في المائة الخامسة، وموت الباجي في المائة الثامنة، إلى غير ذلك مما ذكرت في "إبراز الغي" وفي فاتحة هذه الرسالة ليست بأدون مما مثلنا، فأي عالم جوز نقل مثل هذا ساكتًا، وأي حاكم حكم بجواز إيراد مثل هذا من دون التنبيه على كونه غلطا، نعم من كان غالطًا ومغالطًا لا تمييز له بين الخفي والجلي، ولا يعلم بطلان ما بطلانه جلي، يجوز أمثال ذلك، وهو غير لائق لأن يخاطبه العلماء فيما هنالك. وهل هو كمرأة سمعت من محدث أن صوم عاشوراء كفارة سنة، فصامت إلى الظهر ثم أفطرت وقالت: يكفيني كفارة ستة أشهر منها شهر رمضان، ذكره صاحب "المستطرف في كل فن مستظرف" في الفصل العاشر من الباب السادس والسبعين.

وأما ثانيًا: فلأن البحث عن وقوع الخلاف في تاريخ الوفاة أو الولادة، وأنه هل خالف فيه أحد من علماء الملة، وإن لم يكن واجبًا على أحد من المؤلفين، لكن تنقيح ما سطر، وتنقيد ما يظهر، وترك قول يعلم كونه غلطًا بأدنى التوجه والالتفات، وحفظ كتابه عن الأكاذيب والخرافات، واجب على جميع المؤلفين، لا سيما الفضلاء الذين جل

مرادهم نفع عباد الله، والعلماء الذين مقصدهم إفادة خلق الله لا تضليلهم ولا تغليطهم.

وأما ثالثًا: فلأن نقل الأقوال المختلفة في أمر عند ذكر ذلك الأمر ليس بمستنكر، وأما اختيار قول منها في موضع، وآخر في موضع، فلا ريب في أنه مستنكر، ولهذا يتعقب العلماء بعضهم بعضًا بإظهار مناقضات في كلامه، ومعارضات في مرامه، ويعدونه وصفًا نكرًا، وهذا وإن كان وصفًا لازمًا لعامة البشر لا يعصم منه إلا خالق القوى والقدر، كما يدل عليه قوله تبارك وتعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ لكن يتفاوت الناس في هذه الصفة بالكثرة والقلة، فمن يوجد في كلامه تعارض فاحش يحكم بأنه متساهل ومتفاحش ومتغافل ومتجاهل ومغفل ومضلِّل، ويلقب بأنه سيء الحفظ كثير الخطأ، ليس له تمييز بين الصواب والخطأ، وبأنه استحق الترك والهجر، والطعن والزجر، ويفتى في حق تأليفاته بأنها غير معتبرة غير منقحة، لا يحل الاعتماد عليها للكملة، ولا مطالعتها للطلبة بخلاف من يوجد ذلك في تصانيفه بالقلة، فإن ذلك يتحمل ويغتفر، ويقال إنه من لوازم البشر. ولذلك ترى المحدثين لا يقبلون روايات من كثر نحو ذلك في مروياته، وغلب عليه هذا الوصف في منقولاته، كما مرّ منا تحقيقه فيما مر.

وأما رابعًا: فلأن نقل كل ما وجد من دون تفكر وتبصر، يشابه التحدث بكل ما سمع من غير غور النظر، فإن القلم أحد اللسانين، وأحد الناطقين، وقد قال النبي ﷺ: «كفى بالمرء كذبًا أن يحدث بكل ما سمع» أخرجه مسلم في "صحيحه" من حديث أبي هريرة، وفي رواية: «كفى بالمرء من الكذب أن يحدث بكل ما سمع»، و«كفى بالمرء من الشح أن يقول آخذ حقي لا أترك منه شيئًا»، أخرجه الحاكم في "مستدركه" من حديث أبي أمامة رضي الله عنه.

وأما خامسًا: فلأن نقل الأقوال المختلفة عبارة عن أن يذكر في أمر قولا، ثم بلفظ "قيل"، أو "يقال"، أو ما ينوب منابهما قولا، وهكذا عادة المؤلفين في نقل الاختلاف عند عدم ظهور الترجيح المتين، فإنهم يذكرون عند ذكر أمر مختلف فيه أقوالا مختلفة، ويسردون الآراء المتشتتة، فإن ظهر عندهم ترجيح أحد الأقوال صرّحوا به، وإلا اكتفوا به، وهذا هو الموجود في الأمثلة التي سردها ناصرك المختفي قدر ثمانية أوراق، وهذا أمر جائز بالوفاق، لا يختلف فيه أحد من أهل الاتفاق.

وأما إذا ذكر أحد المؤلفين فى أمر قولا فى موضع، وآخر فى موضع، وثالثًا فى موضع، ورابعًا فى موضع من غير أن ينسبه إلى اختلاف أقوال الماضين، فهذا ليس نقل الاختلاف عند الماهرين، بل يعد هذا من صنائع الغافلين، ويُطعن صاحبه بأنه من المغفلين والمتروكين، وأي فاضل حكم بجواز مثل هذه الطريقة، وأى عاقل استحسن هذه الشريعة، بل الحكم بجواز مثل هذا بدعة سيئة، وخصلة قبيحة، والموجود فى تصانيفك هو هذا لا ذلك، فما مهد ناصرك لبراءتك لا يفيد النجاة من ذلك، ولله درّ الشاعر الباهر حيث قال:

إذا انعكس الزمان على لبيب يحسّن رأيه ما كان قبحًا

يعانى كل أمر ليس يغنى ويفسد ما رآه الناس صلحًا

ثم قال ناصرك: المقدمة الثالثة: أن النقل وإن كان لابد فيه من إظهار أنه قول الغير، ولكن هذا الإظهار أعم من أن يكون صريحًا، أو ضمنًا، أو كنايةً، أو إشارةً، والدال عليه سبعة أمور.

أقول: هذه المقدمة أيضًا لا تفيدك شيئًا، ولا تعطيك ريعًا، فإن ما سطرت فى تصانيفك لا سيما تواريخ المواليد والوفيات وغيرها من تراجم الثقات ليس نقلا، بل حتمًا وجزمًا، ولا يفهم عند ذكرك بنحو من الانحاء، وأن هذا منقول من غيرك من العلماء، وإن كان كل ذلك أو أكثر ذلك منتحلا ومسروقًا من غيرك، فلا ينجو مؤلف عن إيراد متعقب بكونه آخذًا عن غيره فى الواقع، أو منتحلا أو سارقًا عن تصانيف غيره فى الواقع ما لم يفهم من كلامه بوجه من الوجوه المعتبرة أن ما أذكره لا أجزم به، ولا أعتمد بصحته، ولا آمن من أن يكون مغلطة، وإنى نقّال صرف، ليس فيه منى حرف، بل كله من غيرى، وإنى منتحل محض، لا ألتزم صحة ما أذكره، ولا آمن من كونه مصداق الغلط المحض، وشيء منه ليس من فكرى.

فإذا كان المؤلف من المؤلفين يجعل نفسه من النقّالين، ويعد تحريره من جنس تحريرات المغالطين، أعرض عنه أهل العلم، وطرحه أهل الفهم، ولقّبوه بالمنتحل النقال، والسارق البطال، ووصفوه بأنه غير معتبر، لا يؤخذ عنه شيء ولا يسطر، وعابوا عليه هذا الفعل المستقبح، وطعنوا عليه بهذا القول المستبشع. ومع ذلك فلا ينجو أيضًا من الإيراد، إذا نقل عن أحد شيئًا تكذبه عقول العباد، ويشهد ببطلانه العيان أو البرهان، إلا

أن يقول إني أنقل ما أنقل من دون فهم وتبصر، وأذكر ما أذكر من غير علم وتذكر، ولا أبالي بذكر ما ذكره غيري، وإن كان باطلا بالبداهة، ولا أمسك عن أخذ ما سطره من قبلي وإن كان غلطا عاطلا عند العامة، فضلا عن الخاصة، فعند ذلك يعرض عنه أرباب العقول إعراضًا ثانيًا، ويلقبونه بأنه جَهولٌ غفول لا يعلم مستقبلا ولا ماضيًا.

وأما ما ذكره ناصرك لتأييد هذه المقدمة الثالثة، وسوّد ورقات عديدة، فكله لا يعطي فائدة، فإنه ذكر أولا لتأييده عبارة "الرشيدية شرح الشريفية" وكشاف اصطلاحات الفنون الدالة على أن النقل هو الإتيان بقول الغير على ما هو عليه بحسب نفس الأمر مظهرا أنه قول الغير، ولا يلزم فيه الإتيان بقول الغير بحيث لا يتغير لفظه، بل إنما يلزم الإتيان به على وجه لا يتغير معناه، وأما الإتيان بقول الغير على وجه لا يظهر منه أنه قول الغير، لا صريحًا ولا ضمنًا، ولا كناية، ولا إشارة، فهو اقتباس. وبيّن أنه يفهم من ملاحظة هاتين العبارتين أن الإظهار المعتبر في النقل أعم من أن يكون صريحًا، أو ضمنًا، أو كنايةً، أو إشارةً بمعنى أنه يوجد بوجود فرد واحد... إلخ.

وهذا كله لا تخفى سخافته، فإن إظهار أنه قول الغير في النقل وإن كان أعم من أن يكون صراحةً، أو إشارةً، أو كنايةً، أو دلالةً، لكن أخذه من الغير في نفس الأمر فقط لا يكفي لكونه نقلا قط، والموجود في ما ذكرت هو هذا لا ذاك، فإنه لا يفهم من كلامك عند ذكر تواريخ المواليد والوفيات، وتراجم الثقات أنك ناقل من غيرك، وإن كان في نفس الأمر كذلك، ومن ادعى ذلك فليبين أن أي كلمة من كلماتك، وأي قرينة حالية أو مقالية تدل على ذلك، ولو إشارة أو كناية.

فإن قلت: يدل عليه إني لم أدرك زمان من ذكرت أحوالهم، فلا أذكر ما أذكر إلا نقلا عمن سبقني، وكتب أحوالهم.

قلت: لو كفت هذه الدلالة للنقل لزم أن يكون الإيراد على المتأخر وإن كتب الأمر المهمل غير جائز مطلقًا، ولا يطلب منه المناظر شيئًا سوى تصحيح النقل، مثلا إن كتب أحد ممن عاصرنا أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه مات في المائة التاسعة، أو أن أنس بن مالك رضي الله عنه مات في المائة العاشرة، أو أن عمر بن الخطاب ولد في زمان نوح على نبينا وعليه الصلاة والسلام، أو أن رسولنا ﷺ أدرك زمان الخليل عليه الصلاة والسلام، أو نحو ذلك من الجهالات والبطالات، امتنع أن يتعقبه أحد بأنه غلط صريح لظهور أنه

متأخر لا يقول به إلا بنقل عن من تقدم عليه، وصدر منه هذا القول بالتصريح.

فإن قلت: يدل عليه أني ذكرت في ديباجة "الإتحاف": إني استمددت غالبًا في المقصد الأول منه من "كشف الظنون" وفي المقصد الثاني استمددت غالبا من وفيات الأعيان وذيله و"حسن المحاضرة".

قلت: لو كفى مثل هذا للنجاة عن إيراد الموردين، للزم أن لا يورد أحد شيئًا على المتأخرين، كصاحب "الأشباه والنظائر" وشارح "ملخص الجغميني" والتفتازاني والسيد الجرجاني وغيرهم، فإنهم يذكرون في ديباجة كتبهم أن ما نذكره مأخوذ من المتقدمين، ومنقول من المعتبرين، والتزام ذلك لا يصدر من عاقل فضلا عن فاضل.

ثم قال ناصرك مؤيدًا لمقدمته، ومبيّنا لوجوه تأييد كلامه الثاني ما صرّح به علماء أصول الحديث من أن ما يقوله الذي لم يأخذ عن الإسرائيليات ما لا مجال للاجتهاد فيه، ولا له تعلق ببيان لغة أو شرح غريب داخل في الحديث المرفوع، قال الحافظ ابن حجر في "شرح نخبة الفكر"... إلخ.

ثم قال بعد ذكر عبارة الحافظ ابن حجر والسيوطي الدالة على أن مثل ذلك القول من ذلك الصحابي مرفوع حكمًا: وجه دلالة هذا القول على المطلوب أن المرفوع عندهم هو ما أضيف إلى النبي ﷺ ونقل عنه، فلابد من إظهار أنه قول رسول الله أو فعله أو تقريره، وإذ ليس هناك حقيقة فهو إذن متحقق حكمًا، فثبت أن الإظهار المعتبر في النقل أعم من الإظهار حقيقة -انتهى-.

ولا يخفى على الأريب النبيه ما فيه، وأن بطلانه لا ريب فيه، وأن هذا الناصر المختفي لم يصل إلى مراد المحدثين بما صرحوا، ولم يبلغ إلى كنه ما أصّلوا. وذلك لأنه فرق بيّن غير هيّن بين كون قول متكلم قول غيره حقيقة وبين كونه قول غيره حكمًا، فإنك إذا قلت مثلا: قال أبو حنيفة: النية في الوضوء ليست بفرض، نقلت كلامه بجنسه، وجعلت مقول القول مرامه، لا أعني أنك أردت أنه قوله بعين هذا اللفظ، فإن النقل لا يشترط فيه نقل اللفظ، بل أعم من أن يكون هذا اللفظ بعينه تكلم به الإمام، أو تلفظ بلفظ آخر متحد به في المرام، وبالجملة لا تريد به إلا أن قائل هذا الذي بعد قال هو أبو حنيفة سيد كل ثقة، وأنه مذهبه ورأيه ومقوله ومرامه، وهذا هو النقل الذي لا يطلب من صاحبه إلا تصحيح النقل، ما لم يجزم ثبته، ولم يلتزم صحته، وإذا قلت مثلا بدون

الانتساب إلى أحد وأنت حنفي: النية لا تفرض في الوضوء الشرعي، فهو كلامك ومرامك، ليس فيه نقل من غيرك، ومع ذلك هو منسوب إلى الإمام حكمًا بقرينة اتباعك له، وتمذهبك بأقواله وآرائه لزومًا.

إذا تمهد لك فاعرف أن المرفوع حقيقة هو ما رفعه الراوي إلى رسوله ونسبه إليه، وحكاه على أنه قوله، أو فعله، أو تقريره، وهو الذي يقال له: إنه نقله عن رسوله، وحكاه عن نبيه، وأما ما يقوله الصحابي الغير الآخذ عن الإسرائيليات فيما ليس من الاجتهاديات، فهو موقوف حقيقة ومرفوع حكمًا، أما كونه موقوفًا حقيقة فظاهر عند من له نظر غائر، فإنه قوله ومقوله وكلامه ومرامه، وهو الذي أفتى به، وتكلم به من دون أن ينسبه إلى رسوله، ومن غير أن يجعله مقول غيره، وأما كونه مرفوعًا حكمًا فلأن أخباره وحكمه بنحو ذلك يقتضي موقفًا له على ذلك، فإن المفروض أن لا دخل للاجتهاد في ذلك، ولا موقف للصحابة إلا النبي ﷺ، أو بعض كتب من تقدّم، ومن تدين به، وتمذهب به، فلذلك وقع الاحتراز عمن يأخذ عن أخبار أهل الكتابين، أو ينظر الكتابين، فحكمه ليس مرفوعًا حكمًا، لأنه لا يعلم أنه مأخوذ عن الرسول ﷺ جزمًا، فمعنى كونه مرفوعًا حكمًا أن هذا الموقوف يعطى له حكم المرفوع، ويدرج في مسانيد المرفوع، لا أن ما قاله الصحابي منقول عن النبي ﷺ، وإنه مقوله لا مقول ذلك الصحابي الذي أفتى به وتكلم، فإن هذا لا يقوله: عاقل، فضلا عن فاضل.

ونظيره ما ذكر أصحابنا الحنفية أن المقتدي الساكت قارئ حكمًا؛ لكون قراءة الإمام قراءة له جزمًا، فليس معناه أن قراءة الإمام فعل من أفعال المؤتم، وأنه يعد قارئًا بالجزم، بل معناه أنه يعد قارئًا حكمًا، ويعطى له الاشتراك في فضل القراءة والكفاية حتمًا.

وكذا ما ورد بأسانيد مصححة عند الثقات أن المنتظر للصلاة مصل، وأنه يشتركه في بعض أوصاف الصلاة، فليس معناه أنه مصل حقيقة، وأنها تنسب إليها الصلاة صدورًا ووقوعًا، بل معناه أنه مصلٍ حكمًا، وأنه شريك للمصلي في الثواب جزمًا، ولهذا نظائر كثيرة، لا تخفى على أرباب القرائح الذكية.

والحاصل أن كون قول الصحابي مرفوعًا حكمًا أمر آخر، وكونه منقولا عن نبيه حكم آخر، ليس أحدهما عين ثانيهما، ولا أحدهما مستلزمًا لآخرهما، فليس المرفوع

حكمًا يطلق عليه أنه مذكور نقلا ليصح عليه تفريع ما فرع الناصر الفاتر بفهمه القاصر.

ثم قال: الثالث الحديث المعلق فإنه يحذف الراوي فيه من مبدأ السند، سواء كان الساقط واحدا أو أكثر، ويعزى الحديث إلى من فوقه، فالعبارة التي يعبر عن رواية من فوقه في الحقيقة مقولة الراوي الساقط، لا مقولة الراوي المسقط بالكسر، إذ لا سبيل للراوي المسقط بها إلى العلم بها إلا بواسطة الراوي الساقط لعدم التلاقي بين المسقط ومن فوق الساقط، وللتعليق صور أوضحها في إثبات المطلوب أن يحذف المصنف جميع السند، ويقول مثلا: قال رسول الله، وهذا موجود في "الصحيحين"، وفي البخاري كثير، فلا شك أن هذا القول لا يتأتى من المصنف، بل هو تلقاه عن فوقه، وهو ممن فوقه، وهكذا إلى الصحابي، فهو بالحقيقة قول الصحابي، لا قول المصنف، وليس هناك لفظ يدل على أنه كلام الصحابي، نعم هناك قرينة تدل على أنه كلام الصحابي، فيكون الإظهار حكمًا، وهو المطلوب.

أقول: هذا أعجب من الأول، وأدل على عدم الوقوف على مراد المحدثين، وعدم الممارسة بكتب الدين، فإن من تداول كتب الحديث ووقف على كلماتهم في أصول الحديث، علم علما ضروريًا أن التعليق والقول المعلق يكون من قول المعلّق، لا من قول من فوقه تابعيًا كان أو صحابيًا.

أما دري أنهم فرقوا بين ما إذا ذكره المعلق بصيغة الجزم وبين ما إذا أورده بلفظ لا يدل على الجزم، ففي "ألفية العراقي" وشرحها للسخاوي المسمّى بـ"فتح المغيث بشرح ألفية الحديث": فمن يجزم المعلق بنسبته إلى الرسول ﷺ، أو غيره ممن أضافه إليه، فصحيح أيها الطالب إضافته لمن نسب إليه، فإنه لن يستجيز إطلاقه إلا وقد صح عنده عنه، أو لم يأت المعلق بالجزم، بل ورد ممرضًا، فلا تحكم له بالصحة عنده عن المضاف إليه بمجرد هذه الصيغة، لعدم إفادتها ذلك، ولكن حيث تجردت، فإيراد صاحب الصحيح للمعلق الضعيف كذلك في أثناء صحيحه يشعر بصحة الأصل له إشعارًا يؤنس به، ويركن إليه، وألفاظ التمريض كثيرة: كـ"يذكر" و"يروى" و"روى"، و"يقال" و"قيل" ونحوها - انتهى - ونحوه في "مقدمة ابن الصلاح" و"تقريب النواوي" وشرحه "تدريب الراوي" و"خلاصة الطيبي" و"مختصر ابن جماعة" وغيرها من كتب الفن، ففطن أيها المنصور الشوجي! ماذا تفوه به ناصرك المختفي، حيث حرف الكلم عن مواضعها، وأتى

بأشياء منكرة يستنكرها من يسمعها.

ولعمري إذا كان تعليق البخاري مثلا قال رسول الله ﷺ: كذا قول من قوله، ومنقولا عنه بحذف سنده، لا من قوله، فما وجه الفرق بين جزمه وعدم جزمه، وهذا ظاهر لا حاجة إلى البسط في تقريره، ولا إلى تكثير عبارات كتب الفن في تحريره، وبهذا ظهرت سخافة قول ناصرك المختفي الرابع الحديث المرسل، الخامس الحديث المعضل، السادس الحديث المنقطع . . . إلخ، فإن الكلام فيها كالكلام، والبيان كالبيان.

ثم قال ناصرك: السابع ما قال النووي: جرت عادة أهل الحديث بحذف قال ونحوه فيما بين رجال الإسناد في الخط، وينبغي للقارئ أن يلفظ بها . . . إلخ.

ولا يخفى عليك أن هذا أيضاً لا يفيدك، ولا يوصل نفعاً إليك، فإن حذف قال ونحوه أمر آخر، إلا أن حذفه إنما هو إذا تعين قائله، وأما عند عدم تعينه فهو مستنكر، وهل يجوز أن يقول أحد من أهل السنة في أثناء مكالماته: إن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كان غاصباً خائنًا غادرًا، أو يدرج في تصنيفاته أن عمر رضي الله عنه كان مبتدعًا محدثًا ماكرًا، وعند ورود الإيراد عليه بأنه قول مخالف لأهل السنة، بل هو من أقوال أهل البدعة، يقول في جوابه: إن جملة قال الطوسي، أو قال الحلي، أو قال: شيطان الطاق محذوف في الكلام، وإني ناقل من أرباب الشقاق.

وهل يجوز لأحد أن يتفوه بما اختلقه الكذابون والدجالون، وينسب شيئًا من الأخبار الموضوعة إلى رسول الله ﷺ وملائكته المقربون، كحديث لولاك لما خلقت الأفلاك، فإنه موضوع لفظًا صحيح معنى، كما ستقف عليه، وحديث لسان أهل الجنة العربية والفارسية الدرية، وحديث: «ولدت في زمان الملك العادل»، وحديث: «يكون في أمتي رجل يسمى بمحمد بن إدريس هو أضر من إبليس»، وحديث: «يكون في أمتي رجل يكنى بأبي حنيفة . . .» إلخ، وحديث: «من رفع يديه في الصلاة فلا صلاة له»، وحديث: «من صلى خلف تقي فكأنما صلى خلف نبي»، وحديث: «علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل»، فإنه موضوع لفظًا صحيح معنى، وحديث عروجه ﷺ ليلة المعراج بنعليه إلى العرش، فإنه موضوع كما بينته في غاية المقال فيما يتعلق بالنعال، وحديث القضاء العمري، فإنه موضوع كما أوضحته في رسالتي ردع الإخوان عما أحدثوه في آخر جمعة من رمضان، وحديث: «لكل أمة فرعون وفرعون هذه الأمة معاوية رضي الله

عنه»، وحديث: «اتقوا اليهود والهنود ولو بسبعين بطنًا»، إلى غير ذلك من الأحاديث التي اتفق النقاد على كونها موضوعة، وأقرّ الواضعون بأنها مكذوبة، فيقول: ذلك المتفوه، أو يكتب، قال رسول الله كذا، ويذكر شيئًا من مثل هذا الكذب، فيرد عليه أنه افتراء على الرسول، فيقول: إني ناقل عن فلان وفلان ممن نسبه إلى الرسول، ويذكر أسماء وضاعه، ويحيل الأمر إلى المتفوهين به، ويقول: قال فلان محذوف في كلامي، وإني منه بريء، وحذف "قال" شائع، نص عليه النووي.

وهل يجوز لأحد أن يكتب أن عصر الصحابة انقرض بعد ستمائة، فيرد عليه أنه مخالف للحديث الصحيح الدال على انقراضه على رأس مائة، فيجيب بأن كلامي من قول غيري، وإن لفظ "قال فلان" محذوف في كلامي، فيذكر قول واحد من أتباع رتن الهندي الذي ظهر بعد ستمائة، وادعى الصحبة.

والحاصل أن هذا التقرير من ناصرك المختفي يشبه صنع من بنى دارًا، وهدم قصرًا، ويوافق سبيل من فرّ عن المطر وحاذى ميزابًا، فإنه يجوّز أن لا يرد إيراد على من تفوّه بالأباطيل المزخرفة، أو كتب شيئًا من الأساطير المختلقة لسهولة الأمر بأن يجيب أني لست ملتزم الصحة، وقد قلت ما قلت، وكتبت ما كتبت نقلا عن فلان، فيذكر واحدًا ممن تفوه بتلك الأمور المخضرمة، ويقول: قال فلان محذوف في كلامي، وحذفه جائز، صرح به النووي.

ولعلمي هذا من عجائب الدنيا، لا يقول به ولا يرضى إلا من فاق مجددي الدين في الدنيا بوصف لم يشاركه فيه أحد من الأولين، وهو كثرة الزلات والمسامحات، وتخريب مسائل الدين.

ثم ذكر ناصرك: الثامن: إثبات ذلك بالكتاب، وبيانه إن حذف لفظ القول وما يحذو حذوه من الألفاظ الدالة على النقل والحكاية شائع في كلام الله نذكر هناك عدة أمثلة، الأول سورة الفاتحة . . . إلخ.

ثم سرد الآيات القرآنية المشتملة على حكايات كلام الغير مما لم يذكر فيه لفظ قال ونحوه في قدر ورقتين ويزاد عليه ربعه، وذكر لما مهّد أولا تسعة وثلاثين مثالا.

ولا يذهب عليك أيها المنصور القنوجي أن هذا أعجب مما مضى، يضحك عليك كل شاب وصبي، وأن هذه المكيدة التي اخترعها لنصرتك غير مفيد لك، أما دريت أن

حذف الفعل وأمثاله ليس بموسع في كل موضع ، ولا كل أحد يجوز له أن يدعى الحذف في أي موضع شاء ، بأي لفظ شاء ، بل له شرائط وأسباب وفوائد ونكات مرجحات لا يجوز ، أو يستقبح عند فقدها .

انظر إلى قول السيوطي في كتابه "الإتقان في علوم القرآن" عند ذكر شروطه ، هي ثمانية : أحدها : وجود دليل ، إما حالي نحو : قالوا : سلامًا ، أي سلّمنا سلامًا ، أو مقالي ، ومن الأدلة العقل حيث يستحيل صحة الكلام عقلا إلا بتقدير محذوف ، ومنها الشروع في الفعل ، نحو باسم الله ، فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له ، الشرط ، الثاني : أن لا يكون المحذوف كالجزء ، ومن ثم لم يحذف الفاعل ولا نائبه ، ولا اسم كان وأخواتها ، الثالث : أن لا يكون مؤكدا ، لأن الحذف ينافي التأكيد ، الرابع : أن لا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر ، الخامس : أن لا يكون عاملا ضعيفًا ، السادس : أن لا يكون عوضًا عن شيء ، السابع : أن يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل القوي -انتهى ملخصًا- .

ومثله في "مغني اللبيب عن الأعاريب" لابن هشام النحوي ، و "المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر" لابن الأثير الجزري .

إذا عرفت هذا فاعرف أن حذف "قال" ونحوه في الآيات القرآنية التي سردها ، إنما جاز لقيام دليل حالي ، أو مقالي دالّ على ذلك ، واقتضاء مقام؛ لأن المذكور فيما هنالك ، ليس من كلام الرب ، بل من كلام غير الرب ، وهذا لا يجري في تصانيفك ، فإنك ذكرت مثلا أن وفاة البزدوي في المائة التاسعة ، وكذا ذكرت في وفاة الدارقطني ، وذكرت أن وفاة ابن رجب في المائة العاشرة ، ولم تذكر في موضع من هذه المواضع ، ولا في غيرها أن هذا منقول من غيرك ، فإن قدرت ، قال ونحوه لا يفيدك لعدم وجود قرينة دالة عليه ، ولفقدان شرط مجوز له ، ولو سلم حذف فعل يدل على الحكاية ، فأي دليل على تعيين من حكي عنه ، فإنه لا يدري أن قائله صاحب "الكشف" ، أو "البستان" ، أو ابن خلكان ، أو غيرهم ممن ذكر تراجمهم ، فإن اخترت أن في بعض الموضع حذف ، قال صاحب "كشف الظنون" : وفي بعضها حذف ، قال ابن خلكان : صار كلامك معدودًا في السقطات ، خارجًا عن اعتبار الثقات .

ولو كفى مثل هذا لدفع الإيراد للزم أن لا يتعقب على من قال من أهل السنة أن أبا بكر رضي الله عنه كان غاصبًا غادرًا بسهولة جوابه بأن لفظ : "قال الرافضي" محذوف في

كلامي ، ولا يرد الإيراد على من تفوه بأن للعالم خالقين لسرعة جوابه بأن جملة : "قال المجوسي" محذوف في البين ، ولا يرد إيراد على من تفوه بأن العالم وجد بلا صانع ، لتيسر جوابه بأن جملة : "قال الدهري" محذوف ، ومراد في الواقع ، ولا يرد إيراد على من تكلم بأن النبي ﷺ كانت بعثته خاصة بمشركي الأميين لتيسر دفعه بأن في كلامي حذف : "قال بعض الكافرين" ، ولا يرد شيء على حنفي صرح في كتابه : أن الزكاة لا تجب في مال التجارة ، لإمكان أن يقال : بحذف : "قالت الظاهرية" ، ولا يرد على حنفي تفوه بأن الدم ليس بناقض للوضوء الشرعي لإمكان حذف : "قال الشافعي" ، ولا يرد على متكلم تكلم بأن القرآن مخلوق غير أزلي ، لاحتمال حذف : "قال المعتزلي" .

ولا يرد على شافعي تفوه ، بأن مس الذكر والمرأة غير ناقض للوضوء الشرعي لاحتمال حذف : "قال الحنفي" ، ولا يرد على محدث كتب بأن الله جل جلاله حل في سيدنا عيسى لإمكان حذف : "قالت النصارى" ، ولا يرد على مسلم قال : بألفاظ الشرك لاحتمال حذف : "قال أهل الشرك" ، ولا يرد على مؤمن أنكر البعثة الجسدانية لاحتمال حذف : "قالت الفلاسفة" ، ولا يرد على مالكي يكتب بسنية الافتراش في جميع قعدات الصلاة ، لإمكان حذف : "قالت الحنفية" ، ولا على الشافعي ، قال : بسنية التورك في جميع الجلسات لإمكان حذف : "قالت المالكية" ، ولا يرد على من تفوه من فقهاء الأئمة الأربعة بكون الطلقات الثلاث في مجلس واحد طلقة واحدة لإمكان حذف : "قال ابن تيمية" . ولا يرد على من تفوه بأن البخاري كان من المجروحين لإمكان حذف : "قال صاحب الاستقصاء وغيره من الإماميين" ، ولا يرد على من قرر من أرباب الشريعة أن الأرض متحركة ، لاحتمال حذف : "قالت أصحاب الهيئة الفيثاغورثية" ، ولا على من أقر بالحركة الفلكية ، لاحتمال حذف : "قالت أصحاب الهيئة البطليموسية" ، ولا يرد على مسلم تفوه بأن السماوات السبع غير قابلة للخرق والالتئام ، وبينهما تماس والتئام ، لاحتمال حذف : "قال أصحاب الحكمة الطبعية الأعلام" ، ولا يرد على رجل أمن بإيمان فرعون الجاني لاحتمال حذف : "قال ابن عربي في الفصوص والجلال الدواني" ، ولا يرد من كتب الكلمات الشنيعة في حق الصحابة والمجتهدين لإمكان حذف : "قالت الروافض والخوارج وسائر المبتدعين" ، ولا يرد على من قرر في كتابه رجعة سيدنا علي لاحتمال حذف : "قال جابر الجعفي" ، ولا يرد على من أدرج في كتابه أن لا وجود للجن

والشياطين والملائكة، لاحتمال حذف: "قالت الملاحدة"، ولا يرد علي من قال بحرمة زيارة القبر النبوية لاحتمال حذف: "قال ابن تيمية"، ولا يرد علي من أسقط قضاء الصلاة عن تاركها المتعمد الجاني، لاحتمال حذف: "قال الشوكاني"، ولا يرد علي من كتب أن الصحابة بقوا إلى سنة ستمائة لاحتمال حذف: "قال رتن الهندي وغيره من الدجاجلة"، ولا يرد علي من تفوه بأن النبوة لم تختم بنبوة النبي الأمي لاحتمال حذف: "قال مسيلمة الكذاب والأسود العنسي"، ولا يرد علي من صرّح بحل نكاح ما فوق الأربع من النساء بلا ريب، لاحتمال حذف: "قال بعض الروافض والخوارج وغيرهم من أرباب الزيغ والريب"، ولا يرد علي من نصّ على إباحة اللواطة لاحتمال حذف: "قالت الشيعة"، ولا يرد علي من كتب أن سجدة التحية لقبور الأولياء جائزة لاحتمال حذف قال أهل البدعة والضلالة.

وأمثلة ما في الباب كثيرة غير مخفية على أولي الألباب، ولو أردنا سردها ليكثر حجم الكتاب بلا فائدة، لكتبت نبذًا منها في أجزاء متعددة، ولكني لست بحمد الله ممن يضيع أوقاته النفيسة فيما لا يعني، ولا ممن يكثر بإيراد ما لا يجدي نفعا ولا يغني.

وبالجملة هذا الذي ذكره ناصرك من حذف: "قيل"، أو "قال"، أو "يقال" لا يستحسنه الأطفال فضلا عن الرجال، وإن هو إلا تقرير من عجز، وبهت وتدله، وسكت وتحير وصمت، وتوحّش وتدهش، وترقص وتخلص، وتوهم وتمحل، وتجهم وتخبى. وذلك كله في طاعتك وخدمتك، فألبسه لباس العزّ والوقار، وتوّجه تاج التلطف والفخار، فلن ينصرك أحد مثل ما نصره، ولن يكتب أحد مثل ما سطره، فلله درك ودره، ولله فخرك وفخره.

ثم قال ناصرك: الأربعون: إثبات ذلك بالسنة المطهرة، وذلك من وجوه: الأول: ما روى البخاري ومسلم... إلخ.

وهذه مكيدة فضيحة عند من لا يخفى عليه خافية، فإنه كان عليه أن يقول: التاسع: إثبات ذلك بالسنة... إلخ، فإنه بعد ما مهّد المقدمة الثالثة أقام لإثباته دلائل إلى أن قال: الثامن: إثبات ذلك بالكتاب... إلخ، ثم ذكر من القرآن تسعة وثلاثين آية مما حذف فيه "قال" ونحوه، فهذه التسعة والثلاثون كانت من ما اندرج تحت الدليل الثامن، ولم يكن كل منها دليلا مستقلا، فكيف يصح ههنا قوله: الأربعون إثبات ذلك

بالسنة، فإن ما يذكره ههنا ليس مندرجًا تحت الثامن، بل هو مغائر له ينبغي أن يعد تاسعًا.

ولا أدري هل هذه زلة قلمية، أو مكيدة قصدية ليظن ناظر هذا المقام أنه أقام على إثبات المقدمة الثالثة أربعين دليلا بالتمام، وقد عرفت أن شيئًا من الدلائل المذكورة، ليس مثبتًا لما ذكر في المقدمة الثالثة، ولا نافعا لرفع الإلزام عن تصانيفك الغالطة، وقس عليه هذا الدليل التاسع، فإن ثبوت حذف: "قال" ونحوه عند اقتضاء المقام له في الروايات الحديثية غير نافع، كما مر بسط ذلك سابقًا، فتذكره آنفًا.

ثم قال ناصرك المختفي: المقدمة الرابعة أنه كثيرًا ما يقع السهو في الكتابة من الناسخ، أو المؤلف سيما في الكتب المطبوعة خصوصًا في التواريخ، وهذه المقدمة ثابتة من كلام المعترض في مواضع ... إلخ.

أقول: تمهيد هذا لا ينفع شيئًا، ولا يدفع قدحًا، ولا يرفع جرحًا، ولا يمنع نقصًا، فإن وقوع الأغلاط من أرباب الكتابة والنسخ، وأصحاب الطبع لا يكون بهذه المقدار الموجود في تصانيفك، وحاشاهم ثم حاشاهم من ذلك، ولو سلم وقوع هذا المقدار عنهم، فالواجب على المؤلفين أن يصححوا كتبهم، ويزيلوا أغلاطها عن مسوداتهم، ويطبعوها مرة أخرى باهتمام الصحة لئلا يلزم إفساد عقائد الكملة، وتخريب معاشر الطلبة، ولا تنعكس الهداية بالإضلال، ولا يقوم مقام النفع ونشر العلم الإخلال، ولو كفى هذه المعذرة في مثل هذه الأغلاط التي لا يشك أحد أن أكثرها أو كلها من مؤلفها لتوسع الأمر على أرباب البدعة والمحدثة.

ثم قال ناصرك المختفي: المقدمة الخامسة: أن كتاب "كشف الظنون" لم يصرح أحد من المحققين بكونه غير معتبر، بل استندوا به حتى إن المعترض نفسه قد استند به في غير واحد من المواضع، وأثنى عليه ... إلخ، ثم ذكر من تصانيفي ثمانية وعشرين موضعًا أخذت فيها عن "كشف الظنون".

أقول: نعم، إني استندت بـ"كشف الظنون" في كثير من المقامات، ونقلت منها كثيرًا من العبارات، لكن بيني وبينك بون بعيد، وتفاوت شديد.

وقائل كيف تفرقتما فقلت قولا فيه إنصاف
لم يك من شكلي ففارقته والناس أشكال وآلاف

فإني أنقل ما أنقل عنه مع التيقظ والتبصر، وآخذ ما آخذ منه مع التنقيد والتسديد والتذكر، ويحصل لي وقوف على مواضع سقطاته، والاطلاع على فلتاته، ولست أن من يقلّ منه كنقل الناقل، ويأخذ منه كأخذ الغافل، ويسرق منه كسرقة الباطل. وينتحل منه كانتحال الغوال، من غير أن يقف على ما فيه من المسامحات والمعارضات، ويطلع على ما فيه من المناقضات والمغالطات، ومن غير أن يعلم ما فيه من الأغلاط الواضحة، لا يدري أهي من مؤلفها أم من الطائفة الناسخة والطابعة؟ ومن غير أن يتأمل فيما فيه بعقله، ويضم فهمه إلى نقله، فيعرف بطلان ما شهد العيان ببطلانه، ويذعن بفساد ما شهد البرهان ببطلانه، فلن يتم أمر النقل إلا بالعقل، ولا أمر العقل إلا بالنقل، فالعقل الصرف لا سيما في الأمور المنقولة يضل الإنسان، والنقل الصرف وإن كان في الأمور المأثورة يوصله إلى الطغيان، ومن غير أن يميّز بين سقيمه وصحيحه ورطبه ويابسه، وغثه وسمينه، وصوابه وغلطه، ومن غير أن يطابق ما فيه من تواريخ وفيات العلماء وأحوالهم بما ذكره النقاد المؤرخون السابقون الأولون في تراجمهم، كابن خلكان وابن الأثير الجزري، واليافعي والذهبي والسيوطي والسخاوي والخطيب البغدادي وابن عساكر الدمشقي والمجد الفيروز آبادي والكفوي وابن حجر العسقلاني والنجم الغزي، وعبد القادر اليمني والمحبي وغيرهم، فيعرف ما فيه من الأقوال الشاذة المردودة، ويعلم ما فيه من الأحوال الفاذة المطرودة، فالأخذ منه مثل هذا الأخذ حرام على آخذه ووبال على فاعله، وأما الأخذ منه مع التنقيد والتحقيق والتسديد والتدقيق مع الامتياز بين الحق والباطل، والصدق والكذب، والصواب والغلط، والصحيح والسقط، والشاذ والمعروف، والطرف المظروف، فهو جائز بلا ريب، لا نقص فيه ولا عيب.

وما أحسن ما ذكره النووي في شرح صحيح مسلم النيسابوري: قد ذكر مسلم في هذا الباب أن الشعبي روى عن الحارث الأعور، وشهد أنه كاذب، وعن غيره حدثني فلان وكان متهما، وعن غيره الرواية عن المغفلين والضعفاء المتروكين، فقد يقال: لم حدث هؤلاء الأئمة عن هؤلاء مع علمهم بأنهم لا يحتج بهم، ويجاب عنه بأجوبة: أحدها: أنهم رووها ليعرفوها وليبينوا ضعفها لئلا يلتبس في وقت عليهم أو على غيرهم، أو يتشككوا في صحتها. الثاني: أن الضعيف يكتب حديثه ليعتبر به أو يستشهد لا ليحتج به على انفراده. الثالث: أن روايات الراوي الضعيف يكون فيها الصحيح والضعيف

والباطل فيكتبونه، ثم يميز أهل الحفظ والإتقان بعض ذلك من بعض، وذلك سهل عليهم معروف عندهم، وبهذا احتج سفيان الثوري حين نهى عن الرواية عن الكلبي، فقيل له: أنت تروي عنه، فقال: أنا أعرف صدقه من كذبه - انتهى -.

نعلم من هذا أن الأخذ من ضعيف جائز لمن يميز بين قوي وضعيف، فنقلي عن "كشف الظنون" جائز؛ لأني أعرف صدقه من كذبه، وغثه من سمينه، وصحيحه من سقيمه، وصوابه من غلطه، وأما أخذك عنه من غير امتياز فلا يجوز عند من له أدنى امتياز.

ويوافق ما ذكرنا أن الفقهاء جعلوا القنية والحاوي من الكتب الغير المعتبرة، ومع ذلك أجازوا النقل عنهما، وأخذ ما فيهما بشرط أن لا يخالف ما فيهما ما في الكتب المعتبرة، وأباحوا الاعتماد على ما فيهما من المسائل إذا وافقت الأصول المعتمدة، وهذا إنما يحصل لمن له سعة علم ونظر، وقوة حفظ وبصر، فيباح له الأخذ عن مثل هذه الكتب الغير المعتبرة، وأما من ليس له علم ولا فهم، ولا له امتياز بين الحسن والمشوم، والقوم واللوم، والهدهد والبوم، ولا له عرفان بصحته ما فيها، وسقمها وصوابها وخطأها ومعروفها ومنكرها، وجل مقصده إنما هو الجمع والترتيب، والتسجيع والتأليف من غير التزام الصحة، وتمييز الثقة عن غير الثقة، فلا يحل له النقل بكل ما فيها من دون تنبيه على ما فيها، ولهذا نظائر أخر لا تخفى على أرباب التبصر.

وأما قوله: إنه لم يصرح أحد من المحققين بكون "كشف الظنون" غير معتبر؛ فهو عجيب لا يصدر مثله عن لبيب متبحر، أما درى أن الكتب التي حكموا بكونها غير معتبرة ما وجه كونها غير معتبرة وهو موجود في "كشف الظنون"، فلا يضر حينئذ إن لم يصرح به المحققون، فقد علمناك غير مرة أن جهالة حال مصنف، وجمعه لكل يابس ورطب، وعدم امتيازه بين باطل وحق، وكذب وصدق، وصحيح وغلط، وصواب وسقط، وعدم تنقيده بين القول المردود والمقبول، والمطرود والمحصول تجعل كتابه غير معتبر عند أرباب الفهم والنظر، وهذا كله موجود في النسخ المطبوعة لـ"كشف الظنون"، لا يدرى أهو من مؤلفه، أو مما كسبه الناسخون والمصححون.

فمع ذلك كيف يشك في كونها غير معتبرة، وكيف يجوز انتحال كل ما فيه والنقل عنه بدون التذكرة والتبصرة، فإن لم يصرح أحد من المحققين بهذا فأنا أول من أحكم

بهذا، وأقيم عليه الدلائل لكل طالب وسائل، وأحمل النظير على النظير، وأطابق بين المنقول والمتبادل، فلي أسوة بأول من نص على كون القنية و جامع الرموز و الحاوي وغيرها من كتب الفقه الحنفي، و مستدرك الحاكم و موضوعات ابن الجوزي و رسالة الصنعاني وغيرها من كتب الحديث النبوي غير معتبرة. فمن أنكر هذا الأمر الجلي، وادعى ما هو مخالف له وخفي، فليقم عليه الشواهد المعتبرة، وليدع شهداءه، وليناد أنصاره وأعوانه، فإن لم يفعل ولن يفعل فليستحيي ربه، ولينكس رأسه إلى أن يقضي نحبه ويتبع سلفه.

تعلم إذا ما كنت لست بعالم ... فما العلم إلا عند أهل التعلم

تعلم فإن العلم أزين للفتى ... من الحلة الحسناء عند التكلم

ثم قال ناصرك المختفي: المقدمة السادسة: أن التواريخ التي لم يبلغ نقله مبلغ التواتر ليست من اليقينيات الضروريات حتى يتيقن بكذب ما خالفها تيقن كذب قول القائل: إن الله اتخذ شريكًا أو ولدًا، أو أن السماء تحتنا وأن الأرض فوقنا، وأن الشمس جسم مضيء، وأن مكة والمدينة غير موجودة.

أقول: حصول اليقين من الأخبار غير متوقف على كونها متواترة، بل قد تفيد المشهورة وأخبار الآحاد أيضًا علمًا يقينيًا، ولحصول اليقين طرق أخر أيضًا، وقد يختلف حصوله باختلاف العالم والجاهل أيضًا، ففي نخبة الفكر وشرحه للحافظ ابن حجر: قد يقع فيها أي أخبار الآحاد ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار خلافًا لمن أبى ذلك، والخلاف في التحقيق لفظي، فإن من جوّز إطلاق العلم قيده بكونه نظريًا. وهو الحاصل عن الاستدلال ومن أبى الإطلاق خص لفظ العلم بالمتواتر، وما عداه عنده ظني -انتهى- ثم ذكر ابن حجر أنواع الخبر المحتف بالقرائن، وعدّ منها ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما والمسلسل بالأئمة الحفاظ والمشهور إذا كانت له طرق متباينة.

ثم قال: هذه الأنواع التي ذكرناها لا يحصل العلم بصدق الخبر منها إلا للعالم بالحديث المتبحر فيه، العارف بأحوال الرواة المطلع على العلل، وكون غيره لا يحصل له العلم بصدق ذلك لقصوره عن الأوصاف المذكورة لا ينفي حصول العلم للمتبحر المذكور -انتهى-.

وفي شرح العقائد النسفية: الخبر الصادق المفيد للعلم لا ينحصر في النوعين.

بل قد يكون خبر الله أو خبر الملك أو خبر أهل الإجماع، أو الخبر المقرون بما يرفع احتمال الكذب، كالخبر بقدوم زيد عند تسارع قومه إلى داره -انتهى-.

وفي مختصر ابن الحاجب: الضروريات منها المشاهدات الباطنة، وهي ما لا يفتقر إلى عقل كالجوع والألم، ومنها الأوليات: وهي ما تحصل بمجرد العقل، وهي كعلمك بوجودك، وأن النقيضين يصدق أحدهما، ومنها المحسوسات: وهي ما يحصل بالحس، ومنها المجربات، وهي ما يحصل بالعادة، ومنها المتواترات -انتهى-.

وفي شرح السعد التفتازاني لشرح المختصر العضدي: التحقيق أن كلا من الإحساس والتجربة والحدس والتواتر قد يكون كاملا يفيد القطع، وقد يكون ناقصاً يفيد الظن فقط، وأن المشهورات منها ما هي قطعية يجب قبولها -انتهى-.

وفي شرح المختصر العضدي: اختلف في خبر الواحد العدل هل يفيد العلم أو لا؟ والمختار أنه يفيد العلم بانضمام القرائن -انتهى-.

وفيه أيضاً: لنا فيه أنه لو أخبر ملك بموت ولد له مشرف على الموت، وانضم إليه القرائن من صراخ وجنازة وخروج المخدرات على حال منكرة غير معتادة دون موت مثله، وكذلك الملك وأكابر مملكته، فإنا نقطع بصحة ذلك الخبر، ونعلم به موت الولد نجد ذلك من أنفسنا، وجداناً ضرورياً لا يتطرق إليه الشك، واعترض عليه بأن العلم ثمه لا يحصل بالخبر، بل بالقرائن كالعلم بخجل الخجل، ووجل الوجل، وارتضاع الطفل اللبن من الثدي ونحوها، الجواب أنه حصل بالخبر بضميمة القرائن، إذ لولا الخبر لجوزنا موت شخص آخر -انتهى-.

ومثل هذه العبارات في كتب الأصليين كثيرة، ولو أردنا استيعابها وسردها لبلغت إلى دفاتر كبيرة، ولكن اقتصرنا على ذلك، لأن العاقل المنصف يكفيه ما ذكرنا، والمتغافل المتعسف لا ينفعه شيء وإن طولنا، وبالجملة علم مما سردنا أن للعلم الضروري طرقا مختلفة، لا يختص حصولها بالأخبار المتواترة، وأن العلم اليقيني ليس بمختص بالأخبار المتواترة، بل قد تفيده أخبار الآحاد أيضاً والمشهورة، وأنه قد يحصل القطع بخبر الآحاد ونحوه للعالم الممارس فقط، ولا يضر عدم حصوله للجاهل، ثم المناقش فقط.

وبعد ذلك نقول: هذا الذي ذكرنا به ناصرك من أن التواريخ التي لم يبلغ نقله مبلغ التواتر ليست من اليقينيات الضروريات، بل يحصل بها الظن فقط، ولا يفيدك نفعاً، بل هو

مضر لك جدعًا، ولنوضح ذلك بأمثلة عديدة يظهر به عليك أن نصرتك تبدلت بالمضرة الردية، وهذه هي الرزية كل الرزية.

فمنها: أنه وقع في موضع من "كشف الظنون" وقلدته أنت في "إتحافك": أن فخر الإسلام البزدوي توفي سنة أربع وثمانين وثمانمائة.

وهذا كذبه جلي لكل عالم وطالب علم، وبطلانه غير خفي على كل ذي حفظ وفهم، فإن من طالع "الهداية" و "التنقيح"، وقرأ التوضيح والتلويح، واستفاد غيرها من كتب الحنفية الأصلية والفرعية من أصحاب المائة السادسة إلى هذه المائة، واطلع على ما فيها من نقل الأقوال البزدوية مع ما يدل على موته قبلهم، علم علمًا ضروريًا أنه لم يدرك عصرهم، ولا يضر عدم حصول هذا العلم للجاهل الخامل ممن لم ينظر كتب الأفاضل، ولم يطالع تحريرات الأماثل.

ومنها: أنك أرّخت في موضع من "الإتحاف" وفاة ابن عساكر الدمشقي سنة إحدى وسبعين وسبعمائة.

وهذا بديهي البطلان عند مؤرخي الزمان، لا يريب في كذبه من له ممارسة بالكتب التاريخية، ولا يضر فيه ريب من لم يدخل في أسواق العلم البهية.

ومنها: أنك أرّخت في موضع من "الإتحاف" وفاة الباجي سنة أربع وسبعين وسبعمائة.

وهذا قطعي البطلان عند من مارس كتب الطبقات والتراجم، ودفاتر الحديث وشروحها التي ألفها العلماء ذووا الخطر والشأن، ولا يقدح عدم حصوله لمن لم يرزق إلا الحرمان، ومنها: أنك أرخت وفاة الدارقطني في تصانيفك في المائة التاسعة، وهو باطل قطعي عند حملة كتب الشريعة، ولا يقدح فيه جهل من لم يمارس الكتب الدينية.

ومنها: أنك أرّخت وفاة ابن رجب في المائة العاشرة، وهو قطعي السقوط والغلط، ولا يقدح عدم القطع به لمن اتصف بالخبط.

ومنها: أنك أرّخت وفاة ابن كثير الدمشقي سنة أربع وسبعين وستمائة، وهذا غير خاف بطلانه على من مارس كتب التاريخ التي ألفت في المائة السابعة والثامنة، ولا يقدح فيه عدم حصوله لمن لم يرزق القوة الحافظة.

ومنها: أنك أرّخت في "الإتحاف" عند ذكر الحصن الحصين وفاة مؤلفه سنة أربع

وثلاثين وسبعمائة، وذكرت بعيده أنه فرغ من تأليفه سنة إحدى وتسعين وتسعمائة، وذكرت بعيده أنه فرغ من شرحه سنة إحدى وثلاثين وثمانمائة بعد تأليف الحصن بأربعين سنة

وهذا يعلم بطلانه كل شيخ وصبي، ويقطع بكذبه كل ذكي وغبي، ويشهد بسقوطه كل عالم وجاهل، وينادي بسخافته كل فاهم وعاقل.

ومنها إنك أرخت وفاة بقي بن مخلد سنة اثنين وسبعين وسبعمائة. وهذا بطلانه من أجلى البديهيات عند من وفق لقراءة الصحاح الستة وغيرها من كتب الأثبات، ولا يقدح خفاءه على النائم الغافل، والهائم الخامل.

ومنها: أنك أرخت وفاة بن أبي شيبة سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة، وهذا بطلانه من الضروريات عند من قرأ "الصحيحين" وغيرهما من كتب الأثبات، ولا يضر عدم حصوله لمتبع الخرافات ومجمع المهملات.

ومنها: أنك أرخت وفاة القضاعي سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة، وهذا مقطوع الكذب الخبيث عند من رزق مطالعة كتب التاريخ والحديث.

ومنها: أنك أرخت وفاة ابن الملقن سنة أربع وأربعمائة، وهذا بديهي كونه غلطاً عند من دخل في أسواق العلم، وكان ثبتاً، ولا يضر عدم حصوله عند من رزق حبطاً، ومال سقطاً، وكان أمره فرطاً، وكسبه حبطاً.

ومنها: أنك نسبت تفسير سورة الطلاق من "تفسير الجلالين" إلى الجلال السيوطي، وهو مقطوع الكذب عند كل من قرأ ديباجة "الجلالين" وإن كان موسوماً بالصبي، وموصوفاً بالغوي.

ومنها: أنك ذكرت في حق الإمام أبي حنيفة أنه لم يرو إلا سبعة عشر حديثاً.

وهذا مقطوع كذبه عند كل فاضل قلده، أو قلد غيره، ولا يضر عدم حصوله لمن عمي بصره، أو عمهت بصيرته، ومن لم يربح في سوق العلم والفضل، ولم يعرف قدره. وقد ذكرت نبذاً من وجوه بطلانه في مقدمة "عمدة الرعاية في حل شرح الوقاية". وسيأتي ذكر نبذ منه في هذه الرسالة في ما يأتي.

وحاصل أن هذه السقطات الموجودة في تصانيفك وأمثالها مما سردناها في "إبراز الغي" وفي مفتتح هذه الرسالة، ونذكر بعضاً منها في خاتمة هذه الرسالة المسطورة في

تأليفك لا يشك أحد ممن رزق الحفظ والفهم، ونال حظاً من الفضل والعلم في بطلانها، ولا يرتاب في كونها مقطوعاً بكذبها، فليس مثلها عند العلماء إلا مثل ما يقال: إن لله شريكاً أو ولداً، أو أن السماء تحتنا، وأن الأرض فوقنا، وأن الشمس ليست مضيئة، وأن مكة غير موجودة، وأن الشوكاني معتزلي غبي، وأن ابن تيمية جهمي وغوي، وأن مصنف الهداية شافعي، وأن مؤلف التوضيح حنبلي، وأن آخر الصحابة موتاً رتن الهندي، وأن آخر التابعين المنصور القنوجي، وأن الناصر المختفي من تلامذة يزيد الشقي، وأن الحجر الأسود مركوز في مسجد دهلي، وأن الزاد اللكهنوي له حسد وبغض بالقنوجي، وأن الإمام الشافعي مدفون في بلدة بريلي، وأن علياً المرتضى درس جابر الجعفي، وأن شيطان الطاق تلميذ لابن تيمية الحنبلي، وأن الحافظ ابن حجر العسقلاني تلميذ للقاضي مبارك الكوفاموي، وأن مسلماً النيسابوري تلميذ حمد الله السنديلي، وأن المنصور القنوجي ووالده ذا المجد العلي من تلامذة الزاد اللكنوي، وأن الإمام أحمد بن حنبل قد أدرك الزمن النبوي إلى غير ذلك مما يشبه أكاذيب خرافة. ويشابه أباطيل أرباب الحماقة.

وأما من لم يوفق التمييز بين الحق والباطل، ولا الفرق بين العالم والجاهل، ولم يخرج من مجالس الأراذل، ولم يصاحب الأماثل، ولم يطالع الكتب الدينية، ولم يتعلم العلوم العقلية والنقلية، ولم يأخذ بحظ من الاستعداد العلمي، ولم يفز بنصيب من الفهم العقلي، فيتعجب من هذه التمثيلات، ويفرق بين تلك الأكاذيب وهذه الخزعبلات.

ثم قال ناصرك المختفي: المقدمة السابعة: أن ترجيح أحد التواريخ المنقولة بلا سند في كتب التواريخ على الآخر بأنه قول أكثر المؤرخين لا يصح عموماً، فإنه ربما يكون من الوقائع قول واحد ينقله الأكثرون ... إلخ.

أقول: إن لم يصح عموماً فلا شبهة في صحته خصوصاً، فإن أكثر النقاد من المؤرخين إذا أجمعوا على أمر، ولم يظهر خلافه بتصريح ناقد معتمد معتبر، لا يشك في أنه يرجح عند ذلك قولهم على قول غيرهم، نعم إذا ظهر بوجه من الوجوه المعتبرة أن الأكثرين قد تسامحوا في هذه المقدمة يترك قولهم، ويؤخذ بقول غيرهم.

ثم قال ناصرك المختفي: إذا مهدت المقدمات فلنشرع الجواب عن الإيرادات

المذكورة على نوعين: أحدهما: إجمالي، والآخر: تفصيلي. أما الإجمالي فبيانه أن تعقبات المعترض المتعلقة بتاريخ المواليد والوفيات على كثرتها ترجع إلى أمور: الأول: أن هذا التاريخ مخالف لما ذكر في التاريخ الآخر، والثاني: أنه مناقض لما ذكره صاحب "الإتحاف" في موضع آخر. والثالث: أنه يقتضي ما يخالف تاريخ واقعة أخرى. والرابع: أنه يستبعد مع لحاظ وقائع أخر، وعلى كل تقدير فهو إما مطابق لما نقل عنه أو لا؟ فإن كان الأول وهو الأكثر، فلا تضر مخالفة التاريخ الآخر، ولا مناقضة لما ذكره صاحب "الإتحاف" في المواضع الأخر، ولا اقتضاءه ما يخالف تاريخ واقعة أخرى، ولا استبعاده مع لحاظ وقائع أخر، فإن الواجب على الناقل من حيث إنه ناقل ليس إلا نقل ما أراد نقله، كما هو ولا يرد عليه، فإن كان التعقب مبنيًا على أنه لم يظهر أنه كلام الغير، فلا يكون نقلا. فجوابه: أنا قد أثبتنا في المقدمة الثالثة أن النقل وإن لابد فيه من إظهار أنه قول الغير، ولكن هذا الإظهار أعم من أن يكون صريحًا، أو ضمنًا، أو كتابةً، أو إشارةً، وكلام صاحب "الإتحاف" وإن لم يكن فيه إظهار أنه كلام الغير في بعض المقام صريحًا، ولكن لا يخلو عن الأقسام الأخر، فإن تاريخ المواليد والوفيات مما لا يعقل بالعقل، فلا بد أن يكون منقولا عن الغير، وإن كان مبنيًا على أن صاحب "الإتحاف" لما سكت عليه، ولم يتكلم فيه، ولم يرجح واحدًا، علم أنه ملتزم صحته.

فالجواب عنه: أن المعترض نفسه نقل الاختلاف كثيرًا، ولم يرجح، وهذا دأب قديم للعلماء، كما ثبت في المقدمة الثانية بأوضح وجه، فإن فرق بأن المعترض لم ينقل في موضعين كلامًا مختلفًا من غير ترجيح، إنما نقل الاختلاف إذا نقل في موضع واحد، فيجاب بأنه لا محصل لهذا الفرق، فإنه إن كان السكوت دالا على التزام الصحة فالموضع والموضعان والمواضع فيه سواء، لا دخل لاتحاد الموضع أو تعدده في الدلالة على التزام الصحة وعدمها، على أن دعوى دلالة السكوت على أمر على التزام صحته مطالبة بالدليل، فإنه يحتمل أن يكون للتردد، وإن كان الثاني وقليل ما هو، فهو محمول على سهو الناسخ والطابع، والعبور من سطر إلى سطر، وقد ثبت في المقدمة الرابعة أنه كثير الوقوع، فهو عفو ليس المؤاخذة به من دأب المحصلين، وأما الجواب التفصيلي فنكتبه قولا قولا... إلخ.

أقول: انظر ماذا تجشم لك ناصرك، وماذا به لقيك وسمك، وهذا أول موضع

وصفك فيه بكونك حاطب الليل غير ملتزم الصحة، غير مميز بين الإقرار والعدة، فلله دره، وعليك شكره، وتأمل فيما في كلامه هذا من الخدشات بعد ما سمعت فساد المقدمات، فإن هذا الجواب الإجمالي وكذا الجواب التفصيلي مبني على صحة المقدمات التي أسلفها، وإذ قد بينا بطلانها، وعدم اعتبارها، وعدم نفعها ظهر منه فساد ما بني عليها، فإن الأصل إذا فسد فسد الفرع لا يأخذ به إلا من عرض له الصرع.

وأول خبث الماء خبث ترابه وأول خبث القوم خبث المناكح

هذا كلام إجمالي لبيان فساد هذا الجواب الأجمالي، وأما التفصيلي فنبينه قولا قولا، فقوله: فإن كان الأول وهو الأكثر فلا تضره مخالفة التاريخ الآخر... إلخ مردود، بأن مطابقة ما أخذت لما أخذت عنه لا ينجيك من المهلكة، ولا يخرجك من التهلكة، فهل ينجو من ينقل في كتابه ابن حجر العسقلاني كان تلميذاً لابن ماجة بقوله: هكذا وجدت مكتوبًا في الصحيفة، وهل ينجو من يذكر أن قبر سيدنا إبراهيم الخليل في المدينة الطيبة بقوله: هكذا سمعت من خليل زائر، أو وجدته مكتوبًا في بعض الدفاتر التاريخية، وهل ينجو من يكتب أن الله اتخذ شريكًا وولدا وزوجة بقوله: هكذا وجدت في الصحف النصرانية، وهل ينجو من يسطر أن البخاري لم يرو إلا خمسة أحاديث، وما سواه من ملحقات الزنادقة بقوله: هكذا وجدت مكتوبًا في كتب الملاحدة، وهل ينجو من ينص على رجعة سيدنا علي بقوله: هكذا ذكره جابر الجعفي، وهل ينجو من يسكت يذكر إيمان فرعون اللعين بقوله: هكذا ذكره ثلة من الأولين، وهل ينجو من ينطق بإنكار الملائكة والشياطين بقوله، هكذا وجدت في تفسير سيد المنكرين، وهل ينجو من يدندن بأن أبا حنيفة قلب الشريعة، وخالف الله والرسول بقوله: هكذا ذكر الغزالي في المنخول.

وهل ينجو من يتفوه بأن أكثر الصوفية كانوا من أرباب البدعة بقوله: هكذا يفهم من تلبيس إبليس الذي ألفه ابن الجوزي النفيس، وهل ينجو من يقول: إن آخر الصحابة موتا رتن الهندي بقوله: هكذا ذكره بعض معتقدي ذلك الشقي، وهل ينجو من يتكلم بإنكار المعراج النبوي بقوله: هكذا ذكر فلان الفلسفي، وهل ينجو من ينكر الجنة والنار، وينص على كونهما من الأمور الخيالية بقوله: هكذا وجدت في تفسير سيد الدهرية، وهل ينجو من يشهد أن البخاري كان من المدلسين المجروحين بقوله: هكذا وجدت في

الاستقصاء وغيره من كتب الإماميين، وهل ينجو من يسكت بذكر أن في "مسند أحمد" و"جامع الترمذي" و"صحيح مسلم النيسابوري" موضوعات بقوله: هكذا ذكره ابن الجوزي في "الموضوعات"، وهل ينجو من ينقل أن حديث صلاة التسبيح موضوع باتفاق جميع المحدثين بقوله: هكذا ذكره ابن تيمية رئيس النقادين، وهل ينجو من يقول: إن نكاح المتعة حلال عند مالك المدني، وأن الصلاة مطلقاً غير جائزة في داخل الكعبة عند الشافعي بقوله: هكذا ذكر صاحب "الهداية" الحنفي، وهل ينجو من ينقل في ذكر الصحابة أن أبا دجانة توفي في العصر النبوي بقوله: هكذا وجدت في "كتاب الهداية" للمرغيناني.

كلا والله لا ينجو أحد من هؤلاء من تعقب الفضلاء، بل يرد عليه، ويبين بطلان قوله، ويقبح رأيه ونقله، وينص على طغيان فهمه، يفتي بأن نقله مردود وانتحاله مطرود، ويسأل عنه إن كان حبا أنت تنقل ما تنقل مع عقل وفهم، وفضل وعلم، أم أنت عار عن هذه الأوصاف، وتأخذ ما مر تحت نظرك وإن كان جلي الاعتساف، فإن اختار الأول بين له بطلان منقولاته وطغيان مجموعاته بأن كثيراً منها باطل جلي، وكونه غلطا بديهي، يعرفه بأدنى مسكة كل غوي وغبي، وكثيراً منها بطلانه من أجلى البديهيات عند الفضلاء الأثبات، وإن خفي ذلك على الجاهلين والجاهلات، وإن اختار الثاني وقع الإفتاء بأنه طاغ جاني وباغ ليس له ثاني، وأنه غافل كالغفال، وجاهل كالنقال، يحرم الاعتماد على قوله وفعله، ولا يجزم بأخذه ونقله.

وأيضاً يسأل عنه بأن مقصودك من هذه الأساطير، هل هو مجرد التكثير والتشهير، ومجرد الحكاية كحكاية النقالين والقوالين أم التنقيح والتوضيح والتصريح والتشريح، وإحقاق الحق الصريح ونفع الخلق بذكر الأمر الرجيح، وتعليم لطلبة ما لم يعلموا، وإفادة الكملة ما لم يدعنوا، فإن اختار ثانيهما تعقب بأن فعلك مباين لقولك، وصنعتك مغاير لسانك، فإن نقل مثل هذه الأباطيل من دون تنقيح وتسديد، يوقع في الضلال البعيد، لا فيه تعليم للطلبة، ولا فيه نفع للكملة، وإن اختار أولهما وقع الإفتاء بأن مطالعة كتبه حرام على المتوسطين، ولا يجوز نقل شيء عن كتبه إلا للمتوقدين، وأنه خارج عن عداد الفضلاء المصنفين، وخارق لعادة الكملاء المؤلفين، وليست سيرته كسيرة أرباب الفضل بل كسيرة أرباب الجهل.

وأيضًا يسأل عنه هل أنت تحفظ ما قرأت وما كتبت، وتقف على ما قدمت يداك سابقًا، وتعرف الفرق بينه وبين ما تسطر آنفًا، فإن قال: نعم أخذ بما يدل على خلافه من كثرة معارضاته ومخالفاته، وإن قال لا عد من المغفلين والمتروكين، وهُجر كهجر من كثرت عليه رواية الشواذ والمناكير، حتى استحق الترك والنكير، وشُبّه بمؤذن وقاض ذكر قصتهما صاحب "المستطرف من كل فن مستظرف" في الفصل الثامن من الباب السادس والسبعين بقوله: شوهد مؤذن يؤذن من رقعة، فقيل له: ما تحفظ الأذان، فقال: سلوا القاضي، فأتوه فقالوا: السلام عليكم، فأخرج دفترا وتصفحه، وقال: وعليكم السلام، فعذروا المؤذن - انتهى -.

وعيب عليه الإقدام على صنعة التأليف التي لا يتم أمرها إلا بالحفظ والتمييز بين القوي والضعيف، فإن من لا حافظة له، ولا متصرفة له، لا يجوز له الدخول في هذه المسالك، فلكل فن رجال، ولكل طريق سالك، وقيل له: التزم أولا قراءة الأدعية المأثورة لقوة الحافظة، وصل صلاة الحفظ المروية في الأحاديث الثابتة، وتب إلى الله من الذنوب الهالكة، والعيوب الساقطة، ثم أدخل في هذه المسالك الشريفة، وتحمل هذه المحامل الثقيلة.

وما أحسن قول تلميذ وكيع الكوفي قيل إنه الإمام الشافعي:

شكوتُ إلى وكيع سوء حفظي فأرشدني إلى ترك المعاصي
وقال: اعلم بأن العلم نور ونور الله لا يؤتاه عاصي

ويروى بدل الشعر الأخير:

وذلك إن حفظ العلم فضل وفضل الله لا يؤتى لعاصي

فإن قال: التعارض والشطط، والتناقض والغلط من اللوازم البشرية، قيل له: كون شيء من لوازم البشر لا يستلزم أن تكون كثرته أيضًا من اللوازم البشرية، فإن اللازم للشيء عبارة عما لا ينفك عن الشيء دائمًا، وهذا في اللازم الحقيقي، أو غالبًا، وهذا في اللازم العرفي، وكثرة التهافت والتخالف والتفاوت مما تنفك عنه أفراد البشر غالبًا، لا سيما من عُدّ من أولي العلم والخطَر، وأعطي فهمًا ثاقبًا.

وأيضًا يسأل عنه هل أنت ملتزم لصحة ما تنقله، وغرضك من نقلك الاعتماد على ما تنتحله أم مجرد النقل بدون الاعتماد على ما تسطره، فإن اختار الأول: أخذ بـ ... جل

وقلّ. ونُوقش بما سطر من الأغلاط، وتُعقب بما كتب من الأشطاط، ولا يكفيه حينئذ أن يقول: هكذا في الكتاب الفلاني، نقلت عنه ما نقلت من دون نظر إلى صحة المباني والمعاني، وإن اختار الشق الثاني، قيل له: فأنت حاطب الليل، لا تعرف الرَّجل والخيل، بل أسوأ حالا منه، وأفحش مقالا منه، فأنت كالباحث عن حتفه بظلفه، والجادع مارن أنفه بكفه[1].

وبالجملة فتوهم أن الناقل ينجو مطلقًا بكون منقوله مطابقًا لما انتحله عنه، وإن كان غلط بيّنا خيال باطل، وإن هو إلا كظل زائل، وإن شئت قلت كطنين ذباب، أو كصرير باب، وإن شئت قلتَ: هو كنسج العنكبوت، وإن أوهن البيوت لبيت العنكبوت، وإن شئت قلت: هو كالركوب على ظهر العَمياء، والخبط كخبط العشواء، ولا يتفوّه به إلا من هو غافل وقائل، أو جاهل باقل[2]، أو من جاب الطرقات مثل جَوب الهائم، وجال في الخومات جولان الحائم، أو من هو ذو قريحة جامدة وفطنة خامدة.

وقوله: فإن الواجب على الناقل من حيث إنه ناقل... إلخ مطرود بأن كون مجرد نقل ما أراد نقله واجبًا على الناقل، وإن كان من حيث إنه ناقل مردود، فإن الناقل على نحوين، ناقل غرضه مجرد الأخذ والنقل، كسيرة أرباب الجهل، كما ينقش النقاشون، ويصبغ الصباغون، ويصور المصورون، ويكتب المنشئون، وناقل هو من أرباب العلم والفضل، ينقل ما ينقل، بعد فهم المعاني مع لحاظ صحة المباني، والأول وإن برأ بمطابقة الحكاية للمحكي عنه، فالثاني لا يبرأ به، ولا يسمع هذا العذر منه.

وما اشتهر من أن الناقل ليس عليه إلا تصحيح النقل، فالحصر فيه إضافي، لا حقيقي، كما لا يخفى على أرباب الفضل، فإن الغرض منه ليس إلا أنه لا يؤاخذ بإقامة الدليل على المنقول، ولا يرد عليه شيء من المنوع المتعلقة بالدال والمدلول، لا أنه لا يؤاخذ بشيء، ويبرأ عن كل شيء، فإنه إن نقل شيئًا مع الغفلة عن معناه، وناقض كلامه

---

(١) هذا مثل يضرب لمن يهلك نفسه بيده، ذكره الحريري في ديباجة مقاماته، وقصته مذكورة في شروحه. (منه)

(٢) هو اسم رجل ضرب به المثل في العي والحمق، وكان اشترى عنزا بأحد عشر درهمًا، فقيل له: بكم اشتريت العنز؟ ففتح كفيه وفرق أصابعه وأخرج لسانه، يريد أحد عشر، فعيّروه بذلك، كذا في محاضرة الأبرار ومسامرة الأخيار لمحي الدين ابن عربي.

في موضع بما قدمت يداه، لا شبهة في أنه يؤاخذ ويُعاب، ويتوجه إليه الملام والعتاب، ويحكم بأن كسبه يباب، وصنعه خراب، وفعله تباب، وقوله حُباب، ونقله لِعاب، وسطره لُعاب، يستحق به العقاب لا الثواب من حين يدخل في التراب، فماله عند ذلك من جواب، إذا سئل عن هذا الصنع المشبه بالذباب، والقبيح المشبه بقبح الذباب، فقد خسر وخاب من نوقش في الحساب، بخلطه بين الخطأ والصواب، وكثرة الإياب والذهاب في الكِذاب، واختياره شيمة الكلاب في الشيب والشباب، حتى قيل: شرٌّ أهرّ ذا ناب، أليس من وجد في كتاب أن الظهر خمس ركعات، فنقله من دون الالتفات بعاتب، أليس من وجد في سِفر: أن الله ليس بقادر على خلق مثل حبيبه مطلقًا، فنقله من دون أن يتنبه على كونه غلطًا بمعاقب. أليس من رأى في كتاب أن البخاري من المجروحين، فنقله من دون الإشارة إلى أنه قول المقبوحين بملام عند الأعلام، أليس من أبصر في دفتر أن الخلفاء الأربعة كل منهم غاصب وغُدر، فنقله من دون التنصيص على أنه من أقوال أهل البدعة والغَدر، معدودًا عند الكرام في أرباب الظلام، أليس من رأى في كتاب أن أبا حنيفة لم يرو إلا سبعة عشر حديثًا، فنقله من دون التنبه على بطلانه وكونه قولا خبيثًا مدرجًا عند العظام في اللئام، أليس من وجد في كتاب أن مؤلف "الحصن" مات في المائة الثامنة، وفرغ من تأليفه هو في المائة التاسعة، وختم شرحه له في المائة العاشرة، فنقله من دون فهم المبنى مع ظهور بطلانه عند من له أدنى قوة لفهم المعنى بمفضّل عند أرباب العقل، أليس من يحكم بكون الدارقطني مات في المائة التاسعة، وكذلك البزدوي رئيس الحنفية، ويقول: هكذا وجدته في الكتب الفلانية محكومًا بكونه من أصحاب الجهل عند طلبة العلم والفضل، أليس من يدرج في أثناء تحريراته أن نبوة النبي ﷺ ختمت بوفاته، أو أن رسالته لم تكن عامة، ولم تبق بعد مماته، ويقول: هكذا وجدت مكتوبًا في مكاتيب بعض الأفاضل وتسطيراته ممن يقام عليه النكير، أليس من يقول في تصنيفه: إن في تصنيفه أن أبا طالب أسلم وسلم، وأن الصحيح هو موته موحدًا ومسلمًا، ويقول: هكذا وجدت في بعض الكتب مصرحًا ممن يضرب بسياط التعزير، وليطلب تحقيق هذا من رسالتي "درك المأرب في شأن أبي طالب" وفقنا الله لختمها كما وفقنى لبدءها، وقس على هذا الأمثال على ما بسطنا ذلك في ما سبق على هذا المنوال.

وبالجملة فيجب على الناقل أن ينظر إلى صحة المنقول لفظًا، ويبصر في استقامته

معنى، ويتأمل في براءته عن مخالفة العيان، ومناقضة البرهان، ويتفكر في سلامته عن مخالفته للبداهة، وعن معارضته للمشاهدة، ويتبصر في أن في نقله إفادة لا تضليل، وإفاضة لا تجهيل، فمن نقل بدون هذا لا يدري ذا من هذا، كنقل الغافل الناعس، والجاهل الناقض، فهو لا يبرأ بمجرد المطابقة، ولا يسمع منه عذر مجرد الحكاية.

وقوله: ولا يرد عليه . . . إلخ، إن أراد به أنه لا يرد عليه ما يرد على المدعي والمستدل فهو صحيح، لكن لا ينفعه، وإن أراد أنه لا يرد عليه شيء من الملامة ولا يعرض له شيء من المأثمة فهو قبيح عند كل من أنصف عقله.

وقوله: فجوابه إنا قد أثبتنا في المقدمة الثالثة . . . إلخ جوابه أنا قد بينا بطلان ما مهدت في الأوراق السابقة.

وقوله: هذا الإظهار أعم من أن يكون صريحًا، أو ضمنًا، أو كناية، أو إشارة . . . إلخ مردود بما مر منا صراحة، ولا أدري لم أكتفي على هذا القدر من التوسيع. لم لا زاد عليه صورًا أخر ليسهل عليه أمر النصر والفرج الوسيع بأن يقول: أو رمزًا، أو تصورًا، أو تخيلا، أو توهمًا، أو ذهنًا، أو خارجًا، أو ذكرًا، أو عقلا.

وقوله: فإن تاريخ المواليد والوفيات . . . إلخ بناء فاسد تلزم عليه عدة مفاسد، فإنه يستلزم أن لا يرد إيراد مطلقًا على من نقل نولا من الأمور النقلية، وإن كان غلطًا وشططًا لبداهة أن مثل ذلك مما لا مدخل فيه للعقل، لا يقول به قائل إلا على سبيل النقل، والناقل لا يرد عليه شيء بلا فصال.

ولعمري كيف لم يتنبه على فساد قوله: فلا بد أن يكون منقولا عن الغير مع ظهوره على كل ناطق وطير، فإن ذكر شيء لا يعقل بالعقل كيف يدل على أنه لابد أن يكون بالنقل، لاحتمال أن يكون كذبا افترى به ذاكره من عند نفسه، أو يكون خطأ صدر من زلة قلمه، أو يكون نسيانًا وسهوا عرض له لشدة غفلته إلى غير ذلك من الاحتمالات الواضحة، وهذا ظاهر على أرباب الأفهام القاصرة أيضًا، فضلا عن أصحاب العقول الكاملة، ولو صح ما ذكره لم يرد شيء على الكذابين والدجالين، وعلى من اختلق شيئًا من الأمور النقلية وسطره.

فالعجب كل العجب من مثل هذه النصرة فيها نصرة لجميع الدجاجلة وأرباب الكذبة، فما أطول طيله وأقول حيله، وما أسعد جده وأنجع جده! لا بارك الله في

ضده ونده، ووفقه الله بفهم قبائح رده، وحفظه الله ومنصوره من جدله ولدّه.

وقوله: وإن كان مبنيا... إلخ مخدوش بأن التزام صحة صاحب الإتحاف لم يؤخذ من السكوت على منقولاته، وعدم التكلم فيه، وعدم الترجيح بشيء من مختلفاته، بل نسب إليه ذلك من حيث إن هذه طريقة المؤلفين، وشريعة المرصفين من أرباب العلم والفضل، البعادين عن الخطَل والخذَل، فإنهم إنما يدرجون في تصانيفهم في أي فن كانت تصانيفهم ما صح ووضح، وتنقح وترجّح بعد التنقيد والتحقيق، والتسديد والتدقيق، ويلتزمون صحة ما نقلوا، ويدعون حسن ما كتبوا، ويجيبون عما به تعقبوا، ويزيلون الخدشات عن كلامهم عند ما نوقشوا، وتكون غايتهم منه نفع عباد الله لا تضليلهم، ومقصودهم إفادة خلق الله لا تغليطهم، وهذا هو الواجب على جميع العلماء، لا سيما من قام منهم لتعليم الجهلاء تدريسًا وتأليفًا، ومن ترك سيرتهم وخالف شريعتهم يعد مخالفًا للإجماع الفعلي، وللشرع النبوي، ومن ثمّ ترى العلماء يزجرون عن التدريس والتأليف من لم يتصف بهذا الوصف المنيف، ولم يستأهل للترصيص والتأسيس، ولم يقدر على التنقيح والترصيف، ولا يظن أحد من الأفاضل بواحد من مؤلفي الأماثل أنه غير ملتزم الصحة، ولا فرق عنده بين الثقة وغير الثقة، وغايته ليست إلا مجرد تكثير أعداد التأليفات، وإن كان ذلك بجمع السقطات، وغرضه ليس إلا محض النقل من دون فهم معناه، والتوجه إلى مبناه، والالتفات إلى الفرع والأصل، وأنه لا يبالي بجمع ما كان كذبًا جنبًا، وما كان خربًا قربًا، وأنه لا يتجنب من وقوع التهافت في كلامه، ولا يحترز من التناقض في مرامه، وأنه ممن يحدث بكل ما يسمع، وإن كان باطلا باليقين، ويسطر كل ما يطلع وإن كان عاطلا ملقبًا بالمهين، فإن مثل هذا ليس من دأب الفضلاء، بل هو مما يستقبحه العقلاء، ولا يستحسنه إلا الجهلاء، ويستنكره الكملاء، ولا يحمده النبلاء.

فانظر أيها المنصور لا زلت في مرح وسرور، ماذا جنى ناصرك حيث أخرجك من عداد الأماثل، أثبت لك ما تستنكف عنه الأفاضل، وأوقعك في دار الشرور والتبريح، وأخرجك من دار السرور والتفريح، فإن كان قولك كقوله إنك لست بملتزم الصحة، بل كملتقط الحبّات في الأودية، فالواجب على العلماء الكفّ عن مطالعة تصانيفك، ومباحثة تراكيبك، وكما تشهد بذلك قولك في خاتمة رسالتك الفقاط على تصحيح

بعض ما استعمله العامة من المعرب والدخيل والمولد والأغلاط: ليس الاعتماد على كثرة الجمع بل على شهرة الصحة -انتهى- وإلا فازجر هذا الذي شهرك بما لا يليق بك وبأمثالك.

وقوله: فيجاب بأنه لا محصل بهذا الفرق... إلخ عجيب ممن يوصف بالأريب، فإن ذكر الاختلاف عبارة عن أن يذكر في أمر أقوالا مختلفة، فإن ظهر ترجيح واحد منها يذكره وإلا يكتفي بذكر تلك الأقوال المتعددة، وهذا هو دأبي ودأب سائر العلماء في نقل الاختلاف، وليس في جوازه اختلاف، ولا هو معاب عند أرباب الائتلاف، وأما ذكر قول منها في موضع، وثانيا في موضع، وثالثا في موضع، ورابع في موضع، وهكذا من دون الإشارة إلى وقوع الاختلاف في ذا، فهو الذي يعده الفضلاء تناقضا وتهافتا، ويتعقبون مرتكبه بأن في كلامك تعارضا وتساقطا، فبين الصورتين بون بين، وبين صنيعك وصنيعي فرق غير هين.

وقوله: وهذا دأب قديم للعلماء، إن أراد به أن نقل الاختلاف في أمر بدون ترجيح دأب قديم لهم، فهو غير صحيح غير نافع، وإن أراد أن ما ارتكبت أنت دأب قديم لهم فهو افتراء واضح، فلم يزل العلماء شرقا وغربا يعدون هذا وصفا مستبشعا، وصنعا مستشنعا، وينادون بأعلى النداء إن من فعل مثله كثير التخبيط والتخليط، فليجتنب عنه أولو الفضل من الرجال والنساء، وبينوا لي واحدا من العلماء الناقدين فعل مثل فعلك، واختار سيرتك، وسار كسير الناقدين.

وقوله: على أن دعوى دلالة السكوت... إلخ شيء عجاب بلا ارتياب، فإنه لو لم يدل السكوت على التزام الصحة مطلقا، ولو ظاهرا لارتفع الأمان عن تأليفات علماء الشأن، لا سيما من العلماء الذين يدعون انتصاب نفوسهم بإحياء السنن وإماتة بدع المبتدعين، ويرجون أن يلقبوا بمجددي الدين، فإن كل مسألة، أو واقعة، أو رواية حديثية ذكروها، وسكتوا عليها يسري احتمال كون السكوت للتردد فيها، فلا يمكن أن يجزم بسبب أمر فقهي، أو حديثي، أو اعتقادي، أو تاريخي إلى من ينص عليه ساكتا لاحتمال أن يكون مترددا، لعمري هذا القول ليس بأدون من قول من جوز اجتماع النقيضين، ورفع الأمان عن تمييز الصحيح من الشين، ومن قول العنادية والعندية واللاأدرية وغيرهم من أرباب السفاهة.

وقوله: فهو محمول على سهو الناسخ والطابع... إلخ مردود بأن مثل هذا العذر لا يسمع ولا ينفع إلا إذا ثبت أن مسودة المؤلف عارية عن هذه البلية، وهذه أصحاب المطبع النظامي العلوي، ونساخ مسودات المنصور القنوجي يحلفون ويقولون هذا افتراء علينا، ونحن برآء مما نسب إلينا، وكل ما طبعنا ونسخنا، إنما هو على طبق المسودات والمبيضات التي وصلت إلينا، ما مسخنا ولا نسخنا، وما زدنا ولا نقصنا.

وقوله: قد ثبت في المقدمة... إلخ مردود بأن كثرة وقوع مثل هذه المسامحات بالكثرة ممنوعة.

وقوله: فهو عفو إن أراد به أنه معفوّ عند الله لكونه من لوازم العبد، وصادر من غير تعمد، فهو صحيح غير نافع، وإن أراد أنه عفو عند العلماء الناقدين فنافع غير واضح.

وليت شعري أي ضرورة دعته إلى التشقيق والتخليق، ولم لا أختار من الأول أن كل ما في تصانيف المنصور من الأغلاط طابقت المنقول عنه أو لم تطابق كلها صادرة من أرباب النسخ والطبع من الآخر إلى الأول، ولعله خشي مناقشة أرباب النسخ، ومخاصمة أرباب الطبع.

هذا ونشرع في رد ما أجاب به عن إيراداتي المذكورة في "إبراز الغي" مفصلا، ونعذ ما سبق منا مع ما صدر منه مشرحًا.

قلت: عند سرد المسامحات والمعارضات الواقعة في "إتحاف النبلاء": الأول قال في المقصد الأول في باب الألف: الابتهاج بأذكار المسافر الحاج للشيخ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، المتوفى سنة ستين وثمانمائة، انتهى وهذا خطأ، فإن وفاة السخاوي كان بعد تسعمائة، ذكره في "النور السافر في أخبار القرن العاشر"، وأرّخ وفاته سنة اثنتين وتسعمائة... إلخ.

قال ناصرك المختفي: صاحب "الإتحاف" دام فيضه نقله من "كشف الظنون" المطبوع بمصر، وإني راجعته فوجدته كما نقل، وإظهار أنه كلام الغير، وإن لم يكن صريحًا، لكن الحال دل عليه، فإن تاريخ الوفاة مما لا يدرك بالعقل، وليس هناك دليل على التزام صحة المنقول على أن دعوى كونه خطأ ما الدليل عليه، فإن كان الدليل عليه قول صاحب "النور السافر" وبين ونبيان في خلافه فلا يستقيم، فإنا قد أثبتنا في المقدمة

السابعة أن ترجيح أحد التواريخ المنقولة بغير سند في كتب التواريخ على الآخر بأنه قول أكثر المؤرخين لا يصح عموماً، فكيف يصح الترجيح بأنه قول رجلين، لم لا يجوز أن يكون هناك قولان، وقد راجعت "كشف الظنون" المطبوع بلندن، فوجدت عبارته هكذا: المتوفى سنة اثنتين وتسعمائة. وفي "البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للإمام الشوكاني: محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد شمس الدين السخاوي كانت وفاته في مجاورته الأخيرة بالمدينة الشريفة في عصر يوم الأحد سادس عشر شعبان سنة ٩٠٢هـ -انتهى ما ذكره ابن فهد-.

أقول: سخافته لا تخفى على أرباب الحجى، ولا يتفوه بمثله إلا من امتطى الجهلَ وغوى، واقتعد غاربَ الهوى، ولم تيسر له مطالعة كتب السخاوي وغيره من ذوى الفضل والعُلى.

إذا ما علا المرء رام العُلا ويقنع بالدون من كان دُونا

وذلك لوجوه:

الأول: أن نقلك من "كشف الظنون" المطبوع بمصر، وكونه كذلك فيه عند ذكر الابتهاج لا يفيد شيئاً من الابتهاج، فإنه لا يسلم أحد بنقل مثل هذا الغلط، وليس هذا من خصال أصحاب العلم والضبط، نعم لو أورد عليك بأنه من مخترعات قريحتك، ولم يوجد مثله في كتب غيرك، لنفعك قول ناصرك: إني راجعته فوجدته كما نقل، وإنما كان الإيراد بأن هذا الذى ذكرته خطأً في الواقع، فلا ينفع لدفعه نقلك من "كشف الظنون في الواقع، فإنك لو أخذت هذا عن ألف كتاب حكم بأن كلا من مؤلفيهم وقع في الخطأ البحت، وأنت أيضا بتقليدك من غير تثبت.

الثاني: أن دلالة الحال التى ذكرها الناصر على كون ما ذكرته منقولا من الدفاتر مستنكر عند أرباب البصائر، فإنه يلزم أن يعد كل ما لا دخل فيه للعقل، وإن تفوه به أرباب الخيال، أو من يوسم بكثرة الخطأ، ويلقب بالمغفل من المنقول، ويدفع إيراده بأنه لا يرد شيء على الناقل والمنقول، والتزم هذا لا يصدر إلا عن الجهول الغفول، فمن صرح في كتاب له في فقه أن فرض الظهر خمس ركعات، يلزم بمقتضى ما ذكرت أن لا يتعقب عليه بكونه من السقطات؛ لأنه مما لا دخل فيه للعقل، فيدل ذلك على أنه نقل، والناقل لا يرد عليه شيء، ولا يطلب منه شيء سوى تصحيح النقل، وهذه مسامحات صاحب

الهداية، قد تعقبه بها شراحها، وجمعتها في مقدمتها، ومسامحات جمع من الفقهاء الشافعية قد تعقبهم بها النووي وجمعها في كتابه تهذيب الأسماء واللغات، وأكثرها مما لا دخل فيه للعقل، فيلزم على ما ذكرت من دلالة الحذق على النقل أن تكون تعقباتهم من محركات الباطلات، هذا والله لا يقول به أحد من العقلاء فضلا عن الفضلاء.

الثالث: أن هذا الذي ذكره ناصرك أنه ليس هناك دليل على التزام صحة المنقول لمعجب منه أرباب العقول، فإن التزام الصحة، كما دل عليه حال علماء الأمة، ومن لا يلتزم الصحة في منقولاته، لا يعد في زمرة العلماء، وإن اشتهر بكثرة مجموعاته، فإن العالم كالملح في الطعام إذا فسد فسد الطعام، فبفساد كلامه تفسد الأنام، ولنعم ما قيل:

بالملح نُصلح ما نخشى تغيره فكيف بالملح إن حلّت به الغير

فاختر أيها المنصور أحد الأمرين، فمن ابتلي ببليتين يختار أهون الخصلتين، وكل عاقل يعلم أن إقرار الغلط من القلم، وزلة القدم والندم عليه، والتوبة منه أهون من إنكار التزام الصحة، فإن إنكار هذا الوصف يجعل الثقة غير ثقة، ويجعل منقول الخلائق مشمول الخلائق عند جميع الخلائق.

الرابع: أنه لا شبهة في أن كلا من ابن روزبهان ومؤلف "النور السافر" أفضل علماً، وأوفر تنقيحاً من مؤلف "كشف الظنون" الذي وجدت في تحريراته متناقضات ومتعارضات، فكيف لا يكون قولهما في تاريخ وفاة السخاوي أرجح على قوله، فإن من مرجحات قول على قول كون قائله ناقداً بالنسبة إلى غيره.

الخامس: أن كثرة العدد من جملة المرجحات عند الأثبات، كما ذكرته في رسالتي "الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة" فكيف لا يكون قول اثنين مع جلالتهما مرجحاً على قول واحد ممن لم يبلغ درجتهما.

السادس: أن صاحب "كشف الظنون" أرخ وفاة السخاوي في مواضع من كتابه موافقاً لغيره، فكيف لا يكون هذا القول مرجحاً على قول تفرد به مخالفاً لغيره ولنفسه.

السابع: أن صاحب "كشف الظنون" وإن جمع في كتابه هذا وأوعى، وانتفع بكتابه هذا جمع من أرباب النهى، لكن لا يدرى هل كان من فرسان هذا الميدان أم لا، وهل كانت له مهارة في هذا الشأن أم لا؟! وابن روزبهان وصاحب "النور السافر" مهارتهما ثابتة في الدفاتر، فكيف لا يرجح قولهما على قوله عند الأكابر.

الثامن: أنه قد وافق ابن روزبهان وصاحب "النور السافر" جمعٌ من الأكابر، منهم الشوكاني على ما نقلته أنت من كتابه، بل كل من أرّخ وفاة السخاوي في تأليفه أرّخه بعد تسعمائة، فكيف لا يرجح هذا على تلك المغلطة.

التاسع: أن نسخ "كشف الظنون" عند ذكر الابتهاج مختلفة، فوجد في بعضها حسبما ذكرته الجماعة، كما ذكرته أنت من المطبوع بلندن، فمع ذلك التردد في كونه مرجحًا ليس بمستحسن.

العاشر: أن قول ناصرك كونه خطأ ما الدليل عليه، يجاب بأنك سقطت على الخبير، وسألت عن البصير، واستفسرت عن بحر لا ساحل له بحمد الله جل جلاله.

يا قادح النار بالزناد وطالب الجمر في الرماد
دع عنك شكا وخذ يقينًا واقتدح النار من فؤادي

فلنذكر لك أدلة قطعية على أن ما صدر من المنصور القنوجي من أن السخاوي مات سنة ستين بعد ثمانمائة خطأ بالبداهة، يعرفه كل غبي وغوي، وما أحسن قول من أجاد فأحسن:

إذا جاء موسى وألقى العصا فقد بطل السحر والساحر

الأول: أن السخاوي شمس الدين محمد بن عبد الرحمن المصري مؤلف الابتهاج و"فتح المغيث شرح ألفية الحديث" و"المقاصد الحسنة" وغيرها من التأليفات المستحسنة ذكر بنفسه في كتابه "الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع" في ترجمة آدم بن سعد الكيلاني نزيل مكة: مات في ذي القعدة سنة سبع وستين-انتهى- أي بعد ثمانمائة، فإنه يذكر فيه في تواريخ الوفيات عدد السنين الزائدة على المائة، ويريد به ذلك العدد مع ثمانمائة بقرينة أن موضوع كتابه هذا ذكر تراجم من مات بعد ثمانمائة إلى أول المائة العاشرة، وقد نص على هذا هو بنفسه في ديباجته -فاحفظ هذا-

الثاني: أنه قال في ترجمة آدم بن سعيد الحيرتي الحنفي: مات في ليلة الأربعاء خامس ذي الحجة سنة سبع وثمانين، وصلى عليه من الغد ودفن بالمعلاة -انتهى-.

الثالث: أنه قال في ترجمة إبراهيم بن إبراهيم البصري: رأيته بها -أي بمكة- سنة ثلاث وتسعين، مات في رمضان سنة ثمان وتسعين -انتهى-.

الرابع: أنه قال في ترجمة إبراهيم المقدسي النابلسي الحنبلي: عرض على

الخرقي، وقرأ على بعض البخاري كل ذلك في سنة ثمان وثمانين -انتهى-.

الخامس: أنه قال في ترجمة إبراهيم القاهري: ولد بعد ستين وثمانمائة -انتهى-.

السادس: أنه قال في ترجمة إبراهيم النووي الدمشقي الشافعي: مات تقريباً سنة خمس وثمانين بدمشق -انتهى-.

السابع: أنه قال في ترجمة إبراهيم اللخمي الشهير بـ ابن الميلق الشافعي: مات في سنة سبع وستين ثامن عشري شعبان -انتهى-.

الثامن: أنه قال في ترجمة إبراهيم الدمشقي الحنفي: مات في ليلة الجمعة في رمضان سنة أربع وتسعين بدمشق -انتهى-.

التاسع: أنه قال في ترجمة إبراهيم العجلوني المقدسي الشافعي: مات سنة خمس وثمانين -انتهى-.

العاشر: أنه قال في ترجمة إبراهيم الدمشقي الشافعي: مات في العشر الثاني من شوال سنة ثمان وثمانين -انتهى-.

الحادي عشر: أنه قال في ترجمة إبراهيم القاهري المالكي: مات سنة ثمان وستين -انتهى-.

الثاني عشر: أنه قال في ترجمة إبراهيم القاهري: مات قريباً من سنة ثمانين -انتهى-.

الثالث عشر: أنه قال في ترجمة إبراهيم الحلبي المصري مات سنة اثنتين وستين، أو التي قبلها -انتهى-.

الرابع عشر: أنه قال في ترجمة إبراهيم الصبطي الشافعي: مات بها -أي بمكة- ليلة الجمعة ثالث المحرم سنة ثلاث وستين -انتهى-.

الخامس عشر: أنه قال في ترجمة إبراهيم البرقي الشافعي: أقام على طريقة حميدة من الصوم والصلاة وكثرة التلاوة إلى أن أدركه أجله رهو محرم عشية عرفة سنة أربع وثمانين -انتهى-.

السادس عشر: أنه قال في ترجمة إبراهيم الخليل الداري: وكان حياً بعد ثلاث وتسعين -انتهى-.

السابع عشر: أنه قال في ترجمة البرهان إبراهيم القاهري: مات في الربيع الأول

سنة ست وستين -انتهى-.

الثامن عشر: أنه قال في ترجمة إبراهيم الكيناني العسقلاني الشافعي: مات سنة إحدى وسبعين -انتهى-.

التاسع عشر: أنه قال في ترجمة إبراهيم السويفي القاهري: مات في شوال سنة ثلاث وستين -انتهى-.

العشرون: أنه قال في ترجمة إبراهيم التونسي: مات في رمضان سنة ثمانين -انتهى-.

الحادي والعشرون: أنه قال في ترجمة إبراهيم الباعوني: مات سنة سبعين -انتهى-.

الثاني والعشرون: أنه قال في ترجمة إبراهيم الحنفي الشهير بـ"ابن القطب": مات في جمادى الثاني سنة ثمان وتسعين -انتهى-.

الثالث والعشرون: أنه قال في ترجمة إبراهيم الحلبي: مات سنة إحدى وثمانين -انتهى-.

الرابع والعشرون: أنه قال في ترجمة إبراهيم العينوسي النابلسي الحنفي: مات سنة أربع وستين -انتهى-.

الخامس والعشرون: أنه قال في ترجمة إبراهيم الرهاوي: هو في سنة ثمان وتسعين -انتهى-.

السادس والعشرون: أنه قال في ترجمة إبراهيم المناوي الشهير بـ"ابن علية": مات سنة خمس وسبعين ودفن بالمعلاة -انتهى-.

السابع والعشرون: أنه قال في ترجمة إبراهيم الخالدي المخزومي: مات سنة تسع وستين -انتهى-.

الثامن والعشرون: أنه قال في ترجمة إبراهيم الحسبي الشهير بـ"ابن الملبي": ولد سابع عشر رمضان سنة اثنتين وسبعين وثمانمائة -انتهى-.

التاسع والعشرون: أنه قال في ترجمته أيضًا: لازمني من سنة خمس وتسعين وثمانمائة -انتهى-.

الثلاثون: أنه قال في ترجمة تلميذه إبراهيم الحريري المالكي: مات في أول سنة

ثلاث وتسعين -انتهى-.

الحادي والثلاثون: أنه قال في ترجمة إبراهيم السعدي الشهير بـ ابن قوقب: مات يوم الثلاثاء سادس عشر ربيع الثاني سنة ثلاث وتسعين ببلد الخليل، وصلينا عليه صلاة الغائب بعد الجمعة تاسع عشر شعبان بمكة -انتهى-.

الثاني والثلاثون: أنه قال في ترجمة إبراهيم المشهور بـ ابن القطان: رأيت من يصفه سنة ست وتسعين بتعاطيه الكيميا -انتهى-.

الثالث والثلاثون: أنه ذكر في ترجمة البرهان إبراهيم الكركي القاهري الحنفي المتوفى سنة اثنتين وعشرين وتسعمائة بعض وقائعه الواقعة سنة خمس وتسعين وسنة ثمان وتسعين بعد ثمانمائة.

الرابع والثلاثون: أنه قال في ترجمة إبراهيم الزرعي: مات سنة اثنتين وسبعين -انتهى-.

الخامس والثلاثون: أنه قال في ترجمة القاهري الشهير بـ ابن الجيعان: مات سنة أربع وستين -انتهى-.

السادس والثلاثون: أنه قال في ترجمة إبراهيم الدمشقي: ابتنى بمكة داراً بالقرب من دار عمه ثم عاد بعد موت عمه بقليل، فحج سنة ثمان وتسعين، ثم رجع من الركب وعاد في التي بعدها -انتهى-.

السابع والثلاثون: أنه قال في ترجمة إبراهيم السلسماسي: لقيني بمكة سنة ست وثمانين -انتهى-.

الثامن والثلاثون: أنه قال في ترجمة إبراهيم الكناني الشهير بـ ابن جماعة: مات في آخر صفر سنة اثنتين وسبعين -انتهى-.

التاسع والثلاثون: أنه قال في ترجمة إبراهيم البرنيشي المغربي: مات بإسكندرية في أواخر رجب سنة ثمانين -انتهى-.

الأربعون: أنه قال في ترجمة إبراهيم المرشدي المكي الحنفي: مات عاشر صفر سنة سبع وسبعين -انتهى-.

الحادي والأربعون: أنه قال في ترجمة إبراهيم البغدادي: مات سنة سبع وستين -انتهى-.

الثاني والأربعون: أنه قال في ترجمة إبراهيم الإيجي الشافعي: وُلد بمكة سنة أربع وثمانين وثمانمائة -انتهى-.

الثالث والأربعون: أنه قال في ترجمة إبراهيم بن أبي مدين: سمع مني المسلسل في شوال سنة اثنتين وتسعين -انتهى-.

الرابع والأربعون: أنه قال في ترجمة إبراهيم القاهري: مات قريب التسعين -انتهى-.

الخامس والأربعون: أنه قال في ترجمة إبراهيم الصالحي الحنفي: حج في سنة ثلاث وتسعين -انتهى-.

السادس والأربعون: أنه قال في ترجمة أبي الصفا إبراهيم المقدسي: مات سنة سبع وثمانين -انتهى-.

السابع والأربعون: أنه قال في ترجمة إبراهيم المصري الشهير بـ"ابن بركة": حج في سنة تسع وسبعين -انتهى-.

الثامن والأربعون: أنه قال في ترجمته: مات سنة ثمان وتسعين -انتهى-.

التاسع والأربعون: أنه قال في ترجمة إبراهيم القادري: مات سنة ثمانين -انتهى-.

الخمسون: أنه قال في ترجمة إبراهيم الزهري: مات سنة اثنتين وتسعين -انتهى-.

الحادي والخمسون: أنه قال في ترجمة إبراهيم الموسكي: لقيني بمكة سنة أربع وتسعين، فقرأ علي من البيوع من "صحيح البخاري" إلى الصيد والذبائح، وسمع بقراءة ثانيه -انتهى-.

الثاني والخمسون: أنه قال في ترجمته: مات سنة خمس وتسعين -انتهى-.

الثالث والخمسون: أنه قال في ترجمة إبراهيم ابن الحلواني: مات سنة سبع وتسعين -انتهى-.

الرابع والخمسون: أنه قال في ترجمة إبراهيم المتبولي: مات سنة سبع وسبعين -انتهى-.

الخامس والخمسون: أنه قال في ترجمة إبراهيم الزمزمي: مات سنة أربع وستين

بمكة -انتهى-.

السادس والخمسون: أنه قال في ترجمة إبراهيم الأنصاري: قدم القاهرة سنة سبع وثمانين -انتهى-.

السابع والخمسون: أنه قال في ترجمة إبراهيم الشهير بـ"ابن ظهيرة": مات سنة إحدى وتسعين -انتهى-.

الثامن والخمسون: أنه قال في ترجمة إبراهيم الدبتي: كانت وفاته سنة ست وسبعين -انتهى-.

التاسع والخمسون: أنه قال في ترجمة إبراهيم الشرعبي: رجع إلى عدن فمات بها سنة ست وتسعين -انتهى-.

الستون: أنه قال في ترجمة إبراهيم العقباني: مات بالطاعون سنة إحدى وسبعين -انتهى-.

الحادي والستون: أنه قال في ترجمة إبراهيم بن جعمان اليمني: مات سنة سبع وتسعين، وصليت عليه صلاة الغائب بمكة -انتهى-.

الثاني والستون: أنه قال في ترجمة إبراهيم الدهلي: كتب عنه النجم بن فهد في سنة ثمان وستين قصائد -انتهى-.

الثالث والستون: أنه قال في ترجمة إبراهيم القاهري الشهير بـ"ابن فقيه الشافعية": مات سنة ثمان وثمانين -انتهى-.

الرابع والستون: أنه قال في ترجمة إبراهيم الخجندي المدني: مات في جمادى الأولى سنة ثمان وتسعين -انتهى-.

الخامس والستون: أنه قال في ترجمة إبراهيم الشهير بـ"الخمر": مات سنة أربع وسبعين -انتهى-.

السادس والستون: أنه قال في ترجمة إبراهيم الليثي: مات سنة ست وثمانين -انتهى-.

السابع والستون: أنه قال في ترجمة إبراهيم اليافعي المتوفى سنة تسع وتسعمائة: سمع مني في سنة سبع وتسعين -انتهى-.

الثامن والستون: أنه قال في ترجمة إبراهيم الدمشقي الشهير بـ"ابن المعتمد"،

المتوفى سنة اثنتين وتسعمائة: قدم القاهرة سنة خمس وتسعين -انتهى-.

التاسع والستون: أنه قال في ترجمة إبراهيم اليوسفي: مات بعد سنة تسع وستين بيسير -انتهى-.

السبعون: أنه قال في ترجمة إبراهيم الأنباسي القاهري، المتوفى سنة خمس وثلاثين وتسعمائة: حجَّ في سنة اثنتين وثمانين -انتهى-.

الحادي والسبعون: أنه قال في ترجمة إبراهيم الدفري: مات سنة سبع وسبعين -انتهى-.

الثاني والسبعون: أنه قال في ترجمة إبراهيم القبابي: حجَّ في موسم سنة خمس وتسعين، وجاور التي بعدها، وقصدني غير مرة، وكتبت له إجازة -انتهى-.

الثالث والسبعون: أنه قال في ترجمة إبراهيم الشهير بـ"ابن الديري": مات سنة ست وسبعين -انتهى-.

الرابع والسبعون: أنه قال في ترجمة إبراهيم البرهمتوشي: مات سنة إحدى وثمانين -انتهى-.

الخامس والسبعون: أنه قال في ترجمة إبراهيم الراميني النابلسي الشهير بـ ابن مفلح: مات سنة أربع وثمانين -انتهى-.

السادس والسبعون: أنه قال في ترجمة إبراهيم الهادي: فاضل من أدباء صنعاء الموجودين بها بعد سبعين وثمانمائة -انتهى-.

السابع والسبعون: أنه قال في ترجمة إبراهيم بن الأشقر: مات سنة ثلاث وستين -انتهى-.

الثامن والسبعون: أنه قال في ترجمة إبراهيم الرفاعي: مات سنة إحدى وستين -انتهى-.

التاسع والسبعون: أنه قال في ترجمة إبراهيم اللقاني: مات سنة ست وتسعين -انتهى-.

الثمانون: أنه قال في ترجمة إبراهيم النويري: مات سنة ثلاث وستين -انتهى-.

الحادي والثمانون: أنه قال في ترجمة إبراهيم بن القطب: مات سنة إحدى وستين -انتهى-.

الثاني والثمانون: أنه قال في ترجمة إبراهيم السفا: مات بمكة سنة أربع وسبعين -انتهى-.

الثالث والثمانون: أنه قال في ترجمة إبراهيم الأقصرائي، المتوفى سنة ثمان وتسعمائة: جاور بمكة غير مرة منها في سنة ثلاث وتسعين -انتهى-.

الرابع والثمانون: قوله في ترجمته: قد أرسل إليّ بولده سنة خمس وتسعين، فعرض عليّ أربعين النووي والمجمع لابن الساعاتي -انتهى-.

الخامس والثمانون: قوله في ترجمته: ثم إنه جاور في سنة ثمان وتسعين، وكان يقصدني بالسلام -انتهى-.

السادس والثمانون: قوله في ترجمة إبراهيم الحموي: سافر وولده وعيالهما إلى مكة في سنة ثمان وتسعين، فأدركته منيته -انتهى-.

السابع والثمانون: قوله في ترجمة إبراهيم الشيرازي: مات سنة أربع وسبعين -انتهى-.

الثامن والثمانون: قوله في ترجمة إبراهيم بن موسى بن أبي بكر بن علي الطرابلسي الحنفي نزيل القاهرة، مؤلف "الإسعاف في حكم الأوقاف" و"مواهب الرحمن" وشرحه البرهان، المتوفى بالقاهرة سنة اثنين وعشرين وتسعمائة: سمع على "شرح معاني الآثار" و"الآثار" لمحمد بن الحسن وغيرهما، وعلّق على بعض التأليف، وهو فاضل ساكن دين ممن حضر بعد في أثناء سنة أربع وتسعين -انتهى-.

الثامن والثمانون: قوله: في ترجمة إبراهيم البدري: مات في رجب سنة خمس وتسعين -انتهى-.

التاسع والثمانون: قوله في ترجمة إبراهيم بن بنت الملكي: مات في ليلة سابع جمادى الأولى سنة خمس وتسعين -انتهى-.

التسعون: قوله في ترجمة إبراهيم البلبيسي: مات سنة اثنتين وستين -انتهى-.

الحادي والتسعون: قوله في ترجمة إبراهيم النحوي: مات سنة خمس وسبعين -انتهى-.

الثاني والتسعون: قوله في ترجمة إبراهيم لسطوحي: مات سنة ثلاث وستين -انتهى-.

الثالث والتسعون: قوله في ترجمة إبراهيم السيروان: مات سنة أربع وستين -انتهى-.

الرابع والتسعون: قوله في ترجمة إبراهيم الشامي: مات بمكة سنة ثمان وثمانين -انتهى-.

الخامس والتسعون: قوله في ترجمة إبراهيم الغنّام: مات سنة سبعين -انتهى-.

السادس والتسعون: قوله في ترجمة إبراهيم الحاج: مات في سنة سبع وستين -انتهى-.

السابع والتسعون: قوله في ترجمة أحمد النابلسي: مات سنة اثنتين وثمانين -انتهى-.

الثامن والتسعون: قوله في ترجمة احمد الأعرج: مات سنة ثمان وسبعين -انتهى-.

التاسع والتسعون: قوله في ترجمة أحمد الخانكي: مات سنة إحدى وسبعين -انتهى-.

المائة: قوله في ترجمة أحمد العقيبي: مات سنة خمس وتسعين -انتهى-.

الحادي بعد المائة: قوله في ترجمة أحمد المحلي، المتوفى سنة خمس وعشرين بعد ثمانمائة: كان له ولد اسمه شمس الدين محمد، ولمحمد ابن اسمه عبد القادر، مات سنة ست وتسعين -انتهى-.

الثاني بعد المائة: قوله في ترجمة أحمد النابلسي ابن الدرويش: مات سنة ست وستين -انتهى-.

الثالث بعد المائة: قوله في ترجمة أحمد القليوبي: مات سنة ثمان وستين -انتهى-.

الرابع بعد المائة: قوله في ترجمة أحمد الصيرفي: كتب عني في الأمالي وغيرها، وحصل "القول البديع" و"ارتياح الأكباد" وأشياء من تصانيفي، مات سنة اثنتين وتسعين -انتهى-.

الخامس بعد المائة: قوله في ترجمة أحمد البصري: سمع عليَّ بمكة سنة اثنتين وسبعين -انتهى-

السادس بعد المائة: قوله في ترجمة أحمد الصحراوي: مات سنة سبع وثمانين -انتهى-.

السابع بعد المائة: قوله في ترجمة أحمد المكي: ولد يوم الجمعة عاشر ذي الحجة سنة خمس وسبعين وثمانمائة -انتهى-.

الثامن بعد المائة: قوله في ترجمة أبي ذر أحمد الحلبي: مات سنة أربع وثمانين -نتهى-.

التاسع بعد المائة: قوله في ترجمة أحمد النابلسي: مات قبل التسعين -انتهى-.

العاشر بعد المائة قوله في ترجمة أحمد الأسيوطي مات في صفر سنة إحدى وتسعين -انتهى-.

الحادي عشر بعد المائة: قوله في ترجمة أحمد القمصي: مات سنة خمس وسبعين -انتهى-.

الثاني عشر بعد المائة: قوله في ترجمة أحمد القاهري: حج في سنة ثمان وثمانين -انتهى-.

الثالث عشر بعد المائة: قوله في ترجمة أحمد الشرجي: مات سنة ثلاث وتسعين -انتهى-.

الرابع عشر بعد المائة: قوله في ترجمة أحمد الربيعي، المتوفى سنة خمس عشرة وتسعمائة: قدم القاهرة سنة ثمان وثمانين -انتهى-.

الخامس عشر بعد المائة: قوله في ترجمة أحمد الجُدَيْدي: مات بدمياط سنة ثمان وثمانين -انتهى-.

السادس عشر بعد المائة: قوله في ترجمة أحمد المقسي: مات سنة ثمان وثمانين -انتهى-.

السابع عشر بعد المائة: قوله في ترجمة أحمد البُرُنُسي المالكي الشهير بـ زرُّوق لقيني بمكة سنة أربع وثمان -انتهى-.

الثامن عشر بعد المائة: قوله في ترجمة أحمد الديسطي: مات سنة ثمان وتسعين -انتهى-.

التاسع عشر بعد المائة: قوله في ترجمة أحمد العجيمي: مات بدمشق سنة خمس

وستين -انتهى .

العشرون بعد المائة: قوله في ترجمة أحمد بن الضياء: مات سنة سبع وستين -انتهى- .

الحادي والعشرون بعد المائة: قوله في ترجمة أحمد بن أسد: مات سنة اثنتين وسبعين -انتهى- .

الثاني والعشرون: قوله في ترجمة أحمد بن أبي السعود: وصل المدينة سنة ثمان وستين -انتهى .

الثالث والعشرون: قوله في ترجمة أحمد الجوهري: مات سنة ثلاث وتسعين -انتهى- .

الرابع والعشرون: قوله في ترجمة أحمد الإبشيطي: مات تاسع رمضان سنة ثلاث وثمانين -انتهى- .

الخامس والعشرون: قوله في ترجمة أحمد القاهري الشهير بـ ابن الصائغ ، شيري سنة أربعين بعد تسعمائة: قد حج سنة ست وتسعين -انتهى-

السادس والعشرون: قوله في ترجمة أحمد الكوراني: مات في أواخر رجب سنة ثلاث وتسعين -انتهى- .

السابع والعشرون: قوله في ترجمة أحمد القرنوي: مات سنة سبعين -انتهى- .

الثامن والعشرون: قوله في ترجمة أحمد الأنبالي: مات سنة ثلاث وتسعين -انتهى-

التاسع والعشرون: قوله في ترجمة أحمد الخرصي: هو ممن أخذ عني بمكة سنة أربع وتسعين -انتهى- .

الثلاثون بعد المائة: قوله في ترجمة أحمد الصيرفي: مات سنة أربع وثمانين -انتهى- .

الحادي والثلاثون: قوله في ترجمة أحمد المرعشي: مات سنة اثنتين وسبعين -انتهى- .

الثاني والثلاثون: قوله في ترجمة أحمد الطولوني: مات سنة أربع وسبعين -انتهى- .

الثالث والثلاثون: قوله في ترجمة أحمد البابي: مات سنة أربع وثمانين -انتهى-

الرابع والثلاثون: قوله في ترجمة أحمد الميدومي: مات سنة ثمان وستين -انتهى-.

الخامس والثلاثون: قوله في ترجمة أحمد الحيثي، المتوفى بعد سنة اثنتين وعشرين وتسعمائة: جاور بمكة ولازمني في السماع هناك حين المجاورة الثالثة بعد الثمانين -انتهى-.

السادس والثلاثون: قوله في ترجمة أحمد الحموي: مات قريبًا من سنة ثمانين -انتهى-.

السابع والثلاثون: قوله في ترجمة أحمد بن تاني بك أحد تلامذته: ولد في شعبان سنة ثلاث وستين وثمانمائة -انتهى-.

الثامن والثلاثون: قوله في ترجمة أحمد الصنهاجي: حج غير مرة الثانية في سنة إحدى وثمانين، وجاور التي تليها، وكذا في سنة ثمان وثمانين إلى موسم سنة أربع وستين -انتهى-.

التاسع والثلاثون: قوله في ترجمة أحمد الدماطي: مات سنة تسعين -انتهى-.

الأربعون بعد المائة: قوله في ترجمة أحمد الجازاني: ولد سنة أربع وستين -انتهى

الحادي والأربعون: قوله في ترجمة أحمد الهيثمي: مات سنة اثنتين وثمانين -انتهى-.

الثاني والأربعون: قوله في ترجمة أحمد الأرميوني: مات سنة تسع وثمانين -انتهى-.

الثالث والأربعون: قوله في ترجمة المرحومي: حج في سنة ثلاث وتسعين -انتهى-.

الرابع والأربعون: قوله في ترجمة أحمد الدمشقي الشهير بـ"ابن اللبودي": مات سنة ست وتسعين -انتهى-.

الخامس والأربعون: قوله في ترجمة أحمد البرجولي: ولد سنة تسع وثمانين

وثمانمائة -انتهى-.

السادس والأربعون: قوله في ترجمة أحمد الجوزدي: مات بها سنة ست وتسعين -انتهى-.

السابع والأربعون: قوله في ترجمة أحمد البيجوري: حج في سنة ست وتسعين -انتهى-.

الثامن والأربعون: قوله في ترجمته: مات سنة سبع وتسعين -انتهى-

التاسع والأربعون: قوله في ترجمة أحمد بن رمضان: ولد تقريبًا سنة ثمان وثمانمائة، ومات قريب الثمانين -انتهى-.

الخمسون بعد المائة: قوله في ترجمة أحمد التلمساني: هو حي في سنة تسعين -انتهى-.

الحادي والخمسون: قوله في ترجمة أحمد الكناني، المتوفى سنة ثلاثين بعد تسعمائة: ولد في حدود الستين وثمانمائة، وقدم القاهرة سنة تسع وثمانين، وأنشدني من لفظه قصيدتين في الحريق والسيل الواقع بمكة والمدينة -انتهى-.

الثاني والخمسون: قوله في ترجمة أحمد بن سوار: مات بغزة سنة إحدى وثمانين -انتهى-.

الثالث والخمسون: قوله في ترجمة أحمد بن شعبان: مات سنة اثنتين وثمانين -انتهى-.

الرابع والخمسون: قوله في ترجمة أحمد الأسناني: مات سنة ثلاث وتسعين -انتهى-.

الخامس والخمسون: قوله في ترجمة أحمد العامري الزمني: مات في رمضان سنة سبع وسبعين -انتهى-.

السادس والخمسون: قوله في ترجمة أحمد بن حرمي: مات سنة خمس وسبعين -انتهى-.

السابع والخمسون: قوله في ترجمة أحمد الصناحي: ولد تقريبًا سنة خمس وسبعين وسبعمائة، ومات سنة أربع وستين وثمانمائة -انتهى-.

الثامن والخمسون: قوله في ترجمة أحمد بن عبد الرحمن الشهير ...

الجيعان[1]: مات سنة ثمان وثمانين -انتهى-.

التاسع والخمسون: قوله في ترجمة السيد نور الدين أحمد بن عبد الرحمن الإيجي بعد ما أرّخ ولادته سنة أربع وعشرين وثمانمائة: قد رأيته بمكة حين قدومه في موسم ثلاث وتسعين -انتهى-.

الستون بعد المائة: قوله في ترجمته: كانت منيته بمكة سنة خمس وتسعين -انتهى-.

الحادي والستون: قوله في ترجمة الشهير بـ ابن قاضي عجلون[1]: مات سنة إحدى وستين -انتهى-.

الثاني والستون: قوله في ترجمة أحمد التلعفري، المتوفى سنة اثنتي عشرة وتسعمائة بعد ما أرّخ ولادته سنة اثنتين وأربعين وثمانمائة: أنه وصل مكة سنة ثمان وتسعين وتكرر الاجتماع معه -انتهى-.

الثالث والستون: قوله في ترجمة حفيد العيني الشهاب أحمد بن عبد الرحيم بن القاضي بدر الدين العيني الحنفي، المتوفى سنة ثمان بعد تسعمائة: حج في موسم سنة تسع وتسعين -انتهى-.

الرابع والستون: قوله في ترجمة أحمد الجوجري: جاور بمكة سنة ثلاث وتسعين -انتهى-.

الخامس والستون: قوله في ترجمة أحمد المحبوبي: مات سنة ثمان وستين -انتهى-.

السادس والستون: قوله في ترجمة أحمد الشاوي: مات سنة أربع وثمانين -انتهى-.

السابع والستون: قوله في ترجمة أحمد بن عبد القوي: مات بمكة سنة إحدى وستين -انتهى-.

الثامن والستون: قوله في ترجمة أحمد الشهير بـ ابن عبادة[1]: سافر بمكة فجاور بها إلى أن مات سنة إحدى وتسعين -انتهى-.

التاسع والستون: قوله في ترجمة أحمد بن عبد الله الشهير بـ ابن الموفق[1]: مات سنة ست وتسعين -انتهى-.

السبعون بعد المائة: قوله في ترجمة أحمد البصري المكي: هو الآن سنة ثلاث وتسعين بقيد الحياة -انتهى-.

الحادي والسبعون: قوله في ترجمة أحمد الكناني: مات سنة إحدى وثمانين -انتهى-.

الثاني والسبعون: قوله في ترجمة أحمد القلعي: مات سنة اثنين وثمانين -انتهى-.

الثالث والسبعون: قوله في ترجمة أحمد بن عبيد السبخي: مات سنة خمس وثمانين -انتهى-.

الرابع والسبعون: قوله في ترجمة أحمد بن عطية المكي: ولد سنة تسع وسبعين وثمانمائة، وعرض علي قبل بلوغه، أو معه سنة ثلاث وتسعين -انتهى-.

الخامس والسبعون: قوله في ترجمة أحمد المناوي: مات سنة سبع وستين -انتهى-.

السادس والسبعون: قوله في ترجمة أحمد الشيشني، المتوفى سنة تسع عشرة وتسعمائة بعد ما أرّخ ولادته سنة أربع وأربعين وثمانمائة: أنه عمل مؤلفا سنة أربع وتسعين -انتهى-.

السابع والسبعون: قوله في ترجمة أحمد المتولي بعد ما أرّخ ولادته سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة: حج سنة أربع وسبعين -انتهى-.

الثامن والسبعون: قوله في ترجمته: ثم إنه سافر في البحر وطلع منه جدة من سنة سبع وتسعين -انتهى-.

التاسع والسبعون: قوله في ترجمة أحمد النداري: مات سنة اثنتين وستين -انتهى-

الثمانون بعد المائة: قوله في ترجمة أحمد الشرمساحي: مات سنة خمس وستين -انتهى-.

الحادي والثمانون: قوله في ترجمة أحمد العبدي: مات سنة ثمانين -انتهى-.

الثاني والثمانون: قوله في ترجمة أحمد الدمياطي الشهير بابن الأشمومي: مات بحلب سنة ست -انتهى-.

الثالث والثمانون: قوله في ترجمة أحمد صهر القلقشندي: مات سنة ثمانين -انتهى-.

الرابع والثمانون: قوله في ترجمة أحمد البرلسي: قدم القاهرة غير مرة منها في سنة ثمانين، وأخذ عني بقراءته وسماعاً أشياء -انتهى-.

الخامس والثمانون: قوله في ترجمة أحمد التتائي: مات سنة ثلاث وستين -انتهى-.

السادس والثمانون: قوله في ترجمة أحمد الفاكهي، المتوفى سنة ست وثلاثين وتسعمائة: ولد في شعبان سنة ثمان وستين وثمانمائة بمكة -انتهى-.

السابع والثمانون: قوله: في ترجمة أحمد بن علي المصري المكي: مات سنة خمس وستين.

الثامن والثمانون: قوله في ترجمة أحمد السكندري: مات سنة إحدى وسبعين -انتهى-.

التاسع والثمانون: قوله في ترجمة ابن الشحام أحمد الحلبي: مات ببيت المقدس سنة أربع وستين -انتهى-.

التسعون بعد المائة: قوله في ترجمة أحمد الدماصي البولاقي: مات سنة اثنتين وستين -انتهى-.

الحادي والتسعون: قوله في ترجمة أحمد الدركواني الحموي: اجتمع بي في سنة خمس وتسعين... إلخ.

الثاني والتسعون: قوله في ترجمة أحمد العاقل: مات سنة أربع وستين -انتهى-.

الثالث والتسعون: قوله في ترجمة أحمد السباك: ولد في حدود خمس وثلاثين وثمانمائة، ومات في سنة سبع وثمانين، -انتهى-.

الرابع والتسعون: قوله في ترجمة أحمد الخليلي: مات سنة خمس وتسعين -انتهى-.

الخامس والتسعون: قوله في ترجمة أحمد العميري: مات سنة تسعين -انتهى-.

السادس والتسعون: قوله في ترجمة أحمد الخوارزمي: مات سنة ثمان وستين -انتهى-

السابع والتسعون: قوله في ترجمة أحمد القلعي: مات وقد قارب السبعين أو جاوزها سنة سبع وسبعين وثمانمائة -انتهى-.

الثامن والتسعون: قوله في ترجمة أحمد بن مبارك شه: مات سنة اثنتين وستين - انتهى-.

التاسع والتسعون: قوله في ترجمة أبي ذرعة أحمد البيجوري القاهري: دخل إسكندرية ومنوف والمحلة ودمياط ورسخ قدمه بها من سنة إحدى وستين -انتهى-.

الموفي للمائتين: قوله في ترجمة أحمد الخجندي: مات بالقاهرة سنة إحدى وثمانين -انتهى-.

الحادي بعد المائتين: قوله في ترجمة أحمد القرشي المكي: ولد سنة اثنتين وثمانين -انتهى-.

الثاني: قوله في ترجمة أحمد المحلي: مات سنة اثنتين وثمانين -انتهى-.

الثالث: قوله في ترجمة الأبياري: مات سنة ست وتسعين -انتهى-.

الرابع: قوله في ترجمة أحمد الدمشقي الشهير بـ "ابن أبي مدين": ولد في سنة ست وستين وثمانمائة -انتهى-.

الخامس: قوله في ترجمة أحمد الزفتاوي: مات سنة إحدى وستين -انتهى-.

السادس: قوله في ترجمة أحمد بن أبي جعفر الحلبي: مات بإسكندرية في أواخر سنة سبع وثمانين -انتهى-.

السابع: قوله في ترجمة أحمد الحرازي المكي الحنفي، المتوفى سنة ثمان وعشرين وتسعمائة: إنه قدم القاهرة سنة خمس وتسعين ثم عاد لمكة في موسمها -انتهى-.

الثامن: قوله في ترجمة ابن المهندس أحمد القاهري: مات سنة سبع وسبعين - انتهى-.

التاسع: قوله في ترجمة أحمد بن أصيل: مات سنة ست وتسعين -انتهى-.

العاشر بعد المائتين: قوله في ترجمة أحمد الطوخي: مات سنة تسعين -انتهى-.

الحادي عشر: قوله في ترجمة أحمد السكندري: مات سنة سبع وتسعين -انتهى-.

الثاني عشر: قوله في ترجمة ابن الريس أحمد، المتوفى سنة اثنتين وعشرين بعد

تسعمائة : قدم القاهرة في سنة خمس وتسعين -انتهى- .

الثالث عشر : قوله في ترجمة أحمد الضرير : كف بصره في سنة ثلاث وسبعين -انتهى- .

الرابع عشر : قوله في ترجمة أحمد البغدادي : مات في أول سنة اثنتين وثمانين -انتهى- .

الخامس عشر : قوله في ترجمة أحمد الحكمي اليمني : مات سنة بضع وستين -انتهى- .

السادس عشر : قوله في ترجمة أحمد القرنطي : مات سنة اثنين وتسعين -انتهى- .

السابع عشر : قوله في ترجمة أحمد الطرابلسي : مات سنة سبع وثمانين -انتهى- .

الثامن عشر : قوله في ترجمة أحمد الزعيفريني : مات في سادس ربيع الأول سنة تسعمائة -انتهى- .

التاسع عشر : في ترجمة أحمد المسيري : مات سنة خمس وسبعين -انتهى- .

العشرون بعد المائتين : قوله في ترجمة أحمد السمهودي : مات سنة ثلاث وثمانين -انتهى- .

الحادي والعشرون : قوله في ترجمة أحمد الهدوي : مات بمكة سنة أربع وتسعين . وهو ممن أخذ عني بمكة -انتهى- .

الثاني والعشرون : قوله في ترجمة أحمد الكازروني عفيف الدين : ولد سنة إحدى وستين وثمانمائة بشيراز -انتهى- .

الثالث والعشرون : قوله في ترجمته : حج في سنة ثلاث وستين ، ولقيني في التي بعدها -انتهى- .

الرابع والعشرون : قوله في ترجمة أحمد السكيني : مات سنة سبع وثمانين -انتهى- .

الخامس والعشرون : قوله في ترجمة أحمد المكيني : مات في سنة أحدى وثمانين -انتهى- .

السادس والعشرون : قوله في ترجمة تلميذه أحمد القسطلاني مؤلف إرشاد

الساري شرح صحيح البخاري" وغيره، المتوفى سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة: حج غير مرة وجاور سنة أربع وثمانين، ثم سنة أربع وتسعين -انتهى-.

السابع والعشرون: قوله في ترجمة أحمد التركماني: مات سنة ست وتسعين -انتهى-.

الثامن والعشرون: قوله في ترجمة أحمد الزبيدي: قدم القاهرة سنة ثمان وثمانين ثم عاد إلى مكة وعاد إلى اليمن سنة ثمان وتسعين -انتهى-.

التاسع والعشرون بعد المائتين: قوله في ترجمة ابن الصابوني أحمد: مات سنة ثلاث وسبعين -انتهى-.

الثلاثون بعد المائتين: قوله في ترجمة أحمد العمري المحلي: مات سنة تسع وثمانين -انتهى-.

الحادي والثلاثون: قوله في ترجمة ابن صبح أحمد القاهري بعدما أرّخ ولادته سنة عشرين وثمانمائة: مات سنة ثلاث وستين -انتهى-.

الثاني والثلاثون: قوله في ترجمة أحمد السنباطي: مات سنة ثمان وثمانين -انتهى-.

الثالث والثلاثون: قوله في ترجمة أحمد الأشمومي: ولد في ذي الحجة سنة تسع وستين وثمانمائة -انتهى-.

الرابع والثلاثون: قوله في ترجمة أحمد البدراني: هو ممن سمع مني سنة أربع وتسعين -انتهى-.

الخامس والثلاثون: قوله في ترجمة أحمد البلقيني: مات سنة إحدى وثمانين -انتهى-.

السادس والثلاثون: قوله في ترجمة أحمد الطوخي: مات سنة ثلاث وتسعين -انتهى-.

السابع والثلاثون: قوله في ترجمة أحمد الفاسي التونسي القسطنطيني بعدما أرّخ ولادته سنة تسع وعشرين وثمانمائة: قدم القاهرة غير مرة منها في أثناء سبع وسبعين وثمانمائة في البحر إلى أن حج في موسمها، ثم عاد، واستمر إلى أن سافر في الربيع الثاني سنة إحدى وثمانين... إلخ.

الثامن والثلاثون : قوله في ترجمة أحمد الدرشابي السكندري بعد ما ذكر ولادته سنة أربعين وثمانمائة : استقل بقضاء الإسكندرية في شوال سنة أربع وثمانين وصرف ثم عاد سنة تسع وثمانين -انتهى- .

التاسع والثلاثون : قوله في ترجمة أحمد السعدي : مات سنة خمس وسبعين - انتهى- .

الأربعون بعد المائتين : قوله في ترجمة أحمد القمني : مات سنة تسع وسبعين - انتهى- .

الحادي والأربعون : قوله في ترجمة أحمد الطبندي : مات سنة خمس وسبعين - انتهى- .

الثاني والأربعون : قوله في ترجمة ابن الهائم أحمد المنصوري : مات سنة سبع وثمانين -انتهى- .

الثالث والأربعون : قوله في ترجمة أحمد القباني : مات سنة تسع وسبعين - انتهى- .

الرابع والأربعون : قوله في ترجمة ابن المصري أحمد المحلي : سمع مني مع والديه في سنة ثمان وسبعين -انتهى- .

الخامس والأربعون : قوله في ترجمة أحمد الجلالي : مات سنة إحدى وسبعين - انتهى- .

السادس والأربعون : قوله في ترجمة أحمد الفاضلي الضرير : مات سنة سبع وثمانين -انتهى- .

السابع والأربعون : قوله في ترجمة أحمد السبتي : مات في سنة تسع وثمانين - انتهى- .

الثامن والأربعون : قوله في ترجمة ابن المواريني أحمد الحلبي : مات في حدود اثنتين وستين -انتهى- .

التاسع والأربعون : قوله في ترجمة أحمد بن محمد نقيب الجيش : سافر في خدمة السلطان سنة اثنتين وثمانين ، انتهى .

الخمسون بعد المائتين : قوله في ترجمة أحمد الكازروني : مات سنة ثلاث وستين

-انتهى-.

الحادي والخمسون: قوله في ترجمة أحمد الشمني شارح النقاية: مات سنة اثنتين وسبعين -انتهى-.

الثاني والخمسون: قوله في ترجمة أحمد القليوبي: مات وأنا بمكة فيها سنة إحدى وسبعين -انتهى-.

الثالث والخمسون: قوله في ترجمة ابن عبادة أحمد الصالحي: مات سنة أربع وستين -انتهى-.

الرابع والخمسون: قوله في ترجمة ابن الكاملية أحمد بن محمد: كان بمكة مجاوراً في سنة تسع وتسعين -انتهى-.

الخامس والخمسون: قوله في ترجمة أحمد الكناني: مات سنة خمس وتسعين -انتهى-.

السادس والخمسون: قوله في ترجمة أحمد الخيضري، المتوفى في حدود سبعمائة: ولد سنة اثنتي وستين -انتهى-.

السابع والخمسون: قوله في ترجمة ابن أبي حرفوش أحمد الفيومي بعد ما أرّخ ولادته بعد سنة خمسين وثمانمائة: سافر في أثناء سنة أربع وتسعين من مكة إلى الهند ولقيني بالقاهرة، فأخذ عني شيئاً ثم بمكة في تلك السنة -انتهى-.

الثامن والخمسون: قوله في ترجمة أحمد الغزي: مات سنة إحدى وثمانين -انتهى-.

التاسع والخمسون: قوله في ترجمة أحمد الشعري: مات قريباً من خمس وثمانين -انتهى-.

الستون بعد المائتين: قوله في ترجمة ابن ظهيرة أحمد بعد ما أرّخ ولادته سنة خمس وعشرين وثمانمائة: مات سنة خمس وثمانين -انتهى-.

الحادي والستون: قوله في ترجمة ابن الإخصاصي أحمد: مات سنة تسع وثمانين -انتهى-.

الثاني والستون: قوله في ترجمة لسان الدين أحمد الحلبي: مات في سنة اثنتين وثمانين -انتهى-

الثالث والستون: قوله في ترجمة ابن الشريفة أحمد الحريري: لقيه العز بن فهد سنة إحدى وسبعين وثمانمائة -انتهى-.

الرابع والستون: قوله في ترجمة ابن صدر الدين أحمد القاهري: مات سنة أربع وثمانين -انتهى-.

الخامس والستون: قوله في ترجمة أحمد الجلالي الجوهري، المتوفى سنة عشر وتسعمائة: حج في سنة ثمان وتسعين -انتهى-.

السادس والستون: قوله في ترجمة ابن مهنا أحمد: ولد سنة ثلاث وثمانمائة ومات سنة أربع وتسعين -انتهى-.

السابع والستون: قوله في ترجمة ابن مصلح أحمد: مات سنة ثلاث وسبعين -انتهى-.

الثامن والستون: قوله في ترجمة أحمد العقبي: مات سنة إحدى وستين -انتهى-.

التاسع والستون: قوله في ترجمة أحمد الشوبكي: ولد على رأس القرن، وتوفي سنة إحدى وتسعين -انتهى-.

السبعون بعد المائتين: قوله في ترجمة أحمد العقبي: كانت منيته بحلب قريباً من سنة سبعين أو بعدها -انتهى-.

الحادي والسبعون: قوله في ترجمة ابن قُنَيب أحمد: مات سنة إحدى وسبعين -انتهى-.

الثاني والسبعون: قوله في ترجمة أحمد المتوكل: مات سنة تسع وستين -انتهى-.

الثالث والسبعون: قوله في ترجمة أحمد البهنسي المتولد سنة اثنين وثلاثين بعد ثمانمائة: مات سنة تسع وسبعين -انتهى-.

الرابع والسبعون: قوله في ترجمة أحمد الخيرتي: مات سنة ثمان وستين -انتهى-.

الخامس والسبعون: قوله في ترجمة أحمد الكنجي: مات سنة أربع وتسعين -انتهى-.

السادس والسبعون: قوله في ترجمة أحمد السكندري: أجاز للنوبي سنة اثنتين وسبعين -انتهى-.

السابع والسبعون: قوله في ترجمة أحمد العدوي: مات سنة ثمان وستين -انتهى-.

الثامن والسبعون: قوله في ترجمة ابن القرفور أحمد الحلبي، المتوفى سنة سبع وثلاثين وتسعمائة: قدم القاهرة في سنة ست وتسعين -انتهى-.

التاسع والسبعون: قوله في ترجمة أحمد القاهري: ولد سنة أربع وسبعين وثمانمائة -انتهى-.

الثمانون بعد المائتين: قوله في ترجمة أحمد الكازروني: لقيني بمكة سنة تسع وتسعين -انتهى-.

الحادي والثمانون: قوله في ترجمة أحمد بن مسعود: مات سنة خمس وستين -انتهى-.

الثاني والثمانون: قوله في ترجمة أحمد بن منصور: مات سنة سبع وتسعين -انتهى-.

الثالث والثمانون: قوله في ترجمة أحمد بن مفرج: ولد سنة أربع وسبعين وثمانمائة -انتهى-.

الرابع والثمانون: قوله في ترجمة أحمد الحسيني: مات سنة تسع وتسعين -انتهى-.

الخامس والثمانون: قوله في ترجمة المشرع أحمد اليمني: مات سنة تسع وسبعين -انتهى-.

السادس والثمانون: قوله في ترجمة ابن الزيات أحمد المقرى: مات سنة سبع وستين -انتهى-.

السابع والثمانون: قوله في ترجمة أحمد بن موسى القاهري: مات سنة إحدى وتسعين -انتهى-.

الثامن والثمانون: قوله في ترجمة أحمد المقدسي: مات سنة ست وسبعين -انتهى-.

التاسع والثمانون: قوله في ترجمة أحمد الوداشي: قدم القاهرة في أثناء سنة ست وتسعين، واجتمع بي وسمع مني المسلسل وبعض ارتياح الأكباد، ومولده سنة ست وستين وثمانمائة -انتهى-.

التسعون بعد المائتين: قوله في ترجمة أحمد الزرعي: لازمني حتى قرأ البخاري في سنة ثمانين مع المجلس الذي عملته في ختمه -انتهى-.

الحادي والتسعون: قوله في ترجمة أحمد الطوخي الأزهري: مات سنة ثمان وتسعين -انتهى-.

الثاني والتسعون: قوله في ترجمة ابن يونس أحمد القسطنطيني المغربي: مات سنة ثمان وسبعين -انتهى-.

الثالث والتسعون: قوله في ترجمة أحمد الدمشقي: مات سنة ثلاث وتسعين -انتهى-.

الرابع والتسعون: قوله في ترجمة أحمد الحجازي: مات سنة ثلاث وتسعين -انتهى-.

الخامس والتسعون: قوله في ترجمة أحمد العبادي: مات سنة إحدى وتسعين -انتهى-.

السادس والتسعون: قوله في ترجمة أحمد الفيومي: مات سنة أربع وتسعين أو التي بعدها -انتهى-.

السابع والتسعون: قوله في ترجمة أحمد الشهاب المدني: مات سنة ثمان وسبعين -انتهى-.

الثامن والتسعون: قوله في ترجمة أحمد الغامي: مات سنة ست وثمانين -انتهى-.

التاسع والتسعون: قوله في ترجمة أحمد المشرقي: مات سنة إحدى وثمانين -انتهى-.

المتوفى لثلاثمائة: قوله في ترجمة أحمد المزجي: مات سنة خمس وستين -انتهى-.

الحادي بعد ثلاثمائة: قوله في ترجمة جار الله بن عبد العزيز بن عمر بن فهد

الهاشمي المكي : ولد سنة إحدى وتسعين وثمانمائة وحضر على وهو في الرابعة في سجوزتي الرابعة -انتهى- .

الثاني : قوله في ترجمة جار الله بن جوهد : مات بمكة سنة ثلاث وثمانين -انتهى- .

الثالث : قوله في ترجمة جانباي الأشرف : مات مطعونًا سنة إحدى وثمانين -انتهى- .

الرابع : قوله في ترجمة جانبك الأشرفي : مات سنة ثلاث وثمانين -انتهى- .

الخامس : قوله في ترجمة جانبك الطياري : مات سنة أربع وستين -انتهى- .

السادس : قوله في ترجمة جانبك الطويل : كانت منيته في رجب سنة ثلاث وتسعين -انتهى- .

السابع : قوله في ترجمة جانبك الظاهري : قتل على يد العرب سنة ثمان وستين -انتهى- .

الثامن : قوله في ترجمة جانبك الظاهري : مات مقتولا بيد الأجلاب سنة سبع وستين -انتهى- .

التاسع : قوله في ترجمة جانبك العلائي : توفي سنة ثلاث وتسعين -انتهى- .

العاشر بعد ثلاثمائة : قوله في ترجمة جانبك المؤيدي : مات سنة سبعين -انتهى- .

الحادي عشر : قوله في ترجمة جانم الأشرفي : مات سنة اثنتين وستين -انتهى- .

الثاني عشر : قوله في ترجمة جانم السيفي : مات سنة أربع وثمانين -انتهى- .

الثالث عشر : قوله في ترجمة جعفر المكي بعد ما أرّخ ولادته سنة ثمان وخمسين وثمانمائة : مات سنة أربع وتسعين -انتهى- .

الرابع عشر : قوله في ترجمة جوهر الحبشي : مات سنة اثنتين وثمانين -انتهى- .

الخامس عشر : قوله في ترجمة جوهر اليشبكي : مات سنة ثلاث وسبعين -انتهى- .

السادس عشر : قوله في ترجمة حبيب الله الشيرازي : مات سنة ثمان وثمانين -انتهى- .

السابع عشر: قوله في ترجمة الحسن الضرير: مات سنة ثمان وثمانين -انتهى-.

الثامن عشر: قوله في ترجمة حسن الطولوني الحنفي شارح مقدمة أبي الليث: قد حج في سنة ثمان وتسعين، وقصدني بالزيارة -انتهى-.

التاسع عشر: قوله في ترجمة حسن النائي: حج غير مرة أولها سنة تسع وستين -انتهى-.

العشرون بعد ثلاثمائة: قوله في ترجمة الحسن القاري: مات سنة ثمانين -انتهى-.

الحادي والعشرون: قوله في ترجمة حسن بن زبيرى: قد رأيته بالمدينة سنة ثمان وتسعين -انتهى-.

الثاني والعشرون: قوله في ترجمة حسن الشازمساحي: مات سنة ثلاث وتسعين -انتهى-.

الثالث والعشرون: قوله في ترجمة نقيب الأشراف حسن الأرموي، المتوفى في صفر سنة ثلاث وخمسين: له أخ اسمه حسين في قيد الحياة سنة إحدى وتسعين -انتهى-

الرابع والعشرون: قوله في ترجة حسن الطلخاوي، المتوفى سنة ثلاث وثلاثين بعد تسعمائة: ولد سنة ثلاث وخمسين وثمانمائة واشتغل بالقاهرة، وقطن مكة من سنة سبع وسبعين -انتهى-.

الخامس والعشرون: قوله في ترجمة حسن بك: مات سنة اثنتين وثمانين -انتهى-.

السادس والعشرون: قوله في ترجمة حسن القيسي: مات سنة تسع وسبعين -انتهى-.

السابع والعشرون: قوله في ترجمة حسن المناوي: مات سنة تسع وتسعين -انتهى-.

الثامن والعشرون: قوله في ترجمة حسن السنباطي: مات سنة خمس وثمانين -انتهى-.

التاسع والعشرون: قوله في ترجمة حسن الطرابلسي المتوفى بعد تسع وسبعمائة

دخل القاهرة سنة أربع وسبعين -انتهى- .

الثلاثون بعد ثلاثمائة: قوله في ترجمة القلساني: مات سنة ثلاث وسبعين -انتهى- .

الحادي والثلاثون: في ترجمة الشريف النسابة حسن القاهري: مات سنة ست وستين -انتهى- .

الثاني والثلاثون: قوله في ترجمة حسن المرجاني: قد كثر اختلاطه بي في الروضة الشريفة حين مجاورتنا بالمدينة مات سنة تسعمائة -انتهى- .

الثالث والثلاثون: قوله في ترجمة حسن القادري: مات سنة سبع وستين -انتهى- .

الرابع والثلاثون: قوله في ترجمة ابن المزلق حسن: مات ثمان وسبعين -انتهى- .

الخامس والثلاثون: قوله في ترجمة حسن البيروتي: مات سنة إحدى وتسعين -انتهى- .

السادس والثلاثون: قوله في ترجمة ابن نبهان حسن الدمشقي: مات سنة تسع وثمانين -انتهى- .

السابع والثلاثون: قوله في ترجمة حسن الطاهر: مات سنة إحدى وسبعين -انتهى- .

الثامن والثلاثون: قوله في ترجمة حسن چلپي محشي "المطول" و "شرح المواقف" و "تفسير البيضاوي" وغيرها بعد ما أرّخ ولادته سنة أربعين وثمانمائة: مات سنة ست وثمانين -انتهى- .

التاسع والثلاثون: قوله في ترجمة ابن الشويخ حسن القدسي: تكرر اجتماعه علي، وكان مجاوراً بمكة سنة ثمان وتسعين -انتهى- .

الأربعون بعد ثلاثمائة: قوله في ترجمة حسن البلبيسي: مات بمكة سنة ثلاث وتسعين -انتهى- .

الحادي والأربعون: قوله في ترجمة حسن المروي: قدم قريباً من سنة تسعين، وحج من دمشق، وجاور ثم رجع إلى القاهرة، واستمر حتى اجتمع بي في أثناء ست وتسعين، وسمع مني -انتهى- .

الثاني والأربعون: قوله في ترجمة حسن بن الحمامي: عاد في أواخر سنة تسعين على قضاءه -انتهى-.

الثالث والأربعون: قوله في ترجمة حسن بن عرنوز: مات سنة ستين وستمائين -انتهى-.

الرابع والأربعون: قوله في ترجمة حسن الحصيني: مات سنة ست وتسعين -انتهى-.

الخامس والأربعون: قوله في ترجمة حسن الأذرعي: مات سنة اثنين وستين -انتهى-.

السادس والأربعون: قوله في ترجمة حسن الدمياطي: مات سنة اثنين وثمانين -انتهى-.

السابع والأربعون: قوله في ترجمة حسين القاهري: ولد بعد القرن ومات سنة ثمان وسبعين -انتهى-.

الثامن والأربعون: قوله في ترجمة حسين الكيلاني: مات سنة تسع وثمانين -انتهى-.

التاسع والأربعون: قوله في ترجمة حسين الفتحي الشيرازي: فارقته في موسم سبع وتسعين وثمانمائة.

الخمسون بعد ثلاثمائة: قوله في ترجمة حسين الكلبشاوي: حج مراراً آخرها سنة ست وستين وثمانمائة -انتهى-.

الحادي والخمسون: قوله في ترجمة حسين الشامي: مات سنة ست وتسعين -انتهى-.

الثاني والخمسون: قوله في ترجمة حسين الكتبي: ولد سنة خمس وثمانين -انتهى-.

الثالث والخمسون: قوله في ترجمة حسين القرشي: مات سنة خمس وتسعين -انتهى-.

الرابع والخمسون: قوله في ترجمة حسين السبسي: ولد سنة أربع وثمانين وثمانمائة -انتهى-

الخامس والخمسون: قوله في ترجمة حسين الثقيف: مات سبع وسبعين -انتهى-.

السادس والخمسون: قوله في ترجمة حسين الملقب بـ مرزا: لقيني سنة خمس وسبعين -انتهى-.

السابع والخمسون: قوله في ترجمة حسين المكي: ولد سنة أربع وستين وثمانمائة -انتهى-.

الثامن والخمسون: قوله في ترجمة حسن المدني: مات سنة سبع وستين -انتهى-.

التاسع والخمسون: قوله في ترجمة حسين العقبي: هو حي سنة أربع وثمانين -انتهى-.

الستون بعد ثلاثمائة: قوله في ترجمة حسين الغزي: مات سنة أربع وسبعين -انتهى-.

الحادي والستون: قوله في ترجمة حسن المكي، المتوفى سنة ثمان عشرة وتسعمائة: ولد سنة أربع وستين وثمانمائة، وزار المدينة غير مرة، وكان في قافلة سنة ثمان وتسعين ذهابا وإيابا -انتهى-.

الثاني والستون: قوله في ترجمة حسين المغربي: مات سنة أربع وستين -انتهى-.

الثالث والستون: قوله في ترجمة حسين الصحراوي: هو حي في سنة أربع وثمانين -انتهى-.

الرابع والستون: قوله في ترجمة حسين العجمي: مات سنة ثلاث وسبعين -انتهى-.

الخامس والستون: قوله في ترجمة حسين الزمزمي: مات سنة اثنتين وثمانين -انتهى-.

السادس والستون: قوله في ترجمة حمزة الدمشقي بعد ما أرّخ ولادته سنة ثمان عشرة وثمانمائة: مات سنة أربع وسبعين -انتهى-.

السابع والستون: قوله في ترجمة حمزة الزبيدي، المتوفى سنة ست وعشرين وتسعمائة: تفقه بمكة سنة ست وثمانين بأحمد بن علي ... -انتهى-.

الثامن والستون: قوله في ترجمة حمزة الحلبي: مات سنة أربع وستين -انتهى-.

التاسع والستون: قوله في ترجمة حمزة بن محمد: مات في سنة اثنتين وستين -انتهى-.

السبعون بعد ثلاثمائة: قوله في ترجمة حمزة المغربي: قدم القاهرة سنة سبع وسبعين -انتهى-.

الحادي والسبعون: قوله في ترجمة وزير سلطان كجرات خاصة الكجراتي: مات سنة ست وتسعين -انتهى-.

الثاني والسبعون: قوله في ترجمة خالد المنوفي: مات سنة سبعين -انتهى-.

الثالث والسبعون: قوله في ترجمة خالد القاهري: مات سنة أربع وثمانين -انتهى-.

الرابع والسبعون: قوله في ترجمة خشقدم: مات سنة اثنتين وتسعين -انتهى-.

الخامس والسبعون: قوله في ترجمة خشقدم الظاهري: مات سنة أربع وتسعين -انتهى-.

السادس والسبعون: قوله في ترجمة خشكلدي هو الآن حي سنة تسع وتسعين -انتهى-.

السابع والسبعون: قوله في ترجمة خضر القاهري: مات سنة خمس وتسعين -انتهى-.

الثامن والسبعون: قوله في ترجمة خضر الحلبي: مات سنة سبعين -انتهى-.

التاسع والسبعون: قوله في ترجمة خطاب القاهري: مات سنة إحدى وتسعين -انتهى-.

الثمانون بعد ثلاثمائة: قوله في ترجمة خليل الحلبلي: حبس سنة إحدى وتسعين، ثم أفرج عنه في سنة ثلاث ومات سنة ثلاث وتسعين -انتهى-.

الحادي والثمانون: قوله في ترجمة خليل بن أبي البركات: مات سنة ثلاث وثمانين -انتهى-.

الثاني والثمانون: قوله في ترجمة خليل بن صبرج: مات سنة سبع أو ثمان وستين -انتهى-.

الثالث والثمانون: قوله في ترجمة حنبل بن شاهين: مات سنة ثلاث وسبعين - انتهى -.

الرابع والثمانون: قوله في ترجمة خليل الحنبلي وهو أخو الخليلي السابق: مات سنة أربع وسبعين - انتهى -.

الخامس والثمانون: قوله في ترجمة خليل العسقلاني: كان مجاوراً بمكة سنة ثمان وسبعين - انتهى -.

السادس والثمانون: قوله في ترجمة خيربيك الظاهري: كان وصولهم إلى بلد الخليل في أوائل ربيع الآخر سنة تسع وسبعين - انتهى -.

السابع والثمانون: قوله في ترجمة داود القاهري: سمعت بعض دروسه مات سنة ثلاث وستين - انتهى -.

الثامن والثمانون: قوله في ترجمة داود الهداري: هو ممن حج سنة ثلاث وتسعين وسبع مئة - انتهى -.

التاسع والثمانون: قوله في ترجمة داود الهندي: مات سنة اثنتين وسبعين - انتهى -.

التسعون بعد ثلاثمائة: قوله في ترجمة دريب: مات سنة ست وسبعين - انتهى -.

الحادي والتسعون: قوله في ترجمة مرداش: مات سنة إحدى وسبعين - انتهى -.

الثاني والتسعون: قوله في ترجمة راجح الأحمد آبادي: ولد بأحمد آباد سنة إحدى وسبعين وثمانمائة - انتهى -.

الثالث والتسعون: قوله في ترجمته: لقيني في أوائل سنة أربع وتسعين - انتهى -.

الرابع والتسعون: قوله في ترجمة راجح بن شميلة: مات سنة سبع وثمانين - انتهى -.

الخامس والتسعون: قوله في ترجمة رمضان بن عمر الأتكاوي: مات سنة سبعين - انتهى -.

السادس والتسعون: قوله في ترجمة رمضان المقاني: مات في أوائل ثمان وثمانين - انتهى -.

السابع والتسعون: قوله في ترجمة زكريا بن علي: مات سنة ثمان وثمانين -

انتهى - .

الثامن والتسعون : قوله في ترجمة شيخ الإسلام زكريا الأنصاري ، المتوفى سنة ست وعشرين بعد تسعمائة عند ذكر بعض وقائعه وذلك وقت الزوال يوم الثلاثاء ثالث رجب سنة ست وثمانين -انتهى- .

التاسع والتسعون : قوله : في ترجمة أمير المدينة زهير : مات سنة ثلاث وسبعين - انتهى .

المتوفى لأربعمائة : قوله في ترجمة الملك زين العابدين : قتل سنة ست وستين - انتهى - .

الواحد بعد أربعمائة : قوله في ترجمة زين العباد : مات سنة ثمان وثمانين - انتهى - .

الثاني . قوله في ترجمة سالم الهندي : توفي سنة سبع وتسعين -انتهى-

الثالث : قوله في ترجمة سالم العبادي بعد ما أرّخ ولادته سنة تسع وعشرين وثمانمائة : قد تكرر حجه مرارا منها سنة ثمان وتسعين -انتهى- .

الرابع : قوله في ترجمة سالم الحموي : مات سنة ست وسبعين -انتهى- .

الخامس : قوله في ترجمة سالم السكندري : حج سنة ثمان وثمانين وعد في الني نحبه -انتهى- .

السادس : قوله في ترجمة سالم القاهري : مات سنة تسع وتسعين -انتهى- .

السابع : قوله في ترجمة سراج الرومي : مات سنة خمس وستين -انتهى- .

الثامن : قوله في ترجمة سرور الحبشي : مات سنة تسعمائة -انتهى-

التاسع : قوله في ترجمة سرور الحبشي الآخر : مات سنة خمس وتسعين - انتهى - .

العاشر بعد أربعمائة : قوله في ترجمة سرور الآخر : مات سنة ثلاث وسبعين - انتهى - .

الحادي عشر : قوله في ترجمة سعد المدني : مات سنة سبع وستين -انتهى- .

الثاني عشر : قوله في ترجمة شيخه سعد الدين الذيري : مات سنة سبع وستين - انتهى - .

الثالث عشر: قوله في ترجمة سعد الزرندي المدني: مات سنة ثمان وستين ولم يعقب سوى ابن مات سنة بضع وثمانين -انتهى-.

الرابع عشر: قوله في ترجمة سعد الحضرمي: مات سنة تسع وستين -انتهى-.

الخامس عشر: قوله في ترجمة سعيد العدني: مات سنة سبع وثمانين -انتهى-.

السادس عشر: قوله في ترجمة سعيد المغربي: مات سنة اثنتين وسبعين -انتهى-.

السابع عشر: قوله في ترجمة سعيد الزرندي المدني: مات سنة أربع وستين -انتهى-.

الثامن عشر: قوله في ترجمة سعيد الكردي: مات سنة اثنتين وسبعين -انتهى-.

التاسع عشر: قوله في ترجمة سعيد المقري: مات سنة ثلاث وستين -انتهى-.

العشرون بعد أربعمائة: قوله في ترجمة سلام الله اليمني: آخر ما جاور بمكة إحدى وثمانين ومات سنة ست، أو سبع وثمانين -انتهى-.

الحادي والعشرون: قوله في ترجمة سلام المصري: مات سنة أربع وسبعين -انتهى-.

الثاني والعشرون: قوله في ترجمة سلمان الحنفي: مات سنة إحدى وثمانين -انتهى-.

الثالث والعشرون: قوله في ترجمة سليمان الفيشي: مات قبل التسعين ظنا -انتهى-.

الرابع والعشرون: قوله في ترجمة سليمان الدمياطي: مات سنة إحدى وسبعين -انتهى-.

الخامس والعشرون: قوله في ترجمة سليمان المكتب: مات سنة ست وثمانين -انتهى-.

السادس والعشرون: قوله في ترجمة سليمان العجيسي: مات سنة أربع وثمانين -انتهى-.

السابع والعشرون: قوله في ترجمة سليمان الأحمد آبادي: أخذ عني سنة أربع وتسعين -انتهى-.

الثامن والعشرون: قوله في ترجمة سليمان الخناوي: مات سنة سبع وثمانين -

انتهى- .

التاسع والعشرون: قوله في ترجمة سنان العمري: مات سنة ست وستين -انتهى- .

الثلاثون بعد أربعمائة: قوله في ترجمة سنان الأرزنجاني: مات في سنة ست وستين وتسعين -انتهى- .

الحادي والثلاثون: قوله في ترجمة شاكر المصري: مات سنة اثنتين وثمانين -انتهى- .

الثاني والثلاثون: قوله في ترجمة شاهين الجمالي: كان أمير الركب في سنة ست وتسعين -انتهى- .

الثالث والثلاثون: قوله في ترجمة شعبان الدمنهوري: مات سنة تسع وثمانين -انتهى- .

الرابع والثلاثون: قوله في ترجمة شعبان المغربي: مات سنة خمس وتسعين -انتهى- .

الخامس والثلاثون: قوله في ترجمة سماك: مات سنة سبع وسبعين -انتهى- .

السادس والثلاثون: قوله في ترجمة شيخه علم الدين صالح البُلقيني: مات سنة ثمان وستين -انتهى- .

السابع والثلاثون: قوله في ترجمة صالح المرشدي: مات سنة سبع وتسعين وتهجد والصلاة عليه -انتهى- .

الثامن والثلاثون: قوله في ترجمة ابن الضياء صالح: قد توجه إلى القاهرة سنة سبع وتسعين -انتهى- .

التاسع والثلاثون: قوله في ترجمة صدقة المحرقي: مات سنة ست وثمانين -انتهى- .

الأربعون بعد أربعمائة: قوله في ترجمة صديق الحسيني. مات سنة سبع وثمانين -انتهى- .

الحادي والأربعون: قوله في ترجمة صديق الحديدي: هو حي في سنة أربع وتسعين -انتهى- .

الثاني والأربعون: قوله في ترجمة أمير المدينة ضغيم: وليها في شوال سنة تسع وستين وثمانمائة -انتهى-.

الثالث والأربعون: قوله في ترجمة مؤذن المدينة: طلحة ولد سنة أربع وستين -انتهى-.

الرابع والأربعون: قوله في ترجمة ظهيرة المكي بعد ما أرّخ: ولادته سنة إحدى وأربعين وثمانمائة: مات سنة ثمان وستين -انتهى-.

الخامس والأربعون: قوله في ترجمة عباس الزاهد: مات سنة ثمان وثمانين -انتهى-.

السادس والأربعون: قوله في ترجمة عباس القرشي: مات سنة أربع وستين -انتهى-.

السابع الأربعون: قوله في ترجمة عبد الأول المرشدي الحنفي بعد ما أرّخ ولادته سنة سبع عشر وثمانمائة: سافر في سنة سبع وستين إلى اليمن -انتهى-.

الثامن والأربعون: قوله في ترجمته: مات سنة اثنتين وسبعين -انتهى-.

التاسع والأربعون. قوله في ترجمة عبد الباسط المكي: مات ثلاث وتسعين -انتهى-.

الخمسون بعد أربعمائة: قوله في ترجمة ابن الجيعان عبد الباسط. المتولد سنة ست عشرة وثمانمائة: مات سنة تسع وثمانين -انتهى-.

الحادي والخمسون: قوله في ترجمة عبد الباسط بن شاهين: قتل سنة إحدى وسبعين -انتهى-

الثاني والخمسون: قوله في ترجمة عبد الباسط بن شاكر بعدما أرّخ ولادته سنة ست عشرة وثمانمائة: مات سنة وتسع وثمانين -انتهى-.

الثالث والخمسون: قوله في ترجمة عبد الباسط المدني: مات سنة ثمان وتسعين -انتهى-.

الرابع والخمسون: قوله في ترجمة عبد الباسط البلقيني، المتوفى بعد ثلاث وعشرين وتسعمائة: ولد سنة سبعين وثمانمائة -انتهى-.

الخامس والخمسون: قوله في ترجمة عبد الباسط الجعبري: مات سنة تسع

وتسعين -انتهى-.

السادس والخمسون: قوله في ترجمة عبد الباسط المكي المتولد سنة إحدى وخمسين وثمانمائة: كتب كراريس أجاب بها من سأل عن حكمة الاستغفار بعد شم الرائحة الطيبة، قرضتها في سنة سبع وتسعين -انتهى-.

السابع والخمسون: قوله في ترجمة عبد الباسط النفشي: مات سنة خمس وثمانين -انتهى-.

الثامن والخمسون: قوله في ترجمة عبد الباسط البقري: مات ثلاث وتسعين -انتهى-.

التاسع والخمسون: قوله في ترجمة عبد الحفيظ الزبيدي: أرسل في سنة سبعين يطلب مني الإجازة له ولولده محمد ولأقاربه فأجزتهم -انتهى-.

الستون بعد أربعمائة: قوله في ترجمة عبد الحق العقيلي: عرض على بمكة سنة أربع وتسعين الأربعين -انتهى-.

الحادي والستون: قوله في ترجمة عبد الحق البلقيني: مات سنة إحدى وتسعين -انتهى-.

الثاني والستون: قوله في ترجمة عبد الحق الحريري: مات سنة اثنين وستين -انتهى-.

الثالث والستون: قوله في ترجمة عبد الحق السنباطي المتوفى سنة إحدى وثلاثين وتسعمائة بعد ما أرخ ولادته سنة اثنتين وأربعين وثمانمائة: حج سنة اثنين وثمانين -انتهى-.

الرابع والستون: قوله في ترجمة عبد الحي القلعي: مات سنة ثمانين -انتهى-.

الخامس والستون: قوله في ترجمة عبد الخالق الكناني: مات سنة تسع وستين -انتهى-.

السادس والستون: قوله في ترجمة ابن العقاب عبد الخالق الصالحي المتوفى سنة إحدى وتسعمائة: حج في موسم تسع وثمانين والتي بعدها -انتهى-.

السابع والستون: قوله في ترجمة عبد الدائم الأزهري: مات سنة سبعين -انتهى-.

الثامن والستون: قوله في ترجمة ابن زيتون عبد الرحمن: استنابه الزيني زكريا في قضاء بلده في سنة اثنتين وتسعين -انتهى-.

التاسع والستون: قوله في ترجمة عبد الرحمن الطرابلسي: مات سنة ست وستين -انتهى-.

السبعون بعد أربعمائة: قوله في ترجمة عبد الرحمن اليمامي: لقيته بمكة في مجاورتي الثانية سنة إحدى وسبعين ومات سنة ثلاث وسبعين -انتهى-.

الحادي والسبعون: قوله في ترجمة عبد الرحمن القلقشندي، المتولد سنة سبع عشرة وثمانمائة: مات وأنا بمكة سنة إحدى وسبعين -انتهى-

الثاني والسبعون: قوله في ترجمة عبد الرحمن الأسنائي. مات سنة ثمان وستين -انتهى-.

الثالث والسبعون: قوله في ترجمة عبد الرحمن الحمصي: مات سنة ثلاث وسبعين -انتهى-.

الرابع والسبعون: قوله في ترجمة عبد الرحمن الطنتداوي: مات سنة سبع وسبعين.

الخامس والسبعون. قوله في ترجمة أمام جامع الحاكم عبد الرحمن: رأيته سنة ثمان وتسعين بالمدينة -انتهى-.

السادس والسبعون: قوله في ترجمة عبد الرحمن القمولي مات سنة أربع وستين -انتهى-.

السابع والسبعون: قوله في ترجمة عبد الرحمن المصري. مات سنة ثلاث وثمانين -انتهى-.

الثامن والسبعون: قوله في ترجمة عبد الرحمن الدمشقي: استقر في قضاء حنفية سنة إحدى وتسعين وهو الآن شبه المقعد سنة سبع وتسعين -انتهى-.

التاسع والسبعون: قوله في ترجمة عبد الرحمن الكازروني: مات سنة إحدى وتسعين -انتهى-.

الثمانون بعد أربعمائة: قوله في ترجمة عبد الرحمن القاهري: سمع على بمكة سنة ثلاث وتسعين وهو الآن سنة سبع وتسعين بعدن -انتهى-

الحادي والثمانون: قوله في ترجمة عبد الرحمن المصري: عرض على في مجاورة سنة ست وثمانين، وسمع مني -انتهى-.

الثاني والثمانون: قوله في ترجمة جلال الدين السيوطي عبد الرحمن، مؤلف التصانيف المشهورة، المتوفى سنة إحدى عشرة بعد تسعمائة: سافر إلى مكة في ربيع الآخر سنة تسع وستين -انتهى-.

الثالث والثمانون: قوله في ترجمته أيضاً: لما كان في سنة ثمان وتسعين قام عليه الشيخ أبو النجا، وأظهر نقصه وخطأه -انتهى-.

الرابع والثمانون: قوله في ترجمة ابن فهد عبد الرحمن المكي: قدم القاهرة سنة خمس وستين -انتهى-.

الخامس والثمانون: قوله في ترجمته: مات سنة ثلاث وسبعين -انتهى-.

السادس والثمانون: قوله في ترجمة عبد الرحمن الدمشقي الشهير بـ ابن العيني: مات سنة ثلاث وتسعين، وبلغنا ذلك وأنا بمكة، فتأسفت على فقده -انتهى-.

السابع والثمانون: قوله في ترجمة عبد الرحمن الحلبي: مات سنة سبع وثمانين -انتهى-.

الثامن والثمانون: قوله في ترجمة عبد الرحمن اليمني: مات سنة اثنتين وستين -انتهى-.

التاسع والثمانون: قوله في ترجمة عبد الرحمن الكردي: مات سنة ثلاث وثمانين -انتهى-.

التسعون بعد أربعمائة: قوله في ترجمة عبد الرحمن الأذرعي: مات سنة تسع وستين -انتهى-.

الحادي والتسعون: قوله في ترجمة عبد الرحمن الشوبكي: مات سنة سبع وسبعين -انتهى-.

الثاني والتسعون: قوله في ترجمة عبد الرحمن الغزي: مات سنة إحدى وثمانين -انتهى-.

الثالث والتسعون: قوله في ترجمة عبد الرحمن الطوخي: قدم القاهرة بعد

السبعين، ومات سنة تسعمائة في الجمادى الأولى -انتهى-

الرابع والتسعون: قوله في ترجمة عبد الرحمن المتهلي: مات سنة خمس وثمانين -انتهى-.

الخامس والتسعون: قوله في ترجمة عبد الرحمن النابلسي: مات سنة أربع وسبعين -انتهى-.

السادس والتسعون: قوله في ترجمة عبد الرحمن الدمشقي: مات سنة سبع وسبعين -انتهى-.

السابع والتسعون: قوله في ترجمة عبد الرحمن العلوي: مات سنة سبع وثمانين -انتهى-.

الثامن والتسعون: قوله في ترجمة عبد الرحمن المصري: مات سنة ست وسبعين -انتهى-.

التاسع والتسعون: قوله في ترجمة عبد الرحمن الشهير بـ ابن الملقن: مات سنة سبعين -انتهى-.

المتمم لخمسمائة: قوله في ترجمة عبد الرحمن البلقيني: مات سنة ست وستين -انتهى-

الواحد بعد خمسمائة: قوله في ترجمة عبد الرحمن الزبيدي الشهير بـ ابن الربيع، المتوفى سنة أربع وأربعين وتسعمائة: ولد سنة ست وستين -انتهى-.

الثاني: قوله في ترجمته أيضًا: وحج مرارًا أولها في سنة ثلاث وثمانين وزار في سنة ست وتسعين -انتهى-.

الثالث: قوله في ترجمة عبد الرحمن المكي: ولد سنة أربع وثمانين وثمانمائة -انتهى-.

الرابع: قوله في ترجمته أيضًا: سافر في رمضان لمصر سنة ست وسبعين، فمات بالطاعون سنة سبع وتسعين -انتهى-.

الخامس: قوله في ترجمة عبد الرحمن المرشدي: مات سنة اثنتين وثمانين -انتهى-

السادس: قوله في ترجمة والده عبد الرحمن بن محمد السخاوي المصري: مات

سنة أربع وسبعين - انتهى - .

السابع : قوله في ترجمة ابن أبي شريف عبد الرحمن القدسي : ولد سنة ثمان وستين وثمانمائة - انتهى - .

الثامن : قوله في ترجمة عبد الرحمن الشنتناوي : مات سنة ست وتسعين - انتهى - .

التاسع : قوله في ترجمة عبد الرحمن الزبيري : مات سنة أربع وستين - انتهى -

العاشر بعد خمسمائة : قوله في ترجمة عبد الرحمن الإيجي : مات بمكة سنة أربع وستين - انتهى .

الحادي عشر : قوله في ترجمة ابن الآدمي عبد الرحمن المصري : هو إلى الآن سنة سبع وتسعين بتلك النواحي - انتهى -

الثاني عشر : قوله في ترجمة ابن النحاس عبد الرحمن المكي : مات سنة خمس وثمانين - انتهى - .

الثالث عشر : قوله في ترجمة عبد الرحمن المغربي : مات سنة إحدى وثمانين - انتهى - .

الرابع عشر : قوله في ترجمة عبد الرحمن القاهري : كان بمكة سنة ثمان وتسعين - انتهى - .

الخامس عشر : قوله في ترجمة عبد الرحمن المصري : مات سنة إحدى وتسعين - انتهى - .

السادس عشر : قوله في ترجمة عبد الرحمن الثعالبي : مات سنة إحدى وسبعين - انتهى - .

السابع عشر : قوله في ترجمة عبد الرحمن الكلبي : ولد بعد الستين وثمانمائة - انتهى - .

الثامن عشر : قوله في ترجمة عبد الرحمن العُلَيمي المتولد سنة ستين وثمانمائة ، والمتوفى سنة ثمان وعشرين بعد تسعمائة ، وهو مؤلف "الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل" كتب إلي في سنة ست وتسعين يلتمس مني أن أذيل له على طبقات الحنابلة لابن رجب ... إلخ

التاسع عشر: قوله في ترجمة عبد الرحمن المعروف بـ ابن البرهان: مات سنة إحدى وتسعين -انتهى-.

العشرون بعد خمسمائة: قوله في ترجمة عبد الرحمن البهوتي: مات سنة ثمان سبعين -انتهى-.

الحادي والعشرون: قوله في ترجمة عبد الرحمن العباسي: مات سنة خمس سبعين -انتهى-.

الثاني والعشرون: قوله في ترجمة سيف الصيرامي عبد الرحمن: مات سنة ثمانين -انتهى-.

الثالث والعشرون: قوله في ترجمة عبد الرحمن الختاني: مات سنة ثلاث وستين -انتهى-.

الرابع والعشرون: قوله في ترجمة عبد الرحمن العجلوني: ولد سنة إحدى وستين وسبعمائة، وقدم القاهرة سنة ست وثمانين -انتهى-.

الخامس والعشرون: قوله في ترجمة عبد الرحيم الأبناسي، المتولد سنة تسع وعشرين وثمانمائة: حج في سنة خمس وثمانين -انتهى-.

السادس والعشرون: قوله في ترجمته: مات سنة إحدى وتسعين -انتهى-.

السابع والعشرون: قوله في ترجمة عبد الرحيم المكي: مات سنة ثلاث وستين -انتهى-.

الثامن والعشرون: قوله في ترجمة عبد الرحيم القرشي: مات سنة اثنين وثمانين -انتهى-.

التاسع والعشرون: قوله في ترجمة عبد الرحيم الحموي: مات سنة أربع وسبعين -انتهى-.

الثلاثون بعد خمسمائة: قوله في ترجمة عبد الرحيم الأزهري: مات سنة ثلاث وتسعين -انتهى-.

الحادي والثلاثون: قوله في ترجمة ابن الجيعان عبد الرحيم: مات سنة ست وتسعين -انتهى-.

الثاني والثلاثون: قوله في ترجمة عبد الرحيم الحموي: ولد سنة ست وستين

وثمانمائة -انتهى-.

الثالث والثلاثون: قوله في ترجمة عبد الرحيم المقدسي: مات سنة تسعين -انتهى-.

الرابع والثلاثون: قوله في ترجمة عبد الرحيم النابلسي: مات سنة أربع وثمانين -انتهى-.

الخامس والثلاثون: قوله في ترجمة عبد الرحيم البهائي: كانت منيته سنة إحدى وتسعين -انتهى-.

السادس والثلاثون: قوله في ترجمة عبد الرحيم زين الدين بن شيخه القاضي بدر الدين محمود العيني: مات سنة أربع وستين -انتهى-.

السابع والثلاثون: قوله في ترجمة عبد الرزاق الحريري: هو الآن في سنة سبع وتسعين في الأحياء -انتهى-.

الثامن والثلاثون: قوله في ترجمته: لقيني سنة تسع وتسعين -انتهى-.

التاسع والثلاثون: قوله في ترجمة عبد الرزاق القبطي: مات سنة أربع وسبعين -انتهى-.

الأربعون بعد الخمسمائة: قوله في ترجمة عبد الرزاق الحلبي: مات سنة ثمان وستين -انتهى-.

الحادي والأربعون: قوله في ترجمة عبد الرزاق السمين: مات سنة تسعين -انتهى-.

الثاني والأربعون: قوله في ترجمة عبد الرزاق القبطي: قد جلست معه كثيراً مات سنة ست وتسعين -انتهى-.

الثالث والأربعون: قوله في ترجمة عبد السلام الزرندي: قطن مكة من سنة إحدى وسبعين، وسمع مني فيها أشياء -انتهى-.

الرابع والأربعون: قوله في ترجمة عبد السلام القارسكوري: مات سنة ثمان وثمانين -انتهى-

الخامس والأربعون: قوله في ترجمة عبد الصمد المرشدي: مات سنة خمس وثمانين -انتهى-

السادس والأربعون: قوله في ترجمة عبد الصمد النجمي: مات سنة تسع وسبعين -انتهى-.

السابع والأربعون: قوله في ترجمة عبد الصمد القرافي: لقيني بمكة سنة ثلاث وتسعين -انتهى-.

الثامن والأربعون: قوله في ترجمة عبد الصمد البغدادي: مات سنة سبع وستين -انتهى-.

التاسع والأربعون: قوله في ترجمة عبد العزيز المكي: مات سنة تسع وثمانين -انتهى-.

الخمسون بعد خمسمائة: قوله في ترجمة عبد العزيز الوفائي: مات سنة ست وسبعين -انتهى-.

الحادي والخمسون: قوله في ترجمة عبد العزيز بن ظهيرة القرشي: ولد سنة اثنين وسبعين وثمانمائة -انتهى-.

الثاني والخمسون: قوله في ترجمة عبد العزيز العقيلي: مات سنة اثنتين وثمانين -انتهى-.

الثالث والخمسون: قوله في ترجمة عبد العزيز الحباك: مات سنة أربع وسبعين -انتهى-.

الرابع والخمسون: قوله في ترجمة عبد العزيز التقوي: مات سنة أربع وستين -انتهى-.

الخامس والخمسون: قوله في عبد العزيز الرفاعي: مات سنة اثنتين وسبعين -انتهى-.

السادس والخمسون: قوله في ترجمة عبد العزيز الخليلي: لبس منا الخرقة ورجع الى بلاده قبيل سنة تسعين -انتهى-.

السابع والخمسون: قوله في ترجمة عبد العزيز أبي فارس ابن النجم عمر بن محمد بن محمد بن محمد المكي الشهير بـ"ابن فهد"، المتوفى سنة اثنتين وعشرين وتسعمائة على ما ذكره ابنه جار الله في هوامش "الضوء": ارتحل في سنة سبعين من الشهر فذكر ... القراءة ... -انتهى-.

الثامن والخمسون: قوله في ترجمته أيضًا: رجع سنة خمس وسبعين، وقرأ عليّ وحضر عندي في الإملاء -انتهى-.

التاسع والخمسون: قوله في ترجمة عبد العزيز الشاطبي: مات سنة إحدى وثمانين -انتهى-.

الستون بعد خمسمائة: قوله في ترجمة عبد العزيز النمراوي: ممن سمع مني بالقاهرة ومات سنة إحدى وتسعين -انتهى-.

الحادي والستون: قوله في ترجمة عبد العزيز البلقيني القاهري: مات سنة ثمان وثمانين -انتهى-.

الثاني والستون: قوله في ترجمة عبد العزيز الشيرازي: لازمني في أشياء ومات سنة إحدى وتسعين -انتهى-.

الثالث والستون: قوله في ترجمة عبد العزيز العبسي: سنة ثمان وتسعين -انتهى-.

الرابع والستون: قوله في ترجمة عبد العزيز الميقاتي، المتولد سنة إحدى عشرة وثمانمائة: رأيته مرارًا وسمعت من فوائده، مات سنة ست وسبعين -انتهى-.

الخامس والستون: قوله في ترجمة عبد العزيز المدني: مات سنة اثنتين وثمانين -انتهى-.

السادس والستون: قوله في ترجمة عبد العزيز المستاني: مات سنة أربع وسبعين -انتهى-.

السابع والستون: قوله في ترجمة عبد العزيز المنهاجي: مات سنة تسع وسبعين -انتهى-.

الثامن والستون: قوله في ترجمة عبد العزيز المصري: مات سنة اثنتين أو ثلاث وتسعين -انتهى-.

التاسع والستون: قوله في ترجمة عبد العظيم الخانكي، المتوفى سنة ثلاثين وتسعمائة: استقر في تدريس الدواوادارية بالخانكاه بعد حافظ بن علي اليعقوبي سنة ست وتسعين -انتهى-.

السبعون بعد خمسمائة: قوله في ترجمة عبد الغفار الكيلاني، المتوفى سنة ثمان

وتسعمائة، قدم مكة بعيد التسعين -انتهى-.

الحادي والسبعون: قوله في ترجمة عبد الغفار الأزهري: حج سنة ست وتسعين -انتهى-.

الثاني والسبعون: قوله في ترجمة عبد الغفار السمديسي: مات سنة إحدى وسبعين -انتهى-.

الثالث والسبعون: قوله في ترجمة عبد الغني الدميري المصري، المتوفى سنة سبع وتسعمائة: استقل بالقضاء في أواخر صفر، ولبس التشريف في ربيع الأول سنة ست وتسعين انتهى.

الرابع والسبعون: قوله في ترجمة عبد الغني المرشدي: دخل القاهرة سنة سبع وتسعين -انتهى-.

الخامس والسبعون: قوله في ترجمة عبد الغني الشرقي: حج في موسم سنة ثمان وتسعين -انتهى-.

السادس والسبعون: قوله في ترجمة عبد الغني القمي: مات سنة سبع وستين -انتهى-.

السابع والسبعون: قوله في ترجمة عبد الغني البساطي: مات في شوال سنة تسع وتسعين -انتهى-.

الثامن والسبعون: قوله في ترجمة عبد الغني القليوبي: مات سنة تسع وستين -انتهى-.

التاسع والسبعون: قوله في ترجمة عبد الغني المقري: مات سنة ست وثمانين -انتهى-.

الثمانون بعد خمسمائة: قوله في ترجمة عبد القادر الدميري: مات سنة خمس وتسعين -انتهى-.

الحادي والثمانون: قوله في ترجمة عبد القادر الدماصي: ولد سنة اثنتين وأربعين وثمانمائة وسمعته في ذي القعدة سنة تسع وستين ينشد من نظمه... إلخ.

الثاني والثمانون: قوله في ترجمة عبد القادر القليوبي: مات سنة إحدى وتسعين انتهى.

الثالث والثمانون: قوله في ترجمة عبد القادر المحرقي: مات سنة ست وتسعين -انتهى.

الرابع والثمانون: قوله في ترجمة عبد القادر الزبيدي: مات سنة ست وثمانين -انتهى-.

الخامس والثمانون: قوله في ترجمة عبد القادر البكري: مات سنة أربع وسبعين -انتهى-.

السادس والثمانون: قوله في ترجمة عبد القادر السخاوي: مات سنة أربع تسعين -انتهى-.

السابع والثمانون: قوله في ترجمة عبد القادر الفاسي: قد رافقته في التوجه من مكة إلى المدينة سنة سبع وثمانين -انتهى-.

الثامن والثمانون: قوله في ترجمة عبد القادر الزيات: مات سنة اثنتين وتسعين -انتهى-.

التاسع والثمانون: قوله في ترجمة عبد القادر المنوفي: لقيني بمنوف سنة اثنتين وتسعين، فقرأ على -انتهى-.

التسعون بعد خمسمائة: قوله في ترجمة عبد القادر النويري، المتوفى سنة ثلاث وتسعمائة: ولد سنة ثمان وستين وثمانمائة -انتهى-.

الحادي والتسعون: قوله في ترجمة عبد القادر المقسي: مات سنة ثلاث وثمانين -انتهى-.

الثاني والتسعون: قوله في ترجمة عبد القادر الوردري: مات سنة خمس وتسعين -انتهى-.

الثالث والتسعون: قوله في ترجمة عبد القادر العبادي: مات سنة ثمانين -انتهى-.

الرابع والتسعون: قوله في ترجمة عبد القادر النوري: مات سنة إحدى وسبعين -انتهى-.

الخامس والتسعون: قوله في ترجمة عبد القادر المنهاجي: هو ممن سمع على، مات إحدى وتسعين -انتهى-.

السادس والتسعون: قوله في ترجمة عبد القادر الطوخي: مات سنة ثمانين -انتهى-.

السابع والتسعون: قوله في ترجمة عبد القادر ابن ظهيرة المكي، المتوفى سنة ثلاثين وتسعمائة: ولد سنة إحدى وسبعين وثمانمائة بمكة وأنا بها وسمع على في مجاورتي الثالثة -انتهى-.

الثامن والتسعون: قوله في ترجمة عبد القادر الكردي الحلبي: مات سنة ست وسبعين -انتهى.

التاسع والتسعون: قوله في ترجمة عبد الكريم المقدسي البدري: لقيني بمكة في مجاورتي الثالثة، فسمع مني ومات سنة خمس وتسعين -انتهى.

الموفي لستمائة: قوله في ترجمة عبد الكريم النيسابوري المكي، المتوفى سنة إحدى وأربعين بعد تسعمائة: ولد بعد السبعين وثمانمائة، وسمع مني بمكة في مجاورتي الثالثة، ثم لقيني بها أيضا سنة ثلاث وتسعين، وقد سافر مع السيد ركن الدين الهندي في سنة أربع وتسعين إلى الهند، فدام بها إلى الآن -انتهى-.

الواحد بعد ستمائة: قوله في ترجمة عبد الكريم التمار: مات سنة اثنتين وستين -انتهى-.

الثاني: قوله في ترجمة عبد الكريم اليمني: مات سنة ثمان وسبعين -انتهى-.

الثالث: قوله في ترجمة عبد اللطيف الزبيدي: لقيني في أثناء سنة ثمان وتسعين بمكة -انتهى.

الرابع: قوله في ترجمة عبد اللطيف المكي: ولد سنة ثمان وستين وثمانمائة -انتهى.

الخامس: قوله في ترجمة عبد اللطيف المحيوي: مات سنة ثمان وستين -انتهى.

السادس: قوله في ترجمة عبد اللطيف الدنجيهي: سافر في موسم ثمان وثمانين -انتهى-.

السابع: قوله في ترجمة عبد اللطيف السارمساحي: مات سنة ثمان وثمانين -انتهى.

الثامن: قوله في ترجمة عبد اللطيف الأزهري: حج سنة تسعين -انتهى-.

التاسع: قوله في ترجمة عبد اللطيف الحجازي: مات سنة أربع وتسعين -انتهى-.

العاشر بعد ستمائة: قوله في ترجمة عبد اللطيف الفاسي: مات سنة أربع وستين -انتهى-.

الحادي عشر: قوله في ترجمة عبد اللطيف الفاسي الآخر: عرض على أربعين النووي سنة سبع وثمانين، ثم مختصر الخليل سنة سبع وتسعين -انتهى-.

الثاني عشر: قوله في ترجمة عبد اللطيف السنباطي: مات سنة تسع وتسعين -انتهى-.

الثالث عشر: قوله في ترجمة عبد اللطيف الطويلي: مات سنة ثمان وسبعين -انتهى-.

الرابع عشر: قوله في ترجمة عبد الله الخجندي: مات سنة أربع وستين -انتهى-.

الخامس عشر: قوله في ترجمة عبد الله الحوراني: مات بعد الثمانين -انتهى-.

السادس عشر: قوله في ترجمة أصيل الدين عبد الله الايجي: مات سنة إحدى وتسعين -انتهى-.

السابع عشر: قوله في ترجمة عبد الله الحضرمي: أخذ مني وكتب إجازة بخطه الحسن سنة سبع وتسعين لبعض من أخذ عنه -انتهى-.

الثامن عشر: قوله في ترجمة عبد الله المدني: مات سنة أربع وثمانين -انتهى-.

التاسع عشر: قوله في ترجمة عبد الله الزرعي: مات سنة أربع وستين -انتهى-.

العشرون بعد ستمائة: قوله في ترجمة أصيل الواعظ عبد الله الشيرازي: مات تقريبًا سنة خمس وسبعين -انتهى-.

الحادي والعشرون: قوله في ترجمة عبد الله الدمياطي: ولد سنة أربع وسبعين وثمانمائة بدمياط -انتهى-.

الثاني والعشرون: قوله في ترجمة عبد الله بن ظهيرة، المتوفى سنة اثنتين وتسعمائة: لازمني بمكة سنة تسع وتسعين -انتهى-.

الثالث والعشرون: قوله في ترجمة عبد الله البصري: مات سنة ثلاث وتسعين -

انتهى-.

الرابع والعشرون: قوله في ترجمة عبد الله الكازروني المدني: ولد سنة أربع وستين -انتهى-.

الخامس والعشرون: قوله في ترجمة عبد الله المقسي: مات سنة أربع وستين -انتهى-.

السادس والعشرون: قوله في ترجمة عبد الله الصعيدي: ممن سمع مني قريب التسعين -انتهى-؛

السابع والعشرون: قوله في ترجمة عبد الله الضرير: مات سنة أربع وسبعين -انتهى-.

الثامن والعشرون: قوله في ترجمة عبد الله الهيثمي: مات سنة إحدى وتسعين -انتهى-.

التاسع والعشرون: قوله في ترجمة عبد الله القاهري: مات سنة ثمان وستين -انتهى-.

الثلاثون بعد ستمائة: قوله في ترجمة عبد الله المرشدي، المتوفى سنة ثلاث وتسعمائة، هو الآن سنة سبع وتسعين فقير منجمع -انتهى-.

الحادي والثلاثون: قوله في ترجمة عبد الله القاهري: مات سنة إحدى وستين -انتهى-.

الثاني والثلاثون: قوله في ترجمة عبد الله الناشري: مات سنة اثنتين وثمانين -انتهى-.

الثالث والثلاثون: قوله في ترجمة عبد الله الطاهري: قطن بمكة من سنة ثمان وثمانين -انتهى-.

الرابع والثلاثون: قوله في ترجمة عبد الله الكردي: مات سنة ست وستين -انتهى-.

الخامس والثلاثون: قوله في ترجمة عبد الله الدماصي القاهري: لازمني ومات في المحرم سنة إحدى وتسعين -انتهى-.

السادس والثلاثون: قوله في ترجمة عبد الله الزرندي: مات سنة اثنتين وستين -

انتهى -

السابع والثلاثون: قوله في ترجمة عبد الله الحضرمي: مات سنة ست وثمانين

انتهى -

الثامن والثلاثون: قوله في ترجمة عبد الله بن الديري: ولي الوظيفة سنة أربع وسبعين انتهى .

التاسع والثلاثون: قوله في ترجمة عبد الله العاقي: مات سنة تسعين - انتهى -

الأربعون بعد سبعمائة: قوله في ترجمة عبد الله المنسي: مات سنة أربع وسبعين -

انتهى - .

الحادي والأربعون: قوله في ترجمة عبد الله الشري: مات سنة ست وثمانين -

انتهى - .

الثاني والأربعون: قوله في ترجمة عبد المحسن الشرواني: مات سنة تسع وثمانين

انتهى - .

الثالث والأربعون: قوله في ترجمة عبد المعطي التونسي المغربي، المتوفى سنة أربع وتسعمائة: تودد إلي في المجاورة الثالثة وأظهر في سنة ثلاث وأظهر في سنة ثلاث وتسعين الإقبال، وفي التي بعدها حين مجاورتي، واستكتب من تصانيفي - انتهى - .

الرابع والأربعون: قوله في ترجمة عبد المعطي اليماني، المتوفى سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة: حضر عندي سنة ثمان وتسعين - انتهى -

الخامس والأربعون: قوله في ترجمة عبد المعطي الشاذلي: مات سنة تسع وتسعين

انتهى

السادس والأربعون: قوله في ترجمة عبد الملك البكري القزويني: قدم علينا حاجا سنة سبع وستين - انتهى - .

السابع والأربعون: قوله في ترجمة عبد الناصر القاهري: مات سنة اثنتين وستين

انتهى - .

الثامن والأربعون: قوله في ترجمة عبد النبي المغربي، المتوفى سنة خمس وعشرين وتسعمائة: قدم مكة سنة سبع وتسعين - انتهى - .

التاسع والأربعون: قوله في ترجمة عبد الوهاب الكلبي: مات سنة تسعين

انتهى- .

الخمسون بعد ستمائة : قوله في ترجمة عبد الوهاب الهمامي : مات سنة ست وثمانين -انتهى- .

فانظر أيها الناصر والمنصور! لا زلت في فرح وسرور إلى هذه الأقوال الخمسين وستمائة من السخاوي، مؤلف الابتهاج والضوء والمقاصد الحسنة، كل منها دليل قطعي على أنه لم يمت سنة ستين وثمانمائة، وإن قول من تفوّه به خطأ بلاشبهة، فإن من يموت في تلك السنة، كيف يمكن أن يذكر في تصنيفه تواريخ وفاة من توفي بعدها إلى تسعمائة، وكيف يذكر أحوال تلامذته الذين ولدوا بعد تلك السنة، وكيف يسطر الوقائع والحوادث والواقعة بينها وبين رأس تسعمائة، وكيف يكتب ما جرى له من الملاقاة والإفادات والمصاحبات مع الطلبة والكملة فيما بين هذه المدة، أيظن عاقل أن من وجد في تصانيفه ذكر الوقائع والحوادث إلى آخر تسعمائة قد مات قبلها بسنين عديدة، لا والله لا يقوله إلا غافل نائم، أو بأقل هائم.

ومما يدل على كون موته في سنة ستين وثمانمائة خطأ وعلى بقاءه إلى اثنتين وتسعمائة قول تلميذه جار الله بن فهد المكي عند ترجمة ابن عربشاه عبد الوهاب بن أحمد الطرخاني الدمشقي الحنفي في هوامش "الضوء اللامع" : أقول: توفي في حياة شيخنا المؤلف سنة إحدى وتسعمائة -انتهى- .

وأيضاً يدل عليه قوله في آخر المجلد الثاني من "الضوء" الذي كتبه بقلمه، وقرأه على مؤلفه وعليه خط السخاوي في مواضع عديدة، ومنه نقلت العبارات السابقة : هذا آخر المجلد الثاني من "الضوء اللامع" لشيخنا العلامة المؤرخ الحافظ شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر السخاوي القاهري الشافعي -أدام الله بقاءه- انتهى ذلك على يد كاتبه أبي الخير وأبي فارس عبد العزيز بن عمر بن محمد بن فهد الهاشمي المكي في يوم الخميس سادس عشر رجب سنة سبع وتسعين وثمانمائة بمنزل سلفنا بالقرب من باب زيادة من أبواب المسجد الحرام -انتهى كلامه- .

فإن قلت : إني ذكرت موت السخاوي سنة ستين وثمانمائة عند ذكر "الابتهاج بأذكار المسافر والحاج" فلعل مؤلفه السخاوي غير السخاوي مؤلف "الضوء"، فلايكون فيما ذكر احتجاج

قلت: هذا قول من لم يقف على كتب السخاوي، ولم يتصف بالفضل الحاوي، انظر إلى قول السخاوي في "الضوء" في ترجمة أحمد بن الحسن الخزيمي الكناني الشافعي، المتوفى سنة تسع عشرة بعد تسعمائة: ولد سنة أربع وستين وثمانمائة، وهاجر بمكة صحبة خاله، وكتب من تصانيفي ترجمة النووي والابتهاج وقرأهما، ولازمني - انتهى. وإلى قوله في ترجمة جانبك اليشبكي: أهديت له نسخة بمصنفي "الابتهاج بأذكار المسافر والحاج" -انتهى-.

وإلى قوله في ترجمة عبد الحق العقيلي: سمع علي في الابتهاج وغيره -انتهى- واعترف بأن مؤلف "الابتهاج" و"الضوء" واحد لا اثنان، وأن ما صدر منك بين البطلان قد كذبك فيه السخاوي نفسه، وجمع ممن قرأ عليه وكتب حاله.

ويدل على كون ما ذكرت خطأ أيضًا قول ابن ظهيرة تلميذ السخاوي في آخر نسخة "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث" التي كتبها بيده. وقرأها على مؤلفه، وعليها خط السخاوي في مواضع عديدة، وفي آخرها إجازته له مكتوبة بخطه، ونصه: انتهى الشرح المسمى المبارك شرح ألفية الحديث للحافظ زين الدين العراقي تصنيف شيخنا الإمام العلامة القدوة الفهّامة بركة المسلمين خاتمة الحفاظ والمحدثين الرحلة شيخ السنة شمس الدين محمد بن الشيخ الصالح المقرئ زين الدين عبد الرحمن بن المرحوم شمس الدين محمد بن أبي بكر السخاوي المصري الشافعي، متّع الله والمسلمين بحياته، وأفاض علينا وعلى المسلمين بركاته في يوم الثلاثاء رابع عشرين جمادى الآخرة عام سنة ثمانين وثمانمائة على يد الفقير إلى رحمة الله ورضوانه أبي المكارم محمد جمال الدين بن أبي القاسم الشهير بـ "الرافعي" ابن أبي السعادات بن ظهيرة الشافعي القرشي المخزومي -انتهى-.

ويدل عليه أيضًا قول السخاوي في نسخة من شرحه للألفية، وقد نقلته ممن نقله من خطه: قرأ علي جميعه الشيخ العلامة الفاضل المتقن الشهاب أحمد بن محمد بن عبد الرحمن التنوخي ثم القاهري الشافعي قراءة تحقيق وإتقان وتدقيق وعرفان وبيان وإمعان وتحرير وتصوير، وأذنت له في إفادته وإقرائه وإعادته وإبدائه، وانتهى في رمضان سنة خمس وثمانين وثمانمائة -انتهى-.

ويدل عليه أيضًا قول السخاوي في آخر كتابه "القول البديع في الصلاة على

الحبيب الشفيع": انتهى بحمد الله وعونه على يد مؤلفه أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي المصري الشافعي الأزهري في شهر رمضان سنة ستين وثمانمائة سوى ما ألحق فيه بعد ذلك، انتهى على ما في نسخة من "القول البديع" مقابلة بنسخة مقروءة على المؤلف مزينة بخطوطه عليها.

وفي نسخة منه سنة ٨٦٦، وهناك أقوال آخر للسخاوي ولتلامذته ومعاصريه وأقرانه، ومن جاء بعده كلها تشهد بأن موته لم يكن سنة ستين وثمانمائة، بل سنة اثنتين وتسعمائة، ولو سردناها كلها، وإني بفضل الله قادر على سردها لارتقت الدلائل إلى ألف أو ألفين، بل تزيد عليه بأعداد كثيرة من غير شَين، وإنما اقتصرنا على ما أوردنا؛ لأن العالم المنصف يكفيه ما ذكرنا، والهائم غير المنصف لا يفيده شيء وإن زدناه.

ثم ما ذكرنا من الأدلة كل منها حجة مستقلة، وإنما لم نكتف بواحد منها، أو اثنين، أو ثلاثة مع كفاية ذلك لطالب الحجة ليعلم طالب الدليل على كونه خطأ أن كلامي لا يكون تخميناً وظنّاً وهَباء، بل كل ما ادّعى بطلانه أقدر على إقامة أدلة كثيرة يظهر منها بطلانه.

ولست أنا بحمد الله ممن يدعي دعاوى عريضة، ويجازف في القول والفعل في الأمور العقلية والنقلية، وعند تعقب الخصم يعجز ويسكت ويتحير ويصمت ويتشبث بالخسيس عملا بما اشتهر الغريق يتشبث بالحشيش.

لطيفة ظريفة القول: بأن السخاوي مات سنة ستين وثمانمائة يشابه ما يحكى: أنه حضر جمع من النقالين المضحكين في مجلس واحد من السلاطين، فأتوا بالغرائب المضحكة والعجائب المزخرفة سرّ بها كل من حضر ذلك النادي، وضحك كل حاضر وبادي، فأنعم عليهم السلطان كساء غالي الأثمان، وكان في بعض مواضع ذلك الكساء شق وفتق، فحمله أحد من المضحكين، وأدار عليه النظر من الشمال واليمين، فسأله قرينه ما تنظر فيه، فقال: أرى عجبًا، أظن لا إله إلا الله فيه منقوشًا، فقال له القرين: أليس فيه محمد رسول الله، فقال: لا، إلا توحيد الأعلى، لأنه نسج قبل محمد ﷺ بسنين، وأيضًا يشابه قول من وصف كتابًا قديمًا، بقوله: إنه كتب قبل مصنفه قطعًا.

تنبيه نبيه مفيد لكل لبيب وجيه، مثل هذه المجازفات والسقطات، كما صدرت منك، وإن كان تفيد غيرك من سقطك بجعل كاتبها غير معتبر، ويحكم على قائلها بأنه

لا عبرة بتحريره وتقريره، وليس له علم ولا خبر.

انظر إلى قول السخاوي في "الضوء" في ترجمة أبي الصفا إبراهيم بن علي المقدسي الشافعي، المتوفى سنة سبع وثمانين وتسعمائة: رأيته متصنعاً متزيداً في أكثر كلامه ذا ترهات وألفاظ متمفقة فيها من التناقض ما يحقق أن أكثرها مما اختلقه لا يروج أمره إلا على ضعفاء العقول، ولا يثبت شيئاً من كلماته إلا من لا يدري ما يقال له، أو لا يتدبر ما يقول -انتهى-.

وإلى قوله في ترجمة إبراهيم البقاعي صاحب تلك العجائب والنوائب، والقلاقل والمسائل المتعارضة المتناقضة -انتهى- وإلى قوله في ترجمة أبي العباس أحمد القدسي الواعظ: إلا أنه ينسب إلى مجازفة في القول والفعل بحيث يحصل التوقف في أكثر ما يبديه -انتهى-.

وإلى قوله في ترجمة السيوطي: كل ذلك مع كثرة ما يقع له من التحريف والتصحيف، وما ينشأ من عدم فهم المراد، لكونه لم يزاحم الفضلاء في دروسهم، بل استبد يأخذه من بطون الدفاتر والكتب، واعتمد ما لا يرتضيه من الإتقان صاحب -انتهى-.

وإلى قوله في ترجمة أحمد المقريزي مؤلف خطط مصر: كان يكثر الاعتماد على من يوثق به من غير عزو إليه -انتهى-.

وإلى قوله في ترجمة إبراهيم البقاعي: تعدى في تراجم الناس، وزاد على الحد خصوصاً في كتابه عنوان الزمان في تراجم الشيوخ والأقران الذي طالعته بعد موته وملخصه المسمى بـ"عنوان العنوان" وناقض نفسه في كثيرين -انتهى-.

وإلى قوله في ترجمته: ولتناقضه الناشيء عن أغراضه كان كلامه في المدح والقدح غير مقبول عند المتقنين من أئمة المعقول والمنقول -انتهى-.

وإلى قوله في ترجمته عند ذكر مجازفاته: وكأعاليطه في المواليد والوفيات والأنساب، وتصحيفه مما أضربت عن بسطه اكتفاء بمصنف حافل أفردته لها لكثرتها وقبحها -انتهى-.

وإلى قول الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه "أنباء الغمر بأنباء العمر" عند ذكر تاريخ البدر في أوصاف أهل العصر من تأليفات معاصره قاضي القضاة بدر الدين

محمود العيني الحنفي شارح "الهداية" و "الكنز" وغيرهما مشيراً إلى الطعن عليه : ذكر العيني أن ابن كثير عمدته في تاريخه وهو كما قال : لكن منذ قطع ابن كثير صارت عمدته على تاريخ ابن دقماق ، أي مؤرخ الديار المصرية إبراهيم بن محمد بن دقماق الحنفي مؤلف "طبقات الحنفية" و "تاريخ الإسلام" و "تاريخ الأعيان" ، المتولد في حدود الخمسين وسبعمائة ، والمتوفي بالقاهرة في ذي الحجة سنة تسع وثمانمائة حتى كان أي العيني : يكتب منه الورقة الكاملة متوالية وإنما قلده فيما يهم فيه أي ابن دقماق حتى في اللحن الظاهر مثل أخلع على فلان ، وأعجب منه أن ابن دقماق يذكر في بعض الحوادث ما يدل أنه شاهدها ، فيكتب البدر كلامه بعينه ، وتكون تلك الحادثة وقعت بمصر ، وهو بعد في عينتاب -انتهى كلامه- .

وإلى قول السخاوي في "شرح ألفية الحديث" : المرء قد يضعف بالرواية عن الضعفاء لا سيما مع عدم تمييزهم ومع الاستغناء عنهم بمن عنده من الثقات الأثمة -انتهى .

ومثله عن العلماء كثير ، ونقله عنهم شهير ، فلم يزل العلماء يطعنون على من يجازف في التقرير والتحرير ، ويكتب ما يجد ككتابه البصير ، ويعارض كلامه في موضع كلامه في موضع ، ويسرق من كتاب غير موثوق به ، أو من أخبار الرجل الذي لا يعتقد بقوله من غير عزو إليه ، ونسبته إليه ، وتقع له كثرة التحريف والتصحيف ، وكثرة التناقض والتعارض ، وأمثال ذلك من ما لا يرتضي به الفضلاء ، ولا يستحسنه النبلاء .

والغرض من هذا البيان أني لست بمتفرد بالطعن بما صدر منك ، بل لم يزل من حاذى حذوي ، ومن سبقني يطعن على من صدر منه مثل ما صدر منك في "إتحافك" و "إكسيرك" و "أبجدك" و "حطتك" وغيرها من رسائلك ، بل إنك بنفسك قد طعنت بمثل ذلك على السيوطي في "إتحافك" حيث قلت في ترجمته : آمدم بر اينكه در تصانيف سيوطي با اينهمه جلالت شان علم وعمل وحصول رتبه اجتهاد نوعي تساهل ست وبراكه نظر او بر جمع روايات ودرايات ست ، پس بس با تنقيح وتحقيق وتصحيح وتضعيف كاري ندارد الا قليلا ونادر است ، وظاهرست كه تبحر واطلاع وعبور چيزي ديگرست وتنقير وتفتيش صحيح از سقيم وقوي از ضعيف ومرجوح از راجح چيزي ديگر ، ولهذا علماى محققين تحرير شان را بدون شهادت تحرير مصنفين ديگر واعتضاد

محققين آخر قبول نمى سازند وسرمايه، شوروغوغاى باهل بدعت واهواء از فرقه اهل سنت بلكه از فريق شيعه غالبا تأليف شان ست كه از رطب ويابس وغث وسمين همه حصه وافر دارد -انتهى- فعليك بالإنصاف، وقبول الحق الصراح، وعليك بالتجنب عن الاعتساف واختيار الفلاح.

قلت في "إبراز الغي": الثاني: قال في صفحة أخرى: الأجوبة المرضية للشيخ محمد بن عبد الرحمن السخاوي، المتوفى سنة اثنتين وتسعمائة، وفيه أنه مناقض لما ذكر قبيله من أنه مات سنة ستين وثمانمائة، قال ناصرك المختفي: هذا منقول عن "الكشف"، وقد راجعت نسختي "الكشف" المطبوعة بمصر وبلندن، فوجدت فيها كما نقل، والناقل ليس عليه إلا تصحيح النقل، فالإيراد بالتناقض بالحقيقة وارد على صاحب "الكشف" لا على صاحب "الإتحاف" -انتهى-.

أقول: فأنت لست من فرسان البراعة، ولا من أرباب البراعة تنقل قولين متعارضين مع العلم ببطلان أحدهما رأى العين، فإن من المعلوم بداهة أن الله لا يجمع على السخاوي موتتين، فإن مات سنة ستين وثمانمائة، فكيف يصح موته في تسعمائة واثنتين، والناقل كما يلزم عليه تصحيح النقل، كذلك يلزم عليه فهم ما نقل، فإن نقل ما وجد من دون التنبه لما فيه من المجازفة والمعارضة لا يختاره متعلم إلا بجد، فضلا عن من أوتي علمًا، ورزق فهمًا، وعدّ من زمرة العلماء، وأدرج نفسه في جملة النبلاء، والإيراد عليك في هذا المقام ألزم بالنسبة إلى الإيراد على متبوعك لعدم تنبهك على معارضة قولك: في صفحة بقولك: في صفحة متقاربة، وأما صاحب "الكشف" فقد ذكر ما ذكر عنه ذكر الابتهاج، وذكر قولا آخر عند ذكر الأجوبة، وبينهما فيه أوراق عديدة، فيحتمل إن كان عرض له ذهول أو نسيان، وهو من لوازم الإنسان، وأما الذهول والنسيان في صفحتين متقاربتين، وعدم التفطن لتعارض القولين المتناقضين، فليس من لوازم الإنسان، بل من وصف به يعد مغفلا وخارجا عن زمرة أهل الفضل والشأن.

ولعمري عند الامتحان يكرم الرجل أو يُهان، وبالتصنيف يسبر غور العقل، وتتبين قيمة المرء في الفضل، فمن جمع جمعًا، ولم يعرف غلطًا ولا سقطًا، ولم يهتم للصحة، ولا تجنب المغلطة، ولا ميز بين الحق والباطل، ولا بين الصدق والعاطل وقع في الهباط والمياط، ولم ينفعه العذر بأني ناقل بأقل، ولا أعرف الفرق بين الصواب والغلط،

ولا أدرك تفرقة بين الصحيح والشطط، وما على إلا مطابقة ما أنقله لما نقلته عنه، وإن كان مسخا يعرفه كل من يطلع عليه:

إذا ما أتيت الأمر من غير بابه ضللت وإن تقصد الباب تهتدى

قلت في "إبراز الغي": الثالث: قال: أذكار الصلاة لزين المشايخ محمد بن أبي القاسم البقالي الخوارزمي الحنفي، المتوفى سنة اثنتين وستين وخمسمائة -انتهى- وفيه إن وفاته كانت سنة ست وسبعين وخمسمائة على ما نص عليه الكفوي في "طبقات الحنفية".

قال ناصرك المختفي: هذا منقول من "الكشف" وقد راجعته، فوجدته كما نقل في نسخيه المطبوعة بمصر ولندن.

أقول: هذا القدر من الجواب لا يسمن من جوع، وإنما يفيد الرجوع إلى "الكشف" والحوالة إلى نسختيه، لو أورد عليه بأنه من مخترعاته، وليس من "الكشف"، والمفيد في هذا المقام هو ذكر ترجيح ما في "الكشف" على ما في "طبقات الحنفية". وأنّى له السبيل إلى هذه الشريعة.

قلت في "إبراز الغي": الرابع: ما قال عند ذكر الأربعينيات: أربعين للشيخ محمد بن علي البركلي الرومي، المتوفى سنة ستين وتسعمائة -انتهى- وهذا مخالف لما أرخه الثقات. قال عبد الغني النابلسي: توفي في الجمادى الأولى سنة إحدى وثمانين وتسعمائة، وكذا أرخه صاحب "كشف الظنون" عند ذكر "الطريقة المحمدية".

قال ناصرك المختفي: هكذا في "الكشف" المطبوع بمصر، وأما مخالفة عبد الغني، فليست دليلا على بطلانه لما ثبت في المقدمة السابعة أن قول أكثر الثقات ليس بمعتبر عموما فضلا عن قول واحد... إلخ.

أقول: هذا ليس بشيء عند أولي الأبصار الرامقة والبصائر الرائقة، فإن قول عبد الغني النابلسي شارح "الطريقة المحمدية": لا ريب في أرجحيته بالنسبة إلى قول مؤلف "الكشف" لقرب زمانه إليه بالنسبة إلى زمانه، وكونه غير مغفل كثير الخطأ والتعارض دون صاحب "الكشف"، ألم تسمع أن المحدثين يرجحون قول غير المغفلين على المغفلين، ويقدمون روايات من قلّت مناكيره على روايات من كثرت مناكيره، وأيضا صاحب "الكشف" قد اضطربت أقواله في موت البركلي، فيرجح عليه قول من لم يقع

الاضطراب في قوله: كعبد الغني مع أنه ليس بمتفرد فيما ذكره بل وافقه في ذلك غيره، كما لا يخفى على من وسّع نظره أدنى توسيع.

قلت في إبراز الغي: الخامس: قال: أربعين الدارقطني: هو أبو الحسن علي بن عمر بن احمد بن مهدي الحافظ البغدادي، المتوفى سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة - انتهى. وهذا خطأ فاحش، فإنه وفاته كانت سنة خمس وثمانين وثلاثمائة. كما ذكره السمعاني في كتاب الأنساب ... إلخ.

قال ناصرك المختفي: ما ذكره صاحب الإتحاف منقول من الكشف، وقد راجعت الكشف المطبوع بمصر، فوجدته كما نقل، وما على الناقل إلا تصحيح النقل، أما دعوى كونه خطأ فغير ثابتة. إذ الدليل لدى ذكره المعترض ليس إلا أن قول السمعاني والذهبي واليافعي وابن الأثير وابن الشحنة وابن خلكان والتاج السبكي مخالف له. وقد عرفت في سابع المقدمات أن ما هو كالإجماع لا يصح فكيف فما يكون أدون منه، ويحتمل أن يكون هناك قولان أيضاً، وظني أن صورة ثلاثين أقرب من ثمانين. فكتب ناسخ الكشف أحدهما مكان الآخر، ويدل عليه ما في الكشف المطبوع بلندن حيث قال: المتوفى سنة ٣٨٥ هـ.

ولا يخفى على أرباب النهى ما في كلامه من الفساده وضح. وزد به المزح من دون أن يحصل لك به فرح ومرح، أما أولا فلأن قوله: ما ذكره صاحب الإتحاف منقول من الكشف، لا يجدي نفعاً، فإن نقل الغلط عن كتب لا يجوز قطعاً، ولا يسمع هذا العذر عند العلماء جزماً.

وأما ثانياً: فلأن قوله: ما على الناقل إلا تصحيح النقل. لا يقبله أرباب الفضل، فإن نقل كل ما من تحت النظر، وانتحال كل ما وقع عليه البصر ليس من شأن الكملة، ولا يعذر في هذا النبلاء، نعم من لا مهارة له في العلوم، ولا علاقة له من الفهوم، وإنما مقصده الترفع عند أرباب الجهل بتكثير النقل يجعل معذوراً بمثل ذلك. لكنه مع ذلك لا ينجو من الطعن فيما هنالك، فإنه يعاب عليه هذا الصنيع، ويعاقب بهذا الفعل الشنيع.

وأما ثالثاً: فلأن قوله: دعوى كونه خطأ فاحشاً غير ثابتة ... إلخ، أضحوكة عجيبة وأغلوطة غريبة، فإنه لا يدري ما ذا أراد من عدم ثبوتها، إن أراد عدم ثبوتها بالدليل البرهاني القطعي، أو بنزول الوحي الإلهي فصحيح غير مفيد، وإن أراد عدم

ثبوته مطلقاً فهو قول لا يصدر إلا من متعسف عنيد، وكيف لا يثبت خطأه، وقد صرح جمع ممن يوثق بقوله ويعتمد على نقله كالسمعاني والذهبي واليافعي وابن الشحنة والتاج السبكي وابن خلكان وغيرهم ممن سبقهم وخلفهم بموت الدارقطني سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، وصحته يستلزم كون موته في سنة خمس وثلاثين فرية بلا مرية، فإن الله لم يجمع على الدارقطني موتة بعد موتة.

وأما رابعاً: فلأن قوله: قد عرفت في سابع المقدمات... إلخ بيّن البطلان عند علماء الشأن، كما مرّ فيما مرّ سابقاً، فتذكره آنفاً، والعجب ثم العجب من إنكار حكم الخطأ على ما تفوه به في موضع من "كشف الظنون" مع مخالفته لما في مواضع أُخَر من "كشف الظنون"، ومناقضته لما نص عليه نقاد المؤرخون.

وأما خامساً: فلأن قوله يحتمل أن يكون هناك قولان... إلخ، لا يستحسنه فرسان الميدان، ولو كفى مثل هذا في مثل هذا لارتفع الأمان عن مظنّ البرهان وسواقع العيان، فلكل متفوه أن يتفوه بما هو صريح البطلان قطعاً، أو ظناً، ويقول يحتمل أن يكون هناك قولان نقلا، هذا لا يختار أحد من العاقلين، فضلا عن العالمين، فأنصف ولا تعسف:

وميّز إذا ما اعتصرت الكرم سُلافة عصرك من خلّه
ومار على الفطن اللوذعي دخولُ العميزة في عقله

قلت في "إبراز الغيّ": السادس: قال: أربعين طاشكبرى زاده أحمد بن مصطفى الرومي، المتوفى سنة ثلاث وستين وتسعمائة -انتهى- وهذا عجيب، فإن أحمد هذا قد أتم تأليفه "الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية" في رمضان سنة خمس وستين وتسعمائة على ما ذكره صاحب "كشف الظنون" عند ذكره، فكيف يصح موته سنة ثلاث وستين، وأرّخ صاحب "الكشف" هناك وفاته سنة ثمان وستين: قال ناصرك الحنفي: هذا منقول من "الكشف"، وقد راجعته، فوجدته كما نقل صاحب "الإتحاف" في المطبوع بمصر، وأما في المطبوع بلندن فهكذا المتوفى سنة ٩٦٢، وأما استعجابه فيتوجه على صاحب "الكشف" لا على صاحب "الإتحاف".

أقول: استعجابي، بل استعجاب كل من أوتي الفهم النقي يتوجه على صاحب "الإتحاف" لا على صاحب "الكشف"، فإن التعارض والتهافت والتساقط والتناقض لا

يدرى هل هو من مؤلف "الكشف" أم من كتاب كتابه ومهتممي طبعه، نعم لو ثبت أن هذا كله منه لا من غيره، ورد عليه ما أورد على غيره.

وليت شعري ما ذا يفيد ههنا قوله: هذا منقول من "الكشف"، وقد راجعته فوجدته كما نقل صاحب "الإتحاف"، فإنه لما صرّح مؤلف "الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية" بنفسه في آخر كتابه أنه أتمه سنة خمس وستين. علم يقيناً أنه لم يمت سنة ثلاث وستين، فيكون قول من نطق به صاحب "الكشف" كان أو غيره غلطا باليقين، ونقل مثل هذا الغلط ثم الإصرار عليه ليس من شأن العاقلين، بل الغافلين الذين يصرون على ما نطقوا، ويقفون عندما كتبوا، ولو كان بطلانه معلوما بعين اليقين، فتأمل فيما أبدى ناصرك كالقلم الردىء والسيف الصّدي، وكن على بصيرة تدفع الانهماك في الغيّ، ولا تكن كمن لا يعرف الحيّ من اللّيّ[1].

وما أحسن قول شهاب الدين أبي الفتح أحمد بن موسى القاهري، المتوفى سنة سبع وتسعين وثمانمائة:

من ادعى العلم ولم يوصف به فذاك قد عرّض للمنقص
فالعلم معروف لأربابه يظهر بالنطق وبالفحص

قلت في "إبراز الغي": السابع: قال عند ذكر شراح أربعين النووي، وشرح ملا علي القاري المكي الحنفي: المتوفى سنة أربع وأربعين وألف -انتهى-.

وهذه زلة فاحشة، فإن وفاته على ما في خلاصة الأثر سنة أربع عشرة وألف، قال ناصرك المختفي: ما ذكره صاحب "الإتحاف" منقول عن "الكشف"، وراجعته فقد وجدت في كلتا النسختين كما نقل.

أقول: بئس الناقل وبئس المنقول، وبئس المراجع الغفول، وبئس المنازع الجهول، وهل يعذر العالم في نقل كل ما رأى، والتحدث بكل ما سمع، لا والله، بل يعاب ويستشنع، وقد أخرج مسلم في صدر صحيحه عن عمر بن الخطاب: بحسب المرء من الكذب أن يحدث بكل ما سمع.

وعن ابن وهب قال: قال لي مالك بن أنس: اعلم أنه ليس يسلم رجل حدّث بكل

---

(١) هذا مثل يضرب لمن لا يعرف الكلام الظاهر من الباطن، أو المدح من الذم، أو الخير من الشر، أو الحق من الباطل.

ما سمع، ولا يكون إماماً أبداً وهو يحدث بكل ما سمع، وعن عبد الله بن مسعود: بحسب المرء من الكذب أن يحدّث بكل ما سمع -انتهى-.

ومن الحجج القاطعة على كون ما ذكرت خطأ أنه ذكره النجم الغزي في ذيل كتابه الكواكب السائرة المسمّى بـ"لطف السمر"، و"قطف الثمر"، وأرّخ وفاته سنة أربع عشرة، كما سيأتي ذكره، وقد ذكر في ديباجته: أما بعد فهذا ذيل على كتابي المسمّى بـ"الكواكب السائرة بمناقب أعيان المائة العاشرة"، ألفتُه لتمام سنة ثلاث وثلاثين بعد الألف... إلخ. فلو كان موت القاري سنة أربع وأربعين لم يدرج اسمه في "لطف السمر" في الأموات. وحينئذ فالقول بموت علي القاري سنة أربع وأربعين، يشابه قول المعلّى بن عرفان الأسدي الكوفي أحد المضعّفين: حدثنا أبو وائل قال: خرج علينا ابن مسعود بصفّين، كما ذكره مسلم في صدر صحيحه، وأسند عن أبي نعيم رده بقوله: "تراه بُعث بعد الموت" -انتهى- فهكذا نقول في قول شقيق المعلّى أن القاري مات سنة أربع وأربعين: تراه بعث بعد الموت.

فإن قلت: بينهما فرق بيّن، فإن موت ابن مسعود قبل صفين أمر بيّن، لأنه مات سنة اثنين أو ثلاث وثلاثين، وهو قبل انقضاء خلافة عثمان بسنين، ووقعة صفّين كانت في خلافة علي المرتضى حين محاربته مع الشاميين، فلذلك رد عليه أبو نعيم بما رد، ولا يجري ههنا مثل هذا الرد، فإن موت القاري سنة أربع عشرة لم يعرف باليقين.

قلت: الفرق بين كلام المعلّى وشقيقه المؤلّف إنما يقول به الجاهلون، وأما المؤرخون والناقدون، فيعرفون صدق من أرّخ وفاته سنة أربع عشرة، كما يعرفون صدق من أرّخ وفاة ابن مسعود في السنة المسطورة، فلا فرق بينهما عندهم، وإن ادعاه غيرهم ممن لم يسبر سيرهم، وأظن أنه لو كان الناصر المختفي في ذلك الزمان لرد على أبي نعيم بأنه يجوز أن يكون فيه قولان، وبأن المعلى ناقل عن أبي وائل، فالإيراد عليه بلا طائل.

وما أحسن قول جعفر بن ثعلب الأدفوي في "الإمتاع بأحكام السماع": اعلم أن من غلب عليه النقليات يقل عنده التحقيق والغوص والتدقيق، فإن الطبع يتعود النقل فيستمر ويجمد عليه -انتهى-.

قلت في "إبراز الغي": الثامن: ذكر من شراح أربعين النووي عبد الرحمن الشهير بـ"ابن رجب الحنبلي"، وأرّخ وفاته سنة خمسين وتسعين وسبعمائة، وهذا مخالف لما

أرخ هو في رسالته "الحطة" عند ذكر شراح "صحيح البخاري": أنه توفي سنة خمس وتسعين وتسعمائة.

قال ناصرك المختفي: ما ذكره صاحب "الإتحاف" عند ذكر شراح "الأربعين" منقول عن "الكشف"، وقد راجعته فوجدته في النسختين كما نقل، وما في رسالة الحطة فهو أيضا منقول عن "الكشف"، وقد راجعته فوجدت في المطبوع بمصر عند ذكر شراح صحيح البخاري، كما نقل، والإيراد بالمخالفة وارد بالحقيقة على صاحب "الكشف" لا على صاحب "الإتحاف".

أقول: الإيراد على صاحب "الكشف" إنما يرد إذا ثبت أن هذه المخالفة صدرت من نفسه، ولم يثبت ذلك إلى الآن، لجواز أن تكون من ناسخي نسخه، وأما أنت فمقر بصدوره منك. لكن لا تقيدا، بل تقليدا، فيرد عليك ما أوردتُ بلا شبهة، ولا تنفع لدفعه هذه التبصرة، فإن مثل هذا التقليد من غير تنقيح وتسديد عن شأن الأفاضل بعيد

﴿لقد كُنت في غفلة من هذا فكشفنا عنك غطاءك فبصرُك اليوم حديد﴾:

لعمري قد نبهتُ من كان نائمًا وأسمعت من كانت له أذنان

قلت في "إبراز الغي": التاسع: قال في "إرشاد الساري شرح صحيح البخاري" للعلامة شهاب الدين أحمد بن محمد أبي بكر المصري القسطلاني الشافعي، المتوفى سنة عشرين وتسعمائة - انتهى. وهذا مع كونه مخالفًا لما أرخ به وفاته في الحطة غير صحيح، قال محمد بن عبد الباقي الزرقاني في "شرح المواهب اللدنية": أحمد بن محمد القسطلاني المصري ولد كما ذكره شيخه في "الضوء اللامع" بمصر ثاني ذي القعدة سنة إحدى وخمسين وثمانمائة... إلخ، إلى أن قال الزرقاني: وتوفي سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة.

قال ناصرك المختفي: هذا من سهو الناسخ، وهو كثير الوقوع كما تقرر في المقدمة الرابعة.

أقول: الذي يدل على كون وفاته سنة عشرين خطأ، سوى كلام الزرقاني قول جار الله في هوامش "الضوء"، فإن السخاوي أستاذ القسطلاني ترجمه في "الضوء اللامع" بقوله: أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك بن الزين أحمد بن الجمال محمد بن الصفي محمد بن المجد حسين بن التاج علي القسطلاني الأصل المصري الشافعي.

ويعرف بـ "القسطلاني" ، وأمه حليمة ابنة الشيخ أبي بكر بن أحمد بن حميد النحاس ، ولد في ثاني عشر ذي القعدة سنة إحدى وخمسين وثمانمائة بمصر ، ونشأبها فحفظ القرآن والشاطبيتين ونصف الطيبة الجزرية والوردية في النحو ، تلى بالسبع على السراج عمر بن قاسم الأنصاري النشار وبالثلاث إلى ، وقال الذين لا يرجون لقاءنا على الزين عبد الغني الهيثمي ، وبالسبع ثم العشر في ختمتين على الشهاب بن أسد ، وبالسبع بجزء من أول البقرة على الزين خالد الأزهري ، وكذا أخذ القراءات عن الشمس بن الحمصاني ، إمام جامع ابن طولون والزين عبد الدائم الأزهري ، وأذن له أكثرهم ، وأخذ الفقه عن الفخر المقسي والعبادي ، وقرأ ربع العبادات من المنهاج ، ومن البيع وغيره من البهجة على الشمس الباني ، وقطعة من الحاوي على البرهان العجلوني ، ومن أول حاشية الجلال البكري على المنهاج على مؤلفها ومن العجلوني أخذ النحو قرأ عليه شرح الشذور لمؤلفه ، والحديث عن كاتبه ، يعني به السخاوي نفسه ، قرأ عليه قطعة كبيرة من شرحه على الهداية الجزرية ، وسمع مواضع من "شرح الألفية" ، وكتبه بتمامه غير مرة ، ثم قرأ منه بمكة أكثر من ثلاثة ، ولازمني في أشياء ، وسمع على الملتوني والرضى الأوجاقي وأبي السعود ، وقرأ الصحيح بتمامه في خمسة مجالس على الشاوي ، وكذا قرأ عليه ثلاثيات مسند أحمد ، وسمع عليه مشيخة ابن شاذان الصغرى وغيرها ، وحج غير مرة ، وجاور سنة أربع وثمانين ، ثم سنة أربع وتسعين وسنتين قبلها على التوالي ، ورجع مع الركب ، فتخلف بالمدينة وقرأ بمكة على زينب ابنة الشوبكي السنن لابن ماجه وغيرها ، وعلى النجم بن فهد وآخرين ، وصحب البرهان المتبولي وغيره ، وجلس للوعظ بالجامع العمري سنة ثلاث وسبعين ، وكذا بالشريفية ، بل وبمكة ، وكان يجتمع عنده الجم الغفير مع عدم ميله في ذلك ، وولي مشيخة مقام أحمد بن أبي العباس الحرار بالقرافة الصغرى ، وأقرأ الطلبة ، وجلس بمصر شاهدا رفيقا لبعض الفضلاء ، وبعده انجمع وكتب بخطه لنفسه ولغيره أشياء ، بل جمع في القراءات "العقود السنية في شرح المقدمة الجزرية" و "الكنز في وقف حمزة وهشام على الهمز" وشرحًا على الشاطبية وعلى الطيبة كتب منه قطعة مزجًا ، وعلى البردة مزجًا أيضًا سماه "مشارق الأنوار المضيئة في مدح خير البرية" قرظه له جماعة ، وله أيضًا "نفائس في الصحبة واللباس" و "الروض الزاهر في مناقب الشيخ عبد القادر" و "نزهة الأبرار في مناقب أبي العباس الحرار" و "تحفة

للسامع والقارئ بختم صحيح البخاري ورسائل في العمل بالربع المجيب، وأظنه أخذ عن العز الوفائي، وهو كثير الأسقام، قانع متعفف جيد القراءة للقرآن والحديث والخطابة، شجي الصوت بها مشارك في الفضائل، متواضع متودد لطيف العشرة سريع الحركة، وقد قدم مكة أيضاً بحراً صحبة ابن أخي الخليفة سنة سبع وتسعين، فحج ثم رجع معه كان الله له -انتهى كلام السخاوي-.

وقال تلميذه جار الله عبد العزيز بن فهد المكي في هوامش نسخة "الضوء": وقد رأيته بخطه أقول: وبعد المؤلف كثرت مؤلفاته، واشتهر منها: "المواهب اللدنية" و "إرشاد الساري شرح صحيح البخاري" مزجا في أربعة مجلدات، و "شرح صحيح مسلم" مثله، ولم يكمله، واشتهر بالصلاح والتقشف على طريق أهل الفلاح، وإني اجتمعت به في أول رحلة أجازني بمؤلفاته ومروياته، وفي الرحلة الثانية عظمني، واعترف لي بمعرفة فني، وتأدب معي، ثم بلغني في رحلتي للشام أنه مات ليلة الجمعة سابع المحرم سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة، وصُلّيَ عليه بعد الجمعة بالجامع الأزهر، انتهى كلامه على ما رأيته بخطه.

وهذا نص جلي، ودليل قطعي على كون ما أرّخته خطأ.

وقد أقر ناصرك المختفي أيضاً بكونه خطأ، لكنه أحاله إلى الناسخ، ولا أدري ماذا أراد بالناسخ، إن أراد به ناسخ المسودة وكاتبها فمصداقه أنت لا غيرك، وإن أراد به ناسخ النسخة من المسودة فالعجب منه أنه اتهم الناسخ في مثل هذا المقام الذي يمكن فيه أن يكون قولان، فإن الفرق بين ما هو الصحيح وبين ما أرّخته ليس إلا مقدار سنتين أو ثلاث، فلا يبعد فيه أن يكون هناك قولان، ولم ينسب إلى سهوه ما هو من الأغلاط القطعية، كوفاة ابن رجب في المائة العاشرة، ووفاة القاري سنة أربع وأربعين بعد الألف، وغير ذلك مما مرّ، ويأتي مما لا يتأتى فيه اختلاف الأقوال المرضية، بل أبدى فيه احتمال أن يكون فيه قولان، ولم يتنبه على كون أحدهما صريح البطلان.

قلت في "إبراز الغي": العاشر: قال: إرشاد الفحول للحافظ العلامة شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني، المتوفى سنة خمسين ومائتين وألف -انتهى- هذا مخالف لما ذكره في المقصد الثاني من هذا الكتاب عند ذكر ترجمة الشوكاني أنه مات سنة خمس وخمسين ومائتين وألف.

قال ناصرك المختفي: هذا مبني على اختلاف القولين في ذلك الباب، وقد عسعس في المقدمات أن نقل القولين المختلفين من غير ترجيح سنة كافة المحققين.

أقول: هذا ليس بسنة المحققين، بل هو بدعة سيئة، ومحدثة ضلالة عند كافة العالمين، فضلا عن الناقدين، كما مرّ ذكره عند البحث في المقدمات، وبالعجب من جعل البدعة التي اجمع على قبحها كافة العقلاء من السنن المرضيات.

قلت في "إبراز الغي": الحادي عشر: قال أسماء رجال الكتب الستة للحافظ ابن النجار محمد بن محمود بن الحسن بن هبة الله، المتوفى سنة ثلاث وأربعين وستمائة، وأيضا للشيخ سراج عمر بن علي المعروف بـ"ابن الملقن"، المتوفى سنة أربع وأربعمائة - انتهى -.

وهذا مع كونه مخالفًا لما أرّخ وفاة ابن الملقن في هذا الكتاب غير مرة خطأ فاحش، فإن وفاة ابن الملقن في ابتداء المائة التاسعة يعني سنة أربع وثمانمائة كما في "الضوء اللامع"، وعبارته مبسوطة في "إبراز الغي".

قال ناصرك المختفي: ما في "الإتحاف" في هذا المقام سهو من الناسخ.

أقول: فالناسخ ليس بكاتب وناسخ، بل هو ماحي وماسخ، ولا أدري لم اتهم الماسح بالقلم بالرسخ، ولم لم يتشبث باحتمال أن يكون فيه قولان لعلماء الشأن.

قلت في "إبراز الغي": الثاني عشر: قال: إصلاح غلط المحدثين للإمام أبي سليمان أحمد بن محمد الخطابي، المتوفى سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة - انتهى -، وهذا مخالف لما أرّخ وفاته في "الحطة" عند ذكر شروح البخاري: أنه مات سنة ثمان وثلاثمائة.

قال ناصرك المختفي: ما ذكر في "الإتحاف" ههنا منقول من "الكشف"، وقد راجعته فوجدته، كما نقل... إلخ.

أقول: نعم ذكر في "الكشف" المطبوع بمصر عند ذكر "الإصلاح" وفاته سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة، وعند ذكر شروح "صحيح البخاري" سنة ثمان وثلاثمائة، لكن لا يحصل لك بهذا الفرج بعد الشدة، ولا يكون هذا لاعتذار تلك عدّة، فإن تقليد من أقواله متعارضة، وتحريراته متناقضة كتقليد الأعمى، لا يجوز عند أصحاب النهى، وهذا ليس من النقل في شيء، بل هو انتحال وغيّ، كما مرّ بسطه فيما مر.

قلت في "إبراز الغي": الثالث عشر: قال: الزامات على "الصحيحين" لأبي حسن عمر الدارقطني، المتوفى سنة خمس وثمانين وثلاثمائة -انتهى-.

هذا مخالف لما أرّخه سابقًا أنه مات سنة خمس وثلاثين.

قال ناصرك المختفي: ما ذكر في هذا المقام من "الإتحاف" منقول عن "الكشف"، وقد راجعته فوجدت في كلتا نسختيه كما نقل. وما أرّخ به سابقًا عند ذكر الأربعين، فهو مطابق للكشف المطبوع بمصر، فالاعتراض بالمخالفة إنما يرد على صاحب "الكشف".

أقول: بل يرد على من يقلده أيضًا جامدًا، ولا يعرف صحيحًا ولا فاسدًا، ويجمع في كتابه رطبًا ويابسًا، ويصير عند الإيراد عليه ولو كان حقًا عابسًا، ويصر على ما كتبه وإن كان باطلا، ويعرض عن الصواب جاحدًا، ويسعى في ترويج المناكير جاهدًا، وهذا لرقعة داهية، وواقعة قارعة، وخصلة طاغية، وحركة باغية، عصم الله عنها أرباب العقل والضبط والحافظة.

قلت في "إبراز الغي": الرابع عشر: قال ألفية في أصول الحديث لزين الدين عبد الرحيم العراقي، المتوفى سنة خمس وثمانمائة.

هذا مخالف لما أرّخه به عند ذكر تخريج أحاديث "الإحياء": أنه مات سنة ست وثمانمائة، وذلك هو الموافق لتصريحات المعتمدين. . . إلخ.

قال ناصرك المختفي: قد راجعت "الكشف" فوجدت عند ذكر الألفية كما نقل صاحب "الإتحاف" في النسخة المطبوعة بمصر، وأما في المطبوعة بلندن فكما ذكر عند تخريج أحاديث "الإحياء"، ويمكن أن يكون فيه قولان، وبالجملة فهذا الاعتراض لا يرد على صاحب "الإتحاف".

أقول: بل هو وارد عليه بتقليده من غير تمييزه، وإمكان أن يكون فيه قولان إمكانًا ذاتيًا، لا ينفع شيئًا، وقد نص السخاوي في "الضوء اللامع" والسيوطي في "حسن المحاضرة" والحافظ ابن حجر العسقلاني تلميذ العراقي وغيرهم على أن وفاة العراقي سنة ست وثمانمائة، فإن كان فيه قول آخر أيضًا، فهو باطل قطعًا، إذ تلامذة الرجل وتلامذة تلامذته ومن زمانه قريب من زمانه أعرف بحال من ليس كذلك، لا سيما إذا تساقطت أقواله فيما هنالك.

قلت في "إبراز الغي": الخامس عشر: ذكر من شراح "الألفية" زكريا الأنصاري.

وأرّخ وفاته سنة ثمان وعشرين وتسعمائة، وهو مناقض لما أرّخه به وفاته عند ذكر شراح صحيح مسلم أنه مات سنة ست وعشرين.

قال ناصرك المختفي: كلام صاحب "الإتحاف" مطابق لما في نسختي "الكشف" في الموضعين، وهو ناقل عنه، فلا وجه للاعتراض عليه، ويحتمل أن يكون هناك قولان.

أقول: موافقته لموضعي "الكشف" لا يزيل عنك وهن السقف، وهذا ليس بنقل عند أرباب الفضل، بل هو سرقة وانتحال، فلا تنجو من مخمصة الأعضال، واحتمال أن يكون فيه قولان لا ينفع في ميدان المناظرة عند ذوي الشأن، وقد ذكرنا في "إبراز الغي" عبارة جار الله المكي تلميذ السخاوي فيه تصريح بموت الأنصاري سنة ست وعشرين، وهو ممن شافهه وعاصره، فيكون قوله أحق من قول المتأخرين، وقد أرّخ صاحب "النور السافر في أخبار القرن العاشر" وفاته سنة خمس وعشرين، وترجم له ترجمة حسنة.

قلت في "إبراز الغي": السادس عشر: ذكر أنه شراح "الألفية" مؤلفها شرحاً كبيراً، وسمّاه بـ "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث"، وفيه أن هذا الاسم لشراح السخاوي نص عليه في "النور السافر".

قال ناصرك المختفي: صاحب "الإتحاف" ناقل عن "الكشف"، وراجعته فوجدت في نسختيه كما نقل.

أقول: هذا ليس بنقل عند أرباب العقل، وإن كان فلا يفيدك شيئاً، فإن الإيراد وارد عليك وإن كنت مقلداً؛ لأن مثل هذا التقليد من غير تحقيق وتنقيد عن شأن الفضلاء بعيد.

قلت في "إبراز الغي": السابع عشر: قال عند ذكر الأمالي للقضاعي: هو أبو عبد الله محمد بن سلامة الفقيه الشافعي، المتوفى سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة، ثم ذكر في صفحة أخرى عند ذكر الأنباء للقضاعي أنه توفي سنة أربع وخمسين وأربعمائة، وهذا تناقض فاضح وتعارض لائح.

قال ناصرك المختفي: ما ذكر صاحب "الإتحاف" عند ذكر الأمالي فهو سهو النساخ.

أقول: أكثر أغلاط النساخ إنما تكون بترك لفظ أو جملة أو زيادة كلمة أو تغيير

بتقديم وتأخير ونحو ذلك، لا بأن يبدلوا مائة بمائة، ويكتبوا ثلاثمائة مقام أربعمائة، وإن كان مثل هذا عنه، فاحذر الحذر عنه، وما أحسن قول من أفاد فأجاد.

إذا المرء لم يعرف مصالح نفسه ... ولا هو إن قال الأحباء يسمع

فلا ترجُ منه الخير واتركه إنه ... بأيدي صروف الحادثات سيُصفع

قلت في إبراز الغي: الثامن عشر: ذكر الأمالي لأبي القاسم علي بن الحسن بن عساكر الدمشقي وأرّخ وفاته سنة إحدى وسبعين وخمسمائة.

وهذا مناقض لما أرّخه عند ذكر تاريخ دمشق التاسع عشر ذكر عند ذكر تواريخ دمشق أن أعظمها تاريخ علي بن حسين المعروف بـ ابن عساكر الدمشقي، المتوفى سنة إحدى وسبعين وسبعمائة... إلخ.

قال ناصرك المختفي في الجواب عن هذين الإيرادين: ما ذكر عند ذكر تاريخ دمشق، فهو سهو من الناسخ.

أقول: فالناسخ قلمه في الأغلاط راسخ، كما أن قدمك في الأشطاط شامخ.

قلت في إبراز الغي: العشرون: قال تاريخ الذهبي للإمام الحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، المتوفى سنة ست وأربعين وسبعمائة.

وهذا مخالف لما صرّح به الثقات، فقد صرّح ابن شهبة في طبقات الشافعية: أن وفاته سنة ثمان وأربعين... إلخ.

قال ناصرك المختفي: ما ذكر صاحب الإتحاف منقول عن الكشف، وقد راجعته فوجدت في المطبوع بمصر كما نقل.

أقول: قد صرّح جمع ممن يعتمد على قوله، ويستند بنقله، ويؤخذ بتحريره، ويعتبر بتسطيره بموت الذهبي مؤلف ميزان الاعتدال وغيره سنة ثمان وأربعين وسبعمائة، منهم الصلاح الكتبي مؤلف ذيل تاريخ ابن خلكان المسمّى بـ فوات الوفيات، وقد نقلت عبارته في إبراز الغي، ومنهم تقي الدين الشهير بـ ابن شهبة الدمشقي مؤلف طبقات الشافعية، وقد نقلت عبارته في التعليقات السنية على الفوائد البهية، ومنهم الحافظ ابن حجر العسقلاني ذكره في الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة وغيرهم ممن سار سيرهم، فهل يعتبر بمقابلة هؤلاء قول شاذ وقع في بعض نسخ كشف الظنون مع مخالفته لنسخة أخرى منه، ولما اتفق عليها النقادون، وهل

يصح في مثل هذا أن يقال: يحتمل أن يكون فيه قولان، فلو صح هذا لارتفع الأمان عن جو ربع الزمان، وما أحسن قول القائل:

رأيت العقل عقلين فمطبوع ومسموع فلا ينفع مسموع

إذا لم يك مطبوع كما لا تنفع الشمس وضوء العين ممنوع

وبالجملة فأي فائدة في كون ما ذكرتُ موافقاً لما في نسخة من الكشف، فإن ذلك لا يفيد شيئاً من الفرج والكشف، وليس هذا إلا صنيع الخابط في ظلماء الليالي، الجامع خضفه مع اللآلي الذي لا يعرف معروفاً من منكر، ولا مسموعاً من مبصر.

وهل ينجو من يسطر في دفتره أن نكاح المتعة حلال عند مالك بقوله: إني نقلته من الهداية، وقد راجعتها فوجدت فيها كذلك. وهل يفرج عمن كتب في زبره أن المنخول ليس من تصانيف الإمام الغزالي، بل من تأليف محمود المعتزلي بقوله: هكذا وجدت عن البعض منقولاً في الخيرات الحسان في مناقب النعمان، وقد راجعته فوجدته كذلك بالعيان.

وهل يُترك من يذكر أن شيخ الإسلام تقي الدين أبا الحسن السبكي صاحب التصانيف الشهيرة مات، وعمره خمس وعشرون سنة بقوله: إني نقلته من نسيم الرياض شرح شفاء القاضي عياض، وقد راجعته فوجدته مطابقاً لما فيه، كلا والله لا يحصل النجاة من يقبل مثل هذه الأكاذيب التي يعلم بكونها أكاذيب بالقطع أو الظن بنص ذوي الباع الطويل والفضل الجليل على خلافها المبين. وقد مر منا نبذ مما يتعلق بهذا فيما مر.

قلت في إبراز الغي: الحادي والعشرون: أرّخ عند ذكر تبيان الوهم والتخليط للحافظ ابن عساكر الدمشقي وفاته سنة إحدى وسبعين وخمسمائة

وهذا مناقض لما أرّخه سابقاً من أنه مات سنة إحدى وسبعين وسبعمائة

فإن كان صرف المختفي عما أرّخ سابقاً، فهو من سهو الناسخ.

أقول: فعليك أن تصحح المنسوخ وتترك الناسخ

قلت في إبراز الغي: الثاني والعشرون: أرّخ وفاة الذهبي عند ذكر التجريد سنة ثمان وأربعين وسبعمائة، وهو مناقض لما أرّخه عند ذكر تاريخه أنه مات سنة ست

وأربعين، وما أرخه به عند ذكر "تذكرة الحفاظ" أنه مات سنة سبع وأربعين.

قال ناصرك المختفي: ما ذكر ههنا منقول عن "الكشف"، وراجعته فوجدته كما نقل في المطبوع بلندن، وأما ما أرّخ به عند ذكر التاريخ فهو كما نقل في المطبوع بمصر، وأما ما ذكر عند ذكر "تذكرة الحفاظ" فهو أيضاً كما نقل في المطبوع بمصر.

أقول: هذه التبصرة ليست إلا كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء، ولا تُعدّ عند أرباب العقل والفضل إلا هَباء، أما تنبهت بهذا التخالف الواقع في "الكشف" على أن أحد هذه الأقوال خطأ، أما علمت أن موت الذهبي في سنين عديدة لا يقوله ولا يستثبته إلا مغفل كثير الخطأ، والتقليد في مثل هذا التخالف المبين والتهافت البين لا يُنجي المقلد، بل يخرجه عن عداد المنقح والمسدد.

وما أحسن قول من هو من أرباب الفضل:

من أفرط في المقال زل ... ومن استخف بالرجال ذلّ

ولنعم ما ينسب إلى الإمام الشافعي:

أخي لن تنال العلم إلا بستة ... سأنبيك عن تفصيلها ببيان

ذكاء وحرص واجتهاد وبلغة ... وصحبة أستاذ وطول زمان

قلت في "إبراز الغي": الثالث والعشرون: أرّخ وفاة القسطلاني عند ذكر تحفة السامع والقاري سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة، وقد أرّخ عند ذكر إرشاد الساري سنة عشرين.

قال ناصرك المختفي: قد عرفت أن ما ذكر عند ذكر إرشاد الساري سهو من الناسخ

أقول: رحم الله الناسخ الماسخ حيث جعل كتبك منسوخة، وجعلك عرضة للإيرادات المشهورة، وما مثالك في نسبة السهو إلى الكتاب عند العجز عن الجواب، إلا كما أخبر عن مشاهداته أبو العجب بقوله: رقادرين[1] متى ما ساء صُنعهم، أو قصّروا فيه قالوا: الذنب للحطب.

قلت في "إبراز الغي": الرابع والعشرون: أرّخ وفاة العراقي عند ذكر تخريج أحاديث "الإحياء" سنة ست وثمانمائة، وقد أرّخ سابقاً سنة خمس.

---

(١) القادر ههنا بمعنى الطابخ، وهو مفعول لقوله: رأيت المذكور في الأشعار السابقة، وهي مذكورة في مقامات الحريري في المقامة الرابعة والأربعين (منه)

قال ناصرك المختفي: ما ذكر ههنا منقول عن "الكشف"، وقد راجعته فوجدت في المطبوع بلندن كما ذكر، وما ذكر عند ذكر "الألفية"، فمطابق لما هنالك في المطبوعة بمصر.

أقول: هذا التقرير إنما يورث انتفاعًا لو أورد عليك أحد بأنك كتبت ما كتبت من نفسك اختراعًا، وإذ ليس فليس، وإني أنصحك بما نصح به مثلي لمثلك، لا تسرع في كسب الوزر والإثم، ولا تفعل ما يقبح الذكر والاسم، ومن المعلوم أن تفاحش التعرضات وتكاثر الزلات وإن كان صادرًا بتقليد من ليس من الأثبات موجب للوزر العظيم، والقبيح للذكر عند أرباب الطبع السليم.

قلت في "إبراز الغي": الخامس والعشرون: ذكر عند ذكر تخاريج "الإحياء" أن لزين الدين قاسم بن قطلوبغا كتابًا سماه بـ "تحفة الأحياء"، وأرخ وفاته سنة تسع وسبعين وثمانمائة، وقد أرخ قبيله وفاته عند ذكر "تحفة الأحياء" سنة تسع وتسعين وثمانمائة، وهذه مناقضة بينة، وقد ذكره السخاوي في "الضوء اللامع"، وأرخ وفاته سنة تسع وسبعين وثمانمائة... إلخ.

قال ناصرك المختفي: ما ذكر في "الإتحاف" عند ذكر تخاريج أحاديث "الإحياء" مطابق لنسختي "الكشف"، نعم ما ذكر عند ذكر "تحفة الأحياء" مخالف لما في نسختي "الكشف" فهو سهو الناسخ.

أقول: قد اقتدى ناسخ كتبك بك في كثرة الزلات، واهتدى بهديك في تكاثر السقطات، فنعم الإمام، ونعم المؤتم، أوجلك في العطب والهم، وأدخلك في التعب والغم، فقل له: ما أقول لك: ناصحًا وذاكر الإلام مواصلة السهو ومداومة اللهو، وطول الإصرار وحمل الأصار، فتعسًا لمن جدب التيقظ والأدب، وطوبى لمن جد في النسخ والتحفظ وعاب، إلى متى هذه الغفلة إلى متى هذه الهفوة، والتناسي والتغاضي، هل يستأهل من يكون كثير الزلات كبير الغفلات أن ينسخ شيئًا، أو يؤلف شيئًا، لا والله لا يستأهله إلا من رزق قوة الباصرة، وأعطي شدة الحافظة، ولم يحرم من إبكار الأفكار، ولا من نوهد الأسرار.

وإني أتعجب، بل وكل من أعطي العلم والأدب يتعجب من صنيع ناصرك الملقب بأم العجب، حيث يأتي بما هو إحدى الكُبَر وأم العبر، وإن شئت قلت: داء عياء وداهية

دهباً، وإن شئت قلت كسبٌ بالطُّرق، وقمار بلا فرق، وإن شئت قلت: نور بلا عيب، وجور بلا ريب، وهو أن كل ما يجد في تأليفاتك موافقًا لما في "كشف الظنون" أن من أن يكون صحيحًا أو فاسدًا، نجيحًا أو كاسدًا، يجعلك فيه ناقلا محضًا، ولا يدرك الفرق بين ما يكون لبابًا، وما يكون قشرًا، ويبرئك عن عهدة الإيراد عليك إذا كان ما نقلته غلطًا قطعًا، أو ظنًا بأنك لست ملتزم الصحة جدعًا، وكل ما يجده في تأليفاتك مخالفًا لما في "كشف الظنون"، يتهم الناسخ فيه بالسهو والزَّلة، وينسب إليه اللهو والذلّة.

فجلّ مراده أحد الأمرين: اتّهامك بوصف تستنكف عنه الفضلاء، أو اتّهام ناسخ كتبك بوصف تستنكره العقلاء، فإن عجز عن الأول هرب إلى الثاني، فوصف الناسخ بالساهي وإن عجز عن الثاني هرب إلى الأول، ولقبك باللاهي. فأنصف أيها المنصور! وانظر إلى هذا الهباء المنثور والنصر المهجور، والعون المدحور، هل يحصل لك به سرور، أو يدفع عنك شيئًا من القصور.

قلت في "إبراز الغي": السادس والعشرون: ذكر عند ذكر تخريج أحاديث "الهداية": أن للشيخ جمال الدين يوسف الزيلعي الحنفي، المتوفى سنة اثنتين وستين وسبعمائة تخريجًا، واسمه نصب الراية.

وفيه أن الزيلعي هذا هو جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي تلميذ الفخر الزيلعي شارح "الكنز" وغيره، نص عليه السيوطي في "حسن المحاضرة" وغيره على ما بسطته في "الفوائد البهية في تراجم الحنفية".

قال ناصرك المختفي: ما ذكر هناك مطابق للكشف المطبوع بمصر، والناقل ليس إلا عليه إلا تصحيح النقل، والاعتراض عليه بأنه ليس نقلا والناقل ملتزم الصحة يدفعه ما ثبت في المقدمات -فتذكر-.

أقول: فيه كلام من وجوه تظهر لك اختلال المرام: الأول: أن مطابقته لما في "الكشف" إنما تنفع إذا ادعى عليك بأن ما في تصنيفك فرية بلا مرية، أو بدعة بلا اشتباه، أو مخترع مُحدث، ليس له أثر في تأليف غيرك ممن قدم، أو حدث، وأما إذا أورد بأن ما ذكرت كذب بلا ارتياب، فلا ينفع هذا الجواب، فإن تطابق كلام كاذب لكلام كاذب، ولو كان من ذوي المناصب لا يدفع عنه العوار، ولا يزيل عنه العار، بل يحصل منه الصغار والبوار في أعين الأخيار والأبرار.

الثاني: أن كلامك ليس فيه نقل بل انتحال، فلا تخلص النجاة من الإشكال.

الثالث: أن كونك غير ملتزم الصحة آفة سقيمة، وعاهة خسيسة، أعاذ الله حملة شريعته عن مثله.

قلت في إبراز الغي: السابع والعشرون: قال: في صفحة أخرى تخريج أحاديث الكشاف للإمام المحدث جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي، المتوفى سنة اثنتين وستين وسبعمائة، وهذا مناقض لما ذكره قبله إن كان في ظنه أن مخرج أحاديث الكشاف ومخرج أحاديث الهداية واحد، وإن ظن أنهما اثنان فهو غلط متفق عليه.

قال ناصرك المختفي جوابه من وجهين، أحدهما أن الترديد غير حاصر لجواز إن لم يكن في ظنه شيء، وهو المتعين؛ لأنه ناقل غير ملتزم الصحة ولا يلزم الناقل الغير الملتزم الصحة أحد من الظنين، والثاني أنا نختار الشق الأول، وقوله مناقض لا يرد على صاحب الإتحاف فإنه ناقل غير ملتزم الصحة، إنما يرد هذا لو أورد على صاحب الكشف.

أقول: تنبه أيها المغرور، دفع الله عنك السهو والفتور، ماذا يمليك الناصر الغالي، ويأتي بما يضحك عليه كل كامل وقاصر، ويلقبك في كل مرة بما يفر عنه أرباب الفضل والعقل بالمرة، فإنه وصفك في غير موضع، بأنك لست بملتزم الصحة، وههنا وصفك بأنك بري عن القوة المدركة لا تفهم ما تنقله، ولا تعلم ما تنتحله، ولعمري هذه صعوبة شديدة، وكبوة عظيمة خلصك الله عنها، وأزال عنك عارها، حق له أن تقول له قول المهتدي للمعتدي.

رأيتك دائماً تسعى في قطيعتي		ولو كنت ذا حزم لهدمت ما تبني

وتوضيحه أنا قد بينا غير مرة أن كون الناقل غير ملتزم الصحة، صفة مستبشعة لا يظن أحد من الأماثل بأحد من الأفاضل، لا سيما من كان منهم قائماً للتدريس والتأليف، ومهتماً بالنفع والتصنيف أنه موصوف بهذه الصفة، وأشنع منه كونه غير عالم بمنقولاته، وغير قائم على مكتوباته، فإن معنى كون ناقل غير ملتزم الصحة أنه لا يلزمه صحة ما نقله، ولا يأبى بنقل غلط صريح وشطط قبيح، وإنما حرفته تكثير السواد لا تمييز السداد، وصنعته تسويد القرطاس، وإن كان بالأنجاس والأرجاس لا نفع الناس، لكن لا يلزم منه أن لا يظن ذلك الناقل شيئاً، ولا يعتقد أمراً، ولا يعلم قدراً ولا تخمين

نقلا، فإن اتصف ذلك الناقل مع عدم التزام الصحة بهذه الصفة، أخرج من طائفة أرباب العقول، وأولج في أصحاب الفضول، ولقّب بذي الريب والعيب، ومسوّد وجه الشيب، وخوطب بمن سكر بابنة العنب، ورُمي بثواقب الشهب. وشبّه بسجاح[1] وأبي ثمامة، وقيل إنه خليفة هبنّقة[2].

ولعمري أنا مع أفاضل عصري نشهد بعدم وجود هذه الصفات في ذاتك المنطيقة، وننزه نفسك من هذه الخرافات القبيحة، وبالجملة كونك غير ملتزم الصحة لا ينجيك من التهلكة، ومع ذلك كونك لا تفرق شيئاً من الشقين، ولا تعلم أمرا من الأمرين، وهو أن مخرج أحاديث "الهداية" الزيلعي عين الزيلعي مخرج أحاديث "الكشاف"، أو ثاني اثنين شيين أي شين، يأبى عنه المؤرخون أشد الإباء، ويتقي عنه المتقون أشد الاتقاء.

قلت في "إبراز الغي": الثامن والعشرون: ذكر بعيده أن الكشاف تأليف أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، المتوفى سنة ثمان وعشرين وخمسمائة.

وهذا مخالف لما أرخه الكفوي في "طبقات الحنفية"، وعلي القاري في "طبقات الحنفية"، والسمعاني في "كتاب الأنساب"، والسيوطي في "بغية الوعاة"، والذهبي في "العبر"، واليافعي في "مرآة الجنان"، وابن الأثير في "الكامل"، وابن الشحنة في "روضة المناظر" وغيرهم أنه مات سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة بجرجانية خوارزم ليلة عرفة.

قال ناصرك المختفي: ما ذكر في "الإتحاف" منقول عن "الكشف"، وراجعته فوجدت في المطبوع بمصر كما نقل، ولا يرد على الناقل الغير الملتزم الصحة شيء.

أقول: كونه نقلا غير مسلّم، بل باطل عند كل مسلم، بل هو انتحال وسرقة، وعدم التزام الصحة بليّة أي بلية، حفظ الله علماء أمة نبيه، وفضلاء عباده عن هذه الشيمة

---

(١) هو اسم رجل يضرب به المثل في سخافة العقل، وحكاياته العجيبة مذكورة في محاضرة الأبرار ومسامرة الأخيار لابن العربي. (منه)

(٢) هي المتنبئة التي ادعت النبوة في عهد أبي ثمامة، وهو كنية مسيلمة الكذاب المتنبي، ثم تزوجت به وقد ضرب بهما المثل فيقال: أكذب من سجاح وأبي ثمامة. كذا ذكره الحريري في صدر مقدمته (منه)

القبيحة، والخصلة الكريهة، ولا تنفع المراجعة إلى "الكشف"، فلا تفيد الحوالة إلى كتاب فيما هو غير صواب شيئاً من الفرج والكشف.

قلت في "إبراز الغي": التاسع والعشرون: قال: التعديل والتجريح فيمن روى عن البخاري في الصحيح لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد التجيبي الأندلسي الباجي المالكي، المتوفى سنة أربع وسبعين وسبعمائة: هذا خطأ فاحش، فإن وفاة الباجي سنة أربع وسبعين وأربعمائة، هكذا أرّخه ابن خلكان والذهبي واليافعي.

قال ناصرك المختفي: ما وقع في "الإتحاف" سهو من الناسخ، ولا بعد أن وقع عدة سهو، ولو كانت من المؤلف في تأليفات صاحب "الإتحاف" مع كثرتها وعظم حجمها.

أقول: سَل ناصرك لِمَ اتهم الناسخ في هذا المرام، ولِمَ لا اجترأ على احتمال تعدد القولين في هذا المقام، وعليك أن تصلح المنسوخ، وتهدد الناسخ الماسخ لئلا يجعل كتبك ممحوة عن عداد دفاتر أهل الوسوخ، وما برأك به ناصرك بقوله لا بعد... إلخ غير مفيد، فإن وقوع زلات عديدة من المؤلف ومن الكاتب وإن كان غير بعيد، لكن كثرتها وتتابعها عنهما بعيد، فمن كثرت زلاته في تأليفه أو تنسيخه يعد من الماحين والماجنين، لا من الفاضلين والكاملين.

قلت في "إبراز الغي": الثلاثون: ذكر التحقيق في أحاديث الخلاف لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، وأرّخ وفاته سنة تسع وتسعين وخمسمائة. وهذا مخالف لما أرّخه الذهبي واليافعي وغيرهما أنه توفي سنة سبع وتسعين وخمسمائة.

قال ناصرك المختفي: ما وقع في "الإتحاف" ههنا سهو من الناسخ، ولا استبعاد فيه كما تقرر في المقدمة.

أقول: قد أبطلنا ما قررت في المقدمة، ونسبة السهو إلى الناسخ تهمة بلا شبهة.

قلت في "إبراز الغي": الحادي والثلاثون: ذكر التوضيح لمبهمات الجامع الصحيح للحافظ أبي ذر أحمد بن إبراهيم بن محمد الحلبي المشهور بـ"سبط العجمي"، وأرّخ وفاته سنة أربع وثمانين وثمانمائة، وفيه خطأ في اسمه وتاريخ وفاته، بل هو أبو الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل بن برهان الدين الطرابلسي الأصل الحلبي المولد، والدار الشافعي... إلخ.

قال ناصرك المختفي: هذه جرأة عظيمة، فإن المعترض بمجرد أن أحدهما مشهور

بـ سبط العجمي ، والآخر بـ سبط ابن العجمي حكم جزمًا بأن صاحب التوضيح أى هو أبوذر، وصاحب التلقيح أى هو أبو الوفاء رجل واحد، ولم يأت ببرهان عليه ضعيف، فضلا عن القوى، والمظنون أنهما رجلان، قال فى "الكشف" . . . إلخ.

أقول: الظن لا يغنى فى أحوال العلماء إلا عند مطابقته لما ترجم به نقادوا الفضلاء، ومجرد كلام صاحب "الكشف" لا يفيد شيئًا، فإن الأمان منه مرتفع قطعًا لكثرة ما فيه من المناقضات والمسامحات، فإن ثبت بكلام غيره من علماء الشأن أنهما اثنان، فأقم مقام الإيراد الحادى والثلاثين والإيراد الرابع والثلاثين والرابع والخمسين المذكورة فى "إبراز الغى" إيرادات أُخر من الإيرادات الجديدة التى سردناها فى مفتح هذه الرسالة ليكمل عدد إيرادات "إبراز الغى".

قلت فى "إبراز الغى": الثانى والثلاثون: ذكر عند ذكر شروح "صحيح البخارى": شرح أبى سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستى، وأرّخ وفاته سنة ثمان وثلاث مائة، وهو خطأ فإن وفاة الخطابى ليست فى السنة المذكورة، بل فى سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة على ما نص عليه السمعانى فى "الأنساب" وابن خلكان والذهبى واليافعى وغيرهم.

قال ناصرك المختفي: هذا منقول عن "الكشف"، وقد راجعته فوجدت فى النسخة المطبوعة بمصر كما نقل، والناقل الغير الملتزم الصحة لا يرد عليه شيء.

أقول: تدبر فيما ينسب إليك ناصرك مرة بعد أخرى، أعاذك الله وأمثالك عن هذه السمة البُعدى، والمراجعة إلى "كشف الظنون" لا يكفى لدفع الإيراد، فكم ممن تحصّن بالحصون لا ينجى عن الفساد، إذا كانت الحصون بنفسها غير مصونة ومأمونة، وصنعك ليس بنقل، كما مر غير مرّة، بل انتحال بلا مرية، فلا تنجو من المؤاخذات والتعقبات.

قلت فى "إبراز الغى": الثالث والثلاثون: ذكر من شروحه شرح قطب الدين عبد الكريم بن عبد النور الحلبى الحنفى، وأرّخ وفاته سنة خمس وأربعين وسبعمائة، وهذا مناقض لما أرّخ به وفاته قبل ذلك عند ذكر الاهتمام بتلخيص الإلمام سنة خمس وثلاثين.

قال ناصرك المختفي: هذا منقول عن "الكشف"، وقد راجعته، فوجدت فى المطبوع بمصر هكذا، وما ذكر عند ذكر الاهتمام مطابق لما هنالك فى النسختين، والناقل غير الملتزم الصحة لا يرد عليه شيء.

لم يخرج عنه لمن خرج على

وذلك لأنه لو كان كذلك لذكر ترجمته السخاوي في "الضوء اللامع" وغيره من تصانيفه، والسيوطي في تصانيفه وغيرهما ممن ألف في تراجم أماثل المائة التاسعة، كيف لا، وقد ذكروا من هو أدون منه علماً، وأصغر منه سناً، فعدم ذكرهم مع اهتمامهم بذكر أصحاب المائة التاسعة دليل قطعي على أنه لم يدركها، بل توفي قبلها.

وأيضاً لو كان كذلك لذكر ترجمته عبد القادر في "النور السافر في أخبار القرن العاشر" والنجم الغزي في "الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة" وغيرهما ممن صنف في تراجم أعيان المائة العاشرة، كيف لا وقد ذكروا من هو أنقص منه فضلاً، وأقل منه ذرعاً، فعدم ذكرهم في تأليفهم دليل قطعي على أنه لم يدرك المائة العاشرة لا أولها ولا آخرها.

وأيضاً لو كان كذلك لعُدّ من غرائب الدنيا، حيث وجد عمراً طويلاً في الدنيا، فكان يذكره من ذكر المعمرين، ويدرجونه في المعتمرين، وإذ ليس فليس.

وأيضاً لو كان كذلك لأدرك عصره السيوطي، المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة، والسخاوي، المتوفى سنة اثنتين بعد تسعمائة، والزين العراقي، المتوفى سنة ست وثمانمائة، والحافظ ابن حجر المتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة، والعيني وابن الهمام، والسراج ابن الملقن، والبلقيني، والمجد الفيروز آبادي، والولي العراقي، وأبو ذر الحلبي، وأبي الوفاء الحلبي الشهير بسبط ابن العجمي، ومجير الدين الحنبلي مؤرخ القدس، والشهاب أبي شريف القدسي، وابن عرب شاه مؤلف "عجائب المقدور في أخبار تيمور" والتقي المقريزي، وابن خلدون المغربي وغيرهم من علماء المائة التاسعة وغيرهم، مع أن تصانيفهم تشهد بخلافه، وتخبر بموته.

وأيضاً لو كان كذلك لشدّت إليه الرحال، وأكبّت عليه الرجال، وأخذ الأحفاد عن الأجداد، واشتهر في كل حاضر وباد، وإذ ليس فليس.

وأيضاً لو كان كذلك لما أرّخ النقاد من المؤرخين موته في المائة السابعة، ولا صرحوا في تعداد المتقين مع بقائه إلى آخر المائة العاشرة مع أنهم نصوا على موته في المائة السابعة، وهم براء من المغلطة والمجازفة.

وبالجملة فكل من له ممارسة بالنقل، ومحافظة للعقل يعلم علماً ضرورياً بكذب

ذلك التاريخ الذي ذكرتُه. فمع ذلك لا يفيد القول بأني ما ابتدعته بل أخذته من الكشف وسرقته، فإن تقليد عالم في مثل هذا الباطل لا يصدر إلا من نائم وغافل، وكون الناقل غير ملتزم الصحة ليس معناه أنه ينقل ما يجد من غير فهم، وينتحل ما يجد من غير علم، ولا يدرك بطلان ما ظهر بطلانه، ولا يشعر بطغيان ما اشتهر طغيانه. ولا يتأمل في معاني العبارات، ولا يتساهل لإدراك ما خالف القطعيات، ولا يتميز بين البديهي وبين الكسبي، ولا يبالي بتقليد من سبقه، وإن كان غلطًا قطعًا، وشططًا جدعًا، ولا يمسك عن كتابة ما كتبه من قبله وإن كان تسامحًا مبينًا، وتساهلًا متينًا، ولا يحفظ ما خزن في صدره عند كتابته، بل يجعله هجرًا مهجورًا، وهباءً منثورًا، فيكتب ما ير بصره عليه، وإن كان مخالفًا لما قام صدره عليه، ولا يقدر على إقامة الدليل، ولا على إدراك المريض من العليل، فإن مثل هذا لا يعده الأفاضل من الأماثل، وإنما معناه أنه غير ملتزم بكون منقوله صحيحًا، ولا يبالي بكونه سقيمًا، ويبرئ عهدته بتقليده، وينزه ذمته بتحويه.

وهذا وإن كان أيضًا وصفًا قبيحًا وشنيعًا، فمافوقه أشنع وأقبح، فعلى تقدير تسليم أنك متصف بهذا الذي لقبك به ناصرك، وحاشاك ثم حاشاك عن ذلك لا تحصل لك النجاة من طعن الطاعنين في نقل مثل هذا الذي هو غلط بديهي باتفاق العاقلين:

جهلتَ ولا تدري بأنك جاهل ومن لي بأن تدري بأنك لا تدري

وأما ما عرض لناصرك أن ابن رجب من تلامذة ابن القيم لا ابن تيمية، فيكفي لدفعه ما دندن به ناصرك في بحث تلمذ السيوطي عن العسقلاني.

قلت في "إبراز الغي": السادس والثلاثون: ذكر من شروحه شرح الإمام فخر الإسلام على البزدوي الحنفي، المتوفى سنة أربع وثمانين وثمانمائة، وهذا خطأ فاحش تتعجب منه الطلبة أيضًا فضلا عن الكملة، فإن من قرأ التوضيح والتلويح والهداية وغيرها يعلم قطعًا أن البزدوي مقدم على أصحابها وهم قد مضوا قبل المائة التاسعة بل بعضهم قبل الثامنة وقبل السابعة، فكيف يكون وفاة البزدوي في المائة التاسعة، أفتراه بعث بعد الموت أو خلد في الدنيا إلى يوم الفوت، وقد أرخ الكفوي في طبقات الحنفية وفاته سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة.

قال ناصرك المختفي: هكذا في الكشف المطبوع بمصر، والناقل غير ملتزم

الصحة لا يرد عليه شيء.

أقول: هذا ليس من النقل في شيء، بل التعجب منه بكونه ليس بشيء. وغير ملتزم الصحة في مثل هذا لا يترك سدى، بل يُسأل عنه، هب إنك غير ملتزم الصحة لا تلتزم تمييز الأقوال الصحيحة من المختلفة، ولا تريد نفع الخلائق بذكر الأقوال المعتبرة، بل مجرد تكثير حجم الصحيفة، وإن كان بكتابة الأقوال الباطلة والفاسدة، والشاذة والنادرة، والمردودة والمطرودة، والمتروكة والمهجورة، والساقطة والكاذبة، وإن كان هذا الصنيع موجباً لبلية أي بلية أعظم به من خصلة، لكن هل لك عقل، أم أنت عار عن العقل.

وهل قرأت التنقيح وشرحه التوضيح، وحاشيته التلويح والهداية والنهاية والبناية والعناية، ومعراج الدراية، وكشف الدراية شرح النقاية، وشرح الوقاية وغيرها من الكتب المتداولة وحواشيها وشروحها، وهل طالعت غير "كشف الظنون" من الكتب التاريخية، وكتب الطبقات والتراجم العلية.

فإن قال: لا عقل لي ولا فهم، ولم أطلع غير "الكشف" من دفاتر أهل العلم، وإنما صبغتي الأخذ منه مع قطع النظر عن غيره، وبضاعتي السير يسيرة قيل له:

إذا لم يكن للمرء عقل فإنه وإن كان ذا بيت على الناس هيّن

فإذاً تصنيف الكتب العلمية لا سيما في الفنون النقلية سيما في العلوم التاريخية، لا يجوز لك ولا لأمثالك. فإن من يبلغ هذه المرتبة لا يتأهل؛ لأن يبيع في هذه المسالك المشرفة، ولا يستأهل لأن يشيع كتبه المؤلفة. فلكل كلام موقع، ولكل مرام موضع، ولكل رجل شأن، ولأمر شأن، فالأدنى لا يتيح له أن يختار صنع الأعلى، وما أحسن قول أبي عمرو بن العلاء:

من تحلّى بغير ما هو فيه فضحته شواهد الامتحان

وإن قال: أنا عاقل عالم، يقظ غير نائم. قيل له: فهلا علمت أن صدر الشريعة وصاحب الهداية وغيرهما من أرباب الدراية قد نقلوا في كتبهم قواعد من البزدوي، ووسموه بأوصاف المتوفى، لا بأوصاف الحي، هلا تذكرت أن كلا من المؤرخين المتقدمين نص على موت البزدوي قبل المائة التاسعة بسنين، هلا فهمت أنه لو كان البزدوي من الأحياء في المائة التاسعة لم يكن من المعمرين أو غير معمرين، فهو

كان أولهما لعدوه من المعمرين، وأدرجوه في المستغربين، ولو كان ثانيهما لم يستقم نقل صاحب "الهداية" وصدر الشريعة وغيرهما عمن لم يدرك المائة التاسعة عنه شيئا من المباني والمعاني، هلا أدركت أنه لو كان موت البزدوي في المائة التاسعة لذكره السخاوي في "الضوء اللامع" لأهل القرن التاسع وغيره ممن سبقه، أو عاصره ممن صنّف في تراجم أعيان المائة التاسعة والثامنة وغيرهما مما قبلهما، هلا أشعرت أنه لو كان كذلك لأدرك البزدوي عيانًا أو زمانًا السيوطي والسخاوي والقسطلاني والعيني والبلقيني والتفهني، وابن الكركي وابن أبي الشريف القدسي ومجير الدين الحنبلي القدسي، والزين ابن نجيم المصري، والطرابلسي، وابن الهمام وغيرهم من الأعلام، وإذ ليس فليس، هلا تأملت في أنه لو كان كذلك لكثرت إليه الرحلة، واغتنمته الأجلة، ووُصف بأنه ألحق الأحفاد بالأجداد، وتشرفت بملاقاته علماء البلاد.

وبالجملة فكون ما تفوّهت مخالفًا للعقل والنقل يعرفه كل من أرباب النقل والعقل، فكيف لم تتنبه عليه مع علمك وعقلك.

فإن قال: قد غلب عليّ السهو عن كل ما ذكرته عند ذكر ما ذكرتُه.

قيل له: فأنت مُغفّل، لا يعتمد على تحريرك، ولا يعول

وإن قال: كنت ذاكرا عالما لكني اتبعت ما في "كشف الظنون"

قيل له: فمثل هذا التقليد حرام عند أهل الإسلام لا يرتكبه إلا المفتون، فاحفظ هذا كله بفعلك فيما مضى، وما يأتي ذكره.

ولعمري إبهام الطابع في مثل هذه الصورة كموت البزدوي والدارقطني في المائة التاسعة، وابن رجب في المائة العاشرة وغيرها مما مر، ويأتي ذكرها بالسهو والزلة والافتراء على الناسخ في مثل هذه الجريمة بصدور الخطيئة، كان أهون وأنجى من التشبث بذيل "كشف الظنون"، فإن بالتشبث به في مثل هذه الزلات الفاحشة، والإقرار بتقليده في مثل هذه السقطات المتفاحشة قد ساءت بك الظنون، فوا حسرتاه على هذه النصرة، ووا أسفاه على هذه العسرة، نجّاك الله وأمثالك عن مثل ذلك، وما أحسن قول واصل بن عطاء.

حتى متى لا نرى عدلا نسرّ به ... ولا نرى لوُلاة الحق أعوانا

مستمسكين بحق قائمين به ... إذا تلوّن أهل الجور ألوانا

يا للرجال لداء لا دواء له　　وقائد ذي عمى يقتاد عميانا

قلت في "إبراز الغي": السابع والثلاثون: ذكر من شراحه القاضي أبو الوليد سليمان الباجي، وأرّخ وفاته سنة أربع وسبعين وأربعمائة، وهذا مناقض لما ذكره سابقا أنه مات سنة أربع وسبعين وسبعمائة.

قال ناصرك المختفي: ما ذكره سابقا فهو سهو من الناسخ.

أقول: فبئس المنسوخ وبئس الناسخ الذي قدمه في باب الأغلاط راسخ.

قلت في "إبراز الغي": الثامن والثلاثون: ذكر من شراح "صحيح مسلم" علي القاري المكي، وأرّخ وفاته سنة ست عشرة وألف، وهذا مخالف لما في "خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر" وغيره أنه توفي سنة أربع عشرة وألف.

قال ناصرك المختفي: هذا منقول عن "الكشف" وراجعته فوجدت في كل النسخ كما نقل، والناقل الغير الملتزم الصحة لا يرد عليه وارد.

أقول: قال محمد بن فضل الله الدمشقي المعروف بـ "المحبي" في "خلاصة الأثر": علي بن محمد سلطان الهروي المعروف بـ "القاري" الحنفي نزيل مكة وأحد صدور العلم، فرد عصره الباهر، السمت في التحقيق وتنقيح العبارات، وشهرته كافية عن الإطراء في وصفه: ولد بهراة ورحل إلى مكة وتديرها، وأخذ بها عن الأستاذ أبي الحسن البكري والسيد زكريا الحسيني، والشهاب أحمد بن حجر الهيثمي والشيخ أحمد المصري تلميذ القاضي زكريا، والشيخ عبد الله السندي، والعلامة قطب الدين المكي وغيرهم. واشتهر ذكره وطار صيته، وألف التآليف الكثيرة اللطيفة التأدية المحتوية على الفوائد الجليلة، وكانت وفاته في شوال سنة أربع عشرة وألف، ودفن بالمعلاة -انتهى-.

وفي "لطف السمر وقطف الثمر" و"ذيل الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة" كلاهما للنجم علي الغزي: علي القاري العجمي العلامة نزيل مكة المشرفة، توفي بمكة سنة أربع عشرة بعد الألف -انتهى-.

وهكذا صرّح به غيرهما من النقاد، ومن ذكر خلافه عدّ من أصحاب الرقاد صاحب "كشف الظنون" كان أو من قلّده، وتقليده في مثله معيوب عند الكملة، والناقل غير الملتزم مع قطع النظر عما عليه من الوزر والإثم يعاب عليه هذا الوصف القبيح، ويوسم الشنيع، أعاذنا الله تعالى وعلماء خلقه عن مثله.

قلت في "إبراز الغي": التاسع والثلاثون: ذكر في شروح "جامع الترمذي" شرح الحافظ أبي بكر بن العربي: محمد بن عبد الله الإشبيلي المالكي، وأرّخ وفاته سنة ست وأربعين وخمسمائة، وهذا مخالف لما ذكره الثقات كابن خلكان والذهبي واليافعي وابن بشكوال وغيرهم أنه مات سنة ثلاث وأربعين.

قال ناصرك المختفي: هذا منقول عن "الكشف"، والناقل الغير الملتزم الصحة لا يرد عليه إيراد.

أقول: قول مؤلف "الكشف" في موضع مع مناقضته لمواضع أخر منه، ومخالفته لقول من هو أوثق منه مردود، والانتحال منه انتحال مطرود، وعدم التزام الصحة خطيئة جسيمة، وجريمة فخيمة، لا يجوز الاعتماد بزُبُر من اتصف بهذه الصفة الرذيلة، ولا الاستناد بكتب من وسم بهذه السمة الغسيلة.

قلت في "إبراز الغي": الأربعون: ذكر من شراحه الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن رجب الحنبلي، وأرّخ وفاته سنة خمس وتسعين وسبعمائة، هذا مناقض لما مرّ منه سابقًا أنه مات سنة خمس وتسعين وتسعمائة.

قال ناصرك المختفي: ما مرّ سابقًا مطابق لما في "الكشف" المطبوع، وهذا أيضًا مطابق للنسختين، والناقل لا يعكر عليه بشيء.

أقول: فأنت امرؤ[1] تعدو على كل غرّة، فتخطئ فيها تارة وتصيب.

الناقل وإن لم يكن ملتزم الصحة، والمنتحل وإن لم يكن مميزًا بين العدة والعدة، إنما يُعذر إذا كان من الجاهلين، وغرضه ليس إلا شهرته بين الغافلين، وأما إذا كان من العاقلين، معدودًا في العالمين، فلا يُعذر من هذه الحركة الخالية عن البركة، بل يُطعن عليه بأنه ترك ما هو الواجب عليه، وعلى أمثاله من تنقيد مكتوباته، وبأنه كيف جوّز نقل قولين متعارضين من غير إشارة إلى ترجيح في البين، وبأنه كيف لم يتنبه على التخالف الواقع في ما انتحل عنه، وكيف لم يقف على التعارض الواقع في ما سرق عنه، وبأنه كيف لم يحفظ ما قدمت يداه، ونسي ما كتبه وما أبداه، وبأنه كيف جوز تقليد كتاب فيه تحريرات متخالفة، وتسطيرات متناقضة، تقليد الأعمى مع تشنيعه على طائفة التقليد العظمى، وبأنه كيف جوز كتابة قول: "أجمعت كلمات النقاد على خلافه"، وكيف حل

---

(۱) امرؤ: الرجل، ورد أطلق على الذئب، كذا في حياة الحيوان.

له جمع ما وجد مع اتفاق الكل أو الأكثر على بطلانه، وبأنه كيف لم يراجع عند تأليفه دفاتر أهل العلوم، ولم يطالع زبر أهل الفهوم، وبأنه كيف لم يهذب كلامه ولم ينقح مرامه، ولم يبال بجمع ما وجده في كتاب، وإن كان غير صواب، وبأنه كيف لم يهتم بمطابقة ما في "الكشف" بما في كتب الفن، ولم يخف من نقل ما هو باطل بالقطع واليقين.

ويكفيك قول الشهاب أحمد المكي الشهير بابن العُليف، المتوفى سنة ست وعشرين وتسعمائة نصحاً ووعظاً:

خذ جانب العليا ودع ما يُترك ... فرضى البرية غاية لا تُدرك

واجعل سبيل الذل عنك بمعزل ... فالعز أحسن ما به يتمسك

قلت في "إبراز الغي": الحادي والأربعون: ذكر "جامع المسانيد والألقاب" لابن الجوزي، وأرخ وفاته سنة سبع وتسعين وخمسمائة، وهذا مخالف لما مر منه سابقاً أنه توفي سنة تسع وتسعين.

قال ناصرك المختفي: ما ذكر ههنا هو الصحيح، وأما ما ذكره سابقاً، فسهو من الناسخ.

أقول: لم اتهمت الناسخ بهذا الشين مع سهولة احتمال تعدد القولين، فإن التفاوت بين ما ذكرته، وبين ما صححته ليس إلا بقدر السنتين.

تنبيه:

قد زل قدم ناصرك، وتم اقتداؤه بك، حيث ذكر مقام لفظ تسع وتسعين الواقع في كلامي لفظ تسع وستين

قلت في "إبراز الغي": الثاني والأربعون: ذكر "جامع المسانيد" لعماد الدين إسماعيل بن عمر المعروف بابن كثير الدمشقي، المتوفى سنة أربع وتسعين وستمائة. وهذا خطأ فاحش، فإن ولادته بعد السنة المذكورة، ووفاته في السنة الثامنة.

قال ناصرك المختفي: هكذا في "الكشف" المطبوع بمصر، ومنه نقل صاحب الإتحاف.

أقول: قد أثبت بنقل عبارة "الدرر الكامنة" للحافظ ابن حجر، و"طبقات

سخيف ممن لا تمييز له بين الربيع والخريف، ولا إدراك له لتفرقة اللطيف من الكثيف، والقوي من الضعيف:

وإذا رجوت المستحيل فإنما تبني الرجاء على شفيرة هار

قلت في "إبراز الغي": الرابع والأربعون: ذكر "الحصن الحصين" لمحمد بن محمد الجزري، وأرّخ وفاته سنة أربع وثلاثين وسبعمائة، وهو خطأ فاحش، فإنه ولد بعد هذه السنة، ووفاته في المائة التاسعة سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة، كما ذكره أحمد بن مصطفى الشهير بـ"طاشكبرى زاده" في "الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية"... إلخ.

قال ناصرك المختفي: هكذا في المطبوع بمصر، ومنه نقل صاحب "الإتحاف".

أقول: بئس النقل وبئس الانتحال، وما مثله إلا مثل ما يكتب الكذب القطعي أو المحال، ثم يحيله على غيره، ويبرّئ ذمته عما قيل ويقال.

ولنا: على بطلان ما ذكرت أدلة ساطعة، وبراهين قاطعة:

منها: قول القاضي زين الدين عبد الرحمن بن الشمس محمد العليمي المقدسي الشهير بـ"مجير الدين" الحنبلي مؤرّخ القدس، المتوفى سنة ثمان وعشرين وتسعمائة في كتابه "الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل" في ترجمة الشمس الجزري مؤلف "الحصن الحصين": مولده ليلة السبت سادس عشر رمضان سنة احدى وخمسين وسبعمائة -انتهى-.

ومنها: قوله في ترجمته: حضر القاهرة سنة سبع وعشرين وثمانمائة -انتهى-.

ومنها: قوله في ترجمته سافر بشيراز وتوفي هناك سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة -انتهى-.

ومنها: قول مؤلف الشقائق النعمانية في ترجمته: ولد في رمضان سنة احدى وخمسين وسبعمائة -انتهى-.

ومنها: قوله في ترجمته: حفظ القرآن وصلى به سنة خمس وستين وسبعمائة -انتهى-.

ومنها: قوله في ترجمته: جمع القراءات السبعة سنة ثمان وستين وسبعمائة -انتهى-.

ومنها: قوله رحل إلى البلدة المصرية سنة تسع وستين وسبعمائة -انتهى-.

ومنها: قوله أجاز له إسماعيل بن كثير سنة أربع وسبعين وسبعمائة -انتهى-.

ومنها: قوله أجاز له البلقيني سنة خمس وثمانين وسبعمائة -انتهى-.

ومنها: قوله ولي قضاء الشام سنة ثلاث وتسعين وسبعمائة -انتهى-.

ومنها: قوله ثم دخل الروم لما ناله من الظلم في الديار المصرية سنة ثمان وتسعين وسبعمائة -انتهى-.

ومنها: قوله لما كانت الفتنة التيمورية في أول سنة خمس وثمانمائة أخذه تيمور إلى ما وراء النهر -انتهى-.

ومنها: قوله لما مات تيمور في شعبان سنة سبع وثمانمائة خرج الجزري من تلك البلاد -انتهى-.

ومنها: قوله فتح الله بالمجاورة بالحرمين سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة -انتهى-.

ومنها: قوله ثم توجه إلى شيراز سنة سبع وعشرين وثمانمائة -انتهى-.

ومنها: قوله مات بشيراز في يوم الجمعة لخمس خلون من ربيع الأول سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة -انتهى-.

ومنها: قوله ولد ابنه أبو الفتح بدمشق سنة سبع وسبعين وسبعمائة -انتهى-.

ومنها: قوله مات أبو الفتح سنة أربع عشرة وثمانمائة وكان والده إذ ذاك بشيراز -انتهى-.

ومنها: قوله ولد ابنه الآخر في رمضان وهو أبوبكر أحمد سنة ثمانين وسبعمائة -انتهى-.

ومنها: قوله لما يسّر الله الحج لوالده سنة سبع وعشرين وثمانمائة اجتمعا -انتهى-.

ومنها: قوله في ترجمة أبي الخير محمد بن مؤلف الحصن المذكور: ولد في جمادي الأولى سنة تسع وثمانين وسبعمائة -انتهى-.

ومنها: قوله لما دخل والده الروم سنة إحدى وثمانمائة حضر إليه -انتهى-.

ومنها: قوله أكمل جميع القراءات على والده سنة ثلاث وثمانمائة -انتهى-.

ومنها: قوله لحق أي أبو الخير بوالده إلى مدينة كش في أيام الأمير تيمور في أوائل سنة سبع وثمانمائة -انتهى-.

ومنها: قول شهاب الله أحمد الدمشقي الرومي المعروف بـ ابن عرب شاه،

المتوفى بالقاهرة سنة أربع وخمسين وثمانمائة في "عجائب المقدور في أخبار تيمور" عند ذكر علماء عصر تيمور: ومن المحدثين الشيخ شمس الدين محمد بن الجزري كان أخذه من الروم، وكان قد هرب إليها من مصر بعد توجهه من بلاد الشام قبل الفتنة، توفي بشيراز -انتهى-.

فخذ هذه الأقوال، واعلم بأن موت الجزري في سنة أربع وثلاثين وسبعمائة، كما وقع في "الكشف" أمر محال، وتقليدك به لا يتخلص من بالوعة الإشكال، فإن مثل هذا الانتحال أمر بطال، لا يختاره إلا من آثر طرق الضلال، وقد اكتفيت على هذا القدر من الأقوال، هربًا عن التطويل المورث إلى الإملال، وإلا فإني بحمد الله ذي الجلال قادر على أن أقيم من الدلائل على أنه قول باطل بلا اعتلال أزيد من آلاف من غير إعضال.

ويكفيك في بطلان ما انتحلته قول الجزري بنفسه في آخر "حصنه": قال كاتبه محمد بن محمد الجزري لطف الله به غربته وأخذ بيده في شدته فرغت من ترصيف هذا الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين يوم الأحد بعد الظهر الثاني والعشرين من ذي الحجة الحرام سنة إحدى وتسعين وسبعمائة بمدرستي التي أنشأتها برأس عقبة الكتان داخل دمشق المحروسة... إلخ.

فيا للعجب من عالم يعد نفسه من الفضلاء ويدرج اسمه في الكملاء، ويدعي مهارته في الفنون التاريخية، وممارسته بالكتب النقلية، ويرتضي بتلقيبه بمجدد الملة على رأس هذه المائة، يقلد صاحب "كشف الظنون" في أمثال هذه المواضع، ويصر على ما كسبه ويحيله عليه ظنًا أنه له نافع، ولا يشعر بأن مثل هذا التقليد في مثل هذا الفاسد لا يليق إلا بالعاند المعاند، ولا ينجو أحد من الجهلاء والنبلاء بمثل هذا الأخذ الكاسد، بل يكون كل من التابع والمتبوع مطعونًا، وبوبال ما كتبه مرهونًا، ولننشده ما أنشده الحريري في المقامة الحادية عشر من مقاماته:

أيا من يدّعي الفهم إلى كم يا أخا الوهم تُعبّي الذنب والذّم، وتُخطي الخطأ الجمّ، أما بان لك العيبُ، أمّا أنذرك الشيبُ، وما في نُصحه ريبٌ، ولا سُمعك قد صمّ، أما نادى بك الموت، أما أسمعك الصوت، أما تخشى من الفوت، فتحتاط وتهتمّ، فكم تسدرُ في السهو، وتختال من الزّهو، وتنصبُّ إلى اللهو، كأنّ الموت ما عمّ، وحتّام تجافيك، وأبطأ تلافيك، طباعًا جمعت فيك عيوبًا شملُها انضمّ.

وقع في "إبراز الغي" - الخامس والأربعون: ذكر في ذكر "الحصن": أن الجزري قد خرج من خوف تيمور تحصن بهذا الحصن، وهذا يقضي منه العجب، فإنه لما ذكر أنه توفي سنة أربع وثلاثين وسبعمائة كيف يصح طلب تيمور وفراره منه، فإن وقعة تيمور في تلك البلاد كانت في آخر الثامنة، وابتداء المائة التاسعة، لا في الثامنة، أفتراه طلبه بعد موته وفر منه في قبره.

قال المعترض المختفي: هكذا في "الكشف"، والاستبعاد المذكور يرد على صاحب "الكشف" لا على صاحب "الإتحاف"، فإنه ناقل غير ملتزم لصحة ما ينقله.

أقول: كون الناقل غير ملتزم الصحة أمر آخر، وكونه لا عقل له، ولا فهم له أمر آخر، والأول لو فرض لا ينجو الآخر قطعاً، وهل هذا إلا كما وجدت في كتاب أن في سنة فلان قرآن مكتوباً قبل نبينا ﷺ فنقلته من غير روية، أو وجدت في كتاب أن عثمان بن عفان مات في العشرة الرابعة من الهجرة، وهتم بجمع القرآن في العشرة الخامسة، أو سمعت من رجل أن سلطان لكهنو مات في أيام فتنة الهند، وذهب إلى لندن بعده، أو رأيت في موضع أن السلطان عالمكير مات سنة تسعمائة وكتب الرقعات في المائة الحادية عشر، أو وجدت في دفتر أن البخاري مات يوم ولادة أبي حنيفة، وصنف صحيحه في المائة الثالثة، أو اطلعت في كتاب على أن سيدنا إبراهيم الخليل حاج نمرود في زمان صاحب تيمور، فنقلت كل ذلك من غير بصيرة، وقلت عند الطعن عليك بأني ناقل غير ملتزم الصحة.

فهل يمكنك بأنه ينجو من الطعن بمثل هذه الحركة، أيحل لك مثل هذه السرقة، أيجوز لك مثل هذه السفسطة، أيباح لك مثل هذه المغلطة، أما علمت عند مطالعة "كشف الظنون" والسرقة أنه لما حكم صاحب "الكشف" بموته سنة أربع وثلاثين وسبعمائة، كيف يصح قوله أنه صنف "الحصن" في الفتنة التيمورية، فإن الأطفال الناظرين [illegible] المشهور في أخبار تيمور أيضاً يعلمون أن فتنته في تلك البلاد لم تكن في تلك الأيام، وهذا لا يشترط لعلمه فضل كبير، بل يطلع عليه كل ذي مسكة، وإن كان ذا باع قصير، فكيف لم تتنبه عليه، ولم تنبه عليه.

وما مثل تحريرك في أمثال هذا المقام إلا مثل ما حكي أن السلطان عالمكير حضر مجلس [illegible] من [illegible] بالزهد والورع والكرامة، فقيل له ذلك الرجل في أثناء مكالماته - [illegible]

مضى في هذه الأمة سلطانان عظيما الشأن سكندر ذو القرنين ويزيد، فتبسم السلطان، وقال له بعض ندمائه لهذا الرجل مع قطع النظر عن الكشف والكرامة: مهارة تامة في الفنون التاريخية، فظهر منطقة جهله عند السلطان فمن دونه.

قال في «إبراز الغي» : السادس والأربعون: ذكر بعد سطور عديدة ما معربه: أنه فرغ من تأليف «الحصن» يوم الأحد الثاني والعشرين من ذي الحجة سنة إحدى وتسعين وسبعمائة، وهذا أعجب من الأولين، فإنه لما كانت وفاته سنة أربع وثلاثين وسبعمائة، فكيف يصح إتمامه «الحصن» في السنة الحادية والتسعين وسبعمائة، ولعله ظنّ أنه صنفه في قبره.

قال ناصرك المختفي: هذا تصحيف من الناسخ، فإنه كتب لفظ تسعمائة موضع سبعمائة، وبينهما من شبه الصورة ما لا يخفى.

أقول: فألبسه خلعة العزة، حيث اقتفى أثرك في كثرة الزلة، وأكرمه على حسب المعرفة، حيث سعى في موافقة سيرته بسيرتك في شدة الغفلة

قال في «إبراز الغي» : السابع والأربعون: هذا يدل على أنه لم تتفق له مطالعة «الحصن» فضلا عن استفادة بركته، فإن المؤلف بنفسه صرح في آخره أنه أتمه سنة إحدى وتسعين وسبعمائة.

قال ناصرك المختفي: كلاهما غلطان، فإنه قد ظفر بمطالعته واستفاد منه... إلخ.

أقول: هذا عجب عجيب، يتعجب منه كل لبيب، فيا لك عصمك الله عن غفلتك لما حصلت له مطالعة «الحصن» والاستفادة منه، فلم حكمت بموته سنة أربع وثلاثين وسبعمائة، فإن من مات في تلك السنة لا يمكن أن يتم تصنيفه سنة إحدى وتسعين وسبعمائة إلا أن يقال: إنه وصفه في رمته، وألفه في قبره. فإن تخلصت بأني قد كتبت فيما أنه أتم «الحصن» سنة إحدى وتسعين، وإنما أرخت موته سنة أربع وثلاثين تقليدا لصاحب «كشف الظنون» قيل لك: حاشاك عن ذلك ثم حاشاك، فإن مثل هذا التقليد مع مثل هذا العلم نوع من الجنون، وللجنون فنون.

وإن اعتذرت بأني كنت قد نسيته، وصاحب النسيان معذور

قيل لك: إنما يكون معذورا إذا صدر ذلك منه أحيانا لا من تواتر عنه السهو المستمر، والنسيان

قلت في "إبراز الغيّ" : الثامن والأربعون: ذكر بعد سطور عديدة أن "شرح الحصن" المسمّى بـ مفتاح الحصن الحصين" شرح مفيد لمؤلفه، وفرغ منه سنة إحدى وثلاثين وثمانمائة بعد تأليف "الحصن" بأربعين سنة، وهذا يفضي إلى العجب على العجب. فإنه لما ذكر سابقًا أنه فرغ من تأليف "الحصن" سنة إحدى وتسعين وتسعمائة، وأنه مات سنة أربع وثلاثين وسبعمائة، فكيف يمكن فراغه من تأليف "شرح الحصن" بعد تأليف "الحصن" نحو أربعين سنة.

قال ناصرك المختفي : ما قال صاحب "الإتحاف" ههنا منقول عن "الكشف". فما ورد إن ورد إنما يرد على صاحب "الكشف" لا على الناقل الغير الملتزم للصحة.

أقول: لا حول ولا قوّة إلا بالله من بلغت غفلته إلى هذا القدر حرم عليه التأليف ولو بقدر سطر، أما فهمت كون ما في "الكشف" غلطًا محضًا حيث يؤرّخ وفاته سنة أربع وثلاثين وسبعمائة، ثم يدعى أنه فرغ من تأليف "شرح حصنه" بعد تأليفه بنحو أربعين سنة سنة إحدى وثلاثين وثمانمائة.

ولعمري هذا كله يعرفه البله والصبيان، فكيف بمن له علو شأن:

لا خير في مَحيا امرء نَشْرُ كنشر ميت بعد عشر نُبِش

قلت في "إبراز الغيّ": التاسع والأربعون: ذكر "در السحابة في وفيات الصحابة" لرضي الدين حسن بن محمد الصغاني، وأرّخ وفاته سنة خمس وستمائة، وهو غلط مخالف لما في "طبقات الحنفية" لكفوي، و"طبقات النحاة" و"سبحة المرجان" وغيرها أنه مات سنة خمسين وستمائة.

قال ناصرك المختفي: هذا قطعًا من الناسخ.

أقول: فعليك أن تصلح المنسوخ وتزجر الناسخ، وأنشد عنده ناصحًا وزاجرًا ما ينسب إلى علي المرتضى -رحمه الله وارتضى-:

يا مؤثر الدنيا على دينه والتائِهِ الحيران في قصده
أصبحت ترجو الخلد فيها أبرز ناب الموت عن حده
هيهات إن الموت ذو أسهم من يَرْمِه يوما بها يُرْدِه

قلت في "إبراز الغيّ" : الخمسون: ذكر "دقائق الأخبار" لمحمد بن سلامة أبو عبد الله القضاعي، وأرّخ وفاته سنة أربع وخمسين وأربعمائة، وهو مخالف لما أرّخ به وفاته عند

ذكر الأماني أنه توفي سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة.

قال ناصرك المختفي: قد عرفت سابقًا أن ما ذكر عند الأماني سهو من الناسخ.

أقول: فشلّ يد الناسخ وقدمه، وعظّم مسلك وقلمه.

قلت في "إبراز الغي": الحادي والخمسون: ذكر سنن الدارقطني علي بن عمر الحافظ البغدادي، وأرّخ وفاته سنة خمس وثمانين وثمانمائة. وهذا أمر يضحك عليه الطلبة فضلا عن الكملة، فإن أهل العلم قاطبة يعلمون أن الدارقطني لم يدرك المائة التاسعة، بل ولا الثامنة ولا السابعة، ولا السادسة ولا الخامسة.

قال ناصرك المختفي: ما ذكر ههنا مطابق في "الكشف" المطبوع بمصر، والناقل الغير الملتزم الصحة لا يرد عليه شيء.

أقول: أن هذا الشيء عجاب بلا شك وارتياب لا يتفوه به إلا من لا يميّز بين القشر واللباب، والجسر والجُباب، والنقمة والثواب، والرحمة والعذاب والباطل والصواب، والصحيح والخراب، ومن لا يؤمن بأن الكل أعظم من الجزء قطعًا مستندا بأن ذنب الطاوس أعظم منه يقينا. ومن لا يبالي باجتماع المثلين، ويجوز ارتفاع الأمان عن الحس من البين، ولا من لا يقطع بشيء وإن كان ذائعا، ولا يعرف بطلان شيء وإن كان شائعًا، ومن لا امتياز له بالفرق بين الضائع والذائع، والحُلوّ والمالح، والصالح والطالح، والمزيل والمثلع، والمخلوط والناصع، والعاذل والناصح، والآدمي والناضح، والخفي والواضح، والكاذب والواقع، والطبيب والجادع، ومن لا مُسكة له، ولا دربة له، ولا فهم له، ولا علم له ولا وقاية له، ولا دراية له، ومن لم يجالس أهل العلم، ولم يؤانس أهل الفهم، ولم يتأهل لترصيف الفوائد النفيسة، ولم يتوغل في تحصيل الفرائد اللطيفة.

وذلك لأن العلماء بأجمعهم والفضلاء بأسرهم يعلمون علما ضروريا بطلان إدراك الدارقطني المائة الخامسة فما بعدها كعلمهم بأن أبا بكر وعمر وعثمان وعليا وغيرهم من الصحابة لم يدركوا المائة العاشرة، وبأن أبا حنيفة والشافعي وأحمد ومالكا لم يدركوا المائة الثامنة، وبأن ذا القرنين ولقمان الحكيم لم يدرك زمان بعثة خاتم الأنبياء، وبأن آدم أبا البشر سيد الأصفياء لم يدرك زمان غوث الثقلين وغيره من الأولياء، وبأن طوفان نوح لم يكن في زمان أصحاب الفيل، وبأن الإمام الغزالي مؤلف "إحياء العلوم" لم يكن في زمان الخليل، وبأن البخاري ومسلمًا وأبا داود والترمذي وابن ماجة

والنسائي وغيرهم من أصحاب الكتب المعتبرة لم يدركوا الفتنة التيمورية، وبأن ابن حجر العسقلاني والمكي والعيني والسيوطي والسخاوي والقسطلاني والبلقيني واللقيني والناصر اللقاني وغيرهم ممن نحا نحوهم لم يدركوا فتنة الهند الداهية إلى غير ذلك من الأمور الضرورية القطعية، فهل يباح لعاقل وعالم غير غافل ولا نائم أن يحكم بموت الدارقطني في المائة التاسعة ثم يجعل نفسه غير ملتزم الصحة، ويبرئ ذمته بالحوالة إلى غيره ممن زل قدمه وضل قلمه.

أما علم أن التقليد في مثل هذا الباطل من شأن الغافل، أما فهم أن مثل هذا حرام على الفاضل، وإن استحسنه الجاهل، أما أن له أن ينتبه لبطلانه، أما حان له أن ينبه على خسرانه، أما تذكر عند تأليفه ما يرتدع به عن مثل هذا الصنع، وينزجر عن هذا القبح، أما عقل أن نقل مثل هذه الأباطيل قلب لموضوع التاريخ، وتضليل لا نفع فيه، ولا هدى لسواء السبيل، ولعمري من بلغت مساهلاته إلى هذه المرتبة حرم الانتفاع بمكاتباته بالمرة، وإن كان ذا دعوى عريضة ذا مرة وسطوة وقوة.

عقله عقل طائر وهو في خلقة الجمل

قلت في "إبراز الغي": الثاني والخمسون: ذكر "شرح حديث الأربعين" للبركلي الرومي، وأرّخ وفاته سنة إحدى وثمانين وتسعمائة، وهذا مخالف لما مرّ منه عند ذكر الأربعين أنه مات سنة ستين وتسعمائة.

قال الصارف المختفي: هكذا في "الكشف" هنا من نسختي "الكشف"، وأما ما ذكر عند ذكر الأربعين فمطابق لما في "الكشف" المطبوع بمصر، والناقل بريء عن الاعتراض.

أقول: كلا بل يؤاخذ بأنه كيف ترك ما لزم عليه بالافتراض من التمييز بين السكين والمقراض، وكيف نزل عن منصبه من الامتياز بين ابن لبون وابن مخاض، وكيف جوّز نقل أقوال متخالفة فيها مردود وذو انتقاض، وكيف قلّب موضوع الأمور التاريخية من الاطلاع على الوقائع الواقعية من غير ريب وانقباض، وكيف تحمل الانتحال المنكر عن الكشف من دون الكشف والاهتمام بالتنقيح والانتهاض، وكيف لم يسلك مسلك أمثاله من العلماء وأقرانه من العقلاء بطرح القول المردود واختيار المرتاض، وكيف هجر الاقتصار على الصحيح والقول الصراح لئلا يُعد من الرفاض.

إذا حججت بمال أصله دنس فما حججت ولكن حجّت العير

ما كل من حج بيت الله مبرور ما يقبل الله إلا كل طيبة

هذا كله إذا كان عالمًا عاقلا فاضلا، كاملا يافعًا نافعًا، جامعًا رافعًا مدرسًا، مصنفًا معلمًا موصفًا، موسومًا بالماهر والنباض، وأما إن كان غافلا جاهلا، خائنًا نائمًا، يابسًا عابسًا، مشاجرًا مكابرًا، كاسدًا عاندًا، مائجًا مسحيًا، ساهيًا لاهيًا، هائمًا، عنيدًا، فاترًا قاصرًا، ساقطًا غالطًا، متروكًا مهجورًا، مفروكًا مدحورًا، فهو خارج عند العلماء عن عداد العقلاء، ومقرر في حقه وفي حق أمثاله: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لا يَرْجِعُونَ﴾ ﴿فَذَرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾.

لكل داء دواء يستطب به إلا الحماقة أعيت من يداويها

قلت في "إبراز الغي": الثالث والخمسون: ذكر شرح حديث عبادة للشيخ ابن أبي جمرة وأرخ وفاته سنة خمس وسبعين وستمائة، وهذا مخالف لما أرخ به جمع من معتبرين.

قال ناصرك المختفي: ما ذكر مطابق لنسختي "الكشف".

أقول: هذا لا يفيد شيئًا من "الفتح" و"الكشف".

قلت في "إبراز الغي": الرابع والخمسون: ذكر من شروح "شفاء عياض" شرح أبي ذر أحمد بن إبراهيم الحلبي، المتوفى سنة أربع وثمانين وثمانمائة، وهذا مع كونه غير صحيح في نفسه معارض، بما أرخه به عند ذكر شراح "صحيح البخاري": أنه مات سنة إحدى وأربعين وثمانمائة.

قال ناصرك المختفي: عدم صحته في نفسه غير مسلّمة كما مرّ منا ذكره.

أقول: قد مرّ منا ما يتعلق بهذا المقام، فتذكر.

قلت في "إبراز الغي": الخامس والخمسون: ذكر من شراح "الشفاء" كمال الدين محمد بن أبي شريف القدسي، المتوفى سنة إحدى وخمسين وتسعمائة، وهذا ليس بصحيح، فقد ذكر ترجمته مطولة تلميذه مجير الدين الحنبلي القدسي في "الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل"، وأرخ تاريخ ولادته سنة اثنتين وعشرين وثمانمائة... إلخ.

قال ناصرك المختفي: هكذا في هذا المقام في "الكشف" المطبوع بمصر، والناقل الغير الملتزم الصحة لا يرد عليه شيء.

أقول: بل يرد عليه أنه ترك مسالك العاقلين النافعين، واختار طريق الجاهلين

المغربين، وقد ذكر السخاوي في «الضوء اللامع» لابن أبي شريف المذكور ترجمة طويلة، وكذا مؤرخ دمشق صاحب «الأنس الجليل» كما نقلت عبارته في «إبراز الغي»، وصاحب «النور السافر عن أخبار القرن العاشر» وغيرهم، وكلهم قد أجمعوا على أنه ولد سنة اثنتين وعشرين وثمانمائة، ونص صاحب «النور» وبعض تلامذة السخاوي في هوامش «الضوء» وصاحب «الكشف» في مواضع من كتابه وغيرهم على أنه مات سنة ست أو خمس وتسعمائة، وبالجملة اتفقوا على أنه لم يدرك العشرة الثانية من المائة العاشرة، فضلا عن ما بعدها، فالقول بكون موته في العشرة السادسة منها باطل قطعًا عند من أوتي ممارسة بكتب التواريخ وفهمًا، ولا ينجو عالم من كونه مطعونًا بتقليد صاحب «الكشف» في كل شيء وإن كان منقوصًا ومفتونًا.

قلت في «إبراز الغي»: السادس والخمسون: ذكر من شروح «الشفاء» شرح أبي عبد الله أحمد بن محمد بن مرزوق التلمساني المالكي، المتوفى سنة إحدى وثمانين وسبعمائة. وهذا مخالف لما مرّ منه عند ذكر شروح «صحيح البخاري»، وشرح العلامة أبي عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق التلمساني المالكي شارح «البردة»، المتوفى سنة اثنتين وأربعين وثمانمائة.

قال المعترض المختفي: ما ذكر في الموضعين مطابق للكشف في الموضعين، والناقل لغير ملتزم الصحة لا يرد عليه شيء.

أقول: بل يرد عليه أنك لما كنت غير موصوف بالحفظ والتنقيح، وغير قادر على الامتياز بين الباطل والصحيح، ولا لك ممارسة بالتراجم، ولا مناسبة بالمعالم، فلم أتعبت قلمك، ولم أدخلت قدمك في هذه الطرق المضيقة التي لا يستحق أن يدخل فيها إلا الموصوف بالمهارة اللطيفة. فإن من لا مهارة له في علم لا يحل له أن يصنف فيه شيئًا، أو يرصف شيئًا، إلا أن يلتزم التسديد والتحقيق، ويفرق بين العدو والرفيق. وإلا فاتت فائدة التاريخ، فإن الغرض الأصلي منه الاطلاع على الأمور النفس الأمرية، والأحوال الواقعية، والوقوف على وفيات العلماء والكبراء ومواليدهم، ودرجاتهم ومراتبهم على ما اتصفوا به في أزمنتهم ليأمن العاقل من إقامة العالم مقام جاهل، ولا ينزل الأعلى إلى الأدنى، ولا يصعد بالأدنى إلى الأعلى، وليحترز به عن الخطأ في نقل الأقوال والأحوال، وهذا كله مفقود في تصنيف أمثالك، بل ينعكس الأمر في كل ذلك.

فإن قال: إني منقح ومسدد، قيل له: فما بالك تصنع صنع غير المنقح والمسدد، حيث تقلد صاحب "الكشف" كتقليد البصير، ولا تريد إحقاق الحق، بل مجرد التشهير والتكثير، ولا تعلم غث "الكشف" من سمينه، ولا صحيحه من خطأه، ولا باطنه من صوابه، ولا تقف على التعارض الواقع والتناقض اللائح، فما لك خرزت بيدك، وتربت يمينك.

ثم للعجب من مؤلف يتصدى لجمع تراجم العلماء كجمع الجهلاء، ويجعل من مائة ميتاً في مائة أخرى، ويبلغ في هذا إلى الغاية القصوى، ومع ذلك يدعي أنه مجدد الدين على رأس هذه المائة، وأنه سيد الفئة رئيس كل ثقة.

يا أيها الراقد كم ترقد فقم يا حبيبي قد دنا الموعد

قلت في "إبراز الغي": السابع والخمسون: ذكر من شروح "شمائل الترمذي" شرح علي القاري، وأرخ وفاته سنة ست عشرة وألف. وهذا مخالف لما أرخه به عند ذكر شراح أربعين النووي أنه مات سنة أربع وأربعين وألف.

قال ناصرك المختفي: هكذا في هذا المقام في نسختي "الكشف"، والناقل غير ملتزم الصحة، وأما ما ذكر عند ذكر شراح "الأربعين" من أنه توفي سنة أربع وأربعين، فمطابق للكشف أيضاً في ذلك المقام، فلا يرد على صاحب "الإتحاف" شيء.

أقول: بل ترد عليه أشياء لا شيء، فيقال: لم تلتزم الصحة كما هو الواجب على الثقة، ولم لا تنبهت على مناقضات صاحب "الكشف"، ولم قلدته من غير فتح وكشف، ولم لا راجعت عند الانتحال من الكشف غيره من كتب أرباب النقد والكشف، ولم اخترت فعل أرباب المسخ والخسف، وعملت عمل أرباب القسح والقذف من التحدث بكل ما سمع، والتجنب بكل ما سُمع، وقد عرفتك غير مرة أن ما في "الكشف" في الموضعين من موت القاري سنة أربع وأربعين وسنة ست عشرة باطلا بلا شبهة، فلا ينفعك تقليده في مثل هذه المزخرفة. ع

إن اللبيب إذا تفرق أمره فتق الأمور مناظراً ومشاوراً
وأخو الجهالة يستبد برأيه فتراه يعتسف الأمور مخاطراً

قلت في "إبراز الغي": الثامن والخمسون: ذكر "شهاب الأخبار" للقاضي أبي عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن حكمون القضاعي، وأرخ وفاته سنة أربع وخمسين

وأربعمائة. وهذا مخالف لما أرّخه به عند ذكر أمالي القضاعي أنه مات سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة.

قال ناصرك المختفي: ما ذكر ههنا موافق لما في نسختي "الكشف" في هذا المقام، وأما ما ذكر عند ذكر الأمالي فقد عرفت أنه سهو من الناسخ.

أقول: فعليك أن تجزيه جزاء الكلاب الغاويات إن لم يتب من مثل هذه العادات، وأصلح ما نسخه لك، وأزل عنه الخرافات، وقل له:

يا من يرى باطن اعتقادي ومنتهى الأمر في فوادي
أصلح فساد الأمور مني ولا تدع موضع فساد

قلت في "إبراز الغي": التاسع والخمسون: ذكر "صفوة الزبد" لابن الجوزي، وأرّخ وفاته سنة سبع وتسعين وخمسمائة، وهذا مخالف لما أرّخه عند ذكر التحقيق أنه توفي سنة تسع وتسعين.

قال ناصرك المختفي: ما ذكر في هذا المقام مطابق لما في "الكشف" في المطبوع بمصر في هذا المحل، وأما ما ذكر عند ذكر التحقيق فسهو من الناسخ.

أقول: فازجر الناسخ الجريء على الزلات، وامحُ عن كتبك السقطات لئلا تؤخذ بجريمة غيرك، وتنسب إليك زلة الصادر بسيرك، وأنشد عنده شاكيًا باكيًا ما أنشده ابن عربي في محاضراته ومسامراته:

فقلت ألمْ تفسك أنت الذي ألبستني الضراء والبوساء
حتى تحيرت وحيرتني بئس الذي فعلته بئسا

قلت في "الإبراز": الستون: ذكر "الطريقة المحمدية" للبركلي: وأرّخ وفاته سنة إحدى وثمانين وتسعمائة. وهذا مخالف لما مرّ منه عند ذكر الأربعين أنه توفي سنة ستين وتسعمائة.

قال ناصرك المختفي: هكذا في هذا المقام من نسختي "الكشف"، وأما ما ذكر عند ذكر "الأربعين" فهو مطابق لـ"كشف" المطبوع بمصر في ذلك المقام، فلا يرد على صاحب "الإتحاف" شيء.

أقول: بل يرد عليه أنه كيف لم يلتزم الصحة، وخرق إجماع علماء الأمة، وسلك مسلكًا لا سلكه أهل... طريقًا لا يمشي عليه من له أدنى مسكة، وكيف اختار

تقليد مثل هذا الكتاب تقليدًا جامدًا، وسعى في الانتحال عنه جاهد، ولم يبال بما فيه صحيحًا، أو فاسدًا، أو كاسدًا، وكيف لم يتنبه على ما يتنبه عليه العالم، ولم ينبه على ما ينبه عليه الجازم.

قلت في "إبراز الغي": الحادي والستون: ذكر "عارضة الأحوذي" لأبي بكر ابن العربي، وأرّخ وفاته سنة ثلاث وخمسين وخمسمائة، وهو مع كونه مخالفًا لما ذكره عند ذكر جامع الترمذي أنه مات سنة ست وأربعين وخمسمائة غير صحيح في نفسه أيضًا.

قال ناصرك المختفي: ما ذكر ههنا سهو من الناسخ.

أقول: فاعزله عن عهدة النسخ، كيلا يجعل كتبك موصوفة بالمسخ

قلت في "إبراز الغي": الثاني والستون: ذكر عند ذكر "علوم الحديث" لابن الصلاح أنه اختصره العماد بن كثير، وأرّخ وفاته سنة أربع وسبعين وسبعمائة، وهذا مخالف لما مرّ منه عند ذكر "جامع المسانيد" أنه توفي سنة أربع وتسعين وستمائة.

قال ناصرك المختفي: ما ذكر ههنا هو المذكور في نسختي "الكشف" في هذا المقام، وأما ما ذكر عند ذكر "جامع المسانيد" فمطابق للـ"كشف" المطبوع في ذلك المقام، كما عرفت سابقًا، فلا يرد على صاحب "الإتحاف" شيء.

أقول: بل يرد عليه غير شيء من أنه كيف اتبع ما في "الكشف" من غير التنقيح، وكيف قلده من دون الامتياز بين النجيح وغير النجيح، وكيف لم يتيسر له علم ما هو خطأ قطعًا، وكيف لم يتبصر في ما هو صواب وما هو غلط يقينًا قينا، وكيف شمّر ذيله لتصنيف الكتب، وهو أمر جليل الخطب من غير أن يتأهل له، وكيف قصد جمع المجموع من غير تيقظ ونصوح، وكيف نسي ما قدمت يديه، وسهى ما أبداه وما يبديه، وكيف لم يكتف على المنقّح، ولم يقتصر على المحبّح والمرصّع، كما هو شأن أرباب الفضل والنفع اللازم عليهم تطهير ذيلهم من الوسخ والنقع.

قلت في "إبراز الغي": الثالث والستون: ذكر عوالي أحاديث الليث بن سعد وأنه خرجه الشيخ قاسم بن قطلوبغا، وأرّخ وفاته سنة تسع وسبعين وثمانمائة، وهذا معارض لما ذكره عند ذكر "تحفة الأحياء": أنه مات سنة تسع وتسعين.

قال ناصرك المختفي: هذا مطابق لما في نسختي "الكشف"، وأما ما ذكر عند "تحفة الأحياء" فهو من الناسخ.

أقول: هذا لا يرفع عنك الذمامة، ولا يدفع منك الملامة، وإنما مثله كمثل صفوان عليه تراب فأصابه وابلٌ فتركه صلداً، واستحق الناصر ومن معه بمثل هذا بأن يخاطب بقول ربه: ﴿لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا﴾.

قلت في "إبراز الغي": الرابع والستون: ذكر "الفائق في غريب الحديث" للعلامة الزمخشري، وأرّخ وفاته سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، وهذا مخالف بما أرخه عند ذكر تخريج أحاديث "الكشف" أنه مات سنة ثمان وعشرين.

قال ناصرك المختفي: ما ذكر في هذا المقام مطابق لما في "الكشف" المطبوع بمصر، وما ذكر عند ذكر تخريج أحاديث "الكشاف" مطابق لـ"كشف" المطبوع بمصر أيضاً في ذلك المقام.

أقول: ما ذا تفيد المطابقة عند ظهور التناقض البيّن، والتعارض المبين، ونقل الأقوال المتخالفة من دون التنبيه والتنبه ليس بأمر هيّن.

قلت في "إبراز الغي": الخامس والستون: ذكر فرائد القلائد على أحاديث "شرح العقائد" لعلي القاري، وقال إنه قال في آخره: قد وقع الفراغ من تسويده في الحرم الشريف المكي في شهر صفر عام ثمان وخمسين بعد الألف -انتهى-.

وهذا عجيب جداً، أما أولاً فلأنه لا وجود لهذه العبارة التي ذكرها في آخر الفرائد، وأما ثانياً فلأنه أرّخ وفاة القاري في الخطة و"الإتحاف" تارة بسنة أربع وأربعين وألف، وتارة سنة ست عشرة وألف، فهلا تنبّه على أنه لما مات في تلك السنة كيف ختم الفرائد في تلك السنة.

قال ناصرك المختفي: قد اطلعت على مجموعة رسائل القاري، وبلغني أن القاري كتبها بنفسه، فوجدت فيها فرائد القلائد، ورأيت في آخرها مكتوباً: قد وقع الفراغ من تسويده بعون الله في شهر صفر عام ثمان وخمسين بعد الألف، وعنه نقل صاحب "الإتحاف"، وسياق هذه العبارة دال على أنه من المؤلف.

أقول: فيه كلام من وجوه:

الأول: أنه لا اعتبار بما بلغك من غير سند ما لم يكن المبلغ موسوماً بـ"المعتمد"، فإن مجرد البلاغ لا يعتمد عليه أهل العلم والإبلاغ.

الثاني: أنه لما بلغك ذلك، واعتقدت عليه في ذلك، فلم أرّخت وفاته تارة بأربع عشرة، وتارة بست عشرة، وتارة بأربع وأربعين، أما علمت أنه كيف يتصور موته في تلك السنين مع ختمه بعض رسائله عام ثمان وخمسين، إلا أن تختار أنه مات بموتات عديدة، أو أنه ختم القرائد في تربته الشريفة، وأرسل إلى بهوفال من قبره تلك المجموعة.

الثالث: أن التصريحات النقلية من جملة الفنون التاريخية نادية بأعلى النداء على أن القاري لم يدرك العشرة السادسة، بل ولا الخامسة ولا الرابعة ولا الثالثة بعد الألف من هجرة سيد الأنبياء، فمع ذلك لا يعتمد بالبلاغ المجرد، إلا من هو غير معتبر ولا معتمد.

الرابع: أن هذا القول منك مع ما سبق منك يشبه صنيع من أخرج كتابًا منسوبًا إلى النبي ﷺ مع مواهير الصحابة منهم معاوية، وذكر أنه كتب بخيبر، فكشف العلماء عن كذبه المزور.

قال أبو العباس أحمد بن يوسف القرماني في كتابه "أخبار الدول وآثار الأول": اعلم أن علم التاريخ هو الإخبار عن الكائنات السابقة في العالم والحادثات، سواء عهد حالها أو تقادم، فهو السبيل إلى معرفة أخبار من مضى من الأمم، وكيف حل بالمعاند السخط والغضب، قال: أمره إلى التلف والعطب، وكشف عورات الكاذبين وتمييز حال الصادقين، ولا تخفى حكاية اليهود لما أظهروا كتابًا، وزعموا أنه كتاب رسول الله ﷺ بإسقاط الجزية عن أهل خيبر، وفيه شهادة جماعة من الصحابة من كل قبيل، فإذا هم قد كتبوا فيها شهادة سعد بن أبي وقاص[1] ومعاوية بن أبي سفيان، فظهر بذلك كذبهم، لأن فتح خيبر كانت سنة سبع، وسعد مات يوم قريظة قبل خيبر، ومعاوية إنما أسلم في عام الفتح، وأمثال ذلك أكثر من أن تحصر -انتهى كلامه-.

قلت في "إبراز الغي": السادس والستون: ذكر "كتاب الأشراف" للحافظ أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر، المتوفى سنة تسع عشرة وثلاثمائة، وهذا مع كونه مخالفًا لما ذكره عند ذكر الأوسط في السنن والإجماع لابن المنذر أنه توفي سنة تسع أو

---

(١) هكذا وجد في النسخة المطبوعة بمصر، وهو غلط، والصحيح سعد بن معاذ، فإنه الذي مات قبل خيبر، وأما ابن وقاص فإنه بقي بعد النبي ﷺ إلى زمان، وأدرك زمان محاربة صفين.

عشرة وثلاثمائة غير صحيح في نفسه .

قال ناصرك المختفي : سقط من الناسخ لفظ أو .

وأقول : فانهر المُسقِط وشدّد عليه ، واكتب المُسقَط في كتابك ليعتمد عليه

قلت في " إبراز الغي " : السابع والستون : ذكر المختلف والمؤتلف لعلاء الدين علي بن عثمان المارديني ، وأرّخ وفاته سنة خمس وسبعمائة ، وهو مخالف لما أرّخه به عند ذكر علوم الحديث لابن الصلاح أنه مات خمسين وسبعمائة .

قال ناصرك المختفي : هذا سهو من الناسخ لشدة الشبه بين الخمس والخمسين .

أقول : فقل له ناصحًا وواعظًا قول المؤدب عند زلة المتأدب : أيها الناسخ الماسخ! إلى متى هذه الغفلة ، إلى متى هذه الزلة ، إلى متى تذهب هذا المذهب ، وتشرب من هذا المشرب ، تمحو الحسنات ، وتثبت السيئات ، ألا تخشى رقيبك ، أما تخاف حسيبك ، أما تعلم أن شدة الغفلة من صنيع الجهلة وتواتر الخطيئة ، موجب للبلية ، ألأنت آمن من الحساب الشديد ، أم أنت مغترّ بالوعد القديم والجديد ، غير ملتفت إلى الوعيد ، ما هذه السفاهة والسخافة ، ما هذه الجهالة والخرافة ، أما آن لك أن تفهم أن مثل هذه الزخرفة توصلك إلى مورد المأثمة ، ويوقفك موقف مندمة ، ألا أنت تخطئ وتكسب ، وكل ذلك إلى ينسب :

الخير يأنف مما أنت تفعله	تبًا لما جنته في العجم والعرب
فبك نتهم البريء من الذنوب	وبنا يعاقب الخلي من العيوب

أهذا جزاء ما أحسنت إليك ، أهذا عوض ما تفضلت إليك ، هلا اخترت محجة الاهتداء ، هلا تجنبت عن الاعتداء ، هلا دفعت عنك حال الكتابة النوم والسنة ، هلا نسخت في اليقظة من أيام السنة ، هلا تأملت في أن تتابع المناهي يلقيك باللاهي والساهي ، والناسي والقاسي ، والطاغي واللاغي ، والواشي والراشي ، والواهي والهاجي ، والماحي والجافي ، والعاصي والقاصي ، والعادي والعاتي ، والغالي والخالي . أأمنت من أن تؤاخذ بما يصدر منك ، وتعاقب بما اخترت منك ، ألم يقرع سمعك ما اشتهر على لسان غيرك : لكل فرعون موسى ولكل دجال عيسى . ولكل فاحش مُسكت ، ولكل خصم مُنصت ، وأنه إذا جاء نهر الله بطل نهر عيسى ، ولا مقابلة لسحرة فرعون مع عصا موسى ، فيا أيها الغافل الجاهل! أنصحك والدين النصيحة ، دع عنك هذه خصلة

الفضيحة، ولا تُلق نفسي ونفسك في الفضيحة، ولا تُهلك نفسي ونفسك بهذه الرزية، فإن لم تفعل ولن تفعل أجزيك جزاء سنمّار(۱)، وإني قادر على ذلك بعون القادر المختار.

فإن اعتذر إليك ناسخك بعدما تنصحه بهذه الجمل الكافية، والكلم الشافية بأني بشر، وقد علم أن الخطأ والنسيان من لوازم البشر، فلا تقهر أيها الأمير! ولا تنهر، ولا تزجر ولا تكفر، فإني عبدٌ معتذر، وخير الموالي من قبل عذر المُقتصر، فاقبل عذري، واعمل على قول النبي العربي، فقد ورد في السنة أن الخطأ والنسيان مرفوع عن هذه الأمة، فأجبه بأن لوثتك تسقط ذنبك فيما بينك وبين ربك، لا حقي على رقبتك، ورفع الخطأ والنسيان ليس معناه أنه يرفع العقاب والعقاب، والعتاب والقصاص، إنما معناه دفع العصيان فيما بين كسبه وبين الرحمن، أيها الغافل المتساهل تصر على المزخرفات، وتوقعني في المهلكات، ثم تقوم تنصح لي، وتعلمني وما اعتذرت به مردود، والمعتذر به مطرود، فإن كثرة الزلات ليست من شأن البشر، وإن كان مطلق الخطأ من لوازم البشر، فأنت وإن كنت في صورة البشر، لكنك أضل من الحمر والبقر:

ولقد قتلتك بالهجاء فلم تمت   إن الكلاب طويلة الأعمار

قلت في "إبراز الغي": الثامن والستون: ذكر مسند بقي بن مخلد القرطبي الحافظ، وأرّخ وفاته سنة اثنين وسبعين وسبعمائة، وقال ما معربه: إن ابن حزم ذكر أنه روي في هذا المسند عن ألف وثلاثمائة صحابي، ورتّب على أبواب الفقه - انتهى -

وهذا عجيب جداً؛ فإن ابن حزم من رجال المائة الرابعة والخامسة، فكيف لا يستبعد أن يصف ابن حزم مسند من مات في المائة الثامنة على ما ذكره، وقد ذكر اليافعي وغيره أن وفاة بقي سنة ست وسبعين ومائتين.

قال ناصرك المختفي: هذا منقول من الكشف، وراجعته فوجدت في الكشف المطبوع بمصر هكذا.

أقول: أيها المتوشح بالولاية المترشح للرعاية! لا زلت في حماية محفوظاً من

---

(۱) كان سنمّار هذا رجلاً بنّاءً، فبنى للنعمان بن المنذر الخورنق، وهو قصر لا مثيل له بالكوفة، فأعجبه وكره أن يبني مثله لغيره، فقعد النعمان في أعلاه واستدعى سنمّار، وأخذ بعضده وعمز بعض خدامه أن يلقيه من أعلاه فسقط فمات، كذا في كتاب محاضرات الأبرار لابن عربي.

حنيفة، ماذا تفيدك هذه التبصرة، وكيف تزيل عنك الكربة، فإن المحدثين والمؤرخين كافة متفقون على أن بقي بن مخلد لم يدرك المائة الثامنة، بل ولا السابعة، ولا السادسة ولا الخامسة ولا الرابعة، وأهل العلم قاطبة مجمعون على أنه مات في المائة الثالثة، والعلم بهذا عند الممارسين بكتب الحديث من جملة القطعيات، بل من أجلى البديهيات، لا سيما عند من جمع بين مهارة التاريخ ومهارة دفاتر الحديث، والجهل بهذا لا يتصف به إلا من هو ذو جهالة فاضحة وبطالة راسخة ردي خبيث، فالعجب كل العجب كيف خفي عليك هذا مع دعواك بالمهارة في هذا وذا، هب أنك قلدت في ذلك «الكشف» المطبوع بمصر مع مخالفته للمطبوع بلندن، لكن لا يخفى عليك مثل هذا عن المحن، فإن مثل هذا التقليد هو الذي حكم العلماء بكونه ممنوعاً ومحرماً، وأفتى الفضلاء بكونه يقارب شركاً وكفراً، وهو الذي استند به من قال: ﴿إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مهتدون﴾. وقيل في جوابه: ﴿أو لو كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون﴾.

والذي شرع المسالك للناسك، وأرشد السالك في الليل الحالك، هذه المعذرة مستحقة؛ لأن يقال: فيها مؤنتها كثيرة، ومعونتها يسيرة، ويدها خرقاء، وفتنتها صماء، وعريكتها خشناء، وليلتها ليلاء، أرأيت لو وجدت في «كشف الظنون» أن أبا حنيفة مات سنة ثمان وتسعين وتسعمائة، وأن سفيان الثوري مات سنة عشرين وثمانمائة، وأن مالك بن أنس مات يوم مات أنس رضي الله عنه عام ثلاثين وأربعمائة، وأن الشافعي مات يوم مات الرافعي عام تسعين وأربعمائة، وأن أحمد بن حنبل مات يوم مات أبو الفضل عام أربعين وستمائة، وأن ابن حجر العسقلاني مات سنة خمس وسبعين وتسعمائة، وأن شيخه العراقي مات سنة ثلاثمائة، وأن الجزري مؤلف «الحصن» مات سنة تسعين بعد ثلاثمائة، وأن معاوية بن أبي سفيان مات سنة خمسين وخمسمائة، وأن ابنه يزيد مات يوم مات الإمام الرازي سنة ستين وستمائة، وأن عمر بن عبد العزيز مات سنة خمسين وأربعمائة، إلى غير ذلك من الأغلوطات المضحكة، والمزخرفات المعجبة، أتقبل كل ذلك من غير فهم ودربة، وبرأت عهدتك بأني متبحر غير محتاج لنصحه.

ولعمري من بلغ في التقليد هذا المبلغ، ضحك عليه كل من له عقل، وإن لم يكن من أهل الفضل، ولا ممن احتلم وبلغ، ويقرأ في حقه وشأنه كلام الفصيح والبليغ:

تساوى لديه الحصا والنضار　　وما يستوي الحق والباطل

قلت في "إبراز الغي": التاسع والستون: ذكر من شروح "المشكاة" شرح علي القاري، وأرّخ وفاته سنة أربعة عشر بعد الألف. وهذا مخالف بما ذكره سابقًا أنه مات سنة أربع وأربعين، وبما ذكره في موضع آخر أنه مات سنة ست عشرة، وبما ذكره سابقًا أنه أتم فرائد القلائد عام ثمان وخمسين وألف.

قال ناصرك المختفي: ما ذكر ههنا هو المذكور في هذا المقام من نسختي "الكشف".

أقول: هذا عذر بارد، لا يرتضي به إلا الشارد، فإنه لا ينفع الإيراد الوارد، فلا يكتفي به إلا المارد، فإن مجرد تقليد من تعارضت كلماته، وتناقضت تحريراته ليس من شأن الناقد الراشد، والماجد الراصد، إنما هو من شأن العاند الكاسد، والفاسد الخاسد.

قلت في "إبراز الغي": السبعون: ذكر من شراح "المصابيح" قرة بن يعقوب بن إدريس القرماني، المتوفى سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة، وفيه أنه ليس هو قرة بن يعقوب، بل هو يعقوب بن إدريس المشتهر بـ "قرة يعقوب".

قال ناصرك المختفي: هذا سهو من الناسخ.

أقول: فانصح له نصحًا بالغًا ولئلا يلحس تأليفك والغًا، ولا يكن لتصنيفك بالمحو صابغًا، ولا يصر على ما فعله صائغًا، ولا تؤخذ بجريمة غيرك إن كان عذرك صادقًا وسائغًا.

إذا خان الأمير وكاتباه وقاضي الأرض داهن في القضاء

فويل ثم ويل ثم ويل لقاضي الأرض من قاضي السماء

قلت في "إبراز الغي": الحادي والسبعون: ذكر مسند ابن أبي شيبة وأرّخ وفاته سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة، وهذا خطأ فاحش، فإن وفاته سنة خمس وثلاثين ومائتين، كما ذكره اليافعي... إلخ.

قال ناصرك المختفي: ما ذكره صاحب "الإتحاف" ههنا مطابق للكشف المطبوع بمصر، والناقل الأمين الملتزم الصحة لا يرد عليه شيء.

أقول: حاشاك الله عن هذا الوصف الموجب للأسف، وبعدك عن هذا الكشف المنجر إلى التلف، ماذا يفيد القول في مثل هذه الأمثلة المشتملة على الخطيئات المعضلة بأنك لست بملتزم الصحة، بل لو تأملت لعلمت أن هذه الصحة موجبة للمصرة، فإن

مجرد الانتحال من دون نظر إلى صحة المقال، ولا توجه إلى جلية الحال وتكثير السواد بما قيل، أو يقال من دون الاهتمام بتميز الحق من الضلال، وتوصيف الرسائل من غير التفرق بين الجامد والسيّال، والممكن والمحال أمر لا يختاره أهل الفضل والكمال، بل لا يستحنه إلا أصحاب النكال الغافلون عن ما فيه من الإثم والوبال، ومالهم في الدارين من ناصر، ولا وال، وإن هو إلا حرفة أصحاب الفساد مخربي البلاد والعباد، وأرباب الرقاد، والغافلين عن قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾ ولا أظنك بجمعك الأمر يدًا للانتفاع، وقاصدًا للامتاع والاستمتاع، كما هو شأن أرباب العلم باسطي الذراع إلى الأقلاع، فمثلك يبعد عنه مثل هذه الخصلة، يعني أنك لست بملتزم الصحة، وإن سلمنا ذلك، لكن لا مناص من العجب فيما هنالك، حيث خفي عليك ما لا يخفى على طلبة العلم من ذوي النُّهى، فإن طلبة العلم الذين يقرأون "صحيح البخارى" و"مسلم" وكتب السنن الأربعة فضلا عن غيرها من كتب الحديث المشتهرة يعلمون علما كعلم المعلومات القطعية أن ابن أبي شيبة لم يدرك المائة الرابعة، ومن رزق منهم مطالعة مصنف ابن أبي شيبة يبلغ علمه بذلك إلى مرتبة الضرورة، فمن خفي عليه مثل هذا الذى لا يخفى على الآحاد، كيف يتأهل لتسويد القرطاس بالسواد، وما أحسن قول المتنبي فى ديوانه فى بعض مراثيه:

مازلت تدفع كل أمر قادح	حتى أتي الأمر الذى لا يُدفع
قُبحا لوجهك يا زمان فإنه	وجه له من كل قبيح برقع
أبقيت أكذب كاذب أبقيته	وأخذت أصدق من يقول ويسمع

قلت فى "إبراز الغى": الثاني والسبعون: ذكر "مصنف ابن أبي شيبة" وأرّخ وفاته سنة خمس وثلاثين ومائتين، وهذا وإن كان صحيحًا فى نفسه، لكنه معارض بما ذكره عند ذكر المسند.

قال ناصرك المختفى: هكذا في هذا المقام فى "الكشف" المطبوع بمصر، وصاحب الإتحاف ناقل غير ملتزم الصحة.

أقول: انظر إلى ناصرك ما ذا يتفوه به فى حقك مرة بعد مرة، ويحكم عليك بأنك خارج عن دائرة أرباب النقد والعلم بالمرة.

قلت فى "إبراز الغى": الثالث والسبعون: ذكر "وظائف النبي" لملا عبد الغنى بن

أحمد بن عبد القدوس الحنفي. وهذا خطأ من كاتبه فإن اسمه عبد النبي لا عبد الغني.

قال ناصرك المختفي: الإيراد على صاحب "الإتحاف" مع الاعتراف بأنه خطأ من كاتبه بعيد عن الإنصاف.

أقول: المراد بالكاتب هو صاحب "الإتحاف" لا من سلك مسلكه في تتبع الزلات من أرباب الاعتساف.

قلت في "إبراز الغي" عند ذكر مسامحات صاحب "الإتحاف" في كتابه "الحطة": الرابع والسبعون: ذكر شراح "صحيح البخاري" أحمد بن محمد الخطابي، وأرّخ وفاته سنة ثمان وثلاثمائة، وهذا خطأ، فإن وفاته كانت سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة؛ كما ذكره السمعاني في "الأنساب" وابن خلكان والذهبي واليافعي وغيرهم.

قال ناصرك المختفي: صاحب "الإتحاف" ناقل عن "الكشف"، وفي "الكشف" المطبوع بمصر عند ذكر شروح "صحيح البخاري" كما نقل، والناقل الغير الملتزم الصحة لا يرد عليه شيء.

أقول: بل يرد عليه إن كان جاهلا بأنك لست بأهل لأن تُصنّف، وتركب وتؤلف، ولا يجوز لك أن تحمل أعباء النقل الصِّرف من دون امتياز بين الباطل والصدق الصرف، فإن الله خلق لكل فضيلة أهلا، وخص بكل خصلة رجلا، ولم يُبح للأدنى أن يسلك مسلك الأعلى، ولا للواهي أن يجلس على مسند القاضي:

وما يستوي الرجلان رجل صحيحة وأخرى رمى فيها فشلّت

وإن كان عالمًا يقال له: لِمَ اخترتَ صنعة الجاهلين، وخرقت إجماع العاقلين، ولم تركت النصح النصيح، واختيار القول الفصيح، ولم سوّدت الأوراق من غير نظر إلى الخلاف والوفاق، ولم أكثرت من النقل، وإن كان باللغو والمهمل، ولم اعتمدت على "الكشف"، وما تنبهت على ما فيه من المسامحات والمغالطات تزيد على ألف.

وبالجملة فلا ينفع مثل هذا التقرير أبدًا، ولا يترك التابع ولا المتبوع سُدًى:

وما يستوي الثوبان ثوب به البلى وثوب بأيدي البائعين جديد

قلت في "إبراز الغي": الخامس والسبعون: ذكر من شراح "صحيح البخاري" فخر الإسلام البزدوي، وأرّخ وفاته سنة أربع وثمانين وثمانمائة، وهذا خطأ فحش على

من ذكره

قال ناصرك المختفي: هكذا في هذا المقام في "الكشف" المطبوع بمصر، والناقل لغير الملتزم الصحة لا يرد عليه شيء.

أقول: العجب كل العجب بل أن العجب! جمدت في التقليد، وأخطأت طرق التسديد، وبلغت في اتباع صاحب "الكشف" التي مرتبة عليا، وبالغت في إطاعته مبالغة قصوى، بحيث لا تدرك ما تدركه الطلبة، ولا تشعر ما يشعر به من له أدنى مسكة. ولا تفرق بين الدماغ والرقبة، ولا بين الرجل والمرأة، وتبالغ في جمع كل ما وجدته في "الكشف"، وإن علم بطلانه جم غفير تزيد على الألف. فموت البزدوي في المائة التاسعة ليس إلا كموت الإمام أبي حنيفة في المائة الخامسة، وموت الشافعي في الرابعة، وموت مالك في المائة الثالثة، وموت أحمد بن حنبل في السابعة، وموت غوث الثقلين في المائة الثامنة، وموت ابن الجوزي في العاشرة، وموت البخاري في المائة الحادية عشر، وموت تلميذه مسلم في المائة الثانية عشر، وموت أصحاب السنن الأربعة في المائة الثالثة عشر، وإن شئت قلت: كإدراك سيدنا آدم زمان طوفان نوح، وإدراك بلعم زمان الغزوات النبوية والفتوح، وكإدراك بني إسرائيل العهد الإبراهيمي، وإدراك إسرائيل العهد الموسوي، وكإدراك إدريس زمان موسى، وإدراك إلياس زمان عيسى، وقس على هذا كثيراً من الجهالات والضلالات التي تنادي الطلبة فضلا عن المهرة البررة، بأنها من المكذوبات والمفتريات، وسقوطها من المقطوعات.

قد كنت أعذل في السفاهة أهلها ... فأعجب لما تأتي به الأيام

فاليوم أعذرهم وأعلم إنما ... سبل الضلالة والهدى أقسام

قلت في "إبراز الغي": السادس والسبعون: ذكر من شراحه ابن رجب الحنبلي وأرّخ وفاته سنة خمس وتسعين وتسعمائة، وهو أيضا خطأ فاحش على ما مرّ ذكره.

قال ناصرك المختفي: هكذا في هذا المقام في "الكشف" المطبوع بمصر، والناقل عن غير الملتزم الصحة لا يرد عليه شيء.

أقول: بل يحكم عليه بإطباق العلماء واتفاق العقلاء بأن تصانيفه غير معتبرة، وتأليفه غير معتمدة، قد ارتفع الأمان عن ما فيها لاختلاطها، وعدم ارتباطها، وأنها غير مهذبة، ولا منقحة، غلبت مضرتها على نفعها، وكثر تخريبها على هدايتها.

قلت في "إبراز الغي": السابع والسبعون: ذكر من شروح صحيح مسلم علياً

البخاري، وأرّخ وفاته سنة ست عشرة وألف، وهو مع كونه مخالفاً لما ذكره في المقصد الثاني من "إتحاف النبلاء": أنه مات سنة أربع عشرة وألف، ولما ذكره في موضع من المقصد الأول أنه مات سنة أربع وأربعين، ولما مرّ ذكره فيه أنه أتم بعض تأليفاته سنة ثمان وخمسين غير صحيح في نفسه أيضاً على ما مرّ ذكره.

قال ناصرك المختفي: ما ذكر ههنا منقول عن "الكشف"... إلخ.

أقول: ما ذا تفيد مطابقة "الكشف" في هذه الأقوال المتناقضة، ما ذا ينفع تقليده في أمثال هذه المقامات المتساقطة، أنصحك والدين النصيحة بالتجنب عن هذه الحركة الرديئة، وترك هذه العادة القبيحة، فكل عالم مسؤول عن رعيته، ومناقش في علانيته وخبيئه.

قلت في "إبراز الغي": الثامن والتسعون: ذكر عند ذكر شروح صحيح مسلم وعلى مسلم كتاب لمحمد بن أحمد بن عباد الخلاطي الحنفي، المتوفى سنة تسع وسبعين وماتين، وهذا خطأ فحش، بل هو محمد بن عباد الخلاطي، المتوفى سنة اثنتين وخمسين وستمائة.

قال ناصرك المختفي: قد أجيب عنه في الشفاء من أنه سهو الناسخ.

أقول: فانصح له نصيحة بليغة، وازجره زجرة شديدة، وقل له: أيها الناسخ! أنت ناسخ أم ماسخ، أنت كاتب أم حاطب، أنت ضيعت كتبي، وخربت خطبي، وأهلكت صنعتي، وأفسدت حرفتي، أنت ظلمت على نفسي، وكدّرت رقصي، وأزلت أنسي مَن لي، جني أنت أم إنسي، أذهبت بلذة العيش، وابتليتني بالحيرة والطيش، أيش هذا يا قريني، دلّلتني فيما بين الجيش، وأنا من سادات قريش، كتبتَ ما كتبتَ وقد نُسب كل ذنب إليّ، وسطرت ما سطرت وقد أضيف كل ذلك إليّ، أنتَ الذي جعلتني مهموما ومغموماً، ومعيوباً ومعتوباً، ومرجوماً ومشؤوماً، وبك صرتُ متَّهما وملزماً، ومهتماً ومجرماً، رُميتُ بشنارك، وأُوذيتُ بشفارك، تلهو وتسهو، وتلغو وتصحو، ولا تتيقظ من النوم، ولا تلحظ إلى ما رماني به القوم:

رماني الدهر بالأرزاء حتى ... فؤادي في غشاء من نبال

فصرتُ إذا أصابتني سهام ... تكسّرت النصال على النصال

أنشدك بالله وبحق أن تترك هذا الجور وتتسلى على سجال الرحمة، ولا تنفني في

الهمّ والغمّ، إسمع مني هذا كسمع العاقل، لا كسمع الأصم، أيها المنشي! ما هذا تكتب وتغضي، ولا تتفكر في جزاء المعاصي، ولا تتدبر ما يستحقه العاصي، ويستأهله الناشي ويوجبه القاضي: أنت تكتب حالة الصحو واليقظة، أم في حالة النوم والغفلة، أتخمر عقلك بالعجوز، فلا يحصل لك التنبيه والبروز، إشرب بول العجوز ليصح دماغك وتترك النشوز، ففيه شفاء من كل داء عياء، وداهية دهياء، وتب إلى الله، ثم إليّ من هذا الذي اكتسبت بين يديّ، واهجر هذه العادة السيئة، ولا تعد إلى هذه الطريقة القبيحة، فإن لم تفعل، ولن تفعل، أسلمك إلى أبي يحيى، وأشنعت بما لا تموت فيه ولا تحيى.

قلت في "إبراز الغي": التاسع والسبعون: ذكر ابن الملقن من مختصري "مسند أحمد"، وأرّخ وفاته سنة خمس وثمانمائة، وفيه ما فيه.

قال ناصرك المختفي: هكذا في "الكشف" عند ذكر "مسند أحمد"، والناقل غير الملتزم الصحة لا يرد عليه شيء.

أقول: بل يردّ عليه ويطعن عليه إن كان جاهلا غير ماهر، غافلا مشبهًا بعاثر، أنك غاصب لمنصب الغير كالبهيمة تنطق بنطق الطير، فإن التأليف في الفنون العلمية منصب شريف لا يستحقه إلا أصحاب المهارة العلمية، لا سيما في الفنون النقلية والأمور التاريخية، فلا يحل لك السلوك في هذه الطريقة ولا اختيار هذه الوظيفة، كما قال العراقي في "ألفيته". والسخاوي في شرحه: وقد رأوا أي الأئمة من المحدثين وغيرهم كراهة الجمع والتأليف لذي تقصير عن بلوغ مرتبته، لأنه إما أن يتشاغل بما سبق به أو بما غيره أولى منه، أو بما لم يتأهل به بعد. انتهى.

وقال السيوطي في الدوران الفلكي مخاطبًا لابن الكركي: إنك تدعي منصب العلم غصبا، لا قامت لك عليه حجة، ولا بانت لك فيه محجة -انتهى- وإنما منصبك أن تسأل أهل الذكر، وتستفيد من دفاتر المميزين بين اللباب والقشر، وتلزم على نفسك حضور مجالس الفضلاء، والتحصيل من مآنس النبلاء، وتسكت عما لا تعلم، وتصمت عما لا تفهم، وما أحسن قول صالح اللخمي:

تعلّم إذا ما كنت لست بعالم	فما العلم إلا عند أهل التعلم
تعلّم فإن العلم أزين للفتى	من الحلة الحسناء عند التكلم

ولا تظن أن في تأليفك من غير مهارة نفعا للخلائق، بل يلحق بهم فيه ضررا موصلا

في الضلالة العميقة. وإن كان عالماً موصوفاً بالفضل، وعاقلاً موسوماً بالكمال، وذلك لأنه لم يرتكب أمراً محرماً، ولم يترك منصباً معظماً، ويجترئ على جميع الرطب واليابس، كجمع اللحم والشحم، ولا يبالي بالانتحال عن التكشف، وإن كان محتاطاً لما اجتمعت عليه كلمات أرباب الشرف، أما قرع سمعك أن العالم مسؤول عما يكتبه بقلمه، ومؤاخذ بما تزلّ الشُّثّ قدمه، أما سمعت أنهم جرحوا على جامع اليابس والرطب، كمحتطب الخرق والحطب، وحرّموا عليه تأليفه إذا كان عارياً عن التنقيح، وأفتوا بأن تصنيفه ليس بلائق لأن يلتفت إليه أرباب الرأي الصحيح. أما عرفت أن مثل هذا التصنيف محرم عند علماء الدين، لا يجوزه أحد من فضلاء الشرع المبين، ومثل هذا المصنف بين يدي المحقق مثل الضرير بين يدي البصير المحدّق، وهو الذي يقال في حقه إنه كخابط المخشوش[١] له عمل مغشوش، فصار في أمره اللوح المنقوش، وتبرد بالماء المغشوش، يقنع بظواهر الكلمات، ولا يعرف النور من الظلمات، يركض خيول الخبال في ظلال الضلال، جل مقصوده التورّط في بادية التغفّل، والتمرّط في هاوية التجهّل.

قلت في «إبراز الغي»: الثمانون: ذكر في الفصل الخامس من الباب الأول: اعلم أن الأئمة المجتهدين تفاوتوا في الإكثار من هذه الصناعة والإقلال، فأبو حنيفة يقال: بلغت روايته إلى سبعة عشر حديثاً... إلخ.

وهذا وإن كان مذكوراً في «مقدمة ابن خلدون»، وأخذ كلامه ههنا بتمامه، وقبله برمته، لكنه قول مردود، والظاهر أنه ليس من ابن خلدون، بل من غلط الكتاب... إلخ.

قال المعترض المختفي: لا نسلم بطلان هذا القول، ومن يدعي فعليه البيان.

أقول: على الخبير سقطت، وعن البصير سألت، ولستُ أنا بحمد الله ممن يدعي الدعوى المزيفة، وعند طلب الدليل عنه يسكت، ويتحير ويصمت، ويتشبث ببعض الكلمات السخيفة. وإني وإن كنت فرغت عن هذا في مقدمة تعليقي المختصر المتعلق بشرح الوقاية المسمى بـ«عمدة الرعاية» فقد ذكرت فيها أدلة كثيرة على بطلان هذه الجملة السخيفة، لكن لا عليّ أن أذكر نبذاً منه ههنا مع فوائد مفيدة كالدرر الفريدة.

---

(١) هو الذي يجعل في أنفه خشاش بالكسر، وهو عود يجعل في أنفه إذا كان صعباً، ويشد به حبل لينقاد.

يُحصّل الاستغناء، ويدفع عن خلق الله الشر والعَنا .

فاعلم أن الأمور التاريخية المندرجة في الكتب التاريخية لابد أن توزن بميزان العقول، ولا يُسرع في الرد والقبول، فلا يؤمن بكل ما في دفاتر المؤرخين، وزبر الناقلين من غير تأمل وتفكر، وتذكر وتبصر، إلا الجهول الغفول المتشبّه بمن ليس من ذوى العقول، ومن ليس له تعلق بالمعقول والمنقول، ومن ليس له إدراك الحاصل والمحصول .

وقد نبّه على ذلك ابن خلدون صاحب تلك الهفوة بنفسه في مواضع من المقدمة، إذا انتقش هذا على صحيفة خاطرك، فاعرف أن لنا أدلة قطعية عقلية ونقلية على أن تلك الجملة وهي أن أبا حنيفة بلغت رواياته إلى سبعة عشر من الجمل الرديئة، والكلم المشقّية، فهي كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار، أو كبنيان أسّس على شفا جُرف هار، وأنه لاشك في كونها زلة فاحشة وذلة فاضحة لا يصدّق بها أرباب الأفهام العالية، ولا يتردد في بطلانها إلا أصحاب الأوهام الواهية :

وهل يستوى ردّ المقلد والذى له حجة في حبه ودلائل

الدليل الأول : قول ابن خلدون نفسه في موضع آخر من مقدمته : قد تقول بعض المتعصبين أن منهم من كان قليل البضاعة في الحديث، ولا سبيل إلى هذا المعتقد في كبار الأئمة، لأن الشريعة إنما تؤخذ من الكتاب والسنة، ومن كان قليل الحديث فيتعين عليه طلبه وروايته، والجدّ والتشمير في ذلك ليأخذ عن أصول صحيحة، ويتلقى الأحكام عن صاحب المبلغ لها، وإنما قلل منهم من قلل الرواية لأجل المطاعن التي تعتريه، والعلل التي تعرض في طرقها -انتهى- .

وقوله : الإمام أبو حنيفة إنما قلت روايته لما شدد في شروط الرواية والتحمل، وضعف رواية الحديث اليقيني إذا عارضها الفعل النفسي، وقلت من أجل ذلك روايته، فقل حديثه لا أنه ترك رواية الحديث عمداً -انتهى- .

وقوله : يدل على أنه يعني أبا حنيفة من كبار المجتهدين في الحديث اعتماد مذهبه بينهم والتعويل عليه واعتباره ردّاً وقبولاً، وأما غيره من المحدثين وهم الجمهور توسعوا في الشروط، فكثر حديثهم، والكل عن اجتهاد، وقد توسع أصحابه من بعده في الشروط، فكثرت رواياتهم، وروى الطحاوي فأكثر وكتب مسنداً -انتهى-

فانظر هذه الكلمات من ابن خلدون بنظر الغور بحسن الظنون يظهر لك أن تلك

الكلمة الواقعة في "مقدمة ابن خلدون" زلة قلمية من نفسه، أو نساخ كتابه، أو مهتممي طبعه، أو من دسائس المفتون، فإنه لو كان عنده أنه لم تبلغه إلا سبعة عشر من روايات صاحب الشرع المتين لما عدّه من كبار المجتهدين، ولما شهد بمهارته وعلوه في الحديث، ولما ذكر العذر في قلة رواياته الحديث.

الثاني: أن من طالع تصانيف تلامذة الإمام أبي حنيفة التي أسندوا الروايات فيها، وخرجوها بأسانيدها، ورووا فيها عن أبي حنيفة، كموطأ الإمام محمد وكتاب الحجج له، وكتاب الآثار له والسير له، وكتاب الخراج للقاضي أبي يوسف والأمالي له، وغير ذلك مما لا يعد وجد فيها الروايات عن الإمام عن أساتذته بسندهم إلى النبي ﷺ وأصحابه أزيد من مائة، بل مائتين، لا بل تزيد على ألف وألفين، فمع ذلك يقول بأن رواياته بلغت سبعة عشر، ليس إلا كالقول بأن روايات البخاري لم تصل إلى ستة عشر.

الثالث: أن من طالع تأليف ابن أبي شيبة والدارقطني والحاكم والبيهقي وعبد الرزاق والطحاوي كـ"شرح معاني الآثار" له، و"مشكل الآثار" له، وغير ذلك من كتب النقاد، وجد فيها من روايات أبي حنيفة ما لا يعد بالأعداد، فمع ذلك التكلم بتلك الكلمة الكليلة ليس إلا كالتكلم بأن مسلمًا النيسابوري لم تبلغه إلا جملة قليلة.

الرابع: أن عهد الإمام أبي حنيفة كان آخر زمان الصحابة وأول زمان التابعين، بل هو معدود في التابعين عند العلماء الناقدين، كما حققته في رسالتي إقامة الحجة على أن الإكثار في العبادة ليس ببدعة، وفي مقدمة "عمدة الرعاية"، وفي "إبراز الغي الواقع في شفاء العي"، وبسط فيه الكلام مع تنقيح المرام بعض أفاضل عصري في رسالته "نصرة المجتهدين برد هفوات غير المقلدين" جزاه الله عن سائر المسلمين، ومن المعلوم أن ذلك الزمان كان فيه جم غفير، وجمع كثير من علماء الشأن، وكان فيه العلم شابًا، ويشتغل برواية الأحاديث كل من فيه، شيخًا كان أو شابًا، حتى إن أطفال ذلك العصر كانوا أعلم وأوعى من فضلاء العصر، فمع ذلك القول بأنه لم تبلغه إلا سبعة عشر، لا يؤمن به إلا من عجن طينه بالشر.

الخامس: أن المسائل الفرعية في المعاملات والعبادات الشرعية التي نقلت عن أبي حنيفة، تزيد على آلاف بلا شبهة، كما لا يخفى على من تيسر له نظر كتب تلامذته، كالصحاح الستة، وهي الجامع الصغير والجامع الكبير والسير الصغير، والسير الكبير،

والزيادات، والمبسوط وهي المسماة بـ ظاهر الرواية ، و كتاب الحجج و كتاب الآثار و الموطأ كلها لمحمد الشيباني، وكتصانيف أبي يوسف وحسن بن زياد اللؤلؤي وغيرهم ، ومن المعلوم أن كلها ليست بمنصوصة في القرآن، ولا تثبت بإجماع أرباب الشأن، وأكثرها مما لا مدخل فيه لاجتهاد المجتهدين، فلابد أن تبلغه الأحاديث الكثيرة والآثار الغفيرة ليصح منه نظم مسائل الدين، فلو لم تكن تبلغه من الأحاديث إلا جملة قليلة لما صح إفتاءه بهذه الفتاوى الجليلة .

السادس : أن المجتهدين والمحدثين ، وسائر العلماء المعتمدين اتفقت كلماتهم على أن أبا حنيفة كان من المجتهدين ، وأطبقت عباراتهم على أنه معدود في المتقدمين ، ولذلك ترى العلماء يذكرون قوله في معرض أقوالهم، ويدرجون حاله في أثناء أحوالهم ، ويهتمون بآثاره رفعاً وقدحاً ، ويعتنون بشأنه دفعاً وجرحاً ، فمع ذلك القول بأنه لم تبلغه إلا سبعة عشر لا يتفوه به إلا من بدماغه الضرر، فإن من لا يبلغه إلا هذا المقدار، لا يكون له اعتبار، ولا يعد من زمرة أرباب الاجتهاد، ولا يلتفت إلى قوله عند ذكر أقوال أرباب الاعتماد .

السابع : أنهم قد وقع منهم على أنه من الفقهاء الاتفاق ، ووصفوه بأجمعهم بفقيه أهل العراق، وعدوه من سادات أهل زمانه في الفقه الشرعي، وأثبتوا له التبحر في الاستنباط الفرعي، ومن المعلوم أن رجلا لا يكون فقيهاً ما لم يكن مجتهداً، ولا يكون مجتهداً من لم تبلغه إلا سبعة عشر ، فإذا التفوه به ليس إلا من خرافات البشر .

الثامن : أنه قد ذكره أبو عبد الله الذهبي ، وهو من أهل النقد التام باتفاق الأعلام في كتابه تذكرة الحفاظ وعده من الحفاظ، وهكذا فعله غيره ممن رزق التبحر الشرعي ، ولا يكون حافظ الحديث قط من لم تبلغه إلا سبعة عشر فقط .

التاسع : أنه ذكر جمع من المعتبرين أن شيوخ أبي حنيفة في الحديث تبلغ إلى أربعة آلاف، وعدّ منهم المزي في تهذيب الكمال وغيره نحو سبعين شيخاً بلا خلاف ، فلو فرض أنه لم يرو عن كل شيخ منهم إلا الحديث الواحد لبلغ العدد إلى سبعين أو أربعة آلاف ، وإن زاد فمع عدد زائد، فما معنى قوله : لم تبلغه إلا سبعة عشر، بل ليس التفوه به إلا موجباً لنتف بأيدي تسعة عشر .

العاشر : أنه من لم تبلغه إلا سبعة عشر لكان مهجوراً عند الأصغر والأكبر ، وقد

حصلت له الشهرة كشهرة الأئمة .

فخُذ هذه العشرة الكاملة الوافية الكافلة ، وآمن بأن تلك الكلمة الخبيثة ، قد كذبتها عبارات ابن خلدون بنفسه في المقامات العديدة ، وأنكرتها شهادة الوجود ، وأبطلتها دلالة العقل الغير المحسود ، ونادت بكذبها دلالة الإجماع من النقاد ، وأخبرت ببطلانها عبارات من به الاستناد ، فمع هذا كله لا يشك في بطلانها إلا العَنود الحسود ، ولا يتأمل في كذبها إلا الكَنود ، حامل رايات الجهل والرُقود ، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا حنيفة ، والله مُتمّ نوره ولو كرهت الفئة الكثيفة .

ولعلك تتفطن من ههنا أن تلك الكلمة البشعة في شأن مثل هذا الإمام سيد الكملة لا يحل نقلها إلا للرد عليها ، ولا يجوز السكوت عليها المنجر إلى فساد اعتقاد الأنام وسوء الظنّ بمثل هذا الإمام ، فمن انتحلها ساكتا ، وذكرها خافتا ، فعليه إثمه مع إثم الأريسيين ممن يقلده ويشهّرها ، ويؤذي روح الإمام ومقلديه الأحياء ، ويفسد في العالمين ، وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون ، ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون ، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون ، فذرهم في طغيانهم يعمهون .

قلت في " إبراز الغي " : الحادي والثمانون : وهو وما بعده مما في " الإكسير " ذكر أسماء القرآن لابن القيم ، وأرّخ وفاته سنة إحدى وخمسين وسبعمائة ، ثم ذكر أمثال القرآن له ، وأرّخ وفاته سنة أربع وخمسين ، وهذه مناقضة واضحة .

قال ناصرك المختفي : هكذا في " الكشف " المطبوع بمصر في الموضعين ، فلا يرد على صاحب " الإتحاف " شيء ، فإنه ناقل محض .

أقول : عصمك الله عن هذه المُثلة المستوجب للمَثُلة المُولجة لموصوفها في طائفة الجهلة المخرجة من اتصف بها عن جماعة الكملة . وعليك أن تسأل ناصرك ما ذا أراد بما به وصفك ، فإن الناقل المحض قد يطلق على من كان غرضه مجرد النقل عن الغير ، والسير حسب السير من دون التزام بتصحيحه واهتمام بتنقيحه ، وقد يطلق على من كان غرضه مجرد النقش كنقش غيره ، وتصوير شره وخيره من دون فهم معناه ومبناه ، ومن غير إدراك للتعارض والتناقض ، ومن غير تعرّف لما يتعرف بطلانه الطفل والأمّي ، والخاصي والعامي

أما الوصف الأول فهو وصف عالم لا ينتفع بعلمه، ولا ينفع بفضله، ولا غرض له بالتأليف إلا الرياء والسُّمعة، ولا قصد له بالترصيف إلا الذكر والشهرة، ومقصده أن يوصف بكثرة التأليفات، وإن خلت عن الإفادات، وإن يُعدّ من مكثري التصنيفات، وإن جمعت الخرافات، وهو الذي يقال في حقه: إنه إنسان غير مميز، وحيوان غير معزز، وأنه كامل متخلق بأخلاق الجاهلين، وعاقل مختار لطريقة الغافلين، وأنه عار عن التهذيب والتنقيح، وخالٍ عن التقريب والترجيح، وأنه لا عبرة بكلامه قولا ونقلا، ولا اعتماد على ما يكتبه نقلا وعقلا، وأنه مرتكب للبدعة التي زجرت عنها العلماء، ومكتسب لما ذمه الفضلاء، وأنه رأس حاطبي الليل، ورئيس كاسبي الويل، وأنه حمّال الحطب تربت يداه وتب، ما يغني عنه ماله وما كسب، وما ينجي جمعه من جمرة الغضب، وأنه خارج عن عداد أهل العلم، ومخرج عن أعداد أهل الفهم، وأنه لا يحل الاستناد بكتبه، ولا الاعتماد بخُطَبه.

وأما الوصف الثاني فهو وصف من هو غافل غيرعاقل، زافل غير كامل، جاهل غير فاضل، داجل غير واصل، لا له حظ من العلم والعقل، ولا له حصة من الفهم والنقص، وهو الذي يقال في حقه أنه مفتٍ ماجنٌ، مفترٍ كاهن، حيوان داجنٌ، إنسان شاطن، يؤخذ على يديه، ويُحجر عما لديه، وينادي كل حاضر وباد، وكل مناد، أن كسبه وزور، وعمله فجور، وقوله غرور، وفعله قصور، مثله كمثل الفرّوج، تسمع الديكة تصوت فيُريد أن يُصوت وإن عرى عن العروج، وإن شئت قلت كمثل القردة، ترى الإنسان يعمل أعمالا فيقتدي بها، وإن كانت مُهلكة، ومثل تصانيفه كمثل الأساطير، الجامعة للأباطيل والتصاوير، مضرة بخلق الله، ومضلة لعباد الله، حرام على الفاضل أن يطالعها، وحرام على الكامل أن يجتنبها، ولازم على كل عالم أن يمنع العوام، بل الخواص من مطالعتها، بل يمحوها، ويحرقها خشية أن يغتر بها من ليست له ملكة، فيقع في الهلكة.

وبالجملة فهذان الوصفان مما يفر عنه الثقلان، ولا يستحسنه الإنسان، بل ولا الجان، والاتصاف بهما ليس إلا من شأن المنهمك في الطغيان المرتبك في العصيان.

والذي نفسي بيده وقلبي بعينه، لا أظنك موصوفًا بهذا الذي وصفك به الناصر القاتر، بل كل كامل وقاصر، يشهد بأنك فاضل ماهر خالٍ عن هذا الوصف النادر.

قلت في "إبراز الغي": الثاني والثمانون: ذكر الاستغناء بالقرآن لابن رجب، وأرّخ وفاته سنة خمس وتسعين وسبعمائة، وهو مخالف لما أرّخه به في "الحطة" و"الإتحاف" كما مر ذكره.

قال ناصرك المختفي: هكذا في هذا المقام في "الكشف" المطبوع بلندن، وأما ما ذكر في "الحطة" و"الإتحاف": من أنه توفي سنة خمس وتسعين وتسعمائة فهكذا في "الكشف" المطبوع بمصر عند ذكر شروح "صحيح البخاري"، لكن الصحيح هو الأول، كما ذكره الشوكاني في "البدر الطالع".

أقول: فما ذا يفيد قول ناصرك، هكذا في "الكشف" بعد علمك وعلمه بما هو الصحيح، وما هو المزخرف، وما ذا يفيدك تقليدك صاحب "الكشف" فيما تعلم أنه ناظر مضعف، فإن كنت لا تعلم ذلك، ولا تفهم مضار تقليدك، فإنا لله وإنا إليه راجعون، والله المستعان على ما تصفون.

قلت في "إبراز الغي": الثالث والثمانون: ذكر البرهان للإمام الرازي، وأرّخ وفاته سنة ستين وستمائة، وهو غلط فاحش، فإن وفاته سنة ست وستمائة.

قال ناصرك المختفي: هكذا في هذا المقام من "الكشف"، والناقل غير الملتزم لصحة ليس هذا من الإيراد في شيء.

أقول: بل يرد عليه إن كان جاهلا غافلا أنه يحرم عليك تسويد القرطاس، والولوج في مسالك أهل النبراس، فقد خلق الله لكل مرتبة عبادًا، وجعل لكل رتبة أوتادا، وأمر كلا منهم بأن يقف على موضعه، ويسكن في مستقره، وحرّم على من ليس بأهل للشيء أن يتكلف للاتصاف به، والفيء فطوبى لعبد عرف نفسه، فمن عرف نفسه فقد عرف ربه، وعلم مقدار نعم الله عليه، فاستكنّ به ووقف لديه، واعترف بالعجز والقصور عما لم يحصل له فيه العبور، وتجنب عن الاختيال والاختلال والشرور والغرور، وحفظ قدمه وقلمه عن الوصول في رفعة القصور، وشكر على ما أعطيه، واكتفى بما أوتيه من دون أن ينسى منزلته، ويذهل مرتبته، وويل ثم ويل لمن تجبّر وطغى، وتفجّر وجفى، وتشنّج وعصى، وتمشيخ وغوى، وأدبر يسعى مناديا أنا حبركم الأعلى، وتكلف وتنطع وتقشّف وتقضع، وقصد النزول في معارج الأحبار، والوصول إلى مدارج الأخيار من دون قابلية واستعداد، وكاملية واسترشاد، فيا أيها الجاهل

الغوى، لا يحل لك تحمل حملُ الإرشاد والتأليف، وتكلف ما ليس لك من هداية العباد بالتصنيف.

أما وصل إلى سمعك ما ورد في كتب أرباب النُّهى أن عليًا المرتضى دخل يوما في مسجد من المساجد، فرأى فيه قصّاصًا يقصّون، ووعاظًا يعظون والناس يظنون أنهم من الأماجد، فأخرجهم كلهم، ولم يترك إلا واحدًا منهم لعلمه بأنه أهل للوعظ دونهم. وفي رواية أخرى مسطورة في الكتب الكبرى أنه سأل واعظًا هل تعرف الناسخ والمنسوخ، فقال: لا، فقال له: فأنت لست بأهل لأن تجلس على منابر أهل الرسوخ، وأخرجه ونهاه عن الوعظ وزجره، أما قرع سمعك ما قال نبيك: لا يقصّ إلا أمير، أو مأمور، أو مختال، هذا لفظ الحديث، أو كما قال.

أما علمت أن العلماء منعوا من الفتيا من ليس بأهل له عند الأخيار، أخذًا من حديث: «أجرأكم على الفتيا أجرأكم على النار» أما عرفت أن الفضلاء حجروا على من ليست له ملكة تامة أن يؤلف شيئًا، ويضلّ العامة، أما تأملتَ قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ كيف يشير إلى الزجر عن ارتكاب حرفة لمن ليس من أهلها:

أمدعيٌ علمًا وليس بقاري	كتابٌ على شيخ به يسهل الحزن
أتزعم أن الذهن يوضح مشكلا	بلا مخبر تالله قد كذب الذهن
وإن ابتغاء العلم دون معلم	كموقد مصباح وليس له دهن

وإن كنا عالمًا يقال له: ما ذا تجتني وتكتسب، وتقتني وترتكب، ما ذا الذي حملك على ارتكاب خصلة محرمة، واكتساب حرفة مخرّمة، من ذا الذي هداك إلى مثل هذا التقليد القبيح الوارد في حقه الوعيد الصريح من ذا الذي جرّاك على جمع اليابس والرطب كجمع حمالة الحطب امرأة أبي لهب الوارد في شأنه ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾.

قلت في "إبراز الغي": الرابع والثمانون: ذكر ببهجة الأريب لعلي بن عثمان علاء الدين التركماني، وأرّخ وفاته سنة خمس وسبعمائة وهذا مع كونه مخالفًا لما أرّخه في الإتحاف غير صحيح في نفسه، فقد ذكر الكفوي أنه توفي سنة خمسين وسبعمائة.

قال ناصر المختفي: هذا سهو من الناسخ.

أقول: إن صح هذا، فازجره على هذا وذا، وخوّفه بما يرتدع به عن كثرة السهو، وملازمة اللهو، وانصحه شاكيًا وباكيًا، قاهرًا وزاجرًا، ومهددًا ومسددًا، وقل له: أيها الناسخ الذي قدمه في السهو راسخ، أنشدك بالله هل أنتَ من الناس، أم أنتَ من مغفل وناس، ومتقّل وعاصي، أأدير عليك الكأس، فستر عليك عقلك، وفهمك وجعلك من النسناس، أوصلت إلى سنّ الخرافة وعمر الرذالة، فغلب عليك جند الوهم والوسواس، فإن كان الأمر كما وصفتُ، وكنتَ كما ذكرتُ، فكُن عن عهدة الكتابة معزولاً، واجلس في بيت أبيك وأمك مجهولاً، وابكِ على جنيتَ وعصيتَ تاليًا قوله تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللهِ مَفْعُولاً﴾ فإن قال لك: إني لستُ بشيخ فاني، ولا أنا مغفل وذاهب العقل بشرب المسكر الجاني، ولا العزل يليق بي، ولا العَضل يستحق لي، فقل له: فعلك مكذّب كمونك، وقلمك مخرّب بعملك.

أيها الطاغي الباغي! ما هذا السهو واللغو، ما هذا الرقب واللهو، لئن لم تنته لارجمنك وأجلدنك، ولأصلبنّك على جذوع النخل، فلا تنفع إذا شفاعة الوالد والنجل، ألا تستحيي تأكل لقمة الأمر، وتُهلك مكتوباته، وتستنفع بمنافع الوزير وتُنهك مسطوراته، لعمري هذه واهية، وما أدراك ماهية، كاتب خبيث المآكل، وحاطب ضعيف المعقل، قلمه وقود النيران، وسواده عقود الطغيان، وبل لك تقلّب الدين من موقعه، وتحرّف الكلم عن مواضعه، تبًا لك ولأمثالك، تقصُّ ما قد وصلتُه، وتعضُّ ما قد نظمته، تربت يمينك هل أنت إلا مُنثني خلقه الخرّيت، واستهواه العفريت، تموت مسجونًا وتحشر مجنونًا، وتدفن مرهونًا، وتحيي مطعونًا، أوقعتني في الغم، والهم والتعب والكرب، فأنت أجبن من الضبّ، وأضل من الضب، وأخدع من الضب، وأعقّ من الضب، ولولا أني لا أرتضي بطريقة الشيعة لأسمعتك شيئًا من الشتم والسب بك صرت مضروبًا بي المثل من كل فاضل أجلّ، سمّن كلبك يأكلك. قال الشاعر:

هم سمّنوا كلبًا ليأكل بعضهم ولو ظفروا بالحزم ما سمّنوا كلبٌ

وقال:

وإني وقيسًا كالمسمّن كلبه تخدشه أنيابه وأظافره

أيها المغرور! ما هذا الزلل المدحور، والخلل المنثور، ما هذا الانهماك في الغفلة، ما هذا الارتباك في الشقوة، لقد هممتُ أن آمر فتيتي، وأجمع عترتي، فيجمعوا حزم

الحطب، ويوقدوا فيه النار ذات اللهب، ثم أذهب معهم إلى بيتك، وبيت مثلك، فأحرق عليك وعليهم بيوتهم، وأعزرهم بأخذ أموالهم وشروطهم، وأشهرهم بحلق الرأس، والإدارة في سكك الأرجاس، وأهجرهم هجراً جميلاً، وأحجر عليهم حجرا وبيلاً، وأمنع الناس من إجارتهم لكتابة الأوراق في سائر بلاد مملكتي والآفاق.

أيها اللاغي والواهي! اعتمدتُ على نسخك فأفسدت مروياتي، واعتررتُ بنقلك فأهلكت منقولاتي، صارت أقلامك في حق تأليفاتي كالمقاريض، وجعلت أيديك النجسة ترصيفاتي كمراجيض بخصلتك الشنيعة صرت ملقبٌ بين علماء عصري بمجدد الواهيات، وبحركتك القبيحة صرت موسوماً بين فضلاء دهري بمجدد الخرافات، قد كنت أظن أنك لي والي، فبدا لي الآن أنك قالي، قد كنتُ أظن أنك تفرج بالي، فظهر لي الآن أنك وبالي، قد كنت أعلم أنك مُنش متدين ومتنسك، فعلمتُ الآن أنك مشيطن ومتهتك.

أما علمت أن العلماء قاموا عليَّ من كل طرف، وتعقبوا كلامي بكل حرف. ولقبوني بألقاب خبيثة، ووصفوني بأوصاف كثيفة، كحاطب الليل غير المميِّز بين الرجل والخيل، وجامع اليابس والرطب، حمال الحطب، وجامع الحصباء مع اللآلي، الخابط في ظلماء الليالي، وأفتوا عن آخرهم بأن مجموعاتي غير معتبرة، لكثرة المسامحات فيها، وحلفوا بشراشرهم على أن منظوماتي غير منتفعة؛ لكثرة السرقات فيها، وأجمعوا إجماعاً يفيد اليقين على أن كل ما أنتحله غير لائق لأن يستند به الفاضل المتين، فصرتُ مهاناً بعد أن كنت مبجلاً، وبقيتُ مطعوناً وبما كسبته مرهوناً بعد أن كنت مُتَبَلّلا:

فأذهب الحرّ يُرْدي وأذهب البعض كمي

فيا أيها الهائم النائم، انظر ما ذا ترتب على زلاتك العديدة من المفاسد الشديدة، فانظر ما ذا ترى، هل أنت تارك عادتك السيئة أم لا تزال تلهو وتسهى، وتلغو وتطغى غفلاً عن قول ربي الأعلى ﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾ فالله الله يا كُتّاب تصانيف خلق الله.

قلت في "إبراز الغي": الخامس والثمانون: ذكر "فتح القدير" للشوكاني، وأرّخ وفاته سنة خمس وخمسين بعد الألف والمائتين، وهو مخالف لما ذكره غير مرة في "الإتحاف" أنه مات سنة خمسين.

قال ناصرك المختفي: هذا مبني على الاختلاف في تاريخ وفاته.

أقول: فكان الواجب عليك التنبيه عليه عند ذكره، فإن بدونه لا مناص من ورود إيراد التناقض والتعارض في كلامك عند ذكره.

قلت في «إبراز الغي»: السادس والثمانون: ذكر الكشاف للزمخشري وأرّخ وفاته سنة ثمان وعشرين وخمسمائة، وهو معارض لما أرّخه به في «الإتحاف»، كما مرّ ذكره.

قال ناصرك المختفي: ما ذكر ههنا هو المذكور في هذا المقام في كلتا نسختي الكشف ... إلخ.

أقول: قد مرّ ما فيه غير مرّة، فلا تفيده إعادته ولو ألف مرة، فإن تكرار القول الساقط بالمرّة لا يجدي نفعاً عند من هو ذو عقل ومرّة.

الباب الثالث

في رد الأقوال المتفرقة الواقعة في الباب الثاني من «التبصرة» المتعلقة بالإيرادات التي أوردت على صاحب «الإتحاف» في خاتمة «إبراز الغيّ الواقع في شفاء العيّ»

قلت في «إبراز الغيّ» بعد ما فرغت من ردّ ما في «شفاء العيّ» من الغي عند ذكر مسامحاته المتفرقة: الأول: وهو السابع والثمانون: ذكر في الجزء الثاني من «أبجد العلوم» المسمّى بـ «السحاب المركوم» للشوكاني، وأرّخ وفاته سنة خمس وخمسين ومائتين وألف، وهذا مخالف لما ذكره في المقصد الأول من «الإتحاف» أنه مات سنة خمسين، ومن لا يحقق حال أستاذ أستاذه كيف يحقق حال غيره.

قال ناصرك المختفي: قد مرّ جوابه غير مرة.

أقول: قد مرّ رده غير مرة.

قلت في «إبراز الغيّ»: الثاني وهو الثامن الثمانون: ذكر فيه تاريخ ابن كثير الدمشقي، وأن تاريخه انتهى إلى آخر سنة ثمان وثلاثين وسبعمائة، وهذا مما يقضى منه العجب بالنسبة إلى ما ذكره في «الإتحاف» عند ذكر «جامع المسانيد» لابن كثير أنه مات سنة أربع وتسعين وستمائة، فإنه لا يمكن أن يتم تصنيفه بعد موته. إلا أن يكون كمثله في

برزخه.

قال ناصرك المختفي: ما ذكر في "أبجد العلوم" منقول عن "الكشف المطبوع بمصر"، وراجعته فوجدته موافقًا لما نقل منه، وأما ما ذكر في "الإتحاف" عند ذكر "جامع المسانيد" فهو أيضًا منقول من "الكشف" المطبوع بمصر عند ذكر "جامع المسانيد"، وقد راجعته فوجدته لما نقل عنه فذمّة صاحب "أبجد العلوم" بريئة عن هذا، لكنه سهو عن صاحب "الكشف"، أو نساخه، أو طابعيه... إلخ.

أقول: بئس ما فعل المُراجع المنازع، وبئس ما فعل المنتحل المُدافع، وكيف تبرأ ذمة من ينقل عن كتاب شيئًا هو غلط محض، ويبرأ عهدته بأني ناقل محض، أفهذا شأن حملة الشرع المبين، أفهذا شأن حماة الملة والدين، لا بل هو طريقة المُفسدين، وشريعة المهلكين، عصمك الله عن مثل هذه الأوصاف، بل جميع علماء الأطراف، ولو صحت براءة ذمة المؤرخين عن مثل هذا الانتحال المَهين، لارتفع الأمان عن تصريحاتهم وتقريراتهم، ولم يبقَ اعتماد على تنويحاتهم وتحريراتهم، وبطل ما وُضع التاريخ له، ولم يترتب غاية هذا الفن لمن اكتسبه.

قلت في "إبراز الغي": الثالث، وهو التاسع والثمانون: ذكر فيه عند ذكر علم السيرة "سيرة مغلطائي"، وأنه لخصها قاسم بن قطلوبغا، المتوفى سنة خمس وخمسين وثمانمائة، وهذا مع كونه غير صحيح في نفسه مخالف لما ذكره في المقصد الأول من "الإتحاف" عند ذكر مخرجي أحاديث "الإحياء": أنه توفي سنة تسع وسبعين وثمانمائة.

قال ناصرك المختفي: هذا منقول عن الكشف، وقد راجعته فوجدته مطابقًا للأصل، والناقل الغير الملتزم الصحة لا يرد عليه شيء.

أقول: ليس هذا وأمثاله نقلا اصطلاحيًا، بل لا يكون إلا نقلا اختراعيًا، كما مرّ تحقيقه سابقًا، وإن كان نقلا فلا يفيدك أيضًا شيئًا، وعدم التزام الصحة مضر جدعًا، فإن الغفلة في مثل هذا جريمة جسيمة، وخطيئة عظيمة لا يختاره أرباب الطبائع السليمة، وأصحاب الأفهام المستقيمة، ولا تجترئ عليه كملة الطريقة، وحملة الشريعة، بل كل من أعطى العقل الصحيح، والفضل النجيح، ينكر على ارتكاب هذه الخصلة، ويزجر عن مثل هذه الخُصلة، ويقول من لا يلتزم الصحة: ويرتكب النقول الصرفة، لا يستند بمجموعاته ولا يعتمد على مخترعاته، ويخاطبه بقول رفيع:

إذا لم تستطع أمرا فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع

وصله بالزماع فكل أمر سما لك أو سموت له ولوع

ويحكم كل من أوتي علمًا نافعًا، وفهمًا ناصعًا أن هذه سُنّة أرباب السفه والسفه، وشريعة أصحاب الغفلة والخدع، حماك الله أيها السيد المغرور عن مثل هذا الوسم المهجور. ورحم الله الناصر القاصر حيث شدّ المئزر لإخراجك من عداد أرباب الغدر، وحلف بالله حلفًا لا يحنث فيه أبدًا مؤبدًا أنه يوجدك في المتصفين بما لا يستحسنه العاقل، ولا يرتضيه الجاهل المخذول.

ولقد أعجبتني هذه النصرة، وأوقعتني في الحيرة، كيف رضي في حقك بما ليس من شأن مثلك، وكيف رضيتَ بما به لقبك ووسمك، فرحم الله امرء عرف قدره، وعرف نفسه، فعرف ربه، وأقر بما صدر عنه من الخطيئات، واعترف بما اكتسب من السيئات، وتاب إلى الله مما خطّه وكتبه، وأناب إليه فيما حرّره وكسبه، واجتنب عن تحريف الكلم عن مواضعها، وتصحيف الوقائع عن مواقعها، وندم على ما زلّت به قلمه، وضلّت به قدمه، وأصلح ما أفسد وخرّب، وأقلع وجرّب، ولم يصر على ما فعل، واعترف بسوء ما انتحل به، ورحم الله من أوقف أخاه على لغطه وغلطه، وسقطه وشططه، ونصره ببيان ظُلمه وسقمه، وشره وضره، وعُرفه ونكره، ليحفظ الناس من العوام والخواص عن مغلطاته، ولا يعتمدوا على مزخرفاته.

قلت في "إبراز الغي": الرابع: وهو التسعون: ذكر فيه عند ذكر الضعفاء والمتروكين علاء الدين مغلطائي، وأرّخ وفاته سنة اثنتين وستين وسبعمائة، وهذا مخالف لما ذكره في المقصد الأول من "الإتحاف" عند ذكر شروح "صحيح البخاري": أنه مات سنة اثنتين وتسعين وسبعمائة.

قال ناصرك المختفي: ما ذكر في "أبجد العلوم" موافق لنسختي "الكشف"، وأما ما ذكر في "الإتحاف" عند ذكر شروح "صحيح البخاري": فلعله إما سهو الناسخ، أو منقول عن "الكشف" المطبوع، ولا غرو في أن يكتب التسعين موضع الستين لما بينهما من شبه الصورة.

أقول: وأيًا ما كان فالإيراد بالمخالفة غير ساقط عند أرباب المناظرة.

قلت في "إبراز الغي": الخامس، وهو الحادي والتسعون: ذكر هناك أيضًا علا

الدين علي الماريدي، وأرّخ وفاته سنة خمسين وسبعمائة وهو مخالف لما ذكره في موضع آخر علي ما ذكره في المقدمة: أنه مات سنة خمس وسبعمائة.

قال ناصرك المختفي: ما ذكر في الأبجد موافق لنسختي "الكشف"، وأما ما ذكر في "الإتحاف" فهو من سهو الناسخ.

أقول: فالواجب عليك عزل مثل هذا الناسخ الماسخ لئلا تُنسب إليك خرافات قلمه الكثيرة، وواهيات سواده الكبيرة، ويظن الناس من العوام والخواص أن كتبك مملوءة من الأنجاس، فوا حسرتاه! ووا ويلاه! ينسب إليك ما يكتبه الكاتب المخلوط، ويحكم على ما تحترفه بالبطلان والخبوط، تلقى عليك أوزار الغير، وتضاف إليك آصار الضير، يقولون أن صاحب "الإتحاف" ترصيفه مملوء من الاعتساف كلّ ما فيه يشبه الخاجورة(١) والقاذورة، والعاقورة والقارورة، ويسيئون الظنّ بك وبأمثالك، ويحسبون أن كل ما فيه منك ولك، وبك وعليك، فهدّ الكاتب، وشدّد على ذلك الكاسب، وخاطبه بقولك الكريم مخاطبة الكريم اللئيم، أيها الزنيم الرجيم! ما هذا الذنب العظيم، والخطب الجسيم، أما وصل إليك الوعيد الرادع، أما مضى عليك الأمد المديد الصادع، أما تخاف عقابي أما تتجنب عذابي، أما آن لك أن تترك الغفلة، وتتصف باليقظة، انظر إلى ما وصفوني به، ووسموني به.

انظر إلى ما عابوا به عليّ، وما نسبوا إليّ، وكل ذلك إليك لا إليّ، وعليك لا عليّ، فارحمني يا أيها المنشي، ولا تُهلكني يا أيها المرجي، ولا تجعلني متجرّعًا بالغصص كما تتجرع الطيور في داخل القفص، ولا تُصيّر بضاعة تصانيفي المسروقة من تصانيف من سعى مزجاة، وسفينة تأليفي الجارية برياح غيري مُرساة، فبها حصلت لي الشهرة، وقامت لي النُصرة، وتشبهت بالسيوطي في كثرة التأليفات، وأولجتُ في زمرة المجددين على رأس المائة، وبها حصل لي النعيم المقيم، والتنحّي عن الألم المُليم، وبها وصفني من لا يعرف قدري بألقاب طويلة الذيل، ونلت مكارم النيل، فلا تُغمني يا منشي في بحار الغَلَط، فيكثر علي اللغط، ولا تُحرقني بنار العطب، فيكبر عليّ الشغب، أنصحك والدين النصيحة مضى ما مضى، فاحذر فيما يستقبل عن الفضيحة.

---

(١) نام بازي كودكان كه خطي بدور رسند وطفلي درميان آن بايستد وديگر كودكان براى كردن وفرار طرف حلقه ...

قلت في "إبراز الغي" : السادس : وهو الثاني والتسعون : ذكر فيه عند ذكر "الطب النبوي" تصنيف الحافظ أبي نعيم : أن وفاته سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة ، وهو مخالف لما ذكره في "الإتحاف" عند ذكر "حلية الأولياء" : أنه مات سنة ثلاثين .

قال ناصرك المختفي : هذا منقول عن الكشف والناقل الغير الملتزم الصحة لا يرد عليه شيء .

أقول : رعاك الله وحماك من هذا الانسلاك ، لقد حلف ناصرك حلفًا لا يحنث فيه أن ينطق في حقك في كل مرة بوصف لا يتصف به العالم ولا يرتضيه ، فهو ممن قال في حقه أحد الأمجاد :

يسعى عليك كما يسعى إليك فلا ... تأمن غوائل ذي وجهين كياد

أو ممن قال في حقه الملك العلام : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ ، والذي بعثه على ذلك أنه ظن أن اختيار التزام الصحة موقع في المهالك ، فإن الأغلاط والمناقضات في تصانيف المنصور صاحب المكارم المرتفعات كثيرة ، فالقول بالتزام الصحة يشكل به الجواب عن هذه القبائح الغفيرة ، ولم يدر ذلك المسكين عفا الله عنه خالق مكان ومكين أن اختيارهذا أشنع وأقبح من الأولى ، وأن الأولى خير من الأخرى ، وقد استحق ذلك المعين ، بأن يضرب عليه المثل بأنه أجهل من راع ضأن[1] ثمانين ، وذلك لما نبهناك غير مرة أن عدم التزام الصحة وصف يبعد الاتصاف به عند أهل الدراية ، بل هو وصف ينبو عنه الجهلاء المتوسطون ، فكيف يرتضي به الفضلاء المقسطون ، ولعلمي من يتصف به يصير بين العلماء نفسه ضحكة ، وكلامه لعبة ، فيعرضون عنه إعراضًا بليغًا ، وينسبون إليه الأضلال انتسابًا صحيحًا ، ويتخذون كلامه ومقاله ظهريًا ، ويعدونه شيئًا فريًا ، وينادون

---

(١) وجهه أن أعرابيا بشّر كسرى ببشرى فسّر بها ، فقال سلني ما شئت ، فقال : أسئلك ضأن ثمانين ، وقيل : قضى رجل لرسول الله ﷺ حاجة بالمدينة ، فأتاه فقال له رسول الله ﷺ : ائتني بالمدينة فأتاه ، فقال له : أيما أحب إليك ثمانون من الضأن أو أدعو الله أن يجعلك معي في الجنة ، فقال : بل ثمانون من الضأن ، فقال رسول الله ﷺ : أعطوه إياها ، وقال : إن صاحبة موسى كانت أعقل منك ، وذلك أن عجوزا دلته على عظام يوسف ، فقال لها موسى : أيما أحب إليك أسأل الله أن تكوني في الجنة أو مائة من الغنم ، فقالت : الجنة ، أخرجه ابن حبان والحاكم وصححه ، كذا في "حياة الحيوان" .

بمعنى النداء أن مؤلفه لم يكن نقيًا ونقيًا، ولا ذكيًا وزكيًا. ويشكّون في أنه كان حسنًا أو إنسانًا، وفي أنه كان سويًا أم بغيًا. ويحكمون بأنه مع جمعه لا يبقى لأن يستند بكلامه أحد، ولا يتساهل أن يُستمد منه شيء من النداء. اللهم إن كان هذا الوصف في المصور، كما أخبر به الناصر، فأزله عنه، وارحم عليه، واجعله معززًا بين الأصاغر والأكابر. وإن لم يكن فيه، فخذ الناصر بهذا الاتهام الكسر.

قلت في «إبراز الغي»: السابع: وهو الثالث والتسعون: ذكر الخطابي في بحث غريب الحديث وأرّخ وفاته سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة، وهو مخالف لما مرّ منه في موضع آخر منه على ما ذكرته في المقدمة.

قال ناصرك المختفي: ما ذكر في الأبجد موافق للسخاوي والكشف.

أقول: أي فائدة في هذه الحوالة المملوءة من الجهالة، وأي منفعة في هذه الموافقة الموصلة إلى المتاركة، فإن تقليد من كلامه يعارض كلامه لا يجوز عند الأعلام، ولا يختاره الكرام، إنما هو ديدن اللئام، كاسبي الزور والآثام، ولعلمي لما تعارضت الكلمات في موت الخطابي، فمرة تقول أنه مات سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة، ومرة تقول سنة ثمان وثلاثمائة، ومرة تقول سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة، كما مرّ ذكر ذلك في الباب الماضي، فكيف تحصل منها الاستفادة، وكيف تستقر الإفادة، فإن من لا يميز بين ما هو خلاف الواقع، وبين ما هو مطابق للواقع، بل يجمع كل ذلك ظنًا أنه نافع وجامع، فهو خالٍ عن التحصيل غير بالغ مراتب التكميل. كشيخ غير بالغ، وإنسان والغ، ولا يعتاد التقليد الجامد، ولا اتباع الكاسد لإجماع أرباب الشريعة وأصحاب الطريقة أن مثل هذا التقليد ولا انتحال السحر إلى الحيرة والإضلال حرام، بلا دفاع من غير اختلاف بين نزاع. ولا عجب من صدور مثل هذا من المقلدين الجامدين الفاسدين الكاسدين الذين يرومون ظواهر المباني، ولا يصلون إلى بواطن المعاني، يقتدون بآثار آبائهم وأجدادهم، وإن كانت مخالفة للشريعة، ويقتدون بسير أسلافهم وأشياخهم، وإن كانت مناقضة للطريقة، ويقولون عند عرض الدليل الصحيح والقول النجيح عليهم: لا ندري ما هذا، بعد كفانا عن مؤنة هذا أسلافنا وآباؤنا، فنحن بهم مقتدون، وبآثارهم مهتدون، أعتقد أنهم كانوا أعلم منا، وأفضل من غيرنا، فهم الذين يحسبون أنهم يحسنون، وتظهر لهم بعد موتهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون.

إنما العجب العجيب لكل أديب ولبيب، من صدور مثل هذا من الطوائف الذين ينكرون على المقلدين تقليدهم، ويقبّحون تشريعهم وتسديدهم، ويفرون من التقليد، واسمه كفرارك من الأسد، ويبعدون عن التقليد ورسمه كبعدك عن الفرد حتى أن منهم من لا يعرف الفرق بين المقلد الجامد وبين غير الجامد، ولا يميّز بين العابد وبين الشارد، بل يضلّون القول لعدم امتيازهم بين الورد والعود والند والبول، ولا قوة ولا حول إلا بالله ذي العزة والطول، مع أنهم بجنب علماء المقلدين كالعصافير الطائرة بجنب الناطقين، فيا للعجب من حرام اتباع الأئمة في المسائل الشرعية، وأباح تقليد صاحب الكشف صاحب المعارضات والسقطات في الأمور الكاذبة، والأخبار الغير الواقعية، أيها المتصور لا زلت في فرح وسرور، الإنصاف في هذا بيدك، فخذ مالك واترك ما عليك.

قلت في إبراز الغي: الثامن: وهو الرابع والتسعون: قال فيه عند ذكر علم الفقه: اعلم أن أصول الدين اثنان لا ثالث لهما، الكتاب والسنة، وما ذكروه من أن الأدلة أربعة: الكتاب والسنة والإجماع والقياس، فليس عليه إثارة علم، وقد أنكر إمام السنة أحمد بن حنبل الإجماع الذي اصطلحوا عليه اليوم، وأعرض سيد الطائفة داود الظاهري عن كون القياس حجة، ولهذا قال بقولهما: عصابة عظيمة من أهل الإسلام قديمًا وحديثًا إلى زماننا هذا، ولم يرد الإجماع والقياس شيئًا مما ينبغي التمسك به سيما عند المصادمة بنصوص التنزيل وأدلة السنة الصحيحة... إلخ.

وهذا عجيب كل العجب منشأه التقليد الجامد بابن تيمية وتلامذته والظاهرية مشتمل على مغالطات: أما أولاً: فلأنه ما ذا أراد بالأصل الذي حصره في الكتاب والسنة، إن أراد مثبت الحكم في نفس الأمر، فهو ليس إلا الكلام النفسي القديم للباري لا هذا الكتاب ولا هذه السنة، وإن أراد به مثبت الحكم بحسب علمنا، فيصدق على الإجماع والقياس كليهما أن عمم العلم، وإن خصص بالقطع يدخل الإجماع دون القياس، وإن أراد به ما يرجع إليه ويكون الأول بالآخرة إليه، فهو منحصر في الكتاب، فلولا أمر ما فيه بإطاعة الرسول، وكون إطاعته موجبًا لإطاعة ربنا لما وجب علينا اتباع السنة من حيث هي سنة، وقد فرغت عن هذا البحث في الكلام المبرور والسعي المشكور.

قال ناصر الدين المختفي: فيه كلام من وجوه.

الأول: أن هذا الاعتراض بعينه وارد على الجمهور القائلين بانحصار الأصول فى الأربعة بتغيير يسير، وتقريره أنهم ما ذا أرادوا بالأصل الذى حصروه فى هذه الأربعة، إن أرادوا مثبت الحكم فى نفس الأمر فهو ليس إلا الكلام النفسى القديم، وإن أرادوا به مثبت الحكم بحسب علمنا فيصدق على شرائع من قبلنا والتعامل وقول الصحابى والمعقول وسيرة الشيخين وسنة الخلفاء الراشدين والتحرى والعمل بالظاهر والأخذ بالاحتياط والقرعة والقافة لتطييب والاستحسان ونحو ذلك. وإن أرادوا به ما يرجع إليه ويكون الأول بالأخرة إليه فهو منحصر فى الكتاب.

الثانى: أن المراد بالأصل الدليل، والدليل إنما هو ما يكون مثبتًا للحكم بحسب العلم، لا بحسب نفس الأمر، فالاحتمال الأول ساقط من البين.

الثالث: أنا نختار الشق الثانى، أى أراد مثبت الحكم بحسب علمنا، وقوله: فيصدق على الإجماع والقياس... إلخ ممنوع، فإن هذا عين ما يُنازع فيه.

الرابع: أن قوله فلولا أمرنا فيه بإطاعة الرسول... إلخ ادعاء بلا دليل، فلا يسمع، وأما ادعاءك فى صفحة ٢٣١ من "السعى المشكور" إن علماء الأمة كلهم قالوا فى تصانيفهم: إن حجيّة السنة متوقفة على كتاب الله فمردود عليك، وما لم يقم الدليل على ذلك لا يصغى إليه، بل الدليل قائم على نقيضه.

بيانه: أن الكتاب علم للوحى المتلوّ، والسنة عبارة عن الوحى الغير المتلو، وكلاهما صادران من مشكاة واحدة، أعنى النبى ﷺ، فإنه لما ثبت نبوته بالمعجزات وسائر ما يجب تحققه فى النبوة بالعقل وجب اتباعه فيما أظهر أنه من الله، وأنه بعث به، سواء قال: إن جبريل جاء بلفظه من الله، وسواء قال: يجب عليكم اتباعه أو لا، وسواء كان ذلك الإظهار بالقول أو غيره، وسواء كان فيما جاء به جبريل الأمر باتباع ذلك أم لا، إذ نعلم ببداهة العقل أن المقصود من بعثة الأنبياء إنما هو اتباع العباد لما جاء به العباد من الله... إلخ.

أقول: أيها المنصور! لا زلت فى فرح وسرور، قد علمت من هذا البحث والتقرير ناصرك المختفى تحت السرير أنه هو الذى حج البيت الحرام فى سابق الدهور، ولم يزر سيد القبور قبر البشير والنذير صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الحىّ الحليم القدير، وألّف أولا رسالة أفتى فيها باستحباب زيارته مع اختلاف فيه، وأنه قال بعضهم بوجوبه، ثم

ثني برسالة ادعى فيها الإجماع على الاستحباب، وأنكر القول بالوجوب والسنية الذين صرح بهما جمع من أولي الألباب، ثم ثلث كتثليث القائلين بتثليث الآلهة برسالة، صرح فيه بحرمة الزيارة، وقد ألفت في رد أولاها رسالة سميتها بـ"الكلام المبرم في نقض القول المحقق المحكم"، وفي رد ثانيتها رسالة سميتها بـ"الكلام المبرور في رد القول المنصور"، وفي رد ثالثتها رسالة سميتها بـ"السعي المشكور في رد المذهب المأثور"، وقد فزت بحمد الله الشكور التحقيق المنصور والقول المبرور على ما شهد به جمع من شهداء الله أرباب العقل والشعور، ومن لم يجعل الله له نوراً فماله من نور.

فإن طابقت فراستي للأمر النفس الأمري، فبلّغ سلامي إليه؛ وأبلغ لم صرتَ من المخدرات بعد ما كنتَ من المبرزات، ولم لبستَ نقاب الاختفاء مع دعواك غاية الاتقاء، ولم أسخبتَ من إبراز اسمك، وإظهار رسمك، وهلا أظهرت وصفك المنيف في المناظرة، وهلا شهرت لقبك الشريف في المباحثة، وبأي وجه جبنتَ من المواجهة، ولأي سبب استنكفت عن المشافهة، هلا ناديت بأني الحاج الغير الزائر، قمتُ لنصرة الأمير الماهر، بل استوجرتُ عنده لهذا المنصب العاهر، وقُررت عنده لإسكات خصومه، وراديّه بالسب والشتم القاهر.

أما سمعت أن التدنيس ليس من شأن العلماء، والتلبيس مما تفر عنه الفضلاء، مالك اخترتَ لنفسك أن تلقّب نفسك بالمختفي أو المختفية، وما دريتَ أن النبي ﷺ لعن المختفي والمختفية على ما أخرجه مالك في "الموطأ" وغيره من الأئمة كاشفي المغطى:

هذا له ولسوف يوقف موقفا ... فيه يُرى رب الفصاحة ألثغا

ويؤاخذنّ بما اجتنى ومن اجتبى ... ويحاسبنّ على النقصية والشفاء

ويناقشنّ على الدقائق مثل ما ... قد كان يصنع بالورى بل أبلغا

ولنُلق عليك أيها المنصور ما في كلامه من القصور، فإني مواصل بك لا بغيرك، مواجه بك ساتر بسيرك غير ملتفت إلى غيرك، ممن جنى واختفى، وجفى وعصى، وطغى وغوى، فإن من دأب المناظرة أن لا يناظر الرجل من هو دونه علماً وفضلاً، ومن هو فوقه نقصاً وجهلاً.

فاعلم أن فيما ذكره للنصرة كلاماً من وجوه تعطى لناظريها النُّضرة: الأول: أن الإيراد على الجمهور الذين أرادوا بالدليل ما هو مثبت للحكم بالحيثية العلمية، وحصروه

في الأربعة، القياس والإجماع والكتاب والسنة مدفوع بأدنى تأمل عند من له أدنى دربة.

قال السعد التفتازاني في "التلويح": الدليل الشرعي إما وحي أو غيره، والوحي إن كان متلوًا فالكتاب، وإلا فالسنة، وغير الوحي إن كان قول كل الأمة من عصر، فالإجماع وإلا فالقياس، أو أن الدليل إما أن يصل إلينا من الرسول أو لا. والأول إن تعلق بنظمه الإعجاز فالكتاب، وإلا فالسنة، والثاني إن اشترط عصمة من صدر عنه فالإجماع وإلا فالقياس، وأما شرائع من قبلنا والتعامل وقول الصحابي ونحو ذلك فراجعة إلى الأربعة، وكذا المعقول نوع من استدلال بأحدها، وإلا فلا دخل للرأي في إثبات الأحكام، وما جعله بعضهم نوعًا خامسًا وسماه الاستدلال، فحاصله يرجع إلى التمسك بمعقول النص والإجماع، صرّح بذلك في الأحكام -انتهى-.

فعلم من ذلك إن حصرهم في الأربعة ليس لكون ما عداها خارجًا عن الدليل بالمعنى المذكور، بل لكونه ملحقًا بأحدها، ومندرجًا تحتها من غير فتور، فلا إيراد عليهم، بخلاف غيرهم ممن ينكرون حجية القياس والإجماع مع تفسيرهم الدليل بالمعنى الذي مرّ ذكره، فإن الإيراد وارد عليهم بلا دفاع، إلا أن يُحدثوا في تفسير الدليل شيئًا آخر، ويريدوا بالأصل والدليل الذي أخرجوهما عنه معنى آخر، فحينئذ لا ينافس معهم، إذ لا فائدة في المناقشة في الاصطلاح، ويكون النزاع حينئذ لفظيًا لا حقيقيًا، وهو ليس من شأن الكاملين، بل من شأن الغافلين.

الثاني: أنه لما أريد بالأصل والدليل مثبت الحكم علمًا، لا يشك في اندراج الإجماع والقياس تحته قطعًا، كما فصله أهل الأصول، وشيّدوه بالمعقول والمنقول.

وهذا أمر قد فرغ عنه في كتب الشريعة، لا يخفى ذلك على من اشتغل بها وممارسة، فالمنع في مثل ذلك، كما صدر عن ناصرك الهالك مكابرة واضحة، ومجادلة فاضحة. ولولا خوف الإطالة المملة، لأوردت من ذلك جملة مفيدة، لكني لست بحمد الله ممن يضيّع أوقاته النفيسة بالقيل والقال فيما ثبت في الكتب المتداولة بالحجج التحقيقة.

ويجب على المانع طالب الدليل أن يقرأ بحضرة العلماء ذوي الفضل الجميل كتب الأصول الجامعة بين المعقول والمنقول ككتاب البزدوي وشروحه "كشف الأسرار" وغيره، و"التحقيق" شرح المنتخب الحسامي و"تلويح التفتازاني"، و"مختصر ابن الحاجب" وشرحه العضدي، و"توضيح صدر الشريعة" وحواشيه، و"تحرير ابن الهمام"

وممروحه، لتظهر له جلية الحال، ويتميز عنده المهدي من الضال:

أمدعيا علما وليس بقاري ... كتابا على شيخ به يسهل الحزن
أتزعم أن الذهن يوضح مشكلا ... بلا مخبر تالله قد كذب الذهن
وإن ابتغاء العلم دون معلم ... كموقد مصباح وليس له دهن

الثالث: أن التردد في كون حجية السنة موقوفة على الكتاب، ليس من صنيع أولي الألباب، انظر إلى قول البخاري في "كشف الأسرار شرح كتاب البزدوي" كونها حجة ثابت بالكتاب -انتهى- وإلى قول قاسم بن قطلوبغا في "شرح مختصر المنار" أخر السنة عن الكتاب لتوقف حجيتها عليه -انتهى- وإلى قول البخاري في التحقيق: كونها حجة ثابت بالكتاب لقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ -انتهى- ونظائره من نصوص العلماء كثيرة في كتبهم شهيرة، وقد أقمتُ على ذلك دليلا واضحا في "السعي المشكور" من شاء الاطلاع عليه، فليرجع إليه ليفوز بالقول المنصور.

ولعمري القول بأن حجية الكتاب موقوفة على السنة، لا يتفوه به إلا الصبي الغوي، أو الشيخ الغبي، ولا يفتخر به إلا من حج ولم يزر قبر النبي ﷺ، أو من قلده من غير بصيرة وفهم مُسلَّم.

وأما الدليل الذي ذكره ناصرك على كون حجية الكتاب موقوفة على السنة فمردود بوجوه عديدة، فقوله: السنة عبارة عن الوحي الغير المتلو مردود، لا يشك فيه إلا الجاهل المعنود، أليس سكوت النبي ﷺ على فعل، أو قول وقع بحضرته أو وقع في عهده، واطلع عليه داخلا في السنن، أليس فعل النبي ﷺ معدودًا من السنن، أليس يُعد منه ما أفتى به برأيه واجتهاده على ما يدل عليه قوله: إني إنما أقضي بينكم برأيي فيما لم ينزل علي فيه، أخرجه أبوداود في كتاب القضاء وغيره من النبلاء، ففي "شرح مختصر ابن الحاجب" العضدي: السنة لغة الطريقة والعادة، واصطلاحا في العبادات النافلة وفي الأدلة وهو المراد ما صدر عن الرسول غير القرآن من فعل أو قول أو تقرير -انتهى-.

وفيه أيضًا: إذا فعل فعل بحضرة النبي أو في عصره وعلم به، وكان قادرًا على الإنكار ولم ينكره فإن كان كمضي كافر إلى كنيسة، يعني مما يعلم أنه منكر له، وترك إنكاره في الحال لعلمه أنه علم منه ذلك، وبأنه لا ينتفع في الحال، فلا أثر للسكوت، ولا دلالة له على الجواز اتفاقا، وإن لم يكن كذلك دل على الجواز من فاعله ومن غيره إذا

ثبت حكمه على الواحد حكمه على الجميع -انتهى-.

وفيه أيضاً: النبي ﷺ هل كان متعبداً بالاجتهاد فيما لا نص فيه، قد اختلف في جوازه وفي وقوعه، والمختار وقوعه -انتهى-.

وفي "التوضيح": هي تطلق على قول الرسول وفعله، والحديث مختص بقوله -انتهى-.

وفي "التلويح": ما صدر عن النبي ﷺ غير القرآن من قول، ويسمى الحديث، أو فعل وتقرير -انتهى- وزيادة التفصيل في هذا البحث تطلب من شرحي للمختصر المنسوب إلى السيد الجرجاني المسمّى بـ "ظفر الأماني"، وفقنا الله لختمه كما وفقنا لبدئه.

وبالجملة فالقول بأن السنة عبارة عن الوحي غير المتلوّ قول من لا ممارسة له بكتب الأصول، ولا مناسبة له بالمعقول والمنقول. ولعله اغتر بظاهر قوله تعالى في سورة النجم: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ كما اغتر به من أنكر وقوع الاجتهاد من جنابه الأعلى، وهو اغترار فاضح يشبه اغترار الناضح[1]:

كم من كلام قد تضمن حكمه ... نال الكساد بسوق من لا يفهم

فإن الظاهر أنه نزل رداً لما كانوا يقولون في القرآن أنه مفترى، فيختص بما بلّغه من ربه الأعلى، ويؤيده قوله تعالى متصلا به: ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى ذُو مِرَّةٍ﴾ -انتهى-.

فهو نظير قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَا تُؤْمِنُونَ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾ وغير ذلك من الآيات البينات النازلة لبيان أن القرآن ليس من المفتريات، ولو سلّم عمومه فلا يكون إلا فيما يتعلق بنطقه وتكلمه، ولا يدخل فيه ما يتعلق بفعله وتقريره، ولو سلّم تعميمه، فهو لا ينافي جواز اجتهاده، فإن تعبده بالاجتهاد إذا أقر عليه ولم يعاتب به تعبد بوحيه، وكذا فعله وتقريره إذا انضم بتقرير ربه وسكوته، صار في حكم وحيه، وإن شئت زيادة التفصيل في هذا المقام، فارجع إلى كتب الأصول وتفاسير الكرام، لتتجلى لك جلية الحال، وينكشف عندك ما غمّ الأمر عليك، وأوقعك في أباطيل الخيال.

(١) أي الإبل التي يستقى عليها الماء، وهو كناية عن البليد.

وقوله: كلاهما صادران من مشكاة واحدة، إن أراد به أن منبعهما القريب بالنسبة إلينا واحد، فهو صحيح لا يجدي نفعًا، وإن أراد به أنهما واحدان حقيقة وحكمًا مطلقًا، فهو قبيح قطعًا.

وقوله: فإنه لما ثبت... إلخ كلامٌ إخاديّ يشبه كلام الأعراب والبادي، وذلك لأن من المعلوم عقلا ونقلا أن الحاكم الحقيقي، والآمر التحقيقي ليس إلا الله وحده، ومن سواه مُجاز ومَجاز، وإن كان نبيه أو رسوله، وأن العباد كلهم إنما هم عباد الله وإماءه، ومكلفون بأوامره ونواهيه، لا ينفذ فيهم إلا أمره وقضاءه، وأنه ليس لبشر انقياد بشر إلا بأمر خالق القوي والقدر، فإن عبدًا لا يكلف بأن يختار طريقة عبد آخر، ويتعبد به ويتقلد باتباعه فيما نهى عنه وزجر، وهذا أمر قد اتفق عليه أهل العقل، وإن كان من أرباب الجهل، وهو الذي أضلّ الكفار عن سواء السبيل، فقالوا لأنبياءهم: ﴿مَا أَنتُم إِلا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنزَلَ الرَّحمنُ مِن شَيْءٍ﴾ ونسبكم إليه من غير دليل، فلا يجب علينا اتباعكم ولا لكم علينا سبيل، إذا تمهّد هذا، فاعرف أن من لم يسلّم نبوة الأنبياء، ولا يفهم ما أقاموا على نبوتهم من الحجة الغرّاء، بل يقول لمعجزاته: هذا سحر مستمر، ولكلامه افترى أم به جنون مستقر، لا ينقاده ولا يتبعه أبدًا، بل ولا يزال يغرق في بحار الغيّ خالدًا مخلّدًا، كما وقع من الكفار المنكرين، والفجّار المكابرين، ومن يتأمل في أقوالهم وأفعالهم، وحركاتهم وسكناتهم، ومعجزاتهم ودلائلهم، فيؤمن بأنه نبي مرسل، وأن ما ينسبه إلى ربه ليس من كلامه، بل وحي مُنزّل يهتدي بسيرهم، ويقتدي بآثرهم، لا لأنه طريقتهم وشريعتهم، فإنهم مثلهم في البشرية، لا يجب على بشر أن ينقاد لأفعاله الخلقية، بل لأن الله بعثهم للهداية، وجعل طريقتهم ناجية عن الضلالة، وأمرنا في كلامه المتلو أو غير المتلو باقتداءهم، وجعل طاعته مندرجة في طاعتهم، فلو لا كان كذلك لم يجب انقيادهم فيما هنالك.

وتوضيحه: أنه لما تقرر بالعقل المؤيد بالنقل أن لا حكم إلا لله، ولا تكليف إلا بما كلّف به، ولا انقياد إلا بأموراته ومنهياته، ولا تعبد إلا بمرضيته ومختاراته، وأن بني آدم كلهم سواسية في البشرية، والمقهورية تحت القضايا الإلهية، والتكليف بما شرع لهم من الشرائع البهية، فبعد تسليم نبوة نبي بالنظر في معجزاته، والإقرار بحقية ما يبلّغه عن ربه

من أحكامه وآياته، لا يجب على مسلم في أفعاله وأقواله، مما لم يبلغه عن ربه واجتهاداته وآراءه ما لم يأمرنا الله بذلك، ويجعل طاعته سبباً لطاعته عند ذلك، سواء بلغ ذلك أمره به ربنا بكلامه المنزل، أو بقول نبيه المرسل، فلو أن الله بعث نبيا وكلف الناس أن يطيعوه فيما يبلغه عنه صريحاً، ويمنع من إطاعته في جميع آثاره، ولا يحكم بالاقتداء في كل أطواره، لم يكن فيه بأس، ولا يكون زجر بترك موافقته في غير مبلغاته على الناس، فعلم بهذا أنه لا يلزم علينا الاهتداء بهدى الرسل، إلا لأمر الله تعالى وحكمه بأن هذا هو سواء السبيل من بين السُّبل، فثبت أن حجية السنة متوقفة على الكتاب، لا أن حجية الكتاب موقوفة على السنة بلا ارتياب، ولعلمي هذا ظاهر لكل من أوتي الفهم السليم، والطبع المستقيم من أهل الإسلام، فضلا عن الأفاضل الأعلام، فمن لم يفهمه، وأصر على ما يتفوه به ويكتبه، فليبك على نفسه إلى أن يلحق برمّته.

ومن ههنا تبين أن قول المستدل إذ نعلم ببداهة العقل أن... إلخ غير مجد نفعاً، فإن كون المقصود من البعثة هو اتباع ما جاؤوا به من عند ربهم حق قطعاً، لكن الكلام في التابعهم في سننهم، واقتداءهم في طرقهم، مما لم يذكروا فيه أنه مما أوحي إليهم ربهم، فليس كل فعل بوحي، ولا كل ما قال عين وحي، كما مرّ تفصيلا، فهذا مما لا يعلم ببداهة العقل جزماً، ما لم يؤيد ذلك بأمر الآمر الحقيقي نقلا.

قلت في إبراز الغيّ: وأما ثانياً: فلأن قولهم أدلة الدين أربعة ليس مما ليس عليه برهان عنه، بل له دلائل واضحة، وبراهين شامخة من الكتاب والسنة، ومن لم يرجعهما، أو لم يفهمهما، فلا يتهم إلا نفسه.

قال ناصرك المختفي: قد فرغ العلماء القائلون بعدم حجية الإجماع والقياس عن جواب كلها كالقاضي الشوكاني في إرشاد الفحول، وصاحب الأبجد في حصول المأمول وغيرهم.

أقول: من هما؟ وما مقدارهما بجنب العلماء المحققين السابقين والفضلاء المدققين من المحدثين والمفسرين والفقهاء والمتكلمين والأصوليين، كثّرهم الله إلى يوم الدين، وكسر بسيوفهم الشاهرة وألسنتهم القاهرة وكلمهم القاطعة، وحججهم الدامغة أدمغة المخالفين المجادلين، أما صاحب الأبجد فلا اعتبار لتحقيقه، فإنه مقلد جامد للشيخ

شيخه سائر بسيره، منتهب لخيره وشره، وأما شيخ مشايخه الشوكاني، ذا شوك داني، فهو وإن كان أوسع علما وأفضل فضلا، لكن علمه أكبر من عقله، وفهمه أنقص من فضله، فلا يعتبر بتنقيحه من أوتي بصيرة ثاقبة، وغريزة صائبة، لا سيما إذا كان مخالفا للسلف الصالحين، ومناقضا لما ثبت في زبر الصدور الناصحين، نعم من لبس قلادة تقليده الفاسد في عنقه، وألقى ربقة اتباعه الكاسد في رقبته، وأشرب في قلبه حبّه، وغذى في صدره حبه وليّه يفتخر بتنقيحاته الباطلة، وترصيفاته العاطلة، ويفضّله على سائر من مضى، وإن كان من ذوي الفضل والعلى، عصمنا الله بل جميع خلقه من مثل هذا الخمود والشرود، ونبهنا من هذا السجود والرقود.

قلت في "إبراز الغي": وأما ثالثا: فلأن نسبة إنكار الإجماع الذي اصطلحوا عليه اليوم إلى أحمد من دون بيان ما اصطلحوا عليه مغالطة لا يليق بمن له دراية، ولو ثبت إنكار أحمد الإجماع الذي هو من أصول الدين، وحجيته ثابتة بالكتاب والسنة وأقوال السلف الماضيين، فلا عبرة لإنكاره.

قال ناصرك المختفي: إنكار الإمام أحمد ذكره الشوكاني في "إرشاد الفحول" وغيره في غيره، وثبوت حجية الإجماع بالكتاب والسنة محل نزاع، وأما ثبوت حجيتهما بأقوال السلف الماضيين فمع قطع النظر في ذلك الثبوت أقوال السلف ليست من الحجة في شيء.

أقول: واعجبًا! أقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الأئمة المتبوعين، ومن اتبعهم من الأجلة المتقدمين لا تكون حجة، ويكون قول الشوكاني ونقله حجة، إن هذا إلا أسطورة محدثة، وأعجوبة مضحكة، وأطروفة مستغربة، وأحدوثة مستشنعة، وإن كنت في ريب من ثبوت حجية الإجماع بالكتاب والسنة، فلتحضر مجلس واحد من أكابر أهل السنة، ولتقرأ عنده قدرًا كافيًا من كتب الأصول كقراءة أذكياء الطلبة، لتنبهم بطلان ما أبداه الشوكاني، وتعلم أن تفوهه أمر خيالي لا برهاني، وتؤمن بأن كل ما اخترعه وما نقله خارج عن الدور الإيماني والكور الإيقاني.

وأما نقله إنكار حجية الإجماع عن مثل هذا الإمام الجليل بالإجماع، وتقليدك له في نقله من غير تأمل، وتشبثك بذيله في التقول فليس إلا صنيع أرباب التعقل المخرجين

عن عداد أصحاب التعقل، انظر إلى قول ابن الحاجب في مختصره: هو حجة عند الجميع. ولا يعتد بالنظام وبعض الخوارج والشيعة، وقول أحمد من ادعى الإجماع، فهو كاذب استبعاد لوجوده -انتهى- وإلى قول شارحه العضد في شرحه: إنه حجة عند جميع العلماء، فإن قيل: فقد خالف النظام والشيعة وبعض الخوارج، قلنا: لا عبرة بمخالفتهم لأنهم قليلون من أهل الأهواء والبدع، قد نشأوا بعد الاتفاق.

فإن قيل: فقد قال الإمام أحمد -وهو من أجلة الأئمة-: من ادعى الإجماع، فهو كاذب، قلنا: هو استبعاد لوجوده أو للاطلاع عليه ممن يزعمه دون أن يعلمه غيره، لا إنكار لكونه حجة -انتهى-.

وإلى قول بعض متحرّي الحنابلة من أتباع ابن تيمية في رسالة ألفها ردًّا على من رد على ابن تيمية في مسألة الحلف بالطلاق: هذه الإجماعات كلها مدارها على عدم العلم بالمنازع، لا العلم بعدمه، وقد صرّح أبو ثور وهو أعلمهم وناقدهم بأن هذا هو مراده، ومن لم يصرح بذلك منهم فنحن نعلم أن مراده هذا، فإنه لا يمكن أحد أن يدعي العلم بانتفاء المنازع، أو العلم بأن كل واحد من علماء المسلمين قال: بذلك، بل من ادعى هذا فهو كاذب، كما قال الإمام أحمد في رواية عبد الله: من ادعى الإجماع فقد كذب، لعل الناس قد اختلفوا هذه دعوى بشر المرّيسي والأصم، ولكن يقول: لا نعلم الناس اختلفوا، أو لم يبلغه، وكذلك نقل المروزي عنه أنه قال: كيف يجوز أن يقول: اجمعوا إذا سمعتهم، يقولون: اجمعوا فاتهمهم، ولو قال: إنني لم أعلم مخالفًا جاز، وكذلك نقل عنه أبو طالب أنه قال: إن هذا كذب ما علمنا أن الناس مجمعون، ولكن تقول: لا أعلم فيه اختلافًا، فهو أحسن من قوله أجمع الناس، وكذلك نقل عنه أبو الحارث: لا ينبغي لأحد يدعي الإجماع لعل الناس اختلفوا، وهذه النقول معروفة عن أحمد، ذكرها الخلال وغيره من أصحابه بأسانيدهم الثابتة عنه، كما ذكر الخلال في كتاب العلم الذي ذكر فيه أصول الفقه المنقولة عن أحمد، وذكرها القاضي أبو يعلى وغيره من أصحاب أحمد، وهذا القول حق سواء قاله أحمد أو غيره، ومن ادعى بالإجماع في مثل هذه الأمور الخفية التي لا يمكن النقل فيها من عشرين نفسًا من التابعين فضلا عن الصحابة، لم يمكنه أن يقول إلا إني لا أعلم منازعًا -انتهى-.

فقد وضح بهذه النقول الموافقة للعقول أن الإمام أحمد لم ينكر حجية الإجماع ، بل أنكر دعوى عدم النزاع ، ومدّ الباع ، وبسط الذراع في نقل الإجماع ، فمن نسب إليه إنكار الحجية ، فليبك على نفسه ، شوكانيًا كان أو غيره ، وليعلم أنه وقعت منه هذه النسبة الغير المرضية لقصور فهمه ، وعدم بلوغه إلى الدرر البهية . وكيف يُسلّم من له أدنى تمييز فضلا عمن وُهب له علم غزير صحةَ قول الشوكاني ، ونقله المبني على قصور نظره وفهمه ، ومخالفته لثُلّة من الأولين من تلامذة أحمد ، ومقلديه الأكملين ، وجماعة من أصحاب المذاهب المعتبرة الناقدين ، نعم من لم تيسر له إلا مطالعة الكتب الشوكانية ، ولم يحصل له الاطلاع على المواقف البرهانية ، ولا له إحاطة بأقوال الأئمة وكلماتهم المصرحَة في الأصول الأربعة يُسرع إلى قبوله ، ويبادر إلى انتحاله وغُلوله ، ويختال في الخيال ظانًا أنه العلم ، وأن ما سواه ضلال ، ويقدّم قوله على قول من كذبه غافلا عن أنه أمر مُحال موجب للوزر والنّكال .

قلتُ في « إبراز الغيّ » : وأما رابعًا : فلأن أعرض سيد الطائفة الظاهرية عن كون القياس حجة شرعية غير مضر في مقام التحقيق ، فقد رد إعراضه في كتب الأئمة بوجه أنيق – انتهى – .

قال ناصرك المختفي : قد رد على هذا الرد أيضًا في كتب أهل التحقيق .

أقول : قد رد على هذا الرد أيضًا في كتب أهل التدقيق ، ومن لم يرزق التوفيق فهو بعيد عن إدراك بطلان قول الظاهرية أصحاب العقل الرقيق .

قلت في « إبراز الغيّ » : وأما خامسًا : فلأن قوله : وخلاف هذين الإمامين . . . إلخ بعيد بمراحل عن درجة الإنصاف ، فإن اعتبار القول المردود الذي دلّ على كونه مردودا الكتاب والسنة اعتساف .

قال ناصرك المختفي : دلالة الكتاب والسنة على كون هذا القول مردودا غير مسلمة .

أقول : من بلغ إلى هذه المرتبة من الجهل ، فهو خارج عن مخاطبات أولي الفضل ، وليحضر مجالس العلماء ، ويستفيد من مأنس الفضلاء ، يحصل له التسليم والانقياد ، ودونه خرط القتاد .

نقل، وقد تابعه السيوطي في "البغية" والكفوي في "الطبقات" في ترجمة الزاهدي، والشامي في حاشية "الدر المختار"، والصواب ما تقتضيه عبارة ابن خلكان من عدم تسمية الناصر علي الزمخشري، ولكن ذمة صاحب "الأبجد" بريئة، فإنه ناقل غير ملتزم الصحة، والناقل غير الملتزم للصحة لا يرد عليه شيء.

أقول: هذه التبصرة كأمثالها تبصرة مجروحة، ونشرة مطروحة، تشبه هذيان المتبخين وطغيان المتصبين، أما أولا فلأن الحوالة إلى كتب لا تفيد شيئا فيما هو غلط فضلا، وتبرء ذمة من يتبعه عن التعقب عليه بقوله: إني ناقل محض، وإنما تنفع لو تعقب عنك بأن هذه الخطيئة من مفتريات طبعك، فتجيب بأنه ليس من مخترعات القريحة، بل من المتحملات من المدينة.

وأما ثانيا: فلأن شأنك أجل من أن توصف بالناقل غير ملتزم الصحة الذي هو من أوصاف الفئة المضللة، وإني بل وكل من يماثلني قاطع بأن هذا من المفتريات والمكذوبات والمخترعات والمردودات، فأنت بل وكل من يشبهك بعيد بمراحل عن هذا الذي ألصق بك.

وأما ثالثا: فلأن الناقل غير الملتزم للصحة ينكر عليه شد النكير، ويشهر قبح صنيعه غاية التشهير، ويهجر هجرة لا إقالة لها، ويزجر زجرة لا إفاقة معها، وينشد لميزان والنطاق لبيان ما في هذا الوصف من الشرور والشقاق، ويقال له: قول المعلم لمتعلم: أنت لست بلائق، ولست موصوف بالفائق، إن أنت إلا ناهق أو ناعق أو ناطق غير ناطق، فاصمت صموت الغافلين، وكن حلسا من أحلاس بيتك في الغابرين.

وما مثلك إلا كمثل رجل عراقي كان يحضر في مجالس القاضي أبي يوسف الكوفي، وكان الناس يسألونه، ويفتشون ما يفيده، وهو في زمانه كله لا يتكلم، ولا يسأل ولا يتفهم، فقال له أبو يوسف: ما لك لا تتكلم، ولا تسترشد ولا تتعلم، فقال: نعم أتكلم وأتعلم إن شاء الله الأعلم، فبينا أبو يوسف يقول في قصصه إذا غربت الشمس أفطر الصائم، وقام القائم إذا تكلم ذلك الصامت الأحمق، وسأل عنه قائلا: وإن لم تغرب الشمس إلى نصف الليل، وإلى غروب الشفق، فعند ذلك عرف الناس مقدار علمه وفضله، ونادوا بحمقه وجهله، وقال له أبو يوسف، وعرض له من سؤاله التأسف

والتلهف: سكوتك خير من الكلام، وسماعك كاف من التعرض لتفتيش الأحكام، ولذا قال عبد الله بن المبارك في مثله:

وهذا اللسان بريد الفؤاد يدلّ الرجال على عقله

فيا غير الملتزم! لا تتحمل أثقال التأليف والترصيف، ولا تلتزم، والزم حضور مجالس العلماء، ومطالعة كتب النبلاء ولا تتكلم، فإن في كلامك عاهات، وأن لكل شيء آفة، ولنظمك ونثرك آفات، وفيه من الضلالات التي لا تحصى ولا تعدّ، والتخريبات الخارجة عن دائرة الإحصاء والعدد:

سجن اللسان هو السلامة للفتى من كل نازلة لها استئصال

إن اللسان إذا حللت عقاله ألقاك في شنعاء ليس تقال

قلت في "إبراز الغي": العاشر: وهو السادس والتسعون: ذكر بعيد هذا عمر النسفي، وأرّخ وفاته سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، وقال: في هذه السنة مات الزمخشري، وهذا مخالف لما ذكره في موضع آخر أنه مات سنة ثمان وعشرين.

قال ناصرك المختفي: ما ذكر في "الأبجد" من سنة وفاة الزمخشري هو الصحيح، وأما ما ذكره في موضع آخر فهو منقول من الكشف، وقد راجعته فوجدته كما نقل.

أقول: تفضّل أيها المنصور الناصر بالإكرام، وألبسه لباسَ الفخر والإنعام، واجعله مميزا بين الأنام، ولا تظننه من العوام والأنعام، فإنه قد تحمل المشقة في المطالعة، وتحمّل المراجعة، واهتمّ في كل موضع تُعقب عليك بالمراجعة إلى "كشف الظنون" ليجعلك ناقلا محضًا، ومنتحلا صرفًا، ويبرئك من سيّئ الظنون، وحمل الآصار، وإن كان مع الأوزار في الظهائر والدياجر، وبالغ في المنافحة والمشاجرة، والمطارحة والمفاخرة عنك، وألقى أوزارك على ظهر غيرك، فأعطه أجره قبل أن يجفّ عرقه، كما ورد في الحديث: «أعطوا الأجير أجره قبل أن يجفّ عرقه»، لكن مع كل ذلك لا مناص عما قاله بعض الناس:

تروح إلى العطار تبغي شبابها ولن يُصلح العطّار ما أفسده الدهر

قلت في "إبراز الغيّ": الحادي عشر: وهو السابع والتسعون: ذكر سيد الطائفة محي الدين بن عربي صاحب "الفصوص" و"الفتوحات" عند ذكر علماء المحاضرة،

وأورد في ترجمته نقلا عن الشوكاني وغيره كلمات تقشعر بالاطلاع عليه جلود الذين يخشون ربهم، ومثله بعيد عن شأن العلماء والمتدينين، فإن الواجب أن يسكت عن طعن هؤلاء الأكابر، أو يذكر من مدحه وأثنى عليه أيضاً. فإن الاكتفاء على ذكر معائب هؤلاء الكملة دون ذكر المناقب خيانة كبيرة في الدين.

قال ناصرك المختفي: العلماء المتدينون قد صدر منهم في حق هؤلاء الأكابر أكثر من هذا، وها أنا أذكر أسماء عصابة من المحققين أنكروا وأوردوا على ابن العربي وغيره من أهل وحدة الوجود منهم الحافظ ابن نقطة ابن الصلاح، إلى أن قال بعد ذكر من أسامي العلماء: أفلم يكن هؤلاء المذكورين عندك من العلماء المتدينين.

أقول: تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم، ولا تسئلون عما كانوا يعملون، وما الله بغافل عما تعملون. لا يذهب عليك أنهم اختلفوا في شأن ابن العربي فرقتين، فمن مادح ومن قادح، ومن مقر بولايته ومن معترف بزندقته. فبإزاء هؤلاء القادحين الذين ذكرت أساميهم إن صح عنهم ما نُسب إليهم طائفة عظيمة من الناقدين أقروا بجلالته، ونصوا على ولايته، ولنذكر قدراً منه، فإن بذكر الصالحين تنزل رحمة الله، ويُستحق الفضل منه.

قال الحبر القمقام والبحر الهمهام، رأس العلماء الأعلام، رئيس الفضلاء الكرام، والدنا نسباً وأستاذنا علماً -أدخله الله دار السلام- في رسالته "نظم الدرر في سلك شق القمر": افترقوا في شأن الشيخ محيي الدين بن العربي فرقتين، فرقة أنكروا على ولايته، وقال: إنه ضال، ومنهم شيخ الإسلام تقي الدين علي بن السبكي، والحافظ زين الدين العراقي، والحافظ أبو زرعة أحمد، وشيخ الإسلام سراج الدين البلقيني، بل في كلام بعضهم تكفيره، وقالوا: إنه ملحد، وهذا بسبب بعض الكلمات التي وقعت منه في مصنفاته، وفرقة اعتقدوا به، وأولوا كلماته. وأقروا بولايته، والمحدث مجد الدين الفيروز آبادي صاحب "القاموس" أثنى عليه، وقال: ومن خواص كتبه أنه من واظب على مطالعتها انشرح صدره لفك المعضلات -انتهى- والشيخ العارف عبد الوهاب الشعراني مدحه في كتابه "تنبيه الأغبياء على قطرة من بحر علوم الأولياء"، وقال الحافظ السيوطي في رسالته "تنبيه الغبي بتبرئة ابن عربي": نعتقد ولايته،

ونحرم النظر في كتبه، فإنه نقل عنه أنه قال: نحن قوم يحرم النظر في كتبنا، ولعبد الغني النابلسي كتاب سماه "الرد المتين على منتقص العارف محيي الدين" ومن معتقديه بحرم العلوم مولانا عبد العلي الأنصاري القطبي نسبًا، واللكنوي وطنًا، والمدراسي مدفنًا، وقد مدحه وأثنى عليه في تأليفاته، ولقبه بخليفة الله في الأرضين -انتهى-.

قلت: الذي ذكره الوالد الماجد من أن التقي السبكي والسراج البلقيني من المنكرين هو صحيح بحسب بداية أمرهما، وقد ثبت رجوعهما عنه، والإقرار بولايته، كما ذكر عبد الوهاب الشعراني في "اليواقيت والجواهر" في بيان عقائد الأكابر نقلا عن الشيخ سراج الدين المخزومي أنه قال: كان شيخنا سراج الدين المخزومي أنه قال: كان شيخنا سراج الدين البلقيني، وكذلك الشيخ تقي الدين السبكي ينكران على الشيخ في بداية أمرهما، ثم رجعا عن ذلك حين تحققا كلامه، وتأويل مراده، وندما على تفريطهما في حقه في البداية، وسلما له الحال في ما أشكل عليها عند النهاية... إلخ.

ومن مادحيه المقرين بفضله: النبيه الشيخ سراج الدين المخزومي، والشيخ كمال الدين الزملكاني، والشيخ قطب الدين الحموي، وصلاح الدين الصفدي، والشيخ قطب الدين الشيرازي، ومؤيد الدين الخجندي، وشهاب الدين السهروردي، وكمال الدين الكاشي، والإمام فخر الدين الرازي، ومحيي الدين النووي، وعبد الله بن أسعد اليافعي، والشيخ محمد المغربي الشاذلي شيخ الجلال السيوطي، وبدر الدين بن جماعة، وعز الدين بن عبد السلام، والشيخ تاج الدين الفركاح، والعماد ابن كثير الدمشقي، وقد نقل كلماتهم الدالة على حسن اعتقاداتهم الشعراني في "اليواقيت والجواهر" وبالغ في مدح الشيخ، والثناء عليه والذب عما نسب إليه مما يخالف الشرع الظاهر.

ومنهم عبد الرحمن الجامي، والسيد علي بن شهاب الهمداني، والشيخ داود بن محمود القيصري، وصدر الدين القونوي، وسعد الدين محمد بن أحمد الفرغاني، والشيخ بايزيد خليفة الرومي، والشيخ بأبي حنيفة الرومي، ومظفر الدين علي الشيرازي، والشيخ محمد بن صالح الكاتب، والسيد نعمة الله، وصابر الدين بركة، ويحيى بن علي المعروف بـ "نوعي الرومي"، وعبد الله أفندي، وابن بهاء الدين، وعفيف

الدين التلمساني ، والناصر الحسيني الكيلاني ، والشيخ محب الله الإله آبادي وغيرهم ، ذكر هؤلاء صاحب "كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون".

ومنهم الجلال الدواني ، والشيخ شمس الدين محمد البكري ، والحافظ ابن حجر العسقلاني ، والبيضاوي ، والقاضي شهاب الدين أحمد الرداد اليمني ، والشيخ الزجاجي اليمني وغيرهم ، ذكر كلماتهم علي القاري المكي في آخر رسالته "فر العون عن مدعي إيمان فرعون".

ومنهم ابن النجار وابن العديم وابن نقطة وأبو العلاء الفرضي ، والزكي المنذري وابن أبي المنصور ، ذكرهم في "ميزان الاعتدال" و "لسان الميزان" للحافظ ابن حجر العسقلاني ؛ وهناك خلق كثير من أجلة الأفاضل وأعزة الأماثل ، اعترفوا بجلالة ابن عربي ، وشهدوا بأنه ولي مهتدي ، ولولا خوف التطويل لأوردت أقوالهم ، ونبهت على أساميهم بالتفصيل ، وفيما ذكرنا شفاء للعليل ، ورواء للغليل.

إذا تمهد لك هذا فنقول : المنكر له إن كان في مقام التحقيق ، ويحمله تدينه على كشف حاله بنية الهداية والتدقيق ، لا ينكر عليه شيء من ذلك ، لكونه معذوراً فيما هنالك ، وأما من كان مثلك في كونه ناقلا محضاً ، ومتحلا صرفاً ، لا يقصد إلا التنقل ، ولا يريد إلا التطفل ، لا إحقاق الحق وإبطال الباطل ، وإثبات الصدق وإزالة العاطل عنى ما ثبت ذلك بإقرارك وبإقرار ناصرك ، فلا يحل له الاكتفاء في مثل هذا على ذكر أقوال الجارحين ، بل يجب عليه أن يسكت عن سوء التكلم في حق هؤلاء الكاملين ، أو يذكر أقوال المدح أيضاً ، ويجمع بين نقل أقوال الذامين ونقل أقوال المادحين ، فمن اكتفى على الأول ، وهو ناقل محض حرفته محض التنقل ، فقد خان خيانة كبيرة ، وجنى جناية كثيرة.

انظر إلى قول أبي عبد الله شمس الدين الذهبي رئيس نقاد الرجال في كتابه "ميزان الاعتدال" في ترجمة أبان بن يزيد : قد أورده أيضاً العلامة أبو الفرج ابن الجوزي في الضعفاء ، ولم يذكر فيه أقوال من وثقه ، وهذا من عيوب كتابه يسرد الجرح ، ويسكت عن التوثيق -انتهى-.

وإلى قول شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي في "فتح المغيث شرح

ألفية الحديث" : لذا تعقب ابنُ دقيق العيد ابن السمعاني في ذكر تعقب الشعراء والقدح فيه بقوله : إذا لم يضطر فيه إلى القدح فيه للرواية لم يجز -انتهى- .

وإلى قول الشوكاني في "البدر الطالع" في ترجمة السيوطي : السخاوي وإن كان إمامًا كبيرًا غير مدفوع ، لكنه كثيرًا التحامل على أكابر أقرانه ، كما يعرف ذلك من طالع كتابه "الضوء اللامع" ، فإنه لا يقيم لهم وزنًا ، بلا لا يسلم غالبهم من الحط منه عليه -انتهى- .

وإلى قوله في ترجمة السخاوي : ليته صان ذلك الكتاب أي "الضوء اللامع" عن الوقيعة في أكابر العلماء من أقرانه -انتهى- .

وإلى قول جلال الدين عبد الرحمن السيوطي في رسالته "الكاوي في تاريخ السخاوي" : الغرض الآن بيان خطئه فيما سلب به الناس ، وكشط ما ضمنه في تاريخه بالقبس ، فقد قامت الأدلة في الكتاب والسنة على تحريم احتقار المسلمين ، والتشديد في غيبتهم بما هو صدق وحق ، فضلا عما يكذب فيه الجارح ويمين ، فإن قال : لابد من جرح الرواة والنقلة ، وذكر الفاسق والمجروح من الحملة ، فالجواب أولا أن كثيرًا ممن جرحهم لا رواية لهم ، فالواجب فيهم شرعًا أن يسكت عن جرحهم ويهمله .

وثانيًا : أن الجرح إنما جوّز في الصدر الأول حيث كان الحديث يؤخذ من صدور الأحبار لا من بطون الأسفار ، فاحتيج إليه ضرورة للذب عن الآثار ومعرفة المقبول والمردود من الأحاديث والأخبار ، وأما الآن فالعمدة على الكتب المدوّنة ، فمن جاء بحديث من الكتب لم يتصور فيه الرد ، ولو كان الذي رواه من أفسق الفاسقين ، ومن جاء بحديث غير موجود فيها فهو رد عليه ، ولو كان من أتقى المتقين ، غاية ما في الباب أنهم شرطوا لمن يذكر الآن في سلسلة الإسناد تصوينه وثبوت سماعه بخط من يصلح عليه الاعتماد ، فإذا احتيج الآن إلى الكلام في ذلك اكتفى ان يقال : غير مصون أو مستور ، ويبين أن في سماعه ريبة أو نوعًا من التهور والزور ، وأما مثل الأئمة الأعلام ومشايخ الإسلام كالبلقيني والقاياتي والقلقشندي والمناوي ومن سلك في جوادهم فأي وجه للكلام فيهم ، وذكر ما رماهم الشعراء في أهاجيهم .

فإن قال : هذه أمور صدرت منهم في الابتداء ، وعادوا إلى الإحسان ، قلت : تجرد

الغيبة عن تاب منه الإنسان، وإن قال لا صحة لذلك، وإنما افتراه من افترى، قلنا: أشد وأشد – انتهى.

وإلى قوله في الدوران الفلكي على ابن الكركي: الثالث إنه أي السخاوي ألف تاريخه ملأه بغيبة المسلمين، ورمى فيه علماء الدين بأشياء أكثرها مما يكذب فيه ويمين، فألفت المقامة التي سميتها الكاوي في تاريخ السخاوي نزهت فيها أعراض الناس، وهدمت ما بناه في تاريخه إلى الأساس من غير أن أرميه بعيب، ولا أذكره بغيب – انتهى.

وإلى قول اليافعي في المرآة الجنان في حوادث سنة تسع وثلاثمائة بعد ذكر قصة حسين بن منصور الحلاج: أما من نقل الذهبي فذكر فيه أشياء فظيعة، وكثر التشنيع عليه، وبالغ مبالغة لا يناسب ما قدمناه عن المشايخ – انتهى – وإلى قوله في حوادث سنة ثمان وسبعين بعد خمسمائة في ترجمة أحمد الرفاعي: هذه ترجمة الذهبي في كتابه الموسوم بـ العبر، ولم يزد على هذا، وهذا من العجائب – انتهى –.

وإلى قوله في حوادث ست وخمسين وستمائة في ترجمة أبي الحسن الشاذلي: فاسمع أيها الواقف على هذا الكتاب! كلام هذا الإمام الكبير الهمام علم العلماء الاعلام عز الدين بن عبد السلام وكلام السادة المذكورين من الأولياء المشكورين والعلماء المشهورين في تعظيم الشيخ أبي الحسن ومدحهم وثناءهم عليه، وقول بعض أهل الشام أي الذهبي في تاريخه، والشيخ أبو الحسن الشاذلي على بن عبد الله بن عبد الجبار المغربي الزاهد شيخ الطائفة الشاذلية سكن بالإسكندرية، وصحبه جماعة، وله عبارات في التصوف مشكلة بتكلف في الاعتذار عنها – انتهى – فهل ترجمته هذا مدح له؟ كلا بل هي في الحقيقة قدح فيه وغض من جميل صفاته، وخفض لعلو منزلته ورفيع درجاته، كما هو عادته في وضع أوصاف الأكابر – انتهى –.

وإلى قوله في حوادث سنة ثلاث وثمانين وستمائة: فيها توفي السيد الكبير الشأن الشيخ أبو عبد الله محمد بن موسى بن النعمان التلمساني، وكان عارفًا بمذهب مالك، وسيخ التمسك سالكًا في أحسن المسالك، قال الذهبي: كان أشعريًا منحرفًا عن الحنابلة، هذه عبارة فيها من الغض له ما فيها، كما عرف من عادته من التنقص من أئمة منهج الحق

وسداده -انتهى-.

وإلى قوله في حوادث سنة تسعين وستمائة في ترجمة سليمان بن علي عفيف الدين التلمساني: قال الذهبي: أحد زنادقة الصوفية. قلت: هذا أيضاً مع ما تقدم يدل على سوء عقيدة الذهبي في الصوفية، أما كان يكفيه أن يقول: وإن كان كما ذكر زنديقاً أن يقول: أحد الزنادقة، ولا يضيفه إلى الصوفية -انتهى-.

وإلى قوله في حوادث سنة تسع وتسعين وستمائة عند ذكر ترجمة عبد الله المرجاني المغربي: أما قول الذهبي في ترجمته: وأبو محمد عبد الله المرجاني المغربي الواعظ أحد مشايخ الإسلام علماً وعملاً، مقتصراً على هذه الألفاظ من غير زيادة، فغض من قدره كما هو عادته في مشايخ الصوفية السادة الصفوة أولي الأسرار والأنوار -انتهى-.

وإلى قوله في حوادث سنة إحدى وعشرين وسبعمائة بعد ذكر ترجمة نجم الدين الأصفهاني: أما ترجمة الذهبي فغاضة من قدره بل طامة لنور بدره حيث يقول في ترجمته: مات بمكة في الجمادى الآخرة العارف الكبير نجم الدين عبد الله بن محمد الأصبهاني الشافعي، تلميذ الشيخ أبي العباس المرسي، جاور بمكة وما زار النبي ﷺ، انتقد عليه الشيخ علي الزاهد، هذا جميع ترجمته المقتصرة في وضعه المنسوب إليه المنكرة في ترك الزيارة عليه، وقد قدمت التنبيه على أعظم من هذا في إنكاره على شيخ شيخه أبي الحسن الشاذلي، وإنزاله في الحضيض النازلي من رفيع مرتبته -انتهى-.

وإلى قول تاج الدين السبكي في "طبقات الشافعية": هذا شيخنا الذهبي له علم وديانة، وعنده على أهل السنة تحمل مفرط، فلا يجوز أن يعتمد عليه، وهو شيخنا ومعلمنا غير أن الحق أحق بالاتباع، وقد وصل من التعصب المفرط إلى حد يستحيي منه، وأنا أخشى عليه من غالب علماء المسلمين وأئمتهم الذين حملوا الشريعة النبوية، فإن غالبهم شاعرة، وهو إذا وقع بأشعري لا يبقي ولا يذر، والذي أعتقده أنهم خصماؤه يوم القيامة، فالله المسؤول أن يخفف عنه، وأن يشفعهم فيه -انتهى-.

وإلى قول السيوطي في "قمع المعارض في نصرة ابن الفارض": وإن غرك دندنة الذهبي فقد دندن على الإمام فخر الدين ابن الخطيب ذي الخطوب، وعلى أكبر من الإمام، وهو أبو طالب المكي صاحب "قوت القلوب"، وعلى أكبر من أبي طالب، وهو

الشيخ أبو الحسن الأشعري الذي ذكره يجول في الآفاق ويجوب، وكتبه مشحونة بذلك "الميزان" و"التاريخ" و"سير النبلاء"، أفقابل أنت كلامه في هؤلاء؟ كلا والله لا نقبل كلامه فيهم، بل نوصلهم حقهم ونوفيهم -انتهى-.

وإلى قول السخاوي في "الضوء اللامع" في ترجمة إبراهيم البقاعي: تعدى في تراجم الناس وزاد على الحد، خصوصًا في كتابه "عنوان الزمان في تراجم الشيوخ والأقران" الذي طالعته بعد موته، وملخصه المسمّى بـ "عنوان العنوان"، وناقض نفسه في كثيرين -انتهى-.

وخلاصة المرام في هذا المقام أن الاقتصار في مدح الكبراء على الكلمات اليسيرة، أو الاقتصار على ذكر ذمهم وصفح النظر عمن أثنى عليهم ليس من شأن حملة الشريعة النيرة، ولم يزل المؤرخون والمحدثون يطعنون على من ارتكب هذا الأمر، ويزجرونه بأشد الزجر، ويحكمون عليه بأنه واجب الهجر، مستحق للحَجر، ويسمّونه متعديا عن الحدّ، متجنبًا عن سعادة الجَد، مستحقا للرّد، مستأهلا لأن يُشد بأشد الشدّ، ويُسد عليه الطريق بإحكام السَدّ.

كيف لا؟ فإن كتب التاريخ والتراجم موضوعة؛ لأن يُطلع بها على ما قيل في الرجل: مدحًا أو ذمًا، ويوقف على الوقائع والمعالم، فإذا كان رجل اختلف فيه أخيار الناس، وتفرقت فيه أخبار الأكياس يجب على المترجم أن يذكر أقوال الطائفتين، ثم لا بأس بعد ذلك أن يرجح قول إحدى الفرقتين المادحة، أو المبالغة في الشين، بحسب مبلغ علمه، وقوة فهمه مع التأمل بالعَين، فإن اكتفى على ذكر أقوال أحدهما التي مالت طبيعته إليها تحير الناظر في كلامه، ويكون وباله عليه، ولذلك ترى الذهبي مع تشدده في حق الصوفية لما ذكر ابن عربي في "ميزان الاعتدال"، ذكر أقوال ذمه ومدحه كليهما من أرباب الكمال، وذكر أنه ترجمه ابن النجار في ذيل "تاريخ بغداد"، وابن نقطة في "تكملة الإكمال"، وابن العديم في "تاريخ حلب"، والزكي المنذري، وما رأيت منهم تصريحًا على الطعن -انتهى-.

وإلى الله المشتكى، وإليه المتضرع والملتجئ من صنيع أفاضل عصرنا، وأماثل دهرنا، حيث تركوا طريقة التقسّط، ورفضوا شريعة التوسط، وجاوزوا في تراجم النبلاء

الذين اختلقت فيه الفرق إلى حد يوجب الوحشة والقلق، وهذا أمر يستبعده الكاملون، ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون.

وبالجملة فالفرق بين طريقة العلماء المتدينين الذين منهم الشيخ محي الدين، وبين طريقتك في أبجدك وغيره من رسائلك، فلا تحصل لك النجاة من طعن الأفاضل بالتشبث بأذيال هؤلاء الأماثل، فإنهم لم يكونوا نقلة بالنقل الباطل، ولا متحلة بالانتحال العاطل. فجاز لهم ما حققوه في مقام نصرة الدين المبين، ولم يجب عليهم ما نقحوا تقوية للشرع المبين، وأما من هو حامل رايات الناقلية المحضة من دون بصيرة والتزام الصحة، فصدور مثل ذلك منه هفوة أيُّ هفوة، وجفوة أي جفوة.

قلت في "إبراز الغي": الثاني عشر: وهو الثامن والتسعون: ذكر عند ذكر علماء التاريخ ابن كثير الدمشقي: وأنه ولد سنة سبعمائة، وهذا مما يقضي العجب بالنسبة إلى ما ذكره في المقصد الأول من "الإتحاف": أنه مات سنة أربع وتسعين وستمائة، فإن الموت قبل الولادة مستحيل عقلا ونقلا وعرفًا وعادةً.

قال ناصرك المختفي: ما ذكر في "الأبجد" من تاريخ ولادته هو الصحيح، وأما ما ذكر في "الإتحاف": فهو وإن كان الصحيح فيها سنة أربع وسبعين وسبعمائة، لكن صاحب "الإتحاف" بريء من هذا الغلط، فإنه ناقل عن "الكشف"، وقد راجعته، فوجدته كما نقل.

أقول: كيف يبرأ من الطعن مَن يتبع صاحب الأغلاط الفاحشة، ويرتع مَراعي صاحب الأشطاط الفاسقة، وقد مرّ ما يناسب هذا المبحث في المباحث السابقة، والمطالب السالفة، فلتكن لك ذاكرة، وتيقنْ بأن مثل هذا الانقياد والتسليم للكشف وغيره من كتب الكشف العميم خصلة هالكة، وشرعة حالكة، وطريقة خارقة، وشريعة حائقة، قلّ من يسلك فيه من أرباب التعقل، وشذّ من يتسلك بها انسلاك أصحاب التعقل. فالحذر الحذر من هذا السلوك والحُلوك، والنَّجا النجا من هذا البُروك المستبعد عن شأن الملوك.

قلت في "إبراز الغي": الثالث عشر: وهو التاسع والتسعون: ذكر هناك ابن حجر العسقلاني، وأرّخ ولادته سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة، وأنه توفي ليلة السبت المسفر

صباحه عن ثامن عشر ذي الحجة سنة ثمان وخمسين وثمانمائة ، وكان عمره إذ ذاك تسعة وسبعين سنة وأربعة أشهر وعشرة أيام ، وفيه خدشة من وجهين : أحدهما : أن وفاة ابن حجر ليست في تلك السنة ، بل في سنة اثنتين وخمسين ، نص عليه السيوطي والسخاوي وغيرهما ، وقلدهم في ذلك هذا المؤلف أيضاً في "الإتحاف" وغيره .

وثانيهما : أن ولادته لما كانت سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة ، ووفاته سنة ثمان وخمسين وثمانمائة كيف يكون عمره مقدار ما ذكره ، فإن الأطفال أيضاً فضلا عن الرجال يعلمون أن مجموع ثمان وخمسين الذي هو مقدار حياته من المائة التاسعة وثمانية وعشرين إن ولد في أول ثلاث وسبعين ، وأقل منه إن كان بعده ، لا يكون تسعة وسبعين مع ما ذكره ، وبالجملة فهذه الجملة تطقت بمهارة مؤلف "الأبجد" في الحساب أيضاً ، فضلا عن غيره .

قال ناصرك المختفي : هذا منقول من "مدينة العلوم" ، وكانت نسختها سقيمة ، وقد راجعتها فوجدتها كما نقل .

أقول : هل هذا إلا كما وجدت في كتاب منسوخ أن فلاناً ولد في أول المائة الرابعة ، ومات في آخرها ، وعمره خمسون لا يزيد عليها ، أو رأيت في كتاب منسوخ أن الإمام الشافعي ولد سنة خمسين ومائة ، ومات سنة أربع ومائتين ، وعمره يزيد على الاثنين ، أو أن الإمام أبا حنيفة ولد سنة ثمانين ومات سنة خمسين ومائة ، وعمره مائة ، أو أن يزيد بن معاوية ولد بعد الوفاة النبوية ، ومات سنة أربع وستين ، وعمره كان مائة وسبعين ، ونحو ذلك من الأمور الواهية ، فتنقلها من غير فهم وروية ، وتقول : ليست مني في هذا جريمة ، إنما نقلته من كتاب فلاني ، وكانت نسخته سقيمة ، والذي برأ النسمة ، وفلق الحبة ، هذا لا يفعله أحد من الأطفال ، فضلا عن البالغين من النساء والرجال .

قست في "إبراز الغي" : الرابع عشر : وهو الموفي للمائة : ذكر الإمام أبا حنيفة نعمان ثابت ، وأورد في ترجمته كلاماً مختصراً مشتملا على معائب جلية وخفية ، وهذا عادته في تصانيفه يحط هذا الإمام عن قدره ، ويأبى الله إلا أن يتم نوره ، ويا للعجب من رجل يتصدى لجمع المختلطات من غير تنقيد ، وأخذ المختصرات من غير تسديد ، ويقع في

تصانيفه أغلاط فاحشة، ومناقضات فاضحة يتصدى ذكر معائب مثل هذا الإمام الذي أثنى عليه المجتهدون والسلف الصالحون، ولعمري طعنه على أمثال هؤلاء الأجلة، هو الذي صار باعثا لأبرار مسامحاته المتكثرة، فإن لكل فاء ميم، والإشارة تكفى لصاحب العقل السليم، ولئن لم ينته لنسفعن بالناصية، ناصية كاذبة خاطئة، فليدع ناديه، قد ذكرنا في المقدمة نبذا مما يتعلق بهذا المقام، والآن نريد أن نستأصل كلماته السخيفة في حق هذا الإمام ذي المناقب الشريفة، فاستمع.

قال سلّمه الله: أبو حنيفة نعمان بن ثابت إمام الحنفية، ومقتدى أصحاب الرأي.

أقول: فيه إشارة إلى كونه من أصحاب الراى، فإن أراد بالرأي العقل والفهم فهو منقبة شريفة، فإن من لا عقل له لا علم، ولن يتم أمر المنقول إلا بالمعقول، وإن أراد به القياس الذي هو أحد الحجج الأربعة، فإن قصد به الإشارة إلى أنه يقيس، فكل أحد من المجتهدين يقيس، وإن قصد به أنه يقدم القياس على الكتاب والسنة، فهو فرية بلا مرية، كما حققه ابن عبد البر وابن حجر وعبد الوهاب الشعراني وغيرهم.

قال ناصرك المختفي: في جوابه وجوه: الأول: أن هذا اللفظ قد ذكره غير واحد من أهل العلم، قال الذهبي في "الميزان": النعمان بن ثابت بن زوطي أبو حنيفة الكوفي إمام أهل الرأي، ضعّفه النسائي من جهة حفظه وابن عدى وآخرون -انتهى-.

أقول: لا أثر لهذه العبارة في بعض النسخ المصححة من "ميزان الاعتدال"، وعلى تقدير وجودها فيه لا يعرض شيء من الاختلال، فإن ذكر جمع من العلماء هذا اللفظ في حق أبي حنيفة لا يفيدك، فإنهم إن ذكروه تعييبًا وتنقيصًا، فهم مأخوذون بما أوردنا عليك، وإن كان غرضهم غير ذلك فهم ناجون دونك؛ لأن كلماتك في حق هذا الإمام في تصانيفك شاهدة على أنك تريد به تنقيصه وتعييبه، ومن شاء الاطلاع على رد تلك الكلمات والخرافات، فليرجع إلى نصرة المجتهدين رد ظفر المبين، المنسوب إلى الفاضل الأكمل الكامل الأبجل، أرشد تلامذة والدي، شقيقي وحبيبي المولوي الحكيم وكيل أحمد السكندرفوري، لا زال متصفًا بالفضل المعنوي والصوري، وستقف على نبذ منه في هذه الرسالة أيضًا، فانتظره مفتشًا، ثم قال ناصرك المختفي: الثاني: أن صاحب "الأبجد" في هذا القول ناقل عن الأئمة الأعلام، والناقل من حيث إنه ناقل لا يرد عليه

شيء.

أقول: هذا كلام من لا يعرف كلمات الجمل مطلقاً حتى الابجد أيضاً، وقد مر منا فيه سابقاً. فتذكره آنفاً.

ثم قال ناصرك المختفي: الثالث: أن التشقيق الذي ذكره الحامد اليافعي هل له سند من كلام السلف أم هذا من مختلقات ذلك المبتدع، على الأول لابد من نقل عبارات السلف، وعلى الثاني لا اعتداد به.

أقول: يا من إذا خاصم فجر، اسدد لسانك، وسدّد جنانك، واجتنب من الفحش والسب، فيه ضرر أي ضرر، وخطر أي خطر، مالك تختار خلّة المنافقين. وتسلك مسلك الأطفال غير المراهقين، أما سمعت قول نبيك رحمة للعالمين، فيما أخرجه أبو داود سيد المتقنين: قال رسول الله ﷺ: «أربع من كنّ فيه فهو منافق ومن كانت فيه خلة منهن كانت فيه خلة من النفاق حتى يدعها إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا عاهد غدر وإذا خاصم فجر».

والعجب، بل وكل ذي لبّ يتعجب من هذا التشقيق الذي ذكرته في التشقيق، وحكمت على التقدير الثاني بعدم الاعتداد به من غير دليل برهاني، وهل هذا إلا وظيفة من يعجز عن دفع إيراد خصمه فيسكت ويبهت، ويصمت ويخفت، ويقول هو غير معتد به، لا حاجة لي إلى دفعه ورفعه.

ثم قال ناصرك المختفي: الرابع: أنا نختار الشق الأول من الترديد الثاني، وقولك: فكل أحد من المجتهدين يقيس فيه نظر من وجهين: الأول: أنه فرق بين قياس الإمام أبي حنيفة وسائر المجتهدين، فإن القياس غالب على مسائله، وطبعه بسبب قلة وقوفه على السنن بالإضافة إلى باقي المجتهدين، فلذلك يقال له: صاحب الرأي.

الثاني: أن هذه الكلية ممنوعة، فإن من المجتهدين من ينكر القياس، كداود الظاهري وابن حزم والحميدي وغيرهم، فكيف يتأتى منهم القياس.

أقول في الجواب عن الثاني: أن من ينكر القياس يعد من سفهاء الناس، فلا اعتداد بقوله، وعمله في مقام التحقيق. فمخالفته لا تضر في صدق الكلية المؤسسة بقواعد التدقيق.

قال ملا محمد الملقب بـ "المعين" ابن محمد أمين في كتابه "دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة بالحبيب" في الدراسة التاسعة: لا شك أن في علماء الأمة ممن تعلق بهذا الحديث الكريم طائفة تسمى ظاهرية، وهو في التحقيق عبارة عن أصحاب داود الظاهري خاصة، وعن كل من كان على الظاهرية المحضة التي تسمى جامدة في إطلاق العلماء، وذلك لعدم قولهم بالقياس مطلقًا، حتى في العلة المنصوصة والجلية، بل ما يتراءى من أقوالهم إنهم لا يقولون: بالاستنباط رأسًا، وهو مما لا يعبأ بهم أئمة الحديث والفقه، حتى قال السيوطي وغيره: إن الإجماع لا ينخرق بخلافهم، ومذهبهم مردود بالكتاب والسنة الناطقين بجواز الاستنباط وإعمال الفكر في كتاب الله وسنة رسوله -انتهى-.

ويوافق قولي قول الشعراني في "ميزانه" نقلا عن أبي جعفر الشيزامازي: لا خصوصية للإمام أبي حنيفة في القياس بشرطه المذكور، أي عدم وجدان الحكم من الكتاب والسنة، بل جميع العلماء يقيسون في مضائق الأحوال إذا لم يجدوا في المسألة نصًا من كتاب، ولا سنة، ولا إجماع، ولا أقضية الصحابة -انتهى-.

وفي الجواب عن الأول أن كثرة القياس في مذهب أبي حنيفة ليست فيها منقصة، فإن وقوعها كان للضرورة، ولو لم تكن لقل القياس في مذهبه أيضًا، كما قل في المذاهب الباقية.

وأما أحسن قول الشعراني في "ميزانه": اعتقادنا واعتقاد كل منصف في الإمام أبي حنيفة بقرينة ما رويناه آنفًا من ذم الرأي والتبرّي منه، ومن تقديمه النص على القياس أنه لو عاش، حتى دونت أحاديث الشريعة، وبعد رحيل الحفاظ في جمعها من البلاد والثغور، وظفر بها لأخذ بها وترك كل قياس كان قاسه، وكان القياس قل في مذهبه، كما قل في مذهب غيره بالنسبة إليه، لكن لما كانت أدلة الشريعة مفرقة في عصره مع التابعين وتابع التابعين في المدائن والقرى والثغور، كثر القياس في مذهبه بالنسبة إلى غيره من الأئمة ضرورة لعدم وجود النص في تلك المسائل التي قاس فيها، بخلاف غيره من الأئمة، فإن الحفاظ كانوا قد رحلوا في طلب الأحاديث، وجمعها في عصرهم من المدائن والقرى، ودونوها فجاوبت أحاديث الشريعة بعضها بعضًا -انتهى-.

قلت في "إبراز الغي": ثم قال -أي صاحب "الأبجد"- وُلد سنة ٨٠ من الهجرة،

كذا ذكره الواقدي والسمعاني عن أبي يوسف، وقيل: عام إحدى وستين، والأول أكثر وأثبت، أقول: نعم القول الأول ذهب إليه الأكثر، وهو الأصح الأظهر، والقول الثاني غير معتبر، وأيّا ما كان فقد ثبت بقولك معاصرته للصحابة، فإن ذلك العصر كان فيه جمع من الصحابة.

قال ناصرك المختفي: لم يصرح صاحب "الأبجد" بعدم كون الإمام معاصرا للصحابة، وإنما استنبطه من قوله، وإن كان عاصر بعضهم على رأي الحنفية، وهذا الاستنباط مبني على مفهوم المخالفة، والحنفية لا يقولون به، مع أن دعوى قطعية كون الإمام معاصرا للصحابة مطالبة بالدليل لما ترى أن الوارد في ذلك أخبار آحاد، وهي لا توجب القطع.

أقول: فيه كلام من وجوه تنشط الأعلام:

الأول: أن إنكار عدم حصول القطع بخبر الآحاد مطلقًا لا يصدر إلا ممن لم يطالع كتب أصول الحديث وأصول الفقه رأسًا، ولم يراجع الكتب الدرسية فضلا عن الكتب العالية، فقد بيّنا سابقًا، أن أخبار الآحاد أيضًا تفيد القطع جزمًا، فتذكره آنفًا.

الثاني: أن مطالبة الدليل على قطعية معاصرة أبي حنيفة للصحابة يشبه مطالبة الدليل على قطعية وجود مكة والمدينة، وكون حرب الجمل بالبصرة، وولادة أبي حنيفة بالكوفة، ودُفن نظام الأولياء في دهلي، وكون بلاد مصر مدفنًا للسيوطي والسخاوي وابن حجر العسقلاني والشمني، وكون غوث الثقلين مدفونًا ببغداد، وكون النواب أفضل الدولة وآبائه، وأجداده مدفونين في حيدر آباد، وكون الإمام مالك معاصرًا لأبي حنيفة والشافعي، وكون الشام مسكنًا للأوزاعي، وكون الشافعي أستاذًا لأحمد، وتلمذ أبي داود من مسدد بن مسرهد، وكون ابن القيم تلميذًا لابن تيمية الحراني، وكون ابن رجب مدركًا عصر ابن القيم الحنبلي، وكون الشوكاني أستاذ أستاذ المنصور القنوجي، وكون الراد الكهنوي معاصرًا بالأمير البهوفالي، وكون مؤلف المذهب المأثور حاجًا غير زائر، وعدم معاصرة مؤلف الأبجد للفاخر الزائر، إلى غير ذلك من القطعيات المشهورات واليقينيات المتشرات، فكما أن مطالب الدليل على قطعية أمثال هذه الأمثلة يُعد مكابرًا ومنافرًا بلا شبهة، كذلك المطالب على قطعية معاصرة أبي حنيفة للصحابة يُعد

مجادلا ومخاصمًا ومجازفًا ومشاتمًا غير قابل لأن يخاطب بالحجة.

الثالث: أن نسبة عدم القول بمفهوم المخالفة إلى الحنفية مطلقًا فرية قطعًا، ومثله لا يصدر إلا ممن لم يتيسر له معاينة كتب فقههم وأصلهم، ولم يرزق وسعة النظر في دفاترهم وزبرهم، فإنهم إنما ينكرون ذلك في الأحكام الشرعية، لا في العبارات العلمية.

انظر إلى ما في "خزانة الروايات" نقلا عن الشاهان ذلك -أي عدم دلالة التخصيص على نفي ما عداه- مختص بخطابات الشرع، أما في متفاهم الناس والأخبارات فإن تخصيص الشيء بالذكر يدل على نفي ما عداه، كذا ذكره الإمام السرخسي في "شرح السير الكبير" -انتهى-.

وفيه أيضًا نقلا عن باب صفة الصلاة من "الكافي": التخصيص في الروايات يدل على نفي ما عداه -انتهى- وفيه أيضًا نقلا عن الحميدي أنه يدل عليه في الروايات، وفي متفاهم الناس -انتهى- وفيه أيضًا عن حاشية أصول البزدوي: القيد في الروايات ينفي ما عداه -انتهى-.

وفي كتاب الحج من "غاية البيان شرح الهداية": مفهوم الرواية حجة -انتهى- وفي حواشي "الأشباه" للحموي نقلا عن أنفع الوسائل: مفهوم التصنيف حجة -انتهى- وفي "جامع الرموز": مفهوم المخالفة في الرواية كمفهوم الموافقة معتبر بلا خلاف -انتهى- ولبطلب تفصيل هذا البحث من مقدمة تعليقي المتعلق بـ"شرح الوقاية" المسمى بـ"عمدة الرعاية في حل شرح الوقاية".

الرابع: أن تقييد معاصرة أبي حنيفة بالصحابة بقوله: على رأي الحنفية مع كونها مما اتفق عليه جمهور الملة الحنيفية إن لم يكن للإشارة إلى خلاف وقع فيه، فهو مهمل عبث لا فائدة فيه، ومثله يجب على العلماء الاجتناب عنه، لا سيما إذا كان موهمًا لما يخالف ما قصد منه.

قلت في "إبراز الغي": ثم قال: لم يرَ أحدًا من الصحابة باتفاق أهل الحديث، وإن كان عاصر بعضهم على رأي الحنفية، أقول: أليس ابن سعد والذهبي عندكم من المحدثين، وهما قد أقرا برؤيته بعض الصحابة باليقين، انظر إلى قول الذهبي في "تذكرة

الحفاظ في ترجمته : مولده سنة ثمانين رأى أنس بن مالك غير مرة لما قدم عليهم الكوفة رواه ابن سعد عن سيف بن جابر أنه سمع أبا حنيفة يقوله -انتهى- وإلى قوله في كاشف : رأى أنساً -انتهى- .

قال ناصرك المختفي : كون ابن سعد والذهبي من المحدثين ليس معارضاً لقول صاحب "الأبجد" من أنه لم ير أحداً من الصحابة باتفاق أهل الحديث ، فإن المراد بالاتفاق قول الأكثر لا قول الكل ، أو يقدر هناك مضاف ، أي باتفاق جماعة من أهل الحديث ، أو باتفاق جمهور أهل الحديث ، ولا ريب أن جماعة من أهل الحديث ، بل جمهورهم قد أنكروا ملاقاته مع الصحابة .

أقول : فيه خدشة من وجوه متعددة :

الأول . أن حذف المضاف إنما يجوز إذا دلت قرينة حالية ، أو مقالية عليه لا مطلقا ، ووجود القرينة في عبارتك عليه مفقود قطعًا ، قال ابن القيم في "بدائع الفوائد" عند البحث في تذكير قريب الواقع في قوله تعالى : ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ عند ذكر المسلك الثالث من مسالك توجيهه ، وهو أن قريبا في الآية من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، هذا المسلك ضعيف ؛ لأن حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه لا يسوغ ادعاؤه مطلقًا ، وإلا لالتبس الخطاب ، وفسد التفاهم ، وتعطلت الأدلة ، إذ ما من أمر ، أو نهي ، أو خبر يتضمن مأمورًا ومنهيًا عنه ومخبرًا إلا ويمكن أن يقدر له مضاف يخرجه عن تعلق الأمر والنهي والخبر به ، فيقول الملحد في قوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ و﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ أي معرفة الحج والصيام ، وإذا صح هذا الباب فسد التخاطب ، وتعطلت الأدلة ، وإنما يضمر المضاف حيث يتعين ، ولا يصح الكلام إلا بتقديره للضرورة -انتهى- .

وقال أيضا : قوله ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ ليس في اللفظ ما يدل على إرادة موضع ولا مكان أصلا ، فلا يجوز دعوى إضماره ، بل دعوى إضماره خطأ قطعًا ، لأنه يتضمن الإخبار بأن المتكلم أراد المحذوف ، ولم ينصب على إرادته دليلا لا صريحًا ولا لزومًا ، فدعوى المدعي أنه أراده دعوى باطلة -انتهى- .

الثاني : أن حمل الكلام على هذا لو كان لا يدفع الفساد ، فقد قال ابن حجر المكي

في رسالته "شن الغارة على من أظهر معرة تقوله في الحنا وعواره": مرادهم كذا ليس من احتمالات اللفظ الدال عليها، وإنما هو صرف عن مراده إلى غيره بضرب من ضروب التأويل، فالفساد لازم بكل تقدير -انتهى-.

الثالث: أن كون المراد بالاتفاق قول الأكثر، وإن كان جائزاً، لكنه خلاف الظاهر، فلا يجوز إيراد مثله في تراجم مثل هؤلاء الأكابر.

الرابع: أنه لو أريد بالاتفاق قول أكثر أهل الحديث، أو جمع منهم لدل ذلك على أنه رأى الصحابة وعاصرهم على قول جمع منهم، فلا يصح تقييد المعاصرة برأي الحنفية، في قولك: وإن كان عاصر بعضهم على رأي الحنفية، بل يكون هذا ضائعاً مهملاً فاسداً مبطلاً.

الخامس: أنه لو كفى مثل هذه الاحتمالات لرفع الإلزام، لم يستقر إيراد ولا ملام على من يدعي الإجماع في مسألة أصلية وفرعية لاحتمال أن يكون المراد بالإجماع قول أكثرهم، أو يُحذف لفظ جمع منهم، وبطلانه أظهر من أن يخفى، فلم يزل أهل العلم والنهى يطعنون على من يدعي الإجماع في موضع مختلف فيه، ويبطلون قوله ونقله بإبراز الاختلاف فيه حتى قال الإمام أحمد -وناهيك به جلالة وقدراً-: من ادعى الإجماع، فهو كاذب، استبعاداً لوجوده، ورداً على من يتسارع إلى دعواه جزماً، ولو سهل في كل موضع حمل الإجماع، والاتفاق على ما حمله عليه الناصر القاصر، لم يسغ التكذيب، ولا الإنكار على مدعي الإجماع بحسب الظاهر.

السادس: أن لفظ الاتفاق المضاف إلى أهل الحديث لا يشك أحد في أنه موهم لعدم اختلافهم فيه، وإن كان مرادك اتفاق بعضهم أو أكثرهم مع خلاف فيه، فإن هذا المراد إنما يطلع عليه المريد، لا غيره ممن ينظر كلامه ويستفيد، إلا أن يقيم القرينة على هذه الإرادة، وإذ ليست فليست، وإيراد مثل هذا الموهم في ترجمة مثل هذا الإمام ليس من شأن العلماء الكرام، بل مثل هذه الخدعة لا يرتكبها إلا متعسف ملام، ومثل هذه المكيدة لا يكتسبها إلا متعصب ذو أوهام.

السابع: أن إنكار جمع من المحدثين كون الإمام أبي حنيفة من التابعين، وإن كان صحيحاً، لكن نسبة ذلك إلى أكثرهم، أو جمهورهم كما صدر من ناصرك في توجيه

كلامك باطل يقينًا، وليأت من يدّعي ذلك، ناصرًا كان أو منصورًا ببرهان نقلي على ذلك ليكون منصورًا، ولا يكفيك في هذا الباب نقل عبارات بعض الأصحاب الدالة على ذلك الإنكار، ولو بلغت إلى عدد كثير بحسب الإحصاء والإحصار، وإنما سبيل ذلك أحد أمرين: إما أن تنقل عبارة صريحة ممن يعتمد تدل عليه، وإما أن تضبط أسماء المحدثين في موضع واحد، وتثبت اتفاق أكثرهم، أي ما زاد على نصفهم بذكر عباراتهم الدالة عليه.

ولعلمي هذا الأمران خارجان عن قدرتك وقدرة ناصرك، فإن لم يفعل ولن يفعل حتى يلج الجمل في سمّ الخياط، فليحذر من مثل هذه الدعاوي الكاذبة المورثة إلى الهباط والمناط، وبهذا حصحص لك أن ما نصره به ناصرك بنقل عبارات بعضهم عما يدل على إنكارهم لا يجدي نفعًا، ولا يفيدك شيئًا.

وتفصيل ذلك أن العبارات التي ذكرها تسع:

الأولى: عبارة الكردري، ذكرها نقلا عن "شرح مسند الإمام" لعلي القاري: جماعة من المحدثين أنكروا ملاقاته مع الصحابة، وأصحابه أثبتوه -انتهت-.

الثانية: عبارة "أسماء رجال المشكاة" لصاحب "المشكاة": كان في أيام أبي حنيفة أربعة من الصحابة، أنس بالبصرة، وعبد الله بن أبي أوفى بالكوفة، وسهل بن سعد بالمدينة، وأبو الطفيل عامر بن واثلة بمكة، ولم يلقَ أحدًا منهم، ولا أخذ عنهم -انتهى-.

الثالثة: عبارة "جامع الأصول": كان في أيام أبي حنيفة أربعة من الصحابة: أنس بن مالك بالبصرة، وعبد الله بن أبي أوفى بالكوفة، وسهل بالمدينة، وأبو الطفيل بمكة، ولم يلقَ أحدا منهم، ولا أخذ عنه، وأصحابه يقولون: إنه لقي جماعة من الصحابة، وروى عنهم، ولا يثبت ذلك عند أهل النقل -انتهى-.

الرابعة: عبارة "العلل المتناهية": قال الدارقطني: لا يصح لأبي حنيفة سماع من أنس ولا رؤية، ولم يلق أحدًا من الصحابة -انتهى-.

الخامسة: عبارة "وفيات الأعيان": أدرك أبو حنيفة أربعة من الصحابة، ولم يلقَ أحدا منهم، ولا أخذ عنهم، وأصحابه يقولون: لقي جماعة من الصحابة، وروى عنهم، ولم يثبت ذلك عند أهل النقل -انتهى-.

السادسة: عبارة طاهر الفتني في "التذكرة": كان في أيام أبي حنيفة أربعة من الصحابة، ولم يلق واحداً منهم، ولا أخذ عنه، وأصحابه يقولون: إنه لقي جماعة من الصحابة، وروى عنهم، ولم يثبت ذلك عند أهل النقل -انتهى-.

السابعة: عبارة "تقريب الحافظ ابن حجر": النعمان بن ثابت الكوفي أبو حنيفة الإمام أصله من فارس، وقيل مولى بني تيم، فقيه مشهور من السادسة -انتهى- أي الذين عاصروا الخامسة ولم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة.

الثامنة: عبارة "مرآة الجنان" لليافعي في حوادث سنة خمسين ومائة: فيها توفي فقيه العراق الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، مولده سنة ثمانين، رأى أنساً، وروى عن عطاء بن أبي رباح وطبقته، وكان قد أدرك أربعة من الصحابة هم: أنس وعبد الله بن أبي أوفى وسهل وأبو الطفيل، قال بعض أصحاب التاريخ: ولم يرَ أحداً منهم، ولا أخذ عنه، وأصحابه يقولون: لقي جماعة من الصحابة، وروى عنهم ولم يثبت ذلك عند أهل النقل -انتهى-.

التاسعة: عبارة "مدينة العلوم": قد ثبت بهذا التفصيل أن الإمام من التابعين، وإن أنكر أصحاب الحديث كونه منهم -انتهى- ولايشك من له أدنى مسكة في أن العبارة الأولى لا تدل إلا على أن جمعا من المحدثين أنكروا ملاقاته مع الصحابة، لا أن أكثرهم أنكروها، ولا أن كلهم قالوا بعدم التابعية، فلا فائدة في إيراد هذه العبارة في مقام دعوى الأكثرية، أو الكلية. والرابعة منها لا تدل إلا على إنكار الدارقطني فقط، لا إنكار أكثر المحدثين، ولا كلهم، بل جمع منهم، فلا يفيد لإثبات الإنكار الكلي، أو الأكثري فقط.

وكذا السابعة لا تدل إلا على كونه مختاراً لابن حجر مع قطع النظر عن أنه قول الكل، أو الأكثر مع أن قول الدارقطني، وابن حجر في هذا المقام متعارض المرام، فقد ثبت عنهما الإقرار بالتابعية لهذا الإمام، كما سيأتي فيما يأتي.

وكذا الثانية لا دلالة لها على الكلية، أو الأكثرية، والتاسعة لا تدل على أن الإنكار قول الكل، أو الأكثر، إلا إذا جعلت إضافة الأصحاب إلى الحديث للاستغراق المشير إلى الوفاق، وهو ليس بأظهر، فيجوز أن يكون لفظ البعض محذوف على ما اختاره

ناصرك في مقام نصرتك كما مر سابقًا، ويجوز أن تكون الإضافة عهدية، والظاهر الذي لا يميل القلب إلى ما سواه في عبارة المدينة هو الأول يدل عليه قول صاحب "المدينة" قبل تلك العبارة، وقال بعض المحدثين: إنه لم يره -انتهى- فليكن هو المُعَوَّلُ.

وأما العبارات الباقية وهي الثالثة والخامسة والسادسة والثامنة، فالذي يستدل به منه قول أصحابنا لم يثبت ذلك عند أهل النقل، ولا يخفى سخافته عند أرباب العقل، أما أولا فلأن المذكور قبل لفظ ذلك في هذه العبارات هو الرواية والملاقاة معا، لا التلاقي منفردا، فلا تدل هذه العبارة، إلا على أن تحقق هذين الأمرين معًا، كما ذهب إليه جمع من قلد أبا حنيفة غير ثابت جزما عند أهل النقل.

وأما ثانيًا: فلأن المذكور قبل لفظ ذلك هو لقاءه بجمع من الصحابة، فلا تدل العبارة المذكورة إلا على عدم ثبوت لقاء جمع من الصحابة، كما ادعاه بعض الحنفية عند أهل النقل، لا على عدم ثبوت رؤية صحابي واحد كأنس أيضا، وهي كافية لكونه تابعيًا عند أهل النقل، لا أن مجرد التلاقي، والرواية الذي هو مدار التابعية على الأقوال الصحيحة غير ثابت عند أهل النقل.

وأما ثالثًا: فلأن المذكور قبل لفظ ذلك إنما هو اللقاء لا الرؤية، وكثيرًا ما يستعمل اللقاء بمعنى أخص من الرؤية، يشهد على ذلك قول الدارقطني: لم يلق أبو حنيفة أحدًا من الصحابة إلا أنه رأى أنسا بعينه -انتهى- كما نقله السيوطي في "تبييض الصحيفة بمناقب أبي حنيفة"، وقول الحافظ ابن حجر في "تقريبه" في حق بعض من ذكره فيه مثله، فلا تدل تلك العبارة على إنكار مجرد الرؤية الذي هو مدار التابعية.

وأما رابعًا: فلأن كون الإضافة في أهل النقل استغراقية غير مسلم من غير دليل متمم، فإن الجمع والمفرد المضاف لا يفيد الاستغراق مطلقًا، بل هو مشروط بشروط ذكرها علماء الأدب مفصلا، وقد بسطت الكلام فيه في رسالتي "السعي المشكور في رد المذهب المأثور"، وإن شئت زيادة التوضيح في هذا المبحث النجيح، فارجع إلى "نصرة المجتهدين برد هفوات غير المقلدين" المنسوب إلى الفاضل الأمجد والكامل الأوحد المولوي الحكيم وكيل أحمد -سلمه الله الصمد-.

قلت في "إبراز الغي" [illegible] ... وهما قد نصا على

الطبقة السادسة الذين لم يحصل لهم التلاقي بأحد من الصحابة . فعلم أن المختار عند الحافظ هو ما قال في "التقريب" .

أقول : عبارة السيوطي هكذا : قد وقفت على فتيا رفعت إلى الشيخ ولي الدين العراقي : هل روى أبو حنيفة من الصحابة ، وهل يعد في التابعين ، فأجاب بما نصه : لم تصح له رواية عن أحد من الصحابة ، وقد رأى أنس بن مالك ، فمن يكتفي بمجرد رؤية الصحابة يجعله تابعيا ، ورفع هذا السؤال إلى الحافظ ابن حجر ، فأجاب بما نصه : أدرك أبو حنيفة جماعة من الصحابة ، لأنه ولد بالكوفة سنة ثمانين ، وبها يومئذ عبد الله بن أبي أوفى ، فإنه مات بعد ذلك ، وبالبصرة يومئذ أنس ، وقد أورد ابن سعد بسند لا بأس به أن أبا حنيفة رأى أنسا ، وكان غير هذين من الصحابة بعدة من البلاد أحياء ، وقد جمع بعضهم جزءا فيما ورد من رواية أبي حنيفة عن الصحابة ، ولكن لا يخلو إسناده من ضعف ، والمعتمد على إدراكه ما تقدم ، وعلى رؤيته لبعض الصحابة ما أورده ابن سعد في الطبقات فهو بهذا الاعتبار من التابعين . انتهت .

فانظر في هذه العبارة ، هل تجد فيها ترددا من العراقي في التابعية أو الرؤية ، والذي يعنه على نسبة عدم الجزم إليه قوله فمن يكتفي . . . إلخ ، ولا يخفى أنه إنما زاد هذا لكونه مختلفا فيه ، لا لأنه ليس مما يختاره ويرتضيه ، على أن جزمه بالرؤية كاف في رد كلامك في "الأبجد المشتمل على دعوى اتفاق المحدثين على عدم الرؤية . وأما ابن حجر فكلامه في جواب الفتيا لما عارض كلامه في "التقريب" ظاهرا ، وجب أن يجمع بينهما حسب مضرا ، أو يهجر كلامه التقريبي ، ويؤخذ بكلامه الجزمي ، وأما أن المختار عنده هو ما في "التقريب" ، كما ادعاه الناصر المجيب ، فمطالب بالدليل غير الضعيف الكليل . أو التنبيه التوجيه الذي يرتضي به كل نبيه ، وبدونه خرط القتاد ، لا يرتضي إلا رب الفساد والعناد ، وما الذي أدراه أن مختار الحافظ هو ما أدرجه في "التقريب" لا ما نقحه في جوابه وأبداه ، فلعل ذلك الجواب يكون متأخرا عن "التقريب" ، فيكون المختار عنده هو غير ما في "التقريب" .

قلت في "إبراز الغي" : وبهذا ظهر أن ما لهج كثير من منكري تابعية بأن الحافظ ابن حجر عده في "التقريب" من الطبقة السادسة ليس كما ينبغي فإن كلامه في "التقريب"

ليس بأحق بالأخذ من كلامه في جواب السؤال الذي نقله السيوطي ، فما الذي جعل كلامه في "التقريب" مرجحًا، وكلامه الآخر غير مرضي إلا أن يكون سوء الفهم ، أو كتمان الصواب ، وهو لا يليق بأولي الألباب .

قال ناصرك المختفي : بيان أن كلامه في "التقريب" أحق بالأخذ من كلامه في جواب السؤال من وجوه : الأول : أن كون "التقريب" تأليف الحافظ ابن حجر قد ثبت بالتواتر ، وجواب السؤال ليس ثبوته بهذه المرتبة ، بل غايته أنه ثبت بخبر الآحاد ، والثاني أن الحافظ صرّح في ديباجة "التقريب" : أنه يحكم على كل شخص بحكم يشمل أصح ما قيل فيه وأعدل ما وصف به ، ولا يثبت التزام هذا في جواب السؤال ، والثالث أنه أشار في جواب السؤال إلى التردد في تابعيته ، ولم يجزم بها ، حيث قال : إنه بهذا الاعتبار من التابعين .

أقول : كل من الوجوه الثلاثة باطلٌ عند العقلاء ، ومُطّلٌ عن الفضلاء ، فإنه معارضه بوجه آخر ، مقبول عند كل ماهر ، وهو أن كلام ابن حجر في جواب السؤال قد وافقه جمع من أرباب الكمال ، من أن أبا حنيفة رأى أنسًا ، وصار تابعيًا ، منهم المتأخرون ، ومنهم المتقدمون ، فالأخذ بكلامه هذا أرجح من الأخذ بذا .

انظر إلى قول القاري المكي في طبقات الحنفية : قد ثبت رؤيته لبعض الصحابة ، واختلف في روايته عنهم ، والمعتمد ثبوتها كما بينته في "سند الأنام شرح مسند الإمام" من إسناده إلى بعض الصحابة الكرام ، فهو من التابعين الأعلام ، كما صرّح به العلماء الأعلام ، داخل تحت قوله تعالى : ﴿والذين اتبعوهم بإحسان﴾ وفي عموم قوله عليه السلام : "خير القرون قرني ثم الذين يلونهم" ، رواه الشيخان ، ثم اعلم أن جمهور علماء المحدثين على أن الرجل بمجرد اللقاء والرؤية يصير تابعيًا ، ولا يشترط أن يصحبه مدة . انتهى . وإلى قوله في شرح "شرح نخبة الفكر" عند البحث في تعريف التابعي بمن لقي الصحابي . قال العراقي : وعليه عمل الأكثرين ، قلت : وبه يندرج الإمام الأعظم في سلك التابعين ، فإنه قد رأى أنسًا وغيره من الصحابة على ما ذكره الإمام الجزري في "أسماء رجال القراء" ، والتوربشتي في "تحفة المرشد" ، وصاحب "كشف الكشاف" في تفسير سورة المؤمنين ، وصاحب "مرآة الجنان" وغيرهم من العلماء المشهورين ، فمن نفى

... يوما من المتبع القاصر، أو المتعصب القاتر - انتهى -

وإلى قول الذهبي في الكاشف : رأى أنسا - انتهى - وإلى قوله في تذكرة الحفاظ : رأى أنس بن مالك غير مرة لما قدم عليهم الكوفة - انتهى -.

وإلى قول أبي الحجاج المزي في تهذيب الكمال : رأى أنسا . . إلخ، وإلى قول أحمد القسطلاني في إرشاد الساري شرح صحيح البخاري في باب وجوب الصلاة في الثياب : ومن التابعين الحسن البصري وابن سيرين والشعبي وابن المسيب وأبو حنيفة - انتهى - وإلى قول اليافعي في مرآة الجنان : رأى أنسا - انتهى - وإلى قوله : بعيده، ذكر الخطيب في تاريخ بغداد أنه رأى أنس بن مالك - انتهى -.

وإلى قول الولي العراقي كما نقله السيوطي : قد رأى أنس بن مالك - انتهى - وإلى قول ابن الجوزي : إنما رأى أنس بن مالك بعينه - انتهى - وإلى قول الدارقطني كما نقله السيوطي : لم يلق أحدا من الصحابة إلا أنه رأى أنسا - انتهى - وإلى قول النووي في تهذيب الأسماء واللغات : قال الخطيب البغدادي في التاريخ : أبو حنيفة إمام أصحاب الرأي وفقيه أهل العراق رأى أنس بن مالك - انتهى -.

وإلى قول ابن حجر المكي الهيتمي في الخيرات الحسان في مناقب النعمان : صح كما قاله الذهبي : إنه رأى أنس بن مالك وهو صغير، وفي رواية : مرارا، وأكثر المحدثين على أن التابعي من لقي الصحابي وإن لم يصحبه، وصححه النووي كابن الصلاح - انتهى -.

وإلى قول ابن عابدين في رد المحتار : على كل فهو من التابعين، وممن جزم بذلك الحافظ الذهبي والحافظ العسقلاني وغيرهما، وإلى قوله نقلا عن بعض المحدثين : ما وقع لبعضهم أنه أثبت سماعه عن الصحابة رده عليه صاحبه الحافظ قاسم الحنفي، والظاهر أن سبب عدم سماعه ممن أدركه من الصحابة أنه في أول أمره اشتغل بالاكتساب، حتى أرشده الشعبي لما رأى من باهر نجابته إلى الاشتغال بالعلم - انتهى -.

وإلى قول السيوطي : قد ألف أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري المقرئ الشافعي جزءا فيما رواه أبو حنيفة عن الصحابة - انتهى - وإلى قول الأزنيقي في مدينة العلوم : قد ثبت بهذا التفصيل أن الإمام من التابعين - انتهى -

فهؤلاء العلماء الثقات والأثبات الدارقطني وابن سعد والخطيب والذهبي والولي العراقي وابن حجر المكي وعلي القاري وأكرم السندي مؤلف "إمعان النظر"، فإنه نقل كلام القاري الذي مرّ ذكره وأقره، وأبو معشر وحمزة السهمي، والجزري والتوربشتي والسيوطي، والقسطلاني والسراج والأزنيقي، وابن عابدين الشامي واليافعي والعيني، وغيرهم ممن تقدمهم، وتأخر منهم قد وافقوا ما حققه ابن حجر في جواب السؤال، فمع هذا اختيار كلامه التقريبي لا يخلو عن إضلال وإخلال.

وأما ما ذكره ناصرك من الوجوه الثلاثة، فكلها لا يخلو عن خدشة: أما الأول: فلأن كون "تبييض الصحيفة" من مؤلفات السيوطي، وكون جواب السؤال المذكور مذكوراً فيه غير مختلف فيه بين كل شيخ وصبي، بل كل منهم ثبت بالتواتر، وكون السيوطي حجة في النقل أيضاً ثبت بالتواتر، وهذا كله يعلمه من حمل رايات العلم، وألوية الفهم، ولا يقدح فيه جهل من لم يرزق حظاً وافراً، ولم يكتسب نصيباً باهراً، فكون جواب السؤال المذكور من ابن حجر لا يشك فيه من له سعة نظر.

وأما الثاني: فلأن الالتزام المذكور في "التقريب" لا يستلزم أرجحية ما فيه على ما صدر منه في غيره، لجواز أن يكون ما في غيره متأخراً عنه مرجوعاً إليه، وما فيه مرجوعاً عنه.

وأما الثالث: فلأنه ليس في عبارته ما يدل على التردد وعدم الجزم، وزيادة قوله بهذا الاعتبار ليست إلا لوقوع الاختلاف بحصل به اسم التابعية فيما بين أهل العلم، وقد نسب إلى الحافظ ابن حجر بعبارته المذكورة الجزم، جمع من أهل الفهم، ولكن من لم يجعل الله له نوراً فيمشي في الظلم، ويظن أن ما خطر في قلبه إلا ظلم، هو الباب العلم الأحكم.

قلت في "إبراز الغي": ثم قال: وبالغ في "مدينة العلوم" في إثبات اللقاء والرواية عن بعضهم، وليس كما ينبغي، أقول: صاحب "المدينة" بسط الكلام في إمكان الرؤية، وإثبات المعاصرة والملاقاة، وهو مصيب في ذلك.

قال ناصرك المختفي: كون صاحب "المدينة" مصيباً في دعوى إمكان الرؤية وإثبات المعاصرة مسلم، وصاحب "الأبجد" لا ينكره، وأما من ينكره مما قال به صاحب

المدينة: هو إثبات لقاء أربعة من الصحابة، فلم يثبت إصابته بعد.

أقول: هذا بهتان وطغيان لا يرتكبه من هو على الشأن، فإن صاحب المدينة بعد أن ذكر أن أربعة من الصحابة كانوا في عهد أبي حنيفة أنس وعبد الله بن أبي أوفى وسهل بن سعد وأبو الطفيل، وذكر الاختلاف في وفياتهم، قال: وهؤلاء الذين ذكرناهم هم الذين غلب الظن على أن الإمام لقيهم، وتحقق أنه أدرك زمانهم -انتهى- فهل ترى فيه أثرا مما ننكره، وما يدعيه ناصرك ويذكره.

قلت في "إبراز الغي": ثم قال، قال -أي صاحب المدينة- وقد ثبت بهذا التفتيش أن الإمام من التابعين وإن أنكر أصحاب الحديث كونه منهم، والظاهر أن أصحابه أعرف بحاله -انتهى- وفيه نظر واضح، لأن معرفة أهل الحديث بوفيات الصحابة وأحوال التابعين أكثر من معرفة أصحاب الرأي، أقول: فثبت المطلوب. لأن أهل الحديث بعض قد صرحوا بالمعاصرة والرؤية.

قال ناصرك المختفي: المعاصرة لا ينكرها أحد، وأما الرؤية فإنها وإن صرح بها بعض أهل الحديث، لكن جمهورهم ينكرونها، ولو سلمنا أن الإمام أبا حنيفة لقي واحدا، أو أحدًا من الصحابة، وهو تابعي فما الحاصل من ذلك غير أنه رجل صالح لقي رجلا صالحا، لا يثبت بذلك وجوب تقليده في الدين، ولا ترجيح قوله على قول أحد المجتهدين، والحنفية مع كونهم أصحاب الرأي قد أخذ الله عنهم العقل السليم والفقه المستقيم، وحرموا من بركات سلوك الصراط القويم... إلخ.

أقول: انظر إلى ناصرك ماذا يُدندن وما يُطنطن، يسب آباءك وآباءه، وأجدادك وأجداده، وأمهاتك وأمهاته، وجداتك وجداته، لكونهم كلهم أو أكثرهم من الحنفية، خصَّهم الله بألطافه الخفية، وكسر ظهور أعدائهم، وقطع رقاب حسادهم بسيوفهم القوية، ويدعي إنكار الجمهور تابعية الإمام مع فقدان ما يستشهد به عليه؛ بحيث يكون مقبولا عند الأعلام.

قلت في "إبراز الغي": ثم قال: وقولهم: إن المثبت مقدم على النافي تعليل لا تعويل عليه. أقول: هذا عجيب جدًا، فإن المسألة بدلائلها وتفاريعها مبسوطة في كتب الأصول، ومسلَّمة بالمعقول والمنقول، وقد استند بها المحدثون أيضًا في كثير من

المباحث . . . إلخ .

قال ناصرك المختفي : هذه المسألة فيها اختلاف بين العلماء ، فكما أن جماعة استندوا بها في كثير من مباحثهم وإثبات مطالبهم ، كذلك أنكرها جماعة ، فأي شيء رجح كلام قائليها على كلام منكريها ، وثانيًا : أن هذه المسألة مشروطة بتساوي المثبت والنافي ، ولا شك أن الخبر المثبت غير ثابت على ما صرح به أصحاب النقل ، فأين التساوي

وثالثًا : أن هذه القاعدة كلية أو جزئية ، الأول غير مسلم ، والثاني غير منتج لما ادعاه صاحب مدينة العلوم .

أقول : هذه المسألة وإن وقع فيها خلاف بين العلماء ، لكن الاعتبار إنما هو لما رجحه نقاد الكملاء ، وعمل به ثقات النبلاء ، وما قوي دليله بالنسبة إلى دليل مخالفه وإن هو إلا تقدم المثبت على النافي إلا عند تساويه .

ففي تنقيح الأصول : أما إذا كان أحدهما مثبتا والآخر نافيا ، فإن كان النفي يعرف بالدليل كان مثل الإثبات ، وإن كان لا يعرف به ، بل بناه على العدم الأصلي ، فالمثبت أولى ، وإن احتمل الوجهين ينظر فيه -انتهى- .

وفي التلويح قوله : المثبت أولى ، إذ لو جعل النافي أولى يلزم تكرار النسخ ، وأيضا المثبت يشتمل على زيادة علم ، كما في تعارض الجرح والتعديل يجعل الجرح أولى ، ولأن المثبت مؤسس ، والنافي مؤكد ، والتأسيس خير من التأكيد -انتهى- .

وفي المنار وشرحه لابن ملك : المثبت وهو الذي يثبت أمرا عارضا أولى من النافي عند الكرخي ، لأن المثبت يخبر عن حقيقته ، والنافي اعتمد الظاهر ، كما في الجرح والتعديل يرجح قول الجارح ، وعند عيسى بن أبان يتعارضان ويطلب الترجيح من وجه آخر ، والأصل فيه أن النفي إن كان من جنس ما يعرف بدليله ، كان مثل الإثبات ، وإلا فلا ، والحاصل أن النفي أربعة أقسام : الأول : ما يكون من جنس ما يعرف بدليل ، والثاني : ما يكون محتملا ، وقد علم بالتفحص أنه بنى الأخبار به على دليل دل عليه ، والثالث : ما يكون من جنس ما يعرف بدليل ، والرابع : ما يكون محتملا ، وقد علم بالتفحص عن حال المخبر أنه بنى الأخبار به على ظاهر الحال ، فالقسم الأول والثاني مثل

الإثبات في القوة، والثالث والرابع لا يكونان مثل الإثبات، بل يكون الإثبات راجحاً - انتهى -.

وفي مرآة الأصول شرح مرقاة الوصول كلاهما لمحمد بن فراموز الرومي الشهير بـ ملا خسرو: قد دلت بعض المسائل على تقديم المثبت، وبعضها على تقديم النافي، فحتيج إلى بيان ضابطة في تساويهما، وترجيح أحدهما على الآخر، وهو أن النفي إن كان مبنياً على العدم الأصلي، فالمثبت مقدم، وإلا فإن تحقق أنه بالدليل تساويا. وإن احتمل الأمرين ينظر ليتبين الأمر -انتهى- وفي كتب الأصول والحديث غير ما ذكرنا مثله كثير، لا يخفى على من هو بصير إذا انتقش هذا كله على صفحة خاطرك، فاسمع ما في كلام ناصرك.

فقوله: فأي شيء رجح... إلخ؟ جوابه أن المرجح هو قوة دلائل من قدم المثبت على المنفي، وضعف هفوات من قدم المنفي، كما يعلم من مراجعة تقريراتهم، ومعاينة تحريراتهم، ولكن من حُرم عن سعة النظر، ولطف الفكر، يكتفي على لِمَ وماذا، نحو قول المحرومين عند ضرب الله الأمثال: ماذا[1]، وإن كنت في ريب من هذا. فاقرأ كتب الأصول الفقهية والحديثية حضرة عالم متبحر، واتخذه لواذاً، فيهديك إلى طريق الرشاد، ويرشدك سبيل السداد، وينجيك من كثرة التكلم بأيّ شيء وكيف ولم ولا أفهم هذا.

وقوله: وثانياً مع قوله: وثالثاً: لا يعلم ما عطفه عليه، فليس في عبارته ما يعطف عليه سابق.

وقوله: الخبر المثبت غير ثابت... إلخ عجيب عند كل لبيب وثابت، فإن الخبر الذي ينص على رؤية أبي حنيفة أنساً رضي الله عنه، قد أخرجه ابن سعد في طبقاته مخرجاً بسند، وحكم سنده بكونه لا بأس به الحافظ ابن حجر العسقلاني، وناهيك به جلالة وقدراً، وصححه الذهبي، وناهيك به نقداً ورشداً، ومن يدعي عدم ثبوته لا مناص له من إقامة دليل عليه، وبدونه ما يتفوه به مردود عليه مع أن الخبر النافي أيضاً غير ثابت بسند مستند، ولم يصرح بذلك معتمد.

---

(١) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها﴾ إلى قوله: ﴿وأما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلاً﴾

وقوله على ما صرح به أصحاب النقل كلام لا يصدر إلا من مبتلى بالصرع والخبل، وذلك لأن الذي ذكروا أنه لم يثبت عندهم، هو رؤية أبي حنيفة جمعاً من الصحابة وروايته عنهم، وهو غير قادح في نفسه وإثبات نزاعه على أن عدم ثبوت الرؤية عندهم أمر آخر، وعدم ثبوت رواية دالة عليها عندهم أمر آخر، فإن عدم ثبوت الرواية عندهم إنما يكون إذا وصلت إليهم، وحكموا بضعفها وعدم اعتبارها، وعدم ثبوت الرؤية يكون بعدم وصول روايته إليهم مطلقاً أيضاً، فمن ذا الذي ذكر أن الرواية الناصة على الرؤية المخرجة في الطبقات غير ثابتة عند أهل النقل الأثبات، وإن ذكروا أن الرؤية لم يثبت عند أهل النقل الثقات، فهذا لا يستلزم عدم ثبوت تلك الرواية، أو ضعفها عندهم لاحتمال أنها لم تصل إليهم، ولم تقرع سمعهم.

وقوله فإنه بمساواة من الخرافات، فإن النافي لا شك في أنه اعتمد على الأمر الظاهري، وتمسك بالعدم الأصلي، فحكم بأنه ليس بتابعي، وأنه لم ير الصحابي، كما أنه لم يره أحد من المعاصرين لأبي حنيفة سند الأئمة الراشدين، ولم يثبت بعد التفحص الوافر، والتفكر المتكاثر أنه اعتمد في نفيه على دليل خفي، أو ظاهر، والمثبت لا يشك أحد في أنه لم يجازف في قوله، بل اعتمد على دليل واستند، فلابد أن يرجح خبر المثبت على قول النافي، ويقر برؤية الصحابي، ومن لا يقر بعد هذا التنقيح والتوضيح، فليبك على نفسه إلى أن يستقر برمته.

وقوله كلية أو جزئية... إلخ، جوابه أنها كلية في صورة مر ذكرها، وما نحن فيه مندرج تحتها، فلا شبهة في إنتاجها.

قلت في إبراز الغي: ثم قال: ولا عبرة بكثرة مشايخه بالنسبة إلى مشايخ الشافعي لأن الاعتبار بالثقة دون كثرة المشيخة، وقد ضعف المحدثون أبا حنيفة في حديث وهو كذلك، كما يظهر من الرجوع إلى فقه هذا الإمام، والإنصاف خير الأوصاف. أقول: فأنشدك بالله وأسألك بالإنصاف الذي تقول أنه خير الأوصاف، أليس تقرر في محله أن بعض الجروح عليه مبهمة، والجرح المبهم غير مقبول عند الكملة لا سيما في حق من تحقق عدالته، وثبتت إمامته، أليس أن بعض الجروح عليه صادر من أقرانه، وقول الأقران بعضهم في بعض غير مقبول، أولا تعلم أن كثيراً ممن جرحه

مجروح في نفسه فجرحه مردود عليه، أما علمت أن كثيرًا من الثقات وثقوه أيضًا، وأجابوا عن جروحه مفصلا؛ أما طالعت كتب ابن عبد البر والسيوطي والسبكي وابن حجر المكي والشعراني ليظهر لك أن جرحه مردود، وجارحه جارح رجل محسود.

قال ناصرك المختفي: لا ريب في أن كثيرًا من المحدثين ضعفوا الإمام، وكثيرًا منهم عدلوه، فلو اختار صاحب "الأبجد" قول المضعفين فأي شناعة فيه.

أقول: تعلم فليس المرء يولد عالمًا ... وليس أخو علم كمن هو جاهل

فإن كبير القوم لا علم عنده صغير ... إذا التفت عليه المحافل

فيه شناعة عظمى، وجناية كبرى، حيث تختار قولا باطلا، وتنقل نقلا عاطلا، وتذهب إلى مذهب رجاء نقاد المحدثين، وتشرب من مشرب يفر عنه عباد المؤرخين، وتغوص في بحار اللمز والعيب، وتخوض في أنهار الهمز والرمي بالغيب، ولا تنظر إلى أقوال المزكين ليظهر لك بطلان أقوال المجرّحين، ولا تبصر ما مدحه به جمع من الأولين، وجمع من الآخرين، لتظهر لك سفاهة القادحين والعائبين.

ورحم الله من أفاد في حقه فأجاد في وصفه، والمشهور أنه عبد الله بن المبارك أحد المعتبرين عند المحدثين:

لقد زان البلاد ومن عليها ... إمام المسلمين أبو حنيفة

بأحكام وآثار وفقه ... كآيات الزبور على الصحيفة

فما في المشرقين له نظير ... ولا بالمغربين ولا بكوفة

أمن ما صار في الإسلام نورًا ... أمينًا للرسول الحنيفة

يبيت مشمرًا سهر الليالي ... وصام نهاره لله حنيفة

وصان لسانه عن كل فك ... وما زالت جوارحه عفيفة

يعفّ عن المحارم والملاهي ... ومرضاة الإله له وظيفة

فمن كأبي حنيفة في علاه ... إمام للخليفة والخليقة

رأيت العائبين له سفاها ... خلاف الحق مع حجج ضعيفة

وكيف يحل أن يؤذى فقيه ... له في الأرض آثار شريفة

وقد قال ابن إدريس مقالا ... صحيح النقل في حكم لطيفة

بأن الناس في فقه عيال　　على فقه الإمام أبي حنيفة

فلعنة ربنا أعداد رمل　　على من رد قول أبي حنيفة

أي ردا يبلغ إلى حد تحقيره　　وتوهينه وحطه عن مرتبته

وإنزاله عن منزله　　بحيث يصل إلى حد تأذي

روحه وتأذي مقلديه　　وتحقير متبعيه مع التعصب والقساوة

والتصلب والغشاوة　　فإن مثل هذا الرد لا شك

أن فاعله مردود وملعون　　ومطرود ومطعون

وهو موجب لأن يحل البلاء بمرتكبيه ويحل الابتلاء بالخسف أو المسخ أو القذف أو الفسخ بمكتسبيه

كما يعلم من رواية رواها الترمذي في جامعه عصم الله كافة خلقه عن مثل هذه الطريقة القبيحة والشريعة القريحة

ولو صحّ ما ذكره ناصرك في دفع الشناعة عنك يقال لك: فلم تطعن على من يضلل ابن تيمية الحراني ومحمد بن عبد الوهاب النجدي ومن تبعهما، وحاذى حذوهما، فإنه لا شك أن كثيرا من الأفاضل عدلوهم ووثقوهم، ومدحوهم وأثنوا عليهم، وكثيرا منهم حمقوهم وضللوهم، وذموهم وقبحوهم، وأخرجوهم من طائفة أهل السنة والجماعة، وأولجوهم في زمرة أهل البدعة والضلالة، فأي شناعة على من اختار قول الجارحين، وعدهم من الضالين.

ويا للعجب من رجل يختار في حق الحراني والنجدي أقوال المعدلين، ويقطع النظر عن أقوال المشنعين، ويذبّ عنهم وعن أتباعهم، ويعيب على من يعيب عليهم مع أحزابهم، ويختار في حق الإمام أبي حنيفة سيد كل قدوة وثقة أقوال الذامين والمضعفين مع بطلانها، ويصفح عن أقوال الموثقين والمثنين مع وثاقتها.

فأي شناعة أشنع من هذه الخيانة، وأي قباحة أقبح من هذه الحماقة، ولعمري هي من أكبر بنات الدهر، ودفن البنات من المكرمات، كما ورد به الخبر:

رأيت الذنوب تميت القلوب　　وقد يورث الذل أدمانها

وترك الذنوب حياة القلوب　　وخير لنفسك عصيانها

وهل أفسد الدين إلا الملوك وأحبار سوء ورهبانها

قلت في "إبراز الغي": ثم قال -أي صاحب "الأبجد"- لم يكن هو عالمًا حق العلم بلغة العرب ولسانهم، أقول: ما أدراك أنه لم يكن عالمًا بها إلا أن تكون طالعت الحكاية المذكورة في "تاريخ ابن خلكان"، وجوابه أيضًا مذكور فيه.

قال ناصرك المحتفي عبارة ابن خلكان هذا: فمثل هذا الإمام لا يشك في دينه، ولا ورعه وتحفظه، ولم يكن يعاب بشيء سوى قلة العربية، فمن ذلك ما روي: أن أبا عمرو بن العلاء المقرئ النحوي سأله عن القتل بالمثقل، هل يوجب القود أم لا؟ فقال: لا كما هو قاعدة مذهبه خلافًا للشافعي، فقال له أبو عمرو: ولو قتله بحجر المنجنيق، فقال: ولو قتله بأبا قبيس، يعني الجبل المطلّ على مكة، وقد اعتذروا عن أبي حنيفة بأنه قال ذلك على لغة من يقول أن الكلمات الستة المعربة بالحروف، وهي: أبوه وأخوه وحموه وهنوه وفوه وذو مال، إعرابها يكون في الأحوال الثلاث بالألف، وأنشدوا في ذلك:

إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

وهي لغة الكوفيين وأبو حنيفة من أهل الكوفة، فهي لغة -والله أعلم- انتهى.

قلت: وفي هذا الاعتذار كلام من وجوه: الأول: أن القول بأن الكلمات الستة إعرابها يكون في الأحوال الثلاث بالألف مدخول فيه، فإن لفظ ذا والفم ليست فيهما إلا لغة واحدة، ولفظ الهن ليس فيه إلا لغتان.

الثاني: أنه وإن ثبت من عبارة التصريح أن في الأب والأخ والحم ثلاث لغات، لكن لا يلزم منه كون جميع تلك اللغات فصيحة، الثالث: أن الاستدلال بالشعر المذكور لا يصح، فإن النظم يجوز فيه ما لا يجوز في غيره. الرابع: أن مذهب الكوفيين أنها معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف أيضًا، وهو أيضًا ضعيف، كذا قال حمال بن نصير في حاشيته على "شرح الجامي"، وما ذكر في الاعتذار يخالف هذا. الخامس: أن الجمال قد صرح بأن المذهب الذي بني عليه الاعتذار ضعيف.

أقول: هذا الذي بني عليه الاعتذار عن أبي حنيفة قد صرّح به جمع من ضابطة النحاة الحنيفة، ففي "البهجة المرضية شرح الألفية" المتن لابن مالك النحوي، والشرح للسيوطي في بحث إعراب الأسماء الستة، وهي الأب والأخ والحم والهن والفم وذو،

والنقص في هذا الأخير وهو هن بأن يكون معربًا بالحركات على النون أحسن من الإتمام.
قال عليه الصلاة والسلام: «من تعزّى بعزاء الجاهلية فأعضّوه بهن أبيه» وفي أب وتاليه
وهما أخ وحم ندور، أي يقل وقصرها، أي قصر أب وأخ وحم بأن يكون بالألف مطلقًا
من نقصهن أشهر، كقوله:

إن أباها وأبا أباها ... قد بلغا في المجد غايتاها

انتهى

وفي «شرح الألفية» لابن هشام المسمّى بـ«أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك»
المشهور بـ«التوضيح» مع شرحه المسمّى بـ«التصريح» لخالد بن عبد الله الأزهري:
والأفصح في الهن إذا استعمل مضافًا النقص، أي حذف اللام منه، وهي الواو، فيعرب
بالحركات الثلاث على العين والنون، فتقول: هذا هنُك، ورأيت هنَك، ونظرت إلى
هنِك، ومنه أي من النقص في الهن الحديث، وهو قوله ﷺ: «من تعزّى بعزاء الجاهلية
فأعضّوه بهن أبيه ولا تكنوا» قال الموضح في شرح شواهد ابن الناظم: تعزّى -بفتح المثناة
مفتوحة فعين مهملة مفتوحة فزاء مشددة- أي من انتسب وانتمى وهو الذي يقول: يا
لفلان ليخرج الناس معه إلى القتال في الباطل، فأعضّوه بهمزة مفتوحة وعين مهملة
مكسورة وضاد مشددة معجمة، أي قولوا له: اعضض على هن أبيك أي على ذكر
أبيك، أي قولوا له ذلك استهزاء به، ولا تجيبوه إلى القتال الذي أراده، أي تمسك بذكر
أبيك الذي انتسبت إليه، عسى أن ينفعك، فأما نحن فلا نجيبك ولا تكنوا، أي لا تذكروا
كناية الذكر وهو الهن، بل اذكروا له صريح الذكر وهو الأير، وتكنوا بفتح التاء وسكون
الكاف بعدها نون. والشاهد في قوله: بهن أبيه إذ استعمله منقوصًا، أي محذوف اللام
بحركته، وهي أفصح من أن يقال: بهنو أبيه -انتهى- ويجوز النقص وهو حذف اللام
والإعراب بحركات بضعف في الأب والأخ والحم، ومنه أي من النقص قوله: وهو
رؤبة يمدح عدي بن حاتم الطائي:

بأبه اقتدى عدي في الكرم ... ومن يشابه أبه فما ظلم

فأبه الأول مجرور بالكسرة، وأبه الثاني منصوب بالفتحة، وهذا البيت مقتبس من
قول الناس: من أشبه أباه فما ظلم، والأب والأخ والحم قصرهن أولى من نقصهن،

والمراد بقصرهن أن يلزم آخرهن ألف المنقلبة عن لامهن في الأحوال الثلاثة، فيعربن بحركات مقدرة عليها، كقوله وهو أبو النجم فيما قال الجوهري، وقيل روبة:

إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

وحاصل ما ذكره تبعًا لأصله أن الاسماء الستة على ثلاثة أقسام ما فيه لغة واحدة وهو ذو بمعنى صاحب، والفم بغير ميم وما فيه لغتان وهو الهن، فإن فيه النقص والإتمام، وما فيه ثلاث لغات وهو الأب والأخ والحم، فإن فيهن الإتمام والقصر والنقص -انتهى ملخصًا-.

وفي حواشي أحمد السجاعي المتعلقة بـ "شرح الألفية" لبهاء الدين عبد الله الشهير بـ ابن عقيل عند قول ناظم الألفية: وارفع بواو... إلخ قضية هذا، وقضية كلام الشارح أولا أن هذه الأسماء الستة معربة بالحروف، لكنه صحح بعد ذلك أنها معربة بحركات مقدرة عليها، وكأنه نظر أولا إلى الصورة الظاهرة، وثانيًا إلى الصورة المعنوية وتلخيص ما ذكروا في إعرابها عشرة مذاهب بينها المرادي وغيره، قال: وأقواها مذهبان، أحدهما وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدرة، والثاني أنها معربة بالحروف قال الناظم في تسهيله أن الأول أصحها، وفي شرحه أن الثاني أسهلها وأبعدها عن التكلف -انتهى ملخصًا-.

إذا دريت هذا كله، فاسمع أن ما أبداه ناصرك باطل كله، وقد أحسن حيث اقتدى بك في تشمير الأذيال للطعن على أبي حنيفة، ودفع ما اعتذروا به بمجرد الخيال.

ولقد أعجبني إيراده الأول، حيث لا يضر الاعتذار المذكور شيئًا عند كل من تأمل وتعقل، فإن مدار صحة الاعتذار كون لفظ الأب ذا لغتين، وإن لم يكن ذو والفم ذا لغتين، فما ذا يضره عدم كون ذو والفم ذا وجهين.

وأما إيراده الثاني فهو أيضًا غير مضر، لأن فصاحة تلك اللغات أمر آخر، وعدم صحتها بحسب قواعد العربية أمر آخر، فإن كانت تلك اللغة غير فصيحة لا يلزم منه إلا أنه تكلم الإمام أحيانًا بكلمة غير فصيحة، ولا عائبة فيه، ولا يُطعن مثله بقلة العربية عند النبيه.

وأما إيراده الثالث فمدفوع، بأنهم صرحوا بأن تلك اللغة مستعملة، ومثلوا لها

الشعر المفقود، لا أنهم استدلوا على ثبوت تلك اللغة بذلك الشعر حتى يقال: إنه لا يسمع.

وأما إيراده الرابع فمدفوع بأنه يمكن أن تكون عن الكوفيين روايتان، أو يكون فيهم اختلاف، فيوجد فيهم المذهبان، فتصح النسبتان من غير تخالف وتخلف.

وأما إيراده الخامس: ففيه بهتان كبير على الجمال بن نصير، فإنه لم يضعف في حواشي الفوائد الضيائية هذا المذهب الذي ذكره ابن حسكان في أثناء المعذرة، وإنما نقل عن الكوفيين أنها معربة بالحركات من قبل الحروف أيضا، وضعفه جزمًا، وهذا غير المذهب الذي بنى عليه الاعتذار من جانب إمام أئمة الأمصار.

والحاصل أنه لا شبهة في ذهاب البعض إلى أن الأب ونحوه يكون إعرابه تقديريا مع الألف في آخره في الأحوال، فيصح الاعتذار من جانب الإمام بلا اختلال، فإن وجد منه كلام منه في بعض الأحوال على هذا المنوال لم يكن في ذلك دليل على قلة العربية في حال من الأحوال.

وبعد اللتيا والتي نقول: لو سلم كون الإمام قليل العربية، فهو من الأمور الزائدة، لا من الأمور الأصلية، فذكره في أثناء مطاعن الإمام بعيد عن شأن الأفاضل الكرام، والواجب على الأعلام السكوت عن مثل هذا الطعن الذي يُخرب الظنون والأوهام من نعوته كالأنعام، والعمل بما أفاده الحريري في المقامة الثالثة والعشرين من مقاماته.

سامح أخاك إذا خلط منه الإصابة بالغلط
وتجاف عن تعنيفه إن زاغ يوما أو قسط
من ذا الذي ما ساء قطُّ ومن له الحسنى فقط

قلت في الجزء الثاني: الخامس عشر: وهو الواحد بعد المائة. ذكر عند علماء الحديث القاضي الشوكاني، وأرخ وفاته سنة خمسين بعد المائتين والألف، وهذا مخالف لما مر منه أنه مات سنة خمس وخمسين. قال الناصر المختفي: قد تقدم جوابه فتذكر، أقول: قد مر رده، فتبصر.

قلت في الجزء الثاني: السادس عشر: وهو الثاني بعد المائة. ذكر في المقصد

[illegible] في "الإتحاف" في ترجمة شاه عبد العزيز الدهلوي: أنه ولد سنة تسع وخمسين بعد الألف والمائة، وأنه توفي بعمر تسعين سنة في سنة تسع وثلاثين بعد الألف والمائتين، وهذا عجيب جداً دال على تبحره في الحساب، فإن الصبيان أيضاً يعلمون أن من يولد في سنة ١١٥٩، ويموت في سنة ١٢٣٩ لا يبلغ عمره تسعين سنة.

قال ناصرك المختفي: سنة الولادة ما كانت مذكورة في "الإتحاف" بالصحة على [illegible] عمره عند صاحب "الإتحاف" هو ما حصل من جميع زمان وجوده في المائة الثانية عشر، وزمان وجوده في الثالثة عشر.

أقول: نعم لكن لا نعلم ما مقدار ذلك المجموع عندك، فلما ذكرت أنه تسعون [illegible] مع أن وقوع الزلة في الحساب إن كان في موضع يغتفر ويصفح عنه، فإذا كثر منه كما لا يخفى على متتبع تأليفاته لا يصفح عنه، بل يطعن به عليه، ويقال: [illegible] مجدديته على رأس هذه المائة لا يدري من الحساب ما يعلمه الصبيان [illegible].

ومنها في [illegible] السابع عشر، وهو الثالث بعد المائة: ذكر في ورقة [illegible] عن [illegible] الأوائل والأواخر مشتمل على قول ابن عباس: في كل أرض آدم كآدمكم، ونوح كنوحكم، وإبراهيم كإبراهيمكم، وعيسى كعيساكم، ونبي كنبيكم، وطعن [illegible] مع [illegible] حتى [illegible] لا شك أن هذا قول ابن عباس، لا قول الرسول [illegible] في [illegible] المعصوم لا في أقوال الصحابة.

وهذا يشتمل على [illegible] عما تقرر في أصول الحديث أن قول الصحابي فيما لا يعقل بالرأي في حكم المرفوع، لا سيما قول من لا يأخذ عن الإسرائيليات. قال ناصرك المختفي بعد تسليم كتبه هذا القول: لا نسلم أن قول ابن عباس هذا مما لا يعقل بالرأي، [illegible] أن يكون ابن عباس فهم هذا من لفظ المثل في قوله تعالى: ﴿ومن الأرض مثلهن﴾.

أقول: تأمل أيها المتصور [illegible] في قول ناصرك من القصور، أما تفهم أن ضمير مثلهن راجع إلى السماوات في قوله تعالى: ﴿الله الذي خلق سبع سماوات ومن الأرض مثلهن﴾ فلا يفهم منه إلا أن الأرض خلقت مثل السماوات في العدد والطبقة، ولا

يفهم منه بوجه من الوجوه أن في الطبقات التحتانية يوجد مثل آدم ونوح وإبراهيم وعيسى وموسى ونبينا ﷺ وغيرهم من المخلوقات الموجودة في طبقة الأرض الفوقانية، ولم يكن ابن عباس وهو حبر المفسرين وبحر المتفحين سيِّئ الفهم، حتى يفهم من الآية ما يُدل عليه به بوجه ولا يُفهم.

ثم قول ناصرك بعد تسليم كلية هذا القول يُشعر بأنه شاك فيه، فإن كان كذلك فننصحه بما يهديه، وأرشده إلى تحصيل كتب أصول الحديث كمقدمة ابن الصلاح وألفية العراقي وشروحها لزكريا الأنصاري، ولمؤلفه وللسخاوي ونخبة الفكر وشروحها وغيرها من كتب الحديث المطولة والمختصرة، فيزول عنه التردد والوسوسة، ويحصل له الجزم بصدق هذه الكلية المؤسَّسَة.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في "شرح نخبته": مثال المرفوع من القول حكماً ما يقوله الصحابي الذي لم يأخذ عن الإسرائيليات مما لا مجال للاجتهاد فيه، ولا تعلق له ببيان لغة، أو شرح غريب كالإخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق وأخبار الأنبياء، أو الآتية كالملاحم والفتن وأحوال يوم القيامة، وكذا الإخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص أو عقاب -انتهى-.

وقال السيوطي في "تدريب الراوي شرح تقريب النواوي": من المرفوع أيضاً ما جاء عن الصحابي، ومثله لا يقال من قبيل الرأي، ولا مجال للاجتهاد فيه، جزم به الرازي في المحصول وغير واحد من أئمة الحديث، وقال شيخ الإسلام من ذلك حكمه على فعل من أفعال الله بأنه طاعة الله ورسوله ومعصية، وجزم بذلك الزركشي في مختصره، وأما البلقيني فقال: الأقوى أنه ليس بمرفوع -انتهى-.

وقال السيوطي في رسالته "طلوع الثريا بإظهار ما كان خفياً": قال أبوعمرو الداني: قد يحكي الصحابي قولا ويوقفه فيخرجه أهل الحديث في المسند لامتناع أن يكون الصحابي قاله إلا بتوقيف، قال الحافظ ابن حجر: هذا هو معتمد كثير من كبار الأئمة، كصاحبي الصحيح، والإمام الشافعي، وأبي جعفر الطبري، وأبي بكر بن مردويه في تفسيره المسند والبيهقي وابن عبد البر وآخرين، وقد حكى ابن عبد البر الإجماع على أنه مسند، وبذلك جزم الحاكم أبو عبد الله في علوم الحديث، والإمام

الرازي في المحصول -انتهى-.

وقال العراقي في "شرح ألفيته": ما جاء عن صحابي موقوفًا عليه ومثله لا يقال من قبل الرأي، حكمه حكم المرفوع، كما قاله الرازي في المحصول، وهو موجود في كلام غير واحد من الأئمة كأبي عمر بن عبد البر وغيره -انتهى-.

وقال ابن العربي في "شرح الموطأ" المسمّى بـ"القبس": إذا قال الصحابي قولا لا يقتضيه القياس، فإنه محمول على المسند، ومذهب مالك وأبي حنيفة أنه كالمسند -انتهى-.

وفي "فتح الباري شرح صحيح البخاري" للحافظ ابن حجر عند شرح حديث تحديث أبي هريرة كعبًا بحديث: فقدت أمة من بني إسرائيل لا يدري ما فعلت، وقول كعب له: وأنت سمعت هذا من رسول الله ﷺ وردّ أبي هريرة رضي الله عنه عليه بقوله: أفأقرأ التوراة؟ أخرجه البخاري في بدء الخلق، فيه: أن أبا هريرة لم يكن يأخذ عن أهل الكتاب، وأن الصحابي الذي يكون كذلك إذا أخبر بما لا مجال للرأي فيه يكون للحديث حكم الرفع -انتهى- وإن شئت زيادة التفصيل في هذا البحث فارجع إلى رسالتي "السعي المشكور في رد المذهب المأثور"، ورسالتي "دافع الوسواس في أثر ابن عباس"، ورسالتي "زجر الناس على إنكار أثر ابن عباس"، ورسالتي "الآيات البينات على وجود الأنبياء في الطبقات".

قلت في "إبراز الغيّ": الثامن عشر: وهو الرابع بعد المائة: ذكر فيه أن عند المحققين من أهل التفسير والحديث مأخذ هذا الأثر من الإسرائيليات، كما قال به ابن كثير وغيره، وفيه أن هذا الاحتمال ذكره ابن كثير، وتبعه من جاء بعده، لكنه مردود عند من له نظر في "صحيح البخاري"، فإن فيه عن ابن عباس ما يدل على أنه كان لا يأخذ عن الإسرائيليات.

قال ناصرك المختفي: لفظ البخاري في كتاب الاعتصام هكذا: باب قول النبي ﷺ لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء، هكذا عن عبيد الله بن عبد الله أن ابن عباس قال: كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء وكتابكم الذي أنزل على رسوله أحدث تقرأونه محضًا لم يُشَب، وقد حدثكم أن أهل الكتاب بدّلوا كتاب الله وغيّروه، وكتبوا بأيديهم الكتاب،

وقالوا: هو من عند الله ليشتروا به ثمنًا قليلا، ألا ينهاكم ما جاءكم من العلم من مسائلتهم، لا والله ما رأينا رجلا منهم يسألكم عن الذي أرسل عليكم - انتهى - وليس فيه ما يدل على أنه كان لا يأخذ عن الإسرائيليات، إنما فيه أنه كان يستقبح سؤال أهل الكتاب عن شيء، والأخذ واستقباح السؤال أمران متغايران، فلم لا يجوز أن يكون الأخذ عن بني إسرائيل جائزًا عند ابن عباس والسؤال عنهم قبيحًا.

أقول: هذا عجيب جدًا، فإنه لما ثبت من قوله المذكور في كتاب الاعتصام من صحيح البخاري، وقوله المروي فيه في موضع آخر عن عكرمة عنه: كيف تسألون أهل الكتاب عن كتبهم وعندكم كتاب الله، أقرب الكتب عهدا بالله تقرأونه محضًا لم يشب - انتهى - وقوله المروي فيه عن عبيد الله عنه: يا معشر المسلمين! كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء وكتابكم الذي أنزل الله على نبيكم ﷺ أحدث الأخبار بالله محضًا لم يشب، وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب قد بدلوا من كتب الله وغيروا، فكتبوا بأيديهم، وقالوا: هو من عند الله ليشتروا به ثمنًا قليلا، أو لا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسائلتهم، فلا والله ما رأينا رجلا منهم يسألكم عن الذي أنزل عليكم - انتهى -.

أنه كان يمنع المسلمين عن الأخذ عن بني إسرائيل وكتبهم، وسؤالهم عنهم، فكيف يجوز أن يكون ممن يأخذ عنهم، ولا فرق بين السؤال عنهم وبين الأخذ عنهم لا عرفًا، ولا شرعًا، وقد صرح العلماء بأنه كان ممن لا يحدث عن أهل الكتاب، ولا يأخذ عنهم، بل ينكر على التحديث عنهم، وجعلوا أقواله في حكم المرفوع عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

قال السخاوي في "فتح المغيث شرح ألفية الحديث": قد منع عمر رضي الله عنه كعب عن التحديث بما في الكتب المتقدمة قائلا: لتتركنه أو لألحقنك بأرض القردة. والتصريح به قول ابن عباس له، ولو وافق كتابنا، وقال: إنه لا حاجة بنا إلى غير ذلك. وكذا نهى عن مثله ابن مسعود وغيره من الصحابة - انتهى - وأخرج الحافظ ابن حجر في "نتائج الأفكار بتخريج أحاديث الأذكار" بسنده عن ابن عباس قال: كانت تلبية موسى عليه السلام: لبيك لبيك عبدك وابن عبدك، وتلبية عيسى: لبيك لبيك عبدك وابن أمتك، ثم قال: هذا موقوف حسن الإسناد، وأخرجه البزار في "مسنده" وكأنه عنده في

حكم المرفوع؛ لأنه لا يقال: بالرأي، وابن عباس كان ينكر على من يأخذ عن أهل الكتاب، كما أخرجه البخاري عنه -انتهى-.

ومما يناسب ما نحن بصدده قول السيوطي في "الإتقان في علوم القرآن": نقل الصحابة عن أهل الكتاب أقل من نقل التابعين، ومع جزم الصحابي بما يقوله كيف يقال أنه أخذه من أهل الكتاب وقد نهوا عن تصديقهم -انتهى-.

قلت في "إبراز الغي": التاسع عشر: وهو الخامس بعد المائة: نقل فيها عن عبارة الجلالين في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الأرضِ مِثْلَهُنَّ﴾ في سورة الطلاق، ونسبها إلى السيوطي، وهو خطأ فاحش صدر بتقليد صاحب "كشف الظنون"، فإنه قال: تفسير الجلالين من أوله إلى آخر سورة الإسراء للعلامة جلال الدين محمد بن أحمد المحلي الشافعي المتوفى سنة أربع وستين وثمانمائة، ولما مات كمّله الشيخ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة -انتهى- وهو خطأ تعلمه الطلبة فضلا عن الكملة، والصحيح أن المحلي فسّر من أول الكهف إلى الآخر، وكمّله السيوطي من الأول إلى آخر سورة الإسراء.

قال ناصرك المختفي: كتب صاحب "الأبجد" ما في الورقة مطابقا لما في "الكشف"، ثم بعد تحرير ما في الورقة تنبه على خطأ صاحب "كشف الظنون" حيث قال في "الإكسير" بعد نقل ما في "الكشف": وابن خطائي ست فاحش... إلخ.

أقول: هذا يدل على أنه لم يتيسر لك تحصيل "تفسير الجلالين" في أيام طلب العلم، بل لم تُرزق مطالعته أيضًا إلى زمان تأليف "الإكسير"، أو طالعته وحرمت من الفهم، ولذلك لم تزل معتقدًا لما في "الكشف" إلى ذلك الزمان، ثم تبين لك خطاؤه بعد قرن مديد من الدوران، وهذا مما يتعجب عنه من يرى دعاويك، ويسمع مفاخرك ومناهيك، حيث خفي عليك إلى مدة مديدة ما لا يخفى على طلبة العلوم في مدة قصيرة.

وقد كنت حكمت على خطأ صاحب "الكشف" في أول مرة حين اطلعت على نسخته؛ لما كنت قرأت "تفسير الجلالين" قبل ذلك، ووقفت على ديباجته وخاتمته، وهكذا حال كل من يطالعه ويتعلمه، فإنه يحكم بمجرد الوقوف على [illegible]

"الكشف" يزلته ويخطئه، إلا أن يكون ساهيًا ناسيًا عاتيًا خاطئًا.

وإني أنصحك -والدين النصيحة- أن تزيل مثل هذه الأغلاط القطعية الكثيرة عن تصانيفك الشهيرة، لئلا تضلّ بها جماعة غفيرة من العوام الذين هم كجماعة الأنعام الحقيرة، وتمحوها وتخرجها من درجة اعتبار الطائفة الكبيرة من حملة رايات الشريعة.

قلت في "إبراز الغي": العشرون: وهو السادس بعد المائة. أنه ألف شعرا فيه استمداد بالشوكاني، وأدرجه في نفح الطيب من ذكر المنزل والحبيب، حيث قال:

زمره راي در افتـاد بارباب سنن   شيخ سنت مددے قاضي شوكان مددے

وهذا عجيب منه فإنه ممن يجعل نداء الأموات والاستمداد بهم، لا سيما من المواضع البعيدة شركًا، ويجعل قولهم: يا رسول، ويا شيخ عبد القادر شيئًا لله ونحو ذلك كفرًا، فمن الذي حرّم الاستمداد بالغوث الصمداني والرسول الرباني وأحل الاستمداد بالشوكاني، وقد صرّح والده الماجد مولانا السيد أولاد حسن القنوجي في رسالته المشهورة بـ"راه سنت" المنظومة باللسان الهندية أن الاستمداد بالأموات بدعة.

قال ناصرك المختفي: قد ذكر الشاعر نفسه دفع هذا الدخل في النفح، انظر في صفحة ٦١ من النفح قد كتب على هامشه ما لفظه: هذا النداء وقع على طريقة الشعراء، وليس من باب النداء الذي ورد الشرع بتحريمه في ورد ولا صدر -انتهى-.

وقد صنع مثل هذا الصنيع أهل العلم والمعرفة قبله، انظر في كتاب الحالات والمقامات لمرزا مظهر من مؤلفات الشاه غلام علي المجددي، ذكر في صفحة ١٥٢: روزى گفتم يا شيخ عبد القادر شيئًا لله الهام شديكو يا ارحم الرحمين شيئًا، ثم أنشد بيتا في ديوانه:

گفت مظهر غزلي بهر جگر گوشهء تو

غوث اعظم مددي قبلهء پاكان مددي

وهذا لا منافاة بينه وبين ما سبق، فإن الشعر ليس بفتيا المفتي، ولا بقضاء القاضي، إنما هو كلام موزون يتفنن بها أهل الطبع، وهذه الطريقة للشعراء المتقدمين والمتأخرين من غاية الشهرة مستغنية عن البيان.

أقول: لا يخفى عليك أن هذه النصرة من ناصرك ليست لك، بل عليك، ولو

سكت عن مثل هذا وخفت عن كذا وكذا لكان أسلم لك وله ، فإن صموت الرجل ناصراً كان أو منصوراً لا يضر ، بل ينفعه ، وإنما البلاء موكّل بالمنطق ، به يؤخذ الرجل ويُطعن عليه ، ويعرف به مقدار فضله في الكلام والمنطق ، ولنُلق عليك ما في هذه النُصرة التي لا تعطيك شيئاً من المسرّة والنُضرة من البطالات الرديئة ، والجهالات المنجرة إلى الرزية .

فاعلم أن ههنا كلاماً من وجوه مقبولة عند أرباب الشرف والوجوه : الأول : أن الإسناد بشعر مرزا مظهر وغيره من المشايخ غير مجد نفعاً ، فإن أكثرهم كانوا يجوزون الاستمداد بالأولياء والأنبياء ، ولا يرون فيه قدحاً ، ويجوزون الوظيفة بيا شيخ عبد القادر شيئاً لله ونحو ذلك جزماً ، ويصرحون به نثراً ونظماً ، فهم غير مأخوذين بما نثروا ، ولا مطعونين بما نظموا ، وأما أنت أيها المنصور فمن المحرّمين ، وكذلك أبوك كان من المنكرين ، فلا يفيدك الاستناد بمنظوماتهم ، ولا الاعتماد على منثوراتهم .

الثاني : أن كون مثل هذا طريقة للشعراء المتقدمين والمتأخرين لا يفيدك شيئاً ، فإنهم إن كانوا نظموا ما جاز عندهم ، فلا يطعن عليهم ، وإن كانوا نظموا ما هو محرم عندهم ، أخذوا بما أخذت ، وطُعنوا بما طعنت .

الثالث : أنك من الذين لا يرون أفعال الصحابة وأقوالهم حجة ، فياللعجب مَن الذي سلب الحجية عن أقوال الصحابة أصحاب الهُدٰى والحجة ، وجعل طريقة الشعراء حجة .

الرابع : أن تكلم الشاعر في شعره بمثل هذا الشرك والبدعة في زعمه ، لا يخلو إما أن يجوز شرعاً ، أو يكون ممنوعاً شرعاً ، فإن اخترت أولهما فحينئذٍ لا تحتاج إلى التشبث بأذيال الشعراء ، لكن يجب عليك إقامة الدليل على جوازه بحيث يكون مقبولاً عند الكبراء ، وإن اخترتَ ثانيهما لم تحصل لك النجاة من المحن ، بالتمسك بطريقة شعراء الزمن ، فإن التقليد في مثل هذا بمثل هذا ليس من شأن من هو ذو علم وعاقل ، بل من شأن الغافل الجاهل مختار اللغو والباطل .

الخامس : أن التكلم بأمر غير جائز شرعاً ليست حرمته مختصّة بالمفتي والقاضي ، ولا بما يتعلق بالقضاء والإفتاء ، بل هي عامة غير خاصة تشتمل العالم وغير العالم ، والحاكم وغير الحاكم ، والناثر وغير الناثر ، والشاعر وغير الشاعر ، ولذا صرّح العلماء

بأن الشعر المشتمل على ما لا يجوز شرعًا، قبيح شرعًا، لا يجوز إنشاده ولا سمعه قطعًا.

قال السيوطي في "الإكليل في استنباط التنزيل" عند قوله تعالى: ﴿وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ فيها ذم الشعر والمبالغة في المدح والهجو وغيرهما من فنونه وجوازه في الزهد والأدب ومكارم الأخلاق -انتهى-.

وقال الزمخشري في "الكشاف" في تفسير هذه الآية: معناه أنه لا يتبعهم على باطلهم وكذبهم وفضول قولهم وما هم عليه من الهجاء، وتمزيق الأعراض والقدح في الأنساب والنسيب بالحرم والغزل ومدح من لا يستحق المدح، ويستحسن ذلك منهم، ولا يطرب على قولهم إلا الغاوون والسفهاء والشطار -انتهى-.

وقال الغزالي في "إحياء العلوم" في بحث السماع: إن كان في الشعر شيء من الخنا والفحش والهجو، أو ما هو كذب على الله، وعلى رسوله ﷺ، أو على الصحابة كما رتبه الروافض في هجو الصحابة وغيرهم، فسماعه حرام بالحان وبغير إلحان، والمستمع شريك للقائل، وكذلك ما فيه وصف امرأة بعينها فإنه لا يجوز وصف المرأة بين يدي الرجال -انتهى-.

وقال أيضًا فيه: إن كان فيه أمر محظور حرم نظمه ونثره، وحرم النطق به، سواء كان بالحان، أو بغير إلحان. وقال جعفر بن ثعلب الأدفوي في رسالته "الإمتاع بأحكام السماع": إنشاد الشعر واستنشاده جائز، ومحل الوفاق إذا لم يكن في المسجد، وليس فيه هجو ولا تشبيب امرأة، ولا كذب ولا وصف القدود والخدود والأصداغ ونحوها، ولا ذكر أمرد -انتهى-.

وقال ابن حجر في "الزواجر عن اقتراف الكبائر": قال الأذرعي: قضية كلام المنهاج حرمة إنشاء الهجو والتشبيب المحرم، كما يحرم إنشادهما -انتهى-.

السادس: أنه لو كفى هذا العذر من أن الشعر ليس بفتوى المفتي، ولا قضاء القاضي. إنما هو كلام موزون لم ما وقع الإنكار على أشعار الشعراء المشتملة على ما لا يجوز شرعًا، مع أنه قد وقع، وشاع فيما بينهم على ما لا يخفى على من طالع زبرهم.

انظر إلى قول القاضي عياض في "الشفاء" في بحث الازدراء بالأنبياء مع قول أحمد الشهاب الخفاجي في شرحه المسمّى بـ"نسيم الرياض بشرح شفاء عياض": كقول

المتنبي أبو الطيب أحمد بن الحسين الشاعر :

أنا في أمة تداركها الله　　غريب كصالح في ثمود

ونحوه أي نحو قول المتنبي هذا، وما في معناه مما وقع في أشعار المتعجرفين في القول والعجرفة تجاوز الحد والخروج عنه، وارتكاب ما لا يليق من غير مبالاة به المتساهلين في الكلام، كقول أبي العلاء المعري نسبة المعرة النعمان البلدة المشهورة، هو أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي :

كنت موسى وافته بنت شعيب　　غير أن ليس فيكما من فقير

على أن آخر البيت شديد عند تدبره وداخل في باب الازدراء والتحقير وتفضيل حال غيره عليه . وكذلك قوله -أي المعري- من قصيدة له في سقط الزند :

هو مثله في الفضل إلا أنه　　لم يأته برسالة جبريل

ونحو منه قول الآخر :

وإذا ما رفعت راياته　　خفقت بين جناحي جبريل

وقول الآخر من أهل العصر :

فرّ من الخلد واستجار بنا　　فصبر الله قلب رضوان

وكقول حسان المصيصي في محمد بن عباد المعروف بـ المعتمد على الله، وفي وزيره أبي بكر بن زيدون وابن زيدون :

كان أبا بكر أبو بكر الرضا　　وحسان حسان وأنت محمد

إلى أمثال هذا، وإنما أكثرنا بشاهدها مع استثقالنا حكايتها لتعريف أمثلتها وتساهل كثير من الناس في ولوج هذا الباب الضنك، أي الضيق الذي لا ينبغي دخوله لمن نه دين وقلة علمهم بعظيم ما فيه من الوزر، وكلامهم فيه فيما ليس لهم به علم، ويحسبونه هينا وهو عند الله عظيم، لا سيما الشعراء، وأشدهم فيه تصريحا وللسانه تسريحا أي إطلاقا وإرسالا، ابن هانئ الأندلسي هو أبو الحسن محمد بن هانئ الأندلسي الإشبيلي . وابو العلاء بن سليمان المعري، بل قد خرج كثير من كلامهما إلى حد الاستخفاف والنقص - انتهى ملخصا- .

وفي "الشفاء" أيضا قد أنكر الرشيد على أبي نواس في قوله :

فإن يك سحر فرعون فيكم فإن عصى موسى بكف خصيب

وقال له: يا ابن اللخناء! أتستهزئ بعصا موسى، وأمر بإخراجه من ليلته من عسكره. وقال القتبي: إن مما أخذ عليه وكفر فيه، أو قارب قوله في محمد الأمين، وتشبيهه بالنبي ﷺ:

تنازع الأحمدان في الشبه فاشتبها خَلقاً وخُلقاً كما قُدَّ الشراكان

وقد أنكروا عليه قوله:

كيف لا يُدنيك من أمل من رسول الله من نفره

انتهى

السابع: أنه لو كفى مثل هذا العذر عن مثل هذا الشعر، لما صحّ حكم الله تعالى في كتابه بقبح الشاعر عند قبح الشعر في قوله: ﴿وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَانْتَصَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾.

الثامن: أنه قد وردت في الأخبار علامة في الأشعار، حيث قال ﷺ: «أعظم الناس فرية لشاعر يهجو القبيلة بأسرها ورجل تنفى من أبيه»، أخرجه ابن ماجه وابن أبي الدنيا في الغضب من حديث أبي هريرة، وقال ﷺ: «لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحاً خير له من أن يمتلئ شعراً»، أخرجه البخاري ومسلم، وأصحاب السنن الأربعة، وأحمد في المسند من حديث أبي هريرة، وأحمد ومسلم وابن ماجه أيضاً من حديث سعد والطبراني من حديث سليمان وابن عمر، وقال ﷺ: «امرؤ القيس صاحب لواء الشعراء إلى النار»، أخرجه أحمد من حديث أبي هريرة، وقال ﷺ: «امرؤ القيس قائد الشعراء إلى النار لأنه أول من أحكم قوافيه»، أخرجه أبو عروبة في "كتاب الأوائل"، وابن عساكر من حديث أبي هريرة، وقال ﷺ: «لأن يمتلئ جوف رجل قيحاً حتى يريه خير له من أن يمتلئ شعراً»، أخرجه أحمد وأصحاب الستة من حديث أبي هريرة، وقال ﷺ: «ما أبالي ما أتيت إن أنا شربت ترياقاً أو تعلقت تميمة أو قلت الشعر من قبل نفسي»، أخرجه أحمد في "مسنده"، وأبو داود من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

وقد حمل العلماء هذه الأحاديث على مذمة الشعر والتمكن في الشعر، غير

مميزين بين الشر والخير، ومذمة الأشعار المشتملة على ما يمنع عنه شرعًا كالكذب والغيبة والفحش والفرية والشرك والبدعة، ونحو ذلك مما يوجب إثمًا.

ولو كفى ذلك العذر عن أصحاب الشعر، ولو كان متضمنًا للشرك والهُجر لما كان لهذه المذمة وجهًا وجيهًا، ولم يعد شاعر، ولو تكلم بما هو شرك وبدعة على الظاهر سفيهًا، وهذا لا يقوله سفيه فضلا عن نبيه.

التاسع: أنه قد ورد في الأخبار تقسيم الأشعار إلى حَسَن وقبيح، ولطيف وشنيع، يدل عليه قوله ﷺ: «إن من الشعر حكمة»، أخرجه الشيخان وأحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث أبيّ، والترمذي من حديث ابن مسعود، والطبراني من حديث عمرو بن عوف وأبي بكرة، وأبو نعيم في "الحلية" من حديث أبي هريرة، والخطيب من حديث عائشة، وابن عساكر من حديث عمر رضي الله عنه.

وأخرج الطبراني في "الأوسط"، وأبو نعيم في "الحلية" من حديث ابن عمر وعبد الرزاق في "الجامع" من حديث عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «الشعر بمنزلة الكلام فحسنه كحسن الكلام وقبيحه كقبيح الكلام»، ولو صح عند التفنن والتخييل، لما صح هذا التقسيم والتفصيل.

العاشر: أنه قد صرّح العلماء بكون الشعراء مردودي الشهادة، إذا اشتملت أشعارهم على الأمور المنجرة إلى المعصية والجناية، ولو كفى ذلك العذر لما بلغ الأمر إلى هذه المرتبة من القباحة، قال ابن حجر المكي في "الزواجر عن اقتراف الكبائر": الكبيرة السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والخمسون بعد الأربعمائة الشعر المشتمل على هجو المسلم ولو بصدق، وكذا إن اشتمل على فحش أو كذب فاحش، وإنشاد هذا الهجو وإذاعته، وعدّ هذه كبائر هو ما يصرّح به قول الجرجاني في شافيه، ولا ترد شهادة من ينشد الشعر وينشئه ما لم يكن هجو مسلم، أو فحشًا، أو كذبًا فاحشًا، أي فإن كان هجو مسلم، أو فحشًا، أو كذبًا ردت شهادته -انتهى-.

وفيه أيضًا: أما إن آذى في شعره بأن هجى المسلمين، أو رجلا مسلمًا فسق به؛ لأن إيذاء المسلم فسق به -انتهى- فاحفظ هذه العشرة كالدرر المنتشرة، وآمن بأن ناصرك وإن أخرجك من حيز المستثنى المذكور في القرآن، وأدخلك في حيز المستثنى منه الذي

يجوز منه كل إنسان ، لكن مع ذلك لم تنفعك النصرة ، ولم تُعطلك نصرة ، بل صارت كالهباء المنثور ، على مر الأيام والدهور ، وبقي الراد والمردود عليه على حالهما إلى الآن كما كانا ، أولهما منصور ، وسعيه مشكور ، وكلامه مبرور ، وإيراده لن يبور ، ثانيهما مكسور ومقهور ، وديوانه مدحور ، ونصحه منثور .

قلت في إبراز الغي ، الحادي والعشرون : وهو السابع بعد المائة : أنه ذكر في رسالته الفرع النامي في الأصل السامي في ذكر نسبه الشريف أنه صديق حسن بن أولاد حسن بن أولاد علي بن لطف الله بن عزيز الله بن لطف علي بن علي أصغر بن سيد كبير بن تاج الدين بن سيد جلال رابع بن سيد راجو بن سيد جلال ثالث بن سيد حامد كبير بن ناصر الدين محمود بن سيد جلال الدين مخدوم جهانيان جهان كشت بن سيد أحمد كبير بن سيد جلال أعظم بن سيد علي مؤيد بن سيد جعفر بن سيد أحمد بن سيد محمود بن عبد الله بن علي أشقر بن جعفر بن علي نقي بن نقي بن علي رضا بن موسى كاظم بن جعفر صادق بن محمد باقر بن زين العابدين بن حسين بن فاطمة رضي الله عنها ، ثم ذكر لكل اسم من هذه الأسماء ترجمة ، وابتدأ بالأصل الأعظم ﷺ ، وذكر بعده علي بن أبي طالب ، وبعده فاطمة وبعده الحسين ، ثم زين العابدين ، ثم جعفر الصادق ثم موسى كاظم ، ثم علي رضا ، ثم محمد نقي ثم محمد علي نقي ، ثم جعفر زكي ثم علي أشقر ثم ابنه عبد الله ، وذكر في ترجمته : أنه كان له ابن واحد مسمّى بـ محمد ، وجميع نسله منه ، ثم ذكر سيد محمود بن عبد الله ، وقال في ترجمته : إن له خمسة أبناء : أبو القاسم ويحيى وعلي وعيسى ومحمود ، ثم ذكر سيد أحمد بن سيد محمد ، وذكر أنه كان له ابن واحد ، بقي العقب منه اسمه محمد ، ثم ذكر سيد محمد بن محمود ، ثم ذكر سيد جعفر بن سيد محمد ، ثم ذكر بقية الأسماء مرتبا متنزلا وغير خفي على كل سليم وغوي ما في الأسامي التي ذكرها عند سرد أسماء نسبه ، وما في الأسامي التي أوردها عند ذكر تراجمهم من الاختلاط والاختلاف .

قال ناصرك المختفي : ليس في أصل الكتاب شيء من الاختلاط والاختلاف . . . إلخ .

أقول : لا يفيد هذا شيئا ، ولا يدفع جوعًا ، ولا يشفي عليلا ، ولا يروي غليلا .

قلت في "إبراز الغي" : الثاني والعشرون : وهو الثامن بعد المائة : أنه ألف أخصر رسالة مدرجة في نفح الطيب، وذم فيها غاية الذم التقليد مطلقًا من غير فرق بين تقليد المريض، وتقليد الطبيب، ومن غير أن يفرق بين التقليد الجامد وغير الجامد، وبين التقليد التعصبي والتقليد الإنصافي، وهذا بعيد عن شأن العلماء المتدينين. قال ناصرك المختفي : نحن نحتاج هذه الأقسام للتقليد... إلخ.

أقول: نحن نفهمك على سبيل الإجمال يا ناصر أمير بهوفال بالمثال، فإن لم تفهم ولن تفهم فاحضر عند واحد من منصفي الحنفية أو غيرهم من أصحاب المذاهب المتبوعة، واقرأ عنده قدرًا كافيًا من الحديث والأصول، وقدرًا ضروريًا من سائر كتب المنقول والمعقول، فتبلغ إلى مرتبة الكمال، وتخرج وسوس الطفولية والخرافة إلى مراتب الرجال، ويظهر لك الفرق بين قسمي التقليد، والامتياز بين الذهب والحديد، وتتجلى لك جلية الحال، فمثال التقليد الجامد والتعصبي وتقليد المريض كتقليد منصورك من استغاث به، وناداه بعد موته وهو الشوكاني، ومن قبله وهو ابن تيمية الحراني، ومثال التقليد الغير الجامد والإنصافي وتقليد الطبيب كتقليدي وتقليد سائر محققي الحنفية لأبي حنيفة، وتقليد سائر منصفي المقلدين من أصحاب المذاهب الحنيفة، فاعرف الفرق، وكن على بصيرة، ولا تحكم بالمساواة بين الشريفة وبين الشريرة.

قلت في "إبراز الغي" : الثالث والعشرون : وهو التاسع بعد المائة : ذكر في المسائل الملحقة برسالته "الانتقاد الرجيح في شرح الاعتقاد الصحيح" مسألة التراويح وفصل في كيفيته وكميته، وقال في أثناء كلامه : إذا عرفت هذا عرفت أن عمر هو الذي جعلها جماعة على معين، وسماها بدعة، وأما قوله نعم البدعة فليس في البدعة ما يمدح، بل كل بدعة ضلالة.

وهذا فيه سوء أدب بالناطق بالصواب سيدنا عمر بن الخطاب، وإيراد عليه، وهو مبني على عدم فهم مرامه، وقد كان عمر أعلم بحديث : «كل بدعة ضلالة» وطريقة نبيه ممن يشير بالإيراد عليه.

قال ناصرك المختفي : صاحب "الانتقاد" بريء من هذا، فإنه ناقل عن سبل السلام، والناقل لا يرد عليه شيء.

أقول: لا يحل مثل هذا النقل عند أهل الفضل، والمتحمل لمثل هذا القول يكفي جهلا، وصاحب السبل وإن كان في نفسه من الأجلة، لكن كلامه هذا يشبه كلام الرفضة، انظر إلى ما قال، ولا تنظر إلى من قال، فإن الواجب أن تعرف الرجال بالحق، لا أن يعرف الحق بالرجال، كما هو شأن أرباب الضلال، وقد فرغت عن ما يفيد في هذا المقام في رسائلي "تحفة الأخيار في إحياء سنة سيد الأبرار" و"آكام النفائس في أداء الأذكار بلسان الفارس" و"ترويح الجنان بتشريح حكم شرب الدخان" و"إقامة الحجة على أن الإكثار في العبادة ليس ببدعة" و"التحقيق العجيب في مسألة التثويب" وغير ذلك من رسائلي المتفرقة، ودفاتري المتسقة، من شاء الاطلاع عليه، فليرجع إليها.

قلت في "إبراز الغي": الرابع والعشرون: وهو العاشر بعد المائة: قال بعيد ما مر بعد ذكر حديث: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين» أنه ليس المراد نسبة الخلفاء إلا طريقتهم الموافقة لطريقته من جهاد الأعداء وتقوية شعائر الدين ونحوها، ومعلوم من قواعد الشريعة أنه ليس لخليفة أن يشرع طريقة غير ما كان عليه النبي ﷺ، ثم إن عمر نفسه الخليفة الراشد، سمى ما رآه من تجميع صلاته بدعة، وهذا مأخوذ من كتب الشيعة، كمنهاج الكرامة للحلي الشيعي، والمتكفل لرده منهاج السنة لابن تيمية، وغيره من كتب أهل السنة.

قال ناصرك المختفي: هذا غلط صريح، بل هو مأخوذ من كلام صاحب السبل، وهو من أكابر أهل السنة.

أقول: هذا الكلام منه وإن كان في نفسه من الطائفة الفاضلة، يشبه كلام الفرقة الرافضة شبه النبل بالنبل والنعل بالنعل، فيكفي لرده ما ذكره أهل السنة في رد أهل البدعة، فنقل مثل هذا الكلام، وإن صدر عن الإمام ليس من شأن أرباب القوة العاقلة، بل من شأن من انتظم في سلك الفرقة الغافلة.

قلت في "إبراز الغي": الخامس والعشرون: وهو الحادي عشر بعد المائة، ذكر في ترجمة نفسه في "إتحاف النبلاء" بالفارسية ألفاظًا لا تستحسنها مهرة الفارسية، كقوله كتب سريع السير فإنه يقال لا يوصف بالسير الكتب بل البريد والمسافر، وكقوله.

في جملة ناتوان بين، فإن لفظ ناتوان بين في عرفهم يستعمل بمعنى الحاسد.

قال ناصرك المختفي: وصف الكاتب بسرعة السير لا يخالفه عقل ولا نقل، واستعمال لفظ ناتوان بين ليس منحصراً في معنى الحاسد. انتهى.

أقول:

من ادعى شيئاً بلا شاهد *** لا بد أن تبطل دعواه

هذا كله ما ذكره ناصرك في صفحة ٢٣١ وصفحة ٢٣٢ لإصلاح كلامك لا ينفعك، ولا يدفع إيراد موردك، فإن صحة استعمال سريع السير في وصف الكاتب عقلاً ونقلاً من حيث المبالغة والاستعارة أمر آخر، وكونه موافقاً لعرف أهل الفارسي أمر آخر. وكذلك عدم انحصار ناتوان بين في معنى الحاسد أمر آخر، واستعماله فيه في محاوراتهم أمر آخر. وعليك أن تحضر مجالس حذاق اللسان الفارسية، وتسأل عنهم عما يجوز في محاوراتهم وما لا يجوز في عباراتهم المدونة، فتعرف صدق ما أسلفناه، وحقية ما أسبقناه، ولا ينفع فيه مجرد القيل والقال، وتطويل الكلام بلا طائل والجدال، وتسويد الأوراق بإيراد المثال، فإن نفس جواز الشيء في ذاته أمر آخر، وقبحه من حيث الاستعمال أمر آخر، فكم من لفظ عربي جائز استعماله في حد ذاته، غير جائز إيراده في بعض مقاماته.

الباب الرابع:

في رد أقوال صاحب «التبصرة» المتفرقة الواقعة فيها نصرة لما مر منها في «شفاء العي» جواباً عن إيراداتي التي أوردت عليك في رسائلي، وجواباً عن بعض الإيرادات التي ذكرتها في «إبراز الغي» المتعلقة بعبارة رحلة الصديق في بحث زيارة القبر النبوي، كل ذلك على سبيل الاختصار لئلا يحصل الانتشار بالتطويل الممل، والتفصيل المخل، ولنضم الإيرادات المقدمة في العد مع الإيرادات المذكورة في المقدمة والخاتمة

فمنها: وهو الثاني عشر بعد المائة ما ذكرت في مبحث «النافع الكبير لمن يطالع

الخاتم الصغير" عند ذكر ترجمة ابن الهمام قد ذكر بعض معاصرينا في كتابه "إتحاف النبلاء" وغيره من تصانيفه أن ابن الهمام من المتعصبين المتصلبين في المذهب الحنفي، وهو كذب وزور وحاشاه من ذلك يرد على كثير من المسائل لكونها مخالفة للأحاديث من غير تعصب مذهبي فقط.

وأجاب عنه في "شفاء العي" بأن المعترض أيضًا أقر بتعصبه، حيث قال في "الفوائد البهية": قد سلك -يعني ابن الهمام- في أكثر تصانيفه لا سيما في فتح القدير مسلك الإنصاف متجنبًا عن التعصب المذهبي والاعتساف إلا ما شاء الله، وبأن لا نسلم أنه رغب في مسألة فضلا عن المسائل الكثيرة في المذهب الحنفي، وأخذ بمقابلته بالحديث النبوي، نعم إذا كانت في المسألة روايات في المذهب الحنفي ربما يرجح أقرب بالحديث، وبأن طائفة من مسائل الحنفية تخالف الأحاديث الصحيحة الصريحة مع أن ابن الهمام لا يرد على شيء منها، وبأن بعضها صرح بكون ابن الهمام جدليًا، نص عليه الكفوي، والمجادلة هي المنازعة لا لإظهار الصواب، بل لإلزام الخصم، وهذا تصريح بكونه متعصبًا.

وذكرتُ في "إبراز الغي" مجيبا عن الأول أنه لا ينكر وجود التعصب في بعض المسائل والصلابة في بعض الدلائل من ابن الهمام ولا إنصافه في كثير من المواضع، وهذا لا يصحح إطلاق المتعصب والصلب الذي يؤدي مؤداه عليه، فإن مثل هذا اللفظ إنما يطلق على من كانت عادته ذلك، ويخفى الحق كثيرًا، وإلا فالتعصب أحيانًا أمر قل من خلى عنه.

قال ناصرك المختفي: إن أردت أنه كثيرًا ما ينصف ويرجح ما وافق الأحاديث، وإن خالفه الحنفية، فهذا غلط محض، وإن أردت أنه كثيرًا ما ينصف ويرجح من بين الروايات الحنفية ما كان أقرب إلى الحديث قربًا إضافيًا، فهذا ليس من الإنصاف من شيء، بل هو عين التعصب.

أقول: الحكم على كون الشق الأول غلط لا يصدر إلا عمن لم يطالع بنظر الإنصاف التحرير وفتح القدير قطعًا، ولو لا خوف التطويل لأوردت من ذلك الكثير الجزيل، وذكرتُ في الجواب عن الثاني أنه لم يدع أحد أنه أعرض في مسألة إعراضًا تامًا، وأخذ

تقابلته بالحديث أخذاً كاملا، حتى يفيد عدم تسليمه، وترجيحه لما قرب من الحديث من بين الروايات الحنفية كاف لإثبات أنه غير متعصب.

قال ناصرك المختفي: مجرد الترجيح لما قرب من الحديث من بين روايات الحديث غير كاف لإثبات أنه مؤمن فضلا عن كونه محققًا غير متعصب في نفس الأمر.

أقول: اسكت يا غُندر، ولا تتكلم بالسوء والهُجر، أما دريت أن ابن الهمام كثيرًا ما يرجح قول غير الإمام أبي حنيفة من أقوال تلامذته إذا وافقتها الأخبار الصحاح، ويشير إلى ضعف قول أبي حنيفة: إذا احتفت الأحاديث الصحاح، نعم لا يسبه، ولا يشتمه، ولا يطعن عليه بأمر قبيح، ولا يتكلم في حقه بالوصف الشنيع، وهذا هو عين الإنصاف، ويقابله التعصب والاعتساف: وهو أن يجمد على قول إمامه وإن خالف الحديث الصريح، ولا يفتي بقول غيره وإن كان تلميذه، وإن وافق الحديث الصحيح، فإن كان التحقيق والإيمان عندك منحصرًا في طريقتك من التكلم في حق أبي حنيفة بالكلمات الخبيثة، فابن الهمام وسائر الأعلام وجميع الكرام، وكل واحد من أهل الإسلام يتعوذون من هذه الطريقة، ويعدونها من الذنوب الكبيرة، وأما إنه لا يترك قول الحنفية مطلقًا، وإن خالف الحديث صريحًا، فهو قول خال عن التحصيل لا يرتضي به رب التكميل، فليس قول من أقوال الحنفية مخالفًا بالكلية لجميع الأحاديث الصحيحة.

لا أقول: إنه ليس قول من أقوال المشايخ المدرجة في كتب الحنفية، لا سيما الفتاوى التي هي كالصحاري مخالفًا بالكلية، بل أقول: ليس قول من أقوال أبي حنيفة وتلامذته ومستفيديه أرباب المناقب العلية مخالفًا لها بالكلية، فكم من أقوالهم يخالف حديثا صحيحًا، ويوافق حديثًا صحيحًا، وكم من أقوالهم يخالفه عند الظاهرية الذين يرمون ظواهر المباني، ولا ينالون بواطن المعاني، ولا يخالفه عند أرباب الحقيقة الذين يخوضون في أنهار المعاني، ويغوصون في بحار المباني، فيستخرجون منها الدرر، ويفوزون بالحظ الأوفر، ومن ادعى أن قولا من أقوالهم يخالف جميع الأحاديث الصحيحة الصريحة، ولا يوافقها بوجه من الوجوه المرضية، وليست عنهم رواية أخرى توافق قول المصطفى ﷺ، وبلّغه إلى المرتبة الكبرى، فقد أتى بالفرية القصوى، وارتكب جناية عظمى، وليأت من يدعي ذلك بمثال يصدّق دعواه، وليناد شهداءه وأنصاره لإثبات نحوه، فإن

لم يفعل ولن يفعل، فليتق الله النار التي هي مأوى الألدّ الخصم ومثواه.

وذكرتُ الجواب عن الثالث أن في العبارة إيهام أن هذه المسائل متفق عليها، ومفتى بها عند الحنفية مع أن بعضها ليس كذلك. قال ناصرك المختفي: ليس في العبارة ما يدل على ما ذكرت، أقول: لا شبهة في وجود الإيهام، وهو أمر يلزم الاجتناب عنه على الكرام، وذكرتُ في الجواب عن الثالث أن صفة كونه جدليا إنما يذكرونها في أثناء مدحه، فكيف يكون المراد الجدل الذي هو موجب لنقصه، مع أنه ليس المراد بقولهم الجدلي ما توهمه، بل المراد به علم الجدل والخلاف، وهو من فروع أصول الفقه، وداخل تحت المناظرة والاتصاف به من الكمالات الإنسانية، وأيضًا حمل الجدلي على المتعصب والمجادل مطلقًا يرده قوله تعالى لنبيه: ﴿وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾.

قال ناصرك المختفي: علم الجدل والخلاف الغرض منه إلزام الخصم، وهو أدل دليل على التعصب، أقول: ليس إلزام الخصم مطلقًا دليلا على التعصب والتصلب، بل قد يكون الإلزام مقتضى الإنصاف إذا كان الخصم ذا اعتساف ليُبهت ويُقر بالصدق، ويزهق السُحت ويظهر الحق، ألا ترى إلى ما قصه الله في كتابه بقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾ وقد صرّح العلماء بأن غرض المناظرة التي تكون لإظهار الصواب لا ينافيه معية شيء آخر معه.

قال شارح آداب البحث شمس الدين السمرقندي: لا يخفى أن كون إظهار الصواب غرضًا من النظر المذكور لا يوجب وجوب حصوله عقيب ذلك النظر، ولا ينافي أيضًا كون شيء آخر عرضًا معه -انتهى- وقال أبو الفتح في حواشيه: غرضيته إظهار الصواب لا ينافي غرضية التغليط -انتهى-.

وبالجملة إن كان إلزام الخصم وتغليطه قصد به إظهار الصواب لا يعدّ مرتكبه متعصبًا عند أولي الألباب، وإن شئت زيادة التفصيل في هذا المقام، فاستمع استماع الكرام، لا كاستماع اللئام أنه لا يخلو إما أن يكون المراد بالجدل الواقع في توصيفهم ابن الهمام بالجدل معناه اللغوي، أي المنازعة والمخاصمة، وإما أن يكون المراد به علم الجدل

والخلاف، وإما أن يكون المراد به المجادلة المذكورة فى كتب المناظرة التى تكون لإلزام الخصم بإظهار الصواب الأتم، وأظهر الاحتمالات، بل الذى ليس ما سواه إلا باطلا عند الثقات هو وسطها، وخير الأمور أوساطها بوجوه: الأول: أن هذا الوصف يذكر فى المدائح، ومن المعلوم أن الثالث والأول لا يورد فى أثناء المدائح بل كثيرًا ما يذكر فى القبائح، وهذا ظاهر لمن له ممارسة بكتب المؤرخين وعباراتهم فى المناقب والوقائع، الثانى: أن الذى يتصف بالمجادلة الاصطلاحية يطلق عليه غالبًا المجادل لا الجدلى، وهذا أيضًا ظاهر على من له نظر في العلم التاريخى.

الثالث: أنهم يذكرون فى أوصاف العلماء الجدلى والمنطقى والمتكلم والفقيه والماهر فى الموسيقى، والنظار والأصولى ونحو ذلك، ومن المعلوم أنه ليس المراد فى باقى الأوصاف المعنى اللغوى، فإنه لا يراد من المنطقى المتبحر فى المنطق اللغوى، بل فى المنطق الاصطلاحى، وكذا لا يراد من المتكلم والفقيه، والنظار والأصولى، والماهر فى الموسيقى، المتبحر فى الكلام والفقه، والمناظرة والأصول، والموسيقى بمعانيها اللغوية، بل بمعانيها الاصطلاحية والفنون الرسمية، فكذا لا يراد من الجدلى الموصوف بالمعنى اللغوى، ولا بمعنى المجادلة المصطلحة فى كتب المناظرة، بل الموصوف بالجدل الذى هو أحد الفنون المتداولة، وهذا الفن وإن كان الغرض منه حصول القدرة على إلزام المخالفين، لكنه لا يستلزم أن يكون مرتكبه من المتعصبين، فإن إلزام المخالفين قد يكون ذريعة إلى إظهار الحق وإحقاق الصدق، وحينئذٍ يكون معدودا فى طريق الإنصاف، منظوما فى سلك مدائح الأوصاف.

وبالجملة فحمل الجدلى على المعنى الاصطلاحى لا يلزم منه التعصب المذهبى، وإن حمل ذلك على المعنى اللغوى، وإن كان ذلك غير ظاهر بحسب محاوراتهم فى الفن التاريخى، فلا يضر أيضًا، فإن المنازعة ليست قبيحة مطلقًا. قال السيد الشريف فى "شرح المواقف": أما المجادلة لإظهار الحق وإبطال الباطل فمأمور به، قال الله تعالى: ﴿وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ -انتهى-.

وقال النابلسى فى "الحديقة الندية شرح الطريقة المحمدية": الجدل إن كان للوقوف على الحق فمحمود وإلا فمذموم -انتهى- وأما حمله على المجادلة الاصطلاحية، كما

المبارزة لناصرك في شفاء الغي، فلا يخلو عن ضلال وغيّ، كما بسطناه في إبراز الغيّ.
وبهذا اندفع قول ناصرك المختفي علم الجدل مأخوذ من الجدل الذي هو أحد أجزاء المنطق
والجدل الذي هو أحد أجزاء المنطق لا يعتبر فيه إحقاق الحق وإبطال الباطل ... إلخ.

ولا يخفى على من له أدنى ممارسة بكتب المنطق أن هذا قول من لم تحصل له المهارة في بحث القياس والمنطق، فليقرأ أولا الكتب المتداولة، ثم ليحضر في ميدان المباحثة.

ومنها: وهو الثالث عشر بعد المائة الإيراد في تلمذ السيوطي من ابن حجر العسقلاني، فإنك قد ذكرت في رسائلك أنه تلميذ له، وذكرت في تعليقات "النافع الكبير" لمن يطالع "الجامع الصغير"، وفي مقدمات "التعليق الممجد على موطأ الإمام محمد": أن وفاة ابن حجر في السنة الثانية وخمسين بعد ثمانمائة، وولادة السيوطي سنة تسع وأربعين بعد ثمانمائة، فأنى يصح التلمذ.

ومنها: وهو الرابع عشر بعد المائة أن القوشجي شارح "التجريد" ذكرت: أنه نسبة إلى قوشج اسم موضع. وهذا لا أصل له، بل هو في الأصل قوشجي بمعنى حافظ البازي.

ومنها: وهو الخامس عشر بعد المائة أن وفاة الإمام الرازي سنة ست وستمائة، لا سنة ستين وستمائة، كما ذكرته في "الإكسير"، ومنها: أنك ذكرت في "الإتحاف" وفاة البزدوي سنة أربع وثمانين وثمانمائة، وهو خطأ فاحش، وهذا هو السادس عشر بعد المائة.

ومنها: وهو السابع عشر بعد المائة: أنك أرّخت وفاة الخلاطي، المتوفى سنة اثنتين وخمسين وستمائة في سنة تسع وسبعين ومائتين.

ومنها: وهو الثامن عشر بعد المائة أنك ذكرت في "الإتحاف": أن التقي السبكي كتب رقعة إلى الذهبي المتضمنة لمدائح ابن تيمية الحنبلي مع أنها لولده التاج السبكي.

ومنها: وهو التاسع عشر بعد المائة أنك أرخت في "الإكسير" وفاة الزمخشري سنة ثمان وعشرين وخمسمائة. مع أن وفاته سنة ثمان وثلاثين.

ومنها: وهو العشرون بعد المائة أنك ذكرت في "الإكسير": أن تخريج أحاديث الكشاف لجمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي لخص فيه كتب حافظ ابن حجر

العسقلاني، وهذا خطأ فاحش، بل الأمر بالعكس.

ومنها: أنك ذكرت في "الإتحاف" في اسم مخرج أحاديث "الهداية" الزيلعي أن اسمه يوسف، ثم ذكرتَ في صفحة أخرى أن اسمه عبد الله، وهذه الإيرادات وإن أجاب عنها ناصرك في "شفاء العي"، لكن لم يفد ذلك شيئًا، ولم يُزل عنك العي، كما لا يخفى على من طالع "إبراز الغي"، ونترد منها ما في "التبصرة" من السخافة على سبيل الاختصار والخلاصة المتعلق بـ"نصرة شفاء الغي"، ورحلة الصديق على وجه يحق الحق بالتحقيق، ويميز بين الصديق والزنديق.

قوله في صفحة ١٥١: إنما أعرضتَ عن جواب ما أورد على كلامك الذي أوردته على الشوكاني، لأنك من صبيان الطلبة الذين جل همتهم إضاعة الوقت في ما لا يغني... إلخ.

أقول: إذا نسي الإنسان طال النسيان، وجعل العلماء ذوي الشأن من صغار أبناء الزمان، ولا تعجل أيها الناصر والمنصور مجدد الغلط والنسيان، فإن العجلة من الشيطان، وطالع تعليقات إمام الكلام، فقد ردّ فيها على الشوكاني، وعلى مقلده الجامد، وهو الفاضل القنوجي القمقام بأحسن النظام.

قوله في صفحة ١٥٤: أترك المؤاخذات التاريخية واللفظية مما ليس فيه كثير فائدة.

أقول: هذا غلط قطعًا عند من اطلع على فوائد التاريخ ورزق مهارة، فلو لا تنقيد التواريخ لاجترأت الفراريخ، وأفسدوا في الدين المتين، وخربوا الشرع المبين، فكم من كافر زوّر كذبًا وزورًا، وافترى على النبي ﷺ وأصحابه مكرًا وفجورًا، فبيّن مكيدته نقاد هذا الفن، ودفعوا عن أهل الإسلام المحَن، وكم من ملحد ادعى رتبة الصحبة، فألفاه المهرة في الفنون التاريخية في الحُفرة، وكم من محدث سلك مسلك التدليس، فأزال أهل هذا الفن مكره، وبيّنوا كيده والتلبيس، وكم من كذّاب ظهر كذبه عند أصحاب هذا الفن، ولو لا ذلك لوقعوا في الفتن.

انظر إلى قول أبي نعيم المروي في "صحيح مسلم"، حيث رد على قول المعلّى أحد الرواة حين سمعه يقول: خرج علينا ابن مسعود رضي الله عنه بصفّين... إلخ بقوله: تراه بعث الموت، انتهى- فلو لا الاطلاع الصحيح على تاريخ وفاة ابن مسعود أنه مات في

زمان عثمان رضي الله قبل صفّين بسنين لوقعوا في الفتنة ، وصدقوا تلك الكذبة ، يقول النعمي بن عرفان ، وإلى ما في أخبار الدول : لا تخفى حكاية اليهود لما أظهروا كتابًا ، وأظهروا أنه كتاب رسول الله بإسقاط الجزية عن أهل خيبر ، وفيه شهادة جمع من الصحابة ، فإذاهم قد كتبوا فيه شهادة سعد ومعاوية ، فظهر بذلك كذبهم ، لأن فتح خيبر كانت سنة سبع وسعد مات يوم قريظة ، ومعاوية إنما أسلم عام الفتح -انتهى- .

وفي شرح ألفية الحديث لمؤلفها الزين العراقي : الحكمة في وضع أهل الحديث التاريخ بوفاة الرواة ومواليدهم وتواريخ السماع وتاريخ قدوم فلان مثلا البلد الفلاني ليختبروا بذلك من لم يعلموا صحة دعواه ، كما روينا عن سفيان الثوري ، قال : استعمل الرواة الكذب استعملت هم التاريخ ، وروينا في تاريخ بغداد للخطيب عن حسان بن يزيد ، قال : لم نستعن على الكذابين بمثل التاريخ ، تقول للشيخ سنة كم ولدت ، فإذا أقر بمولده عرف صدقه من كذبه ، وقال حفص بن غياث القاضي إذا اتهم الشيخ ، فحاسبوه بالسنين بفتح النون المشددة تثنية سنّ ، وهو العمر ، يريد احسبوا سنه وسن من كتب عنه ، وسأل إسماعيل بن عياش رجلا اختبارًا : أي سنة كتبت عن خالد بن معدان؟ فقال : سنة ثلاث عشرة ومائة ، فقال : أنت تزعم أنك سمعت منه بعد موته بسبع سنين ، قال إسماعيل : مات خالد سنة ست ، وقال سأل أبو عبد الله الحاكم محمد بن حاتم الكشي عن مولده لما حدث عن عبد بن حميد ، فقال : سنة ستين ومائتين ، فقال : سمع هذا من عبد بعد موته بثلاث عشرة -انتهى- .

وفي شرح ألفية العراقي المسمى بـ "فتح الباقي" لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري : التاريخ التعريف بوقت يضبط به بإيراد ضبطه من نحو ولادة أو وفاة ، وفائدته معرفة كذب الكذابين -انتهى- وفي مختصر بدر الدين ابن جماعة : هو فن مهم به يعرف اتصال الحديث وانقطاعه ، وادعى قوم رواية عن ناس ، فظهر أنهم زعموا الرواية عنهم بعد سنين -انتهى- .

فعلم من هذه العبارات ، والتي أسلفنا ذكرها ، وغيرها مما هو مثبت في محلها أن الأمور التاريخية من الأمور المهمة والتبحر فيه فضيلة مهتمة ، وأنه مما يحتاج إليه صاحب الحديث والفقه وغيرهما احتياجًا شديدًا ، ومن لم يرزق التبحر فيه ترك مسلكًا سديدًا ،

ولم يعرف ذهبًا ولا حديدًا، ولم يشعر قديمًا ولا جديدًا، ووقع في شعاب الكذب والفرية، وسقط في أودية الشك والمرية، ولا تظن كما ظن الجهلاء أن فن التاريخ فن مهمل، ليس مما يحتاج إليه الأكمل، وإنما هو حرفة السامرين، وشرعة القاصرين، ولا كما ظن السفهاء أن هذا الفن ليس في أخذه وتحصيله ودرسه وتدريسه كثير منفعة، وليس في المهارة فيه كبير مصلحة.

وبالجملة فالقول بأن في المؤاخذات التاريخية ليس كثير فائدة قول أصحاب الطبائع خامدة الذي يظنون الأمر الضروري شيئًا فريًا، ويتخذون الشيء المهتم به عند كل ذكي ظهريًا، فهم كالحُبارى في الصحارى، والحَيارى كالسكارى، يخبطون كخبط العشواء، ويركبون على ظهر العمياء.

قوله: اختر المناظرة في أمهات المسائل الدينية... إلخ.

أقول: مَن ذا الذي أناظر معه في أمهات المسائل وأصول الدلائل، وهل تليق المناظرة بمن فحشت أغلاطه، وكثرت مسامحاته، ومن كثرت المعارضات والمناقضات في كلامه حتى قيل: إنه مجدد الأغلاط على رأس هذه المائة، لا يستحق أن يخاطب بمثل تلك الأبحاث الشريفة، فمن ضيّع الأمور التاريخية، ولم يفهم الأمور البديهية والجلية فهو لما سواها أضيع، وتحقيقه في غيرها أشنع.

قوله: أي تعصب أكبر من أن لا يرجح مسألة من المسائل التي يوافق الحديث الصحيح، حتى يوافق رواية من الروايات الحنفية.

أقول: ترجيح مسألة بموافقة الروايات الصحيحة مع طلب رواية موافقة لها من روايات الحنفية ليس فيه شوب التعصب، وريب التعصب.

قوله: كل ما يذكر في أثناء المدح لا يلزم أن يكون في نفس الأمر محمودًا.

أقول: هذا عجيب جدًا، فإنا لسنا كلفنا بعلم ما في نفس الأمر القطعي، بل غاية سعينا الأخذ بظاهر ما ذكره النقاد من وصف مدحي في شأن العلماء، ولا يجوز أن نقول: يجوز أن لا يكون كذلك في نفس الأمر، وإن أطلق عليه أوصاف المدح جمع من النبلاء، ولو صح هذا لارتفع الأمان عن تراجم ذوي الشأن، فلمتقوه أن يتفوه بأن ما ذكره المؤرخون في مدح ابن تيمية الحراني وتلامذته، والشوكاني وأتباعه والبخاري

وأمثاله لا يلزم منه أن يكونوا كذلك في الواقع، لجواز أن يكون فيهم أمر قادح، ووصف جارح لم يذكره المادح.

قوله: قد بيّنا في "شفاء الغيّ" أن مخالفة ابن الهمام للقوم في تلك المسألة أي مسألة تقدم "الصحيحين" على غيرهما ليست مبنية على حجة ساطعة حرية بالقبول، بل الباعث عليها هو التعصب المذهبي.

أقول: إثبات أن الذي بعث ابن الهمام على عدم تسليم تقدم "الصحيحين" مطلقًا هو التعصب المذهبي في ذمتك، وذمة ناصرك، فإن لم يفعل ولن يفعل فليتق مما عليك، وليختر ما لك، وعدم كون حجة ابن الهمام في هذا المقام ساطعة عند المحققين، لا يدل على أنه من المتعصبين، فكم من محقق يستند بشيء، وهو ظاهر البطلان ليس بشيء، ولا يلزم منه أن يكون متعصبًا غير محقق.

قوله: أما قوله تعالى: ﴿وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ ليس المراد بالجدل فيه الجدل المصطلح، بل المعنى اللغوي الذي هو المنازعة.

أقول: فكذلك ليس المراد بوصف الجدلي الواقع في وصف ابن الهمام المجادلة بالمعنى المصطلح.

قوله: قد أقررت أن المراد بالجدل علم الجدل والخلاف، فكيف لا يصح حمل الجدلي على المجادل المتعصب.

أقول: قد مرّ أن المتبحر في علم الجدل الاصطلاحي لا يلزم منه كونه متعصبًا مطلقًا.

قوله: كلامه أي ابن تيمية في بحث الزيارة ليس مما يطعن به عليه.

أقول: هذا لا يقوله: إلا من هو مثله في خفة الحُلم، وإن كان ذا سعة في العلم، فإن كل عاقل مسلم يعلم علمًا ضروريا أن ما تفوّه به ابن تيمية في بحث زيارة القبر النبوي باطل جزمًا، وقد فرغت عن هذه الأبحاث في الرسائل التي ألفتها ردًا على ناصرك المختفي الذي حج ولم يزر قبر النبي العربي صلّى الله عليه وسلّم، وعلى زوّار قبره المكرم.

قوله: ليس فيه -أي السعي المشكور- دليل جديد يثبت مطلوب الباغض الحاسد،

ومع ذلك قد علم يقينا أن صاحب إتمام الحجة سيكتب جوابه.

أقول: السعي المشكور مملوء من تحقيق الحق المنصور، وتنقيح القول المبرور، ولكن من لم يجعل الله له نوراً فما له من نور، فهو يغوص في بحار القصور، ويخوض في أفكار الفتور، واشتغال صاحب إتمام الحجة بكتابة جوابه اشتغال غير مفيد عند أصحاب الأفهام العالية، فما ذا أفادت تحريراته السابقة المتناقضة، وما ذا نفع تشبثه بعبارات العبارة المتكي المتساقطة، ألم يصر كل ذلك كالهباء المنثور، أو الهواء الدبور، فكذلك يصير ما يتفوه في جواب "السعي المشكور" في مدة مديدة ضائعاً وباطلا في عدة من الشهور.

قوله: لا ريب في أن صاحب الحطة ناقل محض لم يلتزم صحته. ومن يدعي أنه التزم صحته فعليه البيان، وأما القول بأنه لابد في النقل من إظهار أنه قول الغير وهو غير متحقق فيما نحن فيه فجوابه أن الإظهار أعم من أن يكون حقيقة أو حكما، وقد مرّ تحقيقه بما لا مزيد عليه في الباب الأول.

أقول: كل ذلك قد رُدّ في الباب الأول، وأما ما لقبت به ناصرك من أنك ناقل محض لا لك التزام بالصحة، ولا لك من الحقيّة عرض، فجفوة كبرى، وهفوة غير صغرى. وأعجب منه طلب الدليل عمن ينسب إليك التزام الصحة، ويجعلك سالكاً مسلك ثقة.

أما علمتَ أن النقل المحض إما أن يراد به النقل من غير اعتماد على صحة المنقول، ولا استناد لموافقته، أو مخالفته لتصريحات الفحول مع صحة مبناه، وفهم معناه، وإما أن يراد به النقل كنقل أهل النقش والنقل من دون ضم ضميمة العقل، وأيّا ما كان فهو وصف يأبى به عنه العُقول، ولا يتخذه أحد من أصحاب العُقول العَقول، ولا يرتضي به أحد من علماء المعقول وفضلاء المنقول، بل يلقبون من اتصف به بألقاب نافرة، وآداب عاهرة، كالجهول والغفول، والنقّال والبطّال، والغافل والباقل، والناسي والواهب، وجامع الرطب واليابس، والناعس وحمّال الحطب، والواقع في العطب، وحاطب الليل، وكاسب الويل، ومجدد الغلط، ومحدد السقط، والشيخ المتصبّي، والزبغ المتنبي، والمخرّب والمترّب، والخابط في الظلمة، والساقط في النقمة، والتارك مسلك

العلماء والخفاء، والبارك مبرك الجهلاء والسفهاء، أعاذك الله وأمثالك عن الوقوع في هذه المهالك، والسلوك على هذه المسالك.

قوله: لا بد من إثبات أنه أي صاحب "الإتحاف" ذكره على سبيل الالتزام، ودونه خرط القتاد.

أقول: وثبوت أن صاحب "الإتحاف" ملتزم لصحة ما ينقله، ومهتم بقوة ما ينتحله مبني على مقدمتين مصححتين، الأولى: أنه من العلماء العقلاء. والثانية: أن شأن العلماء العقلاء هو الالتزام المذكور، والاهتمام المسطور، أما المقدمة الأولى فثبوتها بالأخبار والآثار، فإن كان من لاقى صاحب "الإتحاف" أخبر أنه من أرباب العلم والعقل والإنصاف، وآثاره أيضًا تدل على أنه ليس من أرباب الاعتساف.

وبالجملة فكونه عالما عاقلا بلغ مبلغ التواتر، لا ينكره إلا ربُّ التشاجر، ومن يدعي أنه ليس كذلك، فهو مؤاخذ بإيراد الدليل على ذلك، ودونه خرط القتاد، وبيع سوق الكساد.

وأما الثانية: فلأن عدم التزام الصحة، وعدم الاهتمام بامتياز الضعف من القوة، وبراءة عهدته بأني نقال صرف، وسلامة ذمته بأني أكال صرف، لا يكون إلا لأحد الأمرين، ولا يتصف به إلا الموصوف بأحد الخرفين، إما أن يكون الرجل أبا الجهل وأمّ الخذل، لا يعرف مجهولا من المعروف، ولا مقبولا من المشغوف، ولا صحيحًا من السقيم، ولا رجيحًا من الرجيم، ولا دُرًا من التُراب، ولا درّ من الحُباب، ولا العَذب من المالح، ولا الطرب من الكالح، وهو ملقب بالحقير والنقير، لا يشتريه أحد من التجار في سوق العلم بقطمير تجرّد عن أثواب العلم، وتبعدَ عن أبواب الحلم، لا يفهم كلمة، ولا يعلم حكمة، ولا يشعر الجلي، فضلا عن دقة، ولا يتصور البديهي فضلا عن نكتة.

فمن اتصف بهذه الأوصاف، لا يبالي من أن يركب مركب الاعتساف، كالأعمى يتصدى لرؤية الهلال، والمقعد الأوهى يصعد إلى السحاب الثقال، وكالعطشان يستسقي من السّراب، والحيران يسترزق من الخراب، فيؤلف مؤلفا، ويذكر فيه صحيحًا ومحرفًا، زيادة أن يشتهر اسمه في المصنفين، ويذكر رسمه في المؤلفين، وإن كان تصنيفه أنجس من القاذورات، وأفحش من القارورات، فلا يقصد نفع الخليقة، ولا إحقاق

الحقيقة، ولا يتعبد بالتزام الصحة، ودرج الصحيحة، وطرح النقمة والسخيفة، ويقتدي في هذا بالذين حرفتهم نقل صرف من غير فهم، ويقول: أنا ناقل صرف من غير علم، إنما مرصدي تكثير السواد، ولو كان متجرا إلى السواد، ومقصدي تشهيري بين العباد، ولو كان مورثا إلى البعاد، ولا يمكن لي أن أميز بين الحق والباطل لكوني غير مميز، ولا لي صبر من الترصيف والتصنيف لكوني غير معزز، فأنقل ما يمر عليه نظري وإن لم أفهمه، وانتحل ما يكر عليه بصري وإن لم أتقنه، إنما مرادي شهرتي بكثرة مجموعاتي، وغزارة مروياتي، وأن يشبهوني في هذا الباب بالبلقيني والسيوطي، وبابن الملقن المصري والقاري.

وإما أن يكون الرجل عالما قل عقله، وفاضلا ضل أصله، فيقصد الزينة والشهرة، والرياء والسمعة، ويكتفي عن الدر بالحصى، وعن العقبى بالدنيا، وعن الثواب الآجل بالثواب العاجل، ويولج نفسه في زمرة الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا، وفي زمرة الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم في الأخرى، وحملوا أوزارا، فلا يتأمل في أن جمع كل يابس ورطب يشبهه بحمالة الحطب، امرأة أبي لهب الوالجة في النار ذات شرر ولهب، وفي أن عدم التزامه الصحة والتنقيح يخرجه من عداد أرباب الترجيح، ويولجه في عداد أصحاب التقبيح، وفي أن من يرتكب هذا الكسب يصير في أعين العلماء من زمرة الجهلاء، فهم يطعنون ويعيبون ولا يلتفتون، بل يمقتون، وفي أن الاتصاف بهذا الوصف يوجب النكال، ويورث الوبال، ولا يرضى منه المليك المتعال، وماله من دونه من وال، وفي أن تصنيفه على هذه الطريقة مهلك للخليقة، ومفسد للشريعة، ومبطل للحقيقة، ومنزل عن الدرجة الرفيعة.

وبالجملة فهو بفضله وعلمه يبادر إلى التأليف والتدريس، وبخفة عقله، وقلة فهمه لا يعلم الترصيف والتأسيس، ولا يصل فهمه إلى مفاسد الطريقة التي يسلكها، ولا يبالي بسقم الصفة التي اتصف بها، ولذلك تراه يفرح إذا علم أن تصانيفه نفعت نفعا، ولا يعلم ما بلغت شرا، ويمرح إذا مدحه أحد بكثرة المعلومات، ولا يفهم ما أدت إليه المكذوبات، ويعجب بكثرة الهداية التي حصلت منه، ويتعجب ممن يطعن عليه،

ويكشف الضلالة التي نبعت منه.

فانظر أيها المنصور إلى هذا الدليل القوى المبرور، الذي أقمته على براءتك من ذلك الوصف المهجور الذي لقبك به ناصرك المقصور، ولابد لمن يصفك به من أن لا يسلم المقدمة الأولى، فيخرجك من عداد أرباب الفضيلة والحجى، أو لا يسلم المقدمة الثانية، فيثبت بدلائل شافية كون شأن العلماء العقلاء عدم التزام الصحة. وإن فريقًا منهم ليكتمون الحق وهم يعلمون، فبدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون.

قوله: أولا إن مراد صاحب الرحلة من الزيارة على طريق المهملة القدمائية لا الزيارة المطلقة، ومطلق الشيء يتحقق بتحقق فرد، وينتفى بانتفاءه، فحيث قال: فذهب الجمهور إلى أنها مندوبة، وذهب بعض المالكية إلى أنها واجبة، وقالت الحنفية أنها قريبة من الواجبات، أراد أن الأحكام المذكورة ثابتة لها، ولو في ضمن بعض الأفراد، كالزيارة من بعض الأماكن القريبة التي ليست بينها وبين قبر النبي ﷺ مسافة السفر، وحيث قال ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية: إلى أنها غير مشروعة أراد أن ذلك الحكم ثابت لها، ولو في ضمن بعض الأفراد، وهو الزيارة من الأماكن النائية.

أقول: فيه كلام من وجوه عديدة، تكشف لك أن نصرة ناصرك هذه غير سديدة:

الأول: أن هذه الدقيقة التي استخرجها ناصرك من القريحة الجريحة، لا شبهة في أنها من قبيل النكات بعد وقوع الواقعة، والمدافعات بعد الابتلاء بالبلية، وليتبين لي بيان صدق عن عيان حق، هل مرّت في خاطرك هذه الدقيقة وقت تألف الرحلة، كلا والله كنت غافلا عن الشيء المطلق ومطلقه. فعلمك ناصرك ما لم تكن تعلمه بقوة منطقه.

الثاني: أن اعتبار هذا الاعتبار من وظائف أرباب المعقول، فلا يليق بأرباب المنقول.

الثالث: أن الذين مرادهم الهداية والتنقيح لا يعتبرون مثل هذا في حكم من أحكام التشريع، وإلا لانعكست الهداية بالإضلال، والإفادة بالإخلال: كيف ولو صح هذا لجاز أن يكتب فقيه في دفتره أن صلاة الظهر والصبح وغيرهما من الأوقات، محرمة وممنوعة على المصلين والمصليات، ويقول: مرادى به الحكم على مطلق الشيء باعتبار بعض أفراده، وهو أداء الصلاة مع فقد شرائطه، أو يكتب أن زيارة القبر النبوى، بل قبر

كل مسلم حرام على كل مسلم، ويقول: مرادي الحكم عليه باعتبار بعض الصفات، وهو الزيارة مع ارتكاب المنهيات. أو يكتب وهو ممن يجوز السفر بقصد زيارة القبور إن شد الرحال بذلك القصد حرام على كل بالغ ذي شعور، ويقول: مرادي الحرمة باعتبار بعض ما صدق عليه، وهو السفر إليها في أيام العرس المتضمن لما نهي عنه، وشدد عليه. أو يكتب عالم أن قراءة القرآن مكروهة أو محرمة ويقول: مرادي الحكم باعتبار بعض أفراد القراءة وهو القراءة في الركوع أو السجدة، أو يكتب أن شرب المسكر حلال، ويقول: مرادي به الحكم باعتبار بعض الأحوال، وهو الشرب عند الضرورة على قول من الأقوال، أو يكتب أن الزاني لا يجب عليه الحد، ويقول: مرادي به الزنا الذي عرضت فيه شبهة، فأسقط الحد، أو يكتب أن الرياسة والسلطنة والسيادة والإمارة موقعة في المهلكة والضلالة، ويقول: مرادي به الحكم باعتبار بعض أفرادها، وهو ما قرن به الفسق، وبعد عن المعدلة، أو يقول: إن شهادة مسلم لا تقبل، ويقول: مرادي به الفاسق والمغفل، أو يكتب أن بيع الخمر شرعي، ويقول: مرادي به بيع الذمي، أو يقول: الصوم حرام على كل مسلم ومسلمة، ويقول: مرادي الحكم باعتبار بعض أفراده وهو الصوم في الأيام المنهية.

وبالجملة فمثل هذه الأحكام مختلة المرام، مبطلة النظام، مهلكة للانتظام، مخربة للعوام، مضللة للأنام، لا يجوز ارتكابها للأفاضل الكرام، والأماثل المظام، فلا يجوز لك إن كنت فاضلا كاملا معلمًا منقحًا أن تقول: الزيارة واجبة عند فلان، ومحرمة عند فلان، وتريد به الحكم باعتبار بعض الأفراد من غير قرينة ملفوظة، أو مفهومة.

الرابع: أنك لما أردت من الزيارة التي حكمت بوجوبها عند المالكية، وندبها عند جمهور علماء الملة، وقرب وجوبها عند الحنفية فردا منها، ومن الزيارة التي حكمت بكونها غير مشروعة عند ابن تيمية فردا آخر منها، لم ينحل أمر النزاع، ولم يحصل ما فيه النزاع، بل صار النزاع بين المحرمين وبين غيرهم لفظيا، ومثله بعيد عمن كان من أهل العلم حنفيا كان أو مالكيا أو حنبليا.

الخامس: أن القائلين بالندب والوجوب، وقرب الوجوب لا يفرقون بين زيارة وزيارة، فما الذي أحوجك إلى أن تريد ذكر مفهوم الزيارة من الأماكن القريبة.

السادس: أنك من الذين تكره المباحث العقلية، لا سيما في الأمور النقلية، كما صرحت به في بعض كتبك، وأوضحت نفرتك في زبرك، ومن جهل شيئًا عاداه وهجره، ومن عجز عن شيء ضعّفه وزيّفه، فمالك اعتبرت هذا الاعتبار المنطقي في البحث الشرعي.

قوله: وثانيًا: أنه يمكن أن يراد بالزيارة في المرجع، وفي بعض ضمائره نفس الزيارة، وفي بعض الضمائر السفر لها على طريقة الاستخدام.

أقول: فيه كلام من وجوه، تظهر لك أن هذه النصرة لا يقبلها أرباب الوجوه:

الأول: أن إمكان تأويل في عبارة ما إمكانًا ذاتيًا أمر آخر، واستقامته بالنظر إلى السياق والسباق أمر آخر، وأحدهما لا يستلزم ثانيهما، والمفيد إنما هو ثانيهما لا أولهما، ومن يدعي وجود الثاني في عبارة الرحلة، فليأت بالبينة، وهو غير ممكن إلى زمان الرحلة من دار الرحلة.

الثاني: أن مثل هذا الاستخدام، يجب على العلماء الأعلام الاجتناب عنه في مقام الافهام، وهل هذا إلا كما لو قيل: الصلاة فريضة وهي محرمة، وأريد بمرجع الضمير الصلاة الفاقدة شروطها، وبالمصرح الصلاة مع شروطها.

الثالث: أن الاستخدام هو أن يراد من لفظ أحد معنييه، وعند رجوع الضمير إليه يراد به ثانيه، أو يراد عند رجوع ضمير إليه أحدهما، وعند رجوع ضمير آخر ثانيهما، وهذا لا يستحسن إلا في لفظ مستعمل في أمرين، وهذا مفقود فيما نحن فيه قطعا رأى العين، فإن الزيادة أمر آخر، والسفر بقصدها أمر آخر، وبينهما عموم وخصوص من وجه، كما بيناه في "إبراز الغي" بأحسن وجه، وليست الزيارة تستعمل بمعنى السفر إليها، ولا السفر إليها بمعنى الزيارة، فما معنى هذه الصنعة في مثل هذه اللفظة.

الرابع: أن استخدام ناصرك هذا جعل كلامك في الرحلة مهملا؛ لكونه دالا على كون النزاع بين ابن تيمية وبين غيره لفظيًا معطّلا، مع أنه ليس كذلك، كما بسطناه في السعي المشكور مفصّلا.

قوله: وثالثًا أنه يجوز أن يراد في كل موضع من المرجع والضمائر السفر للزيارة.

وما أورد عليه من أنه حينئذ لا يصح ذكر قول الحنفية بقرب الوجوب، وقول الظاهرية

بالوجوب، فإن هذين القولين إنما هما في نفس الزيارة للمسافر، فلم يقل أحد بوجوب السفر إلى المدينة بقصد الزيارة، وإن ذهب بعضهم إلى وجوب نفس الزيارة ففيه أن ذلك الحاسد قد نقل في الكلام المبرور عبارة سنن الهدى هكذا: ونقل القاضي عن أبي عمر وقال: واجب شد الرحال إلى قبره -انتهى-.

وقال القاضي عياض في "الشفاء": قال أبو عمر: وإنما كره مالك أن يقال طواف الزيارة، وزرنا قبر النبي ﷺ لاستعمال الناس ذلك فيما بينهم بعضهم بعضي، فكره تسوية النبي بهذا اللفظ، وأيضًا قال: الزيارة مباحة وواجب شدّ الرحال إلى قبره، فقد علم بذلك أن أبي عمر و قائل بوجوب السفر إلى المدينة بقصد الزيارة.

أقول: ما أقبح قوله أبي عمرو، ولعله لم يقرأ الفوائد الضيائية أيضًا، فيعرف موضع أبا عمرو من مواضع أبي عمرو، ويا للعجب من رجل كثير المغلطة، وناصره قليل المعرفة بالعربية، ويقوم للطعن على الأئمة الأعلام، بمثل هذا المقام، ولا ينظر إلى ما يصدر عنه مما يستقبحه الكرام، ومثل هذا من ناصرك في "التبصرة"، ومنك في رسائلك المتشتة، كثير لكني لستُ ممن يلتفت إلى مثل هذا الإيراد الحقير، وإنما يتشبث به من بضاعته في العلم مزجاة، وجاريته في الفهم مرساة، ثم كلامه هذا لا يفيدك أيضًا، فإن السفر بقصد الزيارة لا تدل على وجوبه عبارة أبي عمرو، ولو سلمت دلالته عليه، فقول الخفية لا شبهة في كونه واردًا في نفس الزيارة لا في السفر، فلا يمكن لك إرادة السفر بقصد الزيارة من لفظ الزيارة في عبارتك المختطلة في رحلتك.

قوله: فالظاهر أن من كان قائلا بوجوب الزيارة كان قائلا بوجوب شدّ الرحال للزيارة أيضًا على من لم يقدر على الزيارة إلا به، بيان ذلك من وجهين: الأول: أن العمدة في ذلك الباب هو حديث من حج، ولم يزرني فقد جفاني، والزيارة شاملة للسفر إليها، وإذا كانت الزيارة شاملة للسفر لها يكون السفر بها واجبًا.

أقول: لا يثبت منه وجوب السفر إلى الزيارة بقصد الزيارة، لجواز أن يسافر بقصد المسجد، وتحصل به الزيارة، وإن ثبت الوجوب ثبت وجوب السفر مطلقًا لا مقيدًا.

قوله: الثاني أن المذكور في الحديث زيارة الحاجّ، والحاجّ من حيث هو حاجّ لا تتأتى منه الزيارة إلا بشد الرحل، وشد الرحل إلى المدينة لغير زيارة القبر، كزيارة المسجد

النبوي، وطلب العلم والتجارة وملاقاة الأحباب وسير البلاد ليس واجبًا باتفاق الأمة، حتى يكون ذريعة لأداء واجب الزيارة دائما. . . إلخ.

أقول: هذا لا يفيد ولا يغني، بل هو غير مفيد ولا يغني، وذلك لأن الحاجّ من حيث هو حاجّ، وإن توقفت زيارته على شدّ الرحل، لكن لا تتوقف على شد الرحل بقصد الزيارة لحصول ذلك بالسفر بنية غير الزيارة، وعدم وجوب السفر بنية غير الزيارة لا يقدح في حصولها به، فإن الذريعة إلى الشيء ما يحصل هو به، لا أن يجب هو وجوبا دائما.

قوله: نسبة عدم مشروعية نفس الزيارة إلى مالك، فمع أنها بعدما ذكرنا من مطلب الرحلة لا ثبوت لها من كلام صاحب الرحلة يمكن أن تكون مأخوذة من كراهية مالك قول القائل زرنا قبر النبي ﷺ.

أقول: قد مر أنّ تأويل عبارة الرحلة بما أول به ناصرك المختفي مردود عند كل ذكي. وأخذ ذلك من قول مالك دال على كراهية قولهم: زرنا قبر النبي ﷺ، مردود عند كل تقي، كما بسطناه في "السعي المشكور في رد المذهب المأثور".

قوله: إنا قد بيّنا آنفًا أن مراد صاحب الرحلة بقوله، وذهب شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أنها غير مشروعة أن شيخ الإسلام ذهب إلى أن السفر للزيارة غير مشروع.

أقول: قد بينا تزييف هذا القول، وتضعيف ذلك الأول.

قوله: القول بأن الممتنع وغير المقدور ليس بمشروع صادق سلبًا بسيطًا، ولو كان غير صادق سلبًا ثبوتًا.

أقول: السلب البسيط ليس مما يكون مقصودًا للفقهاء الناقدين، فضلا عن ابن تيمية أحد رؤساء المتبحرين.

قوله: إنا إذا أفهمناك مراد صاحب الرحلة، فلا لزوم لما ألزمته، إذ على هذا لا مضادة بين كلام صاحب الصارم وصاحب الرحلة.

أقول: قد أفهمناك أن ذلك المراد مردود لا يختاره إلا العَتود.

قوله: انظر منسك شيخ الإسلام كيف ذكر فيه الزيارة النبوية وآدابها، ونقل عنه ذلك السيد العلامة في بعض مؤلفاته.

أقول: قد نظرته فلم أجد فيه شيئًا مفيدًا، كما ذكرته في "السعي المشكور" مشرحًا.

قوله: النزاع بين شيخ الإسلام وبين خصومه، إنما هو في السفر إلى زيارة القبور لا في نفس الزيارة، وقد استدل خصوم ابن تيمية بالأدلة المذكورة، فظهر أنهم استدلوا بها على السفر إلى زيارة القبور.

أقول: لم يكن خصوم ابن تيمية مثلك، بل كانوا أعرف منك، وهم إنما استدلوا بتلك الأدلة على نفس الزيارة، لظنهم أن ابن تيمية منكر نفس الزيارة، كما هو ظاهر من عباراته الزائدة.

قوله: يكتب جواب "السعي المشكور"، فانتظره.

أقول: أسمع بالمعيدي خير من أراه

فما ذا أغنى المذهب المأثور، حتى يغني جواب "السعي المشكور" كما ستراه.

قوله: يستفاد من هذا القول أن من الضعاف ما يصح الاحتجاج به مع أنه قد تحقق أن الضعيف لا يصح الاحتجاج في الأحكام به أصلا.

أقول: هذا غلط مبيّن، وشطط مبرهن، ففي "شرح الألفية" للسخاوي احتج أحمد بالضعيف حيث لم يكن في الباب غيره، وتبعه أبو داود، وقدّماه على الرأي والقياس، ويقال عن أبي حنيفة أيضًا كذلك، وأن الشافعي يحتج بالمرسل إذا لم يجد غيره، وكذا إذا تلقت الأمة الضعيف بالقبول يعمل على الصحيح، حتى إنه ينزل منزلة المتواتر في أنه ينسخ المقطوع به -انتهى-.

وفي "أذكار الإمام النووي": وأما الأحكام كالحلال والحرام، والبيع والنكاح والطلاق وغير ذلك، فلا يعمل فيها إلا بالحديث الصحيح، أو الحسن إلا أن يكون في احتياط من شيء من ذلك -انتهى- وفي كتاب الجنائز من فتح القدير: الاستحباب يثبت بالضعيف غير الموضوع -انتهى- وقد بسطت الكلام في هذه المسألة مع بسط الأقوال، وتنقيح قولهم الحديث الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال في رسالتي "الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة"[1].

---

(١) طبع في المصطفائي مع الرسائل الست الأخر مع "الهداية"، ويباع مجموع الرسائل السبعة في المطبع المذكور على حدة أيضًا.

قوله: حسن مثل حديث: «من زار قبري وجبت له شفاعتي» لم يثبت بعد.

أقول: قد أثبتنا ذلك في "السعي المشكور": ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور.

قوله: الإمام مالك لما كره قول القائل زرنا قبر النبي ﷺ علم أنه ضعف أحاديث الزيارة، وإلا فمع الاعتراف بصحتها، أو حسنها لا معنى لكراهة قول القائل: زرنا، وأما إن الجويني والقاضي عياض ذهبا إلى تضعيف أحاديث الزيارة، فإني وإن لم أظفر بتصريحهما، لكن يمكن أن يكون مأخوذاً من أن الظاهر من أحاديث الزيارة العموم واستواء القرب والبعد فيها، فيظهر منها جواز شد الرحال للزيارة، ومذهبهما منع شد الرحال للزيارة، فعلم بدلالة الالتزام أنهما لم يروها قابلة للاحتجاج، على أن هذه النسبة يحتمل أن تكون مجازية من حيث إن شيخ الإسلام موافق للإمام مالك وللجويني وقاضي عياض في مسألة الزيارة، والشيخ قد احتج لهم بحديث لا تشد الرحال. وأجاب لهم عن أحاديث الزيارة بوجهين، الأول أنها ضعيفة، والثاني أنها لا تدل على المطلوب الذي هو شد الرحال إلى زيارة قبر النبي ﷺ، فلما كان تضعيف شيخ الإسلام أحاديث الزيارة تأييداً لمذهبهما كان تضعيفه عين تضعيفهما.

أقول: أيها المنصور! بارك الله فيك وفي أمثالك لو نصرتني وصحح كلامي أحد مثل هذا التقرير الرديء، لقلت له مستهزئاً به، ومتعجبا من صنعه: فداك أبي وأمي يا ناصري، يا من لم يزر قبر النبي ﷺ، ولقد تجشم في تصحيح قولك في الرحلة أن مذهب ابن تيمية وأهل الحديث ومالك -إمام دار الهجرة- والجويني والقاضي عياض ومن تبعه من المحققين من تضعيفها وردها، وعدم قبولها هو الصواب البحت -انتهى- ما لا يتيسر من غيره، إلا من مثله ممن حرم عن زيارة قبر شفيعه ﷺ.

ولا يخفى على أرباب النهى ما في كلامه من عدم الربط، وثبوت الخبط، الأول أنه لا ملازمة بين كراهة مالك قولهم: زرنا قبر النبي ﷺ وبين علم أنه ضعف الأحاديث الواردة في خصوص زيارة قبر النبي المكرم، كحديث: «من زار قبري وجبت له شفاعتي»، وحديث: «من جاءني زائراً لا تعمله إلا زيارتي كان حقاً علي أن أكون له شهيداً وشفيعاً»، وحديث: «من حج ولم يزرني فقد جفاني»، وغير ذلك ما بسطت

الكلام فيه في رسائلي في بحث الزيارة الكلام المبرم، والكلام المبرور والسعي المشكور، وذلك لأن لقول مالك المذكور وجوهًا وجيهة مذكورة في كتب المالكية، وغيرهم من أصحاب المذاهب الثلاثة.

قال تقي الدين أبو الحسن علي السبكي في رسالته في باب الزيارة النبوية، وهي أحسن ما صنف في هذه المسألة المسمّى بـ "شفاء السقام في زيارة خير الأنام": فإن قلت: قد كره مالك أن يقال: زرنا قبر النبي ﷺ، قلت: قال القاضي عياض في "الشفاء": قد اختلف في معنى ذلك، فقيل: كراهة الاسم لما ورد من قوله ﷺ: "لعن الله زوّارات القبور" وهذا يرده قوله ﷺ: "نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها" وقوله: "من زار قبري"، فقد أطلق اسم الزيارة، وقيل: لأن ذلك لما قيل أن الزائر أفضل من المزور، وهذا أيضًا ليس بشيء، إذ ليس كل زائر بهذه الصفة، وقد ورد في حديث أهل الجنة زيارتهم ربهم، ولم يمنع هذا اللفظ في حقه، والأولى عندي أن منعه وكراهة مالك له لإضافته إلى قبر النبي ﷺ، وأنه لو قال: زرنا النبي ﷺ لم يكرهه لقوله ﷺ: "اللهم لا تجعل قبري وثنًا يعبد اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد"، فنهى إضافة هذا اللفظ إلى القبر، والتشبه بفعل أولئك قطعًا للذريعة، وحسمًا للباب، هذا كلام القاضي.

وما اختاره يشكل عليه قوله: "من زار قبري"، فقد أضاف الزيارة إلى القبر، إلا أن يكون هذا الحديث لم يبلغ مالكًا، فحينئذٍ يحسن ما قاله القاضي في الاعتذار عنه لا في إثبات هذا الحكم في نفس الأمر، وله أن يقول: إن ذلك من قول النبي ﷺ: "لا محذور فيه" والمحذور إنما هو في قول غيره، وقد قال عبد الحق الصقلي عن أبي عمران المالكي: إنه قال: إنما كره مالك أن يقال: زرنا قبر النبي ﷺ لأن الزيارة من شاء تركها، وزيارة النبي ﷺ واجبة، قال عبد الحق: يعني من السنن الواجبة، فينبغي أن لا يذكر الزيارة فيه، كما يذكر في زيارة الأحياء الذين من شاء زارهم، ومن شاء ترك، والنبي ﷺ أشرف وأعلى من أن يسمى أنه يزار، وقد قال أبو الوليد محمد بن رشد المالكي في "البيان والتحصيل": قال مالك: أكره أن يقال: الزيارة للبيت الحرام، وأكره ما يقول الناس زرت النبي ﷺ.

قال محمد بن رشد: ما كره مالك هذا -والله أعلم- إلا من وجه أن كلمة أعلى من كلمة، فلما كانت الزيارة تستعمل في الموتى وقد وقع فيها من الكراهة ما وقع، كره أن يذكر مثل هذه العبارة في النبي ﷺ، كما كره أن يقال: أيام التشريق، واستحب أن يقال: الأيام المعدودات، وكما كره أن يقال: العتمة، ويقال: العشاء الآخرة، ونحو هذا، وكذلك طواف الزيارة كأنه استحب أن يسمى بـ الإفاضة، وقيل: إنه كره لفظ الزيارة في الطواف بالبيت والمضي إلى قبر النبي ﷺ، لأن المضي إلى قبره ليس ليصله بذلك، ولا لينفع له، وكذلك الطواف بالبيت، وإنما يفعل تأدية لما يلزمه من فعله، ورغبة في الثواب على ذلك من عند الله -انتهى كلام ابن رشد-.

وقد وقع فيه كراهة مالك؛ لقول الناس: زرت النبي ﷺ وهو يرد ما قاله القاضي عياض. انتهى كلامه ملخصًا.

فقد وضح بهذا وبان، من دون حاجة إلى توضيح وبيان، أن مالكًا إنما كره إطلاق لفظ الزيارة، مضافًا إلى قبر النبي ﷺ، أو إلى نفسه أيضًا لأحد هذه الوجوه المذكورة، وأمثالها المسطورة في كتب أرباب البصارة، ولا يكره عنده إلا تلك العبارة، كما كره غيرها من العبارات المذكورة، فأشهد بالله قد كذب والله، وافترى من نسب إليه بهذه الكراهة، حرمة شد الرحال بقصد الزيارة، وكذا كذب، وافترى من نسب إليه بهذه العبارة، عدم شرعية الزيارة، وكذا من نسب إليه بهذه الجملة.

تضعيفه أحاديث الزيارة: أو لا يرى الإنسان العالم بمحاورات اللسان، أن كراهة إطلاق الزيارة، لا يفهم منها تضعيف أحاديث الزيارة لا بالعبارة ولا بالإشارة.

فيجوز أن يكون لم تبلغه تلك الأحاديث الواردة بلفظ الزيارة، وتضعيفها، فرع بلوغها، ويجوز أن تكون بلغته وخص إطلاق ذلك بحضرة الرسالة، ونهى الأمة عن تلك الجملة.

ويجوز أن يكون يجوزها، ويحمل أحاديث الزيارة، على بيان جواز هذه العبارة، وينهى الأمة على طريق الكراهة التنزيهية، وأن يكون نهى عنها سدًا للذريعة، مع كون الأحاديث عنده صحيحة.

وبما قلنا: حصحص بطلان قول ناصرك، فمع الاعتراف بصحتها، أو حسنها لا

معنى لكراهة قول الناس زرنا .

والحاصل أن نسبة تضعيف أحاديث الزيارة إلى إمام دار الزيارة ، بمجرد تلك الكراهة ، أشنع وأقبح مما صدر عن ابن تيمية من نسبة حرمة شد الرحال ، أو نفس الزيارة إليه بمجرد هذه العبارة .

الثاني : أن كون مذهب عياض والجويني ، منع شد الرحال بقصد زيارة القبر النبوي ، لا يفهم منه بوجه من وجوه الإفهام ، تضعيفهما أحاديث الزيارة ، فضلا عن تكون هناك دلالة الالتزام .

فيجوز أنهما صححاها وحملاها على الزيارة لغير البعيد غير المحتاج إلى السفر المديد ، ويجوز أنهما حملاها على العموم ، وجوزا الزيارة للبعيد بالسفر بقصد المسجد النبوي دون العموم .

ولعمري نسبة أمثال هذا التضعيف إلى أمثال هذه العلماء من دون تصريحاتهم ، لا يصدر إلا من متضعف عاجز عن الوصول إلى مداركاتهم .

الثالث : أن النسبة المجازية التي اخترعها الناصر ، يضحك عليه كل كامل وقاصر .

أما علم أن نفسا لا تحمل ذنب أخرى ، لقوله تعالى : ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾ فكيف يلقى ما كسب ابن تيمية الحنبلي ، على ظهور عياض والجويني . على أن مثل هذه النسبة المخترعة ، والغيبة المبتدعة ، يجب على العلماء الاحتراز عنه ، حفظا للعوام عن اعتقاد ما هم بريئون منه .

وحاشا ثم حاشا لعياض والجويني وغيرهما ، وإن كان ممن يفتي بحرمة شد الرحال كإفتاءهما ، أن يكون سالكا على مسلك ابن تيمية ، المهلك عند العقول المرضية .

قوله : كلام صاحب الرحلة بريء من أن يكون فيه افتراء ، فإن المدلول الصريح لعبارة صاحب الرحلة أي لم يتنازع الأئمة الأربعة والجمهور في أن السفر إلى غير المساجد الثلاثة ليس بمستحب ، لا لقبور الأنبياء والصالحين ، ولا غير ذلك . . إلخ

إنما هو أن الأئمة الأربعة والجمهور لم يقع فيهم نزاع في أن السفر إلى غير الثلاثة مستحب ، أو غير مستحب ، وهذا ليس من الافتراء في شيء ، فإن عدم العلم كاف لهذا الحكم . . إلخ

أقول: هذا عجب عُجاب، لا يرتضي به أولو الألباب، فإن المدلول الصريح الذي ذكره لا تدل عليه عبارة الرحلة، بوجه من وجوه الدلالة، وإنما مدلوله الصريح نفي وقوع النزاع في الأئمة والجمهور في عدم استحباب السفر إلى غير المساجد الثلاثة كزيارة القبور، ووقوع الاتفاق منهم على عدم استحبابه، ولا شبهة في كونه افتراء على كل من الأئمة وجمهور أتباعه، فإن جمهورهم اتفقوا على جواز السفر لغير المساجد الثلاثة، وعلى استحباب بعض جزئياته المتضمنة للأغراض الصالحة، وإن كنت في شك من ذلك، فارجع إلى رسائل مؤلفة في هذه المسألة، تجد ما ذكرنا هنالك.

قوله: لعلماء العصر أن يقولوا: إنا ما وافقنا ابن تيمية في مسألة الزيارة ونحوها، إلا لأنه وافق فيه جماعة من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين، وأما أنت فقد تبعت ابن تيمية في مسألة الاستواء حبًا بابن تيمية.

أقول: كيف يقولون: ذلك، وقد علموا أني لست ممن يحب ابن تيمية حبًا يعمي ويصم، وإنما اختار من قوله: ما وافق فيه غيره من السلف الصالح والسواد الأعظم، وأدع من تحقيقاته ما تفرد فيها، وند[1]، وأتى بما يتعجب منه كل من دأب في العلم وجد[2]، وكلامه في مسألة الزيارة من هذا القبيل، كما لا يخفى على كل فاضل جليل، فأي صحابي، وأي تابعي، وأي مجتهد ولو واحدًا فضلا عن جماعة، أتى بما أتى به ابن تيمية.

لا ومقلب القلوب، لقد تكلم فيها بما تتوحش به الصدور والقلوب، وتقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم، ويحبون نبيهم، ولذلك صار بتحقيقه مثلا للأولين، ومثلا للآخرين، ولعبة للناظرين، وضحكة للماهرين، قد ضرب به المثل، واستنكره الآخر والأول، وليته سكت عن ما تفوه.

فإن لم يكن سكت فليت أتباعه سكتوا عن تحقيقه في هذه المسألة، ودفنوه معه في المقبرة، ومن شاء الاطلاع على تفصيل في هذا البحث المشهور، فليرجع إلى رسائلي في بحث الزيارة الكلام المبرم والكلام المبرور والسعي المشكور.

قوله: عند قولي في بحث تلمذ السيوطي عن ابن حجر العسقلاني: لا شبهة في

---

(١) شرد ونفر.

(٢) كوشش كرد.

ان التعلم والتعليم، ولو من وجه معتبر إلا عرفا في معنى التلمذ... إلخ

فيه كلام من وجوه: الأول: أن لفظ التعليم غلط، فإن المعتبر في معنى التلمذ هو التعلم لا التعليم.

أقول: هذا عجيب جدا. فإن التعلم والتعليم متضائفان جدعًا، فلا يمكن التعلم الذي هو معنى التلمذ إلا بالتعليم، وهذا هو معنى اعتبار التعليم.

قوله: والثاني: أن هذا ادّعاء بلا دليل فلا يسمع، أقول: هذا أعجب مما مضى، فإنه لو كفى مطلق الاستفادة، والملابسة في معنى التلمذ كما ذكره ناصرك في شفاء العيّ، ولم يشترط فيه التعلم والتعليم، ولو بوجه لزم أن يصح لي أن أقول: أنا تلميذ لأبي حنيفة، وأن تقول: أنا تلميذ لابن تيمية، بل يصح لي ولك أن نقول: نحن من تلامذة الصحابة، بل من تلامذة حضرة الرسالة، وصحته على الحقيقة مستنكرة، لغة واصطلاحا، وعرفا عامًا وخاصًا.

قوله: الثالث: ماذا أراد بقوله: إن الأخذ والتعلم موقوف على التمييز إن أراد الكلية، فغير مسلم، فإن طرق الأخذ الإجازة، وهو غير متوقف على التمييز، وإن أراد الجزئية، فلا يتحقق كلية الكبرى، أقول: منع الكلية، باطل بلا شبهة

نظرا إلى قول السيوطي في تدريب الراوي شرح تقريب النواوي: الصواب اعتبار التمييز، فإن فهم الخطاب، ورد الجواب كان مميزًا صحيح السماع، وإن لم يبلغ خمسا، وإلا فلا، وإن كان ابن خمس، أو أكثر.

وإلى قول الحافظ ابن حجر في فتح الباري: الذي ينبغي في ذلك اعتبار الفهم، فمن فهم الخطاب سمع، وإن كان دون خمس، وإلا فلا، ومن أقدم ما يتمسك به في أن المرد في ذلك إلى الفهم، فيختلف باختلاف الأشخاص ما أورده الخطيب من طريق ابن أبي عاصم، قال: ذهبت بابني، وهو ابن ثلاث سنين إلى ابن جريج فحدثه

قال أبو عاصم: ولا بأس بتعليم الصبي الحديث والقرآن، وهو في هذا السن يعني إذا كان فهما -انتهى

وإلى قوله في شرح نخبة الفكر: الأصح اعتبار سن التحمل بالتمييز، هذا في السماع، وقد جرت عادة محدثين بإحضارهم الأطفال في مجالس الحديث يكتبون لهم

أنهم حضروا، ولا بد في مثل ذلك من إجازة المسمع - انتهى - .

وإلى قول العماد إسماعيل بن كثير الدمشقي في "الباعث الحثيث على معرفة علوم الحديث" : العادة المطردة في هذه الأعصار، وما قبلها بمدة متطاولة أن الصغير يكتب له حضور إلى تمام خمس سنين من عمره، ثم بعد ذلك سمّي سماعًا - انتهى - .

وإلى قوله أيضًا بعد ذكر اختلافهم في سن التحمل والسماع : المدار في ذلك كله على السماع، متى كان الصبي يعقل كتب له السماع - انتهى - .

وإلى قول الطيبي في "خلاصته" : الصواب أن لا يعتبر كل صغير بحاله، فمتى كان فهما للخطاب ورد الجواب صححنا سماعه، وإن كان له دون خمس، وإن لم يكن كذلك لم يصح سماعه، وإن كان ابن خمسين - انتهى - .

وأما صحة الإجازة للطفل الذي لا يميز مطلقًا، فلا يقدح فيما نحن فيه شيئًا؛ لأن مثل ذلك الآخذ لا يسمّى متعلمًا ولا متلمذًا، وإن دخل في الإجازة عمومًا، أو خصوصًا. ولعله ظاهر على كل ماهر، لا ينكره إلا مكابر، أو متنافر.

قوله : الرابع : أنه قد اعترف بأن السيوطي حين وفاة ابن حجر كان ابن ثلاث سنين ونصف تقريبًا، وقد علم من العبارات المنقولة في "الشفاء" : أن حصول التمييز ممكن في أدنى من هذا السن.

أقول : هذا إنما يكفي لإثبات إمكان التلمذ لا لتحققه، وإنما يثبت ذلك لو ثبت ابن السيوطي أيضًا كان في ذلك السن مميزًا بمسموعة، وإذ ليس فليس.

قوله : الخامس : أن قولك : وهذا المعنى هو المقصود بالنفي لا يغني شيئًا إلا إذا كان هذا المعنى هو المقصود بالإثبات لصاحب الجنة.

أقول : يدل عليه ظاهر لفظ التلميذ الواقع في كلامه عرفًا عامًّا وخاصًّا، فلا حاجة إلى إثباته بدليل آخر جزمًا.

قوله : السادس : أن قولك : إما مجرد الانتساب بالإجازة العامّة ونحوها، وإن لم وجد التمييز، فلا كلام في ذلك، فيه أنه إذا لم يكن لك كلام في ذلك، فما وجه التعقب، فإن صاحب الجنة إنما قال : إن السيوطي تلميذ لابن حجر العسقلاني، ولم يدع له أخذ عنه بطريق يصح فيه التمييز، ولا ريب في أن مجرد الانتساب كاف لتصحيح ما

قال، أقول: هذا أول الكلام، وبدون إثباته يختل المرام.

قوله: عند بحثي بورود الإيراد على الناقل الملتزم للصحة، هذا مجرد دعوى لا دليل عليه، فلا بد من إثبات أنه أي صاحب "الإتحاف" ذكره أي تسمّد السيوطي عن ابن حجر على سبيل الالتزام.

أقول: قد أثبتنا ذلك بأنك من العلماء العقلاء، وشأنهم هو الالتزام، لا النقل المحض الذي هو ديدن اللئام.

قوله: ليس إظهار أنه قول الغير صراحة عند ما ذكره في النقل والحكاية ضرورياً، بل الإظهار ضمناً، أو كناية، أو إشارةً كافٍ، وقد مر تحقيقه في الباب الأول بما لا مزيد عليه.

أقول: قد مر ردّه غير مرة بما لا مزيد عليه.

قوله: سلمنا أن الناقل الملتزم الصحة لا ينجو من الإيراد، ولكن كون صاحب "الإتحاف" ملتزماً للصحة غير مسلم.

أقول: برّأك الله مما اتهمك به الناصر، وحفظك الله عما وسمك به القاصر، فإن ظني، بل ظن سائر علماء عصري بك وبأمثالك، هو أنك تنقل ما تنقل بعد التنقيح والترجيح، وتنتحل ما تنتحل مع التهذيب والتصويب، ولا تسلك مسلك الجهلاء والسفهاء، من الاكتفاء بالسرقة والانتحال، غافلاً عن صحة المبنى، واستقامة المعنى، وإنه ممكن، أو محال، تاركاً طريق النفع، بالتصفية عن النقع[1]، جامعاً بين المقبول والمردود، والمحصول والمطرود.

ولا أظنك مرتاباً في كونه وصفاً خراباً، يشبه سراباً، ويحسبه ماءً، لا ينتج برداً ولا شراباً، بل عتاباً وعقاباً، من جميع العلماء تشافهاً وكتاباً، فلا يزيد إلا حسرة وعذاباً، ومؤاخذة وحساباً، فالله الله من مثل هذه الصفة القبيحة، والسمة الشنيعة.

قوله: النسب مما لا يقال من قبل الرأي: فهذا أقوى قرينة على أن هذه النسبة أي نسبة القوشجي إلى قوشيح منقول عن الغير.

أقول: لو صح هذا لزم أن لا يردّ على من تفوّه بأن مكة والمدينة وبيت المقدس واقعة في البلاد الهندية، أو أن الحجر الأسود موجود في البلاد الشامية، أو أن أبا بكر

(١) أي الغبار.

الصديق وعمر وعثمان وعليًا دفنوا في البلاد المصرية، أو أن الأئمة الأربعة أبا حنيفة والشافعي وأحمد ومالكًا ماتوا في البلاد الرومية، أو أن الأنبياء كلهم من عهد آدم إلى نبيّنا صلّى الله عليهم وسلّم كلهم بعثوا في دهلي، وهاجروا إلى بريلي، وماتوا في موضع كنديلي، ودفنوا في رُوم إيلي، أو أن المنصور القنوجي من الشيوخ الصديقية، ووالده اللكنوي من السادات المصطفية.

أو أن القنوجي نسبة إلى قنوج -بضم القاف والنون- قرية قرب خراسان، أو أن اللكنوي نسبة إلى لكهنؤ قرية بمازندان، أو أن الدهلوي نسبة إلى دهلي بلدة ببلاد الشام، أو أن البريلوي نسبة إلى بريلي بلدة ببلاد الأروام[1].

أو أن الثعلبي الذي اشتهر به المفسر المشهور، وهو لقب، نسبة إلى ثعلب: حيوان معروف في العرب، أو أن البصري نسبة إلى بصرة محلة بكانفور، أو أن الرومي نسبة إلى روم موضع بجونفور، أو أن الدولتابادي الذي يعرف به شارح الكافية الهندية نسبة إلى موضع في بلدة حيدرآباد، أو أن الكفوي نسبة إلى كفة سكّة بأكبر آباد، أو أن الجلبي الذي اشتهر به حسن جلبي ويوسف جلبي وغيرهما من الأفاضل الروميين، نسبة إلى جلب بلدة بملك الصين.

أو أن شمس الأئمة الحلواني نسبة إلى حلوان بلدة بالعراق، أو أن الكوفي نسبة إلى كوفة وهو رستاق، لا اسم بلدة على الوفاق.

أو أن اليهودي نسبة إلى يهودية محلة بإصفهان، التي يخرج منها الدجال الأعور كذاب الزمان، أو النصراني نسبة إلى نصران قرية بإيران، أو أن المجوسي نسبة إلى مجوس بلدة بطابران، أو أن السهسواني نسبة إلى سهسون قرية بلندن، دار إقامة كفرة الزمن، أو أن البهوبالي نسبة إلى بهوبال، اسم موضع من مواضع أرباب الضلال، إلى غير ذلك من الأعجوبات المضحكات، والأحدوثات المطربات، مما لا يعقل بالرأي والقياس.

ولا يتمشى فيه العقل والمقياس، فيلزم على ما ذكره ناصرك أن لا يخطأ من تكلم بأمثال هذه الخرافات بعين التوجيه الذي ذكره لسلامتك من إيراد نسبة القوشنجي وغيره من الإيرادات، والتزام هذا من عجائبات الدهر، وغرائبات العصر، لم يقل به أحد من

(١) أي الروم.

مضى، بل لا يمكن أن يقول به أحد من أرباب الحجى.

ولو كان هذا هكذا لما تعقّب العلماء على من أخطأ في توجيه النسب، وليس كذلك على ما لا يخفى على ناظر كتب النسب كـ كتاب الأنساب لأبي سعد السمعاني، و مختصره لابن الأثير الجزري، و مختصره للسيوطي المسمّى بـ لب اللباب في تحرير الأنساب.

وبالجملة فقولك: إن القوشجي نسبة إلى قوشج اسم موضع، وتشبثك بذيل ولي الله الفرخ آبادي أنه هكذا ذكره في تفسيره واقع في غير موقع.

والحل الرافع للإبهام في هذا المقام، هو أن النسب وإن كانت مما لا تعقل بالرأي، لكن ذكرها من رجل يحتمل وجوهًا عند أهل الرأي، فيجوز أن يكون ذاكره قليل العلم، كليل الفهم، سيّئ العقل والرأي، فيتكلّم بالرأي فيما لا مدخل فيه للرأي، ويجوز أن يكون قد نسي أو ذهل، ويجوز أن يكون موصوفًا بالمغفل، ويجوز أن يكون زلّ قدمه، وضلّ قلمه، ويمكن غير هذه أيضًا من الاحتمالات، فمع هذه الاحتمالات كيف يستند بمجرد كونه مما لا يعقل بالعقل، إنه منقول من غيره من أهل الفضل.

قوله: إيرادًا على قولي: أفرأيت لو تفوه مسلم بأن الله اتخذ شريكًا، أو ولدًا، فلما ورد عليه، قال: إنه مذكور في الكتاب الفلاني، أو قال: إن مكة ليس بموجود، وقال: إنه كذلك في الكتاب الفلاني، ونحو ذلك هل تحصل له النجاة، فكذا هذا.

فيه كلام وجهين: الأول: أنه فرق بين هذه الأقوال، وبين الأمور التاريخية المتعلقة بالمواليد والوفيات، فإن هذه معلومة علمًا يقينيًّا، إما بالضرورة الدينية أو بالبداهة العقلية بخلاف تلك، فإن غاية أمرها الظن إذ خبر الواحد لا يفيد اليقين.

أقول: قد مر أن خبر الآحاد أيضًا قد تفيد اليقين، ولا فرق بين تلك وبين هذه، فإن اليقين حاصل للعلماء بتلك كحصوله بهذه، فإن أرباب النقل وأصحاب الفضل يعلمون علمًا ضروريًا كعلمهم ببطلان اتخاذ الله ولدًا وشريكًا، وعدم كون مكة موجودة بطلان موت البزدوي والدارقطني في المائة التاسعة.

وموت ابن عساكر، وموت الباجي في الثامنة، وموت ابن كثير في المائة السابعة، وموت القضاعي في المائة الرابعة، وموت بقي بن مخلد، ومؤلف الحصن في المائة

الثامنة، إلى غير ذلك من الأباطيل المزخرفة الواقعة في تصانيفك المتفرقة، على ما مر بسط ذلك سابقاً، فتذكره آنفاً.

ولا يقدح عدم حصول العلم القطعي ببطلانها لمن لم يتمهر في الأمور التاريخية، ولم يتبحر في الفنون العلمية، كما لا يقدح عدم حصوله ببطلان اتخاذ الولد والشريك، وعدم وجود مكة، ونحو ذلك، ولمن لم يسلك خبر المسالك، وكان من الكفرة الفجرة، أو من الجهلة البطلة.

قوله: الثاني أن في الأمور التاريخية قرينة قائمة على أنه منقولة عن الغير، فإن الموالد والوفيات مما ليس فيها مدخل للرأي، بخلاف الأقوال المسطورة، أقول: قد مر أن تلك القرينة قرينة سخيفة، لا يغتر بها إلا أرباب القريحة الضعيفة.

قوله: فإن إظهار أنه منقول عن الغير، وإن كان لا بد منه في النقل، ولكنه أعم من أن يكون صريحاً، أو ضمناً، أو كناية، أو إشارة، وقد تقدم تحقيقه بحيث لا يحوم حوله ريب.

أقول: قد مر رده في الأبحاث السابقة غير مرة.

قوله: دعوى كون صاحب الخطة ملتزماً للصحة لا دليل عليها فلا تقبل، والمؤمن لا يكذب.

أقول: ما هذا الذي يبرزه ناصرك مرة بعد أخرى، ويفر من كونك ملتزم الصحة إلى الغاية القصوى، ويطلب ممن نسب إليك التزم الصحة الدليل على تلك الدعوى، وللآخرة خير لك من الأولى[1]، ولسوف ينصرك ناصرك[2] بنصرة فتردى[3]، فعليك أن تخاطبه مخاطبة الآمر للمأمور، وتشافهه مشافهة القاهر بالمقهور.

قائلا: ناصري طلبا للثواب، وإظهاراً للصواب، ألم أجدك مسترزقاً فرزقتك، ألم أجدك مسترحماً فرحمتك، ألم أجدك عائلا فأغنيتك، ألم أجدك سائلا فأعطيتك، ألم أجدك مهاناً فاستأجرتك، ألم أجدك مباناً فاستأثرتك، ألم أفعل بك كذا وكذا، ألم أحسن عليك بكذا وكذا، فعليك أن تحسن علي وعلى سائر من لدي قضاء للفرض،

---

(١) أي صفة الالتزام.

(٢) أي صفة عدمه.

(٣) أي تهلك.

ولا تبغ الفساد في الأرض ، فهل جزاء الإحسان إلا الإحسان ، ومن أساء بعوض الإحسان ، فهو خارج عن نوع الإنسان ، فما لك تنصرني ، وتمكر لي بما لا ينفعني ، بل يضرني ، وتجيب عني وتدفع عني بما لا يعنيني ولا يغنيني .

أما سلكت مسلك الإنصاف ، هلا تركت مسلك الاعتساف ، فتغر على الخطأ فيما هو خطأ مني ، ولا أبرئ نفسي ، إنّ النفس لأمّارة بالسوء إلا ما رحمني ربي ، لم التزمت رفعًا خامدًا ، ودفعًا واحدًا ، وهو إنك تخرجني في كل ما ورد عليّ من زمرة ملتزمي الصحة ، وتثبت لي أني لست بمتيقظ ، ولا ثقة ، وتطلب مني حسن الظن بي ، وإن كان خصمي ، بأن التزام الصحة ديدني ، الدليل على هذه النسبة ، وتصر على إدخالي في طوائف السنة .

ومع ذلك تظن أنك تحسن صنعًا ، وتمنّ علي بأني نصرتك نصرا ، تكتب ما بعد هُجرًا مهجورًا ، وتكسب ما يُعدّ حجرًا محجورًا ، والله لو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير ، ولو استقبلت من أمري ما استدبرت لمنعتُ من هذا السير .

وما أحسن قول أبي الطيب المتنبي حيث قال في ديوانه : وسددا ، إذا أنت أكرمتَ الكريم ملكته ، وإن أنت أكرمتَ اللئيم تمرّدا ، ووضع الندى[1] في موضع السيف بالعُلى ، مخلّ كوضع السيف في موضع الندا ، ألا تستحيي من خصمي ، ومن يرد علي حيث تطلب الدليل منه على كوني ملتزمًا لصحة منقولي ومكتوبي .

وقد أحسن بي حيث نسب إلي ما هو من أوصاف أهل العلم العليّ ، فإن التزامهم صحة مكتوباتهم أمر جليّ ، ولقد لطف بي ، حيث أضاف إليّ ما هو من أوصاف أهل العقل البهيّ ، فإن اهتمامهم بصحة منقولاتهم أمر غير خفيّ ، وأنت تنسب إليّ ما هو من أوصاف الجاهلين الغافلين ، النائمين الهائمين ، السفيهين السخيفين ، القبيحين الشنيعين ، وتكسب لي ما أصير به مطعونًا ، وبما كسبتُه مرهونًا .

فإن العلماء إذا سمعوا أني لست بملتزم الصحة ، وقامت عليّ منهم فرقة بعد فرقة ، وعيّروني بهذا ، وقالوا : ليس من شأن العلماء كذا وكذا ، وضربوا بي المثل ، بما يحصل وما حَصَل ، وخاطبوني بحاطب الليل ، وكاسب الويل ، وبجامع اليابس والرطب ، وحمّال الحطب ، وبملتقط الخرق ، ومحتبط الغرق ، وبخابط في ظلماء البيان ،

(١) بخنصر

والهابط[1] في صحراء الضّلال، ومجمع التنقّل، ومنبع التعقّل.

وذكروني عند ما تذكر الضعفاء، وسطروني عند ما تُسطر السفهاء، وحكموا على كل تأليفاتي وتقريراتي، وهي قرة عيني وريحانتي، في دنياي وديني، نظما ونثرا، بأنها لا تليق بأن يستفاد منها وتؤثر أثرا، وإنها جامعة لما يحسب حجرا وهُجرا، وجاوية لما يُكسب نكرا وفخرا، فأنشد متيقّنا ومتأسّفا، ما أنشده المأمون عند فقد[2] جارية الحسنى، بعداوة جواريه الأخرى:

اختلست ريحانتي من يدي	أبكي عليها آخر الأبد
كانت هي الإنس إذا استوحشت	نفسي من الأقرب والأبعد
وروضة كان بها مرتعي	ومنهلا كان بها موردي
كانت يدي كان بها قوتي	فاختلس الدهر يدي من يدي

وقالوا: والذي لا تدركه الأبصار، وهو يدرك الأبصار، هذه تصانيف من ليس يلتزم الصحة، بل جامع كل يابسة ورطبة، فليس لها الاعتبار، ولا لها قابلية أن تتوجه إليها الأنظار، وتشتغل بها الأفكار، فإن من لا يكون بصحة ما ينقله ملتزما، ولا بعبرة ما بكتبه مهتما، لا يأمن الرجل من أن يقع بمطالعة كتبه في المغلّطة، ويزل قدمه في المزلقة، كما تدل عليه عبارة نصاب الاحتساب، في الباب الثالث والثلاثين المعقود لبيان الاحتساب في باب العلم والمعلّم.

في الظهيرية قال الشيخ الإمام صدر الإسلام أبو اليسر: نظرت في الكتب التي صنّفها المتقدّمون في علم التوحيد، فوجدت بعضها للفلاسفة مثلا إسحاق الكندي والإسفرائيني وأمثالهما، وذلك كله خارج عن الدين المستقيم، وزائغ عن الطريق القويم، لا يجوز النظر في تلك الكتب، ولا يجوز إمساكها؛ لأنها مشحونة من الشرك والضلال.

قال: وجدت أيضًا تصانيف كثيرة في هذا الفن للمعتزلة مثل عبد الجبار والجبائي والكعبي والنظام وغيرهم، لا يجوز إمساك تلك الكتب، والنظر فيها لئلا يحدث الشكوك، ولا يتمكن الخلل في العقائد، وكذلك المجسمة صنّفوا في هذا الفن كتبا مثل

(١) من الهبوط.

(٢) موت.

محمد بن الهيصم وأمثاله ، لا يحل النظر فى تلك الكتب ، ولا إمساكها .

وقد صنّف الأشعري كتبًا كثيرة لتصحيح مذهب المعتزلة ، ثم إن الله لما تفضل عليه بالهدى صنف كتابًا ناقضًا لما صنف لتصحيح مذهب المعتزلة ؛ إلا أن أصحابنا من أهل السنة خطأه في بعض المسائل ، فمن وقف على المسائل التى أخطأ فيها أبو الحسن ، وعرف خطأه ، فلا بأس بالنظر في كتبه وإمساكها .

قال العبد -أصلحه الله- : ولما اطلعت على هذه الرواية الناطقة ، بأن كتب المعتزلة المشتملة على بيان اعتقادهم ، وبيان مذهبهم الخبيث ، لا يجوز إمساكها في البيت ، وكان عندي "الكشاف" للزمخشري ، وفيه مذهب الاعتزال في كل صفحة وورق ، فأخرجت عن بيتي ، وما بعته بثمن مخافة أن يحرم ثمنه أيضًا ، أو يكره كحرمة ثمن الخمر والميتة والخنزير -انتهى- .

فيا أيها الناصر القائم بانتصار الحق ، والعازم باشتهار الصدق ، انصرني لا فضّض الله فاك ، وادفع عني وإن نفسي فداك ، لكن لا تمكر لي مكرًا ، يحسن عليّ وزرًا ، ولا تنسب إليّ ما يستنكفه من هو من أهل العقل والفضل ، ولا تنكر على من جعلني موصوفًا بأوصاف أهل الفضل والعقل ، ولا تختر الغدر والمكر ، فاحذر ، فإن المؤمن لا يلدغ مرتين من جُحر .

ولقد نصحتك إن قبلت نصيحتي والنصح أرخص ما يباع ويوهب

ولئن لم تقبل لأوقعنك في ما يكرب ويُتعب ، وأجزينك كما جوزي مجير أم عامر[1] ، وإني على ذلك لقادر .

قوله : عند قولي : أرأيت لو كان في "كشف الظنون" ، أو في كتاب آخر أن السماء

---

(١) ذكر من حديثه أن قومًا خرجوا إلى الصيد في يوم حارّ ، فعرضت لهم أم عامر -وهي كنية الضبع- فطردوها ؛ فأتعبتهم حتى ألجأوها إلى خيمة أعرابي ، فخرج إليهم الأعرابي ، وقال : ما شأنكم؟ فقالوا : صيدنا وطريدتنا ، فقال : كلا والذي نفسي بيده لا تصلون إليها ما ثبت قائم سيفي بيدي ، فرجعوا ، وقام الأعرابي إلى لقحة له فحلبها ، ثم قرب إلى الضبع ذلك اللبن والماء ، فأقبلت مرة تلغ من هذا ، ومرة من هذا ، حتى عاشت واستراحت ، فبينما الأعرابي نائم ، إذا وثبت عليه ، فبقر بطنه ، وشربت دمه ، وأكلت حشوته وتركته ، فضرب به المثل ، وقيل : فلان كمجير أم عامر ، كذا أخرجه البيهقي في آخر شعب الإيمان عن أبي عبيدة معمر بن المثنى عن يونس بن حبيب

تحتنا، وأن الأرض فوقنا . . . إلخ، جوابه من وجوه:

الأول: أنه فرق بين هذه الأقوال المذكورة، وبين أخبار المواليد والوفيات، فإن الأول معلومة علمًا يقينًا بالضرورة العقلية أو الحسّية بخلاف الآخر.

الثاني: التزام أنه يجوز نقل أمثال الأقوال المذكورة من غير تنبيه، فإن بطلانها أجلى وأظهر من أن يحتاج إلى التنبيه عليه.

أقول: لا فرق بين هذه الأقوال، وتلك الأقوال في حصول العلم القطعي بالبطلان، عند أرباب الشأن، ولا عبرة لوجود الفرق عند من ليس له تبحّر له في الفنون، ولا علوّ الشأن، والتزام جواز نقل الباطل من غير تنبيه، عجيب عند كل وجيه، بل لا يقول به إلا السفيه غير النبيه.

قوله: لفظ "مني" يفيد أنك بريء من نفسك . . . إلخ، أقول: هذا مبنيٌّ على سوء الفهم، وقلة العلم، فإن لفظ "مني" في قولي: لكني إن شاء الله مني بريء، متعلّق بالمشيئة لا بالبراءة.

قوله: لا شك أن هذه الدعوى يعني أن صاحب "الإتحاف" ملتزم للصحة لم تثبت بعد، أقول: بل تثبت بالحجة القاطعة والبينة الساطعة.

قوله: عند قولي: هل يجوز لفاضل أن يصدر في كلامه أمور غير واقعيّة ومعارضات صريحة . . . إلخ، هناك أمران: أحدهما: نقل أمور غير واقعية متعارضة في كلامه.

وثانيهما: التكلّم بأمور غير واقعية متعارضة، والمتحقّق في كلام صاحب "الإتحاف" هو الأول دون الثاني، وغير الجائز هو الثاني دون الأول.

أقول: هذا لا يفيدك الخلاص، ولا يعطيك المناص، ولا يحفظك من تعاقب الناس، فإن كلا من الأمرين ممنوع بلا وسواس، ومن ارتكب أحدهما، يقال: إنه مُغفّل وناسٍ[1]، ومضلّل وعاصٍ[2]، ولولا حرمة نقل أمور غير واقعيّة، وأمور متساقطة ومتعارضة، لم تحرم رواية الأحاديث الموضوعة، ونقلها من دون التنبيه على كونها موضوعة، وهو خلاف ما دلّت عليه كلمات الأئمة.

---

(١) من النسيان.

(٢) من العصيان.

قال ابن الصلاح في مقدمته المشهورة : اعلم أن الحديث الموضوع شرّ الأحاديث الضعيفة، ولا تحل روايته لأحد علم حاله في أي معنى كان إلا مقرونًا ببيان وضعه، بخلاف غيره من الأحاديث الضعيفة التي يحتمل صدقها في الباطن -انتهى- .

وقال العراقي في شرح الألفية : لم يجيزوا لمن علم أنه موضوع أن يذكره برواية، أو احتجاج، أو ترغيب إلا مع بيان أنه موضوع -انتهى- .

وقال النووي في تقريبه : تحرم روايته مع العلم به إلا مبيّنًا -انتهى- .

وقال مسلم بن الحجاج في ديباجة صحيحه : الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها من المتّهمين أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه، والستارة في ناقليه، وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل التهم، والمعاندين من أهل البدع -انتهى- .

وقال النووي في شرحه : تحرم رواية الحديث الموضوع على من عرف كونه موضوعًا، أو غلب على ظنه وضعه، فمن روى حديثًا علم، أو ظن وضعه، ولم يبين حال روايته ووضعه، فهو داخل في هذا الوعيد مندرج في جملة الكاذبين على رسول الله ﷺ -انتهى- .

وقال أبو عبد الله الذهبي في ميزان الاعتدال في ترجمة أبي نعيم أحمد بن عبد الله الإصفهاني : لا أعلم لهما أي لأبي نعيم ومعاصره ابن مندة ذنبًا أكبر من روايتهما الموضوعات ساكتين عنها -انتهى- .

وأما ما عرض لناصرك من الاستناد بقولهم المشتهر : نقل كفر كفر نباشد يعني نقل الكفر ليس بداخل في الكفر، فبطلانه ظاهر على كل ماهر، فإن عدم كون نقل الكفر كفرًا أمر آخر، وعدم حرمته أو كراهته أمر آخر .

، لا يجوّز أحد من المسلمين والمسلمات نقل الكفريات ساكتًا وصامتًا من دون أن تكون هناك قرينة مقالية، أو حالية، تدل على كونه باطلا وعاطلا .

قوله : المنقول نوعان : أحدهما : ما يكون إلى إثباته لنا سبيل مع قطع النظر عن النقل، وثانيهما : ما لا يكون لإثباته لنا سبيل مع قطع النظر عن النقل .

والقسم الأول مما يتأتّى من الناقل التزام صحة المنقول، والثاني مما لا يتأتّى من

الناقل التزام صحة المنقول، نعم! يجب على الناقل تصحيح النقل في القسمين، أقول: قد مرّ ما يكفي لدفعه غير مرة.

قوله: ظاهر حديث: «لا تشدّ الرحال» وأقوال جماعة من المحققين كالإمام مالك والجويني والقاضي توافق في هذا البحث ابن تيمية، أقول: قد فصلنا ما يكفي لبطلانه في السعي المشكور والكلام المبرور.

قوله: أي ذنب في نقل الكفر والباطل بدون التزام الصحة، أقول: هذا لا يقوله مسلم ومسلمة، فضلا عن معلّم ومعلّمة، ومتعلّم ومتعلّمة.

قوله: أما صاحب "الإكسير" محقق لا يقلد أحداً، بل يرى التقليد محرماً، أقول: نعم! يرى تقليد حضرات الأئمة المجتهدين حراماً، ويرى تقليد صاحب "الكشف" وغيره من غير الناقدين مباحاً، بل واجباً.

قوله: كون صاحب "الإتحاف" ملتزماً للصحة غير مسلم، والحاسد الباغض لم يقم دليلا على ذلك، أقول: سبحان من قسم الفهوم والأحلام، ورزق كلا من عباده حظاً من الأفهام، فمن مستكثر ومن مقلّ، ومن مستبصر ومن مُضلّ.

هلمّوا يا أهل النّهى! واستمعوا يا أهل الحجى! هل قرع سمعكم خبر ناصر يكون ناسراً وكاسراً، وقاصراً وقاشراً، ينفخ أشداقه، ويقلّب أحداقه، ويصيح ويصول، وينيح ويحول، يتقوّل ويترقل، ويتغوّل ويتمحّل، ينصُر فيمكر، ويُنكر فيغدر، ويغضب فيُهذِ، ويكرب فيُغرغر، يجعل الرادّ على منصوره حاسداً وباغضاً، ويعد نفسه ماجدا وشاخصاً[1]، يحلف بالله العظيم، أن منصوره ليس بمختار لطريقة الكريم، ويخرجه من عداد ملتزمي التصحيح والتلويح، ويهتمّ في إخراجه من زمرة مهتمّي الترجيح والتنقيح، ويعرّض عليه إنه لم يقرأ كتاب التهذيب والتقريب، والتنقيح والتوضيح، والتلويح والترجيح، لا يعرف الصحيح من المقصور، ولا المرفوع من المجرور، ولا المعروف من المنكر، ولا المعروف من المستنكر، ولا المعرب من المبني، ولا المُعْرَب من المرميّ، ويشهد بأنه ليس من أهل القوة والبأس، يدخل المضائق بعزه، ويرجع منكوس الرأس.

أفّ على مثل هذه النصرة التي تجعل منصوره من أهل الغُدرة، وكتابه كُدرة،

(١) مرتفعاً.

وحقيقته مدرة، والليل إذا أدبر[١]، والصبح إذا أسفر، إنها[٢] لإحدى الكُبَر[٣]، تتعجب منه أفاضل البشر، ألا تعجبون من صنيع هذا الطالب، يطلب دليلا على كون صاحب الإتحاف عالي المناقب، وغالي المناصب ملتزمًا للصحة، ومهتمًا بالثقة، ويسمّي من بعده من ملتزمي الصحة بالأسماء المستقبحة، والذي خلق الخلق فسوّى، والذي قدر فهدى، هذا لا يتيسّر إلا ممن يحج البيت، ولا يزور قبر المصطفى، صلّى الله عليه وعلى آله وصحبه ذوي المجد والعُلى، ويصير هاجيًا بعد ما يكون حاجيًا ومكابرًا، بعد ما يكون مناظرًا، فرحم الله الناصر والمنصور، ورحم الله الرادّ القاهر المبرور، وعفا الله عنهم القصور والفتور، وأزال عنهم الغدر والمكر والفخر والغرور، إنه عليم بذات الصدور، ومنه الهداية وإليه النشور، إعلام نختم به الكلام في هذا الباب، متوكّلا على ملهم الصواب.

اعلم أن الباب الثاني من "التبصرة" مملوء من مثل هذه اللغويات التي رددناها، وليس فيه شيء سوى السبّ والشتم، والهمز واللمز، وقد أعرضنا عنها، فلا حاجة لنا إلى ردّنا في الأقوال المذكورة فيها، لبطلانها بمثل ما ذكرناها.

ولستُ أنا ممن يكثر الكلام من غير فائدة، ويطيل المرام من غير منفعة، ولا يكون قصدي مجرد تسويد الأوراق، وإن كان بالشقاق والنفاق، ولا مجرد تكثير السواد، وإن كان موجبًا للعناد، ولا مجرد جعل التأليف كبير الحجم، وإن كان ماليًا لألف سقم، ولا التشهير بين العباد، بأني فاضل عماد، ولا تحقير أحد من طوائف المردود والرادّ، وغير خاف على من طالع "التبصرة"، إن أكثر ما فيها من قبيل الأقوال المهملة، لا تفيد تذكرة، ولا تبصرة.

---

(١) اقتباس من سورة المدثر.

(٢) أي التبصرة.

(٣) جمع كبرى أي: أحد الدواهي والبلايا العظيمة.

الباب الخامس
في ردّ ما في الباب الثالث من «التبصرة»

اعلم أن ناصرك المختفي بالملقّب بـ الهاجي[1] غير الزائر لقبر النبي المُقتفي، قد عقد بابًا في ذكر أغلاطي، وأنا من أكثرها، بل من كلها بريء، لا أكون بمثل ذلك مطعونًا، ومرهونًا عند كل تقيّ وذكيّ، وأكثرها بل كلها مما يتعلق بالألفاظ والنقط والحروف، ولا يضيع أوقاته بمثله إلا الصبي الذي لا تميز له بين العظم والغضروف، ولا له على محاورات العلماء ومباحثات العقلاء وقوف، بل له عند كل يابس ورطب وقوف، وعلى كل قشر ولُبّ عكوف.

وهو من أمثال الذين قال فيهم قعنب بن ضمرة الغطفاني:

إن يسمعوا ريبة طاروا بها فرحًا ... مني وما سمعوا من صالح دفنوا

صمّ إذا سمعوا خيرًا ذكرتُ به ... وإن ذكرتُ بشر عندهم أذنوا[2]

وأنا بفضل ربي، ممن قال في حقه المتنبي:

كم تطلبون لنا عيبًا فيعجزكم ... ويكره الله ما تأتون والكرم

ما أبعد العيب والنقصان من شيمي[3] ... أنا الثريا وذان الشيبُ والهرم

وأعجب منه خلطه في سرد الإيرادات فتارة يرد عليّ، وتارة على والدي المرحوم، وينسبه إليّ، ولقد ضحك كل من رأى كلامه المختبط، ومرامه المختلط، تعجبًا من صنيعه غير المرتبط، وطريقه غير المقتسط.

ولولا سفه السفهاء وحمق الحمقاء، وجهل الجهلاء الذين لا يميزون بين العقلاء وغير العقلاء، يظنون كل من تعمم بالعمامة، إنه من أصحاب النباهة، وإن كان على رأسه ألف حمل من الخباثة والجهالة، ويرون كل من تزيّى بزيّ العلماء، إنه من العقلاء، وإن كان رئيس السفهاء، ورأس الحمقاء، لكان الإعراض عن الاشتغال بالجواب عن

---

(١) من الهجو.

(٢) أي استمعوا.

(٣) شيمة: عادت وخصلت

حريًا، وطيّ الكشح عنها حقيًا.

وما أحسن قول أثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي:

عداتي لهم فضل عليّ ومنّة فلا أذهب الرحمن عني الأعاديا

هم بحثوا عن زلّتي فاجتنبتها وهم نافسوني فاكتسبت المعاليا

وكثيرًا أنشد قول المتنبي الفرد في ديوانه المفرد:

وأكبر نفسي من جزاء بغيبة[1] وكل اغتياب جهد من لا له جهد

وارحم أقوامًا من العيّ والغبا وأعذر[2] في بغضي لأنهم ضدّ

ولنذكر ههنا إيراداته التي أطال الكلام فيها من غير طائل، مع الجواب عنها على وجه اختصار غير عاطل، فإن التطويل من غير ضرورة، يعد عند الأفاضل قاذورة، لا يحبه إلا من عجز عن الأمهات والنكات، فاكتفي بالمزخرفات والمغلطات.

فعلم أن من جملة إيراداته أني عدّيت فعل التاريخ إلى المفعول الثاني بنفسه في كثير من المواضع في "إبراز الغي" بقولي: أرخ وفاته سنة كذا وكذا مع أنه متعدّ بالباء.

وهذا الإيراد قد كرره ناصرك بمواضع عديدة، وجعله إيرادات كثيرة، وهذا الصنيع عند النبلاء شنيع، ومن جملة إيراداته الإيرادات المتعلقة بصلات الأفعال غير فعل التاريخ.

والجواب عنها بوجوه:

أحدها: أن التسامح في مثل هذا من العلماء شائع ذائع، لا يطعن عليهم بهذا ميلا منهم إلى جانب المعنى، من غير التفات إلى دقائق متعلقة بالمبنى.

والثاني: أن استعمال بعض الحروف في موضع بعضها الآخر غير مستنكر، بل هو واقع في كلام الرب الأكبر.

والثالث: أن التضمين باب واسع في كلام العرب، وقد وقع كثيرًا في كلام الرب، انظر إلى قول سعد الدين التفتازاني في "التلويح" حاشية "التوضيح" عند قول صدر الشريعة.

وفقني الله... إلخ التوفيق جعل الأسباب متوافقة، ويعدى بـ"اللام"، وتعديته

---

(١) بدگوئی.

(٢) معذور می‌دارم.

بـ"الباء" تسامح، أو تضمين لمعنى التشريف، والمصنف كثيرًا ما يتسامح في صلات الأفعال ميلا منه إلى جانب المعنى -انتهى-.

وإلى قوله في موضع آخر: تعدية البلوغ بـ"إلى" لجعله بمعنى الوصول والانتهاء -انتهى-.

وإلى قوله في موضع آخر: الإيداع متعدّ إلى مفعولين، وإنما عدّاه بـ"في" تسامحا، أو تضمينًا بمعنى الإدراج والوضع -انتهى-.

وإلى قول عبد الله اللبيب في حواشي "التلويح": للقوم في التضمين مذهبان: ذهب بعضهم إلى أن الفعل المذكور في معناه الحقيقيّ مع حذف حال مأخوذ من فعل آخر يناسبه بمعونة القرينة اللفظية، فهو من قبيل الحذف، واللفظ الذي هي قرينة المحذوف لما علق في الظاهر بالمذكور، فكان المحذوف اعتبر في ضمنه سمّي تضمينًا، هذا هو مختار الشارح في حواشيه على "الكشاف" في تفسير قوله تعالى: ﴿يؤمِنُونَ بِالغَيبِ﴾ اعلم أن التضمين قد يكون ليصير المتعدّي قاصرًا لقوله تعالى: ﴿فَليَحذَرِ الَّذِينَ يُخالِفُونَ عَن أمرِه﴾ فإنه يقال: يخالفونه، لكن ضمن معنى يخرجون، فصار قاصرًا، ثم عدّي بـ"عن"، وكقوله تعالى: ﴿أذَاعُوا بِه﴾ فإنه يقال: أذاعوه، لكن ضمن معنى تحدّثوا، فصار قاصرًا، ثم عدّي بـ"الباء"، وكذا أصلح لي في ذريتي، ولا يسّمعون إلى الملأ الأعلى، وسمع الله لمن حمده، وقوله:

تجرح في عراقيبها نصلي

فإنها ضمنت بارك ولا يصغون واستجاب ويفصد، وإلا فالاستعمال أصحله، ويسمعون وسمعه ويجرحه.

وقد يكون لتعدية القاصر نحو ﴿سَفِهَ نَفسَهُ﴾ لتضمن معنى أهلك، وقد يكون لتعدية متعدّي إلى واحد فقط، إلى الثاني بلا واسطة كقوله تعالى: ﴿وما تَفعَلُوا مِن خَيرٍ فَلَن يكفَرُوه﴾ أي لن يحرموا ثوابه، أو بواسطة الحرف كقوله تعالى: ﴿وَاللهُ يَعلَمُ المُفسِدَ مِنَ المُصلِحِ﴾ أي يميز.

وقد يكون لتعدية المتعدّي بنفسه بالحرف، وهو الذي يصير المتعدّي به قاصرًا، ثم يعدّي بالحرف، وأمثلته أمثلته، وقد يكون لتعدية المتعدّي بحرف بحرف آخر كقوله

تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ﴾ أي يمتنعون من وطء نسائهم بالحلف، إذ لا يقال: حلف من كذا بل حلف عليه.

وقد يكون لتعدية المتعدّي بالحرف بنفسه، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ أي لا تنووا، والاستعمال لا تعزموا عليه، كل ذلك ذكره ابن هشام في مغنيه، وذهب آخرون إلى أن كلا المعنيين مراد في الجملة على طريق الكناية.

وقال السيد الشريف: الأظهر أن اللفظ في التضمين مستعمل في معناه الأصلي، فيكون هو المقصود أصالةً، لكن قصد بتبعيته معنى آخر مناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ أو يقدر لفظ آخر - انتهى كلامه ملخصاً.

وإلى قول البيضاوي في تفسيره المسمّى بـ"أنوار التنزيل" تحت قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ من سورة البقرة: تعديته بـ"الباء" لتضمنه معنى الاعتراف - انتهى -.

وإلى قوله في تفسير ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ﴾ من تلك السورة: أو من خلوت به إذا سخرت منه، وعدّى بـ"إلى" لتضمين معنى الانتهاء - انتهى -.

وإلى قوله: في تفسير ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ من تلك السورة: الإيلاء الحلف، وتعديته بـ"على"، لكن لما ضمن هذا القسم معنى البعد عدّى بـ"من" - انتهى -.

وإلى قوله: في تفسير ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ﴾ من سورة النساء: عدّاه بـ"عن" لتضمين معنى التجافي والتجوّز - انتهى -.

ومثله في هذا التفسير وغيره من كتب التفسير كثير، لا يخفى على ماهر التفسير، ولو شئت لأوردت منه القدر الكثير، لكني لست ممن يقصد ازدياد حجم الكتاب بإيراد الشواهد الجزئيّة والأمثلة، مما لا ينفع إلا النفع اليسير.

وإلى قول ابن هشام النحوي في "المغني": مذهب البصريّين أن أحرف الجر لا تنوب بعضها عن بعض بقياس، وما أوهم ذلك، فهو عندهم إما مأوّل تأويلا يقبله اللفظ كما قيل في ﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾: إن "في" ليست بمعنى على، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحالّ في الشيء، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدّى بذلك الحرف، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الأخير هو محمل الباب

كله عند الكوفيّين وبعض المتأخّرين، ولا يجعلون ذلك شاذًا، ومذهبهم أقلّ تعسفًا -انتهى-.

وإلى قوله في موضع آخر منه: قد يشرّبون لفظًا معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمّى ذلك تضمينًا، وفائدته إن تؤدّى كلمة مؤدّى كلمتين.

قال الزمخشري: ألا ترى كيف رجع معنى قوله تعالى: ﴿وَلا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُم﴾ إلى قولك: "وَلا تَقتَحِمهم عيناك" مجاوزًا إلى غيرهم ﴿وَلا تَأكُلُوا أموَالَهُم إلى أموَالِكُم﴾ أي ولا تضمّوها إليها آكلين -انتهى-.

ومن مثل ذلك قوله تعالى: ﴿الرَّفَثُ إلى نِسَاءِكُم﴾ ضمن الرفث معنى الإفضاء، فعدى بـ"إلى" مثل، وقد أفضى بعضكم إلى بعض، وإنما أصل الرفث أي يتعدّى بـ"الباء"، وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَفعَلُوا مِن خَيرٍ فَلَن يكفَرُوه﴾ أي فلن تحرموا ثوابه، ولذا عدّى إلى اثنين، لا إلى واحد.

وقوله تعالى: ﴿وَلا تَعزِمُوا عُقدَةَ النِّكَاحِ﴾ أي لا تنووا ولهذا عدّى بنفسه لا بـ"على"، وقوله تعالى: ﴿لا يَسمعونَ إلى المَلأ الأعلى﴾ أي لا يصغون، وقولهم: "سَمِعَ اللهُ لِمَن حمدَه" أي استجاب يعدّى سمع بـ"إلى" وبالكلام، وإنما أصله أن يتعدّى بنفسه مثل يوم يسمعون الصيحة، وقوله تعالى: ﴿وَاللهُ يَعلَمُ المُفسِدَ مِنَ المُصلِحِ﴾ أي يميز، فعدّى بـ"من" لا بنفسه، وقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤلُونَ مِن نِسَاءِهِم﴾ أي يمتنعون من وطء نساءهم بالحلف، فلذا عدّى بـ"من"، قال أبو الفتح بن جني في "كتاب التمام": أحسب لو جمع ما جاء منه لجاء منه كتاب يكون مئين أوراقًا -انتهى-.

فبهذا التحقيق الأنيق، الذي بالقبول حقيق، والعضّ عليه بالنواجذ يليق، طار كالطير الطيّار، وصار كالهباء المنثور والغبار، من جملة هفوات ناصرك الإيراد الأول المتعلق بقولي: قد كنت أوردت عليه في بعض تصانيفي من أنه كان ينبغي أوردت عليه على ما صدر منه... إلخ.

والإيراد الثاني المتعلق بقولي: ما كان ردي له بغضًا وعنادًا... إلخ من أن الردّ صلته بـ"على"، والإيراد الثالث المتعلق بقولي: حسبما يرد بعض العلماء بعضًا من أن صلة الردّ بـ"على"، والإيراد السادس المتعلق بقولي: بل توجه إلى الإصرار بما فيها من

أن صلة الإصرار بـ "على"، والإيراد العاشر المتعلق بقولي: واقف بهذا الردّ من أن صلة الوقوف بـ "على"، والإيراد الحادي عشر المتعلق بقولي: ولئن قام هو، أو واحد من ناصريه إلى الجواب... إلخ من أن صلة قام بـ "الباء"، والإيراد الثاني عشر المتعلق بقولي: إنه يقلد تقليدًا جامدًا لابن تيمية ونـ مذته من أن التقليد يتعدّى بنفسه، والإيراد الرابع عشر المتعلق بقولي: يأبى عنه العقل السليم من أن الإباء متعدّ بنفسه، والإيراد الخامس عشر المتعلق بقولي: إلا لردّه من أن الصواب للردّ عليه، والإيراد السادس عشر المتعلق بقولي: أحسن إحسانًا عظيمًا على أرباب التجارة من أن صلة الإحسان بـ "الباء"، أو "إلى".

والإيراد التاسع عشر المتعلق بقولي: أن يجنبني ويجنبه من أمثال... إلخ من أن لفظ "جنب" متعدّ بنفسه، والإيراد العشرون المتعلق بقولي: وأرّخ وفاته سنة اثنتين بعد تسعمائة من أن الصواب أن يقال: أرّخ وفاته بسنة... إلخ.

والإيراد الحادي والعشرون والثاني والعشرون، والسادس والعشرون، والثامن والعشرون والتاسع والعشرون والثلاثون، والثالث والثلاثون والخامس والثلاثون والسادس والثلاثون، والسابع والثلاثون والثامن والثلاثون والتاسع والثلاثون والأربعون، والحادي والأربعون والثاني والأربعون والثالث والأربعون، والرابع والأربعون والسادس والأربعون، والسابع والثامن والتاسع بعد الأربعين، والخمسون والواحد والثاني والثالث والرابع والتاسع بعد الخمسين المتعلق كلها بتعدية فعل التاريخ بنفسه، والثامن والخمسون المتعلق بقولي: من بلغ إلى هذه المرتبة من أن بلغ متعدّ بنفسه.

والستون والثاني والستون المتلعق كلاهما بفعل التاريخ، والثالث والستون المتلعق بقولي: تضحك عليه الطلبة من أن صلة الضحك بـ "الباء" و "من"، لا بـ "على".

والرابع والخامس والسابع والثامن بعد الستين، والخامس والسابع والثامن والتاسع بعد السبعين، والثمانون والحادي والثمانون والثالث والثمانون، والخامس والثمانون والثامن والتاسع بعد الثمانين، والتسعون والحادي والتسعون، والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع، والثامن والتاسع بعد التسعين المتلق كلها بفعل التاريخ،

والواحد والثاني والثالث والرابع بعد المائة المتعلق جميعها بالفعل المذكور، والسادس بعد المائة المتعلق بقولي: أشار ابن الهمام بقوة خلافها من أن صلة أشار بـ إلى، لا بـ الباء، والعاشر بعد المائة المتعلق بقولي: ظاهر كلامه ينادي على أنه... إلخ من أن النداء لا يتعدى بـ إلى، والحادي عشر بعد المائة المتعلق بقولي: فرّ عن المطر قام تحت الميزاب من أن صلة فرّ بـ من، والثاني عشر بعد المائة المتعلق بقولي: وقام لنصرة هذا الرأي ابن تيمية. من أن صلة قام بالباء، والثالث عشر بعد المائة المتعلق بقولي: قد قام نقاد فن الحديث والفقه لإبطال هذا الرأي، والرابع عشر بعد المائة المتعلق بقولي: صنّف في رده، والخامس عشر بعد المائة المتعلق بقولي: ملاه بزوائد، من أن ملأ متعدٍ بنفسه.

والسادس عشر بعد المائة المتعلق بقولي: أن يجيب عن ردها، والسابع عشر بعد المائة المتعلق بقولي: ويأتي في باب المنع الذي ذهب إليه شيخه دليلا كافيًا من الإتيان، بمعنى الإيتاء، تعديته بالباء، والثامن عشر بعد المائة المتعلق بقولي: إن أرد كتابه، من أن الصواب على كتابه. والتاسع عشر بعد المائة المتعلق بقولي: ينكرون عن هذا الرأي، من أن الإنكار متعد بنفسه، والعشرون بعد المائة المتعلق بقولي: بلوغي إلى بحث شد الرحال، من أن البلوغ متعد بنفسه، والحادي والعشرون بعدها المتعلق بقولي: عن رد بعض النصارى، من أن الصواب على بعض. والثاني والعشرون بعدها المتعلق بقولي: لرد ما أخذ منه، والسادس والعشرون بعدها المتعلق بقولي: من تنبيه لما قال: من أن الصواب على ما قال، والثامن والعشرون بعدها المتعلق بقولي: أنا لست بمدع بالعصمة، من أن الادعاء متعد بنفسه. والثلاثون بعدها المتعلق بقولي: لزم على أن أرده من أن الصواب أن أرد عليه. والرابع والثلاثون بعدها المتعلق بقولي: فقد رده على أحسن وجه.

والخامس والثلاثون بعدها المتعلق بقولي: رددت كثيرًا من مواضعه، والسادس والثلاثون المتعلق بقولي: الحوالة إلى "الكشف الظنون" من أن صلة الحوالة بـ على، والسابع والثلاثون المتعلق بقولي: من ذكر مخالفاته بما في "الكشف"، من أن صلة المخالفة باللام، والثامن والتاسع بعد الثلاثين والأربعون والواحد والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع بعد الأربعين والمائة المتعلق بتعدية فعل التاريخ

بنفسه، والخمسون بعد المائة المتعلق، بقولي كيف يكون: دليلا لكون، من أن الصواب على كون، والثاني والخمسون بقولي: بعيد عن شأن العلماء لا سيما لمن يدعي الهداية، من أن الصواب ممن يدعي، والسادس والخمسون المتعلق بقولي: ولما بلغ الكلام إلى هذا المقام من أن البلوغ متعد بنفسه. والسابع والخمسون المتعلق بفعل التاريخ والثامن والخمسون المتعلق بقولي: وهذا مما يقضي العجب من أنه لابد من زيادة إلى قبل العجب.

والتاسع والخمسون والستون بعد المائة، والحادي والستون المتعلق كلها بفعل التاريخ، والثاني والستون المتعلق بقولي: بل له دلائل من أن الصواب عليه. والثالث والستون المتعلق بقولي: فقد رد إعراضه، والخامس والستون المتعلق بتعدية التاريخ والسادس والستون المتعلق بقولي: وقد وقع مثل هذا الخطأ عن الكفوي، من أن وقع لا يتعدى بعن، والسابع والستون المتعلق بقولي: كلمات تقشعر بالاطلاع، من أنه ليست صلة الاقشعرار على ما ينبغي بالباء، والسبعون بعد المائة المتعلق بتعدية التاريخ، والثاني والسبعون المتعلق بقولي: ليست المسألة مما يحكم فيها لأحد الطرفين بالكفر، من أن الصحيح على أحد الطرفين. والخامس والسبعون المتعلق بقولي: أدخله الله في الدرجات العلية. من أن الإدخال لا يتعدى بـ"في"، والسابع والسبعون المتعلق بقولي: ممن يشير بالإيراد عليه من أن صلة أشار بإلى لا بالباء، والثامن والسبعون بعد المائة المتعلق بقولي: والمتكفل لرده منهاج السنة من أن الصحيح للرد عليه.

فانظر إلى هذه الايرادات الكثيرة التي سوّدت بها الأوراق الكثيرة، كيف بطلت بكلمات يسيرة، ولم يبق لها أثر ولا خبر، وعدّت حقيرة، كيف لا ومثل هذه الايرادات لا يتحصل إلا من خيالات الأطفال، فدفعها سهل على الرجال، فإن خيال الأطفال سريع الزوال ليس له استقرار ولا استقلال.

ومن جملة إيراداته اللغوية الايراد الرابع المتعلق بقولي في "إبراز الغي" في صفحة: وأفادت الخلائق ونفعت مع قولي: ومن المعلوم أن مثل هذه الأمور مفسدة لخلق الله ومضلة لعباد الله... إلخ، ومع قولي: وهل هذه التسويدات المشتملة على أمور كاذبة كذبًا قطعيًا نافعة للبرية أو مضرة للخليقة، من أن هذا تناقض فاحش ومعارضة ظاهرة،

وجوابه ظاهر على كل ماهر، فإن الإفادة والنفع من وجه لا ينافي الإفساد والإضلال والتخريب من وجه، بل النفع اليسير أيضًا، قد يجتمع مع الضرر الكثير جزمًا، فتصح نسبة النفع والضرر إلى مثل هذا قطعًا.

ومن جملة إيراداته الطفلية ما أورده على قولي في "إبراز الغي": وما كان ردي له بغضًا وعنادًا، أن خبر كان ما ذا، فإن كان خبره متعلق الظرف فلا معنى لهذا الكلام، وإن كان خبره بغضًا وعنادًا لزم حمل البغض والعناد على الرد بالمواطاة. وأنت تعلم أنه مبني على غفلة ناصره عن إن كان قد يكون ناقصة، وقد يكون تامة، وسيلان ذهنه الناقص إلى الناقصة دون التامة.

ومن إيراداته اللهوية الإيراد الخامس المتعلق بقولي: فينقد ما في تصانيفها. من أن تأنيث الضمير عجيب، ولا يخفى عليك أنه مبني على ظن أنه راجع إلى صاحب "الإتحاف"، وهو رجل لا امرأة، وليس كذلك بل هو راجع إلى التصانيف المذكورة في القول السابق: في تصانيفه المتفرقة. والتصانيف في القول السابق جمع تصنيف بمعنى المصنَّف، وفي القول الثاني جمع تصنيف بالمعنى المصدري الذي هو فعل المصنِّف.

ومن إيراداته المهملة السابع المتعلق بقولي: ألفها الشيخ محمد بشير السهواني مؤلف الرسائل، من أن الموصوف معرفة، وصفته نكرة؛ لأن إضافة اسم الفاعل إلى معموله تكون لفظية، ولا يذهب عليك أنه مبني على الغفلة عن مختصرات الكتب النحوية، فضلا عن المطولات العلمية، فإنه ليس أن إضافة اسم الفاعل إلى معموله مطلقًا لفظية، بل هو مشروط بشروط، فلا تكون إضافته لفظية عند فقد تلك الشروط، وهذه المسألة يعلمها بتفاصيلها الأطفال عن الرجال، انظر كتب التفسير ما ذا وجّهوا به كون رب العالمين صفة للفظ الله الواقع في فاتحة كلام الرب القدير.

ومن إيراداته الباطلة الإيراد الثامن المتعلق بقولي: وأدرج فيه اسم أبي الفتح عبد النصير. من أن تذكير الضمير غلط فاحش، فإن الضمير عائد إلى الرسالة، والإيراد التاسع المتعلق بقولي: وأيًا ما كان ألفه الشيخ السهواني... إلخ من أن التذكير غلط، وأنت تعلم أن إرجاع الضمير بتأويل المذكور في مثل هذا المذكور مذكور في دفاتر الجمهور، فالغفلة عنه خطأ وقصور.

قال أبو البقاء عبد الله العكبري في "شرح ديوان المتنبي" في شرح قوله في مدح مساور بن محمد الرومي:

هذا الذي خلت القرون وذكره　　　وحديثه في كتبها مشروح

قال قوم: الضمير عائد إلى المذكور، كقول روبة:

فيها خطوط من سواد وبلق　　　كأنه في الجلد توليع البهق

أي كان المذكور -انتهى- دع ذلك كله، وانظر إلى قول المنصور في تفسيره المسمى "فتح البيان" عند تفسير قوله تعالى في سورة النحل: ﴿وَمِن ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ الآية إنما ذكر الضمير في منه لأنه يعود إلى المذكور -انتهى- فيا أيها المنصور! ازجر ناصرك على مثل هذا المذكور، وعزّره على هذا الفتور والقصور.

ومن إيراداته السخيفة الإيراد العاشر المتعلق بقولي: قد وقفت على بعض تحريرات صاحب "الإتحاف" كتبه إلى بعض الأحباب فيه ما يدل على أنه واقف بهذا الرد. من أن قوله: كتبه، وقوله: فيه إما صفة أو حال، على الأول يلزم عدم المطابقة بين الموصوف وصفته، فإن الموصوف معرفة، والصفة جملة في حكم النكرة، وعلى الثاني لابد من اتحاد زمان الحال، وعامله مع أن زمان الوقوف وزمان الكتابة متغايران: وغير خاف على البصير أنه ليس حالا من فاعل وقفت، بل من فاعل التحرير.

ومن جملة إيراداته الضعيفة الثالث عشر المتعلق بقولي: مثل هذا الصنع غير جائز. من أن لفظ هذه غلط، إذ لفظ الصنيع مذكر، ومبناه على عدم نظره مسودة "إبراز الغي"، فإن الموجود فيه هذا لا هذه باللفظ التأنيثي.

ومن جملة إيراداته الخبيثة الإيراد السابع عشر المتعلق بقولي: وهناك مسائل كثيرة تبع فيها ابن تيمية والشوكاني مع ضعف أقوالهم فيها. من أن ضمير الجمع غلط، والصواب أقوالهما، وغير مخفي على التقي الذكي أن إيراد ضمير الجمع في مقام ضمير التثنية جائز، إذا كان المقصود تعظيم الاثنين، وإرجاعه إلى الاثنين مع تبعهما وتلامذتهما المفهوم من الكلام حكمًا أيضًا جائزًا من غير شين.

ومن إيراده الكثيفة الإيراد الثامن عشر المتعلق بقولي: إن عبارته هذه توهم أن

الخفية مقتصرون على إثبات المعاصرة. لا محصل لها، والصواب منفردون بإثبات المعاصرة، وهو مبني على عدم فهم الاقتصار والتفرد، وعدم ملاحظة سياقه الدال على نفي الاقتصار لا نفي التفرد.

ومن إيراداته القبيحة الإيراد الثالث والعشرون، والرابع والعشرون والخامس والعشرون، والواحد والثلاثون والثاني والثلاثون والرابع والثلاثون، والخامس والأربعون، والواحد والستون والتاسع والستون والسبعون، والثاني والسبعون، والرابع والسبعون والسادس والسبعون، والثاني والثمانون والسادس والثمانون، والموفي للمائة والخامس بعد المائة المتعلقة بقولي في إبراز الغي: أرّخ به من أنه وإن كان صحيحاً، لكنه مناقض لما مرّ غير مرة من تعدية فعل التاريخ بنفسه. ولا يخفى على الأطفال أيضاً، فضلاً عن الرجال أولي النهى أن تعديه فعل يكون أصله التعدية بحرف بذلك الحرف في موضع، وتعديته بنفسه باعتبار تضمين ما يناسبه في موضعه لا يعد مناقضة عند أرباب المحاورة:

أقلّي اللوم عاذلُ والعتابن وقولي إن أصبتُ لقد أصابن

ومن إيراداته الرذيلة السابع والعشرون المتعلق بقولي: وهذا مما يقضي العجب العجيب، من أنه غلط والصحيح يقضي، ولا يذهب على الذكي التقي أن هذا تصحيح لما لا يكتبه الفاضل، ولا يرتضي، وأي شناعة فهم في لفظ يقضي حتى قضى بكونه غلطاً وصحة يقضي، إلا أن يكون غرضه أن الإفضاء يتعدى بإلى، وقد مرّ الجواب عنه مراراً، فتذكره لعلما يرتفع عنك الوهم الأوهى.

ومن إيراداته القبيحة الخامس والخمسون المتعلق بقولي: وهذا يفضي منه العجب. والسادس والخمسون المتعلق بقولي: وهذا يفضي إلى العجب على العجيب، من أنه غلط والصواب يقضي، وقد عرفت أنه باطل غير مرضي.

ومن إيراداته الشنيعة الإيراد السابع والخمسون المتعلق بقولي: فكيف تمكن دراته... إلخ من أن الفاء لا تدخل في جواب لما، ومبناه على الغفلة عن الكتب النحوية، فإن عدم دخول الفاء في جواب لما ليس باتفاقي صرّح به في المغني.

ومن إيراداته الكريهة [illegible] المتعلق بقولي: وقد ذكرنا ترجمته سابقاً

فتذكره، من أنه ينبغي أن يقال، فتذكرها. وقد عرفت أن إرجاع الضمير بتأويل المذكور صحيح من غير نكير.

ومن إيراداته البشيعة الإيراد الرابع والثمانون المتعلق بقولي: لما مات في تلك السنة، كيف ختم الفوائد في تلك السنة، من أنه مخالف لما تقدم من الجملة السابقة التي أتى فيها بالفاء في جواب لما، وغير مخفي على كل رجل وصبي أن إيراد الفاء في جواب لما أخذ بمذهب بعض النحاة، وعدم إيراده أخذا بمذهب جمهور النحاة لا يكون باعثا للطعن والعيب إلا عند الطعان اللعان مسوّد وجه الشيب.

ومن إيراداته المستقبحة السابع والثمانون المتعلق بقولي: وذلك هو المذكور في طبقات الحنفية للكفوي وغيره، من أن ضمير غيره إما أن يكون راجعا إلى الطبقات، فلا يصح تذكيره، وإما أن يكون راجعا إلى الكفوي، فيلزم أن يكون للمتأليف الواحد أي طبقات الحنفية مؤلفان، أو أكثر.

وسخافته غير مخفية على من يطالع الكتب المختصرة فضلا عن المطولة، فإن رجوع الضمير إلى كل منهما جائز بلا شبهة، أما إرجاعه إلى الطبقات فباعتبار تأويله بالمذكور أو الكتاب أو نحو ذلك، ومثله في عباراتهم شهير وكثير، كما لا يخفى على الماهر الذي هو لازمة التبحر مالك، وأما إرجاعه إلى الكفوي، وهو الأولى المرضي، فلأن طبقات الحنفية ليس علمًا لكتاب واحد صنفه رجل واحد، بل هو يطلق على كل كتاب ألف في تراجم الحنفية، وليس كتاب الكفوي موسومًا بـ طبقات الحنفية، فلا يلزم ما فهمه الناصر بفهمه القاصر، ولعمري هذا ظاهر على كل طالب العلم، فكيف خفي على هذا المدعي التبحر في العلم، ها أنتم هؤلاء حاججتم فيما لكم به علم، فلم تحاجون فيما ليس لكم به علم

ومن إيراداته المستشنعة الإيراد السابع بعد المائة المتعلق بقولي: لكن هذا ليس من التعصب والصلابة في شيء، من أن المعروف في مثل هذا المثال لفظ في موضع من الثانية، وهو ليس بطعن مطلقا، فإن إيراد غير معروف غير منكر لا شرعا ولا عرفا.

ومن إيراداته المستشنعة الإيراد الثامن بعد المائة المتعلق بقولي: من حرم سفر الزيارة جزء أيضا، من أن الإتيان بالفاء في جزاء من في هذا المقام واجب، فإن الجزاء فعل

ماض بتقدير قد لا تأثير للشرط فيه أصلا . . . إلخ، وهذا مبنى على عدم فهم أن من فى هذه الجملة موصولة، والتقدير أن الذى حرم سفر الزيارة أجازه أيضًا، فلا أثر ههنا للجزاء، ولا للفاء.

ومن إيراداته المستكرهة الإيراد التاسع بعد المائة المتعلق بقولى: مسألة زيارة خير الأنام كلام ابن تيمية فيه من أفاحش الكلام، من أن الصواب فيها، وهو مبنى على الغفلة عن رجوع الضمير بتأويل المسألة بالمبحث والمذكور، كما مرّ غير مرة.

ومن إيراداته المستنكهة الثالث والعشرون بعد المائة المتعلق بقولى: فى رسالة أظنها هداية السائل إلى أجوبة المسائل. حيث وجد فى النسخ المطبوعة هدية السائل، فقال: هذا غلط وأن اسمها هداية السائل، وهو مبنى على الغفلة وقلة الفطنة، فإن صاحب "الإبراز" غير غافل عن أن اسمها هداية السائل كتسمية الحبشى بالأبيض، وتسمية العالم بالجاهل، كما لا يخفى على من طالع مسودات التعليقات السنية على "الفوائد البهية"، ومقدمة "التعليق الممجد على موطأ محمد"، و"إبراز الغي" المكتوبة بخطه.

ومن إيراداته المسترذلة الرابع والعشرون المتعلق بقولى: ليس كل ناقل ينجى من الإيراد، من أن الصواب ينجو بالواو، وهو مبنى على عدم الواقفية على الصيغ الصرفية، ومثله لا يصدر إلا من عريض القفا عريض الوسادة، طويل اللحية طويل القامة، فإن ينجى مضارع مجهول من التنجية، أو من الإنجاء، وهو صحيح بلا امتراء.

ومن إيراداته المكروهة الخامس والعشرون المتعلق بقولى: إن مكة ليس بموجود، من أن الصواب ليست بموجودة، وهو مبنى على عدم التأمل فى أن التذكير جائز فى أمثال هذا الموضع بتأويل المصر ونحوه من غير تمحل.

ومن إيراداته المهجورة السابع والعشرون بعد المائة المتعلق بقولى: وهل مثل هذه التسويدات المشتملة على أمور كاذبة كذبًا قطعيًا نافعة للبرية أم مخربة للخليقة، من أن هذا غلط، والصواب نافع أم مخرب، فإن لفظ المثل مذكر، وهو مردود بأن المضاف اكتسب تأنيثًا من المضاف إليه، فجاز تأنيث خبره، انظر إلى قول السيد أحمد الحموى فى حاشية "الأشباه والنظائر" لابن نجيم المصرى فى شرح قوله فى ديباجته والصدور انشراحًا: الصدر مذكر، وأنث فى قول الأعشى:

وتشرق بالقول الذي قد أذعته   كما أشرقت صدر القناة من الدم

لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه، وقد تقصيت عما يكتسبه المضاف من المضاف إليه، وأوصلت ذلك إلى ثمانية عشر، ولم يسبقني أحد إلى ذلك، إذ غاية ما أوصلها الجمال بن هشام في المغني إلى عشرة والجلال السيوطي في الأشباه والنظائر النحوية إلى ثلاثة عشر، وقد نظمتها في أبيات:

ثمان وعشر يكتسيها المضاف من   مضاف إليه فاستمعا مفصلا

فتعريف تخصيص وتخفيف بعده   بناء وإعراب وتصغير قد تلا

وتذكير تأنيث وتصدير بعده   إزالة قبح والتجوز يا فلا

وظرفية جنسية مصدرية   وشرط وتنكير فلاتك مهملا

وتثنية جمع وقد تم جمعت   صحيحا من الأدواء على رغم من قلا

انتهى.

وإن شئت زيادة التفصيل في هذا المرام، فارجع إلى رسالتي خير الكلام تصحيح كلام الملوك ملوك الكلام.

ومن إيراداته المدحورة الإيراد التاسع والعشرون المتعلق بقولي: ولست أنا ممن يصلح كلامه وإن كان خطأ فاحشا، ويريد رفع الإيراد عن نفسه وإن لم يكن مرفوعا، حيث وجد في نسخته لفظ يزيد مقام يريد، فاعترض اعتراض البليد أن الصواب يزيد، ومثل هذا الإيراد لا يصدر إلا من يولع بالهمز واللمز ويزيد، ويصير متشبها بيزيد، ويقول لأنصاره وأعوانه: هل من مزيد، وإن كان موصوفا بالمريد.

ومن إيراداته المطرودة الحادي والثلاثون المتعلق بقولي: لكني إن شاء الله مني بريء من أن لفظ "مني" غلط، والصواب منه، وهو مبني على الغفلة عن أن "مني" متعلق بالنسبة لا بالبراءة، ومن إيراداته المزدولة الثاني والثلاثون بعد المائة المتعلق بقولي: عبارة الرقعة شاهدة على أنها مكتوبة من الخادم إلى المخدوم، ومن التلامذة إلى الأساتذة. من أن اختيار الجمع في الموضعين غلط واضح، ومبناه على الغفلة عما تقرر في كتب الأصول المرضية أن لام الجنس الداخلة على الجمع تبطل الجمعية.

ومن إيراداته المغسولة الثالث والثلاثون بعد المائة المتعلق بقولي: فإن اهتمام عالم

بقول تلميذه . . . إلخ ، حيث وجد في نسخته مقام بقول يقول فجعل يصيح ويصول ، وقال : إنه غلط والصواب بقول بالباء الموحدة ، ولا يخفى على أحد أن مثل هذا الإيراد لا يصدر إلا ممن تردد ويتعد ، وتشرد وتمرد ، وتجهل وتمحل ، وتطفل وتغفل .

ومن إيراداته المضعّفة الثامن والأربعون بعد المائة المتعلق بلفظة بهجة الأعاريب ، من أن هذا غلط ، بل اسمه بهجة الأريب كما في " الكشف " ، ولا ورود له مطلقًا على مؤلف " الإبراز " ، فإن مسودة " الإبراز " المكتوبة بخطه ليس فيها بهجة الأعاريب ، بل بهجة الأريب .

ومن إيراداته المقبحة الإيراد التاسع والأربعون المتعلق بقولي : ولو طوئع . . . إلخ حيث وجد في نسخته تو فأخذ يشنع ويقبح ، ويحكم بأن تو بالتاء الفوقية غلط والصواب ، ولعمري مثل هذا لا يصدر إلا ممن لا يعرف حروف الهجاء ، ويغترف من موارد الهجاء ، ويلقب بالهاجي والداجي ، والغافل والجاهل ، والطفل الغير البالغ والشيخ الغير البالغ إلى أعلى المبالغ ، والمتعصب المنهمك في الطعن والمُبالغ .

ومن إيراداته المزيّفة الحادي والخمسون بعد المائة المتعلق بقولي : فكل موضع ما لم يصرح فيه أنه من الكشف . . . إلخ ، من أن الصواب فكل موضع لم يصرح فيه بإسقاط ما ، وهذا إيراد من لا عرفان له بالفرق بين أنّى وأمّا ، ولا وما ، ولا علم له بمواقع استعمال ما ، ألم يخطر في قلبه أن ما في هذه الجملة بمعنى ما دام ، ولعله ظن أنها نافية ، فوقع في الإسقاط والانتقام .

ومن إيراداته المضللة الثالث والخمسون المتعلق بقولي : وما ذا يفعل في الأقوال المتخالفة فيما ليس فيه للعلماء إلا قوال واحد على ما مرّ ذكره ، حيث وجد في نسخته المطبوعة قوال مكان القول ، فأخذ يصوّل ويجول قائلا : إن القوال غلط ، والصواب قول ، ولعمري هذا طعن يشبه طعن القوالين النقالين الغفّالين البطّالين الطعّانين اللعّانين الهمّازين اللمّازين .

ومن إيراداته المشنعة الرابع والخمسون المتعلق بقولي : ولنمسك عنان القلم ، حيث وجد في النسخة المطبوعة : ولتمسك ، فأخذ السلوك على مسلك من يطلق لسانه ولا يمسك قائلا : إن التاء المثناة الفوقية غلط ، والصواب بالنون .

وهل مثل هذه الإيرادات يفيد عند من له عقل سديد، بل يورث إلى المضحكة، ويوجب المهلكة، ويكشف عن مقدار صاحبه في الفنون الدرسية، وكيفية استعداده في المناظرات العلمية.

ومن إيراداته المذلّلة الخامس والخمسون بعد المائة المتعلق بقولي: من شهر الجمادى الثانية، من أن الجمادى بالألف واللام غلط، فإن جمادى معرفة، ولا يخفى أن إدخال الألف واللام على المعارف غير مستنكر مطلقًا عند أهل النُّهى، كما لا يخفى على من له نظر في الكتب النحوية، والخطب العربية.

ومن إيراداته الواهية الإيراد الرابع والستون بعد المائة المتعلق بقولي: وهذا مما يقضي العجب، والإيراد التاسع والستون المتعلق بقولي: وهذا مما يقضي العجب من أن الصواب يقضي العجب، وهذا عجيب كل العجب، فإن الإفتاء بكون يقضي غلطًا، والقضاء بكون يقضي صحيحًا أمر عجب لا يعلم وجهه، ولا يعرف منشأه إلا سوء فهمه وعدم فهمه معنى الإقضاء، والفرق بين القضاء والإقضاء.

ومن إيراداته الزائغة الثامن والستون بعد المائة المتعلق بقولي: أو يذكر من مدحه، وأثنى عليه أيضًا من أن مرجع ضمير مدحه هؤلاء الأكابر وهو جمع، وهذا إيراد دفعه سهل على البله والصبيان، فضلا عن العلماء ذوي الشأن، فإن إرجاع الضمير إلى كل واحد ليس بمستبعد عند أحد، ولا يحكم بامتناعه أحد.

ومن إيراداته الفاسدة الحادي والسبعون المتعلق بقولي: فإن لكل فاه ميم، من أن الصحيح ميما، وهو مبني على جعله لفظ لكل فاه خبر مقدما لأن، ولفظ ميم اسما لأنّ، وهو خطأ على خطأ، بل الجملة بتمامها اسم، وخبره محذوف الرسم، وهو معروف، أو مشهور، أو نحو ذلك، فما يناسبه المقام، ويختاره السالك.

ومن إيراداته الكاسدة الثالث والسبعون والرابع والسبعون بعد المائة المتعلقان بقولي: أحدهما: الآيات البينات وآخرهما: دافع الوسواس، حيث وجد في نسخته المطبوعة أحدهما وآخراهما، فتفوه بما تفوه من أن الصواب إحداهما وأخراهما، ومثل هذه الإيرادات لا يرتضي به إلا الطفل الحائز للخرافات.

ومن إيراداته الخافضة السادس والسبعون المتعلق بقولي: ولعمري من فرعن مطلق

التقليد وقع في الحيرة في هلال العيد، من أنه غلط فاحش، فإن الإتيان بـ "الفاء" في جزاء من إذا كان ماضيًا لفظًا ومعنًى واجب، ولا شك أن الجزاء ههنا ماض لفظًا ومعنًى، أما كونه ماضيا لفظًا ظاهر، وأما كونه ماضيًا معنى فلأن الواقع أن الوقوع في الحيرة حصل قبل ذلك الكلام.

وهذا عجيب جدًا مبني على جعله لفظ وضع ماضيًا لفظًا ومعنًى، فهو من قبيل بناء الفاسد على الفاسد مع أن وقع في هذه الجملة، وكذا فرّ ماضي لفظًا، ومستقبل معنى، فهو نحو حديث: من آذى المسلمين في طرقهم وجبت عليه لعنتهم، أخرجه الطبراني من حيث حذيفة بن أسيد الغفاري، وحديث: من كنت خصمه خصمته يوم القيامة، أخرجه الخطيب، وحديث: من آوى يتيما أو يتيمين، ثم صبر واحتسب كنت أنا وهو في الجنة كهاتين، أخرجه الطبراني في الأوسط. وحديث: «من ابتلى من هذه البنات فأحسن إليهن كن له سترًا من النار»، أخرجه الترمذي والبيهقي والحاكم، وحديث: «من أثقل ثلاثة من ولده وجبت له الجنة»، أخرجه الطبراني، وحديث: «من أثنيتم عليه خيرًا وجبت له الجنة ومن أثنيتم عليه شرًا وجبت له النار»، أخرجه الحاكم وغيره إلى غير ذلك من الروايات النبوية، والمحاورات العربية، ووقوع واقعة الحيرة في هلال عيد الفطر في بلدة بهوفال في السنة السادسة والتسعين قبل هذا الكلام، لا يستلزم كون وقع ماضيا معنى في هذا الكلام، فإن هذا الكلام ليس خبرًا عن تلك الواقعة، بل أشير به إلى تلك الواقعة.

فانظر أيها المنصور! لا زلت في فرح وسرور إلى هذه الإيرادات المعدودة بعدد مائة وثمان وسبعين، التي سود ناصرك عشرة أوراق من "التبصرة" بكتابتها، وصرف مدة مديدة في استخراجها، وأتى في زعمه بالعجب العجاب، وافتخر به على أولي الألباب، وزعم بخياله الفاسد، وجنانه الكاسد أن هذه الكثرة تورث أني مُبرز أغلاطك، مزيل الغيّ، مؤلف "إبراز الغيّ"، معتبة ومضرة، ويجعله في أنظار العوام والخواص، وسائر الجنة والناس مطعونًا ومعيوبًا، كيف صارت في مدة قصيرة بكتابة أوراق غير كثيرة، كأعجاز نخل خاوية، هل ترى لها من باقية، وإن شئت قلتَ كأعجاز نخل مُنقعر بالجواب المنتصر.

وكيف صارت مشقة ناصرك الفاتر ضائعة وطاغية وباطلة وعاطلة، ولم يعب أحد من أرباب العقل الذكي، والفهم النقي صاحب "إبراز الغي" بمثل هذه التعويبات التي لا يستحسنها إلا صبيّ، أو بالغ غبي. وشيخ غوي، ومن يضلل الله، فلا هادي له، ومن يهده الله، فهو المهتدي، وما أحسن قول بعضهم:

وكم في البرية من عالم قوي الجدال دقيق الكلم

سعى في العلوم فلم يفد سوى علمه أنه ما علم

ولعمري لقد أتي ناصرك في هذا الباب من "التبصرة"، بما صار به مثلا في الأولى والآخرة اشتهر اسمه فيما بين الأمم كاشتهار البائل في بئر زمزم، فلا بارك الله فيه وفي أشياعه، ولا كثّر الله فيه وفي أشباهه. ويعجبني قول عبد الله بن سليمان بن وهب:

كفاية الله خير من توقينا وعادة الله في الماضين تكفينا

كاد الأعادي فلا والله ما تركوا قولا ولا فعلا، وتنفينا وتهجينا، ولم نزد نحن في سرّ وفي علن على مقالتنا يا ربّنا اكفينا، فكان ذلك ورد الله حاسدنا، بغيظه لم ينل تقديره فينا.

ثم ذكر ناصرك إيرادات أخرى على تحقيقاتي المتفرقة في تأليفاتي المتشتة، وتدقيقات والدي الماجد في ترصيفاته المختلفة، ولنُسمعك بطلانها مفصلا وطغيانها مشرحًا.

منها: الإيراد على قولي في "التعليق الممجد على موطأ محمد" عند ذكر مشايخ السند: والسيد محمود أفندي الألوسي مفتي بغداد مؤلف التفسير المشهور بـ روح البيان من أن هذا تحريف، فإن اسم تفسير ذلك السيد روح المعاني لا روح البيان، ولا يخفى على ذي الفطنة أن التسمية غير الشهرة، فكونه مسمّى بـ "روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني" لا ينافي شهرته بالثاني.

ومنها: الإيراد على أول الوجوه التي ذكرتها في "التعليق الممجد" لترجيح "موطأ مالك" برواية محمد على "موطأ مالك" برواية يحيى الأندلسي، وهو أن يحيى الاندلسي إنما سمع الموطأ بتمامه من بعض تلامذة مالك، وأما مالك فلم يسمعه عنه بتمامه، بل بقي قدر منه، وأما محمد سمع منه بتمامه، ومن المعلوم أن سماع الكل من مثل هذا

الشيخ بلا واسطة أرجح من سماعه بواسطة بقوله : سمع يحيى المصمودي الموطأ من مالك كله بلا واسطة إلا بابين من كتاب الاعتكاف وشيئاً، وما فاته من سماع الموطأ بلا واسطة لم يسمعه محمد، فإنه ليس له وجود في "موطأ محمد"، فلا يصلح ما ذكره وجهاً للترجيح.

وجوابه ظاهر على كل ماهر، فإن ما ليس له وجود في "موطأ محمد" خارج عن البحث، وإنما البحث فيما هو الموجود في "موطأ يحيى" و "موطأ محمد"، ومن المعلوم أن كل ما هو في "موطئه" من رواياته عن مالك هو من مسموعاته بلا واسطة، وليس أن كل ما هو في "موطأ يحيى" من رواياته عن مالك هو مسموعه بلا واسطة، بل قدر منها بواسطة، وهذا القدر يكفي للترجيح عند أرباب الأفهام الصائبة، فاستقام الوجه الأول من غير شبهة، واندفع ما أورد عليه بلا مرية.

ثم أورد على الوجه الثاني الذي ذكرته وهو أنه قد مر أن يحيى الأندلسي حضر عند مالك سنة وفاته، وكان حاضراً في تجهيزه، وأن محمداً لازمه ثلاث سنين في حياته، ومن المعلوم أن رواية طويل الصحبة أقوى من رواية قليل الملازمة. من أن بعد تأليف الموطأ قد وقع من مؤلفه كثير من المحو والنقصان، فأرجح الروايات ما كان آخرها، وهو رواية يحيى، فإنه حضر عند مالك سنة وفاته.

ولا يخفى على كل جامع أن ما ذكر، ليس بضار ولا نافع، فإن ما ذكره وجه مستقل لترجيح "موطأ يحيى" على غيره، وهو لا يضر ما ذكرته، فإني لا أدعي أن "موطأ محمد" مرجح من جميع الوجوه، وأنه ليس لـ "موطأ يحيى" ترجيح بوجه من الوجوه حتى يضرني ذكر وجه الآخرية والأقدمية، وإنما غرضي ذكر ترجيح "موطأ محمد" على "موطأ يحيى" وغيره بوجوه ذكرتها، وإبداء وجه آخر لا يردها، فبذكر حديث المحو والإثبات: لا يندفع ترجح رواية طويل الصحبة بالشيوخ الأثبات، وإنما يندفع لو ادعى أن محمداً لم يكن طويل الصحبة، أو قيل: بعدم تسليم ترجح طويل الصحبة، وأنى له ذلك، ومن تفوه بذلك وقع عليه اسم الهالك.

انظر إلى قول الحازمي في مفتتح "كتاب الناسخ والمنسوخ"، وهو من أجل كتب صنفت في هذا الباب عند الشيوخ: الوجه الحادي عشر أن يكون أحد الراويين أكثر

ملازمته بشيخه، فإن المحدث قد ينشط تارة فيسوق الحديث بتمامه على وجهه، وقد يتكاسل في الأوقات، فيقتصر على البعض، أو يرويه مرسلا إلى غير ذلك من الأسباب، وهذا الضرب يوجد كثيرا في حديث مالك بن أنس، ولهذا قدمنا يونس بن يزيد الأيلي في الزهري على النعمان بن راشد وغيره من الشاميين من أصحاب الزهري، لأن يونس كان كثير الملازمة للزهري حتى كان يزامله في أسفاره، وطول الصحبة له زيادة تأثير، فيرجح -انتهى-.

ثم أورد على الوجه الثالث الذي ذكرته، وهو أن "موطأ يحيى" اشتمل كثيرا على ذكر المسائل الفقهية، واجتهادات الإمام مالك المرضية، وكثير من التراجم ليس فيه إلا ذكر اجتهاده، واستنباطه من دون إيراد خبر، ولا أثر بخلاف "موطأ محمد"، فإنه ليست فيه ترجمة الباب خالية عن رواية مطابقة لعنوان الباب، موقوفة كانت أو مرفوعة بقوله: إن "موطأ محمد بن الحسن" أيضا مشتمل على كثير من آراء أهل الرأي.

ولا يخفى على صاحب الإنصاف ما فيه من الاعتساف، فإن اشتمال "موطأ محمد"، وكذا "صحيح البخاري" وغيرهما على الآراء والمسائل الاجتهادية لا ينكره أحد، وليس هو باعثا للطعن عند أحد. إنما الكلام في أن "موطأ يحيى" فيه آراء كثيرة، و"موطأ محمد" فيه آراء غير كثيرة، أي بالنسبة إليها، وإن كانت كثيرة في نفسها، وليست ترجمة في "موطأ محمد" خالية عن خبر، أو أثر مطلقا، وإن كان متضمنا لرأي أيضا، فكل موضع فيه قال محمد، أو قال أبو حنيفة: كذا، فالأثر أو الخبر موجود فيما بعده أو فيما مضى، ولا نجد فيه موضعا من أوله إلى آخره ذكر فيه الرأي المجرد بنفسه إلا أن تجد قبله، أو بعده خبرا أو أثرا، ولا كذلك "موطأ يحيى الأندلسي"، فإن كون الآراء المالكية فيه كثيرة غير مخفي، وكم من باب ليس فيه إلا قال مالك: كذا وكذا. حتى إن ناظر أبواب المعاملات منه في أول وقوع نظره على كذا وكذا، يتحير في أنه من الكتب الحديثية أو من الكتب الفقهية، ولا شك أن اشتمال الكتب الحديثية على نفس الأخبار من دون خلط آراء الأحبار يرجحها على ما عداها من الكتب المختلطة المخلوطة بالأحاديث وآراء الأئمة المتبوعة.

ولذلك فضل جمع منهم صحيح مسلم النيسابوري على صحيح البخاري، وإن

كان "صحيح البخاري" مفضلا عليه بحسب الصحة، والجودة باتفاق الأئمة، انظر إلى قول الحافظ ابن حجر في مقدمة شرحه لـ "صحيح البخاري" المسمّى بـ "فتح الباري": الذي يظهر لي من كلام أبي علي النيسابوري أنه قدم صحيح مسلم لمعنى غير ما يرجع إلى ما نحن بصدده من الشرائط المطلوبة في الصحة، وذلك فإن مسلما صنّف كتابه في بلده في حياة كثير من مشايخه، فكان يتحرر في الألفاظ، ويتحرى في السياق، ولا يتصدى لما يتصدى به البخاري من استنباط الأحكام ليبوب عليها، ويلزم من ذلك تقطيعه للحديث في أبوابه، بل جمع مسلم الطرق كلها في مكان واحد، واقتصر على الأحاديث دون الموقوفات، فلم يعرج عليها إلا في بعض المواضع على سبيل الشذوذ تبعًا لا مقصودا -انتهى-.

وإلى قوله: قرأتُ في فهرست أبي محمد القاسم قال: كان أبو محمد بن حزم يفضل كتاب مسلم على كتاب البخاري؛ لأنه ليس فيه بعد خطبة إلا الحديث السرد -انتهى- وإلى قوله: ومن ذلك قول مسلمة بن قاسم القرطبي، وهو من أقران الدارقطني، قال: لم يصنع أحد مثله، فهذا محمول على حسن الوضع وجودة الترتيب -انتهى-.

وإلى قول ابن حزم كما نقله الذهبي في "سير أعلام النبلاء"، والسيوطي في "تدريب الراوي شرح تقريب النواوي": أولى الكتب الصحيحان، ثم صحيح سعيد بن السكن، والمنتقى لابن الجارود، والمنتقى لقاسم بن أصبغ، ثم بعد هذه الكتاب كتاب أبي داود، وكتاب النسائي، ومصنّف قاسم، وتصنيف الطحاوي، ومسانيد أحمد والبزار وابني أبي شيبة أبي بكر وعثمان وابن راهويه، والطيالسي والحسن بن سفيان وابن سنجر ويعقوب بن شيبة، وما جرى مجراها التي أفردت بكلام رسول الله ﷺ صرفًا، ثم بعدها الكتب التي فيها كلامه وكلام غيره، ثم ما كان فيه الصحيح أكثر، فهو أجل -انتهى-.

ثم أورد على الوجه الرابع وهو: أن "موطأ يحيى" اشتمل على الأحاديث المروية من طريق مالك لا غيره، و"موطأ محمد" مع اشتماله عليه مشتمل على الأخبار المروية من شيوخ آخر غيره، ومن المعلوم أن المشتمل على الزيادة أفضل من العاري عنها، بقوله: إن هذا لا يصلح وجهًا لمزية "موطأ محمد" على "موطأ يحيى"، فإن مقتضى الروية أن يروي ما يقصد روايته من غير زيادة ونقصان، وهو متحقق في "موطأ يحيى"،

فإنه رواه وبلغه كما رتبه مالك، وليس "موطأ محمد" بهذه المثابة، فإنه زاد على "موطأ مالك" من قبل نفسه زيادات، ونقص منه كثيرًا طيبًا، فلم يبقَ في الحقيقة "موطأ محمد"، فإن مالكًا قد رتبه وهذّبه بنفسه، فلما زيد عليه، ونقص منه لم يبقَ "موطأ مالك" نعم فيه روايات عن مالك، وهذا لا يوجب صحة إطلاق الموطأ عليه... إلخ.

وهذا اعتساف أيّ اعتساف، لا يرتضي به من له أدنى إنصاف، أما أولا فإن كون المشتمل على الزيادة، لا شبهة في كونه أفضل من الخالي عنها من هذه الحيثية، فلايشك أحد في كون "موطأ محمد" المشتمل على الروايات بطرق كثيرة أفضل من "موطأ يحيى" المقتصر على الطرق المالكية من هذه الحيثية، ولا أدري كيف جعله غير صالح للمزيّة، فإن المزية بهذه الحيثية بديهية، لا ينكرها إلا من ينكر أمورًا جلية.

وأما ثانيًا: فلأن كون ترتيب يحيى هو ترتيب مالك بنفسه، ادعاها من غير وجود دليله، ومن ادعى ذلك، فعليه البيان، وبدونه التفوه به طغيان أيّ طغيان.

وأما ثالثًا فلأن نسبة النقصان إلى محمد غير مسدّد، فإنه يوهم أنه بلغته عن مالك روايات كثيرة، فحذف منها كثيرًا طيبًا، واقتصر على روايات قليلة، فإن كان مراده هذا، فلابد من إيراد دليل يدل على هذا.

وأما رابعًا: فلأن تفريع عدم كونه في الحقيقة "موطأ مالك" على ما ذكره غير صحيح عند صاحب الفهم النجيح، وذلك لأن العبرة في هذا الباب لأصل المقصود، لا لما يتبع المقصود، ألا ترى إلى أن "موطأ يحيى" معدود في الكتب الحديثية مع اشتمالها كثيرًا على المسائل الفقهية، فلما كان أصل مقصود محمد في تأليف هذا الكتاب هو جمع ما بلغه عن مالك لم يقدح في كونه "موطأ مالك" ما أورده تبعًا للباب.

وأما خامسًا: فلأنه لو كانت الزيادة والنقصان وتغيير الترتيب من موجبات عدم كونه "موطأ مالك"، لزم خروج كثير من الموطآت التي عدت "موطأ مالك"، وهو خلاف الإجماع بلا دفاع.

ألا ترى إلى قول السيوطي في "تنوير الحوالك على موطأ مالك": قال الحافظ صلاح الدين العلائي روى "الموطأ" عن مالك جماعات كثيرة وبين رواياتهم اختلاف من تقديم وتأخير، وزيادة ونقص، وأكثرها زيادة رواية القعنبي، ومن أكبرها وأكثرها زيادة

رواية أبي مصعب. انتهى.

وأما سادساً: فلأن دعوى أن مالكاً رتب "الموطأ" وهذبه بنفسه، ومشى من تلامذته يحيى على تهذيبه وترتيبه غير مسموعة من دون إقامة حجة.

وأما سابعاً: فلأن التردد في صحة إطلاق الموطأ على "موطأ محمد بن الحسن" أو إنكاره خرق لإجماع علماء الزمن، فقد ذكر العلماء محمد بن الحسن من رواة الموطأ عن مالك، وأدرجوا موطأه في موطآت مالك.

ألم رأيت قول السيوطي بعد نقل كلام الغافقي: قلت وقد وقفت على الموطأ من روايتين أخريين سوى ما ذكره الغافقي أحدهما رواية سويد بن سعيد، والأخرى رواية محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة، وفيها أحاديث يسيرة زائدة على سائر الموطآت.

منها: حديث إنما الأعمال بالنية، وبذلك يتبين صحة قول من عزى روايته إلى الموطأ. يعني ابن دحية ووهم من خطأه في ذلك وهو الحافظ ابن حجر العسقلاني: وقد بين الشرح الكبير على هذه الروايات الأربعة عشر انتهى، أما طالعت قول محمد بن عبد الباقي شارح "الموطأ" في مقدمة شرحه: أما الذين رووا عنه الموطأ، فمن أهل المدينة معن بن عيسى القزاز إلى أن قال. ومن أهل العراق وغيرهم عبد الرحمن بن مهدي وسويد بن سعيد بن سهل الهروي وقتيبة بن سعيد بن جميل البلخي ويحيى بن يحيى التميمي النيسابوري وإسحاق بن عيسى الطباع ومحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة... إلخ

أما وقفت على كلام الحافظ العسقلاني في "فتح الباري" في شرح باب مسح الرأس كله من "صحيح البخاري" عند ذكر اختلاف رواة "موطأ مالك" في تعيين السائل عن عبد الله بن زيد كيفية الوضوء: اختلفت رواة الموطأ في تعيين هذا السائل... إلخ، إلى أن قال: وقال محمد بن الحسن الشيباني عن مالك نا عمرو عن أبيه يحيى أنه سمع جده أبا حسن يسأل عبد الله بن زيد... إلخ.

ثم أورد على الوجه الخامس، وهو بالنسبة إلى الحنفية خاصة، وهو أن "موطأ محمد" مشتمل على اجتهادات مالك المخالفة لآراء أبي حنيفة وأصحابه، وعلى الأحاديث التي لم يعمل بها أبو حنيفة وأتباعهم بادعاء نسخ أو إجماع على خلافه. أو

إظهار خلل في السند، أو أرجحية غيره وغير ذلك؛ فيتحير الناظر فيها، ويبعث ذلك العامي على الطعن عليهم، أو عليها بخلاف "موطأ محمد"، فإنه مشتمل على ذكر الأحاديث التي عملوا بها بعد ذكر ما لم يعملوا بهما بقوله: هذا لا يصلح وجها للترجيح بالنسبة إلى الحنفية أيضا، أما العامي فيظن ما لا يصلح لمعارضة الأحاديث الصحيحة التي رواها مالك معارضا، فيقع في الجهل المركب، وأما الخاصي فيحتاج إلى تنقيد الطرفين، وهو لا يخلو عن الصعوبة... إلخ.

وكل أحد يعلم علما جزميا، أن هذا لا ينفع شيئا، ولا يقدح أمرا، ولا يجرح وجها، ولا يدفع رجحانا، ثم سود ناصرك الأوراق العديدة بذكر وجوه ترجيح "موطأ يحيى الأندلسي" أكثرها غير سديدة، واستفاد في أثناء ذكرها من تعليقي المتعلق بـ "موطأ محمد" المسمى بـ "التعليق الممجد"، والحمد لله الذي شهر اسمه في العالمين، ونفع به خلقه أجمعين، وجعله مقبولا في أعين الناس من العوام والخواص، بحيث يستفيد منه كل موافق ومخالف، وينتحل منه كل مخاصم ومُلاطف، ولمثل هذا فليعمل العاملون، وبمثل هذا فليفرح العالمون.

ومن إيراداته اللغوية الإيراد المتعلق بقولي في مذيلة "الدراية" مقدمة "الهداية" الجمع بين الماء والحجر بعد الغائط ثابت من فعل رسول الله ، وبه مدح الله أهل قباء... إلخ بقوله: الحديث الذي يدل على الجمع بين الماء والحجر، رواه البزار بسند ضعيف، قاله الحافظ في "البلوغ"... إلخ.

ولا يخفى على أهل النُهى وهنه وضعفه، فإن ضعف هذه الرواية بخصوصها، لا يضر من يستند بها.

وتفصيل ذلك أن الأخبار الواردة في شأن نزول هذه الآية النازلة في أهل مسجد قباء، وفي ذكر طريقتهم في الاستنجاء على ثلاثة أصناف.

فمنها: ما اكتفي فيه بذكر غسلهم الأدبار بعد الغائط، من دون التعرض بالجمع أو بالاكتفاء بالماء فقط، وذلك كحديث أبي هريرة: نزلت هذه الآية في أهل قباء: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا﴾ قال: كانوا يستنجون بالماء، فأنزلت فيهم هذه الآية، أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وأبو الشيخ وابن مردويه، وحديث عويم بن ساعدة

الأنصاري: أن النبي ﷺ أتاهم في مسجد، فقال: إن الله قد أحسن عليكم الثناء في الطهور في قصة مسجدكم، فما هذا الطهور الذي تطهرون به. قالوا: والله يا رسول الله! ما نعلم شيئا إلا أنه كان لنا جيران من اليهود، فكانوا يغسلون أدبارهم من الغائط، فغسلنا كما غسلوا. أخرجه أحمد وابن خزيمة والطبراني والحاكم وابن مردويه، وحديث طلحة بن نافع عن أبي أيوب الأنصاري وجابر بن عبد الله وأنس: أن هذه الآية لما أنزلت قال رسول الله ﷺ: "يا معشر الأنصار إن الله قد أثنى عليكم خيرا في الطهور، فما طهوركم هذا؟ قالوا: نتوضأ للصلاة، ونغتسل من الجنابة، قال: فهل مع ذلك غيره؟ قالوا: لا، غير أن أحدنا إذا خرج إلى الغائط أحب أن يستنجي بالماء، قال: هو ذاك فعليكموه" أخرجه ابن ماجة وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن الجارود في المنتقى والدارقطني والحاكم وابن مردوية وابن عساكر. وحديث مجمع عند ابن أبي شيبة في مصنفه: أن رسول الله ﷺ قال لعويمر بن ساعدة ما هذا الطهور الذي أثنى عليكم الله، قالوا: نغسل الأدبار. وحديث عبد الله بن سلام عند ابن أبي شيبة وأحمد والبخاري في تاريخه وابن جرير والبغوي في معجمه، والطبراني وابن مردوية وأبي نعيم في كتاب المعرفة، قد أتى رسول الله ﷺ المسجد الذي أسس على التقوى مسجد قباء، قال: إن الله قد أثنى عليكم في الطهور خيرا، أفلا تخبروني، فقالوا: يا رسول الله! إنا نجده مكتوب علينا في التوراة يعني الاستنجاء بالماء ونحن نفعله اليوم، وحديث عبد الله بن الحارث بن نوفل عند ابن مردوية وعبد الرزاق سأل النبي ﷺ أهل قباء، فقال: إن الله عليكم، فقالوا: إنا نستنجي بالماء، فقال: فدوموا، وحديث خزيمة بن ثابت عند ابن جرير وابن مردويه نزلت هذه الآية في أهل قباء كانوا يغسلون أدبارهم من الغائط. وحديث أبي أيوب عند ابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني وأبي الشيخ وابن مردوية: قالوا يا رسول الله من هؤلاء الذين قال الله فيهم يحبون أن يتطهروا، قال: كانوا يستنجون بالماء، وكانوا لا ينامون الليل كله، وهم على الجنابة، وحديث أبي هريرة عند ابن مردوية: قال رسول الله ﷺ لنفر من الأنصار أن الله قد أثنى عليكم في الطهور، فما طهوركم، قالوا: نستنجي بالماء من البول والغائط.

وحديث ابن عمر عند ابن مردويه سأل رسول الله عن طهورهم الذي أثنى به

الله عليهم، قالوا: كنا نستنجي بالماء في الجاهلية، فلما جاء الله بالإسلام لم ندعه قال: فلا تدعوه، وحديث عند ابن مردويه: أن هذه الآية نزلت في أهل قباء، وكانوا يغسلون أدبارهم بالماء، وحديث موسى بن يعقوب عند ابن سعد: قال: بلغني أنه لما نزل فيه رجال قال رسول الله منهم عويمر بن ساعدة، وكان عويمر أول من غسل مقعدته بالماء فيما بلغني، وحديث سهل الأنصاري عند عمر بن شبّة في "أخبار المدينة": نزلت في أهل قباء كانوا يغسلون أدبارهم من الغائط.

ومنها ما يشير إلى الجمع بين الماء والحجر بعد الغائط، كرواية الطبراني وأبي الشيخ والحاكم وابن مردويه عن ابن عباس قال: لما نزلت هذه الآية بعث رسول الله إلى عويمر بن ساعدة، فقال: ما هذا الطهور الذي أثنى الله عليكم، فقالوا: يا رسول الله ما خرج منا رجل ولا امرأة من الغائط إلا غسل فرجه، ورواية عبد الرزاق والطبراني عن أبي أمامة: قال رسول الله لأهل قباء: ما هذا الطهور الذي خصصتم به في هذه الآية؟ قالوا: ما منا أحد يخرج من الغائط إلا غسل مقعدته.

ومنها: ما يصرح بالجمع بعد الفراغ من الغائط، وهو مروي في مسند البزار، وبه صرّح جمع من الأخيار، كصاحب "الهداية" المرغيناني من الحنفية والرافعي من الشافعية، قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في تخريج أحاديث "شرح الوجيز" للرافعي المسمّى بـ تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير": البزار في "مسنده" حدثنا عبد الله بن شبيب ثنا أحمد بن محمد بن عبد العزيز قال: وجدت في كتاب أبي عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال: نزلت هذه الآية في أهل قباء ﴿فيه رِجَالٌ يُحِبّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا﴾ فسألهم رسول الله، فقالوا: إنا نتبع الحجارة الماء، قال البزار: لا نعلم أحداً رواه عن الزهري إلا محمد بن عبد العزيز، ولا عنه إلا ابنه -انتهى- ومحمد بن عبد العزيز ضعفه أبو حاتم، فقال: ليس له ولأخويه عمران وعبد الله حديث مستقيم، وعبد الله بن شبيب ضعيف أيضاً، وقد روى الحاكم من حديث مجاهد عن ابن عباس أصل هذا الحديث، وليس فيه إلا ذكر الاستنجاء بالماء حسب، ولهذا قال النووي في "شرح المهذب" المعروف في طرق الحديث أنهم كانوا يستنجون بالماء، وليس فيها أنهم كانوا يجمعون بين الماء والأحجار، وتبعه ابن الرفعة، فقال: لا يوجد هذا في كتب

الحديث، وكذا قال المحب الطبري نحوه، ورواية البزار واردة عليهم، وإن كانت ضعيفة -انتهى-.

وقال الحافظ أيضًا في "الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف": حديث لما نزلت: ﴿فيه رجالٌ يحبون أن يتطهّروا﴾ مشى رسول الله ﷺ ومعه المهاجرون حتى وقف على باب مسجد قباء، فإذا الأنصار جلوس، فقال: أمؤمنون أنتم؟ فسكت القوم، ثم أعادها، فقال عمر: يا رسول الله! وإنهم لمؤمنون وأنا معهم، فقال: أترضون بالقضاء، قالوا: نعم، قال: أتصبرون على البلاء؟ قالوا: نعم، قال: أتشكرون في الرخاء، قالوا: نعم، فقال: مؤمنون ورب الكعبة، فجلس ثم قال: يا معشر الأنصار! إن الله قد أثنى عليكم، فما الذي تصنعون عند الوضوء، أو عند الغائط، قالوا: يا رسول الله! إنا نتبع الغائط الأحجار الثلاثة، ثم نتبع الماء فتلا رسول الله ﷺ: ﴿فيه رجالٌ يحبّون أن يتطهّروا﴾.

قلت: لم أجده هكذا، وكأنه ملفق من حديثين، ذكر المخرج أولهما من "الأوسط" للطبراني، قال حدثنا الهيثم بن خلف بسنده إلى ابن عباس قال: دخل رسول الله على عمر، ومعه أناس من أصحابه، فقال: أمؤمنون أنتم؟ فسكتوا، فقال عمر: نؤمن بما أتيتنا به، ونحمد الله في الرخاء، ونصبر في البلاء، ونرضى بالقضاء، فقال: مؤمنون ورب الكعبة، وأما الثاني فرواه ابن مردويه من طريق ابن عباس -انتهى-.

والذي يقتضيه النظر الدقيق السارح في مرعى التحقيق أن فعل أهل قباء كان هو الجمع بين الحجر والماء اختيارًا لكمال الإنقاء، ولذا مدحهم الله تعالى بما يفيد المبالغة في التطهير، وخصّهم من بين أصحاب رسوله بالمدح العزيز، وإنما سكتت أكثر الروايات عن ذكر ذلك؛ لأن استعمالهم الحجر كان مشهورًا فيما بينهم، ومعلومًا من عاداتهم، فلم يحتج إلى ذكر ذلك، وذكر الأمر الآخر وهو الغسل بالماء المطهر لعدم شيوعه بينهم، حتى إن منهم من كان يكتفي بالحجر، ويستنكف عن استعمال الماء مجردًا عن الحجر، كما بسطنا ذلك في "التعليق الممجد على موطأ محمد"، فاحفظ ذلك، فإنه ينفعك.

ومن إيراداته الطفلية الإيراد المتعلق بقولي في حاشية الهداية: قوله لقوله ﷺ: «لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول»، قال العيني: لا يقال: إنه إضمار قبل الذكر؛ لأن

القرائن تدل عليه .

أقول : لا حاجة إلى دلالة القرائن ، بل المرجع مذكور في ضمن القول المتقدم على الضمير ، فإن القول لابد له من قائل ، فإن المشتقات كما تدل على المصادر ، كما في قوله تعالى : ﴿اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾ كذلك المصادر أيضًا تدل على المشتقات ، بقوله فيه نظر من وجوه ، الأول : أن قوله بل المرجع مذكور في ضمن القول المتقدم قول لا يقول به إلا صبي أو من يحذو حذوه ، فإنه يعلم كل من له أدنى عقل أن المشتق لا يكون مذكورًا في ضمن المصدر .

الثاني : أن قوله كذلك المصادر أيضًا تدل على المشتقات قياس مع الفارق من جنس قياس الأطفال

الثالث : أنه لابد من تقدم ذكر المرجع لفظًا ، أو معنًى ، أو حكمًا ، وليس فيما نحن فيه لفظًا ، وهو ظاهر ولا حكمًا ، فإنه منحصر في ضمير الشأن والقصة ، بقي التقديم معنى وهو ضربين : أحدهما : أن يكون ذلك المعنى مفهومًا من اللفظ السابق ، والثاني : أن يكون مفهومًا من سياق الكلام ، والأول أعم من أن يكون على طريق التضمن ، أو الالتزام عند الجمهور ، والعيني أنزل لفظ تقوله على الضرب الثاني من المعنوي ، والحاسد الباغي جعله من الضرب الأول . . . إلخ .

ولا يذهب عليك أن هذا كله مما يبين أن ناصرك لم يطالع الكتب الدرسية ، فضلا عن الكتب العلية ، وإلا لم يتفوه بما تفوه ، والذي ذكرته من أن ضمير قوله يرجع إلى القائل المفهوم من قوله مذكور في حواشي حاشية السيد المتعلقة بالقطبي ، حيث قال السيد : قوله ورتبته على مقدمة . . . إلخ ، وأيضًا مذكور في حواشي الجلال الدواني الجديدة المتعلقة بشرح التجريد الجديد ، ومن لم يطالعها أو طالعها ولم يفهمها فليبك على نفسه إلى أن ينحق برمته .

ومن العجائب أن هذا الأمر مما يعلمه الأطفال ، فكيف خفي على هذا الذي يدعي أنه من الرجال :

وكم من عائب قولا صحيحًا وآفته من الفهم السقيم

ومن إيراداته المهملة الإيراد المتعلق بقول والدي العلام –أدخله الله دار السلام– في

حاشية "الهداية" : قوله لقوله عليه السلام: المتلاعنان. . . إلخ، هذا من أغلاط صاحب "الهداية" ، فإنه قول الصحابة، ولم يرو مرفوعا من أنه ورد هذا مرفوعا صراحة في رواية الدارقطني.

وجوابه: أن هذا الذي ذكره الوالد الماجد في الحقيقة قول العيني، حيث قال في البناية شرح الهداية" : هو قول الصحابة ولم يرو مرفوعا -انتهى- ولا يبعد أن يراد بقولهما لم يرو مرفوعا حقيقة في الكتب المتداولة، كالصحاح الستة ونحوها، فلا يضر وروده في غيرها.

ومن الخرافات قول ناصرك: إن قلت ما ذكر لا يدل على طفولية الحاسد الباغض، بل على طفولية والده، وأنت بصدد ذكر أسباب طفولية الحاسد الباغض.

قلت: ذكره ههنا إنما هو ليدل على أن ذلك موروث له. . . إلخ، يا أصحاب العقول والنقول، ويا أرباب العلم المعقول والمنقول، تأملوا فيما يتفوه به هذا الناصر القاصر، واعتبروا مما يخرج من في هذا المكابر المنافر، أرأيتم عالما كاملا، سمّى نفسه مناظرا ومناصرا، تقعقع بمثل هذه الكلم، هل رأيتم عاقلا فاضلا يعد نفسه محققا ومدققا ترعرع بمثل هذه التهم، لا والله إنما هذه طريقة الجُبناء، وشريعة الأعداء، ويكفي قول بعض الأعيان في شأن الجبان أن أحسن بعصفور طار فؤاده، وإن طنّت بعوضة طال سهاده، يفزع من صرير الباب، ويقلق من طنين الذباب، إن نظرتْ إليه شزرا أغمي عليه شهرا، بحسب خفوق الرياح قعقعة الرماح، أبكوا على موت التهذيب الإنساني، وفقده وتحسّروا على فوت التقريب الإسلامي وفقره، لقد صدق الصادق المصدوق، كما وصل إلينا برواية الصدوق: "بدأ الإسلام غريبا وسيعود غريبا"، وأنشدوا إن شئتم قول الحريري في المقامة الحادية والأربعين إنشادا بعظ البشير المعين:

يا ويح من أنذره شيبه وهو على غيّ الصبا منكمش

يعشو إلى نار الهوى بعد ما أصبح من ضعف القوى يرتعش

يمتطي اللهو ويعتده أوطأ ما يفترش المفترش

أخبرونى عن طريقة المناظرة التي تكون لإحقاق الحق لا للمكابرة، أهذه شريعتها أن يسب المناظر الأحياء والأموات، ويكتب كالكتاب الفاحش على سب العلماء والأثبات،

أحد، طريقتها أن يشدّ المناظر ميزره للطعن على من رد عليه أو على من نصره، ويُطلق عنان اللسان مع طغيان الأركان والجنان، غافلا عن قول الشاعر كبير الشأن:

وجرح السيف تأسوه فيبرأ ... وجرح الدهر ما جرح اللسان

جراحات السنان لها التئام ... ولا يلتأم ما جرح اللسان

أخبروني هل كتب مثل هذه الجملة أحد من المتقين، هل خاطب بمثل هذه الكلمة خصمه أحد من المتدينين، كلا والذي لا إله غيره، ولا أمر إلا أمره، هذه كلمات الأراذل والأطفال الساقطين في أودية الضلال والإضلال، لا كلمات الأماثل والرجال، ما أشبهها بمكالمات عوام الحائكين والناكين، والزارعين والخارثين، والحجامين والقصادين، والخياطين والصواغين وغيرهم في محاوراتهم ومخاصماتهم، وما أحسن قول بعض الأفاضل:

إذا أنت لم تعرض عن الجهل والخنا ... أصبت حليما أو أصابك جاهل

هل ارتكب أحد من علماء العالم عند المناظرة مع الخصم مثل هذه الخرافات، هل كتب أحد من فضلاء الدهر في مخاطبة من رد عليه بالقهر مثل هذه الجهالات، كل أحد من أرباب العلم والفهم يعلم بالجزم، ويحكم بالحتم أن مثل هذا ليس من شأن الشرفاء، فضلا عن الفضلاء، وأن هذا خارج عن التهذيب الآدمي، فضلا عن التهذيب العلمي، وأن نسبة الطفولية إلى عالم كبير القدر شهير الذكر الذي ملأ المشارق والمغارب بفيضه، ومن على جميع الأقارب والأجانب بعلمه، وعلى ابنه الذي يسير بسيره، ويحذو حذوه في مسيره، ليس إلا من شأن البله والصبيان، ولا يصدر مثله إلا ممن عد من أهل السفه والعدوان، فما يضر شمس الضحى إن لم يتمتع بضوءها الأعلى الأعمى الغير المهتدي، وما يصل الضرر إلى ميت من أموات الدرجات العلى إن سرق كفنه السارق المختفي، فلا يضرني ولا يضر أبي أذى ناصر، ولا يؤثر فيّ ولا في أبي هذى قاصر، ومن أحسن القول الجميل لفاضل جليل ليس الهرّ وإن اشتدّ انتفاخه كأسد الفيل، ولا الناموس وإن طال خرطومها كالفيل، وكثيرا ما أنشد قول المتنبي أبي الطيب محدثا بفضل الرب الطيب

أنا صخرة الوادي إذا ما زُوحمتْ ... وإذا نطقتُ فإنني الجوزاء

وإذا خفيت على الغبيّ فعاذرٌ ... ألا تراني مُقلة عمياء

أيها المنصور! لا زلت في مرح وسرور، تفكر في تقريبات من يجيب عنك، وتبصر في تحريرات من يدفع عنك، لقد نصر قبلك وقبله كثير من الأخيار كثيرًا من أرباب الرياسة والوقار، فما صنع أحد مثل صنعه، وما جنح أحد إلى مثل قبحه، سمه عبد كسبه، وخذه بما كتبه، أظن أنه جمعت فيه خصال الكمال، ولفّت على رأسه عمائم الجلال، كم من كبير ورئيس تناوله بلسانه الخسيس، كم من شريف ورفيع طعن عليه بقلمه الشنيع، من ذا الذي يتكبر على الناس، ويتكثر بتكلم الأنجاس، هل نزلت عليه الملائكة حافين من حوله، خاشعين بقوله، فشهدوا أنه من أعلم أرباب الكمال، وأن من عداه من الأطفال، هل نودي له بنداء من السماء أنه من أهل الاصطفاء والارتضاء حق له أن يفتخر على الكملاء، ويتبختر على النبلاء، هل وجد صكًا مكتوبًا أبيح له فيه أن يطعن على كل أحد، وإن كان موسومًا بـ المعتمد، ويظنه معيوبًا ومعتوبًا، هل ظن أن لا يؤاخذ على الهمز واللمز، وإكثار الطعن واللعن على ما هو عادة النسوان ذوات الكفران، وهي التي أدخلت أكثرهن في النيران، كما أخبر به[1] سيد كل إنس وجان، على ما أخرجه أرباب الشان، كذلك أخلاق النساء، ورب يضل به الهادي، ويخفى به الرشد، هل غفل عما ورد في الخبر عن سيد البشر: «المؤمن ليس بطعان ولا لعان» هل نسي ما أمره ربه في الكتاب بقوله: ﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ﴾ هل سهى عما نهاه عنه رسوله من إكثار الفحش والسباب، سله عما حمله مثل هذا التقرير، وبعثه على هذا التحرير، وازجره على عتوه وسبه، وأذاه وبذاه، وأنشد عنده ما ينسب إلى سيدنا علي المرتضى رضي الله عنه وارتضى:

يا مؤثر الدنيا على دينه	والتائه الحيران في قصده
أصبحت ترجو الخلد فيها	وقد أبرز ناب الموت عن حده

وخاطبه مخاطبة الناصح القاهر، وكالمه مكالمة الصادع الكاهر، قائلا: أيها الناصر، أزال الله عنك وصف الفاجر والغادر، وأقال عنك كلف الماكر والفاخر، وبعّدك الله عن أن تسمّى بنصرتي بالمنازع والكابر، المخادع والمفاخر، وعصمك الله عن أن تدعى بإعانتي بأن تسمّى بالناسر والقاصر، ما لك استكبرت وأنت أجيري لا وزيري، ما لك

-----

(١) فقد ورد أنه ﷺ أخبر أن أكثر أهل النار النساء، وذكر في وجهه أنهن يكثرن اللعن ويكفرن العشير. أخرجه البخاري وغيره.

استنكرت وأنت معلّم صغاري لا كباري، ولقد صدق المتنبي فيما أدرج في ديوانه المشهور بين الورى :

ومن جهلت نفسُه قدره رأى غيره منه ما لا يرى

ما لك أكثرتَ من الشتم، المورث إلى الهم والغم، وتجاوزتَ عن الخصم إلى أبيه الذي هو البحر الأعظم، والحبر الأفخم، الذي شهدت الكملة والطلبة بكون عديم العديل في عصره، فقيد المثيل في دهره؛ ونادت جملة العلماء بأنه رئيس الفضلاء، رأس الكملاء، كل من في الأرض من أهل العلم والفهم يغبطونه، ويشكرونه أداء لما هو الفرض، تصانيفه النافعة ملأت الأكوان، وتاليفه الرافعة اشتهرت في البلدان، أنا وأنت بل وأكثر من سواي وسواك ممن علمتَ من المستفيدين من تحقيقاته، والمستفين من تدقيقاته.

مالك تكلمت بكلمة ليست من شأن الأماثل، بل من شأن الأراذل، وليست كلمة واحدة بل تبصرتك كلها مملوءة من مثل هذه الكلمة، ما لك اخترت طريقة المكابرين، وتركت شريعة المناظرين؛ مالك طعنتَ الأولين والآخرين، وبغيتَ على المعاصرين والكابرين، ما لك تكلمت ككلام من إذا خاصم فجر، وإذا عاهد غدر، وكتبت بأقلام من إذا ناظر مكر، وإذا نصر هدر.

ما لهذا استأجرتك؛ إن تخاصم بإطلاق عنان اللسان، وتكلم ببيان العدوان، هب أني استأجرتك، لكن لا لمثل هذا، بل لأن تُصلح ما صدر مني فيما مضى، وتنصرني نصرة فأرضى؛ وتحفظني من أن أردى، وتُجيب عن إيرادات خصمي بما ينفعني، ولا يضرني مع سلامة الصدر والحذر عن الغدر، وتدفع عني ما ألقاه عليَّ خصمي مع إحقاق الحق، وإظهار الصدق، هب أني وكّلتك بالجواب عني، لكن لا لأن تسب خصمي أو أبيه وهو أفضل مني، وتصر على الإنكار فيما لا يتيسر فيه الإنكار، وتفر عن الإقرار عما لا مناص فيه عن الإقرار؛ وتؤذي بلسانك وأقلامك من يردّ عليَّ وأعزته وأحبابه، وأصحابه وقبيلته وتلامذته، وأساتذته وطلّبته، ولا لأن تظهر مغالطات خصمي وإن كان هو بريئًا منها، وتسطر مسامحات والده، وهو أجلّ مني. وإن كان هو نقيًا منها.

لعمرك ما شيء علمت مكانه أحق بسجن من لسان مذلّل
على فيك مما ليس يعنيك قوله بقفل شديد حيث ما كنت أقفل

فإن اعتذرت بأن "إبراز الغيّ" لخصمي فيه ألفاظ كريهة، وتعليقاته المتفرقة فيها ألفاظ ثقيلة في حقي، فلذلك اخترت التكلم بهذا الذي هو محرّم في "التبصرة" التي هي جواب لـ"إبراز الغيّ"، ومبرز لما فيه من الغيّ، فعذرك هذا غير مقبول عندي، وقولك هذا مرذول عندي، فإني أشهد، بل وكل من أهل العلم يشهد، بأن من يرد على بريء مما تنسبه إليه، وليس هو مرتكبا لما تضيفه إليه، بل هو:

كريم متى أمدحه أمدحه والورى معي وإذا ما لمته لمته وحدي
وارث العلم كابرا عن كابر حارث الحلم ماهرا عن ماهر

نسيب حسيب، نجيب من الطرفين، لا يحتاج إلى تأليف رسالة في أن النسب إلى أحد الأبوين حيٌّ يحتاج إليه كل حيٍّ، وتشد إليه الرحال من كل حيٍّ.

كذبت أنت فيما افتريت أن تعليقاته المتفرقة التي رد فيها على تصنيفاتي المتشتة، ليس فيها ما يبعد عن شأن أهل العلم والحلم، لم يذكرني فيها أبدا إلا بأوصاف أهل العلم، لا بأوصاف أهل الظلم، ثم إنك لما صنّفت شفاء العي لإزالة العي والغي عني، تجاوزت فيه عن الحد المثنى، واخترت فيه طريقة الرافض الشتمي، ورفضت شريعة السنّي، فصنّف خصمي في رده "إبراز الغيّ"، وأتى فيه بما يعجز عن دفعه مثلي، وذكر فيه في شأني كلمات ثقيلة، لكن مع لطافة لطيفة، وظرافة شريفة، ونظافة نظيفة، كما هو شأن نفوس طريفة، ولم يصرح فيه قط بسبّي، ولا سبّ أبي، ولم يلقبني فيه قط بلقب الحاسد، والمعاند والباغض والناقص، ونحو ذلك مما هو يهمّني.

ولقد أعجب وأحسن وسلك المسلك المستحسن، وأفاض عليّ سحائب المنن، وأزال عني ثقل المحن، شهد بذلك كل متفحص

حلف الزمان ليأتينّ بمثله حنثت يمينك يا زمان فكفر

ولم يزل هذا شأن حملة الشريعة المحمدية، يردون على من ظهر خطأ قولهم وبعلمهم عندهم بالحجة الجلية، ويتلفظون في حقهم بكلمات ثقيلة، لكن لا ككلمات الطوائف الرديئة، بأن يسبّوا الرجل مع آبائه وأجداده وتلامذته وأساتذته وكل القبيلة،

بل ككلمات أرباب الشرافة المنيفة، واللطافة الشريفة، بحيث تنشط بها أذهان الناظرين، ويكشط صدى آذن الباصرين، وقد تأدب خصمي في "إبراز الغي" بوالدي، حيث ذكره بوصف ما جدي، ولم يتكلم في حقه بما يسوءني، ولم يرد عليه شيئاً بما يهمني، فانظر ما ذا ترى يا ناصري الذي يتمادى، هذه طريقته وهذه طريقتك، وهذه شريعته وهذه شريعتك، فما بينكما كما بين كلمتيكما، فله في المجد سورة ليس غرابها[1] بمطار، وأنت أكفر من حمار[2].

وما أحسن قول بعض الأدباء:

أتهجوه ولستَ له بكفو فشرّكما لخيركما الفداء

تربت يمينك ما هذا صنيعك رغم أنفك، ماهذا طرزُك، والله لو كنت أعلم الغيب أنك همّاز لمّاز، لعان طعان فحاش نباش، لاستكثرت من الخير، وما استأجرتك لهذا السير المنجر إلى الضير، بل استعنت بالغير، واستغثت بمن يسلك مسلك الخير، إني صرتُ مغروراً باشتهار فضلك، وانتشار علمك، فظننتُ أني إن استأجرتك حصلت لي فوائد هي كالفرائد: منها: نشر العلوم المنيفة بالوعظ والنصيحة، ومنها تعليم الأطفال والأشبال، ومنها الجواب عن إيرادات العلماء الذين يخدشونني ويتهمونني، وكنتُ علمت أنك من العلماء المهذبين، والفضلاء المحمّدين، تختار في الجواب عني طريقة الإنصاف، وتجتاز في الدفع عني عن شريعة الاعتساف، كما هو شأن حملة الشريعة المحمدية، على صاحبها أفضل صلاة وتحية.

وإنك لستَ من الذين يسعون مسعى أرباب الرذالة، ويمشون ممشى أصحاب

---

(١) هو مثل كني به عن الخصب وكثرة الثمار، بحيث إذا وقع الغراب والطير فيها لا يدفع عنها لكثرتها، وقيل: كناية عن رفعة الشأن، أي لا يصل إليه غراب حتى يطار، كذا في حواشي تفسير البيضاوي للخفاجي عند تفسير ﴿فأتوا بسورة من مثله﴾.

(٢) قوله: هو حمر بن مويلع، وقيل: حمار بن مالك، رجل من عاد كان مسلماً، وكان له واد طوله مسيرة يوم في عرض أربعة فراسخ، ولم يكن ببلاد العرب أخصب منه، فخرج بنوه يتصيدون، فأصابتهم صاعقة فهلكوا، فقال: لا أعبد من فعل هذا ببنيّ، ودعا قومه إلى الكفر، فأهلكه الله وخرب واديه، فضرب به المثل، كذا في حواشي تفسير البيضاوي للخفاجي عند تفسير ﴿قل من كان عدوًا لجبريل﴾ الآية.

الجهالة، فعلمتُ الآن أني كذبتُ في ظنّي، وما صدقت، وتوهمت في ذهني وما تحققت، وأيقنت أنك من الذين أشار إليهم الشاعر، وهو من الذين نقحوا:

إن الذين ترونهم إخوانكم يشفي غليل صدورهم أن تُصرعوا

فإنك وإن دفعت عني، لكنك أتيتَ بما لا يرضى به إنسي ولا جني، أيها الناصر! تأدب بأخلاقي، وتهذّب بخلاقي، ولا تضيّع جدّي ولا تقبّح جدّي، ألا تراني لا أتكلم إلا بحلم، ولا أترنّم إلا بفهم، ولا أنطق إلا بالعزّ والوقار، ولا أطلق اللسان كإطلاق التهّار، ولا أكون من الذين قال فيهم نبينا: «من لم يرحم صغيرنا ولم يعرف كبيرنا ولم يبجّل عالمنا فليس منا».

واعلم علم اليقين أن ما تحتفره كسب مَهين لا مَعين، وما تكتسبه سبب لا يسلكه إلا المشبه بالطفل والجنين، لا المنزّه من الغُل والغِل والمتين، فإن العالم كلما زاد علمه، زاد تواضعه، وكلما ساد فهمه، زاد تخاشعه، لقد ولّي بمثل وظيفتك عند من يماثلني من هو أعزّ منك، وممن يشابهني علمًا، وأغزّ فهمًا، وأعظم تقوى، وأكرم نجوى، وأعلى نسبًا، وأزكى حسبًا، وأنجب من الأبوين، وأعذب من البحرين، وأكبر منك جمعًا للمعقول والمنقول، وأكثر منك نفعا لأهل العقول والنقول، وأشد سطوةً، وأسد قوةً، فنصر من ولاه نصرًا مؤزرًا، ودفع عمن أولاه دفعًا مستمرًا، لكن لم يسر أحد منهم مثل سيرك، ولم يضر أحد منهم مثل ضَيرك، ولا تكلم بكلمات الفسق، ولا كتم كلمات الصدق، ولا مشى على مسلك الملاعنة والمشاتمة، ولا سعى إلى مهلك الملاعنة المكاتمة، ولا قام على ثقات العلماء بالكدّ واللدّ، ولا نام عما له عند إثبات الفضلاء من الجدّ والجدّ، ولم يدنّس عِرضه بالطعن على كل حي وميت، ولم ينجّس ذيله باللعن على أهل البيت، فلم ينسب بنصرته ما نسب إليك وإليّ، ولم يضَف بمجنته إليه ما أضيف إليك وإليّ، حيث قال مهذبو الأخلاق من عقلاء الآفاق: أنصار النوّاب ليسوا من الطلّاب، ذوي شرافة الأنساب، فضلا عن أن يكونوا من أهل العلم خير الكُتّاب ذوي الأحساب، وأن فيهم من الرعونة ما لا يخفى، ومن الخشونة ما عليه يزجر وينهى، وأنه صدق عليهم المثل السائر عند ناقدي العلم وأهاليه، كلما حسنت أخلاق الرجل ساءت أخلاق مواليه، وأنهم لا ينزّلون الناس منازلهم، ولا يعرفون مراتبهم ومدارجهم، ولا

يعظمون الكبير، ولا يرحمون الصغير، ولا يفخمون ذا فضل خطير، ولا يتركون في تحقير أهل العلم مقدار نقير وقطمير، وأنهم ممن طالت لحتيه، فتكوسج عقله، آثروا الدنيا على آخرتهم، فما ربحت تجارتهم:

أنتم أناس فيكم الغدر شيمة لكم أوجه شتى والسنة عشر

عجبت لقلبي كيف أصبو إليكم على عظم ما يلقى وليس أصبر

فيا أيها الناصر المتشبّه في العدوان، وحسن البيان بالساحر والعاشر، ما لهذا اوينك، وما لهذا والبثك، ردّ عليّ صكّ الموالاة، وأعد عني رقعة المواخاة، إني آهجرك، وأحجرك وأعضلك، وأعزلك، وأدعك وأذرك، وأرجو بمتاركتك من الله الجليل الأجر الجزيل، ومن كل حقير، وجليل الثناء الجميل، فخذ أجرك[1] مني قبل أن يجفّ عرقك، والزم بيتك، وارحل إلى موطنك، وتعجّل إلى مسكنك، وحبلك على غاربك، وأمسك عليك لسانك، ونصّل سنانك، وابك على طغيانك وعدوانك، وتيقن حق الجزم، أن هذا جزاء تحقير علماء العالم، فإن شقّ ذلك عليك، ورقّ ما لديك، وظننت أن في ذلك هتك عزّتك، وفتك سترتك، فتب إلى الله ثم إليّ، من هذا الذي حصّلت لديّ توبة نصوحًا، لا يكون عنها عودًا، ولا رجوعًا، وأعطني العهد والميثاق على ترك سيّئ الأخلاق، وأطعني فيما آمرك إطاعة الرعية لأولي الأمر عملا بقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر﴾ واندم على ما كتبت ولا تتشم، واعزم على محو ما سطرتَ ولا تجزم، فإن فعلتَ ذلك أصبلك، وأنزلك خير منزل ومسلك، وأبرّ بك، وأحسن عليك، أزيد مما فعلت بك.

الله الله يا ناصري حسبةً لله، اقبل نصيحتي لله، ولا تعجل في فضيحتي لله، واتق الله فيما آمرك، وأنهاك، فإني من أولاد رسول الله مع إنافة، وأمارة الرياسة موافقتي فرض على كل مَن في الأرض، ومخالفتي مرض منجرًا إلى القرض، لا ينفعه الدواء بجوهر، أو عرض مؤاخاتي فيها غنيمة، وموافاتي فيها منفعة عظيمة ملاقاتي سلامة، وموالاتي زعامة، لا أقسم بيوم القيامة، وأنه لقسم عظيم عند أصحاب الفطانة، لو لا تتاب منّي سبق لسبك في مسلكك عنّي ما يُرديك، فإن خالفت طريقي، وخالفت غير سبيلي، وعصيتني قولا وفعلا، وبغيتَ غير مسلكي علمًا وعملا، وما أطعتني لُطفًا

(١) إشارة إلى الحديث: «أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه».

وخلقًا، وما وافقتني حكمًا وحلمًا:

عصيت مولاك بالبشير ما هكذا يفعل النصير

فراقب الله، واخشَ منه يا عبد سوء غدا السعير، ولو لا أني أرجو منك الإنابة في الأيام الآتية، لفعلت وفعلت، وتعجلت فيما هيأت، ولو تقدمتُ إليك في ذلك لعجلت ونكلتُ.

وبالجملة نعم الرجل أنتَ، ولكن بئس ما فعلتَ، فاندم على ما اقترحت، واعزم على أن لا تعود إلى ما اقترفت، عسى الله أن يعفو عنك ما قدمت، وما أخرت، وما أعلنت وما أسررت، أقول قولي هذا وأستغفر الله من كذا وكذا، وما أبرئُ نفسي، إن النفس لأمارة بذا وهذا، وأنشدوني ما أنشده ابن عربي:

إلهي لا تؤاخذني على ما كان من زللي ولا تنظر إلى فعلي، فإني سيئ العمل

وما لي غير حسن الظن، يا ثقتي ويا أملي

أيها الناصر! قلتُ ما قلتُ لك نصيحة، وما أردت بذلك فضيحة، فطوبى لرجل تنبه على ما منه صدر، وندم عليه وعنه صدر، وحفظ نفسه في المستقبل عن العمل المضلّ، وقبل نصح الناصح المشير، لا سيما إذا كان من الرؤساء والنقباء ملقبًا بالأمير الكبير -سلّمه الله القدير-.

ومن إيراداته المبطلة الإيراد المتعلق بقول الوالد الماجد الذي خضع له كل قاعد وساجد في رسالته "نظم الدرر في سلك شق القمر" افترقوا في شأن محي الدين ابن العربي فرقتين... إلخ، من أن إدخال الألف واللام في ابن عربي هذا ليس من شأن من له أدنى اعتناء بالعلم، فإنه يقال للقاضي أبي بكر بن العربي: بالألف واللام، وللشيخ ابن عربي: بغيره.

وهذا إيراد يشبه إيراد من لا يبصر قذى في عينه، ويبصر في عين غيره، ويستعجل في أذى غيره، وإن لم يحصل له السير كسيره، انظر "اليواقيت والجواهر" وغيره من كتب الأكابر، يظهر لك كظهور النير الأنور أن كثير من العلماء أطلقوا المعرف في شأن الشيخ الأكبر، واذكر قولك في صفحة ٤٠٩ من "التبصرة" حيث قلت: ها أنا أذكر أسماء عصابة من المحققين أنكروا وردوا على ابن العربي وغيره من أهل وحدة

الوجود . . . إلخ .

دع ذلك كله ، وانظر إلى قول من تشرفت بتصره وهو صاحب الإتحاف في الإتحاف ، حيث يقول : جامع الأحكام في معرفة الحلال والحرام للشيخ محيي الدين محمد بن علي الحاتمي الطائي الشهير بـ ابن العربي ، المتوفى سنة ثمانين وثلاثين وستمائة . . . إلخ ، وقال أيضًا في كتابه الجنة في الأسوة الحسنة بالسنة في صفحة ٣٧ : ومنهم الشيخ الأكبر ابن العربي . . . إلخ ، وقال في صفحة ٤٨ : كالشيخ ابن العربي لا يرى التقييد بمذهب واحد . . . إلخ ، فعليك أن تسأل المنصور ، من هذا القذب والقصور ، وتأخذه بما قدّمت يداه من الغضب والفتور مع التخوف منه ، والتحرّز منه ، والتضرع والتخشع ، لئلا يغضب عليك غضب أصحاب الجلال ، فيُغرّ بك من بلدة بهوفال ، والقول الفيصل أن الفرق المذكور ، وإن كان صحيحًا صرح به جمع من أرباب الفضل ، لكنه ليس بحيث لو خولف لزم طعن أو إنكار ، فإن الطعن به لا يصدر إلا ممن لا يبصر في ضوء النهار .

ومن إيراداته على الوالد الماجد أنه قوى إيمان فرعون في " نظم الدرر " ، ولم يرد عليه وعدم الرد عليه من علامات الطفولية وعهد الصبا .

ولا يخفى ما فيه من الغلط والجفاء ، ومثله لا يصدر إلا ممن تعوّد المشاغبة والمخاصمة من عهد الصباء ولم يتزين بزينة التهذيب والوفاء ، فسحقًا سحقًا ، وبعدًا بعدًا لمن أضاع الضحى ، ونال من العمر[1] ما يحصل له فيه الذكرى ، وجاءه النذير من الأهوال الكبرى ، ومع ذلك لم يترك التفعقع بالكلمات الرذيلة المستعملة في عهد الصبا :

شيئان عجيبان هما أبرد من يخ   شيخ يتصبّى وصبي يتشيخ

لقد نصرتُ بالصبا[2] . وأهلك العادُ بدبور الافتراء ، أيها المنصور ، لا زلت في مرح وسرور ، أنشدك بالله أن تطالع " نظم الدرر في سلك شق القمر " ، وتعاين فيه قول والدي ذي الفضل الأبهر : شأن فرعون أقبح من شأن إبليس بوجوه : الأول : أنه من نسل آدم ومع هذه الشرافة قد طغى حيث ادعى الألوهية والربوبية ، وإبليس كان من الجن ،

---

(١) إشارة إلى قوله تعالى : ﴿أو لم نعمركم ما يتذكر فيه من تذكر وجاءكم النذير فذوقوا فما للظالمين من نصير﴾

(٢) تضمين لقوله في غزوة الأحزاب : نُصرت بالصبا وأهلكت عاد بالدبور »

ولا بعد في صدور العصيان والطغيان من صنف الجن.

والثاني: أن إبليس يغوي الناس ليعبدوا غير المعبود الحقيقي، ولا يحكم أنهم يعبدوه، ويعلم أني لست بمستحق للمعبودية، إنما المعبود ذات أخرى يدل عليه أنه جاء إلى موسى ليقبل توبته بجنابه تعالى بشفاعته، وأما فرعون فيقول: ﴿أنا ربكم الأعلى﴾ كذا قال علي القاري في "شرح الألفية الأكبر"، والشيخ محيى الدين بن العربي آمن بإيمان فرعون عند الغرق، وبيّن معاني آيات الكلام المجيد والفرقان الحميد على حسب معناه، كما لا يخفى على من طالع فصوصه، وقال في الفص الموسوي: هذا هو الظاهر الذي ورد به القرآن، ثم إنا نقول بعد ذلك: والأمر فيه إلى الله لما استقر في نفوس عامة الخلق من شقاءه، وليس لهم نص في ذلك يستندون إليه -انتهى- وقد أوضح هذا المراد شراحه، فعليك بشروحهم، وسند الأولياء السيد محمد أشرف جهانگير السمناني الكچوچوي كتب مكتوبًا إلى القاضي شهاب الدين الدولتابادي الجونفوري، وقال فيه: إنه مأمور بهذا القول، إذ جميع ما في كتابه مسطور بأمر الرسول ﷺ، والمأمور معذور -انتهى-.

ولا تكن مرتابًا في أن الأمر المنصور ما عليه الجمهور -انتهى كلامه-.

وقد نقلته من مسودته بخطه، أليس فيه الرد على ابن عربي في إيمانه بإيمان فرعون، أليس فيه تصحيح مذهب الجمهور القائلين بكفر فرعون، أليس فيه تصريح تقبيح حال فرعون، أليس فيه إشعار بخطأ الشيخ الأكبر في الحكم بقبول إيمان فرعون، واحفظ هذا كله واغلظ على ناصرك الفارّ من العَون، قائلا يا ناصري ويا عَون! تُب مما افتريتَ على مؤلف "نظم الدرر" حيث قلت: إنه لم يردّ بل قوّى إيمان فرعون، لقد فرَّ العونُ ممن تفوّه بهذا وصار أسود اللون، لعلك من الذين قيل في حقهم:

إن يسمعوا الخير يخفوه وإن سمعوا شرًا أذاعوا وإن لم يسمعوا كذبوا

أرني أيّ كلمة من كلمات "نظم الدرر" تدل على تقويته إيمان فرعون، أما وقع عينك على كلامه قبل نقل كلام القائل بإيمان فرعون، وكلامه بعده التصريح بتقويته كفرعون، فما هذا الافتراء يا من ينصرني للحفظ والصّون، وما هذا الاجتراء يا من يمكُر لي مكرًا لا يفيدني في الحفظ والصون، ما ذا حملك على هذه الفرية، أظننتَ أنك

تصدق في هذه الكذبة، ما ذا بعثك على هذه التهمة، أتوهمت أنك تصدق في هذه الخدعة، لعلك اغتررت بالحديث المشهور فيما بين الجمهور: "الحرب خدعة" فحصلت لك الجرأة، وغفلت عن الآيات والأحاديث الواردة فيما بين التشنيع على من يرتكب البهتان والتهمة، والله لقد جئت شيئا إمرا، ورأيت أمرا نكرا، حرمت به أجرا، وأوجبت على نفسك به زجرا.

أما إني أجرتك للإجابة على لتحصيل المسرة، لا لتحصيل المعرة، أما إني أعنتك لتعيبني بما يدفع عني الكربة، لا بما يوقع علي الكدرة، من ذا الذي أباح لك أن تتجاوز عن الخصم إلى الأب والجد، من ذا الذي أجاز لك أن تضيع الجد في القدح والرد، بما لا يورث إلا العناء والكد، بعثتك مجيبا لا مريبا، جعلتك ناصرا لا فاجرا، حملتك على أن تكون مناظرا لا مكابرا، والله الذي يدخل الهمزة اللمزة في أسفل الدرجة، ويوصل المنهمك في التهمة والفرية، لا سيما على أهل القدر والعزة في أسفل الطبقة، ويعدل بين الأجلة وبين خصمهم يوم ينفع الصادقين صدقهم عدلا يفتضح به رب الغدرة، ما أبحت لك أن تفترى على الأكابر، ما أجزت لك أن تؤذى الأصاغر:

كم عالم زل بالأقدام في رجل يخوض في عرضه بالذم والكذب

علم بلا عمل يهوى بصاحبه إلى جهنم مع حمالة الحطب، مجازف القول في أهل العلوم، وهم سم لحومهم قد جربوا فتب، والذي نفسي بيده لئن لم تنته يا ناصرى غير المنتبه لنسفعن بناصيتك، ولنحرقن جاريتك، ولو كنت علمت هذا من قبل أنك حرىء على مثل هذا العمل، لمنعتك وزجرتك، وهجرتك وتركتك، ولو رأيت جاريتك قبل هذا، ووقفت على كذا وكذا، لمحوت عن دفتر الملازمين الجارية، ولأغرقت صدقتك الجارية في الجارية؛ لئلا ينتفع بها أحد، رجلا كان أو امرأة، حرة كانت أو جارية

والله ما كنت أظن أن صدقتك الجارية مملوءة من مثل هذه الخرافات والجهالات السارية، وقد كنت أحسن بك وبتأليفاتك الظن. فبدا لي من الله ما لم أكن أحتسب، وكنت أمن عليك بلطف المن، فبدا لي من الله أن أجتنب، بالله عليك يا أيها النصير البنصير، لا تفتر على عالم جامع صغير، أو كبير، ولا تجتر على الكذب والسب والتحقير، فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزى في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون

إلى عذاب السعير، وما الله بغافل عما يعملون من المكر والتزوير، ويعجبني قول محمد بن سعدون الجزيري:

سجن اللسان هو السلامة للفتى ... من كل نازلة لها استيصال

إن اللسان إذا حللت عقاله ... ألقاك في شنعاء ليس تُقال

ومن إيراداته المموهة الإيراد على قولي في ترجمة الوالد الماجد في رسالتي "حسرة العالم بوفاة مرجع العالم": ركب مطايا الانتقال، ونهيأ السفر دار الارتحال من أن القول بأن دار الآخرة دار ارتحال لا يتأتى إلا من صبي، أو من يحذو حذوه.

ولا يخفى على كل من له أدنى مسكة وإن كان صبياً، أن مثل هذا لا يصدر إلا عمن كان غبياً، فإن دار الآخرة يصح إطلاق دار الارتحال عليه، لأنه يرتحل من الدنيا إليه، والإضافة يكفي فيه أدنى ملابسة، على أن السفر من الدنيا ابتداء إلى المستقر البرزخي، وانتهاء إلى المقر الأخروي، ولا شك في كون البرزخ دار ارتحال، فإنه ليس دار إقامة أبدية بلا زوال، بل يرتحل منه إلى المحشر، ثم إلى خير مستقر:

كم من كلام قد تضمن حكمة ... نال الكساد بسوق من لا يفهم

ومن إيراداته المزورة الإيراد المتعلق بما ذكرته في حسرة العالم، بعد ذكر واقعة كسف الشمس وظهور الظلمة على سماء العالم، الواقعة في السنة الخامسة والثمانين، وهي سنة وفاة والدي من أن وقوعه كان إشارة إلى حوادث وقعت في تلك السنة باليقين.

ومنها: وفاة الوالد المرحوم، فإنه كان شمس الدنيا والدين، فبارتحاله وقعت الظلمة في دار الدنيا، وظهرت النجوم على سماء الدنيا، بقوله: هذه من عقائد المشركين الجاهلية؛ لما روى النسائي أن رسول الله ﷺ قال: "إن أهل الجاهلية كانوا يقولون إن الشمس والقمر لا ينخسفان إلا لموت عظيم من عظماء أهل الأرض وأن الشمس والقمر لا ينخسفان لموت أحد ولا لحياته ولكنهما خليقتان من خلقه يحدث الله في خلقه ما يشاء"، على أنه لا معنى لقوله: ظهرت النجوم على سماء الدنيا، وإن هي إلا شنشنة طفولية ومجازفة نسوانية.

ولا يخفى أن هذه الكلمة ليست من شأن العلماء، بل من شأن البله والنساء، وهل

هذا إلا دندنة كدندنة الأغبياء، وهمهمة كهمهمة الأغوياء، فإن سماء الدنيا في قولي ظهرت النجوم على سماء الدنيا كناية عن الأرض التي عمرت بالدنيا، وظهور النجوم عليها كناية عن اشتهار كل صغير بموت ذلك الكبير، فإن الصغار يكبَرون بموت الكبار، ويحصل لهم بعدهم البروز والاشتهار، ومن لا يفهم ذلك المعنى النفيس فليبك على فهمه الخسيس، وما ادعاه من كون ما ذكرته مخالفًا للأحاديث النبوية، وموافقًا لأحاديث الجاهلية، مبني على عدم فهم المرام، فإن مجرد الإشارة لا ينافي حديث سيِّد الأنام، ولا يوافق عقائد الكفرة اللئام، وما من حادثة من الحوادث السماوية إلا وفيها إشارة إلى حوادث أرضية، يتنبه عليه من يتنبه، ويغفل عنه من يغفل، ومن يزعم أنه مخالف للنصوص، فليأت بدليل منصوص، ومجرد دعوى ذلك من غير فهم ما هنالك من فعل اللُّصوص كبنيان غير مرصوص.

وما أحسن قول المتنبي في ديوانه شكاية عن زمانه:

أذمّ إلى هذا الزمان أهيله ... فاعلمهم فدم وأحزمهم وغدٌ

وأكرمهم كلب وأبصرهم عمي ... وأسهدهم فهد وأشجعهم قرد

ومن إيراداته الضائعة الإيراد على قولي في تلك الرسالة عند الخاتمة: من هجرة من لولاه لما كان وجود الكونين... إلخ. بقوله: فيه إشارة إلى حديث: «لولاك لما خلقت الأفلاك» وهو حديث غير ثابت.

ولا يخفى على من له مهارة في فنون الأخبار، ومطالعة لكتب الكبار أن هذا الحديث موضوع مبنى صحيح معنى، وقد وردت بهذا المعنى أحاديث أخر. فالإشارة إليه لا يورث الضرر.

قال علي القاري في تذكرة الموضوعات: حديث «لو لاك لما خلقت الأفلاك». قال العسقلاني: إنه موضوع، كذا في الخلاصة، لكن معناه صحيح، فقد روى الديلمي عن ابن عباس مرفوعًا: أتاني جبريل فقال: يا محمد! لولاك ما خلقت الجنة، ولو لاك ما خلقت النار. وفي رواية ابن عساكر: لو لاك ما خلقت الدنيا -انتهى-.

ومن إيراداته الباطلة الإيراد المتعلق بقول والدي في نظم الدرر: وهو ما رواه واحد عن واحد ثم جمع عن جمع لا يتصور تواطئهم على الكذب، فمن أنكره كفر عند

الكل إلا عيسى بن أبان، فإن عنده يضلل ولا يكفر -انتهى- من أن كون إنكار الخبر المشهور كفرًا إنما هو مختار الجصاص فقط؛ لأنه يعده من المتواتر، وجمهور الفقهاء والمحدثين لما جعلوه قسيمًا للمتواتر خصوا ترتب الكفر بإنكار المتواتر، وضلّلوا لمن أنكر الخبر المشهور... إلخ.

ولا يخفى ما فيه من التعصب والتصلب، انظر أيها المنصور، حفظتَ عن جميع الشرور، عبارة والدي في "نظم الدرر" وهي هذه: قال القاري في "شرح الفقه الأكبر": وفي "المحيط": من أنكر الأخبار المتواترة في الشريعة كفر، مثل حرمة لبس الحرير على الرجال، ومن أنكر أصل الوتر والأضحية كفر -انتهى- ولا يخفى أنه قيّده بقوله في الشريعة: لأنه لو أنكر متواترًا في غير الشريعة، كإنكار جود حاتم وشجاعة علي رضي الله عنه وغيرهما لا يكفر، ثم اعلم أنه أراد بالتواتر ههنا التواتر المعنوي لا اللفظي، لعدم ثبوت تحريم لبس الحرير، وأصل الوتر والأضحية بالتواتر المصطلح، فإن الأخبار المروية منه ﷺ على ثلاث مراتب، كما بينته في "شرح النخبة"، ونخبته ههنا أنه إما متواتر وهو ما رواه جماعة عن جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب، فمن أنكره كفر، أو مشهور وهو ما رواه واحد عن واحد، ثم جمع عن جمع لا يتصور توافقهم على الكذب، فمن أنكره كفر عند الكل إلا عيسى بن أبان، فإن عنده يضلل ولا يكفر، وهو الصحيح. أو خبر الواحد وهو أن يرويه واحد عن واحد، فلا يكفر جاحده غير أنه يأثم بترك القبول إذا كان صحيحًا أو حسنًا، وفي "الخلاصة" من رد حديثًا، قال بعض مشايخنا: يكفر، وقال المتأخرون: إن كان متواترًا كفر، أقول: هذا هو الصحيح إلا إذا كان رد حديث الآحاد من الأخبار على الاستخفاف والإنكار -انتهى- انتهت عبارة "نظم الدرر".

وتأمل في قوله: في الابتداء قال علي القاري... إلخ، وفي الآخرة -انتهى- لتعلم أن التعريف المذكور للمشهور مع حكمه المسطور إنما هو منقول عن "شرح الفقه الأكبر"، وطالع أيضًا نسخ "شرح الفقه الأكبر" لعلي القاري، تجد هذا الذي نقله والدي فيه من غير اشتباه ردىء، وخاطب ناصرك مخاطب الآمر بالمأمور، والقاهر بالمقهور. واعظًا وعاتبًا وناصحًا ولائمًا، قائلًا: يا ناصر، يا ماكر، يا غادر، يا فاخر، ما هذا الإيراد المنجر إلى الإبعاد ما هذه الطنطنة المورثة إلى الشيطنة، أأنت من الذين قال الله

تعالى في حقهم: ﴿وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً﴾، أم أنت من الذين يبغون فساداً في الأرض وعلواً مع الغفلة عن قول رب العالمين: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾، أنشدك بالله هل طالعت عبارة نظم الدرر بعينك، أم كتبت ما كتبت بدون معاينتها في توساك، أما علمت أن ما ذكره صاحب النظم ليس من تحقيق نفسه بالجزم، بل هو منقول فيه عمن تقدّم، وهو شارح فقه الإمام المقدّم، ما ذا أعددت جواب من يعنفك بالذهول عما تفوهت في التبصرة عنّي، والغفول عما سطرت في إصلاح ما صدر منّي.

ما ذا تقول: إن قال لك قائل: أنت من الذين يأمرون الناس بالبر وينسون أنفسهم، وهو عاقل غير غافل، أنت من الذين يبصرون القذى في عين الغير ولا يعاينون أذى أعينهم، وهو فاضل غير ناقل، عجباً منك أيها المسكين المعين تباً لك أيها المتين المَهين تدفع عني في كل مرة بأني ناقل، والناقل لا يرد عليه إيراد فاضل، ثم تقوم للإيراد على غيري على ما هو منقول عن غيره، وغيري، وتصوم عن إظهار الحق بخيري، فما هو الباعث على هذه الرزية الموقعة في البلية، لقد تعجبت من صنعك كل الأفاضل، وضحكت على قبحك كل الأماثل، فاحذر الحذر يا أيها الهاجي من طريقة اللاغي الطاغي، أقول: قولي هذا: نصحاً، وأستغفر الله لي ولك ذُكراً وذكراً: ﴿وما أبرئ نفسي، إن النفس لأمّارة بالسوء إلا ما رحم ربّي﴾.

ومن إيراداته العاطفة الإيراد المتعلق بقولي في "تحفة الأخيار في إحياء سنة سيد الأبرار": فإن قلت: من يصلي عشرين ركعة تلزم عليه مخالفة طريقة النبي؛ لأنه لم يصل إلا ثماني ركعات، فيلزم أن يكون آثماً.

قلت: العشرون متضمن لثمان أيضاً، فأين المخالفة -انتهى- من أنه إنما يتم إذا كانت الثمانية داخلة في عشرين، ومقومة لحقيقته، وهو في حيز المنع لاتفاق المحققين على أن العدد الأقل ليس جزء للأكثر، وسخافته لا تخفى على من تمهر في المباحث العددية، وله يد طولى في العلوم العقلية؛ لأن عدم جزئية العدد الأقل للعدد الأكثر أمر أجنبي خارج عن البحث، فإنه لا أثر في التحفة للجزئية حتى يكون مورداً للبحث، وإنما الغرض أن ثمان ركعات توجد بوجود عشرين، وأن أداء عشرين متضمن لأدائها من دون

العشرين، وهذا لا يشك فيه أحد من العقلاء فضلا عن الفضلاء، وهو مع ظهوره عند الكملاء مصرح به في كلام النبلاء.

قال القطب الرازي في "الرسالة القطبية": لما كان العدد الأكثر مستلزما للعدد الأقل، فعدم الأقل مستلزم لعدم الأكثر -انتهى- وقال السيد زاهد الهروي في حواشي "القطبية": نعم، لو قال -أي المحقق جلال الدين الدواني شارح "العقائد العضدية"-: بأن المجموع الأول مستلزم للمجموع الثاني، وذلك المجموع للمجموع الثالث، وهكذا لكان صحيحًا؛ لأنه إذا تحقق مجموع آحاد العشرة مثلا يتحقق كل واحد واحد من آحاد الخمسة، وإذا تحقق كل واحد واحد منها تحقق مجموعها بالضرورة -انتهى-.

وقال أيضًا في هوامشه: وبهذا يتم استلزام العدد الأكثر للعدد الأقل، كما قال المصنف -انتهى- وقال أيضًا في موضع آخر من حواشيه: لا يخفى أن هذا يجري في إعدام المعدودات أيضًا، إذ كما أن الأكثر بالذات مستلزم للأقل بالذات، فكذا الأكثر بالعرض مستلزم للأقل بالعرض، وكما أن عدم الأقل بالذات مستلزم لعدم الأكثر بالذات كذا عدم الأقل بالعرض مستلزم لعدم الأكثر بالعرض -انتهى- وإن شئت زيادة التوضيح والهُدى في هذا المطلب الأبهى، فارجع إلى حواشي المتعلقة بـ "لواء الهدى المسمّاة بـ "مصباح الدجى"".

ومن إيراداته الساقطة الإيراد على قولي في "التحفة": قد تأيد ذلك بحديث أخرجه ابن أبي شيبة وغيره أن النبي ﷺ صلى في رمضان بعشرين ركعة، والوتر بقوله: إن التمسك بهذا الحديث الضعيف المتروك والخبر المنكر المعلوم الذي رواه ابن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان قاضي واسط، وقد ضعفه جماعة من أعيان المحدثين أدل دليل على طفولية المتمسك... إلخ.

ولا يخفى أن هذا الإيراد قد أجبت عنه في "التحفة"، وتعليقاتها المسمّاة بـ "التحفة"، فمع ذلك ذكره في سرد الإيرادات، لا يصدر إلا ممن أشرب في قلبه حب الخُرافات، وبلغ إلى حد أرباب الخَرافات.

ومن إيراداته الطاغية الإيراد على ما حققته في التحفة من أن رواية عشرين لا تخالف خبر عائشة ما كان رسول الله ﷺ يزيد في رمضان، ولا في غيره على إحدى

عشرة ركعة، وأنه قد ثبت من الروايات الكثيرة عنها، وعن غيرها أنه ﷺ قد زاد على ذلك في بعض الأحيان، وقد نقص عنه أيضاً بقوله: ما روت أنه قد صلى ثلاث عشرة ركعة، فإنما هو مع ركعتي الفجر... إلخ.

ولا يخفى على من أوتي الحكمة أن كل ما دندن به ناصرك في هذا البحث بقدر ورقة، يشبه اللغو واللهو بلا شبهة، فإنه لا شبهة في ثبوت الأقل من إحدى عشرة ركعة، وأزيد منها، ولو أحياناً من رسول الله ﷺ، فقد أخرج مسلم أنه صلى تسع ركعات سرد منهن ثمانياً لم يجلس إلا في آخر الثامنة، ثم ينهض ولا يسلم، ويصلي التاسعة، وثبت عنه كما في "زاد المعاد" لابن القيم: أنه صلى سبعاً كالتسع المذكورة، ثم صلى بعده ركعتين جالساً، وثبت عنه برواية النسائي أنه صلى سبعاً في رمضان في ليلة أربع ركعات، فأطال الركوع والجلوس، فما صلى إلا أربع ركعات حتى جاءه بلال يدعوه إلى الغداة، وعن عائشة: "أنه ﷺ كان يوتر بثلاث عشرة ركعة، فلما كبر وضعف أوتر بتسع"، وعنها أنه كان يصلي من الليل تسعاً، فلما أسن وثقل صلى سبعاً"، وعنها: "لما أسن رسول الله ﷺ وأخذ اللحم صلى سبع ركعات لا يقعد إلا في آخرهن، وصلى ركعتين وهو قاعد بعد ما يسلم"، وعنها: "أنه كان يوتر بتسع ركعات، ثم يصلي ركعتين وهو جالس، فلما ضعف أوتر بسبع ركعات، ثم صلى ركعتين وهو جالس"، أخرج هذه الروايات النسائي وغيره، وثبت عنه كما في "زاد المعاد" أنه كان يصلي ثمان ركعات يسلم من كل ركعتين، ثم يوتر بخمس سرداً متوالية، وبالجملة فثبوت الزيادة على إحدى عشرة وأداء الأقل منه ثابت من الرسول، لا ينكره إلا الجهول أو المعقول، فالعجب من ناصرك كيف ينكر هذا، وهو من ذوي العقول، وإن شئت زيادة التفصيل في هذا المطلب الجليل، فارجع إلى تعليقاتي المتعلقة بـ "تحفة الأخيار" المسماة بـ "نخبة الأنظار".

ومن إيراداته الهالكة الإيراد المتعلق بقولي في مذيلة "الدراية" لمقدمة "الهداية" عند ذكر العبادلة المراد بهم عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر: كذا قال العيني.

وقال النووي في "تهذيب الأسماء واللغات": اعلم أن عبد الله بن الزبير أحد العبادلة الأربعة وهم ابن الزبير وابن عباس وابن عمر وابن عمرو بن العاص، هكذا قال

غير واحد من المحدثين، وقيل لأحمد: فابن مسعود؟ قال: هو منهم. قال البيهقي: لأن وفاته قد تقدمت وهؤلاء عاشوا طويلا، حتى احتيج إلى علمهم، ويلتحق بهذا سائر المسلمين.

وأما قول الجوهري في «صحاحه»: إن ابن مسعود أحد العبادلة الأربعة، وأخرج ابن عمرو بن العاص، فغلط ظاهر -انتهى-. قلت: قد غلط الجوهري صاحب «القاموس» أيضا في إدخاله ابن مسعود في العبادلة، والحق أنه لا وجه للتغليط، فإن في العبادلة مشربين: أحدهما: مشرب المحدثين وهو ما ذكره النووي وغيره، والثاني: مشرب الفقهاء، وهو إدخال ابن مسعود، وإخراج عبد الله بن عمرو، كيف لا، ولابن مسعود أيضا فضائل وافرة ومناقب متكاثرة، وهو صاحب نعل رسول الله ﷺ وعصاه، وقد ذكرنا نبذا من ترجمته في «غاية المقال فيما يتعلق بالنعال». وقال ابن الهمام: ابن مسعود أيضا مشتهر بالفقه، فكان أولى بأن يدخل فيهم -انتهى- وهذا هو الذي ذكره الجوهري في «صحاحه»، واكتفى عليه، ومن اكتفى على أحد المشربين في أمر لا ينسب إليه الغلط، انتهى كلامي بقوله: يا حسرتاه على الحاسد البغض حيث لم يراجع أصل «الصحاح»، حتى تنجلي له حقيقة الحال، ولو رآه لم يضطر إلى هذا التوجيه.

ولا يذهب عليك أنه مع ما فيه من الغلط والخفاء الذي لا يختاره إلا أهل الصبا مبني على عدم معاينة «مذيلة الدراية»، أو الإعراض عما فيها لقصد التزوير والضلالة، فإني قد كتبت منبهة على قولي: وهذا هو الذي ذكره الجوهري... إلخ، بهذه العبارة، وهي موجودة في جميع نسخ المذيلة موجودة بأيدي الطلبة، هذا على تقدير صحة نسخة التي نسب إليه إدخال ابن مسعود في العبادلة، والذي رأيته في «صحاحه» هكذا: العبادلة ثلاثة: عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص -انتهى كلامي في [illegible].

فيا حسرتاه ويا عجباه من ناصرك المختفي ينسب إلى الغفلة مع عدم غفلتي، ويصف إلى عدم المراجعة مع مراجعتي، ألا تنهى ناصرك عن مثل هذه الشنائع، ألا تزجره على مثل هذه القبائح، أما تقول له: أيها الناصر المذكور ما لك تورد على العلماء ما لا يرد عليهم، وتنسب إليهم ما ليس فيهم، وتصرف النظر عن تصريحاتهم

وتحيرُ برائهم، وتقوم في ميدان الاعتراض قيام العميان، وتحوم حول دائرة الافتراض حوم العميان، وتهوم على خصمي ملامة السكران، وتعوم في بحر السفه والطغيان عوم أهل الخسران، فيا له من نقصان:

في الناس قوم أضاعوا مجد أوليهم ما في المكارم والتقوى لهم إرب

سوى التأدب أرداهم وأرذلهم وقد يزين صحيح المنصب الأدب

أيها المعين غير المتين، ما لك تفتري على العلماء بأكذب الفرية، وتجتري على الافتراء عليهم بلا مرية، ثم تغلظ عليهم القول غلظ أهل الصول، وتلقبهم بألقاب يبعد عن شأن أهل الأنساب تلقيب أهل الطول، ولا تخشى من حساب الرب ذي العزة والحول، أفهذا طريقة الكملة، أفهذ شريعة الطلبة، تركت في تصرفي شرعة السلف الصالحين، ومشيت على شرعة الخلف الطالحين، كلما أوقدت نارا للحرب أطفأه الرب[1]، كلما سعيت في الأرض الفساد أبطله رب العباد، لعلك توهمت أن الافتراء لا يؤخذ به في الابتداء ولا في الانتهاء، ولا يظهر ما أبديت لا على العلماء ولا على الجهلاء، وما دريت أن لكل فرعون موسى، ولكل دجال عيسى، لعلك ظننت أن مثل هذا الكذب المزور يورث إلى خصمي نقصا وعيبا لا يغفر، وما علمت أنه يكون وبالا عليك، ونكالا بين يديك، لعلك تخيلت أن الإيراد على العلماء مع براءتهم منه يسرني ويوصل الفرح إلي ويحصل لي الفرح منه، وما شعرت أن هذا عندي من أكبر الجنايات، موجب للتعزيرات لا أفرح به، بل أغضب على من أتى به غضبا لم أغضب قبله، ولا أغضب بعده مثله، وأعذبه[2] عذابا لا أعذب على أحد بعده، لعلك تصورت أنك تصير بمثل هذا الإيراد معززا ومعظما عند أرباب الإشهاد[3]، وما فهمت أن مثل هذا موجب للإبعاد، إن ربك لبالمرصاد.

ويحك ما أشنع ما أتيت، وما أقبح ما كتبت، بئس ما قدمت، وما أخرت وما

(١) تضمين بقوله تعالى ﴿كلما أوقدوا نارا للحرب أطفأها الله ويسعون في الأرض فسادا والله لا يحب المفسدين﴾.

(٢) تضمين بقوله تعالى في سورة المائدة ﴿فمن يكفر بعد منكم فإني أعذبه عذابا لا أعذبه أحدا من العالمين﴾.

(٣) تضمين لقوله تعالى ﴿... فليعلمن الله ... الا ... ﴾

أسررت ، وما أعلنت ، وما أخفيت ، وما أبرزت تب إلى الله ثم إليّ ، وإلى من يرد على توبة تامة ، وأشهد عليها الخاصة والعامة ، فتوبة السر بالسر والعلانية بالعلانية . عسى الله أن يعفو عنك ، ويرضي خصمك ، ويحفظك من سوء خاتمتك ، ويجنّبك من قبح دنياك وآخرتك .

ومن إيراداته الحائكة الإيراد على قولي في مدينة "الدرايف" ، ومن عجائب بدر أنها تضرب فيها طبل النصر من زمان الفتح إلى قيام الساعة .. إلخ بقوله : لا شك أن التقول به والاعتماد على أمثال هذه الأمور المستبعدة المنافية للعقول السليمة والنقول الصحيحة من دون أن يكون فيها خبر ، أو أثر أدل دليل على الطفولية ، وعدم الفحولية .

ولا يخفى ما فيه من الخُرافة ، فإن إنكار وجود ما شهدت بوجوده جمع من الأمثال ، وأقرت بسماعه جمع من الأفاضل بعيد ، وطلب خبر أو أثر في مثل هذا عبر سديد ، انظر إلى قول العلامة محمد بن محمد بن مرزوق التلمساني في "شرح البردة" : من آيات بدر الباقية ما كنت أسمعه من غير واحد من الحجاج أنهم إذا اجتازوا بذلك الموضع يسمعون هيئة الطبل طبل ملوك الوقت ، ويرون أن ذلك لنصر أهل الإيمان ، وربما أنكرت ذلك وربما تأولته بأن الموضع صلب ، فتستجيب فيه حوافر الدواب ، وكان يقال لي : إنه دهس رمل غير صلب ، وغالب ما يسير هناك الإبل وأخفافها لا تصوت في الأرض الصلبة ، فكيف بالرمال ، ثم لما منّ الله عليّ بالوصول إلى ذلك الموضع المشرف ؛ نزلت عن الراحلة أمشي وبيدي عود طويل من شجر السعدان المسمّى بـ "أم غيلان" ، وقد نسيت ذلك الخبر الذي كنت أسمعه ، فما راعني وأنا سائر في الهاجرة إلا واحد من عبيد الأعراب الجمالين ، يقول : أتسمعون الطبل ، فأخذتني لما سمعت كلامه قشعريرة بينة ، وتذكرت ما كنت أخبرت به ، وكان في الجو بعض ريح ، فسمعت صوت الطبل وأنا دهش مما أصابني من الفرح ، أو الهيبة ، أو ما الله أعلم به ، فشككت وقلت : لعل الريح سكنت في هذا العود الذي في يدي أوجدت مثل هذا الصوت ، وأنا حريص على طلب التحقيق لهذه الآية العظمى ، فألقيت العود من يدي ، وجلست على الأرض أو وقفت قائماً ، أو فعلت جميع ذلك ، فسمعت صوت الطبل سماعاً محققاً ، أو صوتاً لا أشك أنه صوت طبل ، وذلك من ناحية اليمين ، ونحن من ناحية اليمين ، ونحن سائرون إلى مكة

المشرفة، ثم نزلنا ببدر فظللت أسمع ذلك الصوت يومي أجمع المرة بعد المرة، ولقد أخبرت أن ذلك الصوت لا يسمعه جميع الناس -انتهى كلامه-.

وفي تاريخ الخميس: لما نزلت بدراً سنة ست وثلاثين وتسعمائة، وصليت بفجر يوم الأربعاء أوائل شعبان، وأقمنا يوما ابتكرت نحو ذلك الصوت يجيء من كثيب ضخم طويل مرتفع كالجبل شمالي بدر، فطلعت أعلاه وتتابع الناس لسماعه، وكانوا زهاء مائة من رجال ونساء، فما سمعت شيئًا، فنزلت أسفله فسمعت من سفح الكثيب صوتًا كهيئة الطبل الكبير سماعًا محققًا بلا شك مرارًا متعددة، وسمعه الناس كلهم كما سمعت، وكان الصوت يجيء تارة من تحتنا، ثم ينقطع، وتارة من خلفنا، ثم ينقطع وتارة من قدامنا، وتارة من شمالنا، فسمعناه سماعًا محققًا، وكان الوقت صحوًا راكدًا لا ريح فيه -انتهى-.

وقد نقل القسطلاني في "المواهب اللدنية كلام التلمساني" وأقره، وفي شرحها للزرقاني به صرح المرجاني فقال: وضربت طبل خانة النصر ببدر، فهي تضرب إلى يوم القيامة، ونقله الشريف في تاريخه والشامي وأقره -انتهى-.

وفي "وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى"(١): قال المرجاني: وضربت فيها طبلخانة النصر، فهي تضرب إلى قيام الساعة -انتهى- ويقال: إنها تسمع بالموضع المذكور -انتهى-.

وفي "نور الإيمان بزيارة آثار حبيب الرحمن": قال الشيخ الدهلوي: إن صوت النقارة تسمع هناك -انتهى-.

فتأمل في هذه الآثار من الكبار، كيف شهدت بسماع صوت النقارة في موضع بدر وهو من آثار قدرة القادر المختار، ولا يستبعده إلا من لم يقف على دقائق حكمة الخالق القهار، ولم يدرك ما في خلق السماوات والأرض واختلاف الليل والنهار، والفلك التي تجري في البحار، أو ليس الذي خلق السماوات ورفعها بغير عماد، وبسط بساط الأرضين، وسكنها بالأوتاد، وزين السماء بالنجوم السيارة، والجو بالحيوانات الطيارة، والأرض بالزرع والأشجار، وحيوانات الضرع والأنهار، وعمر السماوات بملائكة ذوي أجنحة، والأرضين بالإنس والأجنة، وأنزل من السماء المياه العذبة، فأنبت به حدائق

(١) مؤرخ المدينة نور الدين علي السمهودي، المتوفى سنة ٩١١هـ.

ذات بهجة:

وفي كل شيء له آية تدل على أنه الواحد

بقادر على إحداث صوت النقارة في موضع نصر فيه سيد رسله على أعدائه الكفارة، وإسماعه لعباده ليتذكروا ما أنعم عليهم، ويشكروا على لطفه وآلاءه.

وخلاصة المرام في هذا المقام أن وجود هذا الصوت في بدر، ووصوله إلى صماخ البشر ممكن بالذات غير ممتنع بالذات، وغير مستبعد أيضاً عند من أوتي الحكمة، وأعطى الفكر في أمور الحكمة، وإن استبعده غبي، أو غوي، وأنكره غير الذكي والزكي، وقد ثبت من قوله معتمد، ونقله مستند، بوجود ذلك وسماعه، فكيف يعتبر رد من لم يثبته، ويعتمد على إنكاره، فمن علم حجة على من لم يعلم، ومن سمع، وفهم حجة على من لم يفهم، فافهم واستقم على الطريق الأمم، وكن على حذر من إنكار ما أثبت وجوده جمع من أرباب الهمم الذين يعتمد على قولهم ونقلهم ويسلم.

تنبيه:

اعلم أن ناصرك المختفي قد أورد على بعض الإيرادات المتعلقة بتصانيفي في المعقول، وهي مندفعة بأدنى نظر من ذوي العقول، كما لا يخفى على الطلبة، فضلاً عن الكملة، فلا حاجة إلى ردها، والاشتغال بدفعها، والعجب منه من دخوله في مضايق المعقول التي تزل فيها أقدام الفحول، ولا عجب فقد قيل: استنت الفصال حتى القرعى، وزاحمت الأطفال حتى الجرحى، أو لم يعلم أني قد غلبت في هذا الفن - بحمد الله ذي المنّ - على من اشتهر باليد الطولى في هذه الفنون، وحسنت بتبحره في تفلسفة الفنون، فكيف بمن بضاعته فيها مزجاة، وجاريته على الطرف مرماة.

ثم فتح عليّ في عدة أوراق لسان الطعن، وفتح باللعن، وتقعقع كتقعقع الغضبان، وتكاكأ في موارد الطغيان كتكاكؤ السكران، وافرنقع من مشارع الإنصاف وحنج إلى مدارج الاعتساف، وتدندن بكلمات يجتنب عنها الرجال، ولا يرتكب مثلها إلا النساء والأطفال، وتلطش بعفرات يحترز عنها أرباب الكمال، ولا يجترأ عليه إلا أصحاب الضلال، وأتى بما يتعجب منه الأسافل، ولا يكتسب عليه إلا الأراذل، وذي

فتدلّى إلى مراتب الهوى ، فتفوه بما يتفوه به من يتخذ إليه هوى ، فعليك أن تنصحه نصح الصديق للصديق ، وتزجره زجر الشفيق على الشفيق ، وتغلظ عليه القول كغلظ الرفيق على الرفيق ، وتهدده تهديدا هو به حقيق ، وتنكر عليه إنكارا به يليق ، وترشده إرشاد المرشد الحاذق وتهديه هداية السالك على سواء الطريق ، وتخرجه من الظلمات المتراكمة في بحر لجّي يغشاه موج من فوقه موج من فوقه سحاب ، ظلمات بعضها فوق بعض من السماء إلى التراب ، إلى مشكاة فيها مصابيح ، ونور تفرح به الأرواح إخراج الملاح الغارق في البحر العميق ، وتمنعه من الدخول في حجر سحيق ، والنزول في فج عميق ، وترحم عليه رحمة المولى المعتق على العتيق ، وتنحّيه من المسالك الوعرة ، والمبارك ذات أبعرة التي يختارها أرباب التلفيق ، وتعزله عن عهدة النصرة التي يفرعها أرباب التحقيق ، وتسدّ عليه أبواب المجادلة والمنافرة التي تقرع عليها أصحاب التحقيق ، وتلتفت إليه التفات الأسد إلى عرق الغنم العريق ، وتسقيه كأس من شراب عتيق ، وتمدّ إليه لسانك مع الإرفاق ، وارفع إليه رأسك بعد إطراق ، تاليا شعر أبي بكر بن عطية :

أيها المطرود من باب الرضا كم يراك الله تلهو معرضا

كم إلى كم أنت في جهل الصبا قد مضى عمر الصبا وانقرضا

قائلا : يا من استأجرته للمدافعة عنّي ، واستأثرته للمناصرة منّي ، ووليته حفظ عرضي وعرضي في سمائي وأرضي ، وولّيته للدفع عن نفسي ، والرفع عن كسي ، وقربته من مأنس إنسي ، ومجلس درسي ، وعززته بما لم يعزز به عندي جني وإنسي ، وأجلسته على كرسي وفرشي ، مع كونه غير قرشي وأنا قرشي ، وعززته بما لم أعزز به أحدا من متعلقاتي ، ووقرته بما لم أوقر به أحدا من متطفلاتي ، وأغنيته بعد أن كان فقيرا بلطفي ، وأثريته بعد ما كان حقير بأنسي ، وملكته بوصي كتبي وخطي ، وفوضته خزائن يابسي ورطبي ، جزاك الله عني خيرا ، وحماك الله عن ما كان ضيرا ، بما قمت في مقام الانتصار ، وقعدت في مقعد الاعتذار ، واضطجعت على مضجع الإعانة ، وسكنت في مسكن الإبانة ، وسافرت في قفار النصرة ، وركبت على السفن في بحار المعذرة ، وشددت النطاق على الإخفاق نصرة للأمير الكبير على الوفاق ، قاصدا المسرة والارتفاق ، فلك الشكر ولك المنة ، أدخلك الله في النعيم والجنة

لكن قد ارتكبت كثيرًا من الأمور التي تجتنب عنها أصحاب الشعور، فسلكت مسلكًا منحرفًا، وطلبت مطلبًا معتسفًا، فلم تحكم بما ثبت في السنة، ولا اخترت طريق الجنة، وفررت من سنة المناظرين، وولجت في سنة المكابرين، وتجاوزت عن الحد، فضاع منك الجد، وشددت المئزر لإيصال الأذى والضرر، غافلا عن قول سيد الأبرار: «كل مؤذ في النار»، وجهدت في السباب وتنابز الألقاب، وجحدت فضائل أولي الألباب، وبالغت في الازدراء والتحقير غافلا عن أن المحقَّر في السعير، وأبيت الإقرار بالحق الصُّراح، وأنكرت الصدق الصحاح، وسعيت في الإسكات بالخرافات، وارتكبت أعظم الجنايات، وما تركت دقيقة في الانتقاء غافلا عن قول شديد الانتقام في كلامه سيد الكلام، فإن كلام الملوك ملوك الكلام: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾.

وما قصرت على الإنصاف والإبرام، كما هو شأن الكرام، وحلفت بأن لا تذر ذرة في قدح خصمي، وإن كان واهيا إلا ذكرته، ولا تدع نطفة من جرح خصمي وإن كان لاغيا إلا سطرته، وغفلت عما قاله الشاعر المتحر:

فلا تحقرن عدوا رماك وإن كان في ساعديه قصر
فإن السيوف تحز الرقاب وتعجز عما تنال الإبر

وأكثرت من الصياح واللغط، وخلطت بين الصواب والغلط، وصعدت على مدارج البغي والفساد، وبلغت أقصى معارج العناد، ونسيت قول أبي القاسم الحريري إذ أفاد في قصصه، وأجاد في نصحه:

عجبًا لراج أن ينال ولايةً حتى إذا ما نال بغيته بغا
يسدي ويلحم في المظالم والمآ في وردها طورًا وطورًا مُولِغ
ثم إن يبالي حين يتبع الهوى فيما أصلح دينه أم أوتغا
يا ويحه لو كان يوقن أنه ما حالة إلا تحول كما طغا

إني متعجب منك، بل وكل من رأى تبصرتك متعجب على الوفاق، كيف سلكت مسلك الشقاق، ومشيت سبيل النفاق، وصرت عسر الأخلاق، ولست من أهل العراق، حتى قيل: ومن أهل المدينة مردوا على النفاق، لم استأثرت منهج أهل

الشموخ، وأنت من الشيوخ، لم استأهلت أن يقال لك: إنك مريض منحرف المزاج، ملتهب الامتزاج، عسير العلاج، كثير الاضطراب والانزعاج، أما دريت أن مثل هذا معيوب عند أجلة الناس، وصاحبه معتوب عند الأكياس، أما فهمت أن مثله يُشبه من سأل ابن عمر رضي الله عنه عن دم البعوض، وكان ممن رضي بإراقة دم الحسين رضي الله وأهل بيته من غير شخوص، ويلقب بالحاسد والعاند، والحاقد والكاسد، والشارد والمارد، والفاسد والبارد، أظننت أني أفرح بمثل هذا الفرج، وإن كان مع المزح والهرج.

أتوهمت أني أشكرك على مثل هذا النصر، وإن كان مع الهدر والهذر، أتخيلت أني أعزز بين الأنام، بمثل هذه الآلام، أتصورت أني أوقر في الخلق، بمثل هذا الحق، أ ارتكز في قلبك أن الناس يمدحونك، ويشكرونك على مثل هذا لباس، أخطر في صدرك أني أحسن طورك هذا، وأثني على طرزك هذا، كلا والله هذه كلها أضغاث أحلام، وأحاديث النيام، وأوهام العوام، ومقاصد الأنعام:

أحلام نوم أو كظل زائل أن اللبيب بمثلها لا يُخدع

لعلك علمت من استجارك للانتصار، أني أبحث لك ما حرّمه الواحد القهار، وقد أخطأت فيما علمت، وغفلت فيما عقلت، فإني لست من غير المهتدين، ولا أمشي في ممشى المجادلين، ولا أسعى في مسعى المكابرين، ولا أطوف بيت المنافرين، ولا أقف في موقف المجاهرين، بل أرميهم بالجمرات، وأنحرهم طلبًا للقربات، وأودعهم من مجلسي العتيق، وأرحضهم من مرفقي الرشيق.

أيها البصير البشير، النصير الكسير، اختر أحد السبيلين، وتخير أحد الطريقين، إما أن تأتيني فأسرحك بالسراح الجميل، وأودعك بالتوديع الجليل. وأقول لك أنت برية أنت بتلة، أنت خلية، أنت برية، طلقتك، فارقتك، هجرتك، حجرتك، وأعطي لك أجر النصرة، وأودي عقر الكلفة، فتفارقني بالمفارقة الأبدية، وترحل إلى مساكنك القديمة الأزلية، وتعتد بيتك، وتحد على رحلتك، وإني قد جربتك ومن جرب المجرب، حلّت به الندامة، وعلمت سوء خصلتك المجر إلى الهاوية يوم القيامة، فلا أرضى بقيامك في فنائي، ولا ببنائك في قبائي، فإن منكم منفرين، وإن منكم منفرين، وإما أن تعطيني الميثاق والعهد على ترك الشقاق والكد، وتتوب عما جنيت وعصيت، وعلى

علماء العصر بغيت، وافتريت، وطولت لسان الطعن والتشنيع، ووجهت الجنان إلى اللعن والتقبيح، وتحلف عندي حلفًا لا حنث بعده على أن تذر ما فعلت ولا تعود إليه بعده. واتل ما تلاه الحريري في المقامات تائبًا من الخرافات:

أستغفر الله من ذنوب أفرطت وفيهن واعتديت

كم خضتُ بحر الضلال جهلا ورُحتُ في الغيّ واغتديت

وكم أطعت الهوى اغترارا واحتلت واختَلْتُ وافتريت

وكم خلعت العذار بركضا إلى المعاصي وما دنيتُ وكم تناهيت في التخطّي

إلى الخطايا وما انتهيتُ فليت كنتُ قبل هذا نسيًا

ولم أجنِ ما جنيتُ، فالموت للمجرمين خير من المساعي الذي سعيت يا رب عفوًا، فأنت أهل للعفو عني، وإن عصيتُ، هيهات يا ناصر، هيهات يا ناصر.

كنتُ أعلم أنك تدفع عني كل غُمَّة، وترفع عني كل ظلمة؛ وتحفظني من طعن الأمة، وتحرزني من كل ثلمة، وتسدّ عني لسان كل معترض، وتردّ عني سنان كل معترض، وإنك لست من الأغبياء الظانين أنهم من الأذكياء، الخائضين بقلة تقواهم فيما لا يعلمون الغائصين باتباع هواهم فيما لا يفهمون، ومع ذلك يحسبون أنهم يحسنون، فيحبط الله أعمالهم من حيث لا يشعرون، وإنك لست من الذين يكدحون في كتم الحقّ، ويقدحون من هداهم إلى الحق، ويجرحون وإن كان على الحق، ويذرون قول الحق وهم من جوامع القول:

﴿لا يُحبُّ اللهُ الجهر بالسّوء من القول﴾ وقوله تعالى في موضع آخر من القرآن: ﴿بئس الاسمُ الفُسُوقُ بعدَ الإيمانِ﴾ وقوله تعالى في موضع آخر من الكتاب: ﴿ولا تنابزُوا بالألقاب﴾ وقوله في موضع آخر من كلامه المعلى: ﴿ومن يُشاقق الرّسُول من بعد ما تبيّن له الهُدى ويتّبعْ غيرَ سبيل المؤمنين نُولّه ما تولّى﴾ وقوله في أثناء آيات براءة سيدتنا عائشة رضي الله عنها: ﴿إنّ الّذين يُحبّون أن تشيع الفاحشةُ في الّذين آمنوا لهُم عذابٌ أليمٌ في الدُّنيا والآخرة﴾ وقوله: ﴿ومن أحسنُ من الله قيلا﴾ ﴿ولا تقفُ ما ليس لك به علمٌ إنّ السّمع والبصر والفؤاد كُلّ أولئك كان عنهُ مسئُولا﴾

إلى غير ذلك من الآيات الواضحات الزاجرات الباهرات القاهرات الكاهرات التي تقشعر منها جلود الذين يخشون ربهم، ويخافون ربهم من فوقهم، وإنك لست من الذين لا ينزلون الناس على منازلهم، وينزلون الأكياس عن مراتبهم، ولا يفرقون بين الشريف والوضيع والنحيف والرفيع واللطيف والرقيع، والكثيف والمنيع، وإنك لست من الطاعنين الخائنين اللاعنين الخاطئين الجائرين الزائغين الخاسرين الضائعين النمامين الغادرين الكاذبين المشاجرين. وإنك لست طويل اللسان عليل الجنان، السارع في أودية العدوان، البارع في أدوية الخسران، وإنك لست من الذين يملأون كلامهم بذكر المعايب وسلب الأعراض، ويجعلون خطابهم مملوء بذكر المثالب وقصب الأعراض، يدخلون لحوم المسلمين في جملة طعامهم وإدامهم، ويستغرقون في غيبات المؤمنين أوقات إفطارهم وصيامهم.

فواحسرتاه ووا أسفاه على أن بدا لي خلاف من ظنوني، وظهر لي خلاف مكنوني، أعينوني يا عباد الله أعينوني، أيها الناصر! سلّمك الله القادر عن بلايا الماكر والغادر، هات بالجواب وائت بالجراب إن كنت من أهل الخطاب والسلاح:

إن بني عمك فيهم رماح

هذا تذكرة لمن أراد أن يتذكر، وتبصرة لمن أراد أن يتبصر، وبالله ثقتي، وعليه توكلي، فطوبى لعبد تزود من دنياه لآخرته، واتخذ من عاجلته لآجلته، وكفّ لسانه وأمسك سنانه، وأصلح جنانه، وترك طغيانه، ولم يصر كالجوارح بإفساد الجوارح، ولا كالكواسب بشر المكاسب، وترك المرح والغرور، عملا بقوله تعالى حكاية عن ما نصح لقمان الحكيم لابنه ذوي العلى: ﴿ولا تمش في الأرض مرحا إن الله لا يحب كل مختال فخور﴾، وتنزّه عن أعراض الناس خوفا من سوء الأعراض، وشدة البأس، وقصد جلب المصالح ودرء المفاسد، وطلب المنافع وخير المقاصد، وتحلّى بحسن الشمائل وتخلّى عن الرذائل، ولم يقم في ميدان المناظرة كقيام شيطان المكابرة، ولم ينم في وادي المبحثة كنوم الهاوي في المجادلة، واختار في مقابلة الخصوم طريقة أصحاب العلوم، وأرباب الفهوم من اختيار الإنصاف، واتقاء الاعتساف. والتحرز عن الأذى والبذى واللمز والغمز، ويمحو ذلك مما هو قبيح عند العلماء، وهو من صنيع الجهلاء. وهذه

وصية شافية، ونصيحة كافية، وموعظة كافلة، ومعتبة كاملة.

فاقبل يا ناصري نصيحتي، واعمل على وصيتي لتفوز بعطيتي، وتصل إلى حبيبتي، إنّ الذين اتقوا إذا مسّهم طائف من الشيطان تذكروا فإذا هم مبصرون، وإخوانهم يمدونهم في الغيّ ثم لا يُقصرون، يا ناصر الله يغفر لك كل عذير، كن موصوفًا باللائق والفائق، والناطق والسابق، والرائق والحاذق، والفارق والصادق، والطارق والوامق، وكن على حذرٍ عن أن توصف بالسارق والآبق، والغاسق والفاسق، والزاهق والناهق، والناعق والناهق، والخارق والخانق، والعاتق والراشق، والمائق والفاتق، وإياك ثم إيّاك أن تلقب بكثرة السباب بالمرتاب، ويضرب بك المثل بكثرة الخطل، ويجعل لك لسان تحقير في الأولين والآخرين، ويحصل لك تعزير في الأولى والعقبى، وتوسم بالغدار والمكار، وترجم بالأحجار من جميع الديار والأمصار، ويخاطبك أهل الفضل، بيا أبا جهل وأم الجدل، ويعاتبك أهل العلم بسوء الفهم، فتستحق الهجر والزجر، والعضل والعزل، وفوق ذلك كل إني أصير ملولا، بما تحترفه غلولا، وكئيبًا بما تكون كلمًا، وسفيهًا بما تكتسبه رجيمًا، وكئيبًا بما تكون به معتوبًا، فإن ضرب الغلام إهانة المولى، وطعن الناصر طعن على المنصور بطريق أولى.

أيها الناصر البائر! لقد تركتَ اتباعي، وهجرتَ اقتفائي، وأبيتَ عن تقليدي، وفررتَ عن تسديدي، وكتمتَ الحق كثيرًا، وشتمتَ أهل الحق كبيرًا، وما تخلقتَ بأخلاقي، وتخلّفت عن إشفاقي، فإني بمعزل عن الرد والقدح، والجدّ والكدح في الطرح والجرح، ولستُ بذيّ اللسان، أفسّي الجنان البالغ في فضاء الطغيان، الوالغ في إناء العدوان، أما ترى تصانيفي كيف أنطق فيها باللطف والعطف، وأتخلق بخُلق أهل النباهة والحذاقة، وأتجنّب عن شيمة أهل البهت والسحت، وأتجنب التخلق بكرام العادات، فإني من السادات، وعادات السادات سادات العادات:

إذا لم تكن نفس النسيب كأصله فما ذا الذي تغني كرام المناصب

وما قربت أشباه قوم أباعد ولا بعدت أشباه قوم أقارب

فما لك حرّمت على نفسك موافقتي، وحلّلت مخالفتي، وآثرتَ خلافي، واخترت شقاقي، وا أسفا أسعدوني يا عباد الله أسعدوني، إني قد وليت على جمع

منكم، ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوّموني، أما إن الصدق أمانة، والكذب خيانة، فصاحبوني في ملامة هذا الناصر الغادر، خذوه فغلّوه، وفي سلسلة ذرعها سبعون ذراعًا أسلكوه، وقولوا له: قول الناصحين للزائغين، والهادين للطاغين: أيها الناصر الماهر الكابر! إنّك أحسنتَ وما أسأتَ و أجملتَ وما عصيتَ، حيث قمتَ للانتصار، ورُمت الاعتذار عن الأمير الكبير ذي العزة والفخر، والقوة والافتخار، لكن سلكتَ مسلكا بغيًا، ومشيتَ سبيلا شقيًا، وترتبت على طريقتك مفاسد، يجتنب عنها كل مُجاهد، وذلك لأن الخصم المتبحر، إنما كان تعقب على المنصور المتبقر في رسائله المتفرقة، بمواضع متشتتة لا يطلع عليها، إلا واحد بعد واحد، فلو اخترتَ في الجواب هذه الطريقة، ونصرتَ في مواضع شتيتة لكان أولى، وبالولى أحرى، فلما جمعتَ أكثر إيراداته في موضع واحد، وألفت شفاء العي، وأجبتَ عن واحد بعد واحد، بما لا يزيل الغيّ، اشتهرت تلك المسامحات غاية الاشتهار، لا كاشتهار الشمس على رابعة النهار، واطلعت على تلك المغالطات طائفة عظيمة من الصغار والكبار، فأدى ذلك إلى هتك أستار المنصور والأنصار.

ثم لما ألف الخصم "إبراز الغيّ الواقع في شفاء العيّ"، ملأه بإيرادات جديدة، و ردّ ما أجبتَ به عن الإيرادات القديمة بوجوه سديدة، حصلت لأغلاط المنصور ذي العزة شهرة زائدة، وتعلقت به الظنون الفاسدة.

ثم توجهت إلى تأليف تبصرة الناقد، وملأتها بكل كاسد، وأتيتَ فيها بما يتعجب منه كل فاضل، ويتكسبُ به كل جاهل، وأبيتَ عما يختاره كل كاسب وعاقل، ويعناده كل راكب وراجل، حيث جعلت منصورك وهو من أعالي الكملة ماشيًا على ممشيّ لا تمشي عليه أداني الطلبة، ولقبتَه بألقاب يأبى عنه كل لبيب، فضلا عن أديب، فتارة قلت إنه ليس بملتزم الصحة، وتارة قلت: إنه من النَّقلة، وتارة قلت إنه ناقل محض، وتارة قلت: إنه لا يفهم شيئًا، ولا يعلم أمرًا، ولا له بذلك غرض، ونسبتَ إليه غير مرة ما بحرّمه هو مع أحزابه بالمرة، وهو تقليد من مضى كتقليدمن طغى، فهتكتَ بهذه النصرة الأستار، وأضحكت بها الأقارب والأغيار، ثم ما اكتفيت على هذا القدر، بل تعدّيت على أهل القدر، وطعنت على الأمراء والأحبار، وسبّبتَ الثقات والفضلاء، فصار

ذلك باعثا لما قيل أنصار الأمير البهوفالي كل منهم لا يخاف الله ، ولا يبالي يُرى أنه له والي ، وفي الحقيقة هو له قالي ، وإنه شرّ الموالي ، ينادي بأن بالي لا يخاف ولا يُبالي .

فانظر يا ناصر يا خالي ، ما ذا ترتب على تصرتك الأولى والآخرة من المفاسد المتواترة ، ونحن مع جميع النبلاء حتى الخصم ، وهو من الكملاء ، نصدّق بكذب ما نسبته إلى المنصور ، تصديقًا جازمًا لا شك فيه ولا فتور ، ونكذيك فيما اكتتبت واكتسبت ، ولئن لم تنته عن هذه لنسفعن بالناصية ، ناصية كاذبة خاطئة ، فليدع ناديه .

ولعلك تخيلت أن مثل هذه النصرة تعطى منصورك نُضرة ، وتُهدى إلى الخصم مضرّة ومعتبة ، وما علمتَ أن القضية منعكسة ، والجملة منقلبة ، فإن بنصرتك هذه مع النصرة السابقة ، انتشرت أغلاط المنصور في الأمصار ، واشتهرت في جميع الديار ، وبها أُخرج المنصور مع تأليفاته الكبار من حيز الاعتبار ، كترصيفات النقلة البطّلة جامعي القشر واللُّبّ ، حائزي الكبر والخُبّ .

وبها ظهر سوء تهذيب الناصرين لا سيما تهذيب المحروم عن زيارة سيد الأولين والآخرين ، وهذا وإن ظهر به فضل عظيم للمنصور ذي كرم فخم ، فقد اشتهر بين الأنام ، كلما حسنت أخلاق المخدوم ، ساءت أخلاق الخُدّام ، لكنه فضل مغلوب بالمضرة ، وما اجتمعت في شيء المنفعة والمضرة ، إلا غلبت المضرة ، ومن ثم صرّح أرباب الأحكام : إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام .

وبها ظهرت على العلماء والفضلاء ملكة الخصم القاهر ، وطلعت بها شمس فضله الباهر ، والعجب منك كل العجب يا أبا العجب ، نسبتَ إلى منصورك مع كونك من محبيه وأحزابه ما لا يُجوّز نسبته خصمه إليه وهو من مناقشيه ونصائحه .

لعلك ظننتَ أن منصورك يرضى بهذا الانتصار المتضمن للاعتصار ، وما فهمت أن شأن المنصور أجلّ من أن يوافقك في مسلكك ، أليس هو متبحرا في فنون المنقول الفروع والأصول ، أليس هو مشتهرا بسلامة الفهم وذكاوة العقول ، أليس هو ممن أشار في تصانيفه المتشتة ، بأنه المجدد على رأس هذه المائة ، لا يعني به مجدد الأغلاط والإسقاط ، بل مجدد الدين المبين والشرع المتين ، وقد وافقه عليه في إثبات هذه المرتبة ، جمع من أصحاب المنقبه من يطلب رضاه ، ويجتنب سخطه ، ويقصد ثوابه ببعد عقابه ، أليس هو

مشهورًا في الآفاق بالحِلم والحُلم مأثورًا عنه ادعاء التنقيح والإحقاق، أليس هو مدعيًا لإشاعة مراسم السنة، وإماتة معالم البدعة، أليس هو مشتهرًا بتتبع السنن المؤكدة القولية والفعلية، إلا ما شذ منها على سبيل الندرة، كأداء الصلوات بالجماعة وإعفاء اللحية.

أليس هو ممن يعرض بنيله رتبة التنقيد والاجتهاد، ويُمرِّض من تقلد بقلادة التقليد والانقياد، أليس هو موصوفًا بصيانة الفؤاد عن الحقد والحسد والبغضة والعناد، أليس هو موسومًا بـ وقاية العباد عن الضد والكد والخصومة والفساد، أليس هو ممن اشتهر بحسن المعاشرة، ولطف المخالطة ذا خُلُق حسَن، وكل عُنُق من أعناق أحزابه وأتباعه مرهون عنده بالمِنَن، فمن كانت هذه ألقابه، وهذه أوصافه، لا يرتضي من الطريق الذي سلكت عليه وأنتَ به حقيق، كالغريق يتشبث بكل شيء خسيس أو نفيس، حتى الحشيش الدقيق والحريق يستغيث بكل سقاية، ولو كان فيها الطل الرقيق، والمسافر من مكان سحيق يستعين بكل رفيق، ولو شر رفيق، والمشاجر، ويستبين كل ما يُسكت الخصم، وإن وصف بالعتيق.

أيها الناصر القاصر! انظر ما ذا ترتب على نصرتك الردئية من الرزية حيث توجه الخصم إلى تصانيف منصورك، وعزم بالجزم إبراز ما في تضاعيف منصورك من الخرافات والجهالات لحفظ المخلوقات عن الوقوع في مهالك المكذوبات، ولو لا ذلك لكانت الخاتمة بالخير من دون مشقة وضَير، فقد كان وُعد بالسكوت وترك الرد لو حصل السكوت من الجانب الآخر، وتركُ الكد، فيا ويلتى ليتك سكتَّ أنت، وما فَضَحت وصمتَ وما نصرتَ، وتركت النصرة، وما نطقت، وهجرتَ الفُدرة، وما ظلمتَ، وجلستَ في بيتك، وما خرجت، وقعدت في سكناك، وما سعيت، وأقررت بالحق، وما شتمت، واستقررت على الصدق، وما أبيتَ، وقبلت ما نقحه الخصم، وما سببتَ. وسلَّمت ما حققه الخصم، وما بغيت، فلم يكن بتحسر من نصرتَ، وفي نصره اجتهدت على ما كسبت وكتبت، كحسرته الآن، ولم يكن يقرأ ما يقرأه الآن، وكان قولا ثقيلا، يا ويلتى ليتني لم أتخذ فلانًا خليلا.

الخاتمة

في ذكر بعض مسامحات صاحب «الإتحاف» و «الحطة» مما لم يذكر في «إبراز الغي الواقع في شفاء العي» ولنجعلها رسالة مستقلة مفيدة للأجلة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، والصلاة على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه ومن تبعه وبعد: فهذه رسالة نفيسة وعجالة لطيفة، مشتملة على فوائد طريفة، وفوائد ظريفة، ومطالب مجيدة، ومآرب سديدة، ومسائل شريفة، ودلائل رشيقة، ومسائل مضربة، ومناسبات معجبة، أسميه بحر عن رسمها، أعني:

«تنبيه أرباب الخبرة على مسامحات مؤلف الحطة»

الأول: أنه كتب في وفاة القضاعي عند ذكر أماليه في «إتحافه»: توفي سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة. وهو خطأ فاحش، فإن وفاته سنة أربع وخمسين وأربعمائة، كما نص عليه اليافعي في «مرآة الجنان»، والذهبي في «تذكرة الحفاظ»، والسمعاني في «كتاب الأنساب» وغيرهم ممن تقدمهم، أو تأخر عنهم.

الثاني: أنه أرخ وفاة عبد بن حميد عند ذكر مسنده في «إتحافه» بسنة تسع وأربعين وثلاثمائة، وهو خطأ متفاحش يحكم به كل من قرأ «الصحيحين» وغيرهما من الكتب الحديثية، والصحيح أن وفاته كانت سنة تسع وأربعين ومائتين، صرح به الذهبي واليافعي والسمعاني وغيرهم.

الثالث: أنه قال في ترجمة محمد بن أبي نصر الحميدي في المقصد الثاني من «إتحافه»: وفاتش در سنة ثمان وهشتاد وأربعمائة -انتهى-

وهذا زخرف من القول، يضحك عليه العرب والعجم وأهل استنبول ممن له مذاق في بلاغة القول.

الرابع: أنه ذكر في ترجمة أبي نعيم أحمد الأصفهاني في المقصد الثاني من «إتحافه» أن ولادته في السنة السادسة والثلاثين بعد ثلاث مائة، ووفاته ثامن المحرم سنة

ثلاث بعد أربعمائة، وعمره أربع وسبعون سنة

وهو مشتمل على خطئين تنبه عليهما طلبة الثقلين: أحدهما: ولنجعله الرابع أن وفاة أبي نعيم ليست في السنة المذكورة، بل في سنة ثلاثين بعد أربعمائة، لما ذكره الذهبي واليافعي وغيرهما من الكملة، وثانيهما: ولنجعله الخامس أنه لا يمكن أن يكون عمره أربعاً وسبعين بعد صحة تاريخي الولادة والوفاة المذكورتين، وقد شهد هذا الخطأ مع نظائره على عدم تبحره في الحساب، حيث خفي عليه ما لا يخفى على مطالعي خلاصة الحساب، وهذا في أمر يقف عليه البله والصبيان، فضلا عن علماء الشأن، فما بالك في دقائق فن الحساب وأسراره، ومسائله المعضلة وأستاره

وبعده طبع على طبع الجلال السيوطي، فإنه أخبر في "حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة" بعد ما أخبر عن تبحره في العلم النقلي والأدبي: أن فن الحساب أعسر الأشياء عليه، وإذا وردت مسألة متعلقة بالحساب، فكأنما يلقي الجبل عنه.

وقد قال معاصره الشمس السخاوي، وهو من طاعنيه في "الضوء اللامع بأخبار القرن التاسع" عند ترجمة السيوطي ما أحسن قول بعض الأستاذين في الحساب ما عترف به عن نفسه مما يوهم أنه منصف أدل دليل على بلادته وبعد فهمه لتصريح أئمة الفن بأن الحساب فن ذكاء -انتهى-.

السادس: أنه أرخ وفاة أبي نعيم في المقصد الأول من "إتحافه" عند ذكر دلائل النبوة والحلية سنة ثلاثين بعد أربعمائة، وهو مناقض لما في المقصد الثاني من "إتحافه" أنه مات سنة ثلاث بعد أربعمائة.

السابع: أنه ذكر في "مسك الختام شرح بلوغ المرام" في باب الوضوء نقلا عن ابن خلكان ما معربه: أن ولادة الدارقطني كانت سنة ست وثلاث مائة، ووفاته سنة خمس وثمانين وثمانمائة، وفيه خطأ تعلمه الطلبة، فضلا عن الكملة، فإن الدارقطني لم يدرك المائة التاسعة، بل ولا الثامنة، ولا السابعة، ولا السادسة، ولا الخامسة، فإنه مات سنة خمس وثمانين وثلاث مائة، صرح به جمع من المحدثين، وأطبق عليه جمع من المؤرخين، بل أجمع علماء الإسلام على أن موته في المائة الرابعة، وأنه لم يدرك المائة الخامسة فضلا عن ما بعدها، وفضلا عن المائة التاسعة مع أنه لا وجود لما ذكره في تاريخ

ابن خلكان وغيره من تصانيفه، بل وتصانيف غيره، فهذا خطأ تام، ومثله عجيب من لبيب، يتصدى للتأليف والترصيف.

قال السخاوي في "الضوء اللامع" في ترجمة السيوطي عند ذكر معائبه: وبنقص السيد والرضي في النحو بما لم يبد مستنداً فيه مقبولا بحيث إنه أظهر لبعض الغرباء الرجوع عنه، فإنه لما اجتمعا قال له: قلت: إن السيد الجرجاني قال إن الحرف لا معنى له أصلا، لا في نفسه ولا في غيره، وهذا كلام السيد ناطق بتكذيبك فيما نسبته إليه، فأوجدني مستندك فيما زعمته، فقال: إني لم أر له كلاما، ولكنني لما كنت بمكة تجاريت مع بعض الفضلاء الكلام في المسألة، فنقل لي ما حكيته، وقلدته فيه، فقال: هذا عجيب من يتصدى للتصنيف كيف يقلد في مثل هذا -انتهى-.

التاسع: أنه ذكر في شرح باب الآلية من "مسك الختام": أن أم سلمة زوج النبي ﷺ ماتت سنة ثمان وأربعين، وهو خطأ يشهد به من له نظر في الكتب الحديثية، فقد أخرج البيهقي والحاكم عنها قالت: رأيت رسول الله ﷺ في المنام وعلى رأسه ولحيته التراب، فقلت: ما لك يا رسول الله؟ قال: شهدت قتل الحسين آنفا. وهذا يشهد بكونها باقية إلى يوم شهادة الحسين رضي الله عنه، وكانت يوم عاشوراء سنة إحدى وستين اتفاقا.

وأخرج مسلم في "صحيحه": أن الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة وعبد الله بن صفوان دخلا على أم سلمة في خلافة يزيد بن معاوية، فسألاها عن الجيش، وكان ذلك حين جهز يزيد مسلم بن عقبة بعسكر الشام إلى المدينة. وهذا يشهد ببقائها إلى وقعة الحرة، وكانت سنة ثلاث وستين بإجماع الأمة.

وقد ذكرت الأقوال في موتها مع تنقيح ما يصح منها وما لا يصح منها في رسالتي "تبصرة البصائر في معرفة الأواخر"، فلتطالع فإنها نفيسة في بابها، لا يوجد عديلها في أبحاثها.

العاشر: أنه ذكر في المقصد الأول من "إتحافه" عند ذكر شراح "المصابيح" شمس الدين محمد الجزري مؤلف "الحصن الحصين"، وأرخ وفاته بسنة ثلاث وثلاثين وثمانمئة، وهو وإن كان صحيحا في نفسه كما ذكرته في "إبراز الغي" لكنه مناقض

ذكره عند ذكر حصته أنه توفي سنة أربع وثلاثين وسبعمائة.

الحادي عشر: أنه أرخ في المقصد الأول من "إتحافه" وفاة ابن القيم بسنة اثنتين وخمسين وسبعمائة عند ذكر حادي الأفراح، وذكر في المقصد الثاني منه عند ترجمته أنه مات سنة إحدى وخمسين، وذكر في "الإكسير في أصول التفسير": وفاته سنة أربع وخمسين، وهذه أقوال يتناقض بعضها بعضاً، يورث ناظرها حيرة واضطراباً.

الثاني عشر: أنه ذكر في "إتحافه" عند ذكر بشر المريسي: أن المريسي -بضم الميم وكسر الراء- نسبة إلى مريس قرية بمصر، وهو خطأ، فإن الميم فيه مفتوحة لا مضمومة، نص عليه السمعاني في "الأنساب"، وابن الأثير الجزري في "اللباب"، والسيوطي في "لب اللباب"، وقولهم: هو المعتبر في هذا الباب عند أولي الألباب، لا قول غيرهم ممن لم يتمهر في فن الأنساب.

الثالث عشر: ذكر في المقصد الثاني من "إتحافه" في ترجمة ابن أبي شيبة وفاته سنة خمس وثلاثين ومائتين، وذكر في المقصد الأول منه عند ذكر "مسنده": أنه مات سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة، وهذا تناقض زائغ غير سائغ، يتعجب منه كل بالغ، وتعارض فاضح، يتجنب منه كل ناصح.

الرابع عشر: أنه ذكر وفاة ابن الجوزي في ترجمته في ثاني مقصديه سنة سبع وتسعين وخمسمائة، وذكر في أول مقصديه عند ذكر تحقيقه: أنه مات سنة تسع وسبعين، وهذه معارضة بينة ومناقضة غير حسنة، يضحك عليه كاتبا السيئة والحسنة.

الخامس عشر: ذكر هناك في ترجمة الباجي سليمان المالكي وفاته سنة أربع وسبعين وأربعمائة، وذكر في أول مقصديه، موته سنة أربع وسبعين وسبعمائة، وهذه مناقضة مستغربة، ومعارضة مستعجبة، تستنكرها جميع الكملة والطلبة.

السادس عشر: ذكر في ثاني مقصديه عند ترجمة القسطلاني موته سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة، وذكر في أولهما عند ذكر إرشاد الساري موته سنة عشرين وتسعمائة، وهذا فيه تناقض فاضح، وتعارض لائح.

السابع عشر: أنه ذكر هناك في ترجمة قطب الدين عبد الكريم الحلبي: موته سنة خمس وثلاثين وسبعمائة، وذكر في أول مقصديه عند ذكر شارح صحيح البخاري

موته سنة خمس وأربعين وسبعمائة، وهذا تعارض غير رائع، وتناقض ضائع.

الثامن عشر: أنه ذكر في المقصد الثاني في ترجمة علي بن عساكر الدمشقي: أنه مات سنة إحدى وسبعين وخمسمائة، وذكر في أول مقصديه عند ذكر تاريخ دمشق: أنه مات سنة إحدى وسبعين وسبعمائة، وهذه معارضة مستضحكة، ومخالفة مستعجبة.

التاسع عشر: أنه أرّخ وفاة علي القاري في ترجمته في المقصد الثاني بسنة أربع عشرة بعد الألف، وذكر في أول مقصديه عند ذكر شراح أربعين النووي: موته سنة أربع وأربعين؛ وذكر في "الحطة": موته سنة ست عشرة وألف، وهذا تناقض منجر إلى التلف والأسف.

العشرون: أرّخ وفاة الذهبي في ترجمته في المقصد الثاني بسنة ثمان وأربعين وسبعمائة، وذكر عند ذكر "تذكرة الحفاظ" في أول مقصديه: أنه مات سنة سبع وأربعين، وذكر عند ذكر تاريخه سنة ست وأربعين، وهذا تثليث مشتمل على التدليس، كتثليث أهل التلبيس.

الحادي والعشرون: ذكر في المقصد الثاني من "إتحافه" في ترجمة الدارقطني علي بن عمر: أنه مات سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، وهو مناقض لما ذكره في أول مقصديه عند ذكر سننه: أنه مات سنة خمس وثمانين وثمانمائة.

الثاني والعشرون: ذكر هناك في بدء ترجمة الدارقطني أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي الدارقطني الحافظ المشهور در سنه ستين وثلاثمائة متولد شده... إلخ، وقال في صفحة أخرى قبيل ذكر وفاته: ولادت حافظ در سنه ست وثلاثمائة بوده -انتهى- وهذا تساقط عجيب، وتهافت غريب، يدعي في صفحة أن ولادته سنة ستين وثلاثمائة، وفي صفحة أخرى أن ولادته سنة ست وثلاثمائة.

الثالث والعشرون: أنه ذكر في ترجمة شمس الأئمة السرخسي محمد بن أحمد في المقصد الثاني من "إتحافه" بعد ذكر ترجمته: أن شمس الأئمة الحلواني فقيه آخر اسمه أبو محمد عبد العزيز بن أحمد بن نصر بن صالح البخاري، والحلواني نسبة إلى حُلْوَن - بضم الحاء - بلدة، ويقال: بهمزة بدل النون نسبة إلى بيع الحلواء، وعلى هذا التقدير هو بفتح الحاء -انتهى ملخصاً معرباً.

وفيه مغالطة عظيمة، وخطيئة جسيمة، فإن نسبة الحلواني ليست إلى بلدة حلوان، بل إلى بيع الحلواء، فكان أبوه يبيع الحلواء، سواء كان بالنون أو بالهمزة، وسواء كان بفتح الحاء أو ضمها، نص عليه السمعاني وغيره، وقد أوضحت الكلام فيه في «التعليقات السنية على الفوائد البهية»، ومقدمة «السعاية في كشف ما في شرح الوقاية»، ومقدمة «عمدة الرعاية في حل شرح الوقاية»، وقد سبقه إلى ذلك يوسف جلبي في حواشي «شرح الوقاية»، واقتدى به صاحب «الإتحاف» من دون «السعاية» و«الرعاية»، فأخطأ الإمام وأخطأ المقتدي، ومن يضلل الله فلا هادي له، ومن يهده الله فهو المهتدي.

الرابع والعشرون: ذكر في المقصد الثاني من «إتحافه» في ترجمة أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي من جملة تصانيفه: تهذيب التهذيب، وهذا خطأ مشتمل على ترك في التسمية، يعلمه كل من أوتي الحكمة، فإن «تهذيب التهذيب» علم لكتاب ألفه الحافظ ابن حجر العسقلاني، لخّص فيه «تهذيب الكمال» لأبي الحجاج المزي، ثم لخّص منه ملخصاً سماه تقريب التهذيب، وأما تلخيص الذهبي للتهذيب فاسمه تذهيب التهذيب.

والذي يشهد عليه قول الصلاح الكتبي في «فوات الوفيات» في ترجمة الذهبي عند سرد أسماء تصانيفه: ميزان الاعتدال ثلاثة مجلدات، المشتبه في الأسماء والأنساب مجلد، نبأ الرجال مجلد، تذهيب التهذيب مجلد... إلخ.

وقد نقلت عبارته بتمامها في «إبراز الغي»، وقول الحافظ ابن حجر في ديباجة «تهذيب التهذيب»: أما بعد: فإن كتاب «الكمال في أسماء الرجال» الذي ألفه الحافظ الكبير أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن سرور المقدسي، وهذّبه الحافظ الشهير أبو الحجاج يوسف بن الزكي المزي من أجلّ المصنفات في معرفة حملة الآثار وضعاً، وأعظم المؤلفات في بصائر ذوي الألباب وقعاً، ولا سيما التهذيب، فهو الذي وفّق بين اسم الكتاب ومسمّاه، وألّف بين لفظه ومعناه، بيد أنه أطال وأطاب، ووجد مكان القول ذا سعة، فقال وأصاب، ولكن قصرت الهمم عن تحصيله بطوله، فاقتصر بعض الناس على الكشف من الكاشف الذي اختصره منه الحافظ أبو عبد الله الذهبي، ولما نظرت في هذه الكتب وجدت تراجم الكاشف إنما هي كالعنوان تتشوف النفوس إلى الاطلاع على ما

وراءه، ثم رأيت للذهبي كتابًا سمّاه تذهيب التهذيب، أطال فيه العبارة، ولم يعدُ ما في التهذيب غالبًا... إلخ، وقوله أيضا بعد ورقتين: قد ألحقت في هذا المختصر -أى تهذيب التهذيب- ما التقطه من تذهيب التهذيب للحافظ الذهبي، فإنه زاد قليلا... إلخ.

الخامس والعشرون: ذكر في المقصد الثاني من إتحافه في ترجمة الإمام أبي حنيفة ما حاصله أن مقلديه سلكوا مسلك المبالغة في مناقبه، حتى كتب بعضهم أنه صلى الصبح بوضوء العشاء أربعين سنة، وختم القرآن في ركعة وختم القرآن في موضع وفاته سبعة آلاف ختمة، وصام ثلاثين سنة، وحج خمسا وخمسين مرة. وهذا كله غلو قبيح -انتهى-.

وهذا شيء عجاب، يضحك عليه أولو الألباب، وليته سكت عن مثل هذا الذي يشبه الحُباب والسراب، وإن كنت قلت يشبه نعيق الغراب، وحديث الكذّاب، وما كيدُ المنكرين إلا في تَباب وخراب، والذي نفسي بيده وقلمي بقدرته، لو كتب مثل هذا أحد من العوام الذين هم كالأنعام، بل هم أضلّ من الأنعام، لم يكن فيه العجب بذلك العجب، لكونهم غير بالغين إلى مدارج الكمال، غير واقفين على معارج الرجال، غافلين عن تصريحات المحدثين والمحققين، نائمين عن تنقيحات المؤرخين والمدققين، مستعجلين في إنكار ما استبعدته أفهامهم، مسترسلين في إيثار ما استفهمته أوهامهم، يسلكون مسلك التعصب، وينسكون منسك التصلب، يتعنتون ولا ينصفون، ويخبطون ولا يتأملون، وما الله بغافل عما يعملون، ينبئهم بما كانوا يفعلون، هم الذي يقيسون أحوال الكبراء على أحوال نفوسهم الردية، ويسوّون بين أفعال الأولياء وبين أفعالهم الغوية، ينكرون ما أقيمت عليه الدلائل، ولا يفهمون ويفرون مما شهدت به الأماثل، ولا يثبتون، تراهم سائحين في أودية الضلال وسابحين في حفرة الجدال، يكتفون بالقيل والقال، ولا يرتضون من حضيض المقال إلى قُلّة الحال، تراهم كلما سمعوا منقبة من مناقب المجتهدين، لا سيما منقبة أبي حنيفة سيّد المجتهدين، تحيروا وتجهموا، تحمّقوا وأنكروا واستبعدوا، وكلما نظروا فضيلة من فضائل الأولياء الصالحين، وأماثل الكاملين استنفروا، واستقبحوا واستهجنوا، واستنكروا واستنكفوا واستكبروا، هم الذي لا

تخرج عن ربقة التعصب أعناقهم، حتى تسرح فى رياض التحقيق أحداقهم، ولا ترتفع غشاوة التصلب عن أبصارهم، حتى تنطبع دقائق التفكر فى أنظارهم، جلّ صناعتهم الاعتساف والعناد، وكل بضاعتهم الانحراف عن طريق الرشاد، اتخذوا الطعن على الأئمة أدامهم، وجعلوا اللعن على سلف الأمة شرابهم، هم الذين لا يقلدون أحدًا فى انتقادات، ويقلدون كل أحد فى الخرافات، لا يتبعون أحدًا من الأكياس فى التجنب عن الأدناس، ويتبعون كل أحد فى أخذ الأرجاس والأنجاس، هم الذين يجعلون السلف كالخلف، والدرّ كالحباب، والدُر كالسراب، والفضل كالجهل، والثواب كالعقاب، والبدعة كالسنّة، والقشر كاللُب، والهجر كالحب، هم الذين يقيسون سير القدماء من الأولياء والصلحاء على سيرهم فى مأكلهم ومشاربهم، وصومهم وإفطارهم، ونومهم وإيقاظهم، ومشيهم وسعيهم، وعباداتهم وإطاعاتهم، وصحوهم وسهوهم، وحركاتهم وسكناتهم فى جلواتهم وخلواتهم، تراهم يشتغلون بتجسّس معائب الأئمة، ويتصرفون فى تجسس مثالب صدور الأمة، يظنونهم كسائر الناس، ويتخيلونهم كعوام الأكياس، ويجعلون الممكن محالا والمحال ممكنًا، ويحكمون على المنكر بكونه معروفًا، والمعروف بكونه منكرًا.

إنما العجب العجيب من أديب ونسيب، يدعى أنه إخبارى تبحر فى علوم الأخبار، وآثارى تمهر فى رسوم الآثار، ومحدّث ومحدّث، ومجدّد غير مُحدِث، حامل رايات التحقيق والاجتهاد، كافلُ أمارات التدقيق والانتقاد، قامع المُبدَعات الفاشية، قالع المحدثات الغاشية، حامى السُنن المرضية، ماحى جميع السُنن المرمية، بحر زاخر رائق نهر وافر فائق، سالك مسالك أرباب العدل، ناسك مناسك أصحاب الفضل، صدّيق غير زنديق، عتيق غير عتيق، منج للحريق والغريق، مُهد لكل رفيق إلى سواء الطريق، خاتم المجددين خاتم المتقدين، عالم البداية والنهاية، عالم الهداية والدراية، ذكى تقى، زكى نقى، حسيب أريب، نسيب أديب، مصنّف مُنصف مرصف غير معتسف، رافع أعلام الشرع، دافع آلام الجرح، كيف يقول فى المناقب المذكورة لأبى حنيفة حائز المناصب المأثورة: إنها من الغلو القبيح، والغلو الشنيع، وإنها من أكاذيب أرباب المبالغة، وأعاجيب أصحاب المجازفة، وإنها من طائفة مقلديه وأحزابه،

ومرافعات متبعيه وأصحابه.

أما رأى عبارات المحدثين، أما درى كلمات المؤرخين الذين يعتمد على تحريراتهم، ويستند بتقريراتهم، كيف اتفقت على ذكر هذه المناقب، وما اختلفت، وائتلفت على سطر هذه المناقب، ولا تفرقت، وهم الذين اعتمد على تصريحاتهم في مناصب البخاري رئيس المحدثين، واستند بتسطيراتهم في مراتب سائر المحدثين، أفلا يعتبر كلامهم في حق أبي حنيفة، ويعتبر مرامهم في حق غيره من أهل المرتبة الشريفة، ولعمري هذا غلو عظيم وعلو جسيم، لا يقول به: من له عقل سليم، وفهم غير سقيم، ولا يرتكب هذا، ولا يفرق بين ذ، وهذا، إلا من هو رجيم زنيم، عصيم أثيم.

ولنذكر نبذاً من عبارات أئمة الفن الناصة على كثرة مجاهدات أبي حنيفة وطريقه الحسن، قال النووي -وهو من أجلة المحدثين الثقات- في كتابه "تهذيب الأسماء واللغات": قال الخطيب البغدادي أبو حنيفة التيمي فقيه أهل العراق، رأى أنس بن مالك، وسمع عطاء بن أبي رباح، وأبا إسحاق السبيعي، ومحارب بن دثار، والهيثم بن حبيب الصواف، وقيس بن مسلم، ومحمد بن المنكدر، ونافعاً مولى ابن عمر، وهشام بن عروة، ويزيد الفقير، وسماك بن حرب، وعلقمة بن مرثد، وعطية العوفي، وعبد العزيز بن رفيع، وعبد الكريم وغيرهم، وروى عنه أبو يحيى الحماني، وعباد بن العوام، وعبد الله بن المبارك، ووكيع بن الجراح، ويزيد بن هارون، وعلي بن عاصم، ويحيى بن نصير، وأبو يوسف القاضي، ومحمد بن الحسن، وعمرو بن محمد العنقري، وهوذه بن خليفة، وأبو عبد الرحمن المقرئي، وعبد الرزاق بن همام وآخرون.

قال الخطيب: هو من أهل الكوفة، نقله أبو جعفر المنصور إلى بغداد، فأقام بها حتى مات، وروى الخطيب بإسناده إلى إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة: قال: إن جدي من أبناء فارس الأحرار، ما وقع علينا رق قط، وبإسناده عن عبد الله بن عمرو الرقي: قال: كلم ابن هبيرة أبا حنيفة أن يلي القضاء، فأبى فضربه مائة سوط وعشرة أسواط، في كل يوم عشرة، وهو على الامتناع، فلما رأى ذلك، خلى سبيله، وكان ابن هبيرة عاملا على العراق في زمان بني أمية، وعن أسد بن عمرو: قال: صلى أبو حنيفة بوضوء العشاء صلاة الفجر أربعين سنة، وكان عامة الليل يقرأ القرآن في كل ركعة، وكان يسمع

بكاءه حتى يرحمه جيرانه، وحفظ عليه أنه ختم القرآن في الموضع الذي توفي فيه سبعة آلاف مرة.

وعن الحسن بن عمارة أنه غسل أبا حنيفة حين توفي، وقال: غفر الله لك لم تفطر منذ ثلاثين سنة، ولم تتوسد يمينك بالليل منذ أربعين سنة، وعن ابن المبارك: أن أبا حنيفة صلى خمساً وأربعين سنة، والصلوات الخمس بوضوء واحد، وكان يجمع القرآن في ركعتين، وعن أبي يوسف: قال: بينا أنا أمشي مع أبي حنيفة، إذ سمع رجلا يقول لرجل: هذا أبو حنيفة لا ينام الليل، فقال أبو حنيفة: لا يتحدث عني بما لا أفعله، فكان يحيي الليل صلاةً ودعاءً وتضرعًا، وعن مسعر بن كدام: دخلت ليلة المسجد فرأيت رجلا يصلي، فقرأ سبعًا، فقلت: يركع ثم قرأ الثلث، ثم النصف، فلم يزل يقرأ حتى ختمه كله في ركعة، فنظرت فإذا هو أبو حنيفة، وعن زائدة: قال: صليت مع أبي حنيفة في مسجد العشاء، وخرج الناس ولم يعلم أني في المسجد، فقام فافتتح الصلاة، حتى بلغ هذه الآية: ﴿فَمَنَّ اللهُ عَلَيْنَا وَوَقَانَا عَذَابَ السَّمُومِ﴾ فلم يزل يرددها، حتى أذن المؤذن للصبح -انتهى ملخصًا-.

وقال الحافظ أبو الحجاج يوسف المزّي الدمشقي أحد نقاد الأخبار والرجال في "تهذيب الكمال"، وهو ملخص من "الكمال في معرفة الرجال" للحافظ عبد الغني المقدسي، أحد ثقات أهل الكمال، فكل ما فيه مذكور فيه: النعمان بن ثابت التيمي أبو حنيفة الكوفي مولى بني تيم الله بن ثعلبة، وقيل إنه من أبناء فارس، رأى أنسًا، وروى عن عطاء بن أبي رباح، وعاصم بن أبي النجود، وعلقمة بن مرثد، وحماد بن أبي سليمان، والحكم بن عتيبة، وسلمة بن كهيل، وأبي جعفر محمد بن علي وعلي بن الأقمر، وزيادة بن علاقة، وسعيد بن مسروق الثوري، وعدي بن ثابت الأنصاري، وعطية بن سعيد العوفي، وأبي سفيان السعدي، وعبد الكريم أبي أمية، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وهشام بن عروة في آخرين، وعنه ابنه حماد وإبراهيم بن طهمان، وحمزة بن حبيب الزيّات، وزفر بن الهذيل، وأبو يوسف وأبو يحيى الحماني، وعيسى بن يونس، ووكيع ويزيد بن زريع، وأسد بن عمرو البجلي، وحكام بن مسلم، وخارجة بن مصعب، وعبد المجيد بن أبي داود، وعلي بن مسهر، ومحمد بن بشر العبدي، وعبد

الرزاق، ومحمد بن الحسن الشيباني، ومصعب بن المقدام، وأبو عصمة نوح بن أبي مريم، وأبو عبد الرحمن وأبو نعيم وأبو عاصم، قال العجلي: أبو حنيفة كوفي تيمي من رهط حمزة الزيات، وكان خزازا يبيع الخز، ويروى عن إسماعيل بن حمّاد بن أبي حنيفة، قال: نحن من أبناء فارس الأحرار.

قال محمد بن سعد العوفي: سمعت ابن معين يقول: كان أبو حنيفة ثقة في الحديث لا يحدث إلا بما يحفظه، ولا يحدث بما لا يحفظه، وقال صالح بن محمد الأسدي عنه: كان أبو حنيفة ثقة في الحديث، وقال أبو وهب محمد بن مزاحم: سمعت ابن المبارك: أفقه الناس أبو حنيفة ما رأيت في الفقه مثله، وقال أيضًا: لو لا أنّ الله أعانني بأبي حنيفة وسفيان كنت كسائر الناس، وقال ابن أبي خيثمة في تاريخه: أنبأ سليمان قال: كان أبو حنيفة ورعا سخيا، وقال أبو نعيم: كان أبو حنيفة صاحب غوص في المسائل، وقال أحمد بن علي بن سعيد القاضي: سمعت يحيى بن معين يقول: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: لا نكذب على الله ما سمعنا من رأي أبي حنيفة وقد أخذنا بأكثر أقواله، وقال الربيع وحرملة: سمعنا الشافعي يقول: الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة.

ويروى عن أبي يوسف بينما أنا أمشي مع أبي حنيفة إذ سمعت رجلا يقول لرجل: هذا أبو حنيفة لا ينام الليل، فقال أبو حنيفة: لا يتحدث عني بما لم أفعل، فكان يحيى الليل، يعني بعد ذلك، وقال إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة عن أبيه قال: لما مات أبي سألنا الحسن بن عمارة أن يتولى غسله ففعل، فلما غسله قال: رحمك الله وغفر لك لم تفطر منذ ثلاثين سنة، ولم تتوسد يمينك بالليل منذ أربعين سنة، وقال ابن أبي داود عن نصر بن علي سمعت ابن داود يقول: الطاعن في أبي حنيفة حاسد، أو جاهل له.

وفي كتاب الترمذي من رواية عبد الحميد الحماني عنه: قال: ما رأيت أكذب من جابر الجعفي، وفي كتاب النسائي حديثه عن عاصم بن أبي رزين عن ابن عباس قال: ليس على من أتى بهيمة حد -انتهى ملخّصا- وقد نقل هذا كله الحافظ ابن حجر العسقلاني، وهو ممن وُهب العلم الربّاني، وأوتي القبول عند كل لبيب في كتابه "تهذيب التهذيب"، وأقره عليه، وزاد عليه بقوله: قلت: هو في رواية أبي علي الأسيوطي، والمغاربة عن

النسائي، قال: حدثنا علي بن حجر ثنا عيسى هو ابن يونس عن النعمان عن عاصم فذكره، ولم يبين النعمان، وفي رواية ابن الأحمر -يعني أبا حنيفة- أورده عقيب حديث الدراوردي عن عمرو بن أبي عمرو، وعن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً: "من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به" الحديث، وليس هذا الحديث في رواية ابن السني، ولا ابن حيوة عن النسائي، وقد تابع النعمان عليه عن سفيان الثوري، ومناقب الإمام أبي حنيفة كثيرة جداً -انتهى-.

وقد ذكر منقبة المجاهدة في العبادة وغيرها من الفضائل الوافرة في ترجمة أبي حنيفة، الذهبي في "تذكرة الحفاظ" و "الكاشف" و "العبر بأخبار من غبر"، وهو من نقاد رجال الحديث النبوي، وأفرد في مناقبه رسالة كافلة، وعجالة كاملة، وهو مع من ذكرنا قبله من الشافعية، معدودون في الطائفة العالية واليافعي الشافعي أحد المؤرخين المعتبرين عند أهل الشأن في كتابه "مرآة الجنان"، وابن خلكان في كتابه "وفيات الأعيان"، وهو من الشافعية المعتمدين عند علماء الزمن، وابن الأثير الجزري المحدث الشافعي في كتابه "جامع الأصول من أحاديث الرسول"، ومؤلف "المشكاة" في "أسماء رجال المشكاة"، وهو من المحدثين الشافعية، وابن عبد البر في كتابه "الانتقاء"، وهو من المالكية، وعبد الوهاب الشعراني الشافعي في "كشف الغمة" و "يواقيته" و "ميزانه"، والإمام الغزالي في "إحياء العلوم" هو الشافعي، والسيوطي المحدث الشافعي في رسالته "تبييض الصحيفة بمناقب أبي حنيفة"، وابن حجر المكي الشافعي في رسالته "الخيرات الحسان في مناقب النعمان" وغيرهم ممن لا يعد، ولا يحصى عددهم، ولا تستقصى عدائهم في رسائلهم ودفاترهم.

فيا أهل الفضل والعُلى! ويا أهل العقل والنُّهى! انظروا إلى مرام هذا الفاضل، وتعجبوا من كلام هذا الكامل، حيث يقول أن هذا وأمثاله من غلو الحنفية، ولا يحول حول تصريحات غيرهم من الطوائف العلية، منهم الشافعية، ومنهم المالكية، ومنهم الحنبلية، ومنهم حملة الأحاديث المصطفية، والعجب أنه مع دعواه التبحر في علوم الحديث والأخبار، والتمهر في فهوم تواريخ الأخيار، يتفوه بمثل هذا، ولا يتخذ شهادة الأكابر لواذاً. ولا عجب فإن التعصب والتعسف يعمي ويصم عن التطلب، ويرمي في

حفرة الكرب والتعب، ويهدي إلى أودية العطب، ويدلي في بير ذات شرر ولهب، نجانا الله وأمثاله، ونجانا الله وأشباهه عن مثل هذه المجازفات والمغالطات، ونبهنا الله وأشياعه، وأيقظنا الله وأحزابه من مثل هذه الغفلات والسقطات.

تنبيه:

قد اشتهر بين العوام كالأنعام، بل الخواص كالعوام أن أبا حنيفة لا رواية له في الصحاح الستة، ولا ذكر له في هذه الكتب البتة، وقد جعلوا هذا القول فيما بينهم شائعًا، وأرادوا به طعنا ضائعًا، فخابوا وخسروا وعابوا وهذروا، ولم يفهموا أن ذلك لا يقدح في شأنه، ولا يجرح في مكانه، فكم ممن لا ذكر له في هذه الكتب المتداولة معدود في الثقات والأثبات عند الطوائف الفاضلة، ولم يعلموا أن عبارة "التهذيب" و "تهذيب التهذيب" مكذبة لهم، ومخربة لقولهم، ناصة على وجود روايته في هذه الكتب، وعبرة مقالته عند أصحاب هذه الكتب، فليسكت العالم عن هذه المقالة، وليسكت الهائم عن هذه الجهالة، عصمنا الله وجميع خلقه بمنه ولطفه من مثل هذه البطالات، ولطف الله بنا وبخلقه بكرمه وفضله بالحفظ عن مثل هذه الجهالات، إنه ولي الحسنات، ودافع السيئات، ورافع الدرجات، ومجيب الدعوات.

السادس والعشرون: أنه أجاب في ورقتين ملحقتين برسالته بالفارسية المسماة بـ "حل سؤالات مشكله عن سؤال حديث الأوادم"، وهو ما روى عن ابن عباس أنه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿اللهُ الَّذِي خَلَقَ سَبعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الأَرضِ مِثلَهُنَّ﴾... إلخ في كل أرض آدم كآدمكم، ونوح كنوحكم، وإبراهيم كإبراهيمكم، وعيسى كعيسكم، ونبي كنبيكم، بأنه ليس بحديث، بل أثر، يعني ليس قول الرسول ﷺ، بل قول ابن عباس، والحجة فيما نحن فيه هو قول الرسول المعصوم لا أقوال الصحابة -انتهى معرب-

وهذه مغلطة مهلكة، لا ترتكبها حملة الشريعة المشرقة، فإن قول الصحابة فيما لا يعقل بالاجتهادات الصائبة في حكم الأحاديث المرفوعة، فتكون حجة بلا شبهة.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في نكته في مقدمة ابن الصلاح الشهرزوري: ما قاله الصحابي: مما لا مجال فيه للاجتهاد فحكمه الرفع، كالأخبار عن الأمور الماضية

من بدء الخلق، وقصص الأنبياء، أو عن الأمور الآتية كالملاحم والفتن، وصفة الجنة والنار -انتهى- والمسألة بتفاصيلها وتفاريعها مبسوطة في كتب الأئمة، وقد مرّ نبذ من تحقيقها فيما سبق بقدر ما يكشف الغمّة.

السابع والعشرون: أنه أجاب عنه أيضًا بأن ابن عباس متفرد في هذا التفسير لا يوافقه أحد من الصحابة فمن بعدهم، ولا يبتنى حكم من أحكام الشرع على الرواية المتفردة والقول الشاذ، وهذه مغالطة فاضحة، صدور مثلها من العلماء في شأنهم قادحة، فإنه إن أراد من عد[م] الموافقة وجود المخالفة، فهو قول بلا حجة، إذ لم يرو عن أحد من الصحابة ما يخالف تفسيره البتة، ومن ادعى ذلك فليأت ببينة مُبينة، وليدع شهداءه من دون ربه يعينونه على إبداء المخالفة، وإن أراد مجرد عدم الموافقة، ومجرد تفرد ابن عباس بهذا التفسير من بين الصحابة، فهو لا يقدح في المرام، ولا يُجرح به تفسير الأعلام، وذلك لأن الشذوذ المردود القادح هو ما يكون مخالفًا لروايات غيره من أرباب النقد الناصح، وأما مجرد التفرد فهو شذوذ مقبول عند أرباب المنقول، صرّح بهذا علماء الأصول في كتب الأصول.

قال الزين العراقي في "شرح الألفية" أخذًا من المقدمة: إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه، فإن كان مخالفًا لما رواه من هو أولى فيه بالحفظ لذلك وأضبط، كان ما انفرد به شاذًا مردودًا، وإن لم يكن مخالفًا لما رواه غيره، وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره، فينظر في هذا، فإن كان عدلا حافظًا موثوقًا بإتقانه، وضبطه قبل ما انفرد به، ولم يقدح الانفراد به، وإن لم يكن لمن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به، كان انفراده به مزحزحًا عن حيز الصحيح، ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة، فإن كان المتفرد به غير بعيد عن درجة الحافظ الضابط المقبول تفرده استحسانًا حديثه، وإن كان بعيدًا من ذلك رددنا ما انفرد به، وكان من قبيل الشاذ المنكر -انتهى-.

وفي "إمعان النظر شرح نخبة الفكر" لأكرم بن عبد الرحمن السندي: استقراء موارد استعمالهم المنكر، والشاذ يدل على أن المنكر والشاذ لا يلزم أن يكون حديثًا مردود الرواية -انتهى- وسيأتي لهذا تفصيل جليل فيما يأتي.

الثامن والعشرون: أنه أجاب عنه أيضًا بأن التفسير المنقول عن ابن عباس سند

أكثره إليه ليس بمتصل، ولا مسلسل، فلا يعتبر به، وهذا أيضاً كأمثاله كصرير باب، أو كطنين ذباب، هلا يصدر مثله من الأنجاب، ولا يسطر مثله أحد من أولى الألباب، أما أولا فلأن التفاسير المأثورة عن ابن عباس بعض طرقها مقدوحة، وبعضها ممدوحة، فدعوى أن أكثرها سنده غير متصل، ولا مسلسل قول مهمل.

انظر إلى قول السيوطي في "الإتقان في علوم القرآن": وقد ورد عن ابن عباس في التفسير ما لا يحصى كثرة، وعنه روايات وطرق مختلفة، فمن جيدها طريق على بن أبي طلحة الهاشمي عنه، قال أحمد بن حنبل: بمصر صحيفة في التفسير، رواها على بن أبي طلحة لو رحل رجل فيه إلى مصر قاصداً ما كان كثيراً، أسنده أبو جعفر النحاس في "ناسخه"، قال ابن حجر: وهذه النسخة كانت لأبي صالح كاتب الليث رواها عن معاوية بن صالح عن على بن أبي طلحة عن ابن عباس، وهي عند البخاري عن أبي صالح، وقد اعتمد عليها في "صحيحه" كثيراً فيما علّقه عن ابن عباس.

وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم وابن المنذر كثيراً بوسائط بينهم، وبين أبي صالح. وقال قوم: لم يسمع ابن أبي طلحة من ابن عباس التفسير، وإنما أخذه عن مجاهد، أو سعيد بن جبير، قال ابن حجر: بعد أن عرفت الواسطة، وهي ثقة فلا ضير في ذلك. وقال الخليلي في "الإرشاد": تفسير معاوية بن صالح قاضي الأندلس عن على بن أبي طلحة، رواه الكبار عن أبي صالح كاتب الليث عن معاوية، قال: وهذه التفاسير الطوال التي أسندوها إلى ابن عباس غير مرضية، ورُواتها مجاهيل كتفسير جويبر عن الضحاك عن ابن عباس، وعن ابن جريج في التفسير جماعة رووا عنه، وتفسير شبل بن عباد المكي عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس قريب إلى الصحة، وتفسير عطاء بن دينار يكتب ويحتج به، وتفسير أبي روق نحو جزء صححوه، وتفسير إسمعيل السدى يورده بأسانيد إلى ابن مسعود وابن عباس، وروى عن السدى الأئمة مثل الثوري وشعبة، وتفسير مقاتل فمقاتل في نفسه ضعفوه -انتهى كلام "الإرشاد"-.

ومن جيد الطرق عن ابن عباس طريق قيس عن عطاء بن سائب عن سعيد بن جبير عنه، وهذه الطريق صحيحة على شرط الشيخين، وكثيراً ما يخرج منها الفريابي، والحاكم في "مستدركه". ومن ذلك طريق ابن إسحاق عن محمد بن أبي محمد مولى

زيد بن ثابت عن عكرمة أو سعيد بن جبير، وهي طريق جيدة، وإسنادها حسن، وقد أخرج منها ابن أبي حاتم وابن جرير كثيرًا، وفي "معجم الطبراني الكبير" منها أشياء، وأوهى طرقه طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، فإن انضم مع ذلك رواية محمد بن مروان السدي الصغير، فهي سلسلة الكذب، وكثيرًا ما يخرج منها الثعلبي والواحدي، وطريق الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس منقطعة، فإن الضحاك لم يلقه، فإن انضم مع ذلك رواية بشر بن عمارة عن أبي روق عنه، فضعيفة لضعف بشر، وقد أخرج من هذه النسخة كثيرًا ابن جرير وابن أبي حاتم، وإن كان من رواته جويبر عن الضحاك، فأشد ضعفًا؛ لأن جويبرا شديد الضعف متروك، ولم يخرج ابن جرير، ولا ابن أبي حاتم من هذا الطريق شيئا، وإنما أخرجها ابن مردويه وأبو الشيخ بن حيان - انتهى كلامه -.

وأما ثانيًا: فلأن مجرد كون أكثر طرق تفسير ابن عباس غير متصل، ولا مسلسل غير مفيد عند الأكياس، بل إذا ثبت أن الأثر المذكور المرويّ عنه معدود منه، حتى يتفرع عليه عدم اعتباره، وعدم جواز الاحتجاج به، وبدونه لا يثبت المقصود؛ لجواز أن يكون هذا الأثر من الطريق المتصل المحمود، ومن المعلوم أن ثبوت ذلك الأمر، لا أثر له عند أهل الخبر، ولا دليل عليه عند أهل الأثر، بل لم يقل: به معتبر.

وأما ثالثًا: فلأن الأثر المذكور قد اعتمد به جمع من أرباب التصحيح، واعتبر بسنده جمع من أصحاب الترجيح، فلا يضر إذن كون أكثر طرق تفسيره غير متصلة، وغير مسلسلة، انظر إلى عبارة "مستدرك الحاكم" نظر الفاهم، لا كنظر الهائم: حدثنا أحمد بن يعقوب الثقفي نا عبيد بن غنام نا علي بن حكيم نا شريك عن عطاء عن أبي الضحى عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الأَرضِ مِثلَهُنَّ﴾ قال: سبع أرضين في كل أرض نبي كنبيكم، وآدم كآدمكم، ونوح كنوحكم، وإبراهيم كإبراهيم، وعيسى كعيسى، هذا حديث صحيح الإسناد.

حدثنا عبد الله نا إبراهيم بن الحسين نا آدم نا شعبة عن عمرو بن مرّة عن أبي الضحى عن ابن عباس قال: في كل أرض نحو إبراهيم، هذا حديث على شرط البخاري ومسلم - انتهى -.

وفي "الدر المنثور" للسيوطي: أخرج ابن أبي حاتم والحاكم وصححه، والبيهقي في "شعب الإيمان" و"كتاب الأسماء والصفات" من طريق أبي الضحى عن ابن عباس: سبع أرضين في كل أرض نبي كنبيكم، وآدم كآدمكم، ونوح كنوحكم، وإبراهيم كإبراهيم وعيسى كعيسى. قال البيهقي: إسناده صحيح، لكنه شاذ بمرة، لا أعلم لأبي الضحى متابعا عليه -انتهى-.

ونقل القاضي بدر الدين الشبلي في كتابه "آكام المرجان في أحكام الجان" عن شيخه أبي عبد الله الذهبي: أنه قال في شأن الأثر المطول المخرج أولا في "المستدرك": إسناده حسن -انتهى- وفي شأن المختصر المخرج ثانيا في "المستدرك": هذا حديث على شرط البخاري ومسلم، ورجاله أئمة -انتهى-.

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني، كما نقله الزرقاني في "أجوبة الأسئلة في شأن الرواية المختصرة": إسناده صحيح -انتهى- وإن شئت زيادة التفصيل في هذا المبحث الجليل، فعليك برسالتي "زجر الناس على إنكار أثر ابن عباس".

التاسع والعشرون: أنه أجاب عنه أيضاً بأن متن ذلك الأثر مضطرب، فعند الحاكم باللفظ الذي مر ذكره، وعند عبد بن حميد وابن المنذر بلفظ ما يؤمنك أن أخبرك بها فتكفر، وعند ابن جرير بلفظ: لو حدثتكم بتفسيرها لكفرتم، وكفركم تكذيبكم بها، واضطراب الرواية من أسباب الجرح -انتهى معرباً-.

وهذه سفسطة مضحكة وتشنشنة مضعفة عند من أوتي الحكمة الشرعية، وأعطي الخبرة الأصلية والفرعية، فإنه ليس كل اختلاف اضطراباً، ولا كل اضطراب قدحاً وجرحاً، انظر إلى قول العراقي في "ألفيته" مع قول السخاوي في شرحه المسمّى بـ"فتح المغيث بشرح ألفية الحديث": مضطرب الحديث ما قد وردا حال كونه مختلفاً من راو واحد بأن رواه مرة على وجه، وأخرى على آخر مخالف له، فأزيد بأن يضطرب فيه كذلك راويان، فأكثر في لفظ متن، أو في صورة سند رواته ثقات، إما باختلاف في وصل وإرسال، أو في إثبات راو وحذفه، أو غير ذلك، وربما يكون في السند والمتن كليهما إن اتضح فيه تساوي الخلف، أي الاختلاف بحيث لم يترجح منه شيء، ولم يمكن الجمع، أما إن رجح بعض الوجوه أو الوجهين على غيره بأحفظية، أو أكثرية ملازمة للمروي

عنه، أو غيرهما من وجوه الترجيح، لم يكن مضطربًا، والحكم للراجح منها وجبًا، إذ المرجوح لا يكون مانعًا من التمسك بالراجح، وكذا الاضطراب إن أمكن الجمع بحيث يمكن أن يكون المتكلم معبرًا باللفظين، فأكثر عن معنى واحد، ولو لم يترجح شيء – انتهى –.

ومن المعلوم أن الروايات المختلفة، إنما جاءت عن ابن عباس من الرواة المتعددة، وأيّ بعد في أن يكون قال: كل ذلك في مجالس متشتته، فروى كل من رواته ما سمعه في مجالس متفرقة، قال العماد بن كثير في "تفسيره الأثير": قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ أي سبعًا أيضًا، كما ثبت في "الصحيحين": «من ظلم قيد شبر من الأرض طوّقه الله من سبع أرضين»، ومن حمل على سبعة أقاليم، فقد أبعد النجعة، وأغرق في النزع، وخالف القرآن والحديث بلا مستند، وقد تقدم في تفسير سورة الحديد عند قوله: ﴿هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ﴾ ذكر الأرضين السبع، وبعد ما بينهنّ، وكثافة كل واحد منهنّ خمسمائة، وهكذا قال ابن مسعود: وكذا الآخر ما بين السماوات السبع، وما فيهنّ، وما بينهنّ في الكرسي، إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة.

وقال ابن جرير: نا عمرو بن علي نا وكيع عن الأعمش عن إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ قال: لو حدثتكم بتفسيرها لكفرتم، وكفركم تكذيبكم بها، ونا ابن حميد نا يعقوب بن عبد الله بن سعد القمي الأشعري عن جعفر بن أبي المغيرة الخزاعي عن سعيد بن جبير قال: قال رجل لابن عباس: ﴿وَمِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ فقال: ما يؤمنك أن أخبرك فتكفر، وقال ابن جرير حدثنا عمرو بن علي ومحمد بن المثنى نا محمد بن جعفر نا شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي الضحى عن ابن عباس في هذه الآية قال: في كل أرض مثل إبراهيم، ونحو ما على الأرض من الخلق، وقد روى البيهقي في "كتاب الأسماء والصفات": هذا الأثر عن ابن عباس أبسط من هذا السياق، فقال: حدثنا أبو عبد الله الحافظ، نا أحمد بن يعقوب، نا عبيد بن غنام النخعي، نا علي بن حكيم، نا شريك عن عطاء عن ابن عباس أنه قال: ومن الأرض مثلهن سبع أرضين، في كل أرض نبي كنبيكم، وآدم كآدمكم، ونوح كنوحكم، وإبراهيم كإبراهيم وعيسى كعيسى، ثم رواه البيهقي من طريق شعبة عن

عمرو بن مرة عن أبي الضحى عن ابن عباس، قال: في كل أرض نحو إبراهيم، ثم قال البيهقي: هذا إسناد صحيح، وهو شاذ بمرة لا أعلم لأبي الضحى متابعًا، والله أعلم – انتهى –.

الثلاثون: أنه أجاب أيضًا بأن أحدًا من مخرجيه لم يصححه سوى الحاكم، وتصحيحه عند علماء الحديث ليس بشيء بدون شهادة أئمة الفن – انتهى معربًا –.

وهذه نَخرة مموّهة، وجملة مخرّبة، فإن الأثر المختصر قد وافق فيه الحاكم في قوله: على شرط الشيخين الذهبي، وحكم بصحة إسناده العسقلاني، وسكت عليه الشبلي والزرقاني، وأما المطول فحكم الحاكم عليه بالصحة، ووافقه عليه الذهبي حيث قال: إسناده حسن، وأقره عليه الشبلي، وكذا السيوطي في كتابه "لقط المرجان في أخبار الجان"، وشاركه البيهقي في حكم الصحة إلا أنه أعلّه بأنه شاذ بالمرة، وستعرف أنه ليس بعلّة معتدة، ونقل السيوطي في "كتاب تخريج أحاديث شرح المواقف" للجرجاني كلام الحاكم، وسكت عليه كسكوت الجازم، فمع ذلك كله، القول: بأنه لم يصححه سوى الحاكم، غريب عن مثله.

فإن اختلج في صدرك أن الذهبي لم يصححه، بل حسّنه، وبين الحسن والصحيح فرق بوجوه حسنة، فأين موافقة الذهبي لحكم الحاكم النيسابوري، فأزحه بأن الفرق بينهما، إنما هو مذهب الخلف، والحاكم من السلف الذين كانوا لا يفرقون بين الحسن والصحة، فصح حكم الموافقة، وقد صرّح بذلك السيوطي في "تدريب الراوي شرح تقريب النواوي".

الحادي والثلاثون: ذكر من جملة علل ذلك الأثر أن البيهقي أعلّه بالشذوذ وعدم المتابعة، ومع ذلك لا أثر للصحة، وهذا أيضًا كأمثاله قول واهي، لا يستند به إلا واهي، وذلك فإن بمطلق تفرد أحد الرواة، وعدم وجود المتابعات، لا يرتفع حكم الصحة عن الإسناد عند النقاد، بل إذا كان في تفرده مخالفًا لغيره.

قال النووي في "تقريبه" بعد ما خدش تعريف الشاذ بتفرده الثقة في روايته: فالصحيح التفصيل، فإن كان الثقة بتفرده مخالفًا أحفظ منه وأضبط، كان ما انفرد به شاذًا مردودًا، وإن لم يخالف الراوي، فإن كان عدلاً حافظًا موثوقًا بضبطه، كان متفرده

صحيحًا، وإن لم يوثق بحفظه، ولكن لم يبعد عن درجة الضابط، كان ما انفرد به حسنًا، وأن بعد من ذلك كان شاذًا منكرًا مردودًا، فالحاصل أن الشاذ المردود هو الفرد المخالف -انتهى-.

وقال السيوطي في "تدريب الراوي شرح تقريب النواوي" عند البحث عن تعريف الصحيح الذي ذكره النووي، وشرط فيه السلامة من الشذوذ الرديء: لم يفصح بمراده من الشذوذ ههنا، وقد ذكر في نوعه ثلاثة أقوال: مخالفة الثقة لأرجح منه، والثاني: تفرد الثقة مطلقًا، والثالث: تفرد الراوي مطلقًا، ورد الأخيرين، والظاهر أنه أراد ههنا الأول -انتهى-.

وقال الحافظ ابن حجر في "نزهة النظر" شرح كتابه "نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر" بعد ما عرف الصحيح بما ينقله عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ، الشاذ لغة: الفرد، واصطلاحًا: ما يخالف فيه الراوي من هو أرجح منه -انتهى- وقال في بحث زيادات الرواة: اشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقًا من غير تفصيل، ولا يتأتى ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون في الصحيح أن لا يكون شاذًا، ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثق منه -انتهى-.

وقال في بحث الشاذ والمنكر: فإن خولف بأرجح منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحات، فالراجح يقال له: المحفوظ، ومقابله وهو المرجوح، يقال له: الشاذ -انتهى-.

وقال أيضًا: عرف من هذا التقرير أن الشاذ ما رواه المقبول مخالفًا لمن هو أولى منه، وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح -انتهى-.

وقال السخاوي في "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث" في بحث تعريف الصحيح: لأنهم فسّروا الشذوذ المشروط نفيه ههنا بمخالفة الراوي في روايته من هو أرجح منه عند تفسير الجمع بين الروايتين، ووافقهم الشافعي -انتهى-.

وقال أيضًا: على أن شيخنا -أي الحافظ ابن حجر- مال إلى النزاع في ترك تسمية الشاذ صحيحًا، وقال: غاية ما فيه رجحان رواية على أخرى، والمرجوحية لا تنافي الصحة، وأكثر ما فيه أن يكون هناك صحيح وأصح فيعمل بالراجح، ولا يعمل

بالمرجوح -انتهى-.

وأمثال هذه العبارات كثيرة في كتب الأصول شهيرة، ومن المعلوم أن الشذوذ فيما نحن فيه ليس إلا بمعنى عدم المتابعة، لا بمعنى المخالفة، فلا يقدح ذلك في الصحة، فإن الراوي المتفرد بالأثر المذكور، وهو أبو الضحى مسلم بن صبيح لا شبهة في كونه ثقة، فتفرده لا يضر البتة، ويدل على ذلك دلالة واضحة أن البيهقي الذي أعله بالشذوذ نص على الصحة، حيث قال: إسناد هذا عن ابن عباس صحيح، وهو شاذ بمرة، لا أعلم لأبي الضحى عليه متابعًا -انتهى- فلو كان الشذوذ بمعنى التفرد مطلقًا قادحًا في باب الصحة، أو كان وجد ههنا الشذوذ المضر بالصحة، لما حكم البيهقي مع اعترافه بالشذوذ، وعدم وجدان المتابعة بالصحة.

الثاني والثلاثون: أنه استند في تضعيف ذلك الأثر بقول السيوطي في "تدريب الراوي": لم أزل أتعجب من تصحيح الحاكم، حتى رأيت البيهقي قال: إسناده صحيح، لكنه شاذ بمرة.

وهذا الاستناد لا يخلو عن مغالطة لا تخفى على النقاد، بل مثله لا يصدر عمن هو لبيب، وطالع التدريب، فإن النووي قال في "تقريبه" في بحث الشاذ: قال الحافظ أبو يعلى الخليلي: والذي عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ به ثقة أو غيره، فما كان منه عن غير ثقة فمتروك، وما كان عن ثقة توقف فيه، ولا يحتج.

وقال الحاكم: وهو ما انفرد به ثقة، وليس له أصل بمتابع الثقة -انتهى- ثم رده بقوله ما ذكراه: يشكل بإفراد العدل الضابط الحافظ كحديث: «إنما الأعمال بالنيات» وكحديث النهي عن بيع الولاء وغير ذلك -انتهى- ثم قال: فالصحيح التفصيل، فإن كان الثقة تبفرده، إلى آخر ما نقلته سابقًا، وقال السيوطي في تدريب الراوي في شرح بحث تعريف الحاكم قبل قوله ويشكل: ومن أوضح أمثلته ما أخرجه الحاكم في "المستدرك" من طريق عبيد بن غنام النخعي عن علي بن حكيم عن شريك عن عطاء بن السائب عن أبي الضحى عن ابن عباس، قال: في كل أرض نبي كنبيكم، وآدم كآدم، ونوح كنوح، وعيسى كعيسى، وقال صحيح الإسناد، ولم أزل أتعجب من تصحيح الحاكم حتى رأيت البيهقي قال: إسناده صحيح، ولكنه شاذ بمرة -انتهى- فضمير قوله:

ومن أمثلته إنما هو إلى الشاذ بالمعنى الذي فسّره الحاكم، وهو ما يتفرد به الثقة، أو إليه وإلى تعريف الخليلي، وتعريف الحاكم أخص من تعريف أبي يعلى الخليلي، فإنه فسّره بما وقع فيه تفرد الرواية، وتعجب السيوطي بحكم الحاكم بالصحة، إنما هو على تفسير مطلق التفرد، أو تفرد الثقة لوجود هذا المعنى في الأثر المذكور بلا شبهة.

وقد عرفت أن التعريفين المذكورين غير صحيحين عند الناقدين، وأن المعتبر عندهم هو التفصيل الذي ذكره ابن الصلاح والنووي والعراقي وغيرهم من الماجدين، وأن الشذوذ المشروط نفيه في تعريف الصحيح، إنما هو الشذوذ بمعنى المخالفة، لا بمعنى عدم المتابعة على الصحيح، فلا يفيد إذا ذكر حديث تعجب السيوطي في مقام التضعيف، ولا اختيار رأي الحاكم في باب التزييف.

الثالث والثلاثون: ذكر من وجوه تزييف ذلك الأثر: أقل قليل از أهل تفسير اين اثر در تفسير آيه كريمه گرفته اند واكثر مفسرين بدان اعتنا نموده واين دليل بين بر سقوط اين اثر وعدم قبول اوست . . . إلخ، وتعريبه: أن أقل القليل من المفسرين ذكروا هذا الأثر في تفسير الآية، وأكثر المفسرين اعتنوا بشأنه، وهذا دليل بيّن على سقوط ذلك الأثر وعدم قبوله، وفيه خطأ ظاهر، لا يخفى على قاصر، فضلا عن ماهر، فإنه لما أقرّ بأن أكثر أهل التفسير اعتنوا بشأنه، ومالوا إلى الاستناد به، كيف يصح جعله دليلا بيّنا على سقوطه، وعدم قبوله، فإن اعتناء أكثرهم، وذكره في تفاسيرهم، دليل على عدم سقوطه، لا على سقوطه.

ولو قال: اعتناء نه نمودن يعني أن الأكثر لم يعتنوا بشأنه لصح جعله دليلا على عدم قبوله على حسب مزعومه، لكنه أيضًا باطل، عند كل من يرسم بالفاضل؛ لأن المفسرين على طريقتين، منهم من لم يلتزم التفسير بالآثار، ولم يهتم بنقد الأخبار، بل اكتفى على قول الأخيار، وهم الأكثرون من القبيلتين، حتى إن منهم من أدرج الأحاديث الموضوعة في فضائل سورة سورة كالزمخشري والبيضاوي، ومنهم وهم الأقلون من الطائفتين من توجه إلى ذلك، وسلك على أحسن المسالك، كالسيوطي وابن كثير الدمشقي والشوكاني والبغوي، وغيرهم ممن تقدمهم أو تأخر عنهم، وهذه الطائفة قد أوردت هذا الأثر في تفسير الآية، وبحثت عن صحتها وسقمها، وسلكت أحسن

الجادة، فلا يدل عدم اعتناء أكثر المفسرين به على ضعفه وسقمه لكون أكثرهم غير ملتزمين لإيراد الأحاديث المرفوعة أو الموقوفة، مكتفين بذكر الأقوال المقطوعة والمباحث المتفرقة، ولهذا قال بعض الظرفاء في شأن تفسير الفخر الرازي المعروف بـ "التفسير الكبير": كل شيء فيه إلا التفسير.

الرابع والثلاثون: ذكر من وجوه تزييفه: أن الأثر المذكور مجمل غير معين، فإنه لا يعلم منه أن الأوادم والخواتم الستة في الطبقات السفلية كانوا قبل أبي البشر وسيد البشر، أو في عصرهم أو بعدهم، والمجمل لا يعتمد عليه بدون بيان المجمل.

وغير خفي على كل طالب العلم النقلي، فضلا عن الماهر في العلم الفرعي والأصلي ما فيه من السخافة والشناعة، فإن من طالع كتب الأصول، وهو من ذوي العقول، يعلم بأن الأثر المذكور ليس بمجمل، والقول به مهمل، فإن المجمل الذي لا يؤخذ به بدون بيان المجمل هو ما خفي المراد منه بسبب ازدحام المعاني، أو لوجه آخر متعلق بالمباني، بحيث لا يطلع على المقصود منه، إلا ببيان من صدر منه، أو من نقل عنه، ووجود هذا الأمر في هذا الأثر ممنوع، لكون المراد منه في غاية الوضوح، ولا يقدح فيه عدم بيان زمان الأوادم والخواتم؛ لكونه أمرًا زائدًا خارجا عن مراد المتكلم، ولو كان مثل هذا الإجمال مضرًا في الاستدلال، للزم إجمال أكثر الآيات والأحاديث، ووقوعها في حيز الإشكال، واللازم باطل بإجماع أهل الكمال، فالملزوم مثله في الإبطال، ولعلمي هذا ظاهر على من يطالع "المنار" و"نور الأنوار"، فضلا عن غيرهما من كتب الأخيار، فكيف خفي على هذا الذي يدعي المجددية في الأمصار، ويرمي المقلدية في الديار.

والخامس والثلاثون: ذكر من وجوه تزييفه: أن عطاء بن السائب أحد رواته من المختلطين، فكيف يكون صحيحًا لكونه مشروطًا بضبط الراويين، وهذا أيضًا كأمثاله شاهد على عدم مهارة أمثاله، فإن هذا النقصان على تقدير تسليمه ينجبر برواية أخرى مختصرة جليلة الشأن، فإن لم يكن صحيحًا، فلا أقل من أن يكون حسنا. وليطلب تفصيل هذه المباحث من رسالتي: "دافع الوسواس في أثر ابن عباس" و"الآيات البينات على وجود الأنبياء في الطبقات"، و"زجر الناس على إنكار أثر ابن عباس"، فإني قد

جهدت فيها في دفع وجوه تزييف هذا الأثر التي ولعت بها علماء العصر، وبالغت في تبيين المراد، بحيث يهتدي كل من ضلّ فيه ومنه.

السادس والثلاثون: ذكر في المقصد الأول من "إتحافه": مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل، ولطائف الأخبار للشيخ الفاضل الماهر شمس الفضائل والمفاخر محمد بن طاهر الصديقي الفتني، المتوفى سنة ست وثمانين وتسعمائة... إلخ، وفيه خطأ جلي لا يصدر إلا ممن لم يطالع كتب الفتني، فإن اسمه محمد طاهر، لا محمد بن طاهر، صرّح بذلك هو بنفسه في مفتح قانون الموضوعات وشرح الشافية، وهو موجود عندي بخطه، وغيرهما من تصانيفه، وبه صرّح غيره ممن ترجمه كمؤلف "سبحة المرجان في آثار هندوستان"، ومؤلف "النور السافر في أخبار القرن العاشر" وغيرهما من الأكابر.

السابع والثلاثون: ذكر في تفسيره المسمّى بـ"فتح البيان في مقاصد القرآن" عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَ يَا بَنِيَّ لَا تَدْخُلُوا مِن بَابٍ وَاحِدٍ وَادْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ مُّتَفَرِّقَةٍ﴾ من سورة يوسف، قد أنكر بعض المعتزلة كأبي هاشم والبلخي أن للعين تأثيرًا، وقالا: لا يمتنع أن صاحب العين إذا شاهد الشيء، وأعجب به، كانت المصلحة له في تكليفه أن يغيّر الله ذلك الشيء حتى لا يبقى قلب ذلك المكلف به معلقًا به... إلخ.

وهذه فرية بلا مرية، فإن أبا هاشم والبلخي لم ينكرا العين وتأثيره، بل أقرا بتأثيره العادي، يدل عليه قول الإمام الرازي في تفسيره: إن أبا علي الجبائي أنكر هذا المعنى إنكارًا بليغًا، ولم يذكر في إنكاره شبهة فضلا عن حجة، وأما الذين اعترفوا به وأقروا بوجوده فقد ذكروا فيه وجوهًا: الأول: قال الحافظ أنه يمتد من العين أجزاء، فتتصل بالشخص المستحسن، فتؤثر فيه، وتسري كتأثير اللسع والسم والنار، الوجه الثاني: قال أبو هاشم وأبو القاسم البلخي أنه لا يمتنع أن تكون العين حقًا، ويكون معناه أن صاحب العين إذا شاهد الشيء وأعجب به، استحسانًا كانت المصلحة له في تكليفه أن يغيّر الله ذلك الشخص، وذلك الشيء حتى لا يبقى قلب ذلك المكلف متعلقا به، فهذا المعنى غير ممتنع -انتهى ملخصًا-.

الثامن والثلاثون: ذكر في تفسيره عند تفسير قوله تعالى في سورة الحجر: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ أَن يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ﴾ قال المبرد:

كلهم أزال احتمال أن بعض الملائكة لم يسجد، فظهر أنهم بأسرهم سجدوا، ثم عند هذا بقي احتمال، وهو أنهم هل سجدوا دفعة واحدة، أو سجد كل واحد في وقت، فلما قال أجمعون ظهر أن الكل سجدوا دفعة واحدة، وهو إيضاح لما سبق، ورجح هذا الزجاج. قال النيسابوري: وذلك لأن أجمع معرفة، فلا يقع حالا، ولو صح أن يكون حالا لكان منتصبا... إلخ.

ولا يخفى على ماهر التفسير ما فيه من التزوير، أما أولا فلأن قوله: وهو إيضاح لما سبق غير صحيح؛ لأن التوجيه الذي ذكره عن المبرد ليس فيه إيضاح لفظ أجمعون لكلهم، بل كلهم يدل على عدم خروج أحد منهم، وأجمعون يدل على اجتماعهم، فكل منهما دال على فائدة جديدة، لا أن تكون الكلمة الأخرى للأولى موضحة.

وأما ثانيًا وهو التاسع والثلاثون: فلأن نسبة ترجيح الزجاج قول المبرد المذكور سابقًا افتراء قطعًا، فإن الزجاج لم يرجح ذلك القول، بل قول سيبويه والخليل: وهو التأكيد بعد التأكيد في إثبات الفعل، ولم يذكر في فتح البيان هذا القول قبل نسبة الترجيح إلى الزجاج، حتى ترجع الإشارة إليه، وتصح النسبة إلى الزجاج.

وأما ثالثًا وهو الأربعون فلأن التعليل الذي ذكره عن النيسابوري لا يستقيم تعليلا للقول الماضي، فإن الذي ذكره قبله ليس إلا قول المبرد المنبئ عن الحالية، والنيسابوري يزيف الحالية، فأين الدليل من الدعوى، وأين المبدأ من المنتهى.

فانظر إلى هذه الأغلاط المتتالية في كلمات متتابعة، وتعجب منه كيف لم يفهمها مع ظهورها، وكيف لم يعلمها مع وضوحها، ولا ينفع في مثل هذه الفواحش القول بأني ناقل من الشوكاني، أو غيره، سائر بسيره، أذكر ما أجد في كلامهم وإن كان الأفاحش، فإن هذا بعيد عن شأن الجهلاء، فضلا عن شأن الكملاء.

والذي يوضح هذه الأغلاط قول الإمام الرازي في تفسير تلك الآية، قال الخليل وسيبويه: قول ﴿كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ توكيد بعد توكيد، وسئل المبرد عن هذه الآية، فقال: لو قال: فسجد الملائكة، احتمل أن يكون سجد بعضهم، فلما قال: كلهم زال هذا الاحتمال، ثم بعد هذا بقي احتمال آخر، وهو أنهم سجدوا دفعة واحدة، أو سجد كل واحد منهم في وقت آخر، فلما قال: أجمعون ظهر أن الكل سجدوا دفعة واحدة، ولما

حكى الزجاج هذا القول عن المبرد قال: وقول الخليل وسيبويه أجود؛ لأن أجمعين معرفة، فلا يقع حالا -انتهى- وقول البيضاوي في تفسيره: أكّد بتأكيدين للمبالغة في التعميم ومنع التخصيص، وقيل: أكّد بالكل للإحاطة، وبأجمعين للدلالة على أنهم سجدوا دفعة، وفيه نظر، إذ لو كان الأمر كذلك كان الثاني حالا، لا تأكيداً -انتهى-.

ثم ههنا خبط آخر، وهو الحادي والأربعون، وبيانه: أنه قال في "تفسير الجلالين" تحت تلك الآية: فيه تأكيدان -انتهى- وقال سليمان الجمل في حواشيه: قوله: فيه تأكيدان، أي للمبالغة وزيادة الاعتناء، وعبارة الكرخي فيه تأكيدان لزيادة تمكين المعنى وتقريره في الذهن، ولا يكون تحصيلا للحاصل؛ لأن نسبة أجمعون إلى كلهم كنسبة كلهم إلى أصل الجملة، أو أجمعون يفيد معنى الاجتماع، وسئل المبرد عن هذه الآية، فقال: لو قال فسجد الملائكة، احتمل أن يكون سجد بعضهم، فلما قال: كلهم زال هذا الاحتمال، فظهر أنهم بأسرهم سجدوا، ثم بقي احتمال آخر، وهو أنهم هل سجدوا دفعة واحدة، أو سجد كل واحد في وقت، فلما قال: أجمعون، ظهر أن الكل سجدوا دفعة واحدة... اهـ، وهو إيضاح لما سبق -انتهت عبارة الجمل-.

ففي هذه العبارة انتهت عبارة الكرخي إلى قوله: دفعة واحدة، وجملة: وهو إيضاح لما سبق، من كلام الجمل، ومعناه أن الذي نقله الكرخي عن المبرد إيضاح لما سبق من قوله: أو أجمعون يفيد معنى الاجتماع، والغرض منه دفع توهم متوهم عسى أن يتوهم أن الكرخي ذكر فيه ثلاثة أقوال: أحدها: بقوله: فيه تأكيدان، وثانيها: بقوله: أو أجمعون... إلخ، وثالثها: بقوله: قال المبرد... إلخ، فصرّح الجمل دفعًا أن الكرخي لم يذكر إلا قولين، وقوله: قال المبرد... إلخ: إيضاح للثاني من القولين، وصاحب "الإتحاف" لما لم يفهم هذا المعنى الظاهر، وقع في الغلط الباهر، وانتحل كلام الجمل على وجه مهمل، فضم قول الجمل: وهو إيضاح لما سبق، إلى قول المبرد المنتحل، ولعلمي مثل هذا لا يصدر عن صاحب فهم، ولو كان سارقًا، فضلا عن صاحب علم إذا كان لائقًا.

فإن قال قائل: هكذا وقع في تفسير الشوكاني المسمّى بـ"فتح القدير"، ومنه أخذ صاحب "الإتحاف" في التفسير، قلنا: على تقدير تسليمه هذا دال على أن نظر الشوكاني

أوسع من فهمه، وعلمه أكبر من عقله، ومثل هذا الرجل تقليده حرام على جميع الأنام، خصوصًا على من بسط بساط الهداية، وكان من الأعلام.

الثاني والأربعون: قال هناك: ثم استثنى إبليس من الملائكة فقال تعالى: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ قيل: هذا الاستثناء متصل لكونه كان من جنس الملائكة، ولكنه أبى أن يكون مع الساجدين استعظامًا واستكبارًا، وقيل: إنه لم يكن من الملائكة، ولكنه كان معهم وبينهم، فغلب اسم الملائكة عليه، قلت: غير المأمور لا يصير بالترك ملعونًا -انتهى-.

وأنت تعلم أن هذا الإيراد الذي ذكره بقوله: قلت... إلخ: نصرة لإبليس، لا يخلو عن تلبيس، فإن القائل بالتغليب لا يقول: إن إبليس لم يكن مأمورًا، حتى يرد عليه بأن غير المأمور لا يكون ملعونًا، بل يقول: هو ليس من جنس الملائكة حقيقة، لكنه داخل فيهم بالتغليب، فأمرهم أمره، وحكمهم حكمه، فلزمه السجود كما لزمهم، ووجب عليه امتثال أمر السجود، كما وجب عليهم.

الثالث والأربعون: قال: في تفسير قوله تعالى في قصة لوط من سورة الحجر: ﴿وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ أي إلى الجهة التي أمركم الله سبحانه بالمضي إليها، وزعم بعضهم أن حيث ظرف زمان مستدلا بقوله: ﴿بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ﴾ ثم قال: ﴿وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ أي في ذلك الزمان، وهو ضعيف، ولو كان كما قال، لكان التركيب: وامضوا حيث أمرتم، على أنه لو جاء التركيب، هكذا لم يكن فيه دلالة -انتهى-.

ولا يخفى أن الجملة الأخيرة من هذه العبارة المنتحلة من حواشي تفسير الجلالين لسليمان الجمل قول مهمل، فإنه لا يعلم منها مدلول الدلالة لا بالصراحة ولا بالإشارة، ومثل هذا الانتحال غير جائز عند أرباب الكمال، وإنما هو صنع الجهال الذين لا يفهمون ما ينقلون، ولا يعلمون ما يكتبون، ويكتفون بـ قيل و يقال.

الرابع والأربعون: قال: في تفسير قوله تعالى في سورة النحل: ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ قيل: معناه ما يشعر هذه الأصنام أيان تبعث، ومتى يبعثها الله، وبه بدء القاضي تبعًا للكشاف، ويؤيد ذلك ما روى أن الله يبعث الأصنام، ويخلق لها أرواحًا معها شياطينها، فيؤمر بكلها إلى الله... إلخ، وهذه زلة فاحشة، منجرة إلى ذلة فاضحة، والصحيح فيؤمر بكلها إلى النار، كيف لا؟ ليبيت للكفار مع أصنامهم أهلية

الحضور عند الملك الجبار.

وتوضيحه: رواية الشيخين والدارقطني والحاكم عن أبي سعيد الخدري: قال: قلنا: يا رسول الله! هل نرى ربنا يوم القيامة؟ قال: هل تضارون في رؤية الشمس في الظهيرة صحوا، قلنا: لا، قال: فإنكم لا تضارون في رؤية ربكم، إذا كان يوم القيامة ينادي مناد: ليذهب كل قوم ما كانوا يعبدون، فيذهب أهل الصليب مع صليبهم، وأصحاب الأوثان مع أوثانهم، وأصحاب كل آلهة مع آلهتهم، زاد الحاكم حتى يتساقطون في النار، ويبقى من كان يعبد الله وحده من بر وفاجر الحديث.

وفي الباب أخبار كثيرة مبسوطة في البدور السافرة في أحوال الآخرة وغيره من كتب أحوال الآخرة، ومثله في التفسير الكبير وغيره من التفاسير المتداولة.

الخامس والأربعون: قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ إِنَّ الْخِزْيَ الْيَوْمَ وَالسُّوءَ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ الآية الواقعة في سورة النحل، قيل: هم العلماء، قالوا: لأنهم الذين كانوا يعظمونهم، ولا يلتفتون إلى وعظهم، وقيل: هم الأنبياء، وقيل: الملائكة، والظاهر الأول، لأن ذكرهم بوصف العلم يفيد ذلك، وإن كان الأنبياء والملائكة هم من أهل العلم، لكن لهم وصف يذكرون به، هو أشرف من هذا الاستدلال على الظهور فقط -انتهى-.

ولا يخفى على اللبيب الأديب ما فيه من الخبط وعدم الربط، فإن قوله: هو أشرف من هذا الاستدلال على الظهور فقط، قول كتبه حالة عطش الصوم، أو حالة بطش النوم، فإنه لا يدري محصله، وربطه بما سبقه، ولا يهتدي إلى الكشاف المقصود منه، والمراد منه.

ومنشأه سوء الانتحال من تفسير الشوكاني، وعدم الانتقال إلى تحرير الشوكاني، فإن عبارته في تفسيره هكذا: لكن لهم وصف يذكرون به هو أشرف من هذا الوصف، وهو كونهم أنبياء أو كونهم ملائكة، ولا يقدح في هذا جواز الإطلاق؛ لأن المراد الاستدلال على الظهور فقط -انتهى- فانظر إلى هذا الانتحال المنجر إلى الإضلال والارتحال المورث إلى الإخلال، وتعجب من هذه السرقة الموقعة في التهلكة، عصمنا الله وإياه من مثل هذه الهلكة.

السادس والأربعون: نقل في تفسير قوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ﴾ من سورة النحل عبارة البيضاوي بقوله. وعبارة البيضاوي: روى أن عمر قال على المنبر: ما تقولون فيها؟ فسكتوا، وقال شيخ من هذيل، فقال هذه لغتنا التخوف التنقص. فقال: تعرف العرب ذلك في أشعارها؟ فقال نعم، قال شاعرنا أبو بكر يصف ناقته:

تخوّف الرحل منها تامكًا قردًا   كما تخوف عود النبعة السّفن

. . . . إلخ.

وهذا نقل يحتاج إلى تصحيحه، ومطابقته لأصله؛ وأنى له ذلك؛ فإن الموجود في نسخ تفسير البيضاوي فيما هنالك قال شاعرنا أبو كبير: يصف ناقته، لا قال شاعرنا أبو بكر: يصف ناقته.

السابع والأربعون: قال في تفسير ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ يَتَفَيَّأُ ظِلَالُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ سُجَّدًا لِّلَّهِ﴾ الآية الواقعة في سورة النحل، قيل: المراد باليمين النقطة التي هي مشرق الشمس؛ وأنها واحدة، والشمائل عبارة عن الانحراف في فلك الإظلال بعد وقوعها على الأرض، وهي كثيرة – انتهى – وغير خفي على كل غبي، ومبتدي، فضلا عن ذكي ومنتهي ما في قوله: في فلك الإظلال من السقم الردي، بحيث يضحك عليه كل شيخ وصبي، فإن فلك الإظلال مجرد لفظ لا مصداق له، ولفظ لا معنى له، وقد غاص الأولون من أرباب الشريعة والفلسفة في بحار علم الشريعة والفلسفة، وخاض الآخرون في أنهار علم الأفلاك، حتى صعدوا معارج الإدراك، فلم يظهر لهم إلى الآن هذا الفلك، لا يدري أهو مسكن للإنس، أو الجن، أو الملك، ولم يجدوا له أثرا ولا خبرا في كتب علم الهيئة، ولا له في كتب الشريعة ذكر، فهو ليس إلا شيئا نكرا، وأمرا هجرا، ووصفا هذرا، ولفظا قشرا.

وقد وقع هذا الخبط أولا من الشوكاني في تفسيره، وقلده هذا المقلد القاني في تسطيره من دون أن يتفكر في معناه، ويتبصر في مبناه، وآفة العلم هو مثل هذا التقليد، وهو الذي نص على حرمته أهل العلم والتنقيد، وهو الذي يوصف بأنه تقليد جامد، وفاسد كاسد، يجب الاجتناب عنه على كل ناصح وعابد، وراكع وساجد، ويحرم ارتكابه على كل عالم [illegible] مثل هذا النقل.

الموجب للجدل، و زبر الفضلاء عن مثل هذا الخبل، الموجب للجهل، ولعمري من لا يميّز بين لفظ تلك وبين لفظ الفلك، ويتفوه بما يتعجب منه ساكن الأرض والفلك، ويتلفظ بما يضحك عليه كل إنسي وجنّي وملك، شوكانيّ كان أو غيره ممن قلده في الحنث، كيف يستأهل لأن يؤلف سفراً، ويرصّف دفتراً:

يعيني بيوم منك حظ　　تحيّر منه في أمر عُجاب

الثامن والأربعون: قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرضِ مِن دَابَّةٍ﴾ الآية الواقعة في السورة المذكورة إنما خصّ الدابة بالذكر لأنه قد علم من قولهم: ﴿أَوَلَم يَرَوا إِلَى مَا خَلَقَ اللهُ مِن شَيءٍ﴾ انقياد الجمادات... إلخ، وفيه خطأ غير مخفي على كل شاب وصبي، والصواب قد علم من قوله: كما لا يخفى على من له أدنى تمييز بين قولهم، وقوله.

التاسع والأربعون: قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَ اللهُ لا تَتَّخِذُوا إِلَهَينِ اثنَينِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارهَبُونِ﴾ الواقع في السورة المذكورة قدره ابن عطية: ارهبوا إياي فرهبون، قال الشيخ: وهو ذهول عن القاعدة النحوية، وقد يجاب عنه، والرهب مخافة مع حزن واضطراب - انتهى. وفيه ما لا يخفى على النساء والرجال من الإخلال والإهمال، يتبرأ منه أهل الكمال، ويتنزه منه أهل الجلال، ومنشأه السرقة من حواشي الجلالين لسليمان الجمل مع تلخيص مخلّ ومهمل، وعبارته هكذا: قدره ابن عطية ارهبوا إياي فارهبون، قال الشيخ: هو ذهول عن القاعدة النحوية، وهي أن المفعول إذا كان ضميراً منفصلاً، والفعل متعد لواحد، وجب تأخير الفعل، نحو ﴿إِيَّاكَ نَعبُدُ﴾ ولا يجوز أن يتقدم إلا عن ضرورة، وقد يجاب عن ابن عطية بأنه لا يقبح في الأمور التقديرية ما يقبح في اللفظية... إلخ سمين -انتهى-.

الخمسون: أنه أنكر ثبوت حرمة نكاح ما فوق الأربع من النساء من الآية الواقعة في سورة النساء، حيث قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِن خِفتُم أَلا تُقسِطُوا فِي اليَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِنَ النِّسَاءِ مَثنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ فَإِن خِفتُم أَن لا تَعدِلُوا فَوَاحِدَةً أَو مَا مَلَكَت أَيمَانُكُم﴾ قد استدل بالآية على تحريم ما زاد على الأربع، وبيّنوا ذلك بأنه خطاب لجميع الأمة، وأن كل ناكح له أن يختار ما أراد من هذا العدد، كما يقال للجماعة:

اقسموا هذا المال وهو ألف درهم، أو هذا المال الذي في البدرة درهمين درهمين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة، وهذا مسلم إذا كان المقسوم قد ذكرت جملته أو عين مكانه، أما لو كان مطلقًا كما يقال: اقسموا الدراهم، ويراد به ما كسبوه، فليس المعنى هكذا -انتهى-

وفيه ما لا يخفى على أرباب العُلى، فلنذكر ههنا نبذًا من عبارات المفسرين لتحقيق الحق المبين.

قال محي السنة البغوي في "معالم التنزيل": اختلفوا في تأويلها، فقال بعضهم: معناه إن خفتم يا أولياء اليتامى أن لا تعدلوا فيهن إذا نكحتموهن فانكحوا غيرهن من الغراب مثنى وثلاث ورباع، وقال الحسن: كان الرجل من أهل الجاهلية تكون عنده الأيتام، وفيهن من يحل له نكاحها، فيتزوجها لأجل مالها، وهي لا تعجبه، كراهية أن يدخلها غريب فيشاركه في مالها، ثم يسيء صحبتها، ويتربص أن تموت فيرثها، فعاب الله ذلك. وقال عكرمة: كان الرجل من قريش يتزوج العشر من النساء فأكثر، فإذا صار معدمًا من مؤن نساءه مال إلى مال يتيمه الذي في حجره، فأنفقه، فقيل لهم: لا تزيدوا على أربع، حتى لا يخرجكم إلى أخذ أموال اليتامى، وهذه رواية طاوس عن ابن عباس.

وقال بعضهم: كانوا يتحرجون عن أموال اليتامى، ويترخصون في النساء، فيتزوجون ما شاؤوا، وربما عدلوا، وربما لم يعدلوا، فلما أنزل الله في أموال اليتامى، وآتوا اليتامى أموالهم أنزل الله هذه الآية، يقول: كما خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى فكذلك خافوا من النساء أن لا تعدلوا فيهن، فلا تتزوجوا أكثر مما يمكنكم القيام بحقهن، وهذا قول سعيد بن جبير وقتادة والضحاك، ثم رخص في نكاح أربع، وقال مجاهد: معناه إن تحرجتم من ولاية اليتامى فكذلك تحرجوا من الزنا، فانكحوا النساء الحلال، ثم بيّن لهم عددًا، وكانوا يتزوجون ما شاؤوا من غير عدد، وروى أن قيس بن الحارث كان عنده ثمان نسوة، فلما نزلت هذه الآية قال له رسول الله ﷺ: «طلّق أربعًا وأمسك أربعًا» -انتهى-.

وفي "الدر المنثور" للسيوطي: أخرج ابن جرير عن عكرمة في الآية كان الرجل يتزوج الأربع والخمس والست والعشر، فيقول الرجل: ما يمنعني أن أتزوج كما تزوج

فلان، فيأخذ مال يتيمة، فيتزوج به، فنهوا أن يتزوجوا فوق الأربع، وأخرج الفريابي وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن ابن عباس قال: قصر الرجال على أربع نسوة من أجل أموال اليتامى، وأخرج سعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير، قال: بعث الله محمداً ﷺ والناس على جاهليتهم إلا أن يؤمروا بشيء، أو ينهوا عن شيء، فكانوا يسألون عن اليتامى، ولم يكن للنساء عدد ولا ذكر، فأنزل الله هذه الآية، فقصرهم على الأربع، وأخرج الشافعي وابن أبي شيبة وأحمد والترمذي وابن ماجة والنحاس في ناسخه والدارقطني والبيهقي عن ابن عمر أن غيلان بن سلمة الثقفي أسلم وتحته عشرة نسوة، فقال له النبي ﷺ: اختر منهن. وفي لفظ امسك أربعاً، وفارق سائرهن، وأخرج ابن أبي شيبة والنحاس في ناسخه عن قيس بن الحارث الأسدي قال: أسلمت وكان تحتي ثمان نسوة، فأتيت رسول الله، فأخبرته، فقال: اختر منهن أربعاً، وخل سائرهن. ففعلت -انتهى ملخصاً-.

وفي "التفسيرات الأحمدية": قوله: ﴿فَانكِحُوا﴾ أمر، والأمر للوجوب، والنكاح مباح لا واجب، فيصرف الوجوب إلى قيد بعده، وهو مثنى وثلاث ورباع، فيكون غير هذه المعدودات حراماً.

فإن قلت: ما فائدة إيراد مثنى وثلاث ورباع بألفاظ دالة على التكرار ومعطوفات بالواو؟ قلت: أما إيراد الألفاظ الدالة على التكرار فظاهر، لأنه خطاب للجميع، فكان تقسيم الأعداد بمقابلة جميع من المخاطبين من قبيل انقسام الآحاد بالآحاد، كما تقول للجماعة: اقتسموا هذا المال درهمين درهمين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، ولو أفردت لكان المعنى لينكح جميع من في العالم اثنين معينين -انتهى-.

وفي "التفسير المظهري": لا يجوز أن يتزوج ما فوق الأربعة من النساء عند الأئمة الأربعة وجمهور المسلمين، وحكي عن بعض الناس إباحة أي عدد شاء بلا حصر، لأن قوله: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ﴾ يفيد العموم، ولفظ مثنى تعداد، ولو سلمت كونه قيداً، فالمعنى إباحة نكاح ما طاب من النساء حال كونهن مثنى وثلث ورباع، وهذا لا يدل على نفي الحكم عما زاد على الأربع إلا بمفهوم العدد، ولا عبرة للمفهوم، ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ لا يدل على

أنه تعالى لم يجعل من الملائكة رسولا ذى أجنحة زائدة على أربعة جناح، كيف وقد صح أنه ﷺ رأى جبريل وله ستمائة جناح، والأصل فى النكاح الحمل على العموم لقوله تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ﴾.

ولنا: أن الآية نزلت فى قيس بن الحارث، قال البغوى: روى أن قيس بن الحارث كانت تحته ثمانى نسوة، فلما نزلت هذه الآية قال له رسول الله ﷺ: "طلّق أربعًا وامسك أربعًا" قال: فجعلت أقول للمرأة التى لم تلد منى: يا فلانة ادبرى، والتى قد ولدت يا فلانة اقبلى، فكان هذا من النبى ﷺ بيانًا للآية، وهو أعلم بمراد الله، فظهر أن الأصل فى النكاح الحرمة والتضييق، كما ذكرنا فى تفسير سورة البقرة فى مسألة حرمة إتيان النساء فى أدبارهن فى تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ وما قيل من أن الأصل فيه الحل ممنوع، وقوله تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ﴾ المراد به ما وراء المحرمات من الأمهات وغيرهن من المذكورات، وذا لا يدل على العدد عمومًا، ولا خصوصًا، بل على حل كل واحدة منهن، فظهر أن الآية ما سيقت إلا لبيان العدد المحلل لا لبيان نفس الحل؛ لأنه عرف من غيرها قبل نزولها كتابًا وسنة، فكان ذكره ههنا مقيدًا بالعدد ليس إلا لبيان قصر الحل عليه، أو هى لبيان الحل المقيد بالعدد لا مطلقا، كيف وهو حال مما طاب من النساء، فيكون قيدا فى العامل، وهو الإحلال المفهوم من فانكحوا، وأيضا عدم جواز ما فوق الأربع من النساء ثبت بحديث ابن عمر أن غيلان بن سلمة الثقفى أسلم وله عشرة نسوة فى الجاهلية، فأسلمن معه، فقال النبى ﷺ: "امسك أربعًا وفارق سائرهن"، رواه الشافعى وأحمد والترمذى وابن ماجه، وحديث نوفل بن معاوية: "أسلمت وتحتى خمس نسوة، فسألت النبى ﷺ، فقال: فارق واحدة وامسك أربعًا، فعمدت إلى أقدمهن صحبة عندى منذ ستين سنة، ففارقتها"، رواه الشافعى والبغوى فى "شرح السنة"، وعلى حصر الحل فى أربع انعقد الإجماع، وقول بعض الناس فى مقابلة الإجماع باطل، ولم يذهب إلى التعميم أحد من أهل البدع أيضا، فإنه حصر الخوارج فى ثمان عشرة والروافض فى تسع - انتهى- ومثله فى الكتب المعتبرة كثير، وفى الزبر المعتمدة شهير.

فظهر بهذا أن الآية مسوقة لبيان العدد لا لبيان نفس الحل، وأن جمعا من الصحابة

ومن بعدهم حملوه على بيان العدد لا نفس الحل، وأن شأن نزولها حاكم بحكمها بالاقتصار على هذا العدد، وحرمة ما زاد على هذا العدد، فمع هذا كله عدم تسليم دلالة هذه الآية على هذا المرام، مختل النظام، لا تلتفت إليه الأعلام، ولا تصغى إليه الكرام، وستقف على تفصيل هذه المسألة في المباحث الآتية.

الحادي والخمسون: قال بعيد العبرة السابقة: معنى قوله ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ لينكح كل فرد منكم ما طاب له من النساء اثنتين اثنتين، وثلاثًا ثلاثًا، وأربعًا أربعًا، هذا ما يقتضيه لغة العرب، فالآية تدل على خلاف ما استدلوا به عليه -انتهى- وفيه ما لا يخفى على أهل الحجى، فإن دلالة الآية على خلاف ما استدلوا به عليه غير صحيحة عند أهل الأفهام الصحيحة، فإن الآية لما ثبت كونها مسوقة لبيان العدد ثبت المطلوب بلا احتياج إلى المدد.

الثاني والخمسون: قال: في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ﴾ من سورة النحل في القاموس أفرط فلانًا تركه، وتقدمه وجاوز الحد، وأعجل بالأمر. وفيه انتحال زائغ، وارتحال سائغ، فإن معنى جاوز الحد، وأعجل بالأمر لا يتعلق بأفرط فلانًا، بل هو متعلق بأفرط عقبه، كما لا يخفى على من طالع القاموس، لا كنظر السارق الجاسوس، ومثل هذه السرقة ليس من شأن الطلبة، فضلا عن الكملة، بل هو من شأن الجهلة البطلة.

الثالث والخمسون: قال في تفسير قوله تعالى في سورة النحل ﴿تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ هو الخلال من الخل والزبيب والنبيذ وأشباه ذلك. إلخ، ولا يخفى على أصحاب العلم ما في لفظ الخلال بالخاء المعجمة من السقم، ومثل هذه الأغلاط في تفسيرك وكتبك كثيرة، لا مخلص لك منها، إلا أن تتهم به الناسخين والطابعين والناقلين والكاتبين، وتلقى على ظهورهم المبرأة أوزارك الكبيرة، وأنى وإن كنت است أحسن من هذا الإيراد، فإن مثل هذا لا يستحسنه إلا أصحاب العناد، ولعمري لو توجهت إلى جمع مثل هذا من تصانيفك القصار والطوال لأشكل عليك الأمر كل الإشكال، ولو أعانك جميع أهل الكمال، واجتمع لك كل ناصر ووال، لكن أورد ما أورد من مثل هذه الخرافات، إسكاتًا لناصرك جامع الخرافات.

الرابع والخمسون: قال: في تفسير قوله تعالى من سورة النحل ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ الْمُبِينُ يَعْرِفُونَ نِعْمَةَ اللهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ الآية أي أعرضوا عن الإسلام ولم يقبلوا ما جئت به، وجواب الشرط محذوف، أي فلا لوم عليك، ثم استأنف لبيان توليهم فقال: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ﴾ لما أرسلت به إليهم، وقد فعلت ذلك بهم المبين، أي الواضح وليس عليك غير ذلك... إلخ، وفيه خطأ متفاحش يعلمه كل ممارس، فإن قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ﴾ لا يمكن أن يكون مستأنفة لبيان التولي، إنما هو دال على الجواب الشرطي، والاستئناف لبيان التولي، إنما هو بقوله التالي.

الخامس والخمسون: قال: في تفسير قوله تعالى من سورة النحل: ﴿وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ يخص أيضًا من هذا العموم يمين اللغو لقوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ ويمكن أن لا يكون التقييد بالتوكيد ههنا لإخراج أيمان اللغو... إلخ، وفيه غلط ظاهر، وخبط باهر، والصواب حذف لا، كما لا يخفى.

السادس والخمسون: قال: في تفسير قوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ من سورة بني إسرائيل استدل بهذه الغاية من قال أن صلاة الظهر يتمادى وقتها من الزوال إلى الغروب، وروى ذلك عن الأوزاعي وأبي حنيفة، وجوّزه مالك والشافعي في حال الضرورة -انتهى- وفيه افتراء على أبي حنيفة فإنه لا أثر في كتب مذهبه وغيره لهذه الرواية.

السابع والخمسون: اختار في تفسير سورة الكهف في تفسير قصة موسى مع الخضر على نبينا وعليهما الصلاة والسلام في باب الخضر موته وعدم بقاءه على ما هو رأي البخاري وابن الجوزي وابن تيمية مع أحزابه، وهو قول شاذّ مردود، مخالف لجمهور السلف والخلف مطرود، لا يمكن إيراد دليل صحيح نجيح على هذا الإنكار، وكل ما ذكرته أصحاب الإنكار باطل عند الأخيار، ومهمل عند الكبار، ولا عبرة لما يقال: إنه تمذهب به ابن تيمية الحنبلي والبخاري وابن الجوزي وابن العربي، فإن العبرة لما يدل عليه الدليل، لا لما اختاره هؤلاء من غير دليل،

قال العفيف عبد الله بن أسعد اليافعي في كتابه: روض الرياحين في حكايات الصالحين: الصحيح عند الجمهور أنه الآن حي، وبهذا قطع الأولياء، ورجحه الفقهاء

والأصوليون وأكثر المحدثين، وممن نقل ذلك عن المذكورين الشيخ أبو عمرو بن الصلاح، ونقله عنه الشيخ محي الدين النووي وقرره، وسأل جماعة من الفقهاء الشيخ الإمام عز الدين بن عبد السلام قالوا له: ما تقول في الخضر؟ أحيّ هو؟ فقال: ما تقولون: لو أخبركم ابن دقيق العيد أنه رآه بعينه أكنتم تصدقونه أم تكذبونه؟ فقالوا: نصدقه، فقال: قد -والله- أخبر عنه سبعون صديقًا أنهم رأوه بأعينهم، وكل واحد منهم أفضل من ابن دقيق العيد -انتهى-.

وقال علي القاري في رسالته "كشف الخدر عن أمر الخضر" قال النووي في "شرح صحيح مسلم": قال جمهور العلماء: إنه حي موجود بين أظهرنا، وذلك متفق عليه عند أهل الصلاح والمعرفة، وحكاياتهم في الرواية، والاجتماع به، والأخذ عنه في سؤاله وجوابه، ووجوده في أماكن الخير والمواطن الشريفة أكثر من أن تحصر، وأشهر من أن يذكر، وقال ابن الصلاح: هو حي عند جماهير العلماء والعامة معهم في ذلك -انتهى-.

وفيه أيضًا: قال آخرون أنه ميت لقوله تعالى: ﴿وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد﴾ ولقوله عليه السلام بعد ما صلى العشاء ليلة: أرأيتكم ليلتكم هذه، فإن على رأس مائة سنة لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد، ولو كان الخضر حيا لكان لا يعيش بعده، وأجيب عن الآية بأنه لا يلزم من طول الحياة الخلد بمعنى عدم الممات، وعن الحديث بأنه يمكن أنه لم يكن في ذلك الزمان على ظهر الأرض، بل كان على متن الهواء، أو ظهر الماء، والأظهر في الجواب أنه مستثنى للعلم بأنه طويل الحياة -انتهى-.

وفيه أيضًا: سئل البخاري عن الخضر وإلياس هل هما حيان؟ فقال: كيف هذا وقد قال النبي ﷺ: "لا يبقى على رأس مائة سنة ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد"، وسئل عن ذلك غيره فقرأ ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ الْخُلْدَ﴾ والجواب عن الثاني ظاهر، إذ المخلد من لا يموت أبدا، ولم يقل بهذا أحد، وأما خبر البخاري فلم يوجب نفي حياته في زمانه عليه السلام، وإنما يفيد مضي مائة سنة من الأيام، وأجيب عنه بأنه لم يكن حينئذ على ظهر الأرض، وبأن الحديث عام فيمن شاهده من الناس بدليل استثناء الملائكة والشيطان، وخاصيته بخوارج القرن الأول، نعم هو نص على بطلان المدعين من المعمرين

كرتن الهندي وغيره من الكذابين -انتهى-.

وفيه أيضًا قال -أي ابن القيم-: سئل عنه شيخ الإسلام ابن تيمية فقال: لو كان الخضر حيًا لوجب عليه أن يأتي النبي ﷺ، ويجاهد بين يديه ويتعلم منه، وقد قال النبي ﷺ يوم بدر: "اللهم إن تُهلك هذه العصابة لا تُعبد في الأرض" وكانوا ثلاث مائة وثلاثة عشر رجلا معروفين بأسماءهم وأسماء آباءهم وقبائلهم، فأين كان الخضر حينئذ.

قلت هذا الكلام غريب من شيخ الإسلام، فإنه لم يقل به أحد من علماء الإسلام، فهذا خير التابعين أويس القرني لم تتيسر له الصحبة والمرافقة في المجاهدة، ولا التعلم من غير واسطة، على أنا نقول: إن الخضر كان يأتيه ويتعلم منه، لكن على وجه الخفاء لعدم كونه مأمورًا بإتيان العلانية لحكم آلهية اقتضت ذلك، وأما الحديث فمعناه: أنه لا تعبد في الأرض على وجه الظهور والغلبة وقوة الأمة، وإلا فكم من مؤمن كان في المدينة وغيرها حينئذ، ولم يحضر بدرًا.

ثم قال أي ابن القيم عن أبي الفرج ابن الجوزي: الدليل على أن الخضر ليس بباق في الدنيا أربعة أشياء: القرآن والسنة وإجماع المحققين من العلماء والمعقول، أما القرآن فقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ الْخُلْدَ﴾.

قلت: قد سبق الجواب عنه على وجه الصواب، وليس المراد به طول العمر، فإن عيسى كان قبل نبينا، وقد طال عمره بإجماع الأنام، قال: وأما النقل فذكر حديث أرأيتكم ليلتكم هذه، فإن على رأس مائة سنة لا يبقى على ظهر الأرض ممن هو اليوم متفق عليه، وفي صحيح مسلم عن جابر أن رسول الله قال قبل موته بقليل: ما من نفس منفوسة يأتي عليها مائة سنة، وهي يومئذ حية، ثم ذكر عن البخاري وعلي بن موسى الرضا أن الخضر مات، أقول: لو صح عنهما هذا يقال لهما متى مات -انتهى ملخصًا-.

ومن أراد أن يقف على تفصيل وتحقيق وتنقيح وتدقيق، فليطالع رسالة القاري وغيرها يظهر له ما قيل: في هذا الباب من أقوال الإقرار والإنكار مع أدلتها مع مالها وما عليها، ولو لا خوف الإطناب لطولت الكلام في هذا الباب.

وخلاصة المرام في المقام أن قول من ادعى مماته، وأنكر حياته قول بلا دليل، ليس له أصل أصيل، وكل ما استدلوا به عليه من الآيات والأحاديث، فلا يدل عليه، وأما

الاستدلال بالمعقول ففاسد من أصله، وفساد الأصل ينبئ عن فساد فرعه عند ماهري المنقول، إذ لا دخل للعقل في النقل، ولا مجال للرأي في الأمر الخارج عن الرأي. وأوهن منه الاستدلال بالإجماع، إذ لا إجماع مع ثبوت الخلاف والنزاع، فمع ذلك كله القول بأن الحق هو ما ذهب إليه البخاري وابن تيمية قول بلا حجة وبينة، ومثله مردود على قائله، ومطرود على ناقله.

الثامن والخمسون: ذكر في تفسير قوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾ من سورة البقرة شعراً بهذه العبارة:

صم إذا سمعوا خيراً ذكرت به وإن ذكرت بسوء كلهم أذن

انتهى.

وفيه خطأ يظهر مما ذكرته في الباب الخامس من هذا الكتاب، وهو شاهد على عدم مهارته في فن العروض وعدم اهتدائه إلى الصواب.

التاسع والخمسون: قال: في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لا تُسمِعُ الْمَوتى ولا تُسمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ﴾ من سورة النمل، أي موتى القلوب وهم الكفار، شبّه الكفار بالموتى الذين لا حس لهم ولا عقل، وبالصم الذين لا يسمعون الوعظ ولا يجيبون الدعاء إلى الله، وظاهره نفي سماع الموتى على العموم، فلا يخص منه إلا ما ورد بدليل -انتهى ملتقطاً-.

وهذا وإن قالت به ثُلّة من الأولين، وثلة من الآخرين، لكنه مردود عند الناقدين، ومطرود عند الماهرين، وقد وردت أخبار وآثار بسماع كل ميت ولو كان من الكفار والفجار، فقوله: بالموتى الذين لا حس لهم، ولا عقل سفسطة، وقوله: ظاهره نفي سماع الموتى مغلطة، وقوله: لا يخص منه إلا ما ورد بدليل مزخرفة، فإن الدلائل تدل على ثبوت السماع والإدراك في كل ميت، ولو كان من الفئة المضللة، لا في بعضهم، حتى يخص من دليل العموم، وتخصيص العام بالعام لا معنى له عند أصحاب الفهوم:

يأبى الفتى إلا اتباع الهوى ومنهج الحق له واضح

أما بيان أن الاستدلال بهذه الآية على نفي السماع للأموات، غير صحيح عند الأثبات، فهو أن الله تعالى قال في سورة النمل:

﴿إنّ هذا القرآنَ يقصّ على بَني إسرائيلَ أكثرَ الّذي هُم فيه يختلفُون وإنّه لهُدَى ورحمَةٌ للمؤمنِينَ إنّ ربّكَ يقضِي بينَهُم بحكمِهِ وهُوَ العَزيزُ العَليمُ فتوكّلْ عَلى الله إنّكَ عَلى الحَقّ المُبِين إنّكَ لا تُسمِعُ المَوتى ولا تُسمِعُ الصّمّ الدّعَاءَ إذا ولّوا مُدبِرينَ ومَا أنتَ بِهادِي العُمْيِ عَن ضَلالَتِهِم أن تُسمِعَ إلا مَن يؤمِنُ بِآيَاتِنَا فهُم مُسلِمُونَ﴾ وقال في سورة الروم: ﴿ولَئِن أرسَلنَا رِيحًا فَرَأوهُ مُصفَرًّا لظَلّوا مِن بَعدِهِ يَكفُرُونَ فإنّكَ لا تُسمِعُ المَوتى وَلا تُسمِعُ الصّمّ الدّعَاءَ إذا ولّوا مُدبِرينَ ومَا أنتَ بِهادِي العُمْيِ عَن ضَلالَتِهِم إنْ تُسمِعُ إلا مَن يؤمِنُ بِآيَاتِنَا فهُم مُسلِمُونَ﴾، وقال في سورة فاطر: ﴿ومَا يَستَوِي الأحيَاءُ وَلا الأموَاتُ إنّ الله يُسمِعُ مَن يشَاءُ ومَا أنتَ بِمُسمِعٍ من في القُبُورِ إن أنتَ إلا نَذيرٌ﴾.

فتعلق منكرو السماع بهذه الآيات، فأنكروا السماع، وأثبتوا عدمه بطريقتين مموّهتين عندَ حمَلة أسرار الآيات: الأولى: إن المراد بالموتى وبمن في القبور الأموات حقيقة، وقد نفى عنهم السماع رأسًا.

وهو مردود بوجوه مقبولة عند أصحاب الوجوه: الأول: إنا لا نسلم أن المراد بها هو الميت الحقيقي والعرفي، بل المراد به هو الكافر المتصف بالموت القلبي، كما في قوله تعالى: ﴿أوَ مَن كَانَ مَيتًا فَأحيَينَاهُ وَجَعَلنَا لَه نُورًا يَمشِي بِهِ فِي النّاسِ كَمَن مثلُه فِي الظّلُمَاتِ لَيسَ بِخَارِجٍ مِنهَا﴾ ونظيره قوله تعالى في شأنهم: ﴿صُمّ بُكمٌ عُميٌ فهُم لا يَرجِعُونَ﴾ وقوله تعالى في حقهم: ﴿ومَثَلُ الّذِينَ كَفَرُوا كمَثَلِ الّذِي يَنعِقُ بِمَا لا يَسمَعُ إلا دُعَاءً ونِدَاءً صُمّ بُكمٌ عُميٌ فهُم لا يَعقِلُونَ﴾ وقوله تعالى في وصفهم: ﴿ولا تُسمِعُ الصّمّ الدّعَاءَ﴾ وقوله تعالى في صفتهم: ﴿أولَئِكَ كالأنعَامِ بَل هُم أضَلّ﴾ إلى غير ذلك من الآيات التي وصفهم الله فيها بأوصاف الحيوانات والجمادات، وأطلق عليهم ما يطلق على فاقد المشاعر والإدراكات على سبيل التشبيه والاستعارات، فهل يصح لأحد أن يقول أن المراد بالصم والعمى والبكم وغيرها معناها الحقيقي، أو العرفي، كلا والله لا يقول به إلا من يكون عمها وأعمى، ومن كان في هذه أعمى، فهو في الآخرة أعمى، ولا يتفوّه به إلا من يكون جاهلا عن المحاورات العربية، وعاريًا عن فهم الاستعارات الأدبية، ولو تتبعت القرآن بنظر بصير، لوجدت فيه من مثل هذا أكثر بكثير.

وبالجملة فهذه الآيات التي فيها نفي سماع الأموات واردة في حق الكفار المشبهين بالأموات، فهي نظائر قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ وغير ذلك من الآيات، ويدل على ما ذكرنا دلالة لا خفاء فيه سياق تلك الآيات وسباقها، وكل من له أدنى وقوف بأسرار الآيات القرآنية ومناسباتها، لا يكاد يتوقف في بطلان أخذ المعنى الحقيقي فيها، المخالف بسياقها.

الوجه الثاني: أنا سلمنا أن المراد بالميت ومن في القبر هو معناه العرفي، لكن لا نسلم أن تلك الآيات لنفي السماع البشري، وإنما نفي فيها الإسماع النبوي، فإنه خوطب النبي ﷺ فيها بأنك لا تسمعهم، أي لا تقدر على إسماعهم، ولا يلزم فيها نفي سماعهم بإسماع ربهم، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ وقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ وقوله تعالى: ﴿أَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾ ويؤيده قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَاءُ وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ﴾.

الوجه الثالث: سلمنا أن المقصود من هذه الآيات نفي سماع الأموات، لكن كثيراً ما يحكم بعدم شيء باعتبار عدم تحقيق أثره بقوته، ولا يلزم منه عدمه عن رأسه، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ حيث نفي الرمي عن النبي ﷺ مع ثبوته عنه لعدم ترتب أثره، وهو وصول قبضة من تراب في أعين جمع من أعدائه بقوة نفسه، بل بقدرة ربه.

فظهر بهذا كله أن قوله ظاهره نفي سماع الموتى باطل من أصله، فإن هذا الظاهر إنما يحكم بكونه ظاهراً من يكون جاهلاً عن أسرار كلام ربه، وأما الغائص في بحار دقائق العربية، والخائض في حقائق الآيات القرآنية، فيعلم علم اليقين، إنه ليس بظاهر، بل باطل باليقين.

الطريقة الثانية: وهي بعد تسليم أن الآيات محمولة على الكفار، أن الكفار لما شبهوا فيها بالأموات، دل ذلك على عدم سماع الأموات، فإن وجه الشبه لابد أن يتحقق في المشبه به بوجه أتم، وإن هو ههنا إلا نفي السماع الأعم، وفيه خدشة لا تخفى على أرباب الحجى، فإن من المعلوم أن وجه الشبه يكون مشتركاً بين المشبه به والمشبه، وعدم

السماع ليس متحققا ههنا في المشبه، فكيف يصح جعله وجه الشبه، بل الصحيح أن وجه الشبه ههنا، هو عدم إجابة الحق، ونفع السماع باختيار الحق، ولا شبهة في كونه أتم في الميت الحقيقي من الميت القلبي، لكونه مرتحلا من الدار التكليفي إلى الدار البرزخي، ولا يلزم منه نفي سمعه بالكلية، وعدم إحساسه وإدراكه وشعوره لكل جزئية وكلية.
وبالجملة فهذه الطريقة أوهن من الأولى، وأضعف وأخزى، لا يمشي عليها أحد من أرباب النُّهى والنُّهى.

وأما بيان أن قوله: الذين لا حس لهم ولا عقل سفسطة، وأن قوله لا يخص منه... إلخ مزخرفة، فهو أنه قد وردت كثير من الأخبار المرفوعة الصحيحة بإثبات العقل والإدراك والسمع لكل ميت، ولو كان من الطوائف القبيحة، وشهدت بذلك آثار موقوفة على الصحابة ومن بعدهم من حَمَلَة الشريعة، والموقوفة في هذه المسألة في حكم المرفوعة، وليس ذلك خاصا بوقت عود الروح إلى الجسد في القبر عند سؤال نكير ومنكر، بل هو حاصل له فيما تقدم وما تأخر، فأخرج ابن أبي شيبة عن أبي هريرة قال:
لا يقبض المؤمن حتى يرى البشرى، فإذا قبض نادى فليس في الدار دابة صغيرة ولا كبيرة إلا وهي تسمع صوته إلا الثقلين من الإنس والجن، تعجلوا بي إلى أرحم الراحمين، فإذا وضع سريره قال: ما أبطأ ما تمشون. الحديث.

وأخرج أيضا عن ربعي قال: قيل لي: مات أخوك، فجئت سريعا، وقد سجي بثوبه، فأنا عند رأسه أستغفر له وأسترجع، إذ كشف الثوب عن وجهه، فقال: السلام عليكم، فقلنا: وعليكم السلام سبحان الله، فقال: سبحان الله إني قدمت على الله، فتلقيت بروح وريحان ورب غير غضبان، وإني استأذنت ربي أن أخبركم وأبشركم، واحملوني إلى رسول الله ﷺ، فإنه عهد إلي أن لا يبرح حتى آتيه -انتهى-.

وأخرج جويبر عن أبان قال: حضرنا وفاة مورّق العجلي، فلما سجي رأينا نورا ساطعا قد سطع من عند رأسه حتى خرق السقف، ثم رأينا نورا سطع من وسطه، ثم إنه كشف الثوب عن وجهه، فقال: هل رأيتم شيئا فقلنا نعم، وأخبرناه بالذي رأينا، فقال: تلك سورة الم سجدة قد كنت أقرأها في كل ليلة. الحديث.

وأخرج ابن أبي الدنيا عن الحارث قال: آلى ربيع بن حراش أن لا يفتر أسنانه

تضاحكاً حتى يعلم أين مصيره، فما ضحك إلا بعد موته، وأنى ربعي بعده أن لا يضحك، حتى يعلم أفي الجنة هو أم في النار. قال: فلقد أخبرني غاسله أنه لم يزل متبسماً على سريره ونحن نغسله. انتهى.

وأخرج أيضاً عن مغيرة بن حذف: أن روبة ماتت فغسلوها وكفنوها، ثم إنها تحركت، فنظرت إليهم، فقالت: أبشروا، فإني وجدت الأمر أيسر مما كنتم تخوفون به الحديث.

وأخرج عن حفص بن حوشب قال: مات رجل بالمدائن وسجي، فحرك الثوب، فكشف عنه، وقال: قوم مخضبة لحاهم في هذا المسجد يلعنون أبا بكر وعمر، ويتبرئون منهما الذين جاؤوني يقبضون روحي يلعنونهم ويتبرئون منهم -انتهى-.

وأخرج أيضاً عن عطاء الخراساني قال: استقضى رجل من بني إسرائيل أربعين سنة، فلما حضرته الوفاة، قال: إني أرى أني هالك في مرضي هذا، فإن هلكت فاحبسوني عندكم أربعة أيام، أو خمسة أيام، فإن رأيتم مني شيئاً، فلينادني رجل منكم، فلما قضى جعل في تابوت، فلما مضت ثلاثة أيام إذا هم بريحة، فنادى رجل منهم: يا فلان! ما هذه الريح؟ فقال: قد وليت القضاء فيكم أربعين سنة، فما رابني شيء إلا رجلان أتياني فكان لي في أحدهما هوى، فكنت أسمع منه بأذني التي تليه أكثر مما أسمع بالأخرى، فهذه الريح منها -انتهى-.

وأخرج أحمد في "مسنده"، والطبراني في "الأوسط"، وابن أبي الدنيا وغيرهم عن أبي سعيد الخدري قال، قال رسول الله ﷺ: "إن الميت يعرف غاسله ومن يحمله ويكفنه ومن يدليه في حفرته" -انتهى-.

وأخرج ابن أبي الدنيا عن مجاهد قال: إذا مات الميت، فما من شيء إلا وهو يراه عند غسله، وحمله حتى يوصله إلى قبره. انتهى.

وأخرج أيضاً عن عمرو بن دينار وبكر بن عبد الله وسفيان وحذيفة رضي الله عنه نحوه.

وأخرج أيضاً عن ابن أبي ليلى: قال: الروح بيد ملك، يمشي به مع الجنازة، فيقول له: اسمع ثناء الناس عليك. انتهى.

وأخرج البخاري ومسلم عن أنس: "أن النبي ﷺ وقف على قتلى بدر، فقال: يا فلان! يا فلان! يا فلان! هل وجدتم ما وعد ربكم حقا؟ فإني وجدت ما وعدني ربي حقًا، فقال عمر: يا رسول الله! كيف تكلم أجسادًا لا أرواح فيها؟ فقال: ما أنتم بأسمع لما أقول منهم، غير أنهم لا يستطيعون أن يردوا شيئًا" -انتهى-.

وأخرج أبو الشيخ عن عبيد بن مرزوق: كانت امرأة تقم المسجد، فماتت فلم يعلم بها رسول الله ﷺ، فمرّ على قبرها، فقال: ما هذا القبر؟ قالوا: قبر أم محجن، فقال: أي العمل وجدت أفضل؟ قالوا: يا رسول الله : أتسمع؟ فقال: ما أنتم بأسمع منها، فذكر أنها أجابت قم المسجد -انتهى-.

وأخرج البخاري ومسلم وغيرهما عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ : «إذا وضعت الجنازة واحتملها الرجال على أعناقهم فإن كانت صالحة قالت قدّموني وإن كانت غير صالحة قالت يا ويلها أين تذهبون يسمع صوتها كل شيء إلا الإنسان ولو سمعه لصعق» -انتهى-.

وأخرج ابن أبي الدنيا عن عمر بن الخطاب مرفوعًا: "ما من ميت يوضع على سريره، فيخطأ به ثلاث خطوات إلا تكلم بكلام يسمعه من شاء الله إلا الجنّ والإنس، يقول: يا إخوتاه يا حملة نعشاه، لا تغرنّكم الدنيا كما غرّتني، ولا يلعبن بكم الزمان كما لعب بي" الحديث.

وأخرج أحمد في "كتاب الزهد" عن أم الدرداء قالت: "إن الميت إذا وُضع على سريره فإنه ينادي يا أهلاه يا جيراناه، يا حملة سريره، لا تغرنّكم الدنيا كما غرتني" الحديث.

وأخرج الطبراني في "الأوسط"، وابن أبي شيبة وابن جرير وابن حبان وابن مردويه والحاكم والبيهقي، وهنّاد في "كتاب الزهد" مرفوعًا: «والذي نفسي بيده إن الميت إذا وُضع في قبره إنه ليسمع خفق نعالهم حتى يولون عنه» الحديث.

وأخرج البخاري ومسلم وغيرهما مرفوعًا: «إن العبد إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه وإنه يسمع قرع نعالهم» الحديث.

وأخرج مسلم: أن النبي ﷺ مرّ على موسى ليلة الإسراء وهو قائم يصلي في قبره

-انتهى- .

وأخرج أبو نعيم في "الحلية": أن ثابتًا البناني رأوه قائمًا يصلي في قبره -انتهى- .

وأخرج أبو نعيم وابن جرير في "تهذيب الآثار" عن إبراهيم: قال: حدثني الذين كانوا يمرون بالمقابر، قالوا: كنا إذا مررنا بجنبات قبر ثابت البناني سمعنا قراءة القرآن -انتهى- .

وأخرج الترمذي وحسّنه، والحاكم والبيهقي عن ابن عباس قال: قال: ضرب بعض أصحاب النبي ﷺ خباءه على قبر، وهو لا يحسب أنه قبر، فإذا فيه إنسان يقرأ سورة الملك حتى ختمها، فأتى النبي ﷺ فأخبره، فقال: هي المانعة، هي المنجية تنجيه من عذاب القبر -انتهى- .

وأخرج ابن عدي والبيهقي والترمذي وابن ماجة والعقيلي والخطيب وغيرهم مرفوعًا: أنهم يتزاورون في أكفانهم -انتهى- .

وأخرج ابن أبي الدنيا في القبور عن عائشة مرفوعًا: ما من رجل يزور قبر أخيه، ويجلس عليه إلا استأنس ورد عليه حتى يقوم -انتهى- .

وأخرج البيهقي في "شعب الإيمان" عن أبي هريرة قال: إذا مرّ الرجل بقبر أخيه يعرفه، فسلّم عليه عرفه، ورد عليه السلام، وإذا مرّ بقبر لا يعرفه، فسلّم عليه رد عليه السلام -انتهى- .

وأخرج ابن عبد البر في "الاستذكار" و"التمهيد"، وصححه عبد الحق عن ابن عباس مرفوعًا: "ما من أحد يمر بقبر أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا، فيسلم عليه إلا عرفه، وردّ عليه السلام" -انتهى- .

وفي رواية ابن أبي الدنيا في "كتاب القبور" والصابوني في المائتين من طريق أبي هريرة مرفوعًا: ما من عبد مرّ على قبر رجل يعرفه في الدنيا، فيسلم عليه إلا عرفه، ورد عليه السلام -انتهى- وعند العقيلي عنه قال: قال أبو رزين: "يا رسول الله! إن طريقي على الموتى، فهل من كلام أتكلم به إذا مررت عليهم، قال: قل: السلام عليكم يا أهل القبور من المسلمين والمؤمنين، أنتم لنا سلف ونحن لكم تبع، وإنّا إن شاء الله بكم لاحقون، قال: يا رسول الله! أيسمعون؟ قال: يسمعون" -انتهى-

وأخرج أحمد والحاكم عن عائشة قال: كنت أدخل البيت، فأضع ثوبي، وأقول: إنما هو أبي وزوجي، فلما دفن عمر معهما ما دخلته إلا وأنا مشدودة علي ثيابي حياء من عمر رضي الله عنه - انتهى -.

وفي الباب حكايات كثيرة، وروايات غفيرة، توافق ما سطرناها، ولو لا خوف التطويل المُمِل، والتفصيل المخل، لأشبعنا الكلام بذكرها مع أن الحيّ العاقل يكفيه ما ذكرنا، وصاحب الغي الباقل، لا ينفعه شيء وإن زدنا.

فانظر إلى هذه الأموات كيف أنكروا سماع الأموات، وحسّهم ونطقهم، وشعورهم وإدراكهم، وشبهوهم بالجمادات الخالية عن مطلق الإدراكات مع ثبوت ذلك بما يبلغ بمجموعه إلى حد التواتر المعنوي، وإن لم يكن شيء منه متواتر بعينه بالتواتر اللفظي.

ومن أراد إزاحة شبهاته الركيكة، فليرجع إلى كتب الأئمة الشريفة كـ "كتاب الروح" لابن القيم الجوزي تلميذ ابن تيمية الحنبلي، و "الصارم المنكي على نحر ابن السبكي" من مؤلفات ابن عبد الهاد الحنبلي، و "شفاء السقام في زيارة خير الأنام" للسبكي، و "ارتياح الأكباد بفقد الأولاد" للسخاوي، و "شرح الصدور بشرح حال الموت والقبور" للسيوطي، و "تذكرة القرطبي" وشروح "صحيح البخاري" كـ "فتح الباري" للعسقلاني، و "عمدة القاري" للعيني، و "الكواكب الدراري" للكرماني، و "شرح مسلم" للنووي إلى غير ذلك من كتب المحدثين، وزبر المتقدمين والمُحْدَثين من المتكلمين والمفسرين، ومن لم يفتح بصره، ولم يرفع كدره، فليبك على نفسه إلى أن يدخل في رمسه، فيسمع فيه خطابات الأحياء، ويبدو له ما لم يكن يحتسب حين كونه من الأحياء، ويحصل له علم اليقين بسماع الميت الدفين، فيتحسر على ما فات منه من الاعتقاد واليقين، عصمنا الله وجميع خلقه من مثل هذه الحسرة بعد فوته، وحفظنا الله وجميع عباده من مثل هذه الثورة بعد موته.

المتون: قال في تفسير سورة النمل عند ختام قصة بلقيس وسليمان عليه الصلاة والسلام: أخرج ابن المنذر وعبد بن حميد ابن أبي شيبة وغيرهم عن ابن عباس في أثر طويل أن سليمان تزوجها بعد ذلك، قال أبو بكر بن أبي شيبة ما أحسنه من حديث.

قال ابن كثير في تفسيره بعد حكاية هذا القول: بل هو منكر، والأقرب في مثل هذه السياقات أنها متلقاة من أهل الكتاب مما يوجد في صحفهم، كروايات كعب ووهب فيما نقلا إلى هذه الأمة من بني إسرائيل من الأوابد والغرائب والعجائب مما كان، ومما لم يكن ومما حرف وبدل ونسخ -انتهى- وكلامه هذا هو شعبة مما قد كررناه في هذا التفسير، ونبّهنا عليه في عدة مواضع، وكنتُ أظن أنه لم ينبه على ذلك غيري، فالحمد لله على هذه الموافقة لمثل هذا الحافظ المنصف -انتهى-.

وأنت تعلم أن هذه الموافقة في مثل هذا المقام، ليس مما يحمد عليه أرباب الأفهام، فإن قول ابن كثير هذا فيما رواه ابن عباس، أو أفتى به، لا يعتد به لثبوت أن ابن عباس لم يكن يأخذ عن أحبار أهل الكتاب، بل يجتنب عنه أشد الاجتناب، وقد مرّ بحثه سابقًا، فتذكره آنفًا.

الحادي والستون: قال: في تفسير سورة الطلاق عند قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ بعد ذكر أثر ابن عباس المشتمل على تعدد الأوادم مع ما قيل في تأويله وتضعيفه الحاصل أن الأثر المذكور وإن صح فهو موقوف شاذ، والشاذ لا يحتج به، والموقوف ليس بحجة -انتهى-.

وهو قول باطل لا يصدر، إلا عمن هو غافل عن تصريحات الأماثل، فليس كل شاذّ مردودا ولا كل موقوف غير محتج به عند الأفاضل، كما بسطت ذلك في رسائلي المؤلفة في هذه المسألة، وقد تقدم نبذ منه في المباحث المتقدمة.

الثاني والستون: ذكر في رسالته "البلغة في أصول اللغة" فائق الزمخشري، وأرّخ وفاته بسنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، وهو مخالف لما ذكره في المقصد الأول من إتحافه، وفي "إكسيره" عند ذكر "كشافه": أنه مات سنة ثمان وعشرين وخمسمائة.

الثالث والستون: قال في رسالته "حضرات التجلي من نفحات التحلّي والتخلّي" عند البحث عن معجزة شق القمر للشيخ رفيع الدين الدهلوي في هذا رسالة فارسية: أتى فيها بإثبات هذه المعجزة بما يشفي، ويكفي لكل أحد، ولوالده الشيخ مسند الوقت أحمد ولي الله المحدث الدهلوي طريقة أخرى أنيقة في بيان هذا الإعجاز، تفرد بها في كتابه "التفهيمات الإلهية" وحيث أوضحه بكلام بليغ في غاية المتانة واللطافة والتحقيق،

ولم يشعر به بعض من يدعي الفضل الذي هو من الفضول، لا من الفضيلة، ونسب إلى جنابه المعلى إنكار تلك المعجزة، وحاشا بابه العلي أن يرمى بهذه المساءة في الفهم والعقل، بل أتى الآتي به من قبل نفسه الأمّارة بالسوء... إلخ.

وقد أشار بهذه العبارة الركيكة، والجملة الخبيثة إلى ما أورده الوالد العلام، أدخله الله دار السلام، على عبارة التفهيمات، يعني: أما شق القمر فعندنا ليس من المعجزات... إلخ، في رسالته نظم الدرر في سلك شق القمر، وقد أساء الأدب بحضرته على حسب عادته من ذكره كبراء أهل السنة بألفاظ لا تختارها إلا أهل الجنة، ولم يفهم مراد المورد المحقق، ولم يعلم مقصد الراد المدقق، ولنعم ما قال الذهبي في سير النبلاء في ترجمة ابن حزم الظاهري عائبًا وطاعنًا: لم يتأدب مع الأئمة في الخطاب، بل فجج العبارة، وسب وجدع، فكان جزاءه من جنس فعله، بحيث إنه أعرض عن تصانيفه جماعة من الأئمة، وهجروها ونفروا منها، وأحرقت في وقت - انتهى.

وقد فصلت المرام في هذا المقام في رسالتي جمع الغرر في رد نثر الدرر، فعليه أن يطالعها لتتميز عنده الحصى من الدرر، ويعرف الفرق بين صوت الأسود وصوت الهرر، وقد ردّ على عباراته الواقعة في حضرات التجلي المتعلقة بهذا المبحث النقي الصدوق الشفوق، حاوي الكمالات الإنسية، حامي الطريقة السنية، من أرشد تلامذة والدي وأذكاهم، وأفضلهم وأولاهم المولوي الحكيم وكيل أحمد السكندرفوري، لازال موصوفًا بالفضل المعنوي والصوري، فألف رسالة سنية سمّاها بـ السحبة الرضية، من شاء الاطلاع على التحقيق، فليطالعها بعين التصديق، وقد أغنتنا تلك الرسالة عن تطويل المقالة في هذه العجالة.

الرابع والستون: قال في رسالته "التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول" في ترجمة الإمام أبي حنيفة: سيد كل ثقة: قال الخطيب في تاريخه: أدرك أبو حنيفة أربعة من الصحابة، وهم أنس بن مالك بالبصرة، وعبد الله بن أبي أوفى بالكوفة، وسهل بن سعد الساعدي بالمدينة، وأبو الطفيل عامر بن واثلة بمكة، ولم يلق أحدًا منهم، ولا أخذ عنه، وأصحابه يقولون: إنه لقي جماعة من الصحابة وروى عنهم،

ولم يثبت ذلك عند أهل النقل -انتهى-.

وفيه افتراء على الخطيب يعرفه كل ماهر نسيب، فلا أثر لهذه العبارة أصلا في تاليفات الخطيب، ومن يدعي ذلك فليصحح النقل من كتب الخطيب، بل هذه العبارة مسروقة من «مرآة الجنان» لليافعي، وعبر الذهبي، ونسبها إلى الخطيب كيد خفي.

انظر إلى كلام اليافعي في «مرآة الجنان» في ترجمة أبي حنيفة عند ذكر وفاته من حوادث سنة خمسين ومائة بعد ذكر قدر من مآثر ومناقبه: وكان قد أدرك أربعة من الصحابة، هم أنس بن مالك بالبصرة، وعبد الله بن أبي أوفى بالكوفة، وسهل بن سعد الساعدي بالمدينة، وأبو الطفيل عامر بن واثلة بمكة، قال بعض أصحاب التواريخ: لم يلق أحدا، ولا أخذ عنه، وأصحابه يقولون: لقي جماعة من الصحابة وروى عنهم، قال: ولم يثبت ذلك عند أهل النقل، وذكر الخطيب في «تاريخ بغداد»: رأى أنس بن مالك -انتهى-.

الخامس والستون: قال في ذلك الكتاب في ترجمة السيدة نفيسة: قبرها معروف بإجابة الدعاء عنده، وهو مجرب -انتهى- وعلق عليه منهية بهذه العبارة لكن لا يصح مثل هذا الدعاء، فإنه خلاف السنة المطهرة -انتهى-.

ولا يخفى ما فيه على كل أهل حجى، فإن الدعاء من الله تعالى عند قبر أحد من أولياء الله تعالى، ليس ممنوعا في الشريعة المشرفة، ولم ترد بمنعه السنة المطهرة، فدعوى كونه خلاف السنة مخالفة لأقوال أهل السنة.

السادس والستون: قال فيه في ترجمة محمد بن علي كمال الدين الزملكاني صنف أشياء: منها: رسالة في الرد على ابن تيمية في مسألة الطلاق، ورسالة في الرد عليه في بحث الزيارة، ولكن الحق فيهما مع ابن تيمية نظرا إلى الدليل -انتهى-.

وهو كلام عليل، ومرام كليل، فإن كلام ابن تيمية في أمثال هذه المسألة من الأباطيل بالنظر إلى الدليل، يعلمه كل من أعطي العلم والفهم، وخلي عن سقم الفهم، ومن كان عقله أنقص من علمه، وفهمه أقل من فضله، فليبك على نفسه إلى أن يحفف بياته.

السابع والستون: إنه قال في ذلك الكتاب في ترجمة شهاب الدين محمود

الخفاجي: قلت: الذي وضعه رسول الله ﷺ على القبر هو الجريدة لا الريحان، ولا غيره، وهذا فعله رسول الله مرة، ولا عموم للفعل، فالذي ذهب إليه ابن الحاج في المدخل، لعله هو الصواب -انتهى- وهذه مغلطة واضحة، ولا يقف عليها كل من أعطى الأنظار الواسعة، حيث جعل ما صدر عن رسول الله ﷺ غير مرة، صادراً مرة واحدة.

قال البدر العيني في "عمدة القاري شرح صحيح البخاري" تحت حديث ابن عباس: مرّ النبي ﷺ بحائط من حيطان المدينة أو مكة، فسمع صوت إنسانين يعذبان في قبورهما، فقال النبي ﷺ: «يعذبان وما يعذبان في كبير»، ثم قال: بلى كان أحدهما لا يستتر من بوله، وكان الآخر يمشي بالنميمة ثم دعى بجريدة فكسرها كسرتين، فوضع على كل قبر منهما كسرة، فقيل له: يا رسول الله! لمَ فعلت هذا؟ قال: لعله أن يخفف عنهما ما لم ييبسا، الذي أخرجه البخاري في باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله، وهذا لفظه فيه، وفي كتاب الجنائز وكتاب الحج والأدب وغيرها، ومسلم والترمذي وابن ماجه في كتاب الطهارة، والنسائي فيه وفي التفسير: منها أن في متن هذا الحديث: ثم دعى بجريدة فكسرها كسرتين، يعني أتى بها فكسرها كسرتين، وفي حديث أبي بكرة رواه أحمد والطبراني أنه الذي أتى بها إلى النبي ﷺ، وفي حديث جابر، رواه مسلم أنه الذي قطع الغصنين، فهل هذه قضية واحدة، أو قضيتان، الجواب إنهما قضيتان، والمغايرة بينهما من أوجه: الأول: أن هذه كانت في المدينة، وكان مع النبي ﷺ جماعة، وقضية جابر كانت في السفر، وكان خرج لحاجته، فتبعه جابر وحده، الثاني: أن في هذه القضية أنه عليه السلام غرس الجريدة بعد شقهما نصفين، كما في رواية الأعمش الآتية في الباب الذي بعده، وفي حديث جابر أمر النبي جابراً بقطع غصنين من شجرتين، كان النبي ﷺ استتر بهما عند قضاء حاجته، فرمى الغصنين عن يمينه ويساره حيث كان النبي ﷺ جالساً، وأن جابراً سأله عن ذلك، فقال: إني مررت بقبرين يعذبان، فأحببت بشفاعتي أن يرفع عنهما مادام الغصنان رطبين، الثالث: أنه لم يذكر في قضية جابر ما كان السبب في عذابهما.

الرابع: لم يذكر فيها كلمة الترجّي، فدل ذلك كله على أنهما قضيتان مختلفتان، بل روى ابن حبان في "صحيحه" عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم مرّ بقبر فوقف

عليه، فقال: ائتوني بجريدتين، فجعل أحدهما عند رأسه، والأخرى عند رجليه، فهذا بظاهره يدل على أن هذه قضية ثالثة، فسقط بهذا كلام من ادعى أن القضية واحدة، كما مال إليه النووي والقرطبي -انتهى-.

وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري شرح صحيح البخاري": قوله: فكسرها، أي فأتي بها فكسرها، وفي حديث أبي بكرة عند أحمد والطبراني أنه الذي أتى بها إلى النبي ﷺ، وأما ما رواه مسلم في حديث جابر الطويل أنه الذي قطع الغصنين فهو في قصة أخرى غير هذه، والمغايرة بينهما من أوجه: منها: أن هذه كانت في المدينة، وكان معه جماعة، وقصة جابر كانت في السفر، وكان خرج لحاجته، فتبعه جابر وحده. ومنها: أن في هذه القضية أنه غرس الجريدة بعد أن شقها بنصفين، وفي حديث جابر أنه أمر جابرًا فألقى الغصنين عن يمينه وعن يساره، حيث كان جالسًا، وأن جابرًا سأل عن ذلك، فقال: إني مررت بقبرين يعذبان، ولم يذكر في قصة جابر السبب الذي كانا يعذبان، ولا الترجي في قوله: لعله، فبان تغاير حديث ابن عباس وحديث جابر، وأنهما كانا في قضيتين مختلفتين، وقد روى ابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة أنه ﷺ مرّ بقبر فوقف عليه، فقال: ائتوني بجريدتين، فجعل أحدهما عند رأسه، والأخرى عند رجليه، فيحتمل أن تكون هذه قضية ثالثة -انتهى-.

الثامن والستون: إنه سمّى الشهاب الخفاجي مؤلف حواشي تفسير البيضاوي المسماة بـ "عناية القاضي"، وحواشي شفاء عياض المسمّاة بـ "نسيم الرياض"، وحواشي شرح الكافية للرضي، وحواشي شرح الفرائض الشريفي، و "ريحانة الألباء في ذكر الأدباء"، وغير ذلك من التصنيف الكثيرة، والرسائل الشهيرة، المتوفى في رمضان سنة تسع وستين وألف بمحمود الخفاجي، وهو خطأ جلي عند من طالع تصانيف الخفاجي، و "خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر" للمحبي الدمشقي، فإن اسمه أحمد بن عمر شهاب الدين الخفاجي المصري.

التاسع والستون: إنه سمى في ذلك الكتاب وغيره والده الماجد بحسن وجده بعلي، وهو خطأ يشهد به كل هندي، لا سيما القنوجي، فإن اسم والده أولاد حسن، واسم جده أولاد علي، لا حسن وعلي.

والسبعون: قال في ذلك الكتاب في ترجمة ابن الفارض عمر المصري عند ذكر ديوانه طبع ديوانه في بيروت وفي الديار المصرية، وعليه شروحات كثيرة. . . إلخ، وهذه العبارة مما تتعجب منه الأطفال فضلا عن الرجال.

الحادي والسبعون: ذكر في كتابه "تقصار جيود الأحرار من تذكار جنود الأبرار" في ترجمة غوث الثقلين الشيخ عبد القادر الجيلاني: أن لفظ غوث الثقلين قطب الأقطاب، والغوث الأعظم في شأنه لا يخلو عن كراهة وبدعة، بل عن نوع شرك - انتهى معربًا ملخصًا-.

وهذا عجيب عند كل لبيب، لا يدرى له محصل عند كل من يعقل، ولا يعلم ما وجه الشرك، ولعله ظن أن إطلاق الغوث لا يجوز على غير الله، ولا تصح نسبة الاستغاثة إلى غير الله، فإطلاقه على غيره نوع شرك، وهو ظن باطل عند كل فاضل، انظر إلى حديث ابن عمر برواية البخاري سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الشمس تدنوا حتى يبلغ العرق نصف الأذن فبينما هم كذلك فاستغاثوا بادم» الحديث.

وإلى حديث زيد بن أسلم عند الحكيم الترمذي في نوادر الأصول قال: إن الأشعريين أبا موسى وأبا عامر وأبا مالك في نفر منهم لما هاجروا قدموا على رسول الله، وقد ارملوا من الزاد، فأرسلوا قاصدهم إلى النبي ﷺ يسأله، فلما انتهى إليه سمعه يقرأ: ﴿وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها﴾، فقال الرجل: ما الأشعريون بأهون على الله من الدواب، فرجع ولم يدخل على النبي ﷺ، فأتى أصحابه وقال لهم: أبشروا فقد جاءكم الغوث، فظنوا أنه قد أعلم بالنبي ﷺ، فبينما هم كذلك، اذ أتاهم رجلان معهما قصعة مملوءة خبزًا ولحمًا، فأكلوا ما شاء الله، ثم قال بعضهم لبعض: ردوا بقية هذا الطعام على رسول الله، فردوه، ثم إنهم أتوه، فقالوا: يا رسول الله! لم نر طعامًا أكثر، ولا أطيب من طعام أرسلته إلينا، فقال: ما أرسلت إليكم شيئًا، فأخبروه أنهم أرسلوا صاحبهم إليه، فسأله ﷺ، فأخبره بما صنع، فقال ﷺ: «ذلكم شيء رزقكموه الله».

والحاصل أنه لا كراهة في إطلاق هذه الألفاظ، ولا ابتداع، ولا شرك، ولا اختراع، ومن ادعى ذلك، فليأت بحجة قاطعة، وبينة ساطعة.

الثاني والسبعون: أنه ذكر في الفصل الأول من تقصاره تراجم ابن تيمية وأيمن بن

محمد وإسماعيل بن أبي بكر الشرجي، وصديق المزجاجي، ومحمد بن إبراهيم اليمني المعروف بـ "ابن الوزير"، ومحمد بن إسماعيل الأمير، وشمس الدين ابن القيم، ومحمد بن على الشوكاني وغيرهم.

وهو خلاف موضوع كتابه، فإن وضع كتابه لذكر تراجم الصوفية الصافية، وهؤلاء ليسوا بمدرجين في الصوفية الصافية، وليس كل محدث ولا كل عالم ولا كل زاهد بصوفي، وليس كل شيخ حرانيّا كان أو شوكانيّا بولي.

قال عبد الله بن أسعد اليافعي في خاتمة كتابه "روض الرياض في حكايات الصالحين":

القسم الأول الصوفية، وهم أهل الحب والشوق والحال والذوق، وهم مجذوب وسالك.

والقسم الثاني الفقهاء المشتغلون بالدرس والتدريس والبحث في العلم الشريف المبرزون من محاسنه كل فقه دقيق المعنى اللطيف، ولكنهم فيهم جمود على ظاهر الفقه، ويبس لم يدخل في قلوبهم عند ذكر الأحباب والأوطان لين هوى، كما دخل في قلوب القسم.

والقسم الثالث: متوسط بين القسمين المذكورين أعني بتوسطهم أن مزجوا شغل القسم الثاني، وهو العلم بشغل الأول، وهو الزهد والورع والعبادة، فجمعوا بين العلم والعمل، ودخلهم الخوف والوجل، ودخل في قلوبهم الشجية لين هوى نجد، ولكن لم يتمكن منها تمكنه من قلوب الصوفية الذين خلعوا العذار ومال بهم الوجد عن ذكر الأحباب والديار، وحنّت قلوبهم وأنّت.

قلت: والقسم الثالث المذكور المتوسط بين القسمين المذكورين على طريقة حسنة محمودة عند كلا القسمين ليس عليها اعتراض، ولا فيها طعن من الطرفين، وعليها أكثر السلف الصالح السادة من لزوم العلم والعمل الذي هو الورع والزهد وأنواع العبادة، وهذه الطريقة الوسطى المذكورة، وإن كانت بالحسن المذكور مشهورة، فليست كطريقة الصوفية التي هي بالجمال العالي مشهورة؛ لأنهم خرجوا لله عن نفوسهم بالكلية، ورضوا بكل مقدور وصبروا على كل بلية، أعني الصادقين منهم والصديقين -انتهى-.

الثالث والسبعون: ذكر في ذلك الكتاب ترجمة مؤلف مجمع البحار، وسماه محمد بن طاهر. وهو باطل عند كل ماهر، فليس اسمه محمداً، بل طاهر، صرح به هو بنفسه في كتبه وغيره من الأكابر.

الرابع والسبعون: ذكر في ذلك الكتاب في ترجمة الشيخ مجد الدين البغدادي مام مولانا جمال الدين الحلبي، وهو أنه رأى رسول الله ﷺ في المنام، فقال: ما تقول: يا رسول الله في ابن سينا، فقال رجل: أضله الله على علم. ثم قال: ما تقول: في المقتول شهاب الدين، فقال: هو متبعه، ثم قال: ما تقول: في حق الفخر الرازي، فقال: هو رجل معاتب، ثم قال: ما تقول: في حجة الإسلام الغزالي، فقال: هو رجل وصل إلى مقصوده، ثم قال: ما تقول: في حق إمام الحرمين الجويني، فقال: من نصر ديني، ثم قال: ما تقول: في حق أبي الحسن الأشعري، فقال: أنا قلت: وقولي: صدق الإيمان يمان، والحكمة يمانية، ثم قال مؤلف التقصار ما معربه: يخطر ببالي إني رأيت في موضع زيادة في هذه الحكاية، وهي أنه قال: ما تقول: في الجنيد وأصحابه؟ فقال: أولئك هم الفلاسفة حقاً.

وغير خفي على كل تقي أن هذه الزيادة كان عليه عدم ذكرها إلا بسندها، وتعيين من سطرها، والظاهر أن هذه الزيادة مكذوبة من عند نفسه، أو عمن قبله ممن يمشي على مسلكه، وكتب الثقات التي ذكرت فيها تلك السؤالات والجوابات، لا أثر فيها لمثل هذه الخرافات.

الخامس والسبعون: ذكر في ترجمة حسين بن منصور الحلاج الشهيد بقوله: أنا الحق كويم متقدمين او را ملحد مى دانند ومتاخرين موحد شيخ الاسلام ابن تيمية از متقدمين است -انتهى- يعني أقول: المتقدمون يحكمون عليه بأنه ملحد، والمتأخرون بأنه موحد، وابن تيمية من المتقدمين

وفيه جسارة عظيمة وخيانة جسيمة، ومغلطة واضحة، وسفسطة فاضحة، ومكيدة مهلكة، وكبيرة مزلقة، استحق بها أن يقال في حقه ما قال الذهبي في سير النبلاء في شأن أبي القاسم عبد الرحمن بن مندة الأصبهاني: هو في تواليفه حاطب ليل يروي الغث والسمين، وينظم ردي الخرز مع الدر الثمين -انتهى- وما قاله في ترجمة

عبد الله البكري: أما البكري القصاص الكذاب فهو أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن محمد البكري طرقي مفترٍ لا يستحيي من كثرة الكذب الذي شحن به مجاميعه وتواليفه، وهو أكذب من مسيلمة -انتهى-.

وذلك لوجوه:

الأول: أن الغرض من ذكر أن المتقدمين يحكمون بإلحاده، والمتأخرين بتوحيده إن كان مجرد البيان الواقعي، فهو وإن كان غير مذموم، وذاكره غير ملوم، لكنه بيان غير واقعي، بل هو كذب قطعي، فكم من متقدم زمانًا، ورتبة أدرجوه في الموحدين، وذكروه في المتقين، وبسطوا في تراجمه وأحواله عند ذكر تراجم الصوفية، وأدخلوه في الطبقات العلية، ولو لا خوف التطويل لأدرت عباراتهم في هذا السفر بالتفصيل، وإن كان الغرض منه الإشارة إلى ترجيح قول إلحاده لكون الفضل والاعتبار للمتقدم، فهو غير مسلم، فليس كل قول متقدم مقبولا، ولا كل قول كل متأخر مرذولا، فكم من مباحث رجحت فيها أقوال المتأخرين على أقوال المتقدمين لوثاقتها ونظافتها، وقوة دلائلها، وصحة وسائلها، كما أوضحته في رسالتي الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة.

الثاني ولتجعله السادس والسبعين: أن هاتين القضيتين اللتين تفوه بهما إن كانتا كليتين، فهما باطلتان عند كل من له قلب وعين، فإن كثيرًا من المتقدمين أيضًا جعلوه من الموحدين المصلحين، وكثيرًا من المتأخرين أدرجوه في الملحدين المضلين، وإن كانتا جزئيتين أو مهملتين، فإيرادهما مهمل عند كل من فاز بإزالة الغين والرَّين، لا يليق ارتكابه، بل يحرم اكتسابه عند علماء الثقلين، وموجب للذلة والندامة في النشأتين.

الثالث ولتجعله السابع والسبعين: أن إيراد حديث كون ابن تيمية من المتقدمين لا يخلو إما أن يكون المقصود به البيان النفس الأمري، وإما أن يكون المقصود به ترجيح الحكم الإلحادي، فإن كان الأول، فهو مهمل، فأي فائدة وأي مناسبة في قصة تقدم ابن تيمية، وإن كان الثاني، فهو غرض جاني؛ لما عرفت أنه ليس كل قول كل متقدم مقبولا عند الأعلام، لا سيما قول ابن تيمية الذي له تشدد وتساقط في حق الصوفية الكرام.

الرابع ولتجعله الثامن والسبعين: أن الحكم بكون ابن تيمية من المتقدمين حكم يشبه أحكام المجانين، ويجب عليه أن يحدد أولا التقدم والتأخر بحسب الزمان، أو

بحسب الشأن، ثم يثبت كونه من القدماء بالبرهان أو بالعيان، ودونه التفوّه به من ضلالات أرباب الخسران، وجهالات أصحاب العدوان، ولعلمي كيف يكون ابن تيمية، وهو ممن توفي في المائة الثامنة من الطائفة العلية المتقدمة، وقد صرّح الذهبي في ديباجة "ميزان الاعتدال" في نقد الرجال: أن الفارق بين المتقدمين والمتأخرين رأس ثلاثمائة.

التاسع والسبعون: أنه ذكر في ذلك الكتاب في ترجمة الحلاج أيضًا عند ذكر قصة محضر قتله، وحكم العلماء بقتله أن الجنيد البغدادي أيضًا كتب على ذلك المحضر، وأفتى بقتله.

وهو قول باطل عند من له تبحر في وقائع الأواخر والأوائل، صرّح به خواجه پارسا في فصل الخطاب وغيره، كيف لا وقد صرح الجامي في "نفحات الإنس" وغيره: أن وفاة الجنيد البغدادي في سنة سبع وتسعين ومائتين، كذا في "كتاب الطبقات" و"الرسالة القشيرية"، وفي "تاريخ اليافعي": أنه مات سنة ثمان وتسعين، وقيل: سنة تسع وتسعين ومائتين -انتهى معربًا- ومن المعلوم أن واقعة قتل الحلاج كانت بعد ذلك.

الثمانون: أنه مال في كتابه "ظفر اللاضي بما يجب على القاضي" تقليدا للشوكاني الذي ليس له في كثرة التفرد ثاني، إلى جواز نكاح ما فوق الأربع من النساء لكل أحد من الرجال.

وهو قول باطل عند نقاد الرجال، تضحك عليه الصبيان والنساء، فضلا عن الرجال، ولا بأس علينا لو ذكرنا العبارات الشوكانية المنقولة عن كتابه "وبل الغمام" في الرسالة المذكورة، ونرد عليها بوجوه منصورة، بل هذا هو الواجب علينا وعلى جميع العلماء من الطوائف المقلدة وغير المقلدة.

قال رحمه الله: الذي نقله إلينا أئمة اللغة والإعراب، أن العدل في الأعداد يفيد أن المعدود لما كان متكثرًا يحتاج استيفاءه إلى أعداد كثيرة كانت صيغة العدل المفردة في قوة تلك الأعداد، فإن كان مجيء القوم مثلا اثنين اثنين، أو ثلاثة ثلاثة أو أربعة أربعة، وكانوا ألوفا مؤلفة، فقلت جاءني القوم مثنى أفادت هذه الصيغة أنهم جاؤوا اثنين اثنين، حتى تكاملوا، فإن قلت: مثنى وثلاث ورباع، أفاد ذلك أن القوم جاؤك تارة اثنين،

وتارة ثلاثة ثلاثة، وتارة أربعة أربعة، فهذه الصيغ بينت مقدار عدد دفعات المجيء، لا مقدار عدد جميع القوم، فإنه لا يستفاد منها أصلا، بل غاية ما يستفاد منها أن عددهم متكثر تكثرًا تشق الإحاطة به، ومثل هذا إذا قلت: نكحت النسا مثنى، فإن معناه نكحتهن اثنتين اثنتين، وليس فيه ما يدل على أن كل دفعة من هذه الدفعات لم يدخل في نكاحه إلا بعد خروج الأولى، كما أنه لا دليل في قولك: جاءني القوم مثنى أنه لم يصل الاثنان الآخران إلا وقد فارقك الاثنان الأولان. إذا تقرر هذا فقوله تعالى: ﴿مثنى وثلاث ورباع﴾ يستفاد منه جواز نكاح النساء اثنتين اثنتين وثلاثًا ثلاثًا وأربعًا أربعًا، والمراد جواز تزوّج كل دفعة من هذه الدفعات في وقت من الأوقات، وليس في هذا تعرض لمقدار عددهن، بل يستفاد من الصيغ الكثرة من غير تعيين، كما قدمنا في مجيء القوم، وليس فيه أيضًا دليل على أن الدفعة الثانية كانت بعد مفارقة الدفعة الأولى -انتهى-.

أقول: هذا كله مزخرف ومزيّف، ومحرّف ومصحف، أما أولا: فلأن استعمال هذه الأعداد المعدولة، ليس مختصًا بالكثرة التي يحتاج استيفاءها إلى أعداد كثيرة، بل قد تستعمل في الأعداد القليلة لأغراض عديدة، مثلا إذا كان في موضع عشرون من الرجال، وكان دخولهم في دار باختلاف الحال، فتارة دخلوه اثنين اثنين، وتارة دخلوه ثلاثًا ثلاثًا، وتارة دخلوه أربعًا أربعًا، واردت الأخبار عن كيفية دخولهم من أنه كان مجتمعًا أو متفرّقًا، وعلى الثاني اتحدت كيفية دخولهم، أو اختلفت كيفية دخولهم، جاز لك بلا دفاع أن تقول: دخلوا داري مثنى وثلاث ورباع، وكذا يجوز فيما إذا كان دخول بعضهم اثنين اثنين، وبعضهم ثلاثًا ثلاثًا، وبعضهم أربعًا أربعًا أن تقول: دخلوا مثنى وثلاث ورباع.

وبالجملة هذه الألفاظ وضعت للاختصار، ولا مدخل فيه لقلة الأعداد، وكثرتها بالحقيقة أو بالاعتبار، فقوله: يفيد أن المعدود لما كان متكثرًا... إلخ باطل قطعًا.

وأما ثانيًا: فلأن استعمال جاءني القوم مثنى وثلاث ورباع ليس منحصرًا فيما إذا كان مجيئهم تارة اثنين اثنين، وتارة ثلاثة ثلاثة، وتارة أربعة أربعة، كما يفيده قوله أفاد ذلك أن القوم جاؤك تارة... إلخ، بل هو يستعمل فيه، وفيما إذا كان مجيئهم في وقت

واحد مع اختلاف حالاتهم بأن يكون دخول بعضهم اثنين اثنين، وبعضهم ثلاثًا وثلاثًا، وبعضهم أربعًا أربعًا أيضًا.

وأما ثالثًا: فلأن قوله فهذه الصيغ بينت مقدار عدد دفعات المجيء... إلخ من الخرافات. فإنها قد تبين عدد الدفعات، وقد تبين كيفية الدخولات، وإن كانت دفعة واحدة لا بدفعات.

وأما رابعًا فلأن قوله: لا مقدار عدد جميع القوم كلام يشبه كلام المتكلم في النوم، فإنه لم يقل أحد: بأن هذه الأعداد تدل على مقدار عدد جميع المعدودات، حتى يفيد نفي ذلك في مقام الإثبات.

وأما خامسًا: فلأن قوله بل غاية ما يستفاد منها أن عددهم متكثر تكثرًا تشق الإحاطة به باطل بكله، فإن تكثر الأعداد بحيث تشق الإحاطة، لا مدخل له في استعمال هذه الصيغ المعدولة، فلك أن تقول: جاءني القوم مثنى مثنى فيما إذا كان ستة رجال، وكان مجيئهم اثنين اثنين على الاتصال، أو الانفصال.

وأما سادسًا: فلأن قوله يستفاد منه جواز النكاح اثنتين اثنتين وثلاثًا ثلاثًا وأربعًا أربعًا... إلخ، لا يصح إلا إذا حمل أمر فانكحوا على الجواز المقابل للوجوب، وهو عدول عن حقيقة الأمر من غير صارف، فإنه للوجوب.

وأما سابعًا: فلأن قوله: ليس في هذا تعرض لمقدار عددهن... إلخ إن أراد به أنه لا يدل على مقدار عدد النساء مطلقًا، فهو صحيح، لكنه لا يجدي نفعًا، وإن أراد به أنه لا يدل على مقدار عدد ما يجب نكاحهن أو يجوز نكاحهن فهو غير صحيح حتمًا. وذلك لأن قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ لا يخلو إما أن يكون الأمر فيه للوجوب، أو للإباحة، فإن كان للوجوب فالوجوب لا يتعلق بنفس النكاح، لظهور عدم وجوبه، بل بهذه الزيادة، فتفيد الآية وجوب النكاح على هذه الصفة، وحرمة ما لم يكن على تلك الصفة، يعني ما زاد على الأربعة، وإن كان للإباحة، ومن المعلوم أن إباحته كانت ثابتة قبل نزول هذه الآية، فلا يكون إلا للإباحة المقيدة، فتفيد الآية حرمة ما زاد على الأربعة، على أن الآية إن كانت مسوقة لبيان مطلق الحل، كان ذكر هذا القيد لغوًا، وإن كانت مسوقة لبيان عدد ما يتعلق به الحل، أفادت

حرمة ما زاد عليه قطعًا، ويشهد للثاني سياق الآية، وهو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُم أن لا تعدلُوا فَوَاحِدَةً﴾ ومن ثم وضحت صحة قول أهل الأصول في كتبهم أن الآية ظاهر في جواز النكاح نص في العدد، لكونه مسوقًا لبيان العدد، والمنع عليه لا يصدر إلا من جاهل عن الأسرار الربانية، أو غافل عن المحاورات اللسانية.

ثم قال: وابن عباس إن صح عنه ما نقل في الآية أنه قصر الرجال على أربع، فهو فرد من أفراد الأمة.

أقول: نعم هو فرد من أفراد الأمة، لكنه ليس مثلي ومثلك بل هو حبر الأمة، وهو رأس المفسرين، ورئيس المتبحرين، فقوله في مثل هذا واجب الانقياد، ولا يستنكف عن قوله إلا ذو غباوة أو عناد، مع أنه ليس متفردًا في قوله: بل قال به غيره، ورواه عن ابن عباس غير واحد، ووافقه في نفس المسألة غير واحد.

فأخرج ابن جرير عن عكرمة قال: كان الرجل يتزوج الأربع والخمس والست والعشر، فيقول الرجل: ما يمنعني أن أتزوج كما تزوج فلان، فيأخذ مال يتيمة فيتزوج به، فنهوا أن يتزوجوا فوق الأربع، وأخرج سعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر، وابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير قال: بعث الله محمدًا ﷺ، والناس على جاهليتهم إلا أن يؤمروا بشيء، وينهوا عن شيء، فكانوا يسألون عن اليتامى، ولم يكن للنساء عدد ولا ذكر، فأنزل الله هذه فقصرهم على الأربع.

وأخرج الفريابي وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن ابن عباس، قال: قصر الرجال على أربع نسوة من أجل أموال اليتامى.

وأخرج عبد الرزاق وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم عن قتادة في قوله تعالى: ﴿قَد عَلِمنَا مَا فَرَضنَا عَلَيهِم﴾ الآية، قال: فرض الله أن لا ينكح امرأة إلا بولي وصداق وشهداء، ولا ينكح الرجل إلا أربعًا.

وأخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن مجاهد في تفسير قوله: ﴿قَد عَلِمنَا مَا فَرَضنَا عَلَيهِم فِي أَزوَاجِهِم﴾ قال: لا يجاوز الرجل أربع نسوة.

وأخرج ابن مردويه عن ابن عمر نحوه في تفسير هذه الآية، ثم قال: وأما القعقعة بدعوى الإجماع، فما أهونها وأيسر خطبها عند من لم تفزعه هذه الجلبة -انتهى-.

أقول: هذه قعقعة واهية، وقلقلة لاغية، وقولة باغية، وصولة طاغية، تشبه أعجاز نخل خاوية، فهل ترى لها من باقية، وإن شئت قلت: هي مقولة خاطئة، خالية زائغة، ضائعة خافضة، خارجة عارية، عادية لاهية غاربة، فاضحة فاسقة، ساهية ذاهلة، داهية ناسية، فإن الإجماع في هذه المسألة على حرمة ما زاد على الأربعة، وعلى عدم حل الجماعة الغير المتناهية، مذكور في كتب كثير من مهرة الشريعة المشرقة، وحملة الطريقة المستوية ممن يعتمد على تحريراته، ويستند بتقريراته.

ثم قال: وكيف يصح إجماع خالفته الظاهرية وابن الصباغ والعمراني والقسم بن إبراهيم وجماعة من الشيعة وثلة من محققي المتأخرين، وخالفه أيضا القرآن الكريم، وخالفه أيضاً فعل الرسول كما صح ذلك تواترًا من جمعه بين تسع أو أكثر من هذه الأوقات.

أقول: هذا كله لهو ولعب، ولغو وحرب، أما أولا: فلأن الإجماع في هذه المسألة منقول ممن تقدم الظاهرية وغيره ممن ذكره، والخلاف المتأخر لا يرفع الإجماع الذي سبقه، نعم الإجماع اللاحق يرفع خلافا سلفه.

وأما ثانيًا: فلأن المخالفين في هذه المسألة مع كثرتهم لا مقدار لهم بالنسبة إلى المجمعين، ومثل هذا الإجماع حجة عند المنصفين.

قال ابن الحاجب في "مختصره الأصولي": لو ندر المخالف مع كثرة المجمعين كإجماع غير ابن عباس على العول، غير أبي موسى على أن النوم ينقض الوضوء لم يكن إجماعًا قطعيًا، والظاهر أنه حجة لبعد أن يكون الراجح متمسك المخالف -انتهى-.

وفي "شرحه العضدي": لا ينعقد الإجماع مع وجود المخالف، وإن قل؛ لأن الدليل لا ينهض، إلا في كل الأمة، نعم لو ندر المخالف مع كثرة المجمعين كإجماع من عدا ابن عباس على العول، ومن عدا أبي موسى الأشعري على أن النوم ينقض الوضوء، ومن عدا أبي طلحة على أن البرد يفطر لم يكن إجماعًا قطعيًا، لكن الظاهر أنه حجة؛ لأنه يدل ظاهرًا على وجود راجح، أو قاطع -انتهى-.

وفي حواشي السعد التفتازاني على "الشرح العضدي": قوله: لو ندر أي قل غاية القلة، لم يكن اتفاق من عداه إجماعًا قطعيًا بمعنى أنه لا يكفر جاحده، لكن يكون

إجماعاً ظنياً يجب على المجتهد العمل به -انتهى-.

وأما ثالثاً: فلأن مخالفة الظاهرية السفهاء لا تقدح في مثل هذه الإجماعات من الفقهاء المؤيدة بالحجج الساطعة والبراهين القاطعة، انظر إلى قول النووي في "تهذيب الأسماء واللغات" في ترجمة رئيس الظاهرية داود الظاهري: اختلف العلماء هل يعتبر قوله في الإجماع، فقال الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائني: اختلف أهل الحق في نفاة القياس يعني داود وشبهه، فقال الجمهور: إنهم لا يبلغون رتبة الاجتهاد، ولا يجوز تقليدهم القضاء، وهذا ينفي الاعتداد بهم في الإجماع، ونقل الأستاذ أبو منصور البغدادي من أصحابنا عن أبي علي بن أبي هريرة، وطائفة من الشافعيين أنه لا اعتبار بخلاف داود وسائر نفاة القياس في الفروع، ويعتبر خلافهم في الأصول. وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح بعد ما ذكره ما ذكرته: أو معظمه الذي اختاره الأستاذ أبو منصور، وذكر أنه الصحيح من المذهب أنه يعتبر خلاف داود.

قال الشيخ: والذي أجيب به بعد الاستعانة بالله أن داود يعتبر قوله، ويعتد به في الإجماع إلا فيما خالف فيه القياس الجلي، وما أجمع عليه القياسون من أنواعه، أو بناه على أصوله التي قام الدليل القاطع على بطلانها، فاتفاق من سواه على خلافه منعقد، وقوله المخالف حينئذ خارج عن الإجماع، كقوله في التغوط في الماء الراكد، وتلك المسائل الشنيعة، وقوله: لا ربا إلا في الستة المنصوص عليها وشبهه -انتهى-.

وفي "القواصم والعواصم" للحافظ أبي بكر بن العربي عند ذكر الظاهرية: هي أمة سخيفة تسورت على مرتبة ليست لها، وتكلمت بكلام لم تفهمه تلقفوه من إخوانهم الخوارج حين حكم علي رضي الله عنه يوم صفين، فقالت: لا حكم إلا لله، وكان أول بدعة لقيت في رحلتي القول بالباطن، فلما أعدت وجدت القول بالظاهر قد ملأ به المغرب، سخيف كان من بادية إشبيلية يعرف بابن حزم نشأ، وتعلق بمذهب الشافعي، ثم انتسب إلى داود، ثم خلع الكل، واستقل بنفسه، وزعم أنه إمام الأئمة يضع، ويرفع ويحكم، ويشرع ينسب إلى دين الله ما ليس فيه، ويقول عن العلماء ما لم يقولوا: تنفيراً للقلوب منهم، وخرج عن طريق المشبهة في ذات الله وصفاته، فجاء فيه بطوام، واتفق كونه من قوم لا بصر لهم إلا بالمسائل، فإذا طالبهم بالدليل كاعوا، فيتضاحك مع

أصحابه منهم -انتهى-.

وفي دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة بالحبيب في الدراسة التاسعة المعقدة لبيان الفرق بين أهل الظواهر والظاهرية: لا شك أن في علماء الأمة ممن تعلق بالحديث الكريم طائفة تسمى ظاهرية، وهو في التحقيق عبارة عن أصحاب داود الظاهري خاصة، وعن كل من كان على الظاهرية المحضة التي تسمى جامدة في إطلاق العلماء، وذلك لعدم قولهم بالقياس مطلقا، حتى في العلة المنصوصة والجلية، بل ما يتراءى من قولهم: هو أنهم لا يقولون بالاستنباط رأسا، وهو مما لا يعبأ بهم، ولا بأقوالهم أئمة الحديث والفقه، حتى قال الشيخ الإمام السيوطي وغيره أن الإجماع لا ينخرق بخلافهم، ومذهبهم مردود بالكتاب والسنة الناطقين بجواز الاستنباط وإعمال الفكر والفهم في كتاب الله وسنة رسول الله، فأهل الظاهر الذين قال فيهم بعض أهل الأصول من الحنفية: إن حكمهم حكم البغاة إن أرادوا به تلك الطائفة المخصوصة، فلكلامهم وجه على معنى أنه كما لا يخرق الإجماع خروج أهل البغي عن حكمه، كذلك خروج هؤلاء -انتهى-.

وأما رابعا: فلأن المعتبر في الإجماع موافقة ومخالفة إنما هو قول المجتهد، ولا عبرة لقول غير المجتهد، إلا فيما لا يحتاج إلى الرأي، صرح به أهل الأصول والرأي، ففي تحرير الأصول لابن الهمام سيد الفحول: الإجماع لغة العزم والاتفاق، واصطلاحا اتفاق مجتهدي عصر من أمة محمد ﷺ على أمر شرعي -انتهى-.

وفي مختصر ابن الحاجب المالكي: في الاصطلاح اتفاق المجتهدين من هذه الأمة في عصر على أمر -انتهى- وفي شرحه العضدي: في الاصطلاح اتفاق خاص، وهو اتفاق المجتهدين من أمة محمد في عصر في أمر في زمان ما قل أو كثر -انتهى- وفي تنقيح الأصول هو اتفاق المجتهدين من أمة محمد في عصر واحد على حكم شرعي -انتهى- وفي مرقاة الوصول إلى علم الأصول: عرفا اتفاق المجتهدين من أمة محمد في عصر واحد على أمر شرعي -انتهى- وفي شرح المنار لابن مالك: في الشريعة اتفاق مجتهدي أمة محمد في عصر على أمر، وهذا التعريف إنما يصح على قول من لم يعتبر موافقة العوام، وأما من اعتبرها فيما لا يحتاج فيه إلى الرأي، فقال هو اتفاق أهل عصر من هذه الأمة على أمر من الأمور -انتهى-

وفي «التحقيق شرح المنتخب الحسامي»: هذا التعريف -أي تعريف الإجماع باتفاق المجتهدين- إنما يصح على قول من لم يعتبر موافقة العوام، ومخالفتهم في الإجماع أصلاً، فأما من اعتبر موافقتهم فيما لا يحتاج فيه إلى الرأي، وشرط اجتماع الكل فالحد الصحيح عنده هو الاتفاق في كل عصر على أمر من الأمور من جميع من هو أهله من هذه الأمة -انتهى- وفيه أيضًا: أما اشتراط الاجتهاد فيما يحتاج فيه إلى الرأي، كتفصيل أحكام النكاح والطلاق والبيع، فينعقد باتفاق أهل الرأي والاجتهاد، ولا يشترط اتفاق غيرهم حتى لو خالفهم بعض العوام فيما أجمعوا عليه لا يعتد بخلافه الجمهور -انتهى- ومن المعلوم أن الذي نحن فيه ليس مما لا يحتاج فيه إلى الاجتهاد، فلا تضر في الإجماع فيه مخالفة العمراني والقاسم وغيرهم ممن ليس من أهل الاجتهاد.

وأما خامسًا: فلأن الإجماع إنما ينعقد باتفاق أهله، وهو من يكون مجتهدًا غير فاسق ولا مبتدع، صرّح به في مرقاة الوصول وغيره، فلا يعتبر فيه موافقة الشيعة، وهم من المبتدعة، ولا تقدح مخالفتهم في ثبوت المسألة الإجماعية، فاعتبار مخالفتهم والقدح في الإجماع بها، ليس من شأن ناقد السنة وأهلها، بل لا يتفوّه به إلا من حسن طريقة الشيعة، أو كان من الزيدية.

وأما سادسا: فلأن مخالفة ثلة من المتأخرين، لا يرفع إجماع المتقدمين.

وأما سابعًا: فلأن كون القرآن مخالفًا لما أجمعوا عليه من عدم حل ما زاد على الأربع في حيز المنع، بل هو باطل عند مهرة الأسرار، وحملة الأخبار لا يتفوه به إلا من لم يفهم معاني القرآن، ولم يعلم محاورات اللسان.

وأما ثامنا: فلأن اعتبار مخالفة فعل الرسول عجيب جدًا، لا يصدر مثله من عالم جدع، فقد اتفقوا على أن ذلك كان خصوصية للنبي ﷺ وكرامة، ولا مجال للقياس والمخالفة فيما كان خصوصية.

ثم قال: ودعوى الخصوصية مفتقرة إلى دليل، والبراءة الأصلية مستصحبة لا ينقل عنها إلا ناقل صحيح.

أقول: الذي يدل على الخصوصية ما أخرجه ابن سعد عن محمد بن كعب القرظي في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللهُ لَهُ سُنَّةَ اللهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا

من قبل﴾ قال: يعني يتزوج من النساء ما شاء هذه فريضة، وكان من كان من الأنبياء هذا سنتهم، وقد كان لسليمان بن داود ألف امرأة، وكان لداود مائة امرأة. وأخرج ابن سعد وابن أبي حاتم عن أم سلمة، قالت: لم يمت رسول الله ﷺ حتى أحل الله له أن يتزوج من النساء ما شاء إلا ذات محرم.

وأخرج عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن سعد وأحمد وعبد بن حميد، وأبو داود في ناسخه، والترمذي وصححه، والنسائي وابن جرير وابن المنذر والحاكم وصححه، وابن مردويه والبيهقي عن عائشة قالت: لم يمت رسول الله ﷺ حتى أحل الله له أن يتزوج من النساء ما شاء إلا ذات محرم.

فائدة:

قال الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث شرح الرافعي الكبير المسمّى بـ تلخيص الحبير: ذكر في حكمة تكثير نسائه وجوه فيهن أشياء. الأول: زيادة في التكليف حتى لا يلهيه مما حبب إليه منهن عن التبليغ. الثاني: ليكون مع من يشاهده، فيزول عنه ما يرميه به المشركون من كونه ساحرا. الثالث: الحث لأمته على تكثير النسل. الرابع: ليتشرف به قبائل العرب بمصاهرته فيهم. الخامس: لكثرة العشيرة من جهة نسائه عونا على أعداء الله. السادس: نقل الشريعة التي لا يطلع عليها إلا الرجال. السابع: نقل محاسنه الباطنة انتهى.

ثم قال: وأما حديث أمره ﷺ لغيلان لما أسلم وتحته عشر نسوة، بأن يختار منهن أربعا ويفارق سائرهن، كما أخرجه الترمذي، فهو وإن كان له طرق، فقد قال ابن عبد البر كلها معلولة، ومن صحح له هذا الحديث على وجه تقوم الحجة، لو جاء بدليل فجزاه خيرا.

أقول: هذا كله من الوهميات المزخرفات، لا يعبأ به الألباء والثقات، فقد ثبت من هذا الأخبار، وصحت فيه الآثار، واستدل بها جمع من الأخيار، واعتمد عليها جمع من الأبرار، فأين قول هذا الذي يدعي الاجتهاد من أقوال جمع تدل عليهم الاعتماد، حتى يلتفت إليه، ويعتمد عليه، فقد أخرج الشافعي وابن أبي شيبة وأحمد والترمذي وابن

ماجة والنحاس في ناسخه والدارقطني والبيهقي عن ابن عمر: أن غيلان بن سلمة الثقفي أسلم وتحته عشر نسوة، فقال له النبي ﷺ: اختر منهن، وفي لفظ: أمسك أربعا، وفارق سائرهن. وأخرج ابن أبي شيبة والنحاس عن قيس بن الحارث الأسدي. قال: أسلمت وكان تحتي ثمان نسوة، فأتيت رسول الله ﷺ، فأخبرته، فقال: اختر منهن أربعا، وخل سائرهن، ففعلت.

وأخرج الشافعي: أنا بعض أصحابنا عن أبي الزناد عن عبد المجيد بن سهيل عن عوف بن الحارث عن نوفل بن معاوية. قال: أسلمت وتحتي خمس نسوة، فقال النبي ﷺ: أمسك أربعا، وفارق الأخرى، قال: فعمدت إلى أقدمهن صحبة عجوز عاقر معي منذ ستين سنة فطلقتها.

وقد أطال الحافظ ابن حجر في «تلخيصه» الكلام في خبر غيلان بحيث يعلم منه الاعتماد على قبوله؛ لا سيما مع ما في الباب من غيره، حيث قال: حديث أن غيلان أسلم وتحته عشر نسوة، فقال له النبي ﷺ: اختر أربعا منهن، وفارق سائرهن. الشافعي عن الثقة عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه نحوه. ورواه ابن حبان بهذا اللفظ وبألفاظ أخر، ورواه أيضا الترمذي وابن ماجه كلهم عن معمر من طرق، منهم ابن علية وغندر ويزيد بن زريع وسعيد وعيسى بن يونس، وكلهم من أهل البصرة. قال البزار: جوده معمر بالبصرة، وأفسده باليمن فأرسله، وقال الترمذي: قال البخاري: هذا الحديث غير محفوظ، والمحفوظ ما رواه شعيب عن الزهري، قال: حُدثت عن محمد بن سويد الثقفي أن غيلان أسلم، الحديث. قال البخاري: أما حديث الزهري عن سالم عن أبيه فإنما هو أن رجلا من ثقيف طلق نساءه، فقال له عمر: لتراجعن نساءك أو لأرجمنك، وحكم مسلم في التمييز على معمر بالوهم فيه، وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه وأبي زرعة: المرسل أصح، وحكى الحاكم عن مسلم أن هذا الحديث مما وهم فيه معمر بالبصرة، قال: فإن رواه عنه ثقة خارج البصرة، حكمنا له بالصحة، وقد أخذ ابن حبان والحاكم والبيهقي بظاهر هذا الحكم، فأخرجوه من طرق عن معمر من حديث أهل الكوفة، وأهل خراسان واليمامة عنه. قلت: ولا يفيد ذلك شيئا، فإن هؤلاء كلهم إنما سمعوا منه بالبصرة، وإن كانوا من غير أهلها، وعلى تقدير أنهم سمعوا منه بغيرها فحديثه الذي

حدث به في غير بلده مضطرب؛ لأنه كان يحدث في بلده من كتبه على الصحة، وأما إذا رحل فحدث من حفظه بأشياء وهم فيها، اتفق على ذلك أهل العلم به كابن المديني والبخاري وابن أبي حاتم ويعقوب بن شيبة وغيرهم، وقد قال الأثرم عن أحمد هذا الحديث ليس بصحيح والعمل عليه، وأعله بتفرد معمر بوصله وتحديثه في غير بلده، وقال ابن عبد البر طرقه كلها معلولة، وقد أطال الدار قطني في العلل تخريج طرقه، ورواه ابن عيينة ومالك عن الزهري مرسلا، وكذا رواه عبد الرزاق عن معمر، وقد وافق معمرا على وصله بحر بن كثير السقا عن الزهري، لكنه ضعيف، وكذا وصله يحيى بن سلام عن مالك ويحيى ضعيف، وقال النسائي: ثنا أبو بريد عمرو بن يزيد الجرمي، أنا سيف بن عبد الله نا سرار بن مجشّر عن أيوب عن نافع وسالم عن ابن عمر أن غيلان الثقفي أسلم وعنده عشر نسوة فأسلمن معه، وفيه فلما كان زمن عمر طلقهن، فقال له عمر: راجعهن، ورجال إسناده ثقات، ومن هذا الوجه أخرجه الدارقطني، واستدل به ابن القطان على صحة حديث معمر، قال ابن القطان: وإنما اتجهت تخطيئتهم حديث معمر؛ لأن أصحاب الزهري اختلفوا عليه، فقال مالك وجماعة: عنه بلغني، وقال: يونس عنه عن عثمان بن محمد بن أبي سويد.

وقيل: عن يونس عنه بلغني عن عثمان بن أبي سويد، وقال شعيب عنه عن محمد بن أبي سويد: ومنهم من رواه عن الزهري قال: أسلم غيلان فلم يذكروا واسطة، قال: فاستبعدوا أن يكون عن الزهري عن سالم عن ابن عمر مرفوعًا، ثم يحدث به على تلك الوجوه الواهية، وهذا عندي غير مستبعد، قلت: ويقوى نظر ابن القطان أن الإمام أحمد، أخرجه في مسنده عن ابن علية ومحمد بن جعفر جميعا عن معمر بالحديثين معا حديثه المرفوع، وحديثه الموقوف على عمر، ولفظه أن ابن سلمة الثقفي أسلم وتحته عشر نسوة، فقال النبي ﷺ: اختر منهن أربعًا، فلما كان في عهد عمر طلّق نساءه، وقسم ماله بين بنيه، فبلغ ذلك عمر، فقال: إني لأظن الشيطان مما يسترق من السمع، سمع بموتك فقذفه في نفسك وأعلمك أنك لا تمكث إلا قليلا، وأيم الله لتراجعن نساءك، ولترجعن مالك، أو لأورثهن منك، ولآمرن بقبرك فيرجم، كما رجم قبر أبي رغال.

قلت: والموقوف على عمر هو الذي حكم البخاري بصحته عن الزهري عن سالم

أبيه، وفي الباب عن قيس بن الحارث، أو الحارث بن قيس عند أبي داود وابن ماجه، وعن عروة بن مسعود وصفوان بن أمية ذكرهما البيهقي -انتهى كلامه-.

فهذا الكلام لو تأملت فيه حق التأمل لوضح لك أن حديث قصة غيلان مع كثرة العلل ليس بخارج عن حيز الحسن، وعن حيز الاعتماد عليه، والاحتجاج به على الطريق الحسن، فاحفظ هذا كله ينفعك في دينك وآخرتك، وينجيك في حياتك وعاقبتك.

تنبيه :

يدل على لغوية ما تفوه به الشوكاني في «وبل الغمام» أيضاً قول الشوكاني في نفسه في «السيل الجرار»: أما الاستدلال على تحريم الخامسة، وعدم جواز الزيادة على أربع بقوله عز وجل: ﴿مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ فغير صحيح، كما أوضحته في شرحي للمنتقى، ولكن الاستدلال على ذلك بحديث قيس بن الحارث، وحديث غيلان الثقفي، وحديث نوفل بن معاوية هو الذي ينبغي الاعتماد عليه، وإن كان في كل واحد منها مقال، لكن الإجماع على ما دلت عليه قد صارت به من المجمع العمل به، وقد حكى الإجماع صاحب «فتح الباري» والمهدي في «البحر»، والنقل عن الظاهرية لم يصح، فإنه قد أنكر ذلك منهم من هو أعرف بمذهبهم، وأيضا قد ذكرت في تفسيري الذي سميته فتح القدير تصحيح بعض هذه الأحاديث -انتهى كلامه-.

ولعلك تتفطن من ههنا أن كلام الشوكاني في «وبل الغمام» مما لا يحل نقله إلا للإعلام، إلا للرد عليه وإبطاله، وإظهار ما فيه من الظلام، وإن تقنه ساكتا، وذكره مسلما لا يجوز للكرام، لا سيما ممن تفرد بدعوى المجددية على رأس هذه المائة فيما بين الأنام.

الخامس والثامنون: أنه وصف في ديباجة كتابه «دليل الطالب على أرجح المطالب» في صفحة ٣ أستاذ أستاذه محمد بن علي الشوكاني، ولقبه بمجدد المائة الثالثة عشر، وهو حقا ظاهر عند أفاضل السنة، لا يتفوه به إلا مجدد المسامحات والمناقضات على رأس المائة الثالثة عشر، إلخ. [illegible]

المائة الثالثة عشر ١٢٥٥ . والمجدد الذي أشار إليه النبي ﷺ بقوله : «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها» أخرجه أبو داود وغيره لابد أن يدرك آخر المائة ، ولن ينال هذا الفضل من مات في وسط المائة ، وإن كان له فضل بوجوه أخر ستذكر .

قال السيوطي في «مرقاة الصعود شرح سنن أبي داود» نقلا عن «جامع الأصول» لابن الأثير الجزري : الذي ينبغي أن يكون المبعوث على رأس المائة رجلا مشهورا معروفا مشارا إليه في فن من هذه الفنون ، وقد كان قبل كل مائة أيضا من يقوم بأمر الدين ، وإنما المراد بالذكر من انقضت المائة وهو حي عالم مشهور مشار إليه - انتهى - .

وقال أيضا نقلا عن «الرسالة المرضية في نصرة الأشعرية» لابن الأهدل : ثم قد يكون في أثناء المائة من هو أفضل من المجدد ، وإنما كان التجدد على رأس المائة لا نخرام علماء الأمة غالبا ، واندراس السنن وإظهار البدع ، فيحتاج حينئذ إلى تجديد الدين - انتهى - وإن شئت زيادة التفصيل في هذه المسألة ، فارجع إلى «الفوائد الجمة فيمن يبعثه الله لهذه الأمة» لابن حجر العسقلاني ، و«التنبيه بمن يبعثه الله على رأس المائة» .

ومن ههنا حصحص أن ما اشتهر بين العوام ، بل الخواص كالعوام أن مولانا إسماعيل الشهيد الدهلوي ومرشده السيد أحمد البريلوي الذي كانت ولادته سنة إحدى من المائة الثالثة عشر من مجددي المائة الثالثة عشر قول خال عن التحصيل ، لا يقوله صاحب التكميل .

الثاني والثمانون : قال في ذلك الكتاب عند البحث في حديث «اختلاف أمتي رحمة» في صفحة ١٣١ : عراقي كفته مرسل ضعيف است ، وكفته كه شيخ ما يعني ابن حجر مي كريد كه اين حديث مشهور بر السنة است - انتهى يعني قال العراقي : هذا مرسل ضعيف ، وقال : كان شيخنا ابن حجر يقول : هذا حديث مشهور على الألسنة . وفيه ما لا يخفى على كل محدث وفقيه ، ومؤرخ ونبيه ، فإن أهل العلم كافة جازمون بأن العراقي شيخ ابن حجر العسقلاني ، وليس ابن حجر شيخا للعراقي ، وإن كنت في ريب من هذا الأمر الجلي ، فارجع إلى كتب ابن حجر والسيوطي .

الثالث والثمانون : ذكر في ذلك الكتاب في تلك الصفحة أن السبكي من الفقهاء

لا من أهل الحديث، وهو قول خبيث صدر بسبب عدم الواقفية على مراتب السبكي، أو بسبب التعصب لكونه معاصرًا ومخاصمًا بابن تيمية الحنبلي، وإلا فمن أعطى الفهم الثاقب، والعلم الصائب، وخلّي من الحب الذي يُعمي ويُصم، والتعصب الذي يُردي ويهم، يعلم بالجزم أن التقي عليًا السبكي من أعاظم المحدثين وأكابر المجتهدين، وإن كنت في ريب وشك في هذا الأمر الذي ليس بقابل للشك، فارجع إلى "الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة" للحافظ ابن حجر العسقلاني، و"حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة" للسيوطي، و"طبقات الشافعية" للتاج السبكي، وغيرها من دفاتر المحدثين والمؤرخين.

ويكفيك أن الذهبي وهو من أهل النقاد عند حفاظ الحديث، ذكره في حفاظ الحديث، حيث قال في كتابه "تذكرة الحفاظ": وسمعت من العلامة ذي الفنون فخر الحفاظ تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي صاحب التصانيف، ولد سنة ثلاث وثمانين، وسمع من يحيى بن الصواف والدمياطي وبدمشق من أبي جعفر، جم الفضائل حسن الديانة صادق اللهجة، قوي الذكاء من أوعية العلم، مات سنة ست وخمسين وسبعمائة -انتهى-.

الرابع والثمانون: ذكر هناك أن السبكي تمسك في مسألة الزيارة النبوية بالأحاديث الضعيفة، بل الموضوعة -انتهى معربًا- وهو افتراء جلي، صدر بتقليد ابن تيمية الحنبلي، وفي مثل هذا التقليد، قال بعض من له رأي سديد: إن كان للضلال أمّ فالتقليد أمه، والجاهل يؤمه، والفاضل يحترز عنه، ويفر عنه، وقد فرغت عن هذا البحث في رسائلي في بحث الزيارة، فارجع إليها لتحصل لك الحسنى والزيادة.

الخامس والثمانون: أنه أنكر في ذلك الكتاب في صفة ١٤ حجية الإجماع والقياس، وحصر أصول الدين في الكتاب والسنة، وهو قول مخالف لأهل السنة، كما مر بحثه في المباحث المتقدمة، ومخالف لطريقته أيضًا في كتبه، حيث يستند بالإجماع في أكثر مباحثه، ومناقض لما حققه في كتابه "ظفر اللاضي بما يجب على القاضي".

السادس والثمانون: أنه رجّح في ذلك تبعًا للشوكاني حل ذبيحة كل ذابح ذكر اسم الله عند الذبح، ولو وصف بالشرك الجلي، وهو قول مخالف لجمهور أهل السنة

والجماعة، لا يقول به إلا من هو ذو غباوة.

السابع والثمانون: أنه رجح في ذلك الكتاب تبعا للشوكاني حل تحلى الرجال بالفضة، وهو قول مخالف لجمهور أهل السنة.

الثامن والثمانون: أنه رجح فيه تبعًا له طهارة الخمر، وهو قول مستنكر عند حذاق البشر، ولا عبرة في أمثال هذه المباحث معركة الآراء بقول الظاهرية السفهاء.

التسع والثمانون: أنه قسم في كتابه "الإكسير في أصول التفسير" المفسرين على ثلاث عشرة طبقة بقسمة مبتدعة مخترعة، وأدرج تحت كل طبقة ما شاء من أسامي المفسرين والمحشين من دون لحاظ التقدم العصري أو التفوق الرتبي، وأبدى ما أضمره في هذه القسمة في الطبقة الثانية عشر حيث أدرج والده الماجد مولانا أولاد حسن القنوجي الذي لم يؤلف في التفسير شيئًا إلا ورقات عديدة في تلك الطبقة، وأدرج فيما بعدها شيخ شيخه الشوكاني مع نفسه المشرفة، ولعمري مثل هذا لا يصدر عمن له في العلوم قدم راسخ، وعلم شامخ.

التسعون: ذكر في كتابه "دليل الطالب" في صفحة ٦١٩ عبارة من "تفسير الجلالين" في تفسير سورة الطلاق، ونسبها إلى السيوطي، وهو خطأ جلي، يشهد به كل رجل وصبي، فإن تلك العبارة من جلال الدين المحلي لا من السيوطي، وقد مر هذا البحث سابقًا، فتذكره آنفًا

الحادي والتسعون ذكر في كتابه "الحطة" عند ذكر شراح "جامع الترمذي" العلامة بن رجب الحنبلي، وأرخ وفاته بسنة خمس وتسعين وسبعمائة، مع أنه أرخ وفاته في ذلك الكتاب عند ذكر شراح "صحيح البخاري" بسنه خمس وتسعين وتسعمائة، وهذا تناقض مستعجب، وتعارض مستغرب، يضحك عليه كل من في العجم، ومن في العرب، ومن أهل العلم وأهل الطلب.

الثاني والتسعون: ذكر في صفحه ١٩٦ من كتابه "منهج الوصول في اصطلاح أحاديث الرسول" وفاة الدارقطني في سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، وهو مناقض لما ذكره في شرحه لـ "بلوغ المرام" المسمى بـ "مسك الختام" أنه مات في المائة التاسعة.

الثالث والتسعون: ذكر في "منهج الوصول" وفاة أبي نعيم الاصفهاني في سنة

ثلاثين وأربعمائة، وهو مناقض لما ذكر في «إتحافه»: أنه مات سنة ثلاث وأربعمائة.

الرابع والتسعون: قال في صفحة ٢٠٦ من «منهج الوصول» عند ذكر «الاقتراح في أصول الحديث» لتقي الدين محمد المعروف بـ ابن دقيق العيد، المتوفى سنة اثنتين وسبعمائة أن الحافظ زين الدين العراقي نظمه في ست وثمانمائة، ثم ذكر في ذلك السطر الفقيه العراقي، وأرّخ وفاته بسنة خمس وثمانمائة، وهذا عجب من أمثاله، حيث خفي عنه ما لا يخفى على أمثاله، فإن الذي توفي في سنة خمس وثمانمائة، هل يصح أن ينظم كتابا في سنة ست وثمانمائة، إلا أن يختار أنه نظمه في قبره، وألفه بعد دفنه، وما هي هذه المزخرفات المردودة، إلا كمثل صحيفة اليهود المكذوبة.

قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» في ترجمة الخطيب البغدادي: أظهر بعض اليهود كتابا ادعى أنه كتاب رسول الله بإسقاط الجزية عن أهل خيبر، وفيه شهادة الصحابة، وذكروا أن خط علي رضي الله فيه، وحمل الكتاب إلى رئيس الرؤساء، فعرضه على الخطيب، فتأمله وقال: هذا مزوّر، قيل: من أين قلت؟ قال: فيه شهادة معاوية رضي الله عنه، وهو أسلم عام الفتح، وفتحت خيبر سنة سبع، وفيه شهادة سعد بن معاذ ومات يوم بني قريظة قبل خيبر بسنتين، فاستحسن ذلك منه - انتهى.

الخامس والتسعون: ذكر في «منهجه» في ورقة أخرى: «تقريب النووي»، وذكر عند ذكر شروحه شرح الحافظ زين العراقي، وأرّخ وفاته سنة ست وثمانمائة، وهو مخالف لما قدمت يداه في الورقة السابقة أنه توفي سنة خمس وثمانمائة.

السادس والتسعون: ذكر في «الإكسير في أصول التفسير» عند ذكر حواشي تفسير الجلالين: أن وفاة القاري على المكي كانت سنة عشرة بعد الألف، وهو خطأ جلي، كما لا يخفى على من طالع «إبراز الغي».

السابع والتسعون: ذكر في حرف اللام من أول مقصدي «إتحاف النبلاء» «اللباب في تحرير الأنساب» منسوبا إلى السيوطي، وهو غلط يشهد به كل من طالع رسائل السيوطي، فإن اللباب لابن الأثير الجزري، ومختصره «لب اللباب في تحرير الأنساب» للسيوطي، قال السيوطي بعد الحمد والصلاة: هذا ما اشتدت إليه حاجة المحدث اللبيب من مختصر في الأنساب وافٍ بالمقصود كافٍ عن التطلاب، خالٍ عن التطويل، تفحت

منه اللباب لابن الأثير، واستوفيت فيه ضبط ألفاظه مع مزيد عليه، وسميته لب اللباب في تحرير الأنساب... إلخ.

الثامن والتسعون: ذكر في «إتحافه» عند ذكر «الجامع الصغير» للسيوطي وذيله أن الشيخ علي بن حسام الدين المتقي مرتب الأصل والذيل معاً سماه بمنهاج العمال في سنن الأقوال، وهو غلط، فإن اسمه منهج العمال، لا منهاج العمال، كما لا يخفى على من طالعه من النساء والرجال، والشيوخ والأطفال.

التاسع والتسعون: ذكر في صفحة ٨١ من كتابه «لقطة العجلان مما تمس إلى معرفته حاجة الإنسان»: أن الإمام مالك منع السفر للزيارة إلى مشاهد الأنبياء والأولياء، وهو افتراء بلا امتراء، صرّح به كبار العلماء.

الموفي للمائة ذكر عند ذكر المبهمات في أول مقصدي «إتحافه»: وفاة ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم العراقي سنة ست وثمانمائة، وهو مع كونه غير صحيح في نفسه معارض لما ذكره عند ذكر شرحه لسنن أبي داود: أنه مات سنة ست وعشرين وثمانمائة.

هذا ولنمسك عنان القلم، ونختم الرقم، فإن خير الكلام ما قل ودلّ، وشره ما طال وأملّ، ولقد كان يخطر في خلدي بإصرار بعض أحبابي أن أذكر من مسامحات صاحب «الإتحاف» ثلاثمائة مع الألف؛ ليكون برهاناً على كونه مجدداً على رأس المائة الثالثة من هذا الألف، ولو شئت لفعلت فإن تصانيفه أكثرها بل كلها مملوءة من ألوف المسامحات، والمعارضات، حتى قيل: هي بحار مواجة، وأنهار سياله بالمزخرفات، ولكن قلة الفرصة، وخوف الملال بتطويل الرسالة منعني من ذلك، فاقتصرت على ما سطرت من ذلك، وفيه كفاية لمن هو على سواء السبيل سالك، ولأزمّة التحقيق مالك، مختار لخير المسالك، مجتنب من شر المعارك، وهداية لمن مشى في الليل الحالك من غير مرشد ودليل ينجيه من شر المبارك، ووقاية لطلبة العلوم، وكملة الفهوم عن الوقوع في المهالك، والاتصاف بالهالك.

ولئن قام أحد من الأنصار للانتصار مرة أخرى، لنوجد من مسامحاته أضعافاً مضعفة، تبلغ الآلاف مترتبة في المرة الأخرى.

ونحن إن شاء الله لعودة بعد عودة إلى إظهار مزخرفاته وخرافاته، ومناقضاته ومعارضاته، وسفطاته وفلتاته، وشواذه ومنكراته، وفواذه ومهملاته وأغلاطه وأسقاطه، نصرة للدين المتين على رأس هذه المائة التي خلعوه فيها بخلعة المجددية، ونعني له بها شرفا وفخرا، أعطى الله له مثوبة وأجرا، وفقنا الله وإياه لإصلاح المصنفات، وتصحيح المصحفات، وعصمنا الله وإياه من تواتر السيئات، وتكاثر الخطيئات، وحفظنا الله وإياه من الخصومات والجدال، وتغويات النساء والأطفال غير البالغين مبلغ الرجال، وتفريعات المنهمكين في الغيّ والضلال، ووفقنا الله وإياه على قبح النعوت المستقبحة، والصفات المستشنعة، كعدم التزام الصحة، واختيار مسلك غير الثقة، ونبّه الله إياه وأعوانه على حسن طريقة المناظرة، وقبح شريعة المكابرة، وحفظه إياه وأنصاره من تحشيه بكلام الفسقة الفجرة، الجهلة البطلة، الهمزة اللُمزة، وهداه الله وأتباعه إلى الاجتناب عن السباب والفسوق الذي نهى عنه الكتاب، والنبي الصدوق، وعن إصلاح ما أفسده الدهر، وإفساد ما أصلحه الدهر.

وكان ختام هذه الرسالة الجامعة النافعة، الكافية الشافية، الصافية الوافية، الرافعة الناصحة في ليلة الثلاثاء التاسع من ربيع الأول من شهور السنة الحادية بعد المائة الثالثة الواقعة في دورة الألف الثانية من هجرة من لولاه لما وجدت الأفلاك الدائرة، ومدة التصنيف شهور عديدة مع طفرات وقعت في هذه المدة، وآخر كلامنا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله وآله وصحبه أجمعين.

فہرس نفائس
«تذکرۃ الراشد»

تأليف

المحدث الناقد العلام مولانا ظفر أحمد العثماني التهانوي رحمه الله

على ضوء ما أفاده

حكيم الأمة الإمام الفقيه الداعية الكبير مولانا الشيخ أشرف علي التهانوي

أول طبعة على الكمبيوتر مزينة بترقيم الأحاديث، وعنوان البحث في أعلى كل صفحة، مع تصحيح الأخطاء المطبعية الواقعة في الطبعة السابقة

الجزء الثامن عشر

إدارة القرآن والعلوم الإسلامية
أشرف منزل د/٤٣٧، گاردن ايست، كراتشي، باكستان

للعلامة الشيخ السيد أحمد بن محمد الحموي المصري رحمه الله

اعتنى بإخراجه وتعليقه

نعيم أشرف نور أحمد

الجزء الثالث

نشر وتوزيع
إدارة القرآن والعلوم الإسلامية

وسيصدر إن شاء الله تعالى

الموسوعة العظيمة نادرة الوجود للفقه الإسلامي

المحيط البرهاني

جمع فيه مسائل المبسوط والجامعين والسير والزيادات ومسائل النوادر
والفتاوى والواقعات مدللة بدلائل المتقدمين رحمهم الله

تأليف

الإمام العلامة الصدر برهان الدين أبو المعالي محمود بن صدر الشريعة تاج الدين أحمد
ابن الصدر البرهان الكبير عبد العزيز بن مازه الشهيد البخاري رحمهم الله
المجتهد في المسائل من الطبقة الثانية في الفقهاء

٥٥١ هـ / ١١٥٦ م — ٦١٦ هـ / ١٢١٩ م

من منشورات

إدارة القرآن والعلوم الإسلامية

أشرف منزل د/٤٣٧ گارڈن ایسٹ، کراچی ٥، پاکستان

تلفون ٧٢١٦٤٨٨

شرح الطيبي

على

مشكوة المصابيح

المسمّى بـ

الكاشف عن حقائق السنن

الإمام الكبير شرف الدين حسين بن محمد بن عبد الله الطيبي ٧٤٣ هـ

المجلد الحادي عشر

إدارة القرآن والعلوم الإسلامية